

موسوعة
افطاء الجمعية العمومية
القسمي الفتوى والتشريع
بمجلس الدولة

وقد درس للقوانين
من ١٩٧٨ : ١٩٨٣

فما طمعت به عبد الله
باعتها فانتم اعلم
بمجلس الدولة

بمجلس الدولة
المشايخ
بمجلس الدولة

طبعة اول
١٩٨٣

« بسم الله الرحمن الرحيم »

وبه نستعين

**« لا يكلف الله نفسا الا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا ربنا ولا تحمل علينا اصرا
كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ،
واعف عنا واغفر لنا وارحمنا انت مولانا فانصرنا على القوم
الكافرين » .**

(صدق الله العظيم)

اهـداء

- الى مصرنا الحبيبة ام الحضارات وملتقى الديانات .
- الى مجلس دولتنا العظيم . . . ذلكم العملاق الرابض على ضفاف النيل . . . ملاذ المظلومين وحامي حقوق وحريات المواطنين .
- الى رجال القانون . . . حراس العدالة وسدنتها .
- الى شعب مصر العظيم — صانع البطولات ومحقق الانتصارات .
- .. وقفة تحية واكبار وتهنئة بالعيد المئوى للقضاء الوطنى المصرى فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ .
- اليهم جميعا نقدم هذا الجهد المتواضع ..

المؤلفان

افتتاحية

بقلم المستشار محمود السيسى

الامين العام لمجلس الدولة

يسعدنى غاية السعادة ، ان اقدم هذا الكتاب الى المشتغلين بالقانون كافة ، وهو ذو أهمية كبيرة ومفيدة ، اذ يضم بين دفتيه شتات مجوعة الفتاوى التى صدرت من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى الخمس سنوات الماضية .

والجمعية العمومية — كما هو معروف — قمة جهاز الفتوى والتشريع فى مجلس الدولة وفقا لقانونه رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وقسمه الآخر الذى يكتمل به كهيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها ، أفرد لها الدستور فى المادة ١٧٢ مكانا عليا . واذا كان القسم القضائى يختص وحده — او يجب ذلك — دون منازع بجميع المنازعات الادارية والدعاوى القادسية ، فان القسم الاستشارى له مجال ارحب ونطاق اوسع ، اذ انه جمع فحوى ، صنوفا مختلفة من الامور والمنازعات ، وتصدى لجميع المسائل الهامة فى مختلف فروع القانون سواء اكانت دولية ام دستورية ام تشريعية ، وايست مقصورة على نطاق القانون العام بل انها تمتد الى مجالات القانون الخاص ، وتتسع لواقعات تحكمها الشريعة الاسلامية الفراء . وتختص الجمعية العمومية بالموضوعات التى تحال اليها بسبب اهميتها من رئيس الجمهورية او رئيس مجلس الشعب او رئيس مجلس الوزراء او رئيس مجلس الشورى او من احد الوزراء او من رئيس مجلس الدولة ، فضلا عن الآراء الملزمة التى تصدر منها وحدها دون غيرها بصفتها جهة الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الحكومة وجميع اجهزتها المركزية والمحلية والمرفقية ويطلع عليها البعض ، بالاضافة الى دورها الرئيسى فى توحيد الفهم القانونى السليم والصحيح للآراء المختلفة التى تصدر عن ادارات القسم الاستشارى المختلفة ولجانه المتعددة ، وذلك كله حسبما نصت عليه المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة .

وانطلاقا من هذه الاهمية المتميزة تصدى الاستاذان سعيد احمد عبد القواب عضو مجلس الدولة والنائب به ، وفاطمة محمد عبد الله الباحثة القانونية الاولى بالمكتب الفنى للمجلس ، لهذا العمل الكبير ، واستخرجا منه كتابهما ، وبذلا فيه جهدا واضحا ، وعملا من أجله بمقبرة فائقة ، وتناولوا موضوعاته ومسائله واقضيائه ، على خطرهما وعلو قدرها ،

بتلخيص واف ، وبيان كاف ، واسلوب واضح وتقسيم ميسر مبسط ، فخرج
هذا المصنف في صورة مشرفة ، خاصة وانه انتظم كذلك في خاتمه بيانا
فصلا بفهرس للقوانين ، ييسر الرجوع اليها ويوطىء السبيل الى
معرفة .

ولا ريب عندي ان هذا الكتاب اضاف الى المكتبة القانونية ، مرجعا
له اهميته الواضحة في مجال تيسير المبادئ في الحقل القضائي والافتائي
والقانوني .

وانى ارجو الله تعالى ، ان يفيد منه القارئ بقدر ما بذل فيه من جهد
مقدور مشكور ، وان يكون له عوناً في عمله واداة ميسرة في بحثه في ضوء
ما قدم من صحيح الراى وواضح الفتيا .

المستشار

محمود السيسى

امين عام مجلس الدولة

— تقديم —

من المسلمات أن القانون الوضعي في كل دولة يعكس مدى ثقافة وحضارة شعبها ، فهو مرآة للحياة في المجتمع ، ومن هنا فإن النصوص القانونية لا يجب النظر إليها في ذاتها بمنظار نظري مجرد ، بل يجب النظر إليها لدى تطبيقها على الواقع العملي ، إذ أن هذا التطبيق — بما يثيره من مشكلات وعقبات — يتيح الفرصة لبيان التفسير السليم للنصوص القانونية وقصد المشرع منها .

ولما كانت الفتيا — كالقضاء — هي وسيلة تطبيق القانون على الواقع ، بحسبان أن الفتوى — كالحكم — لا تصدر إلا في واقعة محددة بذاتها ، فإن فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة تمثل التفسير السليم لأحكام القانون ، والقول الفصل فيه .

ولا يخفى ما لفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من مكانة سامية وأهمية بالغة ، سواء من الناحية النظرية أو العملية .

فمن الناحية النظرية ، لا نزاع في أن أي فقيه أو باحث وهو يتعرض للقوانين المختلفة بالشرح والتفسير لا يقوم بذلك بمعزل عن الواقع ، وفي فراغ تطبيقي إذ أن نصوص هذه القوانين روحها في تطبيقها على الوقائع التي تحكمها ، ويوم لا يجد النص القانوني تطبيقاً له في الواقع فهو نص ميت لا روح فيه ولا حياة . ومن ناحية أخرى فإن هذه الموسوعة تتيح للفقهاء والباحثين الفرصة لكي يشهد عن كتب — بمناسبة المسائل والموضوعات التي يطلب فيها الرأي من الجمعية العمومية — كيف تصاغ نظريات القانون الإداري ، بل وفروع القانون الأخرى ، وكيف تخصص — في نفس الوقت — عمومياته ، وتنقل مبادئه إلى حيز التطبيق .

أما من الناحية العملية ، فإن فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع هي المعين والزاد لكل مشتغل بالقانون ، يستعين بها — كسابقة — تمثل القول الفصل في القانون — للتليل على ما يصدر منه من فتوى أو حكم أو دفع أو دفاع .

لكل ما سبق فقد أطمعنا فتاوى الجمعية العمومية في أن نساهم — قدر استطاعتنا — في إخراج هذه الدرر من مكانها ، فقد

لمسنا حاجة الزملاء بمجلس الدولة خاصة ورجال القانون عامة الى مثل هذا العمل ، لذلك آلينا على انفسنا مستعينين بتوفيق الله وبجهد كل من عاونونا في هذا العمل .

وقد آثرنا سلوك سبيل التصنيف الموضوعى للمسائل والموضوعات القانونية التى اثرت امام الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، مع التعليق عليها بما عن لنا في موضعه ، ولم نشأ ان نسردها فى سريدا تاريخيا بحسب تاريخ صدورها دون ان يربط بين الفتاوى المتعلقة بموضوع واحد ثمة رابط .

وقد احتلت شئون العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الجانب الاكبر من الموسوعة ، هذا بالاضافة الى موضوعات الجمارك ، والتمين والمعاشات ، وللاصلاح الزراعى والضرائب والرسوم ، وشئى موضوعات القانون الادارى ، بل فروع القانون الاخرى .

وايذاء الحركة التشريعية السريعة فقد الحقنا بموسوعة افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فهرسا للقوانين خلال الستة سنوات (ميلادية) الاخيرة وهذا الفهرس مقسم موضوعيا ومسلسل تاريخيا تسهيلا على الباحث للوصول الى القانون المطلوب .

ولا يخفى على رجل القانون ما لفهرس القوانين من اهمية بالغة فى تتبع القانون من وقف صدوره وما يطرا عليه من تعديلات بالاضافة او الالفاء - وصولا الى الفاية المرجوه من الموسوعة بشقيها .

عظيم الشكر والامتنان للسيد الاستاذ المستشار الدكتور احمد ثابت عويضة رئيس مجلس الدولة الذى لم يمانع - ولاول مرة - فى القيام بمثل هذا العمل تشجيعا لابناء المجلس ودعم لاجتهادهم لعلمى . وهذا ليس بغريب عليه ، فرئيس مجلس الدولة هو الاستاذ الجامعى الذى يقدر العلم ويؤكده .

جزيل الشكر والعرفان للسيد الاستاذ المستشار محمود السيسى امين عام مجلس الدولة الذى آزرنا وشجعنا وقدم لنا كل التسهيلات لاجراء هذا العمل الى حيز التنفيذ ، كما وتفصل سيادته مشكورا بتقديم افتتاحية هذه الموسوعة الى جميع العاملين فى المضمار القانونى .

واننا اذ نقدم هذا العمل للسادة الزملاء رجال القانون ، بل ولكل
مواطن يروق له اقتناء هذا الكتاب ، ندعو الله العلى القدير ان يلقى منهم
القبول ، ويحقق الامل المرجو منه .

ولعل ما بذلناه من جهد ، وما قصدنا اليه من غرض ليشفع لنا في
بعض ما قد يصادف هذا العمل من القصور او التقصير .

والله ولى التوفيق

القاهرة

في سبتمبر سنة ١٩٨٣

المؤلفان

سعيد عبد التواب — فاطمة عبد الله

القسم الاول

افتاء الجمعية العمومية لقسمى

الفتوى والتشريع

بمجلس الدولة

١٩٧٨ - ١٩٨٣ ق

١ - اثار :

التزام مصلحة الاثار باعادة مكان الحفر الى حالته الاصلية

من حيث ان القانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم مصلحة الاثار، ينص في المادة الاولى منه على ان « تتولى مصلحة الاثار حفظ وحماية الاثار المصرية من مختلف العصور والبحث والتنقيب عنها » .

كما ينص القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ لحماية الاثار في المادة السابعة منه على انه « لا يجوز للهيئات أو الافراد الحفر بحثا عن الاثار ... الا بترخيص يصدر بقرار من وزير المعارف العمومية بعد أخذ رأى المصلحة المختصة وبعد التحقيق من توافر الضمانات العلمية والفنية والمالية وغيرها فيهم » .

وكذلك تنص المادة الاولى من قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٠٨٢٧ بتاريخ ١٧ اغسطس سنة ١٩٥٢ ببيان شروط واحكام الترخيص في الحفر بحثا عن الاثار ، على ان « يشترط في طالب الترخيص ان يكون من علماء الاثار أو ممن توفدهم الحكومات الاجنبية أو الجامعات أو الهيئات العلمية » كما تقضى المادة الثالثة عشر من هذا القرار بانه « على المرخص له عند انتهاء اعمال الحفر أو مدة الترخيص ان يعيد مكان الحفر الى حالته الاصلية »

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع ناط بمصلحة الاثار البحث عن الاثار المصرية من مختلف العصور والتنقيب عنها ، واجاز الترخيص لبعض الهيئات والافراد بالحفر بحثا عن الاثار بعد أخذ رأى مصلحة الاثار وتحت اشرافها . ووضع قاعدة عامة تلزم المرخص له بالحفر والتنقيب بعد الانتهاء من اعمالها باعادة مكان الحفر الى حالته الاصلية ، وهذه القاعدة وأن كان المشرع أوردها بشأن المرخص لهم بالحفر من علماء الاثار وغيرهم ، الا انها تتسع لتشمل مصلحة الاثار باعتبارها صاحبة حق في القيام باعمال الحفر والتنقيب بحثا عن الاثار ، ومن ثم يتعين الزامها بتكاليف اعادة الارض المذكورة الى حالتها الاصلية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام هيئة الاثار المصرية بتكاليف اعادة الارض المذكورة الى حالتها الاصلية .

(جلسة ١٦/٣/١٩٨٣ - ملف رقم ٧١٦/٢/٣٢) .

٢ - اثرء بلا سبب :

يتضح من نص المادة (١٧٩) من القانون المدنى ان للاثراء بلا سبب اركاناً ثلاثة

الاول : اثرء المدين ، والاثراء اما ان يكون ايجابيا وذلك باضافة قيمة تالية الى ذمة المدين ، اما ان يكون سلبيا كان يوفى شخص بدين على اخر .

الثانى : افتقار الدائن ، الافتقار قد يكون ايجابيا وذلك اذا فقد المفتقر حقا أو انقضى حقا له ، وقد يكون سلبيا اذا فقد المفتقر منفعة كان من حقه ان يحصل عليها ، ويجب ان يكون الافتقار هو السبب المباشر فى اثرء المدين .

الثالث : انعدام السبب ، ومعناه تجرد الاثراء عن سبب يبرره .
كما يتضح من نص المادة (١٨٠) من ذات القانون ان دعوى الاثراء بلا سبب تتقدم باكثر المدينين الاتيين :

الاولى : ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المفتقر بافتقاره ومن اثرى على حسابه ، وبالتالي بحقه فى التعويض .

الثانية : خمسة عشرة سنة من يوم قيام الالتزام .

(جلسة ٢/٥/١٩٧٩ - ملف رقم ٢٦٥/٢/٣٢)

٣ - اجانب :

(١) مدى جواز تصرف شركة مصر ايران للمنشآت الادارية والسياحية فى وحدات الاسكان الادارى بالبيع لغير المصريين دون التقيد باحكام القانون رقم (٨١) لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية .

وضع المشرع بموجب القانون رقم (٨١) لسنة ١٩٧٦ اصلا عاما بمقتضاه حظر تملك غير المصريين العقارات المبنية والارض الفضاء ، ووسع المشرع نطاق الحظر ليشمل الاشخاص الطبيعية والاعتبارية ولو انشئت في مصر طبقا لاحكام القانون المصرى طالما لا يملك المصريون ثلثي رأسمالها ويستثناء من هذا الأصل العام اجاز المشرع اكتساب الاجانب ملكية عقارات في ثلاث حالات تتعلق اولها بمقتار البعثات الدبلوماسية والقنصلية وتتوقف الثانية على موافقة مجلس الوزراء اذا كان التملك يقصد السكنى الخاصة او لمزاولة النشاط ولم تتجاوز المساحة الف متر مربع مع تحويل نقد اجنبى يعادل قيمة العقار ، اما الحالة الثالثة فهي التى ترتبط بمصالح البلاد ولا تتوافر فيها تلك الشروط ويوافق عليها مجلس الوزراء ايضا ، ولقد ابطال المشرع اى تصرف لاجنبى يتم بالمخالفة لتلك الاحكام وذلك دون اخلال باحكام قانون الاستثمار رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٧ ، واكدت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الصادر بقرار وزير الاسكان والتعمير رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٧ هذا الحكم عندما ما علق التملك وفقا لاحكام قانون الاستثمار وعلى موافقه هيئة الاستثمار على تاسيس الشركة او على المشروع ، ولقد حدد المشرع فى قانون الاستثمار المجالات التى يجوز استثمار المال العربى والاجنبى فيها ومن بينها مشروعات الاسكان والامتداد العمرانى التى يكون من شأنها تشييد مبان جديدة ولم يعتبر شراء المباني والاراضى الفضاء مشروعات استثمارية الا اذا كان ذلك يقصد البناء او اعادة البناء ، وخص المشرع هذه المشروعات فى القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ بامتيازات خاصة واعفاءات ضريبية نص عليها فى المواد ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٥ ومعنى فى المادة ١٩ بالنص على عدم خضوع مبانى الاسكان الادارى وفوق المتوسط لاحكام تحديد القيمة الاجارية ، وضمن المشرع للمستثمر الاجنبى استفادة رأس ماله فخوله تصفية المشروع والتصرف فيه بعد خمس سنوات من ورود المال واجاز لهيئة الاستثمار التجاوز عن تلك المدة فى احوال خاصة ، وخول المتصرف اليه فى تلك الحالة الانتفاع باحكام قانون الاستثمار سواء كان المتصرف بنقد اجنبى ام بعملة محلية كما ضمن المشرع للمستثمر الاجنبى تحويل ارباحه كلها او بعضها بحسب تأثيره على الاقتصاد القومى واستخدامه للنقد الاجنبى واباح تحويل الارباح بالكامل بالنسبة للمال المستثمر فى المساكن التى تدفع اجرتها بالنقد الاجنبى وفى حدود معينة بالنسبة لغيرها .

وبناء على ما تقدم فان ملكية الاجانب للعقارات المبنية والاراضى
الفضاء لا تكتسب الا بالتطبيق لاحكام القانون رقم (٨١) لسنة ٧٦ وعلى
سبيل الاستثناء وفي الاحوال المحددة به او في نطاق اعمال القانون رقم ٤٣
لسنة ٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ٧٧ وبالنسبة للشركات
والمشروعات التى توافق عليها هيئة الاستثمار . ومن ثم فان تعامل تلك
الشركات او المشروعات فى العقارات المبنية فى اطار نشاطها المرخص فيه
يتعين ان يخضع لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة ٧٦ ، ما لم يكن هذ
التعامل نتيجة لتصفية الشركة او الشروع بعد استرداد رأس المال
المستثمر ، اذ فى هذه الحالة يفيد المتصرف اليه من احكام قانون الاستثمار
بحكم القانون ، وتبعه لذلك لا يجوز الحجاج باحكام التصفيات وتحوييل
رأس المال للقول بخروج التعامل فى العقارات من نطاق تطبيق احكام
القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ على وجه الاطلاق ، كما لا يجوز الحجاج
باحكام تعويض الارباح للقول بجواز التصرف للاجانب بدون اعمال احكام
هذا القانون اذ ليس فى اى من تلك الاحكام ما يفيد استثناء تصرف شركات
الاستثمار ومشروعاته من الخضوع للقواعد المنصوص عليها بالقانون
رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ . كما ان القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل
بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ لم يستثن تصرف شركات المباني
ومشروعاتها المنشئة وفقا لاحكامه من الخضوع لاحكام القانون رقم ٨١
لسنة ١٩٧٦ عند تصرفها فى العقارات التى تتولى انشائها لغير المصريين ،
فانه لا يكون هناك اساسا للقول بخروج تلك التصرفات من نطاق اعمال
احكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، ومن ثم فان تصرفات شركة مصر
ايران للمنشآت الادارية فى وحدات الاسكان الادارى التى انشأتها بالبيع
لغير المصريين يتقيد باحكام هذا القانون .

ولا يغير من ذلك ان النظام الاساسى للشركة الذى وافقت عليه
هيئة الاستثمار والمرفق بقرار وزير الاقتصاد رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٧
بشأن تأسيسها قد خولها فى المادة الثالثة بيع الوحدات التى تقيمها لغير
المصريين ذلك ان موافقة الهيئة انما تصدر فى حدود القانون ولا يمكن ان
تضيف اليه حكما لم يرد به نص . وعليه فان هذا الحق يتقيد رغم موافقة
الهيئة لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، كذلك فانه لا وجه للقول
بخروج الاسكان الادارى من نطاق اعمال احكام القانون رقم ٨١ لسنة
١٩٧٦ لان هذا القانون ادخل التملك بقصد مباشرة النشاط صراحة ضمن
الحالات التى يتعين الحصول فيها على موافقة مجلس الوزراء وذلك بعد
ان نص على القاعدة العامة بحظر التملك .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
خضوع تصرفات شركة مصر ايران للمنشآت الادارية والسياحية في
وحدات الإسكان الادارى التى انشأتها للبيع لغير المصريين لاحكام القانون
رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ..

(جلسة ١٩٨٣/٦/٢ — ملف رقم ٨٦/٢/٧)

(ب) — الاجراءات الواجب اتباعها خيال العقارات التى اشتراها
اجانب قبل العمل بالقانون رقم (٨١) لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير
المصريين للعقارات من شركات القطاع العام العاملة في مجال الاسكان
بعقود ابتدائية لم يتم شهرها قبل العمل بهذا القانون ولم تقدم عنها
طلبات شهرها ولم تقم عنها دعاوى صحة تعاقد ولم تستخرج بشأنها
تراخيص بناء قبل ١٩٧٥/١٢/٢١ ، ولم يتنازل عنها المصريون قبل او بعد
العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ .

من حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم
تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء المعمول به اعتبار
من ١٩٧٦/٨/٢٧ تنص على انه (مع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ،
يحظر على غير المصريين سواء كانوا اشخاص طبيعيين أم اعتباريين
اكتساب ملكية العقارات المبنية او الاراضى الفضاء في جمهورية مصر
العربية ايا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على انه (استثناء من الحظر
المنصوص عليه في المادة السابقة يجوز لغير المصرى اكتساب ملكية
العقارات المبنية والاراضى الفضاء في الاحوال الاتية :

(١)

(ب) في الحالات التى يوافق عليها مجلس الوزراء والتى تتوافر فيها
الشروط الاتية :

١ — أن يكون التملك لمرة واحدة بقصد السكن الخاص للفرد
او لاسرته او لمزاولة نشاطه الخاص

٢ - ألا تجاوز مساحة العقار بملحقاته ، لاي من الغرضين المحددين في البند السابق الفأ متر مربع .

٣ - أن يحول من طريق احد المصارف المرخص لها يقبأ اجنبى قابلا للتحويل بالسعر الرسمى يعادل قيمة العقار التى يقدر على اساسها الرسم النسبى المستحق على شهر المحرر .

٤ - ألا تكون ملكية العين حصة شائعة مع مصرى » .

وينص القانون فى المادة الرابعة على أن « يقع باطل كل تصرف يتم بالمخالفة لاحكام هذا القانون ولا يجوز شهره »

وتنص المادة الخامسة من ذلك القانون على أنه « مع عدم الاخلال بما نصت عليه الفقرة الاخرة من البند (ب) والمادة «٢» وحكم المادة «٣» من هذا القانون ، تبقى التصرفات التى تم شهرها قبل العمل بهذا القانون صحيحة ومنتجة لاثارها القانونية ، أما التصرفات التى لم يتم شهرها قبل العمل بهذا القانون فلا يعتد بها ولا يجوز شهرها الا اذا كانت قد قدمت بشأنها طلبات شهر الى مأمورية الشهر العقارى أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعاقد أمام القضاء أو استخرجت بشأنها ترخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله قبل ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ » .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع منع كأصل عام تملك غير المصريين دون تفرقة بين مختلف الجنسببات للعقارات فى مصر أيا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث ، وأجاز على سبيل الاستثناء بموافقة مجلس الوزراء أن يكتسب غير المصرى ملكية العقارات بشروط خاصة تتعلق بفرض التملك ومساحة العقار وادخال قيمته بالعملة الاجنبية الى مصر والا تكون الملكية شائعة مع مصرى وابطل المشرع كل تصرف لاجنبى يتم بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ومنع شهره ، وبين المشرع الحكم بالنسبة للتصرفات التى تمت قبل ١٩٧٦/٨/٢٧ تلويح العمل بالقانون باعتبارها صحيحة اذا كان قد تم شهرها قبل هذا التاريخ أو قدمت بشأنها طلبات للشهر أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعاقد أو استخرجت بشأنها ترخيص بناء قبل ١٩٧٥/١٢/٢١ فإن لم تكن كذلك لا يعتد بها ولا يجوز شهرها ومن ثم تأخذ حكم التصرفات التى تجرى بعد العمل بالقانون فيكون أصحاب الشأن اللجوء الى مجلس الوزراء للموافقة على تملكهم العقارات

التي أبرموا عنها عقودا قبل العمل بالقانون بالتطبيق لحكم البند ب من المادة الثانية من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ . بيد أن حقهم في سلوك هذا السبيل لا يمكن أن يبقى مؤبدا لا يحده أى قيد زمنى والا ترتب على ذلك غل يد البائع عن التصرف في عقاره تصرفا صحيحا بغير أن يتغرض للمسائلة العقدية على اساس ما له من حقوق شخصية بمقتضى العقد ومن ثم يتعين على مجلس الوزراء وقد خوله القانون مكنة الاستثناء من حظر التملك ان يصدر قرارا بتنظيم الميعاد الذى يجب ان يتقدم خلاله الأجانب الذين اشترى عقارات قبل ٧٦/٨/٢٧ ولم تتوافر في ثباتهم شروط الاعتداد بالتصرفات التى نص عليها القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ في طلبات الحصول على موافقة مجلس الوزراء على التملك والا كان للبائع ان يتصرف في العين المباعة اذا انتهى هذا الميعاد دون التقدم لطلب الحصول على تلك الموافقة

لذلك انتهت الجمعية العمومية بقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب الرجوع الى مجلس الوزراء لاصدار قرار بنظام الميعاد الذى يجب على من اشترى عقارات من الاجانب قبل الميعاد بالقانون رقم ٨١ لسنة ٧٦ ان يتقدم خلاله بطلب للانتفاع بالرخص المنصوص عليها في البند ب من المادة الثانية من هذا القانون بحيث يحق للبائع ان يتصرف في العين المباعة بعد انتهاء هذا الميعاد بدون ان يتقدم المشتري الاجنبى طلب الان بتمليك .

(جلسة ١٩٨٢/٦/١٦ — ملف رقم ١٩٨٢/٢/٧) .

٤ - احزاب سياسية :

مدى جواز اعفاء الاموال المملوكة للاحزاب السياسية من كافة الضرائب والرسوم ، ومن بينها الضرائب الجمركية ، وفقا لحكم المادة ١٣ من قانون الاحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ .

من حيث ان دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ ينص في المادة (١١٩) منه على ان « انشاء الضرائب العامة وتعديلها او الغاؤها الا بقانون . ولا يعفى أحد من ادائها الا في الاحوال المبينة في القانون ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم الا في حدود القانون » .

وينص القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية في المادة (٣) منه على ان « تسهم الاحزاب السياسية التي تؤسس طبقا لاحكام هذا القانون في تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن وتعمل هذه الاحزاب باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية على تجميع المواطنين وتمثيلهم سياسيا » كما تنص المادة (١٣) منه على ان تعفى المقار والمنشآت المملوكة للحزب وأمواله من جميع الضرائب والرسوم العامة والمحلية .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ان الاعفاء من اداء الضرائب العامة لا يكون الا فى الاحوال المبينة فى القانون ، وقد نص المشرع صراحة فى المادة (١٣) من قانون الاحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ على هذا الاعفاء ويشمل اعفاء مقار الحزب ومنشآته والاموال المملوكة له من جميع الضرائب والرسوم العامة والمحلية وقد قصد المشرع بهذا الاعفاء تمكين الاحزاب السياسية من القيام بدورها فى تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للبلاد .

ومن حيث ان صريح نص المادة (١٣) « يجعل الاعفاء شاملا لكل الافوال المملوكة للحزب ومنها السيارات المستوردة لحسابه باعتبارها مالا مملوكا له كما يمتد نطاق الاعفاء الى جميع انواع الضرائب والرسوم العامة والمحلية ومن بينها الضرائب والرسوم الجمركية .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب اعفاء جميع الاموال المملوكة للاحزاب السياسية ومن بينها السيارات المستوردة لحسابها من جميع الضرائب والرسوم العامة والمحلية شاملة الضرائب والرسوم الجمركية .

(جلسة ١٩٨٢/١٠/٧ — ملف رقم ٢٣٤/٢/٣٧)

(أ) ما يدخل في اختصاص الجمعية العمومية .

القاعدة : تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في ابداء
الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الواردة في المادة (٦٦) من قانون
مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . (١)

الاستثناء :

ومع ذلك تختص الجمعية العمومية المنازعات التى تخرج عن
اختصاصها طبقا للمادة (٦٦) المشار اليها وذلك اذا ما قضيت بالمحاكم
بدورها بعدم اختصاصها بتلك المنازعات تجنباً لنشؤ حالة تنازع سلبي
على الاختصاص ، وبالتالي انكار العدالة .

ومن ذلك ما قرره الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها
المنعقدة في الحادى والعشرين من اكتوبر سنة ١٩٨١ من اختصاصها بنظر

(١) ويجرى نص المادة المشار اليها على النحو الاتى تختص الجمعية
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بأبداء الرأى مسببا في المسائل
والموضوعات الآتية :

(أ) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل
القانونية التى تحال اليها بسبب اهميتها من رئيس الجمهورية او من
رئيس مجلس الوزراء او من احد الوزراء او من رئيس مجلس الدولة .

(ب) المسائل التى ترى فيها احدى لجان قسم الفتوى رأيا يخالف
فتوى صدرت من لجنة اخرى او من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع .

(ج) المسائل التى ترى احدى لجان قسم الفتوى احوالها اليها لاهيتها .

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين
الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه
الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين .

كما تختص الجمعية العمومية بمراجعة مشروعات القوانين وقرارات
رئيس الجمهورية ذات اللوائح التشريعية واللوائح التى يترى قسم
التشريع احوالها عليها للاهمية .

النزاع بين وزارة الداخلية ومجلس مدينة اسوان حول تقدير انفيه
الاجارية الشهرية للمبنى الذى تشغله مديرية امن اسوان والذى اُغلق باب
التقاضى امامه . وتتخلص ملايسات هذا النزاع فى ان بتاريخ ٢٧ من يونيو
سنة ١٩٧٦ اقام وزير الداخلية الدعوى رقم ٣٨١ لسنة ١٩٧٦ كلى
ايجارات اسوان ضد رئيس مجلس المدينة بأسوان طالبا الغاء قرار لجنة تقدير
الاجارات ، وقضى ابتدائيا بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، وعند
استئناف الحكم قضت استئناف اسيوط بعدم اختصاص محكمة اول درجة
ولاثيا بنظر الدعوة واحالتها الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
فقضت الجمعية العمومية نظر النزاع على النحو ما سبق ذكره رغم
عدم اختصاصها به اصلا .

١٠ (ب) ما لا يدخل فى اختصاص الجمعية العمومية .

(١) عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء
الرأى فيها ينشأ من منازعات لا تعتبر بين الجهات المحددة على
سبيل الحصر من المادة رقم (٦٦) المشار اليها — مثال المنازعات
التي يكون احد اطرافها شركة قطاع عام .

يبين من استعراض نص الفقرة (د) من المادة (٦٦) من قانون مجلس
الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ان المشرع قد حدد على سبيل الحصر المسائل
والموضوعات التى تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بابداء الرأى فيها مسببا ومن بين تلك المسائل المنازعات التى تنشأ بين
الوزارات والمصالح العامة او الهيئات العامة او المؤسسات العامة
او الهيئات المحلية او بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ولا شبهة فى ان تلك الجهات هى كلها من عداد اشخاص القانون
العام اى من الاشخاص الادارية العامة التى تقوم على ادارة مرافق عامة
وبهذه المثابة لا يدخل بين تلك الجهات اية جهة تعتبر من عداد افراد القانون
الخاص .

ومن حيث انه من المستقر عليه افتاء وقضاء ان الشركات التى اُمت
وانتقلت ملكيتها الى الدولة او الشركات التى انشأتها الدولة برأس مال
كله مملوك لها لاتزال رغم تأسيسها او انشائها من جانب الدولة شخصا
من اشخاص القانون الخاص حتى لو اتخذت شكل شركة مساهمة تمتلك

الدولة جميع اسهمها وتظل روابطها بالمنتفعين وبغير خاضعة للقانون الخاص ، وتظل للشركة « قانونا » صفة التاجر ، وبهذه المثابة لا تثبت لهذه الشركة صفة المرفق العام فالتأميم أو انشاء الشركة لا ينشئ مرفقا عاما كما انه لا يسلب المشروع طابعه الخاص واستقلاله ، فمن المقرر ان تأميم الشركة وانشاء شركة جديدة مملوكة للدولة لا يستوجب اخضاعها للقواعد المتعلقة بالمرافق العامة في القانون الاداري ولكن تسري عليها احكام القانون الخاص . وبالتالي فلن النزاع الذي ينشعب بين هذه الشركة وبين احدى الجهات المنصوص عليها في المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية باعتبار ان احد طرفي النزاع ليس من الاشخاص الادارية العامة .

- (جلسة ١٩٧٩/٣/٧ — ملف رقم ٦٧٩/٢/٣٢)
(جلسة ١٩٧٩/٤/١٨ — ملف رقم ٦٦٧/٢/٣٢)
وبهذا المعنى (جلسة ١٩٧٩/٥/٢ — ملف رقم ٦١٩/٤/٣٢)
(جلسة ١٩٧٩/٦/١٣ — ملف رقم ٦٦٤/٢/٣٢)
(جلسة ١٩٨٢/١١/١٧ — ملف رقم ١٠٠٣/٢/٣٢)

٢ — عدم اختصاص الجمعية العمومية بقسمى الفتوى والتشريع بالمنازعات التي يحكمها قانون خاص له ذاتيته واوضاعه الخاصة واجراءاته المعينة ، ومحكمة مختصة بها ولو انها قائمة بين الجهات الواردة بالمادة ٦٦/د سالفه الذكر ، لان الخاص يقيد العام ولا يلغيه النص العام الوارد في الفقرة (د) من المادة (٦٦) المشار اليها — مثالا لذلك : منازعات الايجار التي يحكمها قوانين الايجار الخاصة ، مسائل التنفيذ واشكالاته طبقا لقانون المرافعات ، منازعات ضرائب الدخل بالنسبة للطعون امام لجان الطعن والمحاكم العالية

(أ) منازعات الايجار التي يحكمها قوانين الايجار الخاصة :

من حيث انه وان كان الاصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض ، الا ان المشرع — في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر — خرج عن هذا الاصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تثار

حول اجرة الاماكن ، فحدد طريقه خاصا للفصل فيها ، اذ ناط ذلك بالمحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها العقار المتنازع، على تقدير أجرته .

ولما كان الخاص يقيد العام فان اختصاص الفصل في تلك المنازعات ينحصر عن الجمعية العمومية وينعقد للمحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها العقار ، وذلك أيا كان اطراف النزاع .

(جلسة ١٠/١/١٩٧٩ — ملف رقم ٦٣٦/٢/٣٢)

وبهذا المعنى (جلسة ١٦/٥/١٩٧٩ — ملف رقم ٦٢٨/٢/٣٢)

(جلسة ٣٠/٥/١٩٧٩ — ملف رقم ٦٣٥/٢/٣٢)

(جلسة ٤/٥/١٩٨٣ — ملف رقم ١٠٥/٢/٣٢) (١)

(ب) مسائل التنفيذ واشكالاته طبقا لقانون المرافعات :

من حيث ان المشرع في المادة ٦٦ د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقد جعل الاختصاص بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات المنصوص عليها بها منوطا بالجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، وجعل رأيها في ذلك ملزما للجانبين ، فبانه قصد ان يكون ذلك اختصاصا مقصورا على المنازعات الموضوعية التي ترد على اصل الحق ، اما منازعات التنفيذ فان المشرع قد نظم الفصل فيها تنظيما خاصا وجعل ذلك لقاضى التنفيذ دون سواه ، فلا تدخل تلك المنازعات ضمن المنازعات التي جعل الشارع الاختصاص بها للجمعية العمومية ، ولا يتصور ان الشارع قد اراد ادخالها ضمن ذلك الاختصاص لما تخضع له هذه المنازعات من اجراءات ومواعيد لا يقتضى الاخذ بها امام الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، ومن بين هذه المنازعات طلب رفع الحجز ، مما يختص به قاضى التنفيذ وحده طبقا لنص المادة (٣٣٥) من قانون المرافعات المدنية والتجارية وبناء على ذلك تدخل تلك المنازعات في اختصاص قاضى التنفيذ ولو كانت بين جهتين من الجهات المبينة بالمادة «٦٦» المشار اليها حيث لا يتوقف الفصل فيها على الفصل في موضوع اصل الحق .

(١) وقد اطرده على ذلك اقتضاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ السابق في شأن اجراءات الاماكن — من ذلك فتواها بجلسة — ٧٤/١١/٦ .

(جلسة ١٩٨٣/٥/٤ — ملف رقم ١٦٧/٢/٣٢)

وبهذا المعنى (جلسة ١٩٨٣/١/١٩ — ملف رقم ٨٣٧/٢/٣٢)

(ج) منازعات ضرائب الدخل بالنسبة للطعون امام لجان الطعون والمحكمة العادية .

استقر افتاء الجمعية العمومية على هذا حيث ذهبت الى « عدم اختصاصها بنظر منازعات الضرائب التى تنشأ بين مصلحة الضرائب وغيرها من الوزارات والمصالح استنادا الى ان قانون الضرائب وهو قانون خاص يتميز بذاتية ووضايعه الخاصة ، وقد رسم اجراءات معينة للنظر فى المنازعات الضريبية وحدد جهات بذاتها لا تنظر هذا النوع من المنازعات مما يتعين معه النزول على احكام هذا القانون ايا كان اطراف هذا النزاع (فتوى رقم ١٦٠٠ بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٥ ، فتوى رقم ١٢٠ بتاريخ ١١/١١/١٩٧٤) .

(ج) عدم سريان حكم المادة (١١٠) من قانون المرافعات على الجمعية العمومية .

من حيث ان المادة (١١٠) من قانون المرافعات تنص على انه « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة. ولو كان عدم الاختصاص متعلق بالولاية وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها » .

ومن حيث ان الجمعية العمومية بالرغم مما ناطه المشرع من سلطة ابداء الراى الملزم طبقا لنص المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم (٤٧) لسنة ٧٢ الا انها لا تعد محكمة بالمعنى الذى عناه المشرع فى المادة (١١٠) سالفه الذكر ، وذلك ان الاحالة لا تكون الا بين محكمتين تابعتين لجهة قضائية واحدة او لجهتين قضائيتين مستقلتين ، والجمعية العمومية ليست محكمة وانما هى جهة فتوى حدد القانون اختصاصها . كما حدد وسائل اتصالها بالمنازعات التى تعرض عليها وذلك ممن يمثل الوزارة او الهيئة العامة قانونا ، اى من الوزير او رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة ، ومن

ثم فان طلب محامى الحكومة امام المحكمة المرفوع اليها النزاع احالة الموضوع الى الجمعية العمومية لا يجعل الاختصاص معقودا لها (١) .

(جلسة ١٩٧٩/١/١٠ — ملف رقم ٦٣٩/٢/٣٢)

وبهذا المعنى (جلسة ١٩٧٩/٣/٢١ — ملف رقم ١٢٢/٢/٣٢)

(د) الخلاف فى الراى بين ادارات الفتوى ولجان قسم الفتوى بمجلس الدولة لا يمثل سببا للعرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ولا ينعقد اختصاصها فى ذلك الا بطلب من الجهة صاحبة الشأن سواء قدم اليها طلب الراى مباشرة او عن طريق رئيس المجلس .

وضع المشرع الجمعية العمومية على قمة قسم الفتوى ، وخصها بايداء الراى فى المسائل التى تحال اليها لاهميتها من رئيس الهيئة التشريعية او من رئيس مجلس الوزراء او من رئيس مجلس الدولة ، وكذلك فى عدد من المسائل من بينها تلك التى تتعارض بشأنها فتاوى اللجان فيما بينها او مع فتاوى الجمعية العمومية وكذلك المسائل التى ترى احدى اللجان احوالها لاهيتها ، ومن ثم فان الراى الصادر من احدى اللجان يكون ملزما لادارة الفتوى ، فليس لها ان تبدي رايا يخالفه وان رأت المخالفة تعين عليها احالة الموضوع الى اللجنة المختصة فلن ابدت رايا التزمت به الادارة ، ومن ناحية اخرى فانه اذا رأت احدى اللجان رايا يخالف رايا صادرا من لجنة اخرى وجب عرض الموضوع على الجمعية العمومية لحسم الخلاف ، وفى ذات الوقت فان اللجان تلتزم بفتاوى

(١) وقد استقر القضاء ايضا على هذا ومن ذلك :

(أ) حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسته ١٩٨١/١/١٧ فى الدعوى رقم ١٥ لسنة ١ ق دستورية عليا / ١٢ لسنة ٩ قضائية عليا ، الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١ فى دستورية عليا / ٧ لسنة ١٠ قضائية عليا .

(ب) حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣ ق عليا — جلسته ١٩٦٩/١١/١٨ « ان مفهوم الاحالة طبقا لهذا النص ، قاصر على الاحالة بين المحاكم بعضها البعض بالمعنى الشكلى والموضوعى لكلمة محكمة ، والجمعية العمومية ليست محكمة بهذا المعنى » .

(ج) حكم محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ٤٨٩ لسنة ٣٢ ق جلسته ٨٠/٢/١٩ .

(٢) كما استقر افتاء الجمعية العمومية السابق على ذلك :

جلسته ١٩٧٤/١١/١٦ — ملف رقم ٣٩٢/٢/٣٢ :

الجمعية فان رأت - معارضتها تعين عليها الاحالة الى الجمعية . على ان طرح المسألة على الجمعية لاحالتها من رئيس المجلس بسبب اهميتها . لا يكون منتجا الا اذا اتصل علم الرئيس بها عن طريق الجهة صاحبة الشأن

اذ يطلبها عرض الموضوع على الجمعية انما تكشف عن عدم قبولها بالفتوى الصادرة من احدى الادارات او احدى اللجان وسببها للوصول الى التفسير القانوني السليم والتطبيق الصحيح للقواعد التي دعتها لطلب الراى اضلا من ادارة الفتوى اما وقد اتصل علم الرئيس في الحالة الماثلة بالموضوع عن طريق شكويين ارسلهما المشتري الى وزارة العدل ومجلس الشعب وهما لاثان لهما بالهيئة العامة للاصلاح الزراعي ولا يدخل في اختصاص اى منهما النظر في شئون تلك الهيئة والبت فيها ، فان الاحالة للاهمية تكون هي الاخرى غير ذات محل .

ولا يجوز القول باختصاص رئيس مجلس الدولة بالاحالة الى الجمعية العمومية للاهمية ولو لم تطلب تلك الجهة صاحبة الشأن مباشرة اذا ليس من المعقول ان تناجا تلك الجهة بفتوى تتناول شئونها بغير ان تطلبها ، ودون ان تكون في حاجة اليها حتى ولو استندت في ذلك الى اطلاق حكم الفقرة (ا) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة باعتبار ان هذا الاطلاق مقيد بحسب طبيعة الامور ، بالنظر الى ان الفتوى ليست مجرد بحث نظري وانما تكون مستندة الى طلب من جهة قادرة على تنفيذها الامر الذي يقتضى ان تكون صاحبة اختصاص بشئونها .

(الجلسة ١٩٨١/١٠/٢١ - ملف رقم ٨١٤/٢/٣٢)

(هـ) اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى يكون في واقعة محددة بذاتها .

لما كان الجهاز المركزى للتنظيم والادارة يبدى ان الراى المطلوب لا يتعلق بحالة معينة بالذات وانما هو استفسار عام يقوم على حالة مفترضة وكان المستقر عليه ان الفتوى يجب ان تصدر في واقعة محددة بذاتها مشفوعة باوراقها تثير مشكلة معينة فم فيها الراى القانونى وهو الامر غير المتوفر في الحالة المعروضة .

لذلك انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم ملائمة ابداء الراى في الموضوع المعروض .

(جلسة ١٩٨٣/٥/١٨ - ملف رقم ٥٩٧/٣/٨٦)

(و) اختصاص ادارات الفتوى في مجلس الدولة بإبداء الرأي في مسائل شئون العاملين ولو طلب الرأي فيها عن غير طريق الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

ألزم المشرع قسم الفتوى بمجلس الدولة بإبداء الرأي في المسائل التي يطلب الرأي فيها من أجهزة الدولة ، وتدرج المشرع توزيع الاختصاص بين الجهات قسم الفتوى فوضع على عاتق ادارات الفتوى مهمة ابداء الرأي في المسائل التي تحال اليها من تلك الاجهزة وخاصة اللجان بالمسائل التي تحال اليها من ادارات الفتوى لاهميتها وخولها اختصاصا وجوبيا ببعض المسائل التي من بينها تلك التي يرى فيها احد المستشارين رأيا مخالفا لفتوى صادرة من احد الادارات او من احد اللجان ووضع المشرع الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على قمة قسم الفتوى وخصها بإبداء الرأي في المسائل التي تحال اليها لاهميتها من رئيس الدولة او من رئيس الهيئة التشريعية او من مجلس الوزراء او من الوزراء او من رئيس مجلس الدولة وكذلك في عدد من المسائل من بينها تلك التي تتعارض في شأنها فتاوى اللجان فيما بينها او مع فتاوى الجمعية او التي ترى احدى اللجان اخلتها اليها لاهميتها ومن ثم يكون المشرع قد عهد الى مجلس الدولة بوصفه جهازا متخصصا بالامتناء من خلال تنظيم متكامل يكفل توحيد تفسير القانون وتطبيقه .

ولما كتبت المادة ٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على ان « يختص مجلس الدولة دون غيره بإبداء الرأي مسببا فيما تطلبه الوحدات الخاضعة لاحكام هذا القانون متعلقة بتطبيق احكام اللوائح التنفيذية عن طريق ادارة الفتوى المختصة وذلك خلال شهر من تاريخ طلب الفتوى عن طريق الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة » .

وكانت المادة ٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تتضمن حكما مماثلا ، فانهما تؤكدان بذلك اختصاص مجلس الدولة في الافتاء ، واذ لم تتضمن اى منهما حكما يقضى بإنشاء ادارة فتوى خاصة لشئون العاملين بالحكومة والقطاع العام فان الاختصاص بإبداء الرأي يكون موزعا بين ادارة الفتوى بحسب التقسيم الذي تضمنته المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة ، كما انه وقد خلت هاتان المادتان من حكم يحجب هذا الاختصاص اذا طلب الرأي من غير طريق الجهاز فان ادارة الفتوى تلتزم بإبداء الرأي اذا طلب منها

مباشرة ولا يكون لديها مكتة رفض ابداء الراى نزولا على احكام القانون
مجلس الدولة .

(جلسة ١٨/١١/١٩٨١ — ملف رقم ٥٦٣/٣/٨٦)

وبهذا المعنى (ذات الجلسة — ملف رقم ٣١٨/١/٨٦)

(ى) عدم اختصاص المحافظ بطلب الراى من الجمعية العمومية
لقضى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة .

مفاد نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
ان اختصاص الجمعية العمومية لا ينعقد بنظر المسائل والموضوعات
الواردة بها الا اذا احيلت من هؤلاء الاشخاص الذين جردهم هذا النص
على سبيل الحصر دون غيرهم من هم فى حكم الوزراء او فى درجتهم .

ولا يغير من هذا النظر ما تضمنه قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة
١٩٧٥ من نصوص تخول المحافظ سلطة الوزير لان هذه قاصرة على ما ورد
بها فقط ولا يتعدى نطاقها الى غير ذلك مما لم تتناوله تلك النصوص .

كذلك فانه لا يجوز الاستناد الى حكم المادة ١٣٨ من قانون الحكم
المحلى سالف الذكر التى تقضى بان تتم احوالة الموضوعات القانونية التى
يطلب الراى فيها من مجلس الدولة من رئيس المجلس المحلى للمحافظة
او من المحافظ حسب الاحوال — للقول باختصاص الجمعية العمومية نظر
المسائل التى يحال اليها من السادة المحافظين ، ذلك ان هذه السادة لم
تنص صراحة على اختصاص المحافظ باحوالة الموضوعات الى الجمعية فانما
نصت على اختصاصه باحوالة الموضوعات الى مجلس الدولة بصفة عامة .

اما اختصاص الجمعية العمومية فهو محدد بنص خاص فى المادة ٦٦
المشار اليها ومن المعلوم ان الخاص يقيد العام .

(جلسة ٢٩/١١/١٩٧٨ — ملف رقم ٥٦٣/٣/٨٦)

٦ - استثمار :

(١) خضوع المشروعات الاستثمارية التي تم اقرارها طبقا لاحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة لحكم المادة (٤٦) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة .

هذا هو ما انتهت اليه فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٨ (ملف رقم ٢١١/٢/٣٧)

الا ان السيد / وزير الاقتصاد والتجارة والتعاون الاقتصادي طلب اعادة النظر في هذه الفتوى ، واسس طلبه على ان المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ اعفت المشروعات التي تقام بالمنطقة الحرة طبقا لاحكامه من الضرائب التي تفرض مستقبلا ، وان حكم المادة (٤٦) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ مقصور على المشروعات التي تقام بعد العمل به وان تطبيق حكمها على المشروعات التي تمت في ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ يهدر قصد المشرع من نص المادة (٤) من مواد اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذي احتفظ لتلك المشروعات بالمزايا المقررة لها وفقا لاحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، كما وان هذا التطبيق من شأنه التسوية بين تلك المشروعات وبين المشروعات التي تمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . اعيد عرض المشروع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٤ نوفمبر لسنة ١٩٨١ فايدت فتاواها السابقة في ١٩٧٩/١١/٢٨ وطلت في ذلك :

ان المشرع اعفى مشروعات القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ التي تقام بالمنطقة الحرة من احكام قوانين الضرائب المقررة والتي تقرر مستقبلا واحتفظ لتلك المشروعات بعد العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بما اكتسبه من مزايا وضمائم في ظل العمل باحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، ومع انه اعفى مشروعات المنطقة الحرة من الضرائب والرسوم الا انه اخضعها للرسوم التي تستحق مقابل خدمات ، وفرض رسما سنويا على السلع التي تتعامل فيها او على القيمة المضافة بحسب نوع نشاط المشروع .

ولما كان تحقق الاعفاء المقرر بحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ والذي احتفظ به المشرع للمشروعات التي اقيمت في ظل هذا

القانون منوطا بتوافر محله ، بان ينشأ الحق فيه ويتصل بالمشروع الإستثمارى فى ظل العمل بأحكام هذا القانون ، فان الاعفاء المقرر بهذا الحكم يقتصر نطاقه بحسب نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ على الضرائب دون الرسوم ويتحدد مضمونه بالضرائب التى تقرر خلال المجال الزمنى لأعمال القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ومن ثم لا يدخل فى هذا المضمون الضرائب التى تفرض على المشروعات الإستثمارية بعد

واذا كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ قد اعفت المشروعات من الضرائب التى تفرض مستقبلا فان هذا الاعفاء رغم ذلك يجد حده فى الضرائب التى فرضت حتى الغاء القانون ، ولا يمتد الى الضرائب التى تفرض بعد الغائه والا كان فى ذلك مصادرة فى الاختصاص الدستورى المقرر للمشرع فى فرض الضرائب .

واذا أتى نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بما لم يخرج المشرع من نطاق تطبيقه المشروعات التى اقيمت فى ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فلن تلك المشروعات تلتزم بأداء رسوم الخدمات وكذلك الرسم السنوى المنصوص عليه فى المادة (٤٦) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . (جلسة ١٩٨١/١١/٤ - ملف رقم ٢١١/٢/٣٧)

(ب) لمجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ان يقرر نسقوط الموافقة على المشروع الإستثمارى طبقا للمادة (٢٧) من قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ مع عدم استحقاق المستثمر للتعويض فى هذه الحالة .

ومن حيث انه باستقراء النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع المائل (١) وسياق الوقائع المعروضة لبيان مدى جق هيئة الاستثمار فى سحب الموافقة على مشروع مؤسسة الخدمات البترولية والمعروفة (بالوندرافى) واستحقاقها تعويضا عن ذلك ، يتضح ان هذا المشروع ، انشئ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٥ ويخاطب من ثم بأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، ومنها

(١) القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ : المادة ٢ - ١٣ - ١٤ .
القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ :
المادة ٤ من مواد الاصدار والمواد ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ من هذا القانون .
اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى
رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٧٧ : المادة ٢٤ .

المواد ١١ ، ١٣ ، ١٤ بشأن اختصاصات مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار بحسبانها السلطة السياسية المهيمنة عليها وتصريف امورها ووضع سياستها وادارة شئونها ، ومنها الموافقة على المشروعات ، والغاء هذه الموافقة واستقاطها اذا توافرت الشروط في الحالين وتحققت موجباتها ، ذلك انه وان ورد النص صراحة على الموافقة بأنشائها فانه يمتد بداهة الى الموافقة على انائها ، فكلاهما مرتبطان ومنوطان بالسلطة التي تملكها ، وهي مجلس الادارة وفقا للقاعدة المسلمة وهي توازي الاشكال ، فضلا عن صراحة النصوص واتساعها لذلك ، اذ ان ماورد بها من سلطات واختصاصات جديدة ، انها جاء على سبيل المثال حيث ذكرت المادة ١٣ « مجلس الادارة هو السلطة المهيمنة على شئون الهيئة وتصريف امورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها ، وله ان يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من اجله الهيئة » وقالت المادة ١٤ تختص الهيئة بتنفيذ هذا القانون وله على الاخص ان تقوم بالاتي » وبديهي ان غرض الهيئة وتنفيذ احكام القانون يهدفان الى اقامة المشروعات الاستثمارية واستمرارها تحقيقا للخطة القومية والمساهمة فيها اي الى توفر شرط النشؤ والاستمرار فاذا زایل المشروع اخدهما او كلاهما كان لمجلس ادارة الهيئة وفقا لهذه المواد والقواعد العامة ، الغاء موافقتها او استقاطها .

ومن حيث انه بالاضافة الى ما تقدم فقد مارس مجلس الادارة صلاحياته في هذا الشأن ، اذ قام فعلا بسحب الموافقة على بعض المشروعات التي لم تتخذ خطوات جدية ، وفقا لما سبق ذكره في الوقائع ومن ثم فهو ليس حكما مستحدثا غاية الامر ان المشرع قننه بعد ذلك في المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليها .

ومن حيث انه وقد الغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، وفقا للمادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذي ردد في المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ما سبق ان تضمنه القانون الملغى وهذه المواد كسالتها وردت في الفصل المتعلق بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة واختصاصاتها ، وهو فصل يسرى على كل المشروعات الاستثمارية بصفة عامة وعلاقتها بتلك الهيئة العامة ومنها المشروع المائل غاية الامر انه فصل في المادة ٢٧ حلة سقوط الموافقة اذا لم يقيم المستثمر باتخاذ خطوات جدية لتنفيذ المشروع المراد استثماره خلال ستة اشهر من صدور هذه الموافقة ما لم يقرر مجلس الادارة تجديدها للمدة التي يراها . وهذه ولا ريب ضمانات مزيده ، اتى

بها القانون الجديد ، مضافة الى سبق تمتع المشروعات القديمة بالمزايا والضمانات الواردة في القانون الملغى طبقا للمادة الرابعة من مواد الاصدار السابق ذكرها ، لانه بعد ان كان الحكم في نصوص القانون القديم عاما مطلقا ، خصصته المادة ٢٧ المذكورة بمعايير الخطوات الجديدة ، ومدة الاثني عشر الشهر وجواز التجديد للمدة التي يراها المجلس ، ومن ثم تنطبق على المشروع الاستثماري المائل احكام المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، وكذلك المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الذي توجب عرض الامر على مجلس الإدارة .

ومن حيث انه استصحابا لما تقدم ، فان مناط تطبيق المادة ٢٧ ، وهو اتخاذ خطوات جدية لتنفيذ المشروع الاستثماري بعد الموافقة عليه ، ولا شك ان عنصر الجدية عنصر دائم متجدد مستمر يلزم توافره حتى يصل المشروع الى غايته .

ومن حيث ان الهيئة ترى حسبما جاء في اوراقها ومذكراتها ، وخاصة في الفترة الاخيرة بمناسبة استطلاع الراي ، انه بعد ان مضى على موافقتها على هذا المشروع الاستثماري سنوات عدة ، فان مناط الجدية اضحى تنفيذ قرار مجلس ادارتها بجلسته ١٨/١٠/١٩٨١ بالزام المستثمر بتقديم خطاب نوايا من بنك يضمن مصدر التمويل للمشروع ، وتقديم عقد توريد خمسة مليون طن بترول خام لمدة عشر سنوات لاتها - حسبما ورد بكتاب نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية المؤرخ ٥/٤/١٩٨٢ هما ضمان جدية المشروع ، وان مجلس الادارة هو الذي يقدر مدى كفايته في هذا المجال ومع مراعاة ان المستثمر وفقا لما سبق ذكره ، عارض في هذا القرار ، وبسببه على القضاء الاداري طالبا الغاؤه فضلا عن انه لا يعتبرهما معيارا للجدية ، وان الجدية بمظاهرها التي يدعيها متوفرة في حقه . ومن المسلم به ان مسألة الجدية الوازدة في المادة ٢٧ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، المنوه عنها ، مسألة واقع . وعنصر مادي ، كما انها مسألة نسبية تخضع للسلطة التقديرية لمجلس الادارة وفقا لاحكام القانون ، كما انه هو الذي يقدر مدى كفايتها .

ومن حيث انه من المسلم به ان يظل سبب القرار قائم حتى صدور القرار بحيث لو زال سبب القرار قبل اصداره امتنع على جهة الادارة اصداره حتى يكون القرارا على اساس صديق وقوام واقع وان يتأكد لمجلس الادارة عدم اتخاذ المستثمر الخطوات الجوهرية المختلفة منذ الموافقة ،

على المشروع حتى الان ، فانه يحق لمجلس الادارة اسقاط الموافقة على مشروع الاستثمار طبقا للمادة ٢٧ آتفة الذكر .

ومن حيث ان تطبيق هذه الرخصة ، وفقا للمادة ٢٧ المذكورة ، وعلى هدى من شروطها واحكامها انما هو تنفيذ لحكم قانونى خوله القانون مجلس ادارة الهيئة ، وهو حكم يسرى فى مجاله الزمنى على المشروع الاستثمارى المائل . ومتى صدر قراره صحيحا على هذا السنن ، وفى حدوده ، فانه يكون مشروعاً لا خطأ فيه ، ولا يترتب عليه ، أى تعويض عساة تطالب الهيئة به المستثمر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان لمجلس ادارة الهيئة ان يقرر سقوط الموافقة على المشروع الاستثمارى طبقا للمادة ٢٧ من قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وعدم استحقاق التعويض .

(جلسة ١٥/٦/١٩٨٣ - ملف رقم ١/١/١٥)

(ج) مدى سلطة مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فى إلغاء الموافقة الصادرة لمشروع استثمارى فى حال ارتكابه لمخالفات وعدم تنفيذه لشروط الموافقة الصادرة له .

من حيث ان المشرع ، بقانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، هدف الى استثمار المال العربى والاجنبى داخل جمهورية مصر العربية ، لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى اطار السياسة العامة للدولة وخططها القومية ، وتحقيقا لهذا الهدف ، نص المشرع على منح المشروعات الاستثمارية مزايا متنوعة ، وفضلا عن المزايا والاعفاءات التى تتمتع بها هذه المشروعات بصفة عامة ، اجاز الترخيص لها بشغل منطقة حرة ، وهو ما يضيف للمشروع الاستثمارى مزايا جديدة اهمها عدم خضوع البضائع التى تصدر او تستورد من والى المنطقة الحرة للاجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات والصادرات ، واعفاء المشروعات التى تقام بالمنطقة الحرة والارباح التى توزعها من احكام قوانين الضرائب والرسوم فى جمهورية مصر العربية ، وعدم خضوع العمليات التى تتم فى المناطق الحرة فيما بينها وبين الدول الاخرى لاحكام قوانين الرقابة على عمليات النقد ، وفضلا على ذلك ، فقد احاط المشرع المشروعات الاستثمارية

بصفة عامة ، وتلك التي تشغل مناطق حرة بصفة خاصة ، بالضمانات التي تكفل تحقيق الغاية المرجوة من وراء منحها المزايا سائلة الفكر ، فانشأ الهيئة العامة للاستثمار ، وانماط بها اصدار الموافقات على المشروعات الاستثمارية والترخيص بشغل المناطق الحرة ، وجعل من مجلس ادارتها السلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة ، والمختصة بوضع السياسة العامة لها ، والتي تتخذ مائتراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي تنشأ من اجله هذه المناطق ، وجعل الترخيص بشغل المنطقة الحرة شخصياً لا يجوز التنازل عنه كلياً أو جزئياً أو اشراك الغير فيه الا بموافقة الجهة التي اصدرته ، كما الزمت اللائحة التنفيذية لهذا القانون المشروعات الموافقة عليها من الهيئة الالتزام بالشروط التي تضمنتها طلبات الاستثمار التي حصلت على الموافقة بناء عليها ، وتمكين مندوبي الهيئة من الوقوف على مدى الالتزام بهذه الشروط وفي حالة عدم الالتزام بالشروط أو الخروج عن الاهداف المحددة في المواصفات ، يعرض الامر على مجلس ادارة الهيئة لتقرير ما يراه لازماً في هذا الشأن .

ومن حيث انه يبين من الاوراق ، ان مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار وافق - بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٠ على اقامة مشروع استثماري من السيد / باسم مشروع « موصيلاى » لتجهيز الاتسجة القطنية وتحويلها الى شمواء وفرو صناعى ، وبتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٠ قامت الهيئة بالترخيص للمشروع بشغل منطقة حرة خاصة ، وتضمن الترخيص شروطاً متعددة ، من بينها ان الترخيص شخصى لا يجوز التنازل عنه أو اشراك الغير فيه ، والالتزام المرخص له بمراعاة احكام قانون استثمار المال العربى والاجنبى ولائحته التنفيذية ، وكافة التعليمات والقرارات التي تصدرها الهيئة ، الا ان المشروع المذكور لم يلتزم بشروط الترخيص الممنوح له بشغل منطقة حرة خاصة ، وقام على خلاف احكام القانون سابق الإشارة اليه ، وفقاً لما ورد ذكره في مساق الوقائع ، بتخصيص احد المخازن الموجودة داخل نطاق المنطقة الحرة الخاصة لصالح احد البنوك ، مما يعد اشراكاً للغير في الترخيص دون الحصول على موافقة الهيئة ، كما قام بتصريف منتجاته بالسوق المحلى والتشغيل لحساب الغير من شركات القطاع العام والخاص ، بالمخالفة للغرض من اقامة المشروع بالمنطقة الحرة ودون سداد الرسوم الجمركية المستحقة ، بالإضافة الى عدم تمكين صاحب المشروع للهيئة من اجراء الجرد المفاجئ وعدم تمكين ممثلى الجهات الحكومية من أداء وظائفهم تجاه المشروع ، مما يعد اخلافاً للاحكام قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ، ولائحته

التففيذية فى شأن الاستفاده بمزايا المنطقة الحرة ، كما يشكل مخالفة لشروط الترخيص الممنوح له يشغل منطقة حرة خاصة ، الامر الذى يجوز معه لمجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار ، بوصفه السلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة ، ان يقرر إلغاء هذا الترخيص ، مع مراعاة ان إلغاء الترخيص يشغل منطقة حرة لا يؤثر فى كون المشروع من المشروعات الاستثمارية ، ويتمتع بجميع المزايا المقررة فى قانون استثمار المال العربى والاجنبى لهذه المشروعات ، اذ ان المخالفات التى ارتكبت وان كانت تجيز إلغاء الترخيص للمشروع يشغل منطقة حرة ، الا انها لا تجيز إلغاء الموافقة على اعتباره مشروعاً استثمارياً .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان المخالفات المنسوبة للمشروع المذكور ، تعتبر اخلافاً بشروط الترخيص الصادر اليه يشغل منطقة حرة خاصة ، وتجيز لمجلس ادارة الهيئة إلغاء هذا الترخيص .

(جلسة ١٩٨٣/٥/٤ - ملف رقم ١٤/٣/١)

(د) تمتع المشروعات المقامة بأموال مملوكة لمصريين سواء كانت بالعملة المحلية او بالنقد الاجنبى بالاعفاءات الواردة بالمادة ٢٣ (١) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة .

(١) وتنص هذه المادة على ان المشروعات المشتركة التى تنشأ وفقاً لاحكام هذا القانون فى شكل شركات مساهمة او ذات مسئولية محدودة يحدد فى عقد تأسيسها اسماء الاطراف المتعاقدة وشكلها القانونى وأسسها وموضع نشاطها ومدتها ورأسمالها ونسبة مساهمة الاطراف الوطنية والعربية والاجنبية ووسائل الاكتتاب فيها وحقوق والتزامات الشركاء وغير ذلك من احكام .

ويتعين التصديق على توقيعات الشركاء على العقود بالنسبة لجميع المشروعات ايا كان شكلها القانونى وذلك مقابل رسم تصديق مقداره ربع فى المائة من قيمة رأس مال المشروع وذلك بحد اقصى مقداره ألف جنيه او ما يعادله من النقد الاجنبى بحسب الاحوال ، سواء تم التصديق فى مصر او لدى السلطات المصرية فى الخارج. وتعفى من رسم الدفعة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس من هذه المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع بما فى ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والالات وعقود المقاوله وغيرها وذلك حتى تمام تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله ويسرى هذا الحكم على المشروعات المقامة فى المناطق الحرة .

يبين من نص المادة ٢٣ المشر إليها ان المشرع اطلق لفظ المشروعات ايا كان شكلها القانونى ، ولم يقصره على المشروعات المنشأة بأموال عربية واجنبية ، وانما فكرت ان جميع المشروعات يتم التصديق على توقيعها الشركاء بها مقابل رسم تصديق معين فانه لا يجوز قصر تحصيل هذا المقلبل على المشروعات العربية والاجنبية فقط دون المشروعات المنشأة بأموال مصرية ، وقد اردف المشرع بان جميع هذه المشروعات تعنى من رسم الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر بالنسبة لعقود تأسيسها باعتبارها تقوم بدفع رسم تصديق شمل مقدار زرع في المائة بحد اقصى قدره الف جنيه ، ويسرى هذا الحكم ايضا على المشروعات المقامة في المناطق الحرة ولم يفرق المشرع في المشروعات المقامة في المناطق الحرة بين مشروعات رأس مال اجنبى او مصرى بل اطلق لفظ المشروعات ايضا ومن ثم تعيين اعمال المطلق على اطلاقه مادام لا يوجد في النصوص ما يفيد تقييده او قصره على مشروعات معينة بذاتها .

كما وانه من غير المقبول التفرقة بين المشروعات الاستثمارية المقامة بأموال عربية او اجنبية بحيث تمنح مزايا واعفاءات تجاوز المزايا والاعفاءات الممنوحة للمشروعات الوطنية المنشأة بأموال مصرية مملوكة لمصريين. واقامة هذه التفرقة على اساس جنسية مالكي المشروعات فضلا عن ان هذا القول لا يجد اساس سليم له في قانون الاستثمار ، فان تطبيقه يؤدي الى وضع المستثمر المصرى في مرتبة ادنى من المستثمر الاجنبى وهى نتيجة غير مقبولة وتتعارض مع ما انتهى اليه تقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب والمشكلة من اللجنة التشريعية واللجنة الاقتصادية ولجنة الخطة والموازنة ولجنة القوى العاملة عن مشروع قانون في شأن استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة مع مراعاة التسوية في المزايا بين المشروع الوطنى والمشروع الاجنبى .

(جلسة ١٩٨٣/٦/١ — ملف رقم ٢٥٧/٢/٣٧)

٧ — اصلاح زراعى :

(أ) توزيع الاراضى طبقا لقانون اصلاح الزراعى من شأنه نقل ملكية الارض المزروعة من الحكومة الى المنتفعين . القرارات الصادرة من الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بالفناء توزيع تلك الاراضى هنى في حقيقتها استيلاء من اصلاح الزراعى على هذه الاراضى المباعة ، مما يبطلها لصدورها من غير مختص بذلك .

من حيث ان ثمة تطابقا بين مجال تطبيق كل من حكم الاستيلاء وحكم التوزيع في تشريع الاصلاح الزراعى بحيث انه عندما تدخل الاراضى في مجال الاستيلاء ، تكون دخلت بذلك في مجال التوزيع وليس هناك من دليل يقوم من احكام القانون يقصر توزيع الاراضى الزراعية على ما وجد منها في القرى دون ما يوجد غيرها من وحدات الادارة (١) .

ومن حيث ان توزيع الاراضى على صغار الفلاحين طبقا لقانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ يجرى في نطاق اسباب كسب الملكية بطريقة التعاقد الايجاب فيه للفلاح المنتفع مقدم طلب الانتفاع ، والقبول فيه للقرار الادارى الصادر وفقا لحكم القانون من الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بوصفها السلطة المختصة بالتوزيع وبتطبيق هذا الايجاب بذات القبول ينعقد العقد بين الطرفين بما لا يجوز معه التحلل من اثار العقد الا بتطابق جديد لارادتي الطرفين يفيد اتفاقهما على ذلك .

ومن حيث ان قرار التوزيع — والذي يبرم به العقد — يعتبر قرارا اداريا (٢) تسبغ عليه الحصانة متى صدر صحيحا في حدود احكام القانون بما لا يحق معه سحبه ، وهو يتحصن بقوات ستين يوما ان كان قد شابه عيب من عيوب الالغاء لا يرقى الى مرتبة الانعدام ؛ كما وان قرار الالغاء هو في تكييفه الصحيح نسخ لعقود البيع السابق ابرامها مع طالب الانتفاع وهو نسخ من جانب واحد لا تملك هيئة الاصلاح الزراعى ، ولا بد لتحقيقه طبقا للقانون ان يكون باتفاق الطرفين البائع والمشتري . اى هيئة الاصلاح الزراعى والمنتفع بالتوزيع او بقرار من اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وذلك اذا اخل المشتري للارض باى التزام يقضى به العقد او القانون .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم فان قرارا الغاء توزيع تلك الاراضى — موضوع الفتوى المماثلة سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٧٧ قد تمخضا

(١) اذا ثار التساؤل المقصود بكلمة « القرى » التى وردت في المادة ٩ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . وانقسم الراى بين اعضاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الا ان الراى الغالب ذهب الى ان لفظ القرى الذى ورد في المادة ٩ المشار اليها قد ورد للغالب الاعم . ولم يقصد الشارع ان يقصر نطاق التوزيع على الارض المنستولى عليها في القرى وحدها دون المدن .

(٢) وذلك طبقا لما انتهت اليه فتوى الجمعية لقسمى الفتوى ولا تشريع بجلسة ١٣/٣/١٩٧٤ .

عن استيلاء جهة الاصلاح الزراعى على اراضى مبيعة للمنتفعين ، مما يبطل هذين القرارين لصدورهما من غير مختص بذلك ، بعد ان تم التوزيع على صغار الفلاحين .

(جلسة ١٨/١٠/١٩٧٨ - ملف رقم ٨٦/٣/١٩٧٠)

(ب) عدم جواز المساس بالتوزيعات التى تمت طبقا لقانون الاصلاح الزراعى حتى لو صدر قرار اللجنة القضائية برفع الاستيلاء عن هذه الاراضى الموزعة .

من حيث ان المشرع جعل من توزيع الارض المستولى عليها سببا من اسباب كسب الملكية - بطريق التعاقد ، الايجاب فيه للمنتفع والقبول فيه للقرار الصادر بالتملك من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بوصفه السلطة المختصة بالتوزيع ، لذلك فانه يصدر مثل هذا القرار بتعقد العقد بين طرفين هما الهيئة والمنتفع الامر الذى لا يجوز معه التحلل من اثاره والغاء التوزيع الابتطابق جديد لأرادتيهما أو بحكم قضائى يصدر فى مواجهة المنتفع ولا يؤثر فى ذلك ان المشرع اشترط شروطا فى الاستيلاء حتى يصبح نهائيا فى مواجهة الخاضعين للقانون ، اذ ان لزوم تلك الشروط لصحة قرار الاستيلاء ليس من شأنه ان يجعلها لازمة بالضرورة لصحة قرار التوزيع الذى يتعين شهره ، شأن اى عقدا يرد على عقار ، لذلك فانه يتنام شهر هذا القرار تنتقل الملكية الى المنتفع مطهرة مما يكون قد شاب قرار الاستيلاء من اخطاء ، غاية ما فى الامر ان التوزيع فى تلك الحالة يأخذ حكم بيع ملك الغير وهذا السبب لا يمكن ان تستند اليه الهيئة للرجوع فى التوزيع لان المادة ٤٦٦ من القانون قصرت حق الابطال فى هذه الحالة على المشتري ، ولم تخوله للبائع ومن ثم فلن صدور قرار من اللجنة القضائية برفع الاستيلاء على الارض فى الحالة الماثلة لا يؤدي بذاته الى الغاء قرار توزيعها وليس من شأنه المساس به او التأثير فى صحته ، واذا كان التوزيع قد تم قبل صدور قرار الاستيلاء النهائى الامر الذى اباح الغاء قرار الاستيلاء فانه لا يشترط لصحة التوزيع ان يسبقه قرار نهائى بالاستيلاء اذ ان المشرع تطلب صدور قرار نهائى بالاستيلاء كاجراء من اجراءات صرف التعويضات ولم يشترطه لصحة التوزيع كما لم يجعله اجراء من اجراءات هذا التوزيع .

وبناء على ذلك يكون تنفيذ قرار اللجنة القضائية برفع الاستيلاء عينا قد اصبح مستجيلا اذ لا يمكن استرداد الارض من المنتفعين لردّها الى

المالك الصادر لصالحه قرار اللجنة وعليه ، لا يكون امام الهيئة سوى أن
تنفذ هذا القرار بطريق التعويض طبقا لحكم المادة ٢١٥ من القانون
المدنى التى توجب تنفيذ الالتزام بالتعويض اذا استحال على المدين تنفيذ
التزامه عينا .

(جلسة ١٩٨١/١/٢١ - ملف رقم ٥٦/١/١٠٠)

(ج) حظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية طبقا للقانون رقم
١٥ لسنة ١٩٦٣ ، وايلاولة الاراضى التى يملكونها فى تاريخ العمل بهذا
القانون الى الدولة .

١ - مدى جواز تملك الفلسطينيين الاراضى الزراعية فى ظل احكام
القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

احتفظ القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ للاجانب بما فيهم الفلسطينيين بما
كانوا يملكونه من الاراضى الزراعية وقت العمل به ، ثم حظر عليهم
اكتساب ملكية الاراضى الزراعية منذ تاريخ العمل باحكامه ، غير ان
القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قد حظر على الاجانب ان يملكوا اراضى
زراعية وقضى بايلولة ما يملكونه من هذه الاراضى الى الدولة واستثنى
الفلسطينيين من تطبيق احكام القانون مؤقتا .

ومؤدى هذا الاستثناء هو ان يحتفظ الفلسطينيون بما كانوا يملكونه
من الاراضى الزراعية عند العمل باحكامه ، كما يعطيهم الحق فى ان
يتملكوا اراضى زراعية جديدة ، بعد ان الغى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١
المشر اليه .

ولو ان المشرع قد وصف هذا الاستثناء بالتأقيت ، غير ان المادة
المقررة له لم تحدد اجلا معيناً ينتهى فيه اثر هذا الاستثناء ، ولم يخول
اى جهة الحق فى انتهاء اثره او تحديد مداه ، ولهذا يظل الاستثناء قائما
ويستمر تمتع الفلسطينيين به الى ان يتدخل المشرع باصدار قانون لتحديد
مدة سريانه او تحديد مداه .

(جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٧ - ملف رقم ٨٠/٢/٧)

٢ - منع المشرع تملك الاجانب للاراضى الزراعية في مصر وقضى

بإيلولة الارض التى يملكوها في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ للدولة في مقابل تعويض يقدر وفقا لاسس المنصوص عليها بقانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ كما قضى بتسليم تلك الارض للهيئة العامة للاصلاح الزراعى لتجرى توزيعها على صغار الفلاحين وفقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه والزم المشرع الملاك الاجانب بتقديم اقرارات الى الهيئة بالاراضى التى يملكونها واسند مهمة الفصل في المنازعات التى تنشأ بخصوص تلك الاراضى والقرارات الصادرة بشأنها الى اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى المنصوص عليها في المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر .

وتبعاً لذلك فاذا ما حرر الاقرار من صاحب الشأن باعتباره اجنبياً وقدم بموجب المساحة المملوكة له للاستيلاء بكامل ارادته الحرة واتخذت الهيئة العامة للاصلاح الزراعى نتيجة لذلك اجراءات صحيحة بالاستيلاء فاصدرت قرار بالاستيلاء الابتدائى ثم قرارا بالاستيلاء النهائى وفقاً لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ثم نشره نشرًا صحيحاً لم يعقبه اعتراض من احد حتى مضت المدة المقررة للطعن فيه فانه لا يكون هناك مجال بعد ذلك للمنازعة في صحة قرار الاستيلاء الذى اعقبه توزيع للارض على صغار الفلاحين لصدوره مطابقاً لاحكام القانون مستكملاً لشروط صحته .

ولا وجه للقول في الحالة المماثلة بان القرار قد صدر بناء على خطأ في جنسية المالكة اذ اعتبرت لبنانية في حين انها مصرية منذ مولدها اذ فضلاً عن صحة كونها لبنانية لاكتسابها تلك الجنسية منذ عام ١٩٤٩ فانها تقدمت بالاقرار بوصفها اجنبية رغم كونها من ذوى الجنسية المزدوجة .

ولما كانت مشروعية القرار انها توقفت على مدى مطابقتها للاحكام والقواعد التى صدر في ظلها وكانت صحته ترتبط بالظروف والملابسات التى صدرت فيها ، فان قرار الاستيلاء في ظل الحالة المماثلة وقد صدر مطابقاً لاحكام القانون بغير خطأ من الادارة يكون قراراً صحيحاً .

(جلسة ١٩٨١/٤/٨ - ملف رقم ١٢٠/١/٦١)

(د) تحديد مفهوم الأسرة في تطبيق احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

جعل المشرع بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الحد الاقصى للملكية الاراضى الزراعية وما فى حكمها خمسون فدان للفرد ومائة فدان للأسرة واعتبر الاولاد القصر ولو كانوا متزوجين اعضاء فى الأسرة المكونة من الزوج والزوجة وذلك باستثناء من القواعد العامة بهدف تمكين الاب من التصرف فى ملكيته لاولاده القصر ولو كانوا متزوجين واعتد المشرع فى تطبيق احكام هذا القانون بالحالة المدنية لافراد الأسرة فى ٢٣/٧/١٩٦٩ تاريخ العمل بالقانون واجاز لافراد الأسرة توفير اوضاعهم فى نطاق الجد الاقصى للملكية الفرد والأسرة خلال ستة شهور من تاريخ العمل باحكام القانون تنتهى فى ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٨ والزامهم بتقديم اقرار عن ملكية الأسرة ونقل لما يسفر عنه التوفيق خلال تلك المدة ومن ثم فإنه اذا كان القاصر المتزوج يعد فى ذات الوقت ومقتضى احكام هذا القانون عضو فى أسرة ابيه على سبيل الاستثناء وعضوا فى أسرة الزوج بحسب الأصل العام فإنه يتعين عند خضوع الاسرتين لاحكام القانون الاعتداد باختيار احدهما فإذا تم الانصاح من هذا الاختيار خلال الميعاد المحدد بالقانون وعندئذ لا يجوز اضافة ملكيته الى الأسرة الأخرى والا اهدر قصد التيسير الذى ابتغاه المشرع كما انه لا يجوز باى حال من الاحوال العدول بعد هذا الميعاد من الاقرار المقدم من الاسرتين والافات بهدف استقرار الاوضاع الذى قصد المشرع تحقيقه بتحديد الميعاد المشار اليه بيد انه اذا استفاد القاصر من توفيق الاوضاع فى كل من الاسرتين تعين تبعا لذلك اعتباره عضوا فى كليهما والاستيلاء لدى اى منهما على القدر الزائد على الحد الاقصى للأسرة عند اضافة ملكيته كاملة اليها .

وبناء على ذلك فإنه تضمنت الاقرارات المقدمة فى الميعاد اعتبار القاصر (.....) عضوا فى أسر زوجها دون أسرة ابيه فإنه لا يجوز ضم ملكيتها الى أسرة ابيه والاستيلاء تبعا لذلك على القدر الزائد لدى تلك الأسرة طالما انها لم توفق اوضاعها مع القاصر ، واذ تضمنت الاقرارات المقدم فى الميعاد اعتبار القاصر (.....) عضوا فى أسرة زوجها فإن ملكيتها التى آلت اليها نتيجة توفيق اوضاعها فى كل من الاسرتين تضاف الى ملكية أسرة ابيه وبالتالى تعيين الاستيلاء على القدر الزائد على الحد الاقصى لدى الأسرة التى يترتب على تلك الاضافة زيادة ملكيتها على الحد الاقصى

كذلك فإنه وقد اقتضت القرارات المقدمة خلال الميعاد على اعتبار القاصر (.....) عضواً في أسرة أبيها دون أسرة زوجها فإنه لا يجوز بعد ذلك لزوجها أن يعدل من أقراره بحيث تدخل القاصر عضواً بأسرته ولو كان من شأن ذلك انقاص المساحة المستولى عليها لدى أسرة الأب

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن اختيار العضوية في أي من أسرة الأب والزوج الذي تم بالنسبة للقاصر في الميعاد المنصوص عليه في القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٩ يصبح نهائياً ولا يجوز تعديله وأنه إذا تم توفيق الأوضاع بالنسبة للقاصر على أساس اعتباره عضواً في إحدى الأسرتين فإن ملكيته التي آلت إليه نتيجة هذا التوفيق لا تضل إلى ملكية الأسرة الأخرى .

(جلسة ١٩٨١/٦/٢ — ملف رقم ٦٣/١/١٠٠)

(هـ) مدى اعتبار ملكية الأرض ملكية طارئة :

١ — جعل المشرع الحد الأقصى لملكية الفرد من الأراضي الزراعية وما في حكمها خمسون فداناً وملكية الأسرة الواحدة مائة فدان ، وخسول الفرد — في حالة زيادة الملكية من الحد الأقصى — بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد الحق في التصرف في القدر الزائد خلال سنة من تاريخ حدوث الزيادة والا استولت الحكومة — نظير تعويض — على القدر الزائد ، ومن ثم فإنه يتعين لاستخدام حق التصرف في القدر الزائد عن الحد الأقصى للملكية أن تؤول الملكية إلى الفرد أو الأسرة بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . فعندئذ يصدق عليها وصف الملكية الطارئة .

ويتطبيق ما تقدم على المعروضة حالته ، فإنه لما كانت ملكيتهم للأراضي الزائدة عن الحد الأقصى للملكية ثابتة لهم قبل العمل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ إذ آلت إليهم بطريق الميراث في عامي ١٩٦٥ ، ١٩٦٨ ، فمن ثم فإن ملكيتهم هذه لا تعتبر طارئة . مفهوم نص المادة السابقة من القانون المذكور .

ولا يغير من ذلك خضوع هذه الأراضي للحراسة وفقاً لأحكام القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة لأن الحراسة

في الحالة المعروضة — وان ترتب عليها غل يد الخاضع لتدبير الحراسة عن ادارة امواله وممتلكاته والتصرف فيها ، الا ان ملكيته للاراضي الزراعية ظلت ثابتة ولم تؤول الى الدولة او الغير طوال فترة فرض الحراسة ، ومن ثم فان قرار المدعى العام الاشتراكي رقم ١ لسنة ١٩٧٢ برفع الحراسة عن اموال وممتلكات المعروض حالتهم لا يترتب عليه اعتبار ملكيتهم للمساحات المفرج عنها ملكية طارئة اذ ان تلك الملكية كانت ثابتة لهم في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

وبناء على ذلك فان المساحات المفرج عنها — في الحالة المعروضة لا تعتبر ملكية طارئة في مفهوم المادة السابقة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

(جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩ — ملف رقم ٥٦/١/١٠٠)

وبهذا المعنى (جلسة ١٩٨١/١/٢١ — ملف رقم ٥٥/١/١٠٠)

(جلسة ١٩٨١/٣/٤ — ملف رقم ٦٠/١/١٠٠)

(جلسة ١٩٨٢/٦/٢ — ملف رقم ٥٧/١/١٠٠)

٢ — اعتبار ملكية الاراضي التي افرج عنها نهائيا بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، ملكية طارئة .

المشرع في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ اتي بتنظيم خاص بتوفيق اوضاع الاسرة ضمنته المادة الرابعة من هذا القانون ووضع تنظيميا اخر بالتصرف في الملكية الطارئة بسبب غير التعاقد نص عليه في المادة السابعة من ذات القانون كما ان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ نقل ملكية الاراضي الزراعية من الخاضعين لاحكامه الى الدولة جاء القانون ٩٩ لسنة ١٩٧٤ بقرار اعادتها اليهم كما قرر اعادة الاراضي التي بيعت الى اصحابها مع تطبيق احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ على الاراضي التي يتم استردادها بصفة عامة وحكم توفيق الاوضاع المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون بصفة خاصة ومن ثم فانه اعمالا للحالة العامة لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يتعين تطبيق احكام الملكية الطارئة على الاراضي التي ترد طبقا لاحكام القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باعتبار ان ملكيتها زالت عن اصحابها بموجب القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ او بسبب بيعها للغير ثم عادت اليهم من جديد اعمالا لاحكام القانون رقم

٦٩ لسنة ١٩٧٤ ولا وجه للقول بأن الاحالة الواردة — بأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ مقصورة على احكام المادة الرابعة من القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المتعلقة بتوفيق اوضاع الاسرة لان في ذلك اهدار للحالة العامة الواردة بالمادتين السابعة والحادية والعشرين من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ الى كافة احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ واذا كان المشرع قد افرد الاحالة الى حكم التوفيق الوارد في المادة الرابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ نصا خاصا فان ذلك انما كان بقصد تأكيد اجراء التوفيق على اساس الحالة المدنية للأسرة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

(جلسة ١٦/٦/١٩٨٢ — ملف رقم ١٠٠/١/٦٥) :

(و) قرار اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي برفع الاستيلاء على الارض المستولى عليها والافراج عنها لا يلزم بذاته الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بصرف الريع المستحق عنها ، وان صرف هذا الريع متروك لتقدير الهيئة طبقا لما تعقده من اتفاق في هذا الشأن ، او بناء على حكم قضائي ملزم لها .

اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي طبقا للمادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ هو تحقيق القرارات والديون وفحص ملكية الارض المستولى عليها أو التي تكون محل للاستيلاء بفرض تحديد ما يجب أو ما لا يجب الاستيلاء عليه دون ان يتعدى اختصاصها الى مدى احقية ذوى الشأن في الريع في حالة رفع الاستيلاء وتثبيت الملكية ، ذلك ان مسألة الريع مسألة قانونية اخرى منبثقة الصلة عن الملكية .

وبناء على ذلك فمن صرف الريع والاستمرار في صرف باقيه في الحالة المعروضة — مما تستقل جهة الادارة بتقديره ، ولا تلتزم بذلك الارضاء او قضاء بناء على اتفاق معقود مع صاحب الشأن تحيطه بما تراه من ضمانات أو وفقا لحكم قضائي نهائي .

(جلسة ١٥/١٢/١٩٨٢ — ملف رقم ١٠٠/١/١٩٦٤)

(ز) التصرف في الارض المستولى عليها طبقا لقانون الاصلاح الزراعي كما يتم — بحسب الاصل — بتوزيعها على صغار الفلاحين ، يمكن ان تخصص لتنفيذ مشروعات ذات منفعة عامة ، وفي هذه الحالة يجب ان

تتبع الاجراءات المنصوص عليها بالمادة ١٠ مكرر من القانون رقم ١٩٨
لسنة ١٩٥٢ . (١)

١ - الاصل في التصرف في الاراضى المستولى عليها طبقا لاحكام قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ٥٢ ان يتم توزيعها على صغار الفلاحين ، الا انه يجوز لمجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى وفقا لمقتضيات الضالغ العام ان يحتفظ بجزء من هذه الارض لتنفيذ مشروعات أو لاقامة منشآت ذات منفعة عامة أو بناء على طلب المصالح الحكومية أو غيرها من الهيئات العامة ان هى رأت تنفيذها على جزء من هذه الاراضى وعليها ان تتبع الاجراءات وان تؤدي ثمن الارض أو مقابل الانتفاع .

ولا وجه للاستناد الى نص المادة ٥٤٣ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التى تنص على ان « المباني والاراضى التى تخص الحكومة وتشغلها المصالح الاميرية لا يدفع ايجار عنها ولا يطلب من الوزراء والمصالح تسديد ثمن الاراضى التى تعطى لها لاعمال تتعلق بالبناء والرى . » ذلك ان المشرع قد اورد احكام خاصة بالتصرف بالاراضى المستولى عليها وفقا لقانون الاصلاح الزراعى . يضاف الى هذا ما ورد بمنشور وزارة المالية رقم ٦ لسنة ١٩٧١ من اصدار توجيه عام بعدم التصرف بالمجان أو بايجار اسمى فى اى مال مملوك للدولة أو لسلطات الادارة المحلية أو للوحدات الاقتصادية التابعة لها ، الا بالقيمة الفعلية وهو ما تأكد بكتاب دورى وزارة المالية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ ، والذي يتضمن ان يكون نقل مال من اموال الدولة الثابتة أو المنقولة أو تأجيرها من وزارة لآخرى أو من هيئة عامة الى هيئة عامة اخرى فيما بين الجهات بالثمن الفعلى الحقيقى .

(جلسة ١٩٨٣/٦/١ - ملف رقم ١٠٧٢/٢/٣٢)

(١) وتنص هذه المادة على ان يجوز لمجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ان يقرر الاحتفاظ بجزء من الارض المستولى عليها لتنفيذ مشروعات أو لاقامة منشآت ذات منفعة عامة . وذلك بناء على طلب المصالح الحكومية أو غيرها من الهيئات العامة ومع ذلك يجوز لمجلس الادارة ان يبيع للافراد بالثمن وبالشروط التى يراها اجزاء من الارض المستولى عليها اذا اقتضت ذلك ظروف التوزيع أو مصلحة الاقتصاد القومى أو أى نفع عام .

٢ - القواعد العامة التي يضعها مجلس الوزراء ان يقرر قواعد التصرف في الاراضى المعدة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلى فى نطاق المحافظة والى نص المادة ٣٦ من هذا القانون التى اعتبرت حصيلة التصرف فى الاراضى المعدة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلى المشار اليها فى المادة ٢٨ موردا من موارد تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى على مستوى المحافظة لا وجه لذلك ، لان ادارة الاراضى المستولى عليها طبقا لقانون اصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والتصرف فيها يكون للهيئة العامة للاصلاح الزراعى بموجب نصوص خاصة وتخرج عن اختصاص المحافظين ، اذ من المقرر ان النص الخاص السابق يقيد العام اللاحق » .

(جلسة ١٩٨٣/١/١٩ - ملف رقم ٧٢٤/٢/٣٢)

بهذا المعنى (جلسة ١٩٨٣/٦/١٥ - ملف رقم ٩٤٣/٢/٣٢)

(ح) مدى جواز ابراء الهيئة العامة للاصلاح الزراعى من الرسوم القضائية على الدعاوى التى ترفعها اعمالا لحكم المادة (٥٠) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية .

من حيث ان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية وينص المادة (٥٠) منه على انه « لا تستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة فاذا حكم فى الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة ، كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشف والصور والمخلصات والشهادات والترجمة لصالح الحكومة » .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان المشرع اعفى الحكومة من الرسوم القضائية وقد استقر افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على ان الهيئة العامة تدخل فى مدلول الحكومة بمعناها الواسع وتعفى من الرسوم القضائية .

ومن حيث ان الهيئة العامة للاصلاح الزراعى وفقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاتها - تعتبر هيئة عامة تابعة لوزارة اصلاح الزراعى ، ومن ثم تعفى من الرسوم القضائية .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى

اعفاء الهيئة العامة للاصلاح الزراعى من الرسوم القضائية على الدعاوى
التي ترفعها .

(جلسة ١٩٨٣/٣/٢ — ملف رقم ٢٥٤/٢/٣٧)

٨ - ايجار :

(١) الاصل فى الانتفاع بالمال العام المخصص له المرفق ان يكون
دون مقابل .

الاصل فى الانتفاع بالمال العام المخصص له المرفق ان يكون دون
مقابل ، لانه لا يخرج عن كونه استعمال للمال العام فيما اعد له ، وذلك
بخلاف الاستعمال الخاص للمال العام فالاصل فيه انه بمقابل لانطوائه على
حرمان الغير من الانتفاع بالمال العام ، فضلا عن انه ينطوى على استعمال
المال العام فى غير ما خصص له (١) .

ومع ذلك اذا اتفقت جهتان على مقابل اسمى للانتفاع بالمال
العام فلا يجوز لاحدهما زيادة هذا المقابل بارادتها المنفردة ، اى بقرار
يصدر منها باعتبار ان قاعدة الانتفاع بالمال العام المخصص له المرفق
يكون دون مقابل هى قاعدة من قواعد القانون الادارى ، ولا يجوز مخالفة
هذه القاعدة بأداة ادنى ، اى بقرار صادر من احدى الجهات الادارية .

كما يترتب على ما تقدم ان الجهة الادارية التى تشغل المال العام
المخصص له المرفق لا تخضع لاحكام قانون ايجار الاماكن ، ولا تلتزم
من ثم بالقيمة الايجارية طبقا لما تنتهى اليه لجنة تقدير الايجارات .

(جلسة ١٩٨٢/١٠/٧ — ملف رقم ٩٦٠/٢/٣٢)

وبهذا المعنى (جلسة ١٩٨٢/١٠/٧ — ملف رقم ٩٥٩/٢/٣٢)

(١) وقد استقر هذا المبدأ فى افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع ذلك فتواها بجلسته ١٩٦٧/١٢/٢٧ و ١٩٧٤/٤/١٣ وبجلسته
١٩٧٧/٥/٣١ (ملف رقم — ٥٣٧/٢/٣٢) .

(ب) جواز تغيير عقود ايجار بعض الوحدات السكنية المملوكة للوحدات المحلية من ايجار بسبب الوظيفة الى ايجار للصفة الشخصية .

لما كان من المسلم به ان الترخيص الادارى بالانتفاع بمال مملوك للدولة لا يرد الا على الاموال العامة ، وهى المخصصة لخدمة الجمهور مباشرة ولخدمة مرفق عام ، ويكون الغرض من الترخيص فى هذه الاحوال تمكين المرخص له بشروط معينة من الانتفاع بالمال العام انتفاعا خاصا يغير انتفاع الكافة .

ومن حيث ان العقارات التى تنشئها مجالس المدن لاسكان بعض المواطنين بقصد تخفيف ازمة المساكن لا تعتبر — طبقا لما ذهبت اليه المحكمة العليا فى الدعوى رقم ١٢ لسنة ٤ ق (تنازع) بجلسة ١٩٧٦/٤/٣ اموالا عامة فى حكم المادة (٨٧) من القانون المدنى ، وانها تدخل فى الملكية الخاصة لمجلس المدينة ، ومن ثم فان الخصائص السابق ذكرها بشأن الترخيص الادارى غير متوافرة فى شأن انتفاع الافراد بالعقارات السكنية التى تبيعها الهيئات المحلية وغيرها بقصد المساهمة فى تخفيف ازمة السكن ، وعليه تكون العلاقة فى هذا المجال علاقة تعاقدية ايجارية وليست ترخيصا اداريا . ولا يغير من هذا النظر ما وصفت به العلاقة فى العقود المشار اليها بانها تراخيص ، اذ ان العبرة فى هذا لشأن بحقيقة العلاقة وفقا للتكييف القانونى الصحيح .

ومن حيث انه يؤيد هذا القرار ان التفسيران رقما ١ لسنة ١٩٦٥ . ٢ لسنة ١٩٧٢ الصادران من اللجنة العليا لتفسير احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ حيث يقضى القرار الاول بان يسرى القانون المشار اليه على المساكن المملوكة للحكومة والهيئات والمؤسسات العامة بمجالس المحافظات والمدن التى تؤجرها ، ويقضى القرار الثانى بعدم سريان هذا القانون على المساكن المملوكة للحكومة والهيئات العامة ومجالس المحافظات والمدن المخصصة لعمال معينين بحكم وظائفهم — ومن ثم فان المساكن الملحقه المرافق والمنشآت الحكومية والمخصصة لسكنى العاملين فى هذه المرافق تعتبر بحكم تبغيثها للمرافق العامة وتخصيصها لسكنى العاملين من الاموال العامة التى يجرى الانتفاع بها طبقا لقواعد القانون العام بطريق الترخيص او بمقتضى عقد ادارى ، اما ماعدا ذلك من المساكن المملوكة للجهات المذكورة ملكية خاصة فتسرى عليها — طبقا للقرار رقم ١ المشار اليه قواعد قانون ايجار الاماكن باعتبار ان العلاقة التى تقوم بين هذه الجهات والمنتفعين بهذه المباني علاقة ايجارية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار الترخيص الصادر من مجلس مدينة المحلة — فى غير المساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت والمخصصة لسكنى العاملين بقصد انتظام العمل فى هذه المرافق — عقد ايجار تحكمه قواعد قوانين العلاقة بين المالك والمستأجر .

جلسة ١٥ يونية ١٩٨٣ — ملف رقم ٥/٣/١٤

(ج) اعفاء الاراضى المملوكة للدولة والواقعة فى نطاق كردون المدينة من الخضوع لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ — وبالتالى نقل الاشراف عليها الى مجالس المدن بما ترتب على ذلك من اثر .

استثنت المادة الاولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ — بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها والمعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ — الاراضى الفضاء المملوكة للدولة والواقعة فى نطاق كردون المدن والقرى من احكامه الا ما كان لازما من هذه الاراضى لتنفيذ مشروعات الاستصلاح والتعمير فتخضع لاحكامه بعد صدور قرار من وزير الزراعة واستصلاح الاراضى بتحديد هذه الاراضى بالاتفاق مع وزير الاسكان والمرافق بعد اخذ رأى مجلس المحافظة المختص .

ولما كانت المادة (٤٤) من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والمادة ٥١ من قانون نظام الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ والمادة ٥١ من قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، قد ادخلت فى موارد مجلس المدينة جصيلة الحكومة من ايجار المباني والاراضى الفضاء الداخلة فى املاك الدولة الخاصة فان مجلس مدينة وادى النطرون يستحق ايجار الارض فى الحالة الماثلة ، ولا يغير من ذلك ان الفقرة ٤ من المادة الاولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قد اخضعت لاحكام هذا القانون العقارات التى تديرها أو تشرف عليها المؤسسات والهيئات التابعة للاستصلاح الزراعى لأن هذا الخضوع رهون باستمرار حق الاشراف المقرر لتلك الهيئات ، والا يكون قد نقل الى غيرها بأداة قانونية مشروعة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى تأييد فتواها السابقة الصادرة بجلسته ١٨/٤/١٩٧٩ واستحقاق مجلس مدينة وادى النطرون لقيمة ايجار قطعة

الأرض المقلم عليها استراحة وادى النظرون اعتبارا من أول سبتمبر
١٩٦٧ .

(جلسة ١٩٨٢/١/٢٠ - ملف رقم ٥٩٤/٢/٣٢)

(د) استئجار المكان بغرض استغلاله بنسيونا أو فندقا لا يعتبر
من الاحوال التى يستحق المالك فيها اجرة اضافية عن واقعة تأجير المكان
لنزلاء البنسيون أو الفندق بالتطبيق لحكم المادة (٤٥) من القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٧ .

حدد المشرع الحالات التى يجوز فيها للمستأجر تأجير المكان المؤجر
له أو جزء منه مفروشا ، وهى حالات تنصرف الى الأماكن التى تؤجر
للاستعمال الشخصى بغرض السكن أو مزاولة مهنة معينة ، واعتبر
التصريح للمستأجر بتأجير المكان مفروشا من الباطن تقريرا لمدة اضافية
له لم تكن واردة فى عقد الايجار ، فقرر فى مقابلها استحقاق المالك اجرة
اضافية عن مدة التأجير مفروشا طبقا لنسبة معينة ، وعلى ذلك فله
يخرج عن هذه الحالات حالة النص صراحة فى عقد الايجار على تأجير
المكان بداءة بقصد استغلاله فى اعمال الفندق أو البنسيونات ، فلا يستحق
المالك عنها زيادة فى الاجرة عن تلك المحددة فى العقد باعتبار انه لم
تستحدث ميزة اضافية للمستأجر يلتزم فى مقابلها باداء اضافة الى الايجار
وبالطبع فان هذه الحالة الاخيرة تختلف عن حالة استئجار المكان لغرض
آخر ثم تغير الاستعمال الى بنسيون أو فندق حيث يحق للمؤجر ان يطلب
بطل العقد لتغيير الغرض منه دون موافقته فضلا عن استحقاق الاجرة
الاضافية ان كان لها مقتضى .

وفضلا من ذلك فله فى حين ان قانون الايجارات تضمن قواعد قصده
بها اساسا الحد من الحالات التى يجوز فيها للمستأجر بغرض الاستعمال
الشخصى ان يؤجر المكان مفروشا من باطنه وينظم حالات تأجير المكان
المفروش جزئيا فلم يقرر للمالك حقا الا فى نصف الاجرة الاضافية ، الامر
الذى تحول دون تطبيقه فى مجال الاستغلال الفندقى صعوبات عملية ، فان
النشاط الفندقى انما يخضع فى مزاويلته لقواعد خاصة مغايرة لتنظيم جميع
جوانبه ، كما ان الخدمة التى تقدم للنزول فى الفنادق والبنسيونات تعد
عنصرا اساسيا فى الاستغلال ، مما استتبع خضوع مقابلها لقواعد خاصة
تنولى بمقتضاها الجهات القائمة على شئون السياحة تحديد مقابل الإقامة

بالفندق بحسب نوع ودرجة المكان المستغل ، وهى قواعد لم يعرفها قانون — الايجارات الذى لم يتدخل فى تحديد قيمة ايجار المكان مفروشا .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن استئجار المكان بفرض استغلاله بنسيونا أو فندقا لا يعتبر من الاجوال التى يستحق المالك فيها اجرة اضافية عن واقعة تأجير المكان لنزلاء النسيون أو الفندق بالتطبيق لحكم المادة (٤٥) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(جلسة ١٩٨٠/٤/٢ — ملف رقم ٢١٥/٢/٣٧)

(هـ) التزام وحدات الحكم المحلى بإداء مقابل انتفاعها بالأرض المقام عليها مرافق مما تدخل فى دائرة اختصاصها .

لما كانت القرى هى احدى وحدات الحكم المحلى التى منحها المشرع الشخصية الاعتبارية ونالط بها انشاء وتجهيز وإدارة المدارس الاعدادية والابتدائية ومراكز التدريب المحلية الواقعة فى دائرتها وفق خطة وزارة التربية والتعليم فى هذا الشأن .

ولما كان الثابت — فى خصوص الموضوع المائل — أن المدرسة الابتدائية بقرية شبرا باصى بمحافظة المنوفية قد اقيمت على قطعة أرض مملوكة لهيئة الاوقاف المصرية ، ومن ثم يتعين الزام الوحدة المحلية لقرية شبرا باصى بإداء مقابل انتفاعها بهذه الأرض — باعتبارها الجهة المنوط بها انشاء وإدارة وتجهيز المدرسة المشار اليها — الى 'هيئة' الاوقاف المصرية .

(جلنة ١٩٨٢/١١/١٧ — ملف رقم ٣٤/٢/٢٩)

(و) سلطة المجلس المحلى للمحافظة ومن بعده السلطات الادارية التالية له فى الموافقة على التأجير الاسمى ينصب على أموال المحافظة وحدها .

من حيث أن سلطة المجلس المحلى ومن بعده السلطات الادارية التالية له فى الموافقة على التصرف بالمجان انما تنصب على اموال المحافظة وحدها ، فاذا كان هذا المال مملوكا لشخص اخر كما هو الحال

في شركة مدينة نصر في الحالة المعروضة فان التصرف لا ينفذ في حق الشركة وقد كانت اللجنة التنفيذية لمحافظة القاهرة في قرارها رقم ١٧٣ لسنة ٧٦ الذي اعتمده كل من المجلس المحلي لمحافظة القاهرة واللجنة الوزارية للحكم المحلي على ايضاح هذه الحقيقة بنصها في قرارها على وجوب عمل مقاصة بين هذا الموقع الذي صدر بشأنه قرارها وبين المواقع الاخرى التي تتعامل فيها المحافظة مع الشركة حتى تصبح الارض ملكا للمحافظة تتصرف فيها بمعرفة وجب الحصول على موافقة الجهات المعنية .

ومن حيث ان شركة مدينة نصر اكدت في اكثر من خطاب ان المقاصة التي اقترحت سواء بمبادلة هذا الموقع بالمنطقة الصناعية المتاخمة ، او في بلوك الاسكان الاداري لم يتحقق ومن ثم فان الشرط الذي علق عليه قرار المجلس المحلي لمحافظة القاهرة لم يتحقق كما ان الشرط الذي اشترطته شركة مدينة نصر للموافقة على هذا التصرف لم يتحقق كذلك ، وخلاصته ان تتولى المحافظة اداء نصف ثمن هذه الارباح مساهمة منها في هذا المشروع القومي . ومن ثم لا يكون لقرار المجلس المحلي لمحافظة القاهرة اي اثر في مواجهة شركة مدينة نصر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :
اولا : عدم التزام شركة مدينة نصر بالايجار الاسمي الذي ورد في قرار المجلس المحلي لمحافظة القاهرة رقم ١٦٨ لسنة ١٩٧١ .

ثانيا : عرض الاقتراح الوارد في كتاب المضرب العربي المؤرخ ١٩٨٣/٥/١٤ المشار اليه على الجهات المعنية للاختصاص .

(جلسة ١٩٨٣/٥/١٨ - ملف رقم ٨٧/٢/٧)

٩ - بعض الدراسات :

(١) كيفية حساب مستحقات السيد / عضو
البعثة الدراسية في تشيكوسلوفاكيا في الفترة من ١٩٦٧/١/١١ حتى
١٩٧١/١١/١٥ .

طبقا لاتفاق الدفع المبرم بين جمهورية مصر العربية وتشيكوسلوفاكيا
فان المدفوعات بين البلدين كانت تتم بالجنيه الاسترليني الحسابي الممول

من جمهورية مصر العربية الى تشيكوسلوفاكيا خلال الفترة من ديسمبر سنة ١٩٦٧ حتى آخر نوفمبر ١٩٧١ ، ومن ثم فانه لما كانت مدة بعثة المذكور تدخل ضمن الفترة المشار اليها ، فانه يصرف مستحقاته في ارض الوطن على اساس معادلة الكرون التشيكي بالجنيه الاسترليني الحسابى دون نظر للعلاوة المقررة للمستبدلين ثم معادلة هذا الجنيه بالأسعار المغلقة من البنك المركزى المصرى .

(جلسة ١٩٧٩/٥/٢ — ملف رقم ٦٤٢/٤/٨٦)

(ب) حساب مدة اعارة المبعوث ضمن مدة الخدمة الملزم بقضائها بعد عودته وفقا لحكم المادة (٣١) من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح (١) .

الزم المشرع في المادة (٣١) من القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٩ الموفد بخدمة الجهة التى — أوفدته ضعف مدة الافادة بحد اقصى قدرة سبع سنوات لعضو البعثة وللادارة العامة للبعثات مطالبته بنفقات البعثة ، ومن ثم فان هذا الاثر لا يترتب الا اذا امتنع المبعوث بارادته المنفردة ، عن خدمة الجهة التى أوفدته ، وتبعاً لذلك فانه لا يجوز اعمال هذا الاثر اذا خدم المبعوث جهة اخرى خلال مدة الخدمة المفروضة وفقا لقواعد النظام القانونى الخاضع له ، وفى اطار احكامه .

ولما كانت المادة (٨٥) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الواجب التطبيق على الباحثين بالمركز القومى للبحوث وفقاً لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العاملين فى المؤسسات العلمية تجيز الاعارة على ان تحسب مدتها فى المكافأة أو المعاش مع معاملة المعمر فيها يختص باقدميته والعلاوات المستحقة له كما لو كان فى الخدمة فعلاً وتحفظ له بوجه عام بكافة مميزات وظيفته ، فان الاعارة تتم بإرادة المؤسسة العلمية التى يتبعها الباحث ، ولا تقطع علاقته الوظيفية بها ، وتدخل مدتها فى مدة خدمته الفعلية بتلك المؤسسة ، وبالتالي يتعين

(١) وتنص هذه المادة على ان « يلتزم عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة التى أوفدته أو أية جهة حكومية اخرى ترى الحاجة بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة تحسب على أساس سنتين على كل سنة قضاها فى البعثة أو الاجازة الدراسية وبعد مضي سبع سنوات لعضو البعثة » .

حسابها ضمن مدة الخدمة المفروضة على المبعوث من الباحثين عقب عودته من البعثة .

(جلسة ١٩٨١/١١/٤ - ملف رقم ٢٦١/٦/٨٦)

(ج) مدى احقية عضو مجلس الدولة في مرتبه عن مدة الاجازة الدراسية الممنوحة له .

من حيث ان القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ ، يقضى في مادته الاولى بسريان احكامه على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة ، فيما لم تنص عليه هذه القوانين والقرارات ، وتنص المادة (٦٠) منه على انه « يجوز ايجاد العاملين في بعثات أو منح أو اجازات دراسية بأجر وبدون أجر بالشروط والاوزاع المنصوص عليها في القانون رقم (١١٢) لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح والقوانين المعدلة والمكملة له »

كما ان القانون رقم (١١٢) لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح ، وتعديلاته ، تنص المادة الاولى منه على ان « الغرض من البعثة سواء اكانت داخل جمهورية مصر العربية او خارجها هو القيام بدراسات علمية او فنية او عملية او للحصول على مؤهل علمي او كسب مران عملي وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة » . وتقضى المادة ١٥ منه بأن « يكون منح الاجازات الدراسية لتحقيق اغراض المبينة في المادة الاولى » . وتنص المادة ١٦ على أن « ينشأ في كل وزارة وكذلك في كل جامعة لجنة للاجازات .. ويكون من اختصاصها النظر في الطلبات التي يتقدم بها الموظفون للحصول على اجازات دراسية بمرتب أو بدون مرتب وفقا للقواعد المقررة » . وتقضى المادة (١٧) من القانون المشار اليه بان تحدد مدة الاجازة الدراسية سواء بمرتب ام بغير مرتب ولا يجوز مدها الا بعد اخذ رأي مكتب البعثات المشرف على العضو ورأي الاستاذ المشرف والجهة المانحة للاجازة وموافقة اللجنة التنفيذية كما تنص المادة ١٨ من ذات القانون على ان « يزاعى في الاجازات الدراسية التي تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الآتية :

(أ) ان يكون قد امضى في الخدمة سنتين على الاقل.....

(ب) الا يزيد سن الموظف عن ٤٠ سنة ميلادية وقت الايفاد . ويجوز للوزير المختص بعد اخذ رأى اللجنة التنفيذية التجاوز عن السن لاعتبارات تتصل بالمصلحة العامة .

(ج) ان يكون تقدير الموظف عند تخرجه بدرجة جيد على الاقل وان يكون كفايته في عمله في العاملين الاخيرين بدرجة جيد على الاقل اذا كان طلب الاجازة بغير مرتب ، اما اذا كان طلب الاجازة بمرتب فيجب الا يقل تقدير كفايته في العاملين الاخيرين عن ممتاز . ويجوز للوزير المختص بعد اخذ رأى اللجنة التنفيذية للبعثات التجاوز عن شرط الحصول على تقدير جيد عند التخرج

ومن حيث ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ جاء خلوا من تنظيم شئون الاجازات الدراسية لأعضاء مجلس الدولة ، ومن ثم فلا مناص من الرجوع الى احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، والذي اجاز ايفاد العاملين في بعثات او منح او اجازات دراسية باجر او بدون اجر ، واحال في بيان شروط واوضاع ذلك ، الى احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر .

ومن حيث انه من المقرر ونقلا لقضاء المحكمة الادارية العليا ان الجهة الادارية تترخص في منح الموظف اجازة دراسية بسلطتها التقديرية، حسبما تراه محققا للمصلحة العامة ، وهذه السلطة التقديرية المخولة لجهة الادارة في هذا الشأن لا تقف عند حد الموافقة على الاجازة الدراسية بل تشمل ايضا ان تكون الاجازة بمرتب او بغيره وهى تستقل بذلك دون معقب عليها ، اذا ما خلا تصرفها من الانحراف ولم تقترب بأى وجه من وجوه اساءة استعمال السلطة ، ولا وجه للقول بانه اذا ما تمت الموافقة وتوافرت في الموظف الشروط التى اوردها القانون في طالب الاجازة بمرتب استحق مرتبه وجوبيا خلال فترة الاجازة ، ولا يكون لجهة الادارة ان تمنعه عنه ، لا وجه لذلك لان الشروط التى اوردها القانون لطلب الاجازة الدراسية بمرتب لا تعدو ان تكون قيودا على جهة الادارة تلزمها في منح الاجازة بمرتب ، ولا تعتبر سببا لاستحقاق الموظف مرتبه طالما توافرت فيه هذه الشروط .

ولما كان الثابت من الاوراق ، ان السيد المعروف حالته ، تقدم بطلب لمنحه اجازة دراسية لمدة سنة لدراسة اللغة الفرنسية بالمعهد الدولى

للدراستات الفرنسية التابعة لجامعة العلوم الانسانية استراسبورج بفرنسا ، توطئة لدراسة الدكتوراه ، وأوضح انه يطلب منحه هذه الاجازة بمرتبة ، ثم قدم تعهدا ، من شقيقه الباحث بمعهد علوم البيئة النباتية بجامعة لويس باستير باستراسبورج بفرنسا ، يفيد التزامه بالانفاق عليه طوال مدة دراسته للدكتوراه بفرنسا ، وبناء على ذلك وافقت لجنة البعثات والاجازات الدراسية بمجلس الدولة ، بمالها من سلطة تقديرية على منحه اجازة دراسية بدون مرتبة ، واعتمدت هذه الاجازة من اللجنة التنفيذية للبعثات بوزارة التعليم ، ومن ثم فان قرار منحه الاجازة الدراسية بدون مرتبة قد وقع صحيحا مطابقا لاحكام القانون وفي اطار السلطة التقديرية المخولة لجهة الادارة وبالتالي لا يكون لسيادته اصل حق في المطالبة بمرتبة عن مدة الاجازة المذكورة .

لذلك ، انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد المعروض حالته ، في مرتبة عن مدة الاجازة الدراسية المشار اليها .

(جلسة ١٩٨٣/٦/١ - ملف رقم ٩٤٤/٤/٨٦)

(د) تحديد المعاملة المالية لضباط الشرطة الموفدين في منح وبعثات دراسية .

من حيث ان المادة (٣٢) من القانون رقم «١٠٩» لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة تنص على انه « لوزير الداخلية بعد اخذ راي المجلس الاعلى للشرطة ايفاد ضباط او افراد هيئة الشرطة في بعثات او منح اجازات دراسية بمرتبة او بدون مرتبة بالشروط والاضمان التي تحددها لائحة البعثات التي تصدر بقرار من وزير الداخلية بعد موافقة المجلس الاعلى للشرطة ... كما ان لائحة البعثات ، والمنح والاجازات الدراسية لهيئة الشرطة ، الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٧٥ تقضى في المادة الاولى منها بان يكون ايفاد ضباط او افراد هيئة الشرطة في بعثات واجازات دراسية للقيام بدراسات علمية او عملية او للحصول على مؤهل علمي او للتدريب سواء في خارج البلاد او داخلها وذلك لتحقيق التنمية العلمية لهم ورفع قدراتهم ومهاراتهم وصولا الى اداء افضل ، وتنص مادته الثانية على ان انواع البعثات هي كما يأتي :

أ - بعثة علمية .

ب - بعثة عملية لكسب مران أو خبرة .

ج - بعثة علمية عملية تتناول الغرضين معا .

د - بعثة قصيرة لتابعة التطورات الحديثة في نواحي المعرفة النظرية أو التطبيقية أو حضور مقررات دراسية موسمية معينة . ويجوز ان تتضمن البعثة من اى من هذه الانواع دراسة معينة لفترة محددة داخل البلاد أو خارجها ولا تعتبر بعثة في تطبيق احكام هذا القرار المهام والمهام التي تؤدي في الخارج وتقضى مادتها الرابعة بانه « لوزير الداخلية قبول منح التدريب أو الدراسة أو التخصيص أو غير ذلك من أية دولة اجنبية ... وتسرى القواعد المقررة للبعثات على هذه المنح وتقضى المادتان الثامنة عشر والتاسعة عشر من ذات اللائحة بمنح مزايا مالية معينة للموفدين من اعضاء هذه البعثات والمنح كما تنص المادة السابعة والعشرون من هذه اللائحة على ان تسرى احكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن البعثات والاجازات الدراسية والقوانين والقرارات المعدلة له فيما لم يرد به نص خاص في هذا القرار .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان المشرع اجاز ايفاد ضباط هيئة الشرطة في بعثات واجازات دراسية للقيام بدراسات علمية او عملية ، ومتابعة التطورات الحديثة في نواحي المعرفة النظرية والتطبيقية ، ولم ينص على حد ادنى لمدة البعثة او المنحة المقررة لذلك ، ونظم المعاملة المالية للموفدين لهذه البعثات والمنح على نحو معين طبقا لللائحة البعثات والمنح والاجازات الدراسية لهيئة الشرطة ، والسالف الاشارة اليها ، ومن ثم فانه اذا تم ايفاد ضباط هيئة الشرطة في احدى هذه المنح فان مستحقاتهم المالية عن هذه المنحة تتحدد وفقا لاحكام اللائحة المذكورة .

ولما كان الثابت من الاوراق ، ان الضابط المعروضة حالته ، اوفد في منحة دراسية مقدمة من الحكومة الفرنسية في مجال الحاسبات الالكترونية ، مدتها ثلاثة وعشرون يوما ومن ثم فان مستحقاته المالية عن هذه الفترة تتحدد وفقا لاحكام الواردة بلائحة البعثات والمنح والاجازات الدراسية لهيئة الشرطة ، سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان المعاملة المالية للسيد المذكور عن المنحة المشار اليها ، تتم وفقا لاحكام لائحة البعثات والمنح الدراسية لهيئة الشرطة ، آتفة البيان .

(جلسة ١٩٨٣/٦/١ — ملف رقم ٩٤٥/٤/٨٦)

١٠ - بنوك :

(١) تحديد الطبيعة القانونية للبنك المركزى المصرى

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى على ان « البنك المركزى المصرى شخصية اعتبارية عامة مستقلة يقوم بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والاشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة بما يساعده على تنمية الاقتصاد القومى ودعمه واستقرار النقد المصرى » فان البنك المركزى المصرى يعد من المرافق العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة والتي تقوم على تحقيق مصلحة عامة ومن ثم فانه ولئن كان المشرع لم يسمه هيئة ، الا انه تتوافر فيه مقومات الهيئات العامة وفقا للمادة الاولى من قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ التى تنص على انه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لادارة مرفق ما يقوم على مصلحة او خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتبعاً لذلك يفيد من الاعفاء المقرر بالقانونين رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ و ١١١ لسنة ١٩٨١ . باعتبار ان المشرع فى القانونين المذكورين قد اعفى الحكومة من اداء ضريبة الدمغة ، وادخل الهيئات العامة فى مفهوم الحكومة بنص صريح .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان البنك المركزى المصرى هيئة عامة تفيد من الاعفاء المقرر من ضريبة الدمغة .

(جلسة ١٩٨١/١١/١٨ — ملف رقم ٣٥/٢/١٦)

(ب) مدى اعتبار مجلس إدارة البنك المركزي جمعية عمومية لبنوك القطاع العام وسلطته في توزيع أرباحها والقواعد التي تحكم هذا التوزيع .

أفرد المشرع للجهاز المصرفي نظاما خاصا في القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ولم يضمنه احكاما تتعلق بكيفية تشكيل الجمعيات العمومية لبنوك القطاع العام واختصاصاتها ، وأما وضع بمقتضى هذا النظام البنك المركزي على قمة الجهاز المصرفي ومنح مجلس إدارته اختصاصات واسعة تامة بوصفه سلطة رقابة وأخرى باعتباره يمارس اختصاصات الجمعية العمومية للبنوك بحكم القانون كما منح بعض هذه الاختصاصات مجالس إدارات بنوك القطاع العام ولم يخضع قراراتها لتصديق جهة أخرى .

وبناء على ما تقدم فإن مجلس إدارة البنك المركزي لا يعد جمعية عمومية لبنوك القطاع العام ، ولكنه يمارس بعض سلطات الجمعية العمومية وهي المنصوص عليها في المادة (٢٢) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ على سبيل الحصر ، ومن بينها اعتماد توزيع الأرباح وذلك بجانب السلطات المخولة باعتباره جهة رقابة وإشراف بالنسبة لتلك البنوك .

وإذا كان توزيع الأرباح يعد من الشؤون المالية للبنك ، وكانت المادة ١٩ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ قد منحت في البند (و) مجلس إدارة بنك من بنوك القطاع العام سلطة إصدار القرارات المتعلقة بشؤونه المالية دون التقيد بأحكام قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ، إلا أن ذلك لا يفيى تحرر توزيع أرباح بنوك القطاع العام من كل قيد لأنه يخضع لقواعد توزيع الأرباح المنصوص عليها بالمادة ١٤ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ باعتباره الشريعة العامة الواجبة التطبيق على الشركات عند عدم وجود نص خاص ، ومن ثم يلتزم البنوك بأعمال حكم المادة (١٤) من هذا القانون ، وبالتالي يلتزم مجلس إدارة البنك المركزي بهذا الحكم أيضا عند اعتماده لقرارات توزيع أرباح تلك البنوك بمقتضى السلطة المخولة له بنص المادة (٢٢) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ .

(جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨ - ملف رقم ٣٥/٢/١٦)

(ج) مدى سريان الحد الاقصى لكافآت ممثلى الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك والشركات التى تساهم فيها والمنصوص عليه بالقانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٧٧ على مكافآت ممثلى البنك المركزى وبنوك القطاع من غير العاملين بها فى البنوك والشركات التى تساهم فيها ، وتعدى جواز تعدد مكافآتهم بتعدد الجهات التى يمثلونها .

قضى المشرع (١) .بأيلولة جميع المبالغ التى تستحق لممثلى الجهات سالفة الذكر ومن بينها بنوك القطاع العام مقابل تمثيلها لها على اى وجه من الوجوه بمجالس ادارة البنوك والشركات التى تساهم فيها ولم يستثن من ذلك سوى بدل السفر ومصاريف الانتقال والإقامة التى تصرف للممثلين من الجهات التى يمارسون مهام التمثيل فيها كما لم يخرج من نطاق اعمال هذا الحكم سوى المعار والمنتدب طول الوقت وخول المشرع تلك الجهات تحديد مقدار المكافأة التى تصرف لمن يمثلها بحدد اقصى لا يجاوز ما يتقاضاه من اجر اصى وبدلات من الجهة التى يمثلها مقابل التمثيل الذى يؤول اصلا الى تلك الجهة ايها اقل ولم يجر المشرع تعدد مكافأة التمثيل بتعدد الجهات التى يمارس فيها الممثل مهامه او بتعدد الجهات التى يمثلها وانما طبق هذا الحد الاقصى ولو تعدد التمثيل بعبارات عامة مطلقة وبغير ان يربط بين التمثيل والجهة التى ينوب عنها الممثل او الجهة التى يمارس فيها مهامه او بتعدد الجهات التى يمثلها ، وانما طبق هذا الحد الاقصى ولو تعدد التمثيل بعبارات عامة مطلقة وبغير ان يربط بين التمثيل والجهة التى ينوب عنها الممثل او الجهة التى يمارس فيها مهامه ، واذا قضى المشرع بالا تجاوز مكافأة الممثل من غير العاملين فى الجهة التى يمثلها ما يتقاضاه من يمثلها من العاملين بها من اجر اصى وبدلات فإنه يكون بذلك قد حدد الحد الاقصى لمكافأة الممثل الخاصة بالعاملين الى غير العاملين فلا يجوز ان تزيد مكافآتهم على مقابل التمثيل ان كان اقل من الراتب الاصلى والبدلات المستحقة للممثل من العاملين كما لا يجوز ان تتعدد مكافآتهم بتعدد الجهات التى يمثلونها او الجهات التى يمارسون فيها مهمة التمثيل .

(١) وذلك فى المادة الاولى والثانية من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ فى شأن مكافأة ومرتبات ممثلى الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى تطبيق الحد الأقصى لمكافآت التمثيل المنصوص عليه بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ على المكافآت المستحقة لمثلَى الجهات المنصوص عليها في هذا القانون ، ومن بينهم ممثلى البنك المركزى وبنوك القطاع العام من غير العاملين ولو تعددت الجهات التى يمثلونها أو الجهات التى يمارسون مهام التمثيل فيها .

(جلسة ١٦/٦/١٩٨٢ — ملف رقم ٣٩/٢/١٦)

(د) مدى جواز اصدار لائحة نظام العاملين ببنك الاستثمار القومى بقرار من رئيس الجمهورية

المشرع لم يسلك فى بنك الاستثمار القومى الطريق المقرر فى انشاء الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام ، لم يفرغه فى نمط من انماطها رغم وجودها تحت نظره وانما افرد له نظاما خاصا ضمنه القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ مراعىا فى ذلك طبيعة البنك والمهام الموكلة اليه فى ادارة النشاط الاقتصادى للدولة لحسابه باسلوب مضررى غير تقليدى ، وعليه فانه يخرج من مجال اعمال الاحكام التى تخضع لها الهيئات العامة ، كما يخرج العاملون به من نطاق المخاطبين بالنظم المقررة للهيئات العامة .

وبناء على ذلك ، فان الفتوى التى صدرت فى شأن ائناء اتحاد الاذاعة والتليفزيون (جلسة ١١/٦/١٩٨٠ — ملف رقم ٢٥٠/٦/٨٦) (١) فى تحديد مرتبات العاملين به والتى اوجبت تقيد هذا المجلس بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ وان كانت صحيحة فيما صدرت بشأنه باعتبار الاتحاد هيئة عامة وفقا لقانون انشائه رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ ، فيخضع تبعا لذلك لاحكام قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، ويخضع العاملون به لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . الا ان تلك الفتوى لا تجد مجالا لاعمالها بالنسبة لبنك الاستثمار القومى وبالنسبة

(١) والتى تضمنت ان دستور عام ١٩٧١ استبعد القرارات كأداة لتحديد مرتبات العاملين واسند هذا الاختصاص للقوانين . فانه اذا لم يصدر قانون ينشمن تحديد المرتبات للعاملين بأحد الهيئات العامة ، تعين الرجوع الى جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باعتباره الشريعة العامة فى شئون التوظيف .

العاملين به ، وبناء على ذلك يكون نص المادة ١٣ من قانون انشاء بنك الاستثمار القومى رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ مطابقة لحكم الدستور .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان لائحة نظام العاملين بينك الاستثمار القومى تصدر بقرار من رئيس الجمهورية .

(جلسة ١٩٨٠/٩/٢٤ — ملف رقم ٣٧/٢/١٦)

(هـ) اثر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٣ لسنة ١٩٧٢ على ملكية البنك الاهلى للمقر الذى يشغله بنك ناصر الاجتماعى .

بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ . حول البنك الاهلى الى شركة مساهمة مصرية ، وقد كان البنك المركزى المصرى يملرس اختصاصات الجمعية العمومية للبنوك القطاع العام اصلا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٦ لسنة ١٩٦٤ بيلغاء المؤسسة المصرية العامة للبنوك ونقل اعمالها الى البنك المصرى بيد ان القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى والجهاز المركزى والجهاز المصرفى قصر ممارسته لاختصاصات الجمعية العمومية على اقرار الميزانية وحسب الارباح والخسائر والموافقة على استخدام المخصصات فى تغيير الاغراض المحددة لها بالميزانية وبذلك فان سلطة التصرف فى عقارات البنك الاهلى المصرى تثبت للبنك ذاته ممثلة فى مجلس ادارته الذى يختص بتصرف شئونه وفقا لاحكام نظامه الاساسى الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، ولما كان البنك يعد شركة مساهمة من اشخاص القانون الخاص وكانت امواله تعد اموال خاصة فان ذمته تكون مستقلة عن ذمة الدولة وبالتالي لا يجوز تخصيص عقاراته للمنفعة العامة الا بعد نزع ملكيتها وفقا للقيود والاجراءات والاحكام المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة . وبناء على ماتقدم فان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٣ لسنة ١٩٧٢ بتخصيص مبنى فرع البنك الاهلى المصرى ليكون مقرا للهيئة العامة لبنك ناصر الصادر بانشائها القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ لا يعدو ان يكون مجرد توضيحية بشغل بنك ناصر للمبنى دون ان يترتب عليه آثار قانونية ومن ثم تظل ملكية العقار ثابتة للبنك الاهلى المصرى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتوى اللجنة الثالثة الصادرة بجلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٨١ والتي انتهت الى ان ملكية المبنى لازالت للبنك الاهلى وعلى بنك ناصر رد المبنى اليه متى طلبه وعليه دفع مقابل انتفاعه به .

(جلسة ١٩/٥/١٩٨٢ — ملف رقم ٨٢٠/٢/٣٢)

(و) مدى مشروعية قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠١ لسنة ١٩٨١ بتشكيل مجلس ادارة البنك القومى للاستيراد والتصدير ، ومدى جواز تسجيل البنك المشار اليه بسجل البنوك بالبنك المركزى المصرى .

من حيث ان المشرع فى المادة العاشرة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء البنك القومى للاستيراد والتصدير لم يلزم السلطة المختصة بتشكيل مجلس ادارة البنك المذكور باتباع نمط معين دون آخر ، ومن ثم يكون لها الخيار فى أن تشكل مجلس ادارة البنك المذكور على غرار تشكيل مجلس ادارة البنك المركزى الوارد فى المادة السادسة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ او على تشكيل مجلس ادارة البنوك التجارية الواردة بالمادة ١٨ من ذات القانون .

ومن حيث انه ولئن كانت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء البنك القومى للاستيراد والتصدير قد تضمنت النص على أن يكون للبنك مجلس ادارة يشكل على النحو الوارد بالمادة ١٨ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الا أن المشرع عدل هذا الاتجاه كما تدل عليه عبارة هذه المادة ، مما يؤكد قصده فى اطلاق الخيار بين النمطين الواردين بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ عند تشكيل مجلس ادارة البنك المذكور .

ومن حيث أن رئيس الجمهورية قد اصدر قرارا رقم ٧٠١ لسنة ١٩٨١ بتشكيل مجلس ادارة البنك القومى للاستيراد والتصدير على غرار تشكيل البنك المركزى مستخدما حق الخيار بين نوعي التشكيل الذى خوله له القانون ومن ثم يكون قراره المشار اليه قد صدر صحيحا متفقا واحكام القانون ١٢٠ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ولم يعد من الملائم بحث دستوريته .

ومن حيث انه لا وجه لما قد يثار من أن البنك القومى للاستيراد والتصدير اتخذ شكل الشركة المساهمة ، ومن ثم يتعين أن يلتزم فى تشكيل مجلس إدارته بما تلتزم به الشركات المساهمة ذلك أن القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بأصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية ذات المسئولية المحدودة قد نص فى المادة ٢ منه على أنه « لا تخل أحكام القانون المرافق بما ورد من أحكام فى القوانين الخاصة بشركات القطاع العام أو باستثمار رأس المال العربى والاجنبى . . . وتسرى أحكام القانون المرافق على الشركات المشار إليها فيما لم يرد فيه نص فى القوانين المنظمة لها » .

ومن ثم فإنه أزاء ورود نص بشأن تشكيل مجلس إدارة البنك القومى للاستيراد والتصدير فى قانون إنشائه رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ ، فإن هذا النص هو الواجب الاتباع دون غيره من النصوص الواردة بقانون الشركات .

ومن حيث أن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء البنك القومى للاستيراد والتصدير ينص فى مادته الثامنة عشرة على أن « يسجل البنك بسجل البنوك بالبنك المركزى المصرى » ، ويخضع لأحكام كل من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ وذلك فيما لم يرد فيه نص خاص فى هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه . الأمر الذى يتعين معه على البنك المركزى أن يلتزم بتسجيل البنك القومى للاستيراد والتصدير بسجل البنوك لديه ، أعمالاً لحكم القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠١ لسنة ١٩٨١ بتشكيل مجلس إدارة البنك القومى للاستيراد والتصدير قد صدر متفقاً وأحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ المشار اليه والى وجوب تسجيل هذا البنك طبقاً لأحكام قانون إنشائه بسجل البنوك بالبنك المركزى .

(جلسة ١٩٨٢/١٠/٧ — ملف رقم ١٦/٢/١٠)

(ز) مدى جواز إعفاء السيارات التى استوردتها بنك ناصر الاجتماعى لمشروع ليموزين من الضرائب الجمركية .

من حيث أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٥ منح البنك فى المادة

الاولى الشخصية الاعتبارية وحدد في المادة الثانية اغراضه التى شملت تحقيق التكافل الاجتماعى وانشاء نظام للمعاشات والتأمين ومنح قروض واعانات للمواطنين وقبول الودائع واستثمار امواله فى المشروعات العامة والخاصة ونص هذا القانون فى الفقرة الاولى من المادة ١١ على ان تعفى الهيئة من جميع انواع الضرائب والرسوم التى يقع عليها وحدها عبء ادائها بما فى ذلك الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر وكذلك الرسوم الجمركية وملحقاتها كما تعفى من جميع انواع الضرائب والرسوم التى تستحق على ما تؤديه الهيئة من معاشات واعانات وقروض على الطلبات والشهادات والعقود المتعلقة بالهيئة .

ومفاد ذلك ان المشرع اسند للبنك تحقيق اغراضه الاجتماعية وخوله فى سبيل ذلك استثمار امواله فى مشروعات عامة او خاصة ، وبالنظر الى الاهداف الاجتماعية القائم عليها اعفاء المشرع من اداء جميع الضرائب والرسوم بما فى ذلك الرسوم الجمركية وملحقاتها بنص صريح قاطع ، ومن ثم فان الاشياء التى يستوردها البنك من الخارج لتسير المشروعات المذكورة تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية طالما بقيت على ملكه ولم يتصرف فيها الى الغير .

ولما كانت السيارة فى الحالة المعروضة قد استوردت لحساب البنك وظلت ضمن اصوله مستخدمة فى المشروع سالف البيان لذلك لا تستحق عنها رسوم جمركية ومن ثم تلتزم مصلحة الجمارك برد مبلغ الضرائب الجمركية الذى اقتطعته من وديعة البنك لديها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعفاء السيارات التى استوردها البنك لمشروع ليموزين مصر من الضرائب الجمركية والزام مصلحة الجمارك بأن ترد اليه مبلغ الضرائب الجمركية التى اقتطعتها عن تلك السيارات .

(جلسة ١٩٨١/١٠/٢١ - ملف رقم ٨٤٠/٢/٣٢)

(ح) مدى جواز السماح للدكتور / بالجمع بين رئاسة مجلس إدارة بنك مصر أمريكا الدولي وعضوية مجلس إدارة بنك المنيا الوطنى الخاضعين لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى .

من حيث ان عضوية مجالس ادارة الشركات المساهمة ومن بينها البنوك كان حدها الاقصى عشرة مجالس فى القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ ثم خفضت الى ست مجالس بالقانون رقم ٢٦ لسنة ٥٤ ثم وضع حكم خاص للبنوك بمقتضى القانون رقم ١٥٩ لسنة ٥٤ قصرت بمقتضاه عضوية مجالس ادارتها على مجلس واحد ، وعلى ذلك خفض نصاب عضوية مجالس ادارة الشركات الى اثنين بالقانون رقم ١١٤ لسنة ٥٨ ثم الى مجلس واحد بالقانون ١٣٧ لسنة ٦١ فتساوت فى ذلك البنوك ، ومن ثم بان القاعدة العامة كلفت وفقا لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ٥٤ المعدلة بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٨ لم تكن تجيز الجمع بين عضوية مجالس ادارة البنوك وكانت تقصر تلك العضوية على مجلس ادارة بنك واحد وبالتالي فان الاستثناء الذى اوردته القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام الاستثمار على تلك القاعدة يتحدد فى ضوء هذا المضمون كما انه يقتصر على من تناولهم فقط وهم ممثلى الاشخاص الطبيعية والاجتبارية والاجنبية فى مجالس ادارة شركات الاستثمار فلا يجوز لغير هؤلاء — الممثلين الاشتراك فى عضوية اكثر من مجلس ادارة بنك واحد وذلك فيما عدا ممثلى بنوك القطاع العام فى مجالس ادارة بنوك الاستثمار الذين استثناهم المشرع صراحة بنص المادة ٢٨ من القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ واذا اخذ المشرع فى قانون الشركات الجديد بذات الحكم فى المادة ٩٤ فمنع بنص عام الجمع بين عضوية مجلس ادارة اكثر من بنك واحد ، فان الاستثناء الخاص من تلك القاعدة الواردة بقانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ يظل مقصورا على ممثلى الاشخاص الطبيعية والاجنبية دون غيرها، وبناء على ذلك فانه لا يجوز للمعروضة حالته ان يجمع بصفته الشخصية بين رئاسة مجلس ادارة — بنك مصر أمريكا الدولي وعضوية مجلس ادارة بنك المنيا الوطنى الخاضعين لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز جمع الدكتور / بين رئاسة مجلس ادارة بنك مصر أمريكا الدولي وعضوية مجلس ادارة بنك المنيا الوطنى

(جلسة ١٦/٦/١٩٨٢ — ملف رقم (٣٨/٢/١٦))

(ط) مدى التزام كل من البنك العربي الافريقى والمصرف العربى الدولى للتجارة الخارجية وبنك فيصل الاسلامى المصرى بحكم المادة ٣١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على الشركات ، وحكم المادتين ٤٤ ، ١٤٤ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

من حيث ان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم ايلولة على الشركات تنص المادة ٣١ منه على أنه « يجب على كل شخص أو مصرف أو شركة أو سمسار من سمسرة الأوراق المالية يكون مدين للشركة بشيء من القيم المالية المملوكة لها أو سسنداتها أو من حقوقها عامة ، أو كان مودعا عنده في حيازته شيئا مما ذكر ، يقدم الى مصلحة الضرائب فى خلال سبعة أيام من تاريخ عمله بوفاء صاحب الشركة إقرارا بتحررا طبقا للأوضاع المبينة فى اللائحة التنفيذية .. ومضلا عن ذلك فإنه لا يجوز لواحد مما ذكروا أن يسلم شيئا مما فى ذمته الى الورثة أو الموصى لهم أو الموهوب لهم مباشرة ولا بواسطة الغير الأبعد تقديم شهادة من مصلحة الضرائب دالة على تحديد رسم ايلولة المستحقة للخزانة أو على أن الشركة غير مستحق عليها رسوم كما أن القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء البنك العربى الافريقى يقضى فى المادة الاولى منه بأن « يرخص فى تأسيس شركة مساهمة مصرية طبقا لأحكام هذا القانون والنظام المرافق .. » وتنص مادته الثانية على أن اسم هذه الشركة « البنك العربى الافريقى » — شركة مساهمة مصرية وغرضها القيام بجميع الأعمال المصرفية المبينة فى القانون المرافق .. »

كما تقضى مادته الخامسة ، بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ بشأن تسوية الأوضاع بين البنوك العاملة فى مصر ، بأنه « فيما عدا ما نص عليه فى هذا القانون وفى النظام الأساسى المرافق لا تنسرى على هذه الشركة أحكام التأمين ولا القوانين المنظمة للشركات المساهمة وتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى ، كما لا ينسرى على العاملين فيها القوانين والقرارات المنظمة لشئون التوظيف والمرتبات والمكافآت والمعاشات فى المؤسسات العامة والشركات المساهمة ولا تخضع لرقابة ديوان المحاسبات » .

وأيضا اتفاقية تأسيس المصرف العربى الدولى للتجارة الخارجية والتنمية الصادر بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٧ لسنة

١٩٧٤ والتي تقضى المادة التاسعة منها بأنه « لا يجوز اتخاذ إجراءات تأميم أو مصادرة أو فرض الحراسة على المصرف أو على أنصبة الأشخاص الاعتبارية أو الطبيعية في رأس مال المصرف أو على المبالغ المودعة والتي توجد في بلد العضو ، كما لا يجوز اتخاذ إجراءات حجز القضاى أو الإدارى عليها . وتنص المادة الحادية عشر على أن أموال المصرف وكذلك أرباحه وتوزيعاته وكلفة أوجه نشاطه وعملياته المختلفة سواء في مركزه الرئيسى أو فروع أو مكاتبه أو توكيلاته التى قد توجد في بلد العضو تعفى من كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغات كما تعفى من تحصيل أى ضرائب أو دمغات قد تفرض على العملاء . كما لا يجوز اتخاذ إجراءات الحجر القضاى أو الإدارى عليها قبل صدور حكم نهائى . وتقضى المادة الثانية عشر بأن لا يخضع المصرف وفروع وتوكيلاته وسجلاته ووثائقه ومحفوظاته لقوانين وقواعد الرقابة والتفتيش القضاى أو الإدارى أو المحاسبى فى داخل بلد العضو . كما تنص المادة الثالثة عشر على أن حسابات المودعين والتي قد توجد في بلد العضو سرية ولا يجوز الاطلاع عليها » ..

كما يقضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء بنك فيصل الإسلامى المصرى فى مادته الاولى بأن « يرخص فى تأسيس شركة مساهمة مصرية طبقا لاحكام هذا القانون تسمى بنك فيصل الإسلامى المصرى » .

وتنص مادته التاسعة على أنه لا يجوز اتخاذ إجراءات التأميم أو المضادة أو فرض الحراسة أو الاستيلاء على ممتلكاته أو على المبالغ المودعة به أو على أنصبة الأشخاص الاعتبارية أو الطبيعية فى رأس مال البنك كما لا يجوز اتخاذ إجراءات الحجز القضاى أو الإدارى عليها الا بحكم قضاى نهائى أو بحكم محكمين نهائى .

كما تنص المادة الثانية عشر على أنه « لا يخضع البنك وشركاته وفروع وتوكيلاته ومكاتبه وسجلاته ووثائقه ومحفوظاته لقوانين وقواعد الرقابة بأنواعها المختلفة » .

كما تقضى المادة الثالثة عشر من هذا القانون بأن « تكون حسابات المودعين سرية ولا يجوز الاطلاع عليها » .. كما أن قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص المادة ٤٤ منه على أنه « على الجهات المبينة فيما بعد أن تخصم من كل مبلغ يزيد على عشرة

جنيهاً تدفعه على سبيل العمولة أو السمسرة أو مقابل عمليات الشراء أو التوريد أو المقاولات أو الخدمة إلى أي شخص من القطاع الخاص نسبة من هذا المبلغ تحت حساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي تستحق عليه » :

١ - وزارات الحكومة ومصالحها والشركات المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة أو بمقتضى قوانين خاصة أخرى » كما تقتضى المادة ١٤٤ منه بأن يلتزم مديرو البنوك والمكلفون بإدارة أموال المنشآت وأصحاب المهن التجارية وغير التجارية وغيرهم من الممولين بأن يقدموا إلى موظفي مصلحة الضرائب من لهم صفة الضبطية القضائية عند كل طلب الدفاتر التي يفرض عليهم قانون التجارة أو غيره من القوانين أمساكها وكذلك غيرها من المحررات والدفاتر والوثائق الملحقة بها وأوراق الإيرادات والمصروفات لكي يتمكن الموظفون المذكورون من التثبت من تنفيذ جميع الأحكام التي يقرها هذا القانون سواء بالنسبة لهم أو لغيرهم من الممولين . ويفترض أنهم يمسكون فعلاً هذه الدفاتر ويحوزون المحررات والمستندات والوثائق وغيرها ويقع عليهم عبء اثبات العكس ، ولا يجوز الامتناع عن تمكين موظفي مصلحة الضرائب مما لهم صفة الضبطية القضائية من الاطلاع :

وتنص المادة ١٤ من هذا القانون على أن تلزم المباشرة التعليمية والهيئات والمنشآت المعفاة من الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون أن تقدم إلى موظفي مصلحة الضرائب عند كل طلب دفاتر حساباتها وكل ما تطالب بتقديمه من مستندات . وتقتضى المادة ١٨٧ بأن « يعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه في الحالات الآتية :

١ - :

٢ - :

٣ - الامتناع عن تقديم الدفاتر والأوراق والمستندات المنصوص عليها في المادتين ١٤٤ و ١٤٥ من هذا القانون » :

ومن حيث أن مفاد ذلك أولاً : أن المشرع بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسوم ايلولة على الشركات ، أوجب على كل شركة

أو مصرف أو شخص يسكن مدين للتركة أو حائز لاي من القيم المالية المملوكة أو من حقوقها بصفة عامة أن يقدم الى مصلحة الضرائب اقرارا يبين كل ما في ذمته للمتوفى ، ولا يسلم شيئا من هذه الحقوق الى الورثة ومن في حكمهم ، الا بعد تقديم شهادة من مصلحة الضرائب تفيد اداء ضريبة التركات ورسم الايلولة للمستحقين ، أو عدم استحقاق اى منها على التركة ، والا كان مسئولا قبل المصلحة عن الضرائب والرسوم المستحقة عن القيم والاموال والحقوق التى تخلى عنها بغير حق ، وأوجب المشرع هذا الالتزام على عاتق الشركات والمصارف على إطلاقها ، الامر الذى يؤدى الى خضوع كل من البنك العربى الافريقى والمصرف العربى الدولى وبنك فيصل الاسلامى المصرى بهذا الالتزام ، ولا يؤثر فى ذلك ان هذه المصارف انشئت بمقتضى قوانين خاصة ، ذلك ان هذه القوانين لم تستثنى تلك المصارف من الخضوع لاحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه كما انه لا وجه للاحتجاج بسرية حسابات المودعين فى هذا المجال ، أو اعفائهم من الضرائب ، لان الامر هنا يتعلق بالوارث ومن فى حكمه وهو غير المودع أو العميل .

ثانيا : ان المشرع فى المادة ٤٤ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، اورد حكما عاما مؤداه التزام وزارات الحكومة ومصالحها ، والشركات المنشأة طبقا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، أو بمقتضى قوانين خاصة ، بأن تخصص من كل مبلغ يجاوز عشرة جنيهات تدفع الى اى شخص من اشخاص القطاع الخاص على سبيل العمولة أو السمسرة أو مقابل عمليات الشراء أو التوريد أو المقاولات أو الخدمات نسبة يصدر بتحديدھا قرار من وزير المالية ، تحت حساب الضريبة على الارباح التجارية والصناعية التى تستحق على الشخص المدفوع اليه المبلغ ، ولما كانت المصارف الثلاثة ، سالفه الذكر تعتبر طبقا لقوانين انشائها ، من الشركات المنشأة بمقتضى قوانين خاصة ، ومن ثم تلتزم بأجراء الخصم المشار اليه ، ولا يعنى ذلك خضوع هذه المصارف لضريبة الارباح التجارية والصناعية ، التى نصت قوانين انشائها على عدم خضوعها لها ، ذلك ان المشرع يفرق بين الجهات التى تلتزم بأجراء الخصم ، بغض النظر عن خضوعها للضريبة من عدمه ، وبين اشخاص القطاع الخاص المتعاملين مع هذه الجهات والخاضعين للضريبة ، وأية ذلك ان المشرع اورد وزارات الحكومة ومصالحها من بين الجهات التى تلتزم بأجراء الخصم ، وهى بطبيعة الحال ليست من المنشآت الخاضعة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

ثالثا : ان المشرع بمقتضى المادتين ١٤٤ و ١٤٥ من قانون الضرائب على الدخل ، انف البيان ، الزم مديري البنوك والمكلفين بإدارة اموال ، وكل من يكون من مهمتهم دفع ايرادات القيم المنقولة ، الخاضعين للضريبة المنصوص عليها في هذا القانون ، وغير الخاضعين لها على السواء ، بأن يقدموا الى موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية ، عند كل طلب ، الدفاتر والوثائق الملحقة بها واوراق الايرادات والمصرفيات لكي يتمكن الموظفون المذكورون من تنفيذ احكام القانون بالنسبة لهم او لغيرهم من المولين .

ومن حيث ان البنوك الثلاثة المشار اليها قد تضمنت القوانين الخاصة بها احكاما تقضى بعدم خضوعها لقواعد الرقابة المختلفة ، وبسرية حسابات المودعين الا انه لا يجوز التحدى بذلك في مواجهة مصلحة الضرائب التي يحق لها الاطلاع على دفاتر واوراق هذه البنوك للتثبت من تنفيذ احكام قانون ضريبة الشركات ، وفي هذه الحالة لا يتعلق الامر بالموودع او العميل لوفاته وانما يتعلق بالتوارث ومن في حكمه ، كما سلف القول ، كما يحق لمصلحة الضرائب الاطلاع على هذه الدفاتر والاوراق للتثبت من تنفيذ احكام الضريبة على المرتبات بالنسبة للعاملين بهذه البنوك ، وكذلك في حالة الجرائم التي تنسب لاي من المودعين وفقا لاحكام القوانين السارية في هذا الشأن .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

اولا : خضوع الاموال المورثة الموجودة تحت يد كل من البنك العربى الافريقى والمصرف العربى الدولى وبنك فيصل الابلامى المصرى ، لحكم المادة ٣١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه .

ثانيا : التزام المصارف السالف ذكرها ، بواجب الخصم المنصوص عليه في المادة ٤٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ انف البيان .

ثالثا : جواز الاطلاع على دفاتر واوراق هذه البنوك ، للتثبت من تنفيذ احكام قانون ضريبة الشركات ، وقواعد الضريبة على المرتبات ، وفي حالة الجرائم التي تنسب لاي من المودعين .

(جلسة ١٩٨٣/٥/٤ - ملف رقم ٤١/٢/١٦)

مدى احقية السيدين / في فوائد سندات التاميم

١١ - تاميم :

القوانين ارقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ قضت بتاميم بعض الشركات والمنشآت ومساهمة الحكومة في بعضها الاخر مع تعويض اصحاب اسهم تلك الشركات والمنشآت عن كامل قيمة اسهمهم بسندات اسمية على الدولة بفائدة ٤٪ سنويا كما ان القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المعمول به اعتبرا من ١٩٦٤/٣/٢٤ - وضع لهذا التعويض حدا اقصى قدره (١٥) الف جنيه يؤدي بسندات جلي الدولة بفائدة ٤٪ سنويا.

مؤدي ذلك ان الخاضعين للحراسة ممن يملكون اسهما آلت الى الدولة بمقتضى احكام القوانين ارقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ يعوضون عن كامل قيمة اسهمهم بسندات اسمية على الدولة بفائدة ٤٪ سنويا حتى ١٩٦٤/٣/٢٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ثم يقتصر تعويضهم على ما قيمته ١٥ الف جنيه ابتداء من هذا التاريخ بذات الفائدة .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمي التشريع والتشريع على احقية المعروضة جالتيهما فوائد سندات التاميم عن كامل قيمة اسهمها المؤجلة حتى ١٩٦٤/٣/٢٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

(جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ - ملف رقم ٣٠/٢/٣٣)

١٢ - تأمين اجتماعي ومغائسات :

أ - اصابة العمل .

١ - لما كان المقصود بتأمين اصابات العمل حماية العامل من المخاطر التي يتعرض لها بسبب يتعلق بمباشرة العمل الذي يسند اليه من رب العمل فان الاصابة التي تقع للعامل خلال تأديته المهام التي يكلف بها من قبل رب العمل او اثناء ذهابه لادائها او عودته بعد اداؤها تدخل في نطاق اصابات العمل طالما ان ادائه لها يندرج فيما يفرضه عليه نظام العمل الخاضع له . ومن ثم فانه وقد كلف العامل في الحالة الماثلة من قبل الشركة بالاشتراك في توديع رئيس جمهورية فرنسا فان الاصابة التي لحقت به اثناء عودته من تلك المهمة تعد اصابة عمل ولا يغير من ذلك ان

تلك المهمة تعد من المهام السياسية غير المتصلة مباشرة بنشاط الشركة أو أنه أصيب في يوم عطلة رسمية وفي غير مكان العمل ، لأنه أدى المهمة بتكليف من الشركة في يوم العطلة في غير مقر العمل .

لذلك أنهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار اصابة العامل في الحالة الماثلة اصابة عمل (١) .

(جلسة ١٩٨١/١١/٤ — ملف رقم ٢٦٣/٦/٨٦) (٢)

٢ — تحديد المعايير التي على أساسها تعتبر الإصابة اصابة عمل

من حيث ان المدة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي رقم «٧٩» لسنة ١٩٧٥ تنص على انه « في تطبيق احكام هذا القانون يقصد

(هـ) باصابة العمل : الإصابة بأحد الامراض المهنية بالجدول رقم (١) المرافق أو الإصابة نتيجة حادث وقع اثناء تأدية العمل أو بسببه .. ويعتبر في حكم ذلك حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط ان يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي .. كما تنص المدة (٥٣) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي تنص على ان « تضع السلطة المختصة بالاشتراك من اللجنة النقابية للوحدة نظاما للرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية للعاملين بها ، وذلك بمراعاة احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له ، » .

(١) وعقب صدور هذه الفتوى . طلبت وزيرة التأمينات الاجتماعية بكتابها رقم ٧٦ المؤرخ ١٠/١١/١٩٨٢ من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالافادة عن الاسباب التي استندت عليها في تلك الفتوى وما قد يثيره تطبيق تلك الفتوى في حالات أخرى مثل الحالات التي يكلف فيها صاحب العمل العامل بمهمة اداء مباريات رياضية أو الاشتراك في فرق التمثيل أو غير ذلك من المهام والتي قد يصاب العامل اثناء ادائها أو اثناء الذهاب لتأديتها أو العودة منها .

وبناء على ذلك صدرت الفتوى التالية المؤرخة ١٩٨٣/٤/٦ .
(٢) أنهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٧٢/٢/٩ (ملف رقم ١٩٥/٦/٨١) الى أن الإصابة الناشئة عن الاجهاد والارهاق في العمل اصابة عمل : متى كان العافا فجائيا يغزى الى واقعة محددة أو وقت معين .

وحيث ان المقصود بتأمين اصابة العمل هو حماية العامل من المخاطر التي يتعرض لها بسبب يتعلق بمباشرة العمل الذي يسند اليه من رب العمل ، وكان المستفاد من النصوص القانونية المتقدم ذكرها ان الاصابة التي تقع للعامل خلال تأدية المهام التي يكلف بها من قبل رب العمل ، او اثناء ذهابه لادائها او عودته منها بعد ادائها تدخل في نطاق اصابات العمل طالما ان هذه المهام التي يكلفه بها رب العمل مما ينص عليه القانون او يسمح به العرف .

ومن حيث انه يتطابق ذلك على الحالات المعروضة فانه لما كان قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه يسمح في المادة ٥٣ منه سالفه الذكر بتنظيم النشاط الثقافي والرياضي للوحدات الادارية المختلفة فانه مما لا شك فيه ان تكليف الوحدات الادارية للعاملين بها بمهمة أداء مباريات رياضية او الاشتراك في فرق التمثيل مما يندرج تحت النشاط الثقافي والرياضي للوحدة والذي يسمح به القانون ومن ثم فان العامل الذي يكلف بأداء أيا من هذه المهام ويصاب اثناء تأديتها او اثناء ذهابه لتأديتها او العودة منها ، فان اصابته هذه تعد اصابة عمل ، كما ان تكليف العامل من قبل الوحدة التي يعمل بها بالذهاب لتوديع احد رؤساء الدول او استقباله ، هو من المهام المرتبطة بالعمل حكما والتي يقضى بها العرف ، اذ جرى العرف على ان الوحدات الادارية المختلفة — بحسب الاحوال — تكلف العاملين بها — مساهمة منها في توطيد علاقة الدولة بغيرها من الدول وازهارا لروح الحفاوة والمودة لدى الشعب كواجب وطني — بمهمة توديع واستقبال رؤساء الدول الاجنبية والوفود الزائرة . وبناء عليه فان العامل الذي يكلف وفقا للاعراف المرعية ، من قبل الوحدة التي يعمل بها — بأداء هذه المهمة ويصاب ، اثناء تأديتها او اثناء ذهابه لتأديتها او العودة منها فان اصابته في كل هذه الحالات تعتبر اصابة عمل .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يعد اصابة عمل ما يدخل في دائرة التعاقد ، وما يطلبه رب العمل من العامل في حدود القانون والعرف .

(جلة ١٩٨٣/٤/٦ ملف — رقم ٢٦٦/٦/٨٦)

٢ - تحديد الجهة التي تلتزم بإداء التعويض عن إصابات العمل :

(١) من حيث أن القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس ومن بعده القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون هيئة الشرطة والقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة قد أحالت جميعها الى احكام قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة فيما لا يتعارض أو يرد به نص خاص في قانون هيئة الشرطة ، كما تبين لها أن قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ كلن يقتص في مادته الثالثة على أن : (تلتزم الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية بعلاج - المصابين من العاملين فيها ويدفع التعويضات المقررة لهم وفقا لاحكام الباب الرابع من هذا القانون أو أى قانون افضل للمصاب) .

ويبين من ذلك أن القواعد المنظمة للتغويض عن اصابات العمل بالنسبة لافراد هيئة الشرطة هي ذاتها المطبقة في شأن العاملين المدنيين بالدولة وان المشرع استعار احكام الباب الرابع من قانون التأمينات الاجتماعية لتطبق على العاملين بالحكومة الذين كانوا لا يخضعون أصلا لاحكامه وانما لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمينات والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين . بموجب النص المتقدم كانت الحكومة تلتزم بإداء تعويضات الاصابة ومعاشات العجز وفقا للنسب التي يحددها القوميسيون الطبي .

وبتاريخ ١٩٧٥/٩/١ عمل بقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ الذي تضمن نظاما متكاملا للتأمين شمل بحسب نص مادته الاولى التأمين ضد اصابات العمل فيما تضمنه من تأمينات . ودخل تحت مظلته وفقا لنص مادته الثانية العاملون المدنيون بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام والعاملون الخاضعون لقانون العمل ، واسند في مادته الخامسة تطبيق احكامه الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بحسب الاحوال ، باعتبارهما الهيئتين المختصتين طبقا للتعرف الوارد في تلك المادة التي حوت تعريفات عديدة من بينها تعريف اصابة العمل والمصاب ، كما خص في المادة السادسة منه كل من الهيئتين بصندوق خاص بها للتأمينات ، تجمع فيه الموارد المخصصة لتمويل التأمينات المختلفة ، سواء كانت موارد تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء المنصوص عليه في المادة (١٧) ، أو موارد التأمين ضد اصابات العمل المنصوص عليه في

المادة ٤٦ منه . ونص في المادة ٦٦ منه الواردة في الباب الرابع الخاص بتأمين اصابات العمل على ان تلتزم الجهة المختصة بجميع الحقوق المقررة وفقا لاحكام هذا الباب .

وترتبيا على ذلك فان الجهات الحكومية تلتزم باداء التعويض عن اصابات العمل حتى ١/٩/١٩٧٥ تاريخ سريان قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، الذى انتقل اعتبارا منه هذا الالتزام الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات . ومن ثم فان تعيين الجهة الملتزمة باداء التعويض يتوقف على تحديد الواقعة المنشأة للالتزام .

وَأَذْ بَيِّن من استعراض النصوص المتعلقة بالتأمين ضد اصابات العمل ان القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن اصابات العمل كان ينص في المادة ٢٥ منه على ان : « اذا ترتب على الاصابة عجز العامل عن أداء مهنته او صناعته يلزم صاحب العمل بان يدفع له » كما نص في المادة (٢٨) على ان : « اذا نشأ عن الاصابة عاهة مستديمة كلية يدفع للعامل المصاب تعويض ... » ونص في المادة ٢٩ على حالة نشؤ عاهة جزئية مستديمة عن الاصابة . وجاء القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل على النسق ذاته فنص في المادة (٢٧) منه على ان : « اذا نشأ عن الاصابة عجز العامل عن أداء مهنته او صناعته وجب على رب العمل ان يدفع له معسونة مالية حتى يتم شفاؤه او تثبت عاهته المستديمة او يتوفى ... »

ونص في المادة (٢٨) على ان « اذا ادى الحادث الى وفاة العامل يلزم رب العمل بدفع تعويض .. » ، وتولى في المادتين ٣٠ و ٣١ بيان حقوق العامل اذا نشأ عن الاصابة عاهة مستديمة كلية او جزئية ولم يخرج القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن التأمين والتعويض عن اصابات العمل ، عن ذلك لماوضح ما يستحقه العامل المصاب اذا نشأ عن الاصابة عجز كامل او عجز جزئى مستديم او عندما تؤدي الى الوفاة (المواد ٢٩ — ٣٢) وسائر قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ذات الاتجاه فبين حقوق المصاب في حالة ما اذا ترتب على الاصابة عجز كامل او عجز جزئى مستديم او وفاة المصاب (المواد ٢٩ — ٣٤)

كذلك نص قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في المادة ٢٧ منه على أن : إذا نشأ عن الإصابة عجز كامل مستديم أو وفاة سنوى المعاش على أساس ٨٠٪ من متوسط الأجر « ونص المادة ٢٨ على أن : « إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئى مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥٪ أو أكثر من العجز الكامل استحق المصاب معاشا » ، ونص في المادة ٢٩ على أن : (إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئى مستديم لا تصل نسبته الى ٣٥٪ من العجز الكامل استحق المصاب تعويضا ...

وأخيرا ينص قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٧٧ في المادة ٥١ منه على أنه إذا نشأ عن إصابة العمل عجز كامل أو وفاة سوى المعاش بنفسية « وينص في المادة ٥٢ منه على أنه إذا نشأ عن الإصابة عجز مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥٪ فأكثر استحق المصاب معاشا يساوى نسبة ذلك العجز من المعاش ... » كما ينص في المادة ٥٣ على أن : « إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئى مستديم لا تصل نسبته الى ٣٥٪ استحق المصاب تعويضا يقدر » .

وواضح من هذه النصوص والمراحل التشريعية التى مرت بها ان المشرع قد قرر حق العامل فى التعويض عن اصابات العمل ولا يرتب الحق فى التعويض على مجرد وقوع الإصابة وإنما يجعله رهينا يتخلف عجز عنها ، وهو يغير فى مقدار التعويض بحسب نسبة العجز واثاره ، ومن ثم فالواقعة القانونية التى يعتد بها مناطا لاستحقاق التعويض هى نبوت العجز المتخلف عن إصابة عمل ، أما الإصابة ذاتها فلا تعدو فى منطق تلك النصوص أن تكون واقعة مادية لا يرتب المشرع أثرا على مجرد حدوثها ، وإنما يرتب هذا الأثر على تكامل الواقعة المنشئة للالتزام التى يلزم لقيامها توافر عنصرى الإصابة والعجز معا .

وينطوى هذا النظر على تطبيق سليم لفكرة تنازع القوانين من حيث الزمان التى تقوم على قاعدة الأثر الفورى أو لمباشر للقانون الجديد وعدم رجعيته بما يمس حقوقا ومراكز نشأت واكتملت فى ظل قانون سابق . فيحكم كل قانون الوقائع أو المراكز القانونية التى اكتملت فى ظله ، ولا يجوز أن تمتد احكام قانون قديم لتحكم وقائع ومراكز اكتملت ونشأت فى ظل العمل بقانون لاحق ، كما لا يجوز اذا ما صدر قانون جديد أن يرجع اثره الى الماضى ليحكم مراكز انتجت اثرها وفقا لاحكام قانون قديم وترتيبها على ذلك فان المركز القانونى الذاتى وهو نشؤ الحق فى

التعويض لا يتحقق الا اذا اكتملت الواقعة القانونية الشرطية التي نص عليها المشرع وجعل منها مناطا لتوافر هذا المركز بعنصرها وقوع الاصابة وتختلف عجز عنها . كما يتفق هذا المنحى وطبائع الاشياء فالاصابة قد ينجم عنها عجز حال وقوعها مباشرة فتتعاصر الاصابة والعجز في وقت الحدوث . وقد لا يتحقق هذا التعاصر ، فيتراخى ظهور العجز فترة من الزمن ، واحكام القانون تشمل الحالتين معا . وللتالي لا يسوغ اغفال العنصر الزمني وما قد يطرأ فيه على الاحكام القانونية السارية من تغيير ، والقول بان الواقعة التي يعتد بها هي الاصابة بحيث يرد العجز الناشئ عنها الى وقت حدوثها خلافا لمنطق النصوص التي تجعل الواقعة القانونية التي ترتب الحق في التعويض هي الاصابة التي ينجم عنها عجز معين سواء حدث هذا العجز وقت حدوث الاصابة ام حدث بعد ذلك بسببها .

وخلاصة ما تقدم ان القانون الواجب التطبيق في شأن التعويض من اصابات العمل هو القانون المعمول به وقت ثبوت العجز المتخلف عن الاصابة ووفقا لاحكام هذا القانون تتحدد حقوق العامل المصاب والتزامات الجهة التي يعمل بها وبصفة عامة فان هذا القانون هو الذي يحكم مراكز ذوى الشأن من جميع جوانبها وثبتى اثرها .

ولما كان العجز الناشئ عن الاصابة في الحالة الماثلة قد ثبت بقرار القومسيون الطبي الصادر بجلسة ١٧/٥/١٩٧٩ في ظل العمل باحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وكان هذا القانون قد لزم الهيئة العامة للتأمين والمعاشات باداء معاش الاصابة ، فمن ثم تلزم بادائه الى العامل المعروضة حالته .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بصرف معاش اصابة العمل المستحق للغميد شرطة

(جلسة ٢٤/١٢/١٩٨٠ — ملف رقم ٨٦/٦/٢٥٤)

(ب) من حيث ان قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ لم يطبق على الخاضعين لاحكامه او احكام تعويضات الاصابة المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وانما احوال الى قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة فيما يتعلق بمكافآت ومعاشات المصابين وان القانون الاخير لم يمنح المصابين مكافآت وانما قرر لهم حقا في تعويض اجمالى قدره بمبلغ معين عن كل درجة من درجات العجز ، وحقا في معاش يسرى استثناء من القواعد العامة على اساس ٥/٤ . اخر مربوط الرتبة التالية او اخر راتب استحققه المصاب ايهما افضل ، ومن ثم فانه

يتعين حمل عبارة المكافآت التي وردت في نص الاحالة على ان المقصود بها التعويضات المقررة للمصابين من افراد القوات المسلحة اذ لا يجوز حمل تلك الاحالة على انها تقتصر بالمعاشات والمكافآت الاستثنائية التي تضمنها المادة (٤١) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ التي تمنح لافراد القوات المسلحة ، لان المكافآت والمعاشات الاستثنائية المنصوص عليها في هذه المادة تمنح دون التقيد بواقعة معينة علاوة على المعاشات والتعويضات الاخرى .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى استحقاق المعروضة حالته تعويضا عن اصابته بالتطبيق لحكم المادة ٨٠ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وعدم استحقاقه لتعويض الاصابة وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(جلسة ٨٠/٢/٦ - ملف رقم ٢٣٨/٦/٨٦)

٣ - تحديد القواعد القانونية الواجبة التطبيق على اصابة العمل .

من حيث ان الواقعة القانونية التي اعتد بها المشرع مناطا لاستحقاق التعويض هي العجز ، فلا اصابة لا تعدو ان تكون واقعة مادية لم يرتب المشرع اثرا على مجرد حدوثها وانما رتب هذا الاثر على العجز الذي يتخلف عنها ، ومن ثم فان المركز القانوني الذاتي وهو نشؤ الحق في التعويض لا يتحقق الا اذا اكتملت الواقعة القانونية الشرطية التي نص عليها المشرع وهي وقوع اصابة يتخلف عنها عجزا ، وتبعاً لذلك فان العبرة في تحديد القانون الواجب التطبيق وبالتالي تحديد حقوق والتزامات ذوي الشأن هي بوقت حدوث العجز المتخلف عن الاصابة ، اذ به تكتمل الواقعة القانونية التي اعتد بها المشرع .

ولقد حرص المشرع عند وضعه لنصوص قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والمعمول به اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ على الربط بين استحقاق التعويض والعجز الناشئ عن اصابة العمل سواء كان عجزا كلياً أو جزئياً ، واعتد بالعجز الناشئ عن الارهاق في العمل فنص في المادة الخامسة من هذا القانون على انه (في تطبيق احكام هذا القانون يقصد : (هـ) باصابة العمل الاصابة باحد الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم ١ المرفق ، أو الاصابة نتيجة حادث وقع اثناء تأدية العمل أو بسببه وتعتبر الاصابة الناتجة من

الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل متى توفرت فيها الشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة (.....).

وتنول ها القانون كيفية تسوية المعاش فى حالة الوفاة أو العجز الكلى الناشئ عن الاصابة وحدد فى المادة ٥٢ منه على مقدار التعويض المستحق عن العجز الجزئى الذى يصل الى ٣٥٪ فاكثـر من العاهة الكلية وحدد فى المادة ٥٣ مقدار التعويض المستحق عن العجز الجزئى الذى تقل نسبته عن ٣٥٪ من العاهة الكلية وبين فى المادة (٥٥) كيفية حساب نسبة العجز الجزئى وفقا للجدول رقم ٢ الملحق بالقانون الذى تضمن نسبة فقد الابصار ، وعلى الرغم من ان قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ اعتمد بالعجز الناتج عن الارهاق فى العمل وبصورتي العجز الكلى والجزئى فان وزير التأمينات عندما اصدر فى ١٤/٤/١٩٧٦ القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ اعمالا لنص المادة الخامسة من القانون التى خولته بالاتفاق مع وزير الصحة تحديد شروط وقواعد الاصابة الناتجة عن الارهاق فى العمل اغفل صورة الاصابة التى تفضى الى العجز الجزئى مع انه تناول فى المادة الثانية والثالثة من هذا القرار الارهاق المؤدى الى الوفاة والارهاق المؤدى الى العجز الكلى ولكنه نص فى المادة الاولى على انه : (يقصد بالاجهاد أو الارهاق فى تطبيق هذا القرار كل مجهود اضافى يفوق المجهود العادى للمؤمن عليه سواء كان هذا المجهود فى وقت العمل الاصلى أو فى غيره ويكون تقدير ذلك للهيئة المختصة) لذلك كان مفهوما فى ظل العمل بهذا القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ — ان العجز الجزئى الناتج عن الارهاق ايا كان العضو المصاب به يخضع لتقدير الهيئة فيستحق عنه العامل تعويضا بحسب النسب الواردة بالجدول رقم (٢) الملحق بقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

واذا كانت وزارة التأمينات قد تنبعت الى اغفال القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ لصورة العجز الجزئى الناتج عن الارهاق فى العمل فاصدرت فى ٢٥/٩/١٩٧٧ القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ بشروط وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الارهاق أو الاجهاد اصابة عمل فانها قصدت حالات العجز الجزئى التى يجوز التعويض عنها على العجز الناتج عن الاصابة فى المخ أو القلب دون باقى اجهزة الجسم لذلك كان من الاهمية بمكان تحديد القرار الواجب التطبيق على الاصابة من بين القرارين رقمى ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ اذا كانت الاصابة فى غير هذين العضوين ، اذ بموجب القرار رقم ٨١ لسنة ٧٦ يستحق المصاب بعاهة جزئية بسبب الارهاق تعويضا ايا كان مكان الاصابة وذلك بعد الرجوع الى الهيئة

المختصة بينما لا يستحق المصاب تعويضاً وفقاً لأحكام القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ إذا لحق العجز عضواً آخر غير المخ أو القلب .

ولما كانت القواعد الواجبة التطبيق على إصابة العمل حسبما سلف هي تلك التي تتحقق في ظلها وتتحدد نسبة العجز فإن تطبيق أى من القرارين على حالة ما انما يتوقف على التاريخ الذى حدثت فيه نسبة العجز بواسطة القمسيون الطبي المختص وفقاً لنص المادة ٢٢ من قرار وزير الصحة رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٧٤ بلائحة القومسيونات الطبية .

وبناء على ما تقدم فانه وقد اصيب العامل في الحالة الماثلة في عينه اليمنى بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٩ في ظل قواعد تقرر التعويض عن الاصابة الناتجة عن الارهاق أو الاجهاد وحددت نسبة العجز الذى لحق به بأقل من ٣٥٪ في ١٩٧٧/٧/٢ ابان العمل بأحكام القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الذى اقر التعويض عن الاصابة الناتجة عن الارهاق ايا كان موضعها فانه يستحق تعويضاً عن الاصابة التى لحقت وفقاً لأحكام هذا القرار . ولا يجوز أعمال أحكام القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ في شأنه لثبوت نسبة العجز الناتج عن اصابته قبل العمل به .

لذا انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العامل المعروضة حالته في التعويض عن اصابة العمل وفقاً لأحكام قرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

(جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥ — ملف رقم ٢٥١/٦/٨٦)

٤ — مدى استحقاق العامل المعار والمصاب باصابة عمل لنفقات العلاج .

من حيث ان العامل الذى يصاب باصابة عمل تلتزم الهيئة او المؤسسة التابع لها بعلاجه وتتولى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية علاج المصاب في المكان الذى تحدده وفقاً لتعليماتها في هذا الشأن وتشمل نفقات العلاج مقابل خدمات الاطباء والاختصاصيين واجراء العمليات الجراحية وصور الاشعة وصرف الادوية اللازمة .

ومن حيث انه يبين من الاوراق ان العامل المذكور كان يعمل بالمؤسسة المصرية العامة للكهرباء وبتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٣ اصيب بانزلاق

غضروفي واعتبرت اصابته اصابة عمل واعتمد له القومسيون الطبى العام بالدقهلية اجازات مرضية على ذمة هذه الاصابة وبتاريخ ١٩٧٨/٥/٨ واثناء اعارته للعمل بالخارج اجريت له عملية جراحية لعلاج الاصابة المشار اليها ومن ثم فان تكاليف اجراء هذه العملية تدخل ضمن نفقات العلاج المقرر لاصابة العمل بغض النظر عن كونها قد اجريت فى تاريخ لاحق واثناء مدة اعارته ذلك ان العبرة هى بوقت حدوث السبب المنشئ للحق فى العلاج ، وملام هذا السبب قد نشأ وقت وجود العامل بعمله داخل الدولة فانه يكون من حقه الانتفاع بالحقوق المترتبة عليه .

ومن حيث انه ولئن كان العامل المذكور لم يخطر الهيئة قبل اجراء العملية الجراحية حتى تعين له المكان الذى ينبغى ان تجرى فيه ، ويتسنى لها ملاحظة علاجه ، الا ان ذلك لا يمنع من جواز منحه اجر العلاج الذى تقدره الهيئة الطبية المختصة فيما لو كان قد تقدم لها قبل اجراء هذه العملية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز منح العامل المعروض حالته اجر العلاج الذى تقدره الهيئة الطبية فيما لو كان قد تقدم لها قبل اجراء هذه العملية .

(جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠ - ملف رقم ٢٥٦/٢/٣٧)

(ب) اجر الاشتراك .

١ - مدى جواز اكتساب بدلات التمثيل والتفرغ وطبيعة العمل واعانة الغلاء الاصلية والاضافية الملفة والملاوة الاجتماعية ضمن تعويض الاجر الذى يصرف للعامل المصاب باصابة عمل .

من حيث ان المشرع قد ادخل البدلات فى مدلول اجر الاشتراك المنصوص عليه فى قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك بمقتضى المادة الخامسة فقرة (ط) من هذا القانون (١) ، وناط برئيس

(١) والى تنص على انه « فى تطبيق احكام القانون يقصد : (ط) بالاجر : ما يحصل عليه المؤمن من مقابل نقدى لقاء عمله الاصلى سواء اكان هذا المقابل محدود بالمدة أم بالانتاج أم بهما معا . . . ويدخل فى حساب الاجر وكذلك البدلات التى تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ما تعرضه وزيرة التأمينات ولا يدخل فى حساب الاجر الاجور الاضافية واعانة غلاء المعيشة والمنح والمكافآت التشجيعية ونصيب المؤمن عليه فى الارباح . .

مجلس الوزراء تحديد هذه البدلات بناء على ما يعرضه وزير التأمينات .
وترتبيا على ذلك فان هذه البدلات لا تعتبر جزءا من اجر الاشتراك وبالتالي
لا تحسب ضمن تعويض الاجر للمصاب باصابة عمل الا منذ التاريخ الذى
حدده قرار رئيس مجلس الوزراء .

ومن حيث انه قد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩) لسنة
١٩٨١ آنف الذكر باعتبار بدل التمثيل وبدل التفرغ وبدل طبيعة العمل
(ظروف او مخاطر الوظيفة) وبدل الإقامة جزءا من الاجر المسدد عنه
الاشتراك الذى يستحقه العامل المصاب باصابة عمل كتعويض خلال فترة
الاصابة . ومن ثم فان هذه البدلات ، لا تعد جزءا من اجر الاشتراك
الا اعتبارا من ١٩٨١/٧/١ تاريخ العمل بالقرار المذكور .

ومن حيث انه من اعانة غلاء المعيشة والعلاوة الاجتماعية ، فانها
لا تعد جزءا من اجر الاشتراك الذى يصرف للعامل المصاب باصابة
عمل خلال فترة الاصابة ، وذلك بصريح نص المادة ٥/ط من القانون رقم
(٧٩) لسنة ١٩٧٥ ونص المادة السادسة من القانون رقم (١١٨) لسنة
١٩٨١ بتقرير علاوة اجتماعية (١) .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
اولا : عدم احتساب البدلات المشار اليها ضمن اجر الاشتراك الا منذ نفاذ
قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩) لسنة ١٩٨١ بحسبها ، ثانيا : عدم
احتساب اعانة غلاء المعيشة والعلاوة الاجتماعية ضمن هذا الاجر .

(جلسة ١٩٨٣/٢/٢ - ملف رقم ٩٢١/٤/٨٦)

٢ - مدى اعتبار حوافز الانتاج جزء من التعويض المقرر لاحد
العاملين بشركات القطاع العام خلال فترة علاجه من اصابة العمل ، ومدى
اعتبارها جزء من الاجر عند تسوية المعاش المستحق له عن العجز الدائم .

من حيث ان المشرع فى تطبيق احكام قانون التأمين لاجتماعى عرف
ابتداء اجر الاشتراك الذى تحدد على اساسه المستحقات التأمينية للمؤمن

(١) والتي تنص على انه « لا يدخل العلاوة المقررة بهذا القانون فى
مفهوم اجر الاشتراك فى أنظمة التأمين الاجتماعى والتأمين والمعاشات أو
اجر تسوية الحقوق المنصوص عليها بها » .

عليه بأنه ما يحصل عليه العامل من أجر لقاء عمله الاصلى سواء حدد هذا الاجر بالمدة ام بالانتاج ام بهما معا ، واعتبر حوافز الانتاج من قبيل الاجر المستحق على اساس الانتاج ، كما ان المشرع الزم الجهة التى يعمل بها العامل بان تؤدي اليه تعويضا خلال فترة علاجه من اصابة العمل اجر الاشتراك ، وكذلك حدد المعاش المستحق للعامل مقابل العجز الناتج عن الاصابة بنسبة من هذا الاجر وفقا للمتوسط المنصوص عليه في المادة ١٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم يتعين التزام التعريف الذى اعتنقه المشرع لاجر الاشتراك عن تحديد المعاش المستحق للعامل خلال فترة العلاج وعند تحديد المعاش المستحق له عن العجز الناتج عن الاصابة وبالتالي تدخل حوافز الانتاج كعنصر من عناصر تعويض الاصابة كما تحسب في المتوسط الذى يحدد على اساسه معاش العجز .

ولا يدحض ذلك ان استحقاق الحوافز منوط بالاسهام الفعلى بالانتاج لان ذلك انما يكون عند تحديد مستحقات العامل المالية الناشئة عن مباشرته للعمل بالفعل ، اما مستحقاته التى تقررها القوانين كتعويض او معاش فانها لا تستحق في مقابل ما يؤديه من عمل بل تستحق نتيجة لاعمال قواعد النظام التأمينى الخاضع له وعلى اساس ما يكون قد اداه من اشتراكات تأمينية .

واذ حدد المشرع طريقة حساب متوسط اجر الانتاج في المادة (٩) من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٦٩ الواجب التطبيق في الحالة الماثلة على اساس ما يتقاضاه العامل في السنة الاخيرة فانه يتعين حساب تعويض الاصابة ومعاش عجز العامل وفقا لمتوسط اجر المدة المقرر له مضافا اليه متوسط الحوافز التى تقاضاها في السنة السابقة على الاصابة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العامل المذكور لتعويض اجر ومعاش عجز على اساس اجره المحدد بالمدة مضافا اليه متوسط ما صرف من حوافز انتاج .

(جلسة ١٩٨١/١١/٤ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٨٧)

٤ - تحديد التاريخ الذي تستقطع اعتبارا منه اقساط الاشتراك في المعاش على اساس اجر الاشتراك المنصوص عليه في المادة ١١٤ مكرر (٥) من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ .

بين من النصوص (١) ان المشرع قرر تطبيق احكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على ضباط وافراد هبة الشرطة فيما لا يتعارض مع احكام قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ وعدل اجر اشتراكهم في المعاش والتأمين فجعله شاملا للاجر الشهري مضافا اليه بدلات السكن والملابس والمراسلة وذلك باثر رجعى يترد الى ١/٩/١٩٧٥ تاريخ العمل بقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على الا تصرف فروق لاصحاب المعاشات منهم عن فترة سابقة على ٢٠/٧/١٩٧٨ تاريخ نشر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ .

ولما كانت القاعدة العامة تستوجب تطبيق القانون باثر فوري مباشر من تاريخ نفاذه فلا يترد اثره الى الماضى الا على سبيل الاستثناء وبمنص صريح فى القانون اعمالا لحكم المادة ١٨٧ من الدستور الصادر فى ١١/٩/١٩٧١ وعلى ذلك فالأثر الرجعى الذى تضمنته المادة الخامسة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه باعتباره استثناء من تلك القاعدة يقدر بقدره فلا يتوسع فى تفسيره ومن ثم فانه يمكن ان يستشف قصد المشرع من صريح عبارة النص التى قصرت الأثر الرجعى على التعديل الذى ادخله المشرع على مدلول اجر الاشتراك ولا يمتد الى اقساط الاشتراك فى المعاش التى تم تحصيلها طبقا للقواعد التى كانت سارية قبل التعديل فى الفترة التى ارتد اليها تعديل اجر الاشتراك .

وبالاضافة الى ما تقدم فان سكوت المشرع عن تحديد مدى شمول الأثر الرجعى لاقساط الاشتراك فى التأمين (الاجتماعى) رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باعتبارها الشريعة العامة الواجبة التطبيق عند خلو القوانين والنظم الخاصة من النص ، طالما انها لا تتعارض معها ، ولما كانت الفقرة

(١) قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ الخاص بهيئة الشرطة : المادة ١١٤ مكررا (٥) .
- قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ : المادة ١٩ .
دستور سنة ١٩٧١ : المادة ١٧٨ .

الآخيرة من المادة ١٩٠ من هذا القانون المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ يستفاد منها أن المشرع وضع حكماً عاماً تتحمل الخزانة العامة بموجبه بالآثار المترتبة على زيادة أجر الاشتراك باثر رجعى دون أن يحمل المؤمن عليه الموجود بالخدمة أو صاحب المعاش الذى تركها باى فرق فى اقساط الاشتراك وذلك استثناء من الاصل العام الذى يربط بين أجر الاشتراك والاقساط ومن ثم فانه لا يجوز تحصيل فروق لاقساط التأمين نتيجة لتعديل أجر اشتراكهم فى المعاش باثر رجعى وفقاً لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ وبالقالي فان خصم اقساط التأمين من البدلات المضانة لاجورهم بالتطبيق لحكم المادة ١١٤ مكرر (٥) من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ انما يتم اعتباراً من ١٩٧٨/٧/٢٠ تاريخ نشر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ الذى اضافت تلك المادة الى قانون هيئة الشرطة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد رأى ادارة الفتوى لوزارة الداخلية (١) بعدم جواز تحصيل اقساط التأمين من البدلات التى اضافها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ الى أجر اشتراك ضباط وافراد هيئة الشرطة فى المعاش باثر رجعى .

(جلسة ١٩٨٠/١/٩ — ملف رقم ٨٣٩/٤/٨٦)

٥ — مدى التزام عضو مجلس الدولة بالمعيار باداء اشتراك المعاش عن مدد الاعارات الخارجية .

من حيث ان المشرع (٢) جعل التأمين وفقاً لاحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الزامياً فى مواجهة المخاطبين باحكامه بغير تفرقة بين صاحب العمل المؤمن لديه والعامل المؤمن عليه وحظر تحصيل العامل باى نصيب من نفقات التأمين الا بنص خاص وقسم اشتراك التأمين الى حصنتين الزم رب العمل باداء احدهما والزم العامل باداء الاخرى طلباً بقيت العلاقة بينهما فى سيرها الطبيعى باداء العامل عمله وتخصيصه وقته وجهده لصاحب العمل فى مقابل الاجر الذى يتقاضاه منه ، وبالنسبة للمدد التى تعترض السير الطبيعى للحياة الوظيفية للعامل والتى تظل علاقته برب العمل قائمة خلالها ، وان لم يؤد لصالحه عملاً

(١) بجلسة ١٩٧٦/١/٢ — (ملف رقم ١٥٠ — ٥٣٨/٢٩/٤)
(٢) طبقاً للمواد ٤ ، ١٧ ، ١٢٦ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

أو يتقاضى منه اجرا فان المشرع وضع لكل منها حكما خاصا يتفق مع الطبيعة التي تصطبغ بها فالزم العامل بآداء الحصتين حصته وحصصة صاحب العمل خلال مدة الاعارة الى الخارج ومدة الاجازة الخاصة للعمل بالخارج باعتبار ان العامل يتقاضى من الجهة التي يعمل لديها خلال تلك المدد اجرا وباعتبار ان رب العمل الاصلى لا يفيد منه شيئا ، فان تأخر العامل في آداء الاشتراك عن الميعاد الذى يحدده وزير التأمينات واجبه جزاء يتمثل في دفع مبالغ اضافية وما يقابل ريع الاستثمار الذى يضيع على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو هيئة التأمينات الاجتماعية حسب الاحوال بسبب تأخره ، وفيما يتعلق بمدد الاجازة الخاصة بدون اجسر التي لا يتكسب فيها العامل ولا يؤدي عملا خير المشرع العامل بين آداء حصته وحصصة صاحب العمل فتحسب مدتها ضمن مدة الاشتراك في التأمين أو عدم آائها فلا تحسب ، وبينما الزم المشرع كل من العامل ورب العمل بحصته خلال مدة الاجازة الدراسية بدون اجر مزاعيا في ذلك الفائدة التي تعود عليهما باكتساب العامل خبرة خاصة تنعكس اثرها على عمله بانه الزم الجهة الموفدة وحدها بآداء الحصتين خلال مدة البعثات بالنظر الى الالتزام الذى يلقيه قانون البعثات رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ على الموفد بخدمة الجهة الموفدة لعدد معين من السنين اما مدد الاعارات الداخلية فقد الزم المشرع الجهة المعار اليها العامل بآداء حصصة صاحب العمل والزم العامل بآداء حصته لتقاضى العامل اجرا خلالها ولتخصيصه جهده لجهة داخلية تدخل في عداد المخاطبين باحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتخضع لاحكامه .

واذا كان التأمين الاجتماعى مقرر بالدرجة الاولى لمصلحة العامل مقابل آداء رب العمل أو العامل اذا الزمه النص لاشتراك معين فان ذلك لا تقتضى ترك العامل حرا في اختيار المدد المحسوبة في المعاش لان احكام التأمين الاجتماعى تقوم على التكافل بين المؤمن عليهم لذلك فانها تتعلق بالنظام العام من ثم فهي تملئ قواعد آمرة ملزمة لا يجوز مخالفتها وبالتالي فان العامل لا يملك حق الخيار في حساب ما يراه من مدد الا اذا خوله القانون بنص صريح هذا الحق كما هو الحال في مدد الاجازات الخاصة بدون مرتب والا انهيار نظام التأمين الاجتماعى من اساسه .

وبناء على ما تقدم فانه يتعين اعال الحكم الخاص بكل مدة من المدد التي تضمنتها المادة ١٢٦ سالفه الذكر بما فيها مدة الاعارة الخارجية فيلتزم المؤمن عليه بآداء حصته وحصصة صاحب العمل بالعملات الاجنبية

أو العملات المحلية المقابلة لها بحسب سعر التحويل وفي المواعيد التي يحددها وزير التأمينات طالما أن المشرع لم يخير العامل في حسابها ضمن مدة الاشتراك في التأمين سواء في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أو في قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذي نص صراحة في الفقرة الأخيرة من المادة ٥٨ على حساب مدة الاعارة ضمن مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي .

وإذا كان المشرع قد ألزم العامل بإداء اشتراك للتأمين شاملا لمحصته وحصة صاحب العمل عن مدد الاعارة الخرجية فإن ذلك لا يستتبع بذاته تقرير حق العامل في اختيار حسابها أن أدى الاشتراك أو عدم حسابها أن لم يؤده ذلك لأن المشرع لم يترك الامتناع عن أداء الاشتراك يرتب اثره الطبيعي في عدم حساب المدة ، وإنما قرر له جزاء من مقتضاه إلزام العامل المتأخر في الدفع بإداء زيادة تقابل ما ضاع على الهيئة المختصة من ريع الاستثمار بسبب تأخره في الدفع وعليه فإن الاشتراك عن مدة الاعارة يعد من المبالغ المستحقة على العامل لهيئة التأمين والمعاشيات ومن ثم تسرى في شأنه أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ فيجوز ادائه بالخصم من مرتبه في حدود الربع إذا لم يتم بالوفاء به طواعية من تلقاء نفسه .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الاشتراك في التأمين الاجتماعي عن مدد الاعارة الخارجية الزامي ومن ثم يلتزم أعضاء مجلس الدولة بإداء الاشتراكات المستحقة عن مدد اعارتهم للخارج وفقا لنص المادة ١٢٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٧٩ - ملف رقم ٨١٦/٤/٨٦)

٦ - مدى جواز اعتبار اجور ايام الجمع التي ضمت الى مرتبات العاملين بمقتضى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٥ جزءا من المرتب في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

من حيث أن الاجر في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي يشمل كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله الاصلى ، وأن المشرع ضم اجور ايام الجمع الى مرتبات العاملين الذين كانوا يتقاضونها وجعلها جزءا لا يتجزأ من المرتب ، وبذلك تفقد طبيعتها كاجر اضافي وتندمج في المرتب وهو ما اكده المشرع عندما نص على أن الضم لا يخل بأحكام الاجور الاضافية التي تمنح

للعاملين مقابل ما يؤدونه من أعمال اضافية ومن، مع غلن تلك الاجور
نجضع لما يخضع له المرتب من استقطاع اشتراك التأمين والمعاش .
ولا يغير من ذلك خضوع هذه الاجور للاستهلاك مستقبلا وفقا لنص
المادة الثانية من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٥ لان الاستهلاك لا يغير من
الطبيعة التي احتسبتها تلك الاجور بضمها الى المرتب .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن
اجور ايام الجمع التي ضمت الى مرتبات العاملين بموجب القانون رقم ١٠٣
لسنة ١٩٧٥ تدخل في مدلول اجر الاشتراك .

(جلسة ١٩٧٩/١/٢٧ — ملف رقم ٨٢٦/٤/٨٦)

وبهذا المعنى ذات (الجلسة — ملف رقم ٢٦/١/٨٦)

**٧ — مدى اعتبار المزايا المحتفظ بها للعاملين المنقولين من
المؤسسات المملوكة جزء من اجر الاشتراك في التأمين طبقا لاحكام القانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .**

من حيث ان اشرع في المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة
١٩٧٥ المعدل بلقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٦ قضى بالاحتفاظ بصفة
شخصية للعامل المنقول من المؤسسات المملوكة ببدل التمثيل ومتوسط ماكان
يحصل عليه في خلال عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ من حوافز ومكافآت واريح
واية مزايا مادية او عينية اخرى بشرط عدم الجمع بين ميزتين متماثلتين
فان وقع التماثل احتفظ له بالميزة الاكبر ، ومن ثم فان تلك المزايا المحتفظ
بها للعامل بصفة شخصية تظل في حالة مقارنة دائمة بمثلتها في الجهة
المنقول اليها العامل ، وتبعا لذلك تظل كل منها محتفظة بذاتيتها وتمييزها
فلا تندمج في مرتبه الاساسي المحدد وفقا لاحكام قانون العاملين المطبق
عليه ولا تعتبر جزءا منه في مفهوم هذا القانون وبالتالي لا تخضع لاستقطاع
احتياطي المعاش وفقا لهذا المفهوم بيد انه لما كان قانون التأمين الاجتماعي
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد حدد اجر الاشتراك الذي تحسب على اساسه
قيمة الاشتراك في التأمين وادخل فيه بجانب الاجر الاساسي المحدد
بالمدة الاجر المحدد بالانتاج الذي اعتبر منه حوافز الانتاج ومكافأة زيادة
الانتاج ان توافر في نظام منحها شروط محددة كما ادخل فيه العمولات
والوهبة ان استحققت طبقا لنظام متكامل والبدلات التي يحسدها رئيس
مجلس الوزراء واستبعد منه صراحة الاجور الاضافية واعلنة غلاء المعيشة

والمنح والمكافآت التشجيعية ونصيب المؤمن عليه من الارباح فان مدى اعتبار المزايا المحتفظ بها للعاملين المنقولين من المؤسسات المملوكة جزءا من اجر الاشتراك يخضع لتلك الضوابط وحدها ومن ثم يتعين النظر في هذا الصدد الى كل ميزة على حدة في ضوء هذا المفهوم الخاص لاجر الاشتراك .

لذلك رأت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تأييد فتواها الصادرة بجلسته ١٣/١٠/١٩٧٩ التي انتهت الى ان المزايا المحتفظ بها للعاملين المنقولين من المؤسسات المملوكة لا تعتبر جزءا من المرتب في مفهوم قوانين العاملين ولا تخضع وفقا لهذا المفهوم لاستقطاع الاشتراك في المعاش وان احكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ هي التي تحدد ما اذا كانت تلك المزايا تعد جزءا من اجر الاشتراك في التأمين ومن ثم يتعين النظر الى كل ميزة على حدة في ضوء تلك الاحكام .

(ا جلسة ١٨/٣/١٩٨١ — ملف رقم ٢٢/٢/٦٢)

٨ — تحديد المزايا التي تعد من عناصر اجر الاشتراك في نظام التأمين الاجتماعى من بين المزايا المادية والعينية التي يحتفظ بها العاملون المنقولون من المؤسسات المملوكة طبقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ .

من حيث ان المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ قد عرفت اجر الاشتراك بأنه ما يقابل العمل الاصلى ، وأدخلت العمولات والوهبة واستبعدت منه الاجر الاضافى والمنح والمكافآت التشجيعية والارباح ، وان المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ قررت للعامل حقا في الاحتفاظ بمتوسط ما كان يتقاضاه من هوافز ومكافآت وارباح واية مزايا مادية او عينية مع عدم جواز الجمع بين عناصر هذا المتوسط وما يماثلها في الجهة المنقول اليها ، الامر الذى يستفاد منه ان المشرع احتفظ لعناصر هذا المتوسط وفقا لنص المادة الثامنة المشار اليها بصفاتها التي كانت تمنح على اساسها في المؤسسات المملوكة ومن ثم يدخل في هذه العناصر ويستمر دخوله في اجر الاشتراك في نظام التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ما كان يعتبر من هذه العناصر اجرا يخضع لاستقطاع اشتراك التأمين الاجتماعى في ظل العمل بالقانون السابق على القانون

رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويستبعد منها ما لم يكن له هذه الصفة ، وهو الأمر الذى يحقق المساواة بين جميع العاملين المنقولين من المؤسسات الملغاة ويتفق مع قصد المشرع من اصدار القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ والذى من مقتضاه ابقاء العامل بالحالة التى كان عليها قبل نقله من المؤسسات الملغاة وعدم المساس بمستوى معيشته وما كان له من حقوق سابقة على النقل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان ما كلن من المزايا التى يحتفظ بها للعامل طبقا للقانون رقم ١١١ لسنة ٧٥ معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ غير خاضع فى المؤسسة المنقول منها لاستقطاع اشتراك التأمين الاجتماعى ويظل غير خاضع لهذا الاستقطاع الا اذا اخضع بعد ذلك بالاداة التشريعية اللازمة .

(جلسة ١٦/٥/١٩٧٩ - ملف رقم ٩٦١/٢/٢٢)

(ج) كيفية حساب مدة الاشتراك فى التأمين :

من حيث ان قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانونين رقمى ٢٥ لسنة ١٩٧٧ و ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ينص فى المادة (١٧٠) منه على أنه « يجوز لمن انتهت خدمتهم قبل العمل بأحكام هذا القانون طلب الانتفاع بالاحكام الاتية :

اولا : بالنسبة لاصحاب المعاشات .

ثانيا : بالنسبة لاصحاب المكافآت وتعويض الدفعة الواحدة ...
يجوز للمؤمن عليه الموجود بالخدمة فى تاريخ العمل بهذا القانون او بأحدى الهيئات العامة او المؤسسات العامة او الوحدات الاقتصادية التابعة لاي منها او الوحدات الاقتصادية الاخرى بالقطاع العام معاملته بأحد قوانين التأمين والمعاشات المدنية وصرف مكافآته لانتهاء خدمته نتيجة نقله او تعيينه بأحدى الجهات المذكورة حق حساب مدة خدمته التى صرف عنها المكافأة ضمن مدة اشتراكه فى التأمين مقابل رد ما صرفه ...

ومن حيث ان مفاد ذلك هو حساب مدة خدمة العامل التى سبق أن صرف عنها مكافأة نهاية الخدمة ضمن مدة اشتراكه فى التأمين مقابل رد ما صرفه شريطة ان يكون انتهاء الخدمة قد جاء نتيجة تعيينه فى احدى الجهات المنوه عنها .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق أن السيد/..... المعروضة حالته كان يعمل في مصلحة الضرائب اعتبارا من ١٩١٨/١٠/٣١ حتى ١٩٥٩/١١/٣٠ تاريخ انتهاء خدمته باستقالته وتقاضى مكافأة نهاية الخدمة ، ثم التحق بعد ذلك بالهيئة العامة للتصنيع بتاريخ ١٩٦١/٢/١٨ ، ومن ثم فان انتهاء خدمته التي صرف مكافأة نهاية الخدمة انما كانت بنسأء على استقالته ، وليس نتيجة لنقله أو تعيينه بتلك الهيئة ومن ثم يتخلف في حقه مناط الانتفاع بالحكم الوارد بالمادة ١٧٠ سالفه الذكر ..

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مدم احقية المعروضة حالته في الانتفاع بحكم المادة (١٧٠) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليها

(جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥ — ملف رقم ٥٧٨/٣/٨٦)

(د) مدى جواز اخراج حالات العجز الكلى من نطاق تطبيق احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ فى ظل العمل باحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

من حيث ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ يمنح موظفى وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن أو الجذام أو بأحد الامراض المزمنة اجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل وينص فى مادته الاولى على انه (استثناء من احكام الاجازات المرضية لموظفى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعمالها يمنح الموظف أو العامل المريض بالدرن أو الجذام أو بمرض عقلى أو بأحد الامراض المزمنة التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الادارة العامة للقومسيونات الطبية اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل الى ان يشفى أو تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته ويجرى الكشف الطبى عليه بمعرفة القومسيون الطبى كل ثلاثة أشهر على الاقل أو كلما رأى داعيا لذلك) .

ويتضح من هذا النص ان المشرع اضى بموجبه رعاية خاصة على العاملين بالجهات المحددة به الخاضعين لنظام العاملين المدنيين بالدولة الذين يصابون بامراض معينة فسن لهم نظاما للاجازات المرضية خرج به عن القواعد العامة للاجازات المرضية فقرر منحهم جائزة مرضية استثنائية ولم ينتقص من مرتب العامل خلالها مهما طاللت اجازته وانما جعل الاجازة

بمرتب كامل ولم يقيد بها بالحدود الزمنية للإجازات المرضية العادية وإنما أطلقها بغير قيد حتى تبلغ نهايتها بتحقيق أحد أمرين إما شفاء المريض أو استقرار حالته استقراراً يمكنه من العودة إلى عمله فإذا لم يتحقق أحدهما ظلت الإجازة قائمة حتى بلوغ العامل سن الاحالة إلى المعاش .
غلا يجوز إنهاء خدمته لعدم اللياقة الطبية ولو ثبت عجزه الكلى .

ومن حيث ان المادة ٦٣ مكرراً من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المضافة إليه بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ والتي يتعين أعمال حكمها على العاملين بالقطاع العام لعدم ورود نص بنظامهم يقرره تنص على انه (استثناء من حكم المادة ٦٣ والفقرة الاولى من المادة ٨١ من هذا القانون بمنح العامل المريض بالدرن أو الجذام أو بمرض عقلي أو بأحد الامراض المزمنة إجازة مرضية بأجر كامل الى ان يشفى أو تستقر حالته استقراراً يمكنه من العودة الى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزاً كاملاً عن مزاولة أية مهنة أو عمل . . .) وبذلك سلك المشرع مسلكاً مختلفاً بالنسبة للعاملين بالقطاع العام فأضاف حالة العجز الكامل الى اسباب انتهاء الإجازة المرضية الاستثنائية المقررة لهم في حين لم يجعل تلك الحالة سبباً لانتهاء تلك الإجازة بالنسبة للعاملين بالحكومة .

وبتاريخ ١٩٧٥/٩/١ قرر المشرع أعمال احكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقضى في المادة الثانية من مواد اصداره بحلولة محل عدد من التشريعات لم يرد من بينها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما ، وبعد ان نص في المادة السادسة من مواد الاصدار على الغاء كل حكم يخالف احكامه عاد في المادة ٨١ من الباب الخامس الخاص بتأمين المرضى الى النص على ان (لا تخل احكام هذا التأمين بما قد يكون للمصاب أو المريض من حقوق مقررة بمقتضى القوانين أو اللوائح أو النظم الخاصة أو العقود المشتركة أو الاتفاقيات أو غيرها فيما يتعلق بتعويض الاجر ومستويات الخدمة وذلك بالنسبة للمقدّر الزائد عن الحقوق المقررة في هذا التأمين) . ومن ثم يكون المشرع قد ابقى على قواعد تعويض الاجر السابقة على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ التي تقرر للعاملين حقوقاً تزيد على ما هو مقرر به ، لذلك فإنه ولئن كانت المادة ٧٣ من هذا القانون تقرر تطبيق احكام التأمين ضد المرض على العاملين الخاضعين لاحكام القانون الذين يصدر بتحديد الجهات التي يعملون بها قرارات من وزير الصحة فان ذلك لا يعنى أعمال احكام هذا التأمين بكاملها على هؤلاء العاملين فور صدور القرارات سلفاً

البيان وإنما يتقيد أعمالها بما يكون لهم من حقوق تزيد على القدر المفرر في تأمين المرض المنصوص عليه بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم فإنه لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ من القانون تنص على أنه (استثناء من الاحكام المتقدمة يمنح المريض بالدرن أو الاجذام أو بمرض عقلي أو بأحد الامراض المزمنة تعويضا يعادل أجره كاملا مدة مرضه الى ان يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا . . .) فإنها تكون قد جعلت من العجز الكامل سببا من اسباب انتهاء حق المريض في الاجر الكامل وبالتالي يعد القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ أفضل فيما يقرره من حقوق للعاملين بالحكومة من الحقوق التي قررها هذا النص وعليه يتعين اعمال احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على العاملين بالحكومة دون احكام الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، أما العاملين بالقطاع العام فإن الاحكام السابقة المطبقة عليهم والواردة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ والذي أوجبت المادة ٦٩ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ٧٨ استمرار تطبيقه عليهم تتفق مع احكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما يتعلق بانتهاء الحق في الاجر الكامل بسبب ثبوت العجز الكلي لذلك تطبق عليهم احكام قانون التأمين الاجتماعي بكاملها / ان القاعدة المطبقة عليهم قبله لم تكن تتضمن ميزة أفضل .

ولا ينال من استمرار العمل بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على العاملين الخاضعين لنظام العاملين المدنيين بالدولة ان قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عرف في البند (ح) من المادة الخامسة العجز الكلي بأنه (كل عجز من شأنه أن يحول كلية وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاولة أية مهنة أو عمل يتكسب منه ، ويعتبر في حكم ذلك حالات فقد البصر نقدا كليا أو فقد الزراعين أو فقد السائقين أو فقد ذراع واحد أو ساق واحدة ، وحالات الامراض العقلية ، وحالات الامراض المزمنة والمستعصية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة) .

كما لا ينال منه اصدار وزير التأمينات القرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٦ بتحديد الامراض المزمنة التي تعد في حكم العجز الكامل أو أن المادة ٧٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ خولت الهيئة العامة للتأمين الصحي مهمة اثبات حالات العجز وأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة جعل في المادة ٩٤ من عدم اللياقة الصحية سببا من اسباب

انتهاء الخدمة على اعتبار ان تلك الاحكام انما تعنى انتهاء خدمة العامل اذا سبت عجزه الكلى ذلك لان انتهاء الخدمة فى هذه الحالة انما يعنى الانتقاص من حقوق العاملين المقررة بموجب القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ والتي من اهمها عدم جواز انتهاء خدمتهم بسبب العجز الكلى واستمرار حقهم فى الاجازة المرضية الاستثنائية بمرتب كامل الى ان يتم شفائهم او تستقر حالاتهم المرضية استقرارا يمكنهم من العودة الى مباشرة عملهم . واذا كان قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعمول به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ والتالى فى صدوره لقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد جعل من عدم اللياقة الصحية سببا من اسباب انتهاء الخدمة فانه اوجب فى ذات الوقت بالمادة ٦٦ مراعاة احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ولم يجر الاخلال بها وذلك عندما تناول الاجازات المرضية بالتنظيم الامر الذى ينم عن استمرار العمل باحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٣ كما هى بغير تعديل ومن ثم لا يجوز انتهاء خدمة العامل بالحكومة المطبق عليه احكام هذا القانون بسبب عدم اللياقة الصحية . وذلك لا يعنى بحال من الاحوال تعطيل تطبيق حكم القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى يقرر انتهاء الاجازة المرضية بمرتب كامل بسبب العجز لان المجال سيكون واسعا لتطبيق هذا الحكم على باقى العاملين الخاضعين لاحكام قانون التأمين الاجتماعى ومن بينهم العاملين بالقطاع العام وغيرهم من العاملين المنصوص عليهم بالمادة الثانية منه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها السابقة الصادرة بجلسة ١٣/١٠/١٩٧٩ باستمرار العاملين المطبق عليهم احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة فى الامادة من احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ .

كما انتهت الجمعية الى ان الاجازة المرضية التى تمنح للعاملين بالقطاع العام وفقا لاحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ واحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنتهى بثبوت العجز الكلى .

(جلسة ١٠/١٢/١٩٨٠ — ملف رقم ٢٣٥/٦/٨٦)

وبهذا المعنى : (جلسة ٢٤/١/١٩٧٩ — ملف رقم ٧٠٦/٤/٨٦)

(٥) دى جواز استصحاب بعض العاملين بالبنوك لنظام التأمين
الأفضل بعد نقلهم الى بنوك أخرى .

من حيث ان المشرع فى القانون رقم ٩٢ لسنة ٥٩ المعدل بالقانون رقم
١٤٣ لسنة ١٩٦١ خير أصحاب الاعمال المرتبطين مع عمالهم بنظم تأمينية
أفضل بين الخضوع الكلل لنظامه التأمينى أو الإبقاء على نظمهم الخاصة
والزم بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ م: أختار منهم الإبقاء على نظامه
التأمينى الخاص حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأداء قيمة الزيادة التى كانوا
يتقاضونها فى تلك الانظمة ومكافأة نهاية الخدمة الى الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية على أن تحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العامل مع
خضوعهم للنظام التأمينى المقرر بالقانون المذكور ، ومن ثم فإنه يشترط
لإفادة العامل من حكم المادة (٨٩) من القانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ ومن
بعدها المادة (١٦٢) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ شرطان :

أولهما : أن يختار رب العمل الإبقاء على نظامه الأفضل عند العمل
بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

وثانيهما : أن يرتبط العامل مع رب العمل بهذا النظام فى ظل العمل
بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وحتى ٦٤/٣/٢٢ التاريخ الذى اعتد
به المشرع فى القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ لتحديد نطاقى المخاطبين بأحكام
المادة (٨٩) من القانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ فإن توافر هذان الشرطان التزم
رب العمل بموجب المادة المذكورة ومن بعدها المادة ١٦٢ من القانون رقم
٧٩ لسنة ١٩٧٥ بأداء قيمة الزيادة الناتجة عن نظامه الأفضل الى هيئة
التأمينات عند انتهاء علاقته بالعمال سواء بنقله الى جهة أخرى أو بتعيينه
فيها أو لاي سبب من اسباب انتهاء الخدمة .

ويتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة انتهت الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع الى الاتى :

تأييد فتواها فتواها السابقة الصادرة بتاريخ ٧٢/٦/٢٨ (١) وعدم افادة
العاملين المعروضة حالتها من الميزة الأفضل .
(جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ — ملك رقم ٨٢٨/٤/٢٦)

(١) والتي انتهت الى احقية العامل المنقول بعد ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤
فى الافادة من احكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ سواء
كانت الجهة المنقول اليها تطبق نذالما خاصا لمكافأة نهاية الخدمة أو لا تطبق
مثل هذا النظام .

(و) مدى جواز خصم ديون العجز في العهدة من مستحقات العامل لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

من حيث ان المادة ١٤٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تضمن تنظيمها خاصا لاحوال الخصم والحجز على المبالغ المستحقة لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ، وعلى ذلك فان النص المشار اليه باعتباره تنظيميا خلصا يكون قد فسخ الحكم الوارد في القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ فسخا جزئيا ، فلم يعد من الجائز اجراء خصم أو توقيع حجز على مستحقات العامل لدى الهيئة لاداء ما يكون مستحقا للجهة التي كان يعمل بها .

وبناء على ذلك ، فانه لا يجوز اجراء خصم أو توقيع حجز على مستحقات العامل لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وفاء لما يكون مستحقا على العامل للجهة التي كان يعمل بها وانما يقتصر الحجز والخصم على تلك المستحقات للوفاء بما عليه من دين نفقة أو دين للهيئة أو للوفاء بالغرامات المحكوم بها عليه بعد احواله للمعاش.

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز خصم أو توقيع حجز على مستحقات المعروضة حالته لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وفاء لدين العجز في العهدة المستحق لجامعة طنطا .

(جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢ — ملف رقم ٨٣٦/٤/٨٦)

(ز) تحديد مدلول عبارة « لوائح التوظيف » المنصوص عليها في المادة (٤/١٩) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ٧٥ .

المقصود بلوائح التوظيف انها كل لائحة يصدرها صاحب العمل تتضمن قواعد عامة مجردة في تحديد الاجور وتدرجها وتسرى على جميع العاملين في المنشأة ويشترط مطابقة حالة العامل عند انتهاء خدمته على ضوء ما ورد بهذه اللائحة من احكام وضرورة أن تكون هذه اللوائح عند صدورها وبعد اقرارها لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ومودعة بالجهة الادارية حتى لا تكون هناك فرص امام صاحب العمل للتلاعب في وقت ما ، وأن تكون معتمدة طبقا لقانون العمل ولا يشترط أن تكون هذه اللوائح صادرة بقانون أو قرار من رئيس الجمهورية أو قرار من الوزير المختص .

لذلك فان المقصود بلوائح التوظيف في تطبيق حكم المادة (١٩) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ هى تلك المعتمدة للمنشأة طبقا لقانون العمل .

(جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨ - ملف رقم ٥٩/٢/٢٢)

(ح) كيفية تحديد تاريخ استحقاق المعاش في حالة تحقق واقعة الاستحقاق في آخر يوم من الشهر .

اعتبر المشرع بلوغ سن التقاعد والفصل بقرار من رئيس الجمهورية والفصل بسبب الفاء الوظيفة والوفاء والعجز الكامل والسبب الجزئى المستديم وغير ذلك من اسباب انتهاء الخدمة اسبابا لاستحقاق المعاش وقرر استحقاق المعاش من اول الشهر الذى تتحقق فيه اى من تلك الوقائع القانونية بالنسبة للمؤمن عليه كما قرر استحقاق المعاش من اول الشهر الذى يتوفى فيه المؤمن عليه بالنسبة للمستحقين من بعده ومن ثم فان استحقاق المعاش يرتبط بتلك الاسباب وحدها فيتحقق مناطه بمجرد وقوعها دون أن يلزم لذلك اى اجراء آخر وبالتالي يستحق المعاش في اول الشهر الذى يتحقق فيه السبب ولو كان ذلك قد تم في آخر يوم من ايامه .

ولا يجوز الربط في هذا المجال بين استحقاق المعاش وصدور قرار بانتهاء الخدمة لان المشرع لم يجعل لصدور مثل هذا القرار من اثر في بدء استحقاق المعاش وانما جعل من جميع اسباب انتهاء الخدمة اسبابا في ذات الوقت لاستحقاق المعاش ، فضلا عن ذلك فان الطبيعة الكاشفة لقرار انتهاء الخدمة تمنع بذاتها من التعويل عليه في تحديد تاريخ هذا الاستحقاق الذى حدد المشرع اسبابه صراحة بغير أن يربط بينها وبين صدور مثل هذا اقرار وبناء على ذلك فان من يتوافر لديه سبب الاستحقاق في آخر يوم من ايام الشهر يستحق المعاش في اوله .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق المعاش في اول الشهر الذى يقع بسبب الاستحقاق في آخر يوم من ايامه .

(جلسة ١٧/٦/١٩٨١ - ملف رقم ٨٦/٤/٨٧٦)

(ط) حساب المعاش المستحق للقاضي الذي يبقى في الخدمة بعد بلوغه سن الستين وحتى نهاية العام القضائي .

لما كانت القاعدة احالة القاضي الى التقاعد ببلوغ سن الستين هي طبقا لصريح عبارة نص المادة (٦٩) آفة الذكر قاعدة لا استثناء عليها فان استبقائه بعدها لا يخل بكون مركزه التقاعدي قد تحدد ببلوغ تلك السن ، بحيث يكون التاريخ الاخير هو الاساس في حساب مستحقاته في المعاش بأعتباره محالا فيه الى التقاعد بالرغم من استمراره في ممارسة اعمال وظيفته بقوة القانون حتى نهاية العام القضائي ، فذلك وضع لا يعتبر استمرارا لمدة الخدمة بعد سن الستين اذ يظل العضو في درجته المالية التي كانت يشغلها في ذلك التاريخ فلا يرقى او يمنح علاوات وتصبح الدرجة شاغرة يجوز الترقية عليها ، ومن ثم فان القاضي الذي يبلغ سن الستين خلال العام القضائي يعتبر محالا الى المعاش في هذا التاريخ ويستحق فيه معاشا يضاف اليه مكافأة تساوي الفرق بين المعاش المقرر له وبين ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات ويلتالي فان المعاش المستحق له لا يفقد طبيعته ولا يصبح مرتبا وعليه لا يجوز اخضاعه للضريبة على المرتبات والاجور وملحقاتها وانما يتعين اعفائه من هذه الضريبة اعمالا لحكم المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالفه الذكر .

ولما كان قصد المشرع قد انصرف على الابقاء على المركز المالي للقاضي خلال الفترة ما بين بلوغه سن الستين وحتى نهاية العام القضائي فان مكافأته التي تضاف الى المعاش يتعين ان يساوي صافيها الفرق بين معاشه المعفى من الضرائب طبقا لنص المادة (٦٢) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ - المقابل لنص المادة ١٣٦ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ٧٧ وبين صافي ما كان يتقاضاه من مرتب بعد استقطاع الضرائب مضافا اليه البدلات المعناة من الضرائب ، بحيث لا يتل ما يتقاضاه عما كان يحصل عليه قبل بلوغه سن الستين .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان القاضي الذي يبلغ سن التقاعد خلال العام القضائي ويستمر في الخدمة حتى نهايته يستحق مكافأة يساوي صافيها بعد استقطاع الضرائب الفرق بين المعاش المقرر له وهو غير خاضع للضرائب وصافي ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات عند الاحالة الى المعاش .

(جلسة ١٩٨٠/٣/١٩ - ملف رقم ٢١٣/٣/٣٧)

(ك) مدى جواز منح رتبة «اللواء» لضباط المفصولين بغير الطريق التأديبي الذين سويت معاشتهم بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على اساس هذه الرتبة .

المستفاد من نص المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع اسبغ رعاية خاصة على ضباط الشرطة وغيرهم من أصحاب الرتب الذين فصلوا بغير الطريق التأديبي قبل ١١/٣/١٩٦٣ بقرارات غير مستندة الى سبب صحيح فقرر اعادة تسوية معاشاتهم على اساس الرتبة التي سَانت تنتهي بها خدمتهم بغرض عدم فصلهم ، الا ان المشرع توقف عند هذا الحد فلم يعمل جميع الآثار المترتبة على عدم صحة قرار الفصل وانما ابقى عليه دون الغاء واقتصر على اعادة تسوية المعاش على اساس الرتبة التي كانت تنتهي بها خدمتهم دون ان يقرر اعادتهم اليها ، ومن ثم فانه لايجوز منحهم هذه الرتبة فعلا اذ لو اراد المشرع ذلك لنص صراحة على اعادتهم للخدمة اسوة بمن فصلوا بعد ١١/٣/١٩٦٧ واصيدوا بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ الى وظائفهم بهيئة الشرطة مع منحهم الرتب الذي وصل اليها زملاؤهم .

ولما كان منح رتبة «اللواء» او غيرها من الرتب مرتبط بعودة المفصول الى الخدمة ووجوده فيها فانه لا يجوز منحها لضباط الشرطة المخاطبين بنص المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز منح رتبة «اللواء» لضباط الشرطة الذين اعيدت تسوية معاشاتهم وفقا لحكم المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٧٩ - ملف رقم ١٧٠/٢/٨٦)

(ل) مدى جواز صرف معاش استثنائي للعاملين السابقين اصحاب المعاشات والذين سبق لهم صرف تعويض الدفعة الواحدة .

تنص المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له التي تنص على أن « يسرى المعاش

بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءا من الاجر المنصوص عليه في المادة السابقة عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين وفي جميع الاحوال يتعين الا يزيد الحد الاقصى للمعاش الشهري على مائتي جنيه شهريا . كلما تنض المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر على أنه « اذا زادت مدة الاشتراك في التأمين على ست وثلاثين سنة او القدر المطلوب لاستحقاق الحد الاقصى للمعاش الذي يتحمل به الصندوق ايها اكبر ، استحق المؤمن عليه تعويضا من دفعة واحدة يقدر بواقع ١٥ ٪ من الاجر السنوى عن كل سنة من السنوات الزائدة .

ويجوز لصاحب المعاش والمستحقين ان يستبدلوا بكل مبلغ التعويض او جزء منه معاشا يحسب بواقع ٧٥/١ عن كل سنة من السنوات الزائدة ويضاف المعاش المستحق ويعتبر جزءا منه مع مراعاة عدم تجاوز مجموع المعاش الحد الاقصى المنصوص عليه بالفقرة الرابعة من المادة ٢٠ .

ولا يجوز تقرير معاش استثنائي في حالة صرف هذا التعويض دون استبداله كاملا .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ، انه يترتب على زيادة الاشتراك في التأمين على ست وثلاثين سنة او القدر المطلوب لاستحقاق الحد الاقصى للمعاش الذي يتحمله الصندوق ايها اكبر استحقاق تعويض للمؤمن عليه عن كل سنة من السنوات الزائدة تقدر بواقع ١٥ ٪ من الاجر السنوى ، ويجوز لصاحب المعاش والمستحقين استبدال مبلغ التعويض او جزء منه معاشا يضاف للمعاش المستحق ويعتبر جزءا منه مع مراعاة عدم تجاوز مجموع المعاشين الحد الاقصى للمعاش المنصوص عليه بالفقرة الرابعة من المادة ٢٠ سالف الذكر .

ومن حيث انه — بتطبيق ذلك على المعروضة بحالتهم ، فانه باستحقاقهم معاشا يقدر بالحد الاقصى للمعاش المنصوص عليه في المادة ٢٠ المذكورة ، يكونا قد امتنع عليهم استعمال الحق المقرر بنص الفقرة الاخير من المادة ١٦ سالفه البيان والذي من مقتضاه الاستبدال بمبلغ التعويض معاشا وهو الشرط الذي بنى عليه المشرع الحرمان من تقرير المعاش الاستثنائي . ومن ثم يجوز منحهم المعاش الاستثنائي لتخلف شرط الحرمان الذي ورد بقانون المعاش . وبمراعاة عدم تجاوز مجموع المعاشين الحد الاقصى المنصوص عليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز منح المعاش الاستثنائي لمن يكون قد صرف التعويض ، وكان باب الاستبدال مغلقا بالنسبة اليه .

(جلسة ١٩٨٣/٦/١ — ملف رقم ٦٣٣/٤/٨٦)

(م) تحديد سن الاحالة الى المعاش لمن كانت لوائح توظيفهم تقضى باحالتهم عند سن الـ ٦٥ سنة ونقلوا الى وظائف فنية او مكتبية .

ان تحديد سن الاحالة الى المعاش هو جزء من نظام التوظيف الذى يخضع له الموظف عند دخوله الخدمة ، وهذا النظام قابل للتعديل فى اى وقت حسبما يقضى الصالح العام باعتبار ان علاقة الموظف الوظيفية هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح وليست علاقة تعاقدية ، وليس للموظف حق ذاتى بالنسبة لتحديد سن احالته الى المعاش وانما يترك لنظام التوظيف تحديده كيفما يتفق والمصلحة العامة وذلك فيما عدا الاستثناءات التى تقررها التشريعات ، على انه يتعين عدم التوسع فى تفسير هذه الاستثناءات او القياس عليها وانما يجب ان تقدر بقدرها ، ومن ثم فان الاستثناء الوارد بالمادة ١٩ من القانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لموظفى الدولة لا يجوز التوسع فى تفسيره عب الى من كان وقت دخوله الخدمة لاول مرة خاضعا لاحد الانظمة الوظيفية التى تقضى بانتهاء الخدمة فى سن الخامسة والستين ثم تغير وضعه بعد ذلك بخضوعه لنظام يخرج من الخدمة ببلوغه سن الستين ، وذلك ان تطبيق هذه القوانين على هؤلاء الاشخاص انما يتم من واقع مراكزهم القانونية الثابتة لهم وقت العمل بها ولا يتم بالنظر الى ما كان لهم من مراكز قانونية فى اوقات سابقة كوقت دخولهم الخدمة ، لذلك يتعين لتحديد الموظفين او العمال المتمتعين بالاستثناء محل البحث الاقتداء بالنظام الوظيفى الخاضعين له وقت العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ فى ١/٣/ ١٩٦٠ ان كان الامر يتعلق بموظف ، او وقت العمل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ فى ١/٥/ ١٩٦٠ ان كان الامر يتعلق بعامل .

(جلسة ١٩٧٩/٢/٧ — ملف رقم ٧٣٨/٤/٨٦)

(ن) مدى جواز مد مدة الخدمة بعد بلوغ سن الاحالة الى المعاش

استثنى المشرع — فى المادة الاولى من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — العاملين الذين تنظم شئون

توظفهم قوانين أو قرارات خاصة من الخضوع لاحكام هذا القانون . وذلك في حدود ما نصت عليه هذه القوانين والقرارات صراحة ؛ وبناء على ذلك لا يجوز مد مدة خدمة العاملين بعد سن الستين اذا كانوا خاضعين لقوانين خاصة لا تتضمن نصا خاصا يجيز مد الخدمة بعد تلك السن .
(جلسة ١٩٧٩/٢/٧ — ملف رقم ٨١٣/٤/٨٦)

١٣ — تعاون :

(١) الاتحادات التعاونية الاقليمية — مدى اختصاص وزارة التكوين بالاشراف والرقابة عليها .

من حيث ان المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ . نصت صراحة على ان تتولى الوحدات المحلية جميع ما يتعلق بشئون التكوين والتجارة الداخلية ، كما نصت على ان المحافظة هي الجهة الادارية المختصة في تطبيق احكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ . ومن ثم فانها تباشر جميع الاختصاصات المخولة للجهة الادارية المختصة . سواء ما تعلق منها بالاتحادات التعاونية او غيرها من الاختصاصات المخولة لها بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ .

ويؤيد ذلك ما نصت عليه المواد (٢ و ٢٧) من قانون الحكم المحلي و ٥٢ من لائحته التنفيذية من ان المحافظ هو الذي يتولى بالنسبة الى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلي وفقا لاحكام هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزارة بمقتضى القوانين واللوائح ، ومن ثم واذ ان الاتحادات التعاونية بالمحافظات ليست من المرافق القومية او ذات الطبيعة الخاصة التي صدر بها قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك واذ انها تقع في دائرة المحافظة ، فان المحافظة هي الجهة المختصة بالاشراف والرقابة على الاتحادات التعاونية في دائراتها سواء فيما منح للجهة الادارية المختصة او الوزير المختص في قانون التعاون الاستهلاكى ، فالمحافظة هي الجهة الادارية المختصة في تطبيق احكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، كما وان المحافظ يتولى بالنسبة لجميع المرافق العامة غير القومية الواقعة بدائرة المحافظة جميع السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء .

وبالبناء على ما تقدم واستنادا الى نصوص قانون الحكم المحلي ولائحته التنفيذية ، يكون المحافظ — وليس وزير التكوين — هو المختص

بالرقابة والاشراف على الاتحادات التعاونية الاستهلاكية الواقعة بدائرة المحافظة ، سواء اكان وزير التموين هو الذى يتولى الاختصاصات المخولة بكل من الوزير والجهة الادارية المختصة بالنسبة للاتحادات التعاونية الاستهلاكية ، أو كلفت المحافظة هى التى تتولى اختصاصات الجهة الادارية المختصة بالنسبة لهذه الاتحادات ، اذ ان المشرع أجتزا من اختصاصات جميع الوزراء السلطات التنفيذية المقررة لهم بالنسبة للمرافق العامة غير القومية أو ذى الطبيعة الخاصة واعطاها للمحافظ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى اختصاص المحافظين بالاشراف على الاتحادات التعاونية الاقليمية .

(جلسة ٨٣/٥/٤ — ملف رقم ٢٦٧/٦/٨٦)

(ب) مدى جواز انشاء شركة مساهمة بين كل من الجمعية التعاونية الزراعية المركزية بمحافظة الدقهلية وفرع نقابة المهن الزراعية بالمحافظة .

من حيث ان قانون التعاون رقم (١٢٢) لسنة ١٩٨١ ينص فى المادة الاولى منه على ان « التعاون حركة شعبية ديمقراطية ترعاها الدولة ويسهم التعاون فى تنفيذ الخطة العامة للدولة فى القطاع الزراعى كما تنص المادة ١٥ منه على ان تتولى الجمعية المركزية دعم الجمعيات المكونة لها ومعاونتها فى اداء وظائفها وعلى الاخص ما يأتى : » .

كما ان قانون نقابة المهن الزراعية رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦ ينص فى مادته الاولى على ان « تنشأ نقابة للمهن الزراعية تضم المهندسين الزراعيين المساعدين فى الجمهورية العربية المتحدة ويكون مقرها القاهرة ولها فروع على مستوى المحافظات وتعمل على تحقيق الاهداف التالية .. »

ومن حيث ان البادى من نصوص هذين القانونين ، أنه ليس لاي من الجمعية التعاونية أو نقابة المهن الزراعية أو فرعها باحدى المحافظات مزاولة الاعمال التجارية ومنها تأسيس شركات المساهمة ، فضلا عن أن كلا من القانونين المذكورين قد عين اختصاصات هذه الهيئات على سبيل الحصر والتحديد ، فى دعم الحركة التعاونية ورفع مستوى الاعضاء النقابيين واذ منحها المشرع الشخصية المعنوية (الاعتبارية) ، فان اهليتها مقيدة بمبدأ التخصص الذى يسود نظاما فهى انما

انشئت لغرض معين تخصصت لتحقيقه ، ونشاطها القانونى يتحدد لهذا الغرض لا ينفى تجاوزه ولا يجوز ممارسة ما ليس داخلا فى دائرة هذا التخصيص ، حماية للشخص المعنوى ذاته واحتراما لارادة الشارع نفسه، وتطبيقا للمادة ٥٣ من التتئين المدنى التى تقضى بان للشخص الاعتبارى اهلية فى الحدود التى يعينها سند انشائه او التى يقررها القانون .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز انشاء كل من الجمعية التعاونية الزراعية المركزية ، ونقابة المهن الزراعية او فرعها بمحافظة الدقهلية الشركة المساهمة المشار اليها ، وفقا للقانونين المنظمين لهما سالفى الذكر .

(جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠ — ملف رقم ٨٤/١/٤٧)

(ج) كيفية توزيع الخمسة عشر فى المائة المخصصة للخدمات الاجتماعية من فائض الجمعيات التعاونية الانتاجية .

من حيث ان قانون التعاون الانتاجى رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ قضى فى المادة ٥١ بتخصيص ١٥٪ من الفائض الناتج عن نشاط الجمعية للخدمات الاجتماعية وقضى فى المادة ٥٦ بأن يتولى مجلس ادارة الجمعية صرف ثلثى تلك النسبة فى منطقة الجمعية وبأن يتولى مجلس ادارة الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى صرف باقى هذه الحصيلة على مستوى الجمهورية وبتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٦ عمل بقانون الضمان الاجتماعى رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ الذى قضى فى المادة ٢٤ بانشاء صندوق المساعدات بمديرىات الشئون الاجتماعية الاقليمية وادخل فى موارد ٥٠٪ من النسبة المقررة لحساب الخدمات الاجتماعية من فائض ارباح الجمعيات التعاونية .

وبناء على ذلك فان النسبة المخصصة من فائض الجمعيات التعاونية الانتاجية للخدمات الاجتماعية يجرى توزيعها بحيث يؤول نصفها الى صناديق المساعدات بمديرىات الشئون الاجتماعية الاقليمية ويقسم النصف المتبقى فيما بين الجمعية التعاونية والاتحاد التعاونى المركزى فتستحق الجمعية ثلثيه ، بينما يستحق الاتحاد الثلث .

(جلسة ١٩٨١/١٢/١٦ — ملف رقم ٨٤/١/٤٧)

(د) إعفاء الجمعيات التعاونية الانتاجية من الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على ما تستورده من معدات لازمة لنشاطها .

قصد المشرع من نص المادة (٤٠) من قانون التعاون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ الى اعفاء الجمعيات التعاونية الانتاجية من اداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة على الخدمات والآلات والمعدات وقطع الغيار متى تستوردها بشرط ان تكون لازمة لنشاطها .

ولما كان التعداد الوارد في نص المادة (٤٠) آتفة الذكر انما هو على سبيل التمثيل لا الحصر ، لذلك فان سريان الاعفاء بالنسبة لما تستورده الجمعيات التعاونية الانتاجية رهن بأن يكون من جنس ما عدده النص مع تحقيق مناط الاعفاء بشأئه وهو لزومه لنشاط الجمعية .

١٤ - تعويض :

(أ) التزام الجهة الادارية بدفع التعويض مقابل اتخاذ التدابير اللازمة للمجهود الحربي .

بمقتضى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٠ وضع المشرع ضوابط تحديذ صدور قرارات لاتخاذ التدابير اللازمة للمجهود الحربي ومن بينها الاستيلاء على العقارات أو تسفلها وذلك مقابل تعويض عاجل ، وانما بلجان يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية تقدير هذه التعويضات والاثمان على ان تعقد هذه اللجان بناء على طلب الجهة الادارية التي صدر امر الاستيلاء لصالحها .

وبناء على ذلك صدر القرار الجمهوري رقم ٧١٥٧ لسنة ١٩٦٠ يقضى في المادة الثالثة منه بان انعقاد تلك اللجان رهين بطلب الجهة التي صدر امر الاستيلاء لصالحها .

ولما كانت الجهة الادارية تنازع في التعويض وعلى ذلك لم تقم بدعوة اللجنة الى الاجتماع طبقا للنص المذكور ، وهو بفعالها ذلك تمنع اللجنة من ممارسة اختصاصها في بحث طلب التعويض مما يعطله وهو في موقف مخاطب للقانون ، فمن ثم يتعين الزام الجهة الادارية بدفع التعويض وذلك باتخاذ الاجراءات المقررة في القانون والقرار الجمهوري اشار اليهما .

(جلسة ١٩٧٩/٣/٧ — ملف رقم ٦٦٢/٢/٣٢)

(ب) جواز الجمع بين أكثر من نوع من التعويضات المنصوص عليها بالقوانين أرقام ٤٤ / ١٩٦٧ ، ١٩٧٤ / ٩٧ ، ٧٦ / ٣٩ متى توافرت شروط استحقاقها .

سن المشروع ثلاثة انواع من التعويضات لمواطنى القناة وسيناء بمقتضى القوانين أرقام ٤٤ لسنة ١٩٦٧ ، ٩٧ لسنة ١٩٧٤ ، ١١٤ لسنة ١٩٧٤ الذى ألغى وحل محل القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ اولها التعويض عن الخسارة فى المال الذى وضع له حدا أقصى قدره ٢٠٠٠ ر. جنيها وثانيهما التعويض عن فقد الاجر أو الدخل الذى كان يحصل عليه المواطن مقابل عمل كان يؤديه وحالت الاعمال الحربية بينه وبين ادائه والحصول على ما كان يحدره عليه من أجر أو دخل ، وثالثهما التعويض عن القيمة الايجارية التى يتقلضها مالك العقار الواقع فى احدى هذه المحافظات من مستأجره حتى نهاية عام ١٩٧٤ .

ولما كان المشرع قد خص كل من هذه التعويضات بأحكام وقواعد فانه لا يجوز حرمان المواطن من احداها مع توافر شروط الاستحقاق بحجة حصوله على تعويض من نوع آخر اذ لو قصد المشرع ذلك لجمع تلك التعويضات الثلاثة فى نوع واحد ، ولوضع له شروطا واحدة لا تختلف بسبب تغير مناط الاستحقاق ، أما وقد حدد المشرع لكل نوع من هذه التعويضات دنايله الخاص فانه لا وجه للقول باستقران احداها للآخر ، ومن ثم يحق لمن يتوافر فيه سبب استحقاق أى منها ، أن يجمع بينه وبين غيره ان توافرت شروط استحقاقه هو الآخر .

(جلسة ١٩٨٠ / ٣ / ١٩ — ملف رقم ٦٤٨ / ٢ / ٣٢)

١٥ - تموين :

مدى اتفاق قرار السيد / وزير التموين رقم (٤٢٥) لسنة ١٩٨١ بالاستيلاء الفورى على كامل مسطح الدور الارضى والميزانين فسوق العمارتين رقمى ١ ، ب الكائنين بشارع احمد عرابى بمنطقة الترسانة بمحافظة الجيزة والملوكين لهيئة الاوقاف المصرية وتسليمها الى شركة محلات عمر ائندى مع احكام المرسوم بقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

من حيث ان المرسوم بقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ينص فى المادة الاولى منه على انه يجوز لوزير التموين لضمان

تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مسواد الحاجيات الاولى وخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة في توزيعها ان يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل أو بعض التدابير الاتية :

..... (٥) الاستيلاء على اية واسطة من وسائل النقل أو اية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعى أو عقار أو أى منقول » وقد عدلت هذه المبادأة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٣٨٠) لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٤٥ حيث نصت المادة الاولى منه على أن يستبدل بنص المادة (١) من المرسوم بقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٤٥ المشر اليه النص الاتى :

١ — يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة في التوزيع ان يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل التدابير الاتية أو بعضها :

..... الاستيلاء على اية واسطة من وسائل النقل أو اية مصلحة عامة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعة أو عقار أو منقول أو اية مادة أو سلعة . وكذلك الزام أى فرد بأى عمل أو اجراء أو تكليف وتقديم اية بيانات .

ويبين مما تقدم أنه بينما كلن المرسوم بقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٤٥ يقصر محل قرار الاستيلاء الذى يصدر من وزير التموين على العقارات على ضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وبعض المواد الاولى فقط فإن القانون رقم (٣٨٠) لسنة ١٩٥٦ المعدل له جعل حكم الاستيلاء عاما ومطلقا ليشمل كافة المواد التموينية دون ان تكون بالضرورة غذائية .

ولما كانت شركة محلات عمر افندى — وهى احدى الشركات التابعة لوزارة التموين تقوم بواسطة فروعها المنتشرة فى شتى أنحاء الجمهورية بتموين البلاد بالسلع التموينية التى تخصصت فى توزيعها ، ومن ثم فإن قرار وزير التموين بالاستيلاء على العقار المملوك لهيئة الأوقاف بغرض استخدامه مقرا لشركة محلات عمر افندى تمكينا لها من فتح قزر جديد لها بمنطقة الترسانة لخدمة جمهور المستهلكين بهذه المنطقة حتى يتسنى لهم شراء الحاجيات بالاسعار المناسبة وبخاصة السلع الشعبية المدعمة يكون قد صدر طبقا للقانون .

بالإضافة الى ما تقدم فان الثابت من الاوراق ان العلاقة بين هيئة الاوقاف المصرية وشركة محلات عمر افندى بشأن العقار محل النزاع قد انتهت الى وعد بالايجار ثم عرض البيع وان الهيئة ارتضت سداد الشركة لمبالغ وصلت في مجموعها الى ٣٢٧ جنية ومن ثم فان قرار وزير التموين بالاستيلاء على هذا العقار - في ظل هذه الوقائع - يكون قد قام على سبب له اصول ثابتة ومنتجة له في الاوراق ، بحيث لا يحق لهيئة الاوقاف ان تنازع في صحته .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية قرار وزير التموين رقم (٤٢٥) لسنة ١٩٨١ بالاستيلاء الفوري على كامل مسطح الدور الارضى والميزانين فوق العمارتين رقمى ١ ، ب الكائنين بشارع احمد عرابى بمنطقة الترسانة بمحافظة الجيزة وتسليمهما الى شركة محلات عمر افندى .

(جلسة ١٩٨٢/١٠/٧ - ملف رقم ٩٣٤/٢/٣٢)

١٦ - جامعات وهيئات علمية :

(أ) مدى جواز بقاء الاساتذة المساعدين والمدرسين الذين يبلغون سن انتهاء الخدمة بالجامعات كاساتذة متفرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين .

عرف المشرع في قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ اعضاء هيئة التدريس نابهم الاساتذة والاساتذة المساعدين والمدرسين وحدد سن انتهاء الخدمة بالنسبة لهم بستين سنة ميلادية ، وبعد ان كان يجيز في المادة (١٢١) من القانون المذكور تعيين الاساتذة وحدهم من بين اعضاء هيئة التدريس كاساتذة متفرغين بعد بلوغ تلك السن أصبح يوجب بمقتضى التعديل الذى ادخله على المادة ١٢١ بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ الابقاء على جميع اعضاء هيئة التدريس الذين يبلغون سن انتهاء الخدمة في الكليات والمعاهد كاساتذة متفرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين وهو ما يستفاد بجلاء من استخدامه للفظ (جميع) بدلا من لفظ الاساتذة الذى يصدق على من كان يشغل درجة استاذ قبل احواله الى المعاش دون باقى اعضاء هيئة التدريس ، ومن ثم فان هذه المغيرة في عبارات النص وعدول المشرع من التخصيص الى التعميم تعنى بلا شك من نطاق الحكم الوارد

بالمادة ١٢١ المشار اليها الى الاساتذة المساعدين والمدرسين بعد ان كان مقصورا على الاساتذة فقط وعليه يتعين الابقاء عليهم جميعا كأساتذة متفرغين بالجامعات نزولا على عبارات النص التي جاءت قاطعة في عمومها صريحة في دلالتها .

ولا وجه للقول امام عموم النص وتسموله بأن المشرع لم يقصد من التعديل الذي ادخله على المادة ١٢١ سالفه الذكن سوى جعل تعيين الاساتذة بعد بلوغ سن الستين كأساتذة متفرغين وجوبيا بعد ان كان جوازيا ، اذ لو كان ذلك هو قصده فقط ما بدأ النص بالإشارة الى حكم المادة (١١٣) التي تحدد سن انتهاء الخدمة لاعضاء الهيئة من اساتذة واساتذة مساعدين ومدرسين ولما استخدم لفظ (جميع) الذي يفيد العموم والشمول وكذلك فان مما يقطع في الدلالة بان البقاء بعد سن الستين وحتى سن الخامسة والستين يشمل جميع اعضاء الهيئة ان المشرع عندما أراد تخصيص باقى احكام تلك المادة للاساتذة وحدهم نص على ذلك صراحة بما جاز تعيينهم بعد بلوغ سن الخامسة والستين كأساتذة متفرغين كما اجاز ذلك ايضا لمن لم يبلغ منهم هذا السن وكان قد طلب اعفائه من العمل بالجامعة بعد بلوغ سن الستين .

ولما كان الابقاء على جميع اعضاء هيئة التدريس من الاساتذة والاساتذة المساعدين والمدرسين بالجامعات بعد سن الستين وحتى سن الخامسة والستين كأساتذة متفرغين انما يتم وفقا لحكم المادة (١٢١) سالفه البيان بصفة شخصية مقبل مكافأة اجمالية توازي الفرق بين ما كانوا يتقاضونه من مرتب وبدلات وبين المعاش المستحق لهم مع عدم حساب تلك المدة في المعاش ، وكان من مقتضى ذلك ان مراكزهم التصاعدية تتحدد ببلوغهم سن الستين فيزايلون الدرجات المالية التي يشغلونها وبالتالي يخرجون من عداد المخاطبين باحكام الترقيات المنصوص عليها بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فان بقاء عضو هيئة التدريس بالجامعة بعد سن الستين بصفة شخصية كاستاذ متفرو لا يمكن ان يعتبر ترقية بالنسبة لمن كان يشغل وظيفة استاذ مساعد أو مدرس قبل بلوغه السن ، ومن ثم فان صفة الاستاذ المتفرو تكون صفة عامة يندرج تحتها جميع اعضاء هيئة التدريس الذين يبقون بالجامعات بعد سن الستين وحتى سن الخامسة والستين ايا كانت درجاتهم السابقة على بلوغهم سن الستين وبناء على ذلك فان القول بعدم الابقاء على الاساتذة المساعدين والمدرسين بالجامعات بعد سن الستين كأساتذة متفرغين استنادا الى ان ذلك يعد ترقية بالنسبة لهم يكون قول غير قائم على اساس من القانون .

ولما كان مفاد نص المادة (٥٦) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ان رئاسة مجلس القسم لا تقتصر على الاساتذة بل يمكن ان يتولاها في احوال معينة اقدم الاساتذة المساعدين بالقسم ، فان حكم المادة (١٢٢) من القانون المذكور الذي يجيز استثناء ان يعهد باعباء رئاسة القسم الى الاساتذة المتفرغين اذا لم يوجد بالقسم اساتذة ، لا يمكن ان يكون دليلا على قصر حكم البقاء بعد سن الستين على الاساتذة وحدهم ، فضلا عن ذلك فان قواعد التفسير تأبى ان يفسر التعديل الذي ادخله المشرع على نص المادة (١٢١) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ والذي اوجب بمقتضاه ابقاء على الاساتذة المساعدين والمدرسين بالجامعة كأساتذة متفرغين على اساس مفهوم المخالفة للحكم الاستثنائي السابق عليه والذي تضمنه المادة (١٢٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

واذا كانت المادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ تقضى بان يكون للاستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للاستاذ وعليه واجباته ، وذلك فيما عدا تقلد المراكز الادارية وله على وجه الخصوص عضوية مجلس القسم وعضوية مجلس الكلية والاشتراك في اختيار عميد الكلية فان ذلك لا يعنى قصر حكم البقاء بعد سن الستين على الاساتذة وحدهم لان قواعد التدرج التشريعي التي تضع القانون في مرتبة اعلى من المرتبة التي تحتلها لاثنته التنفيذية وان كانت توجب تفسير نصوص اللائحة يتفق مع نصوص القانون الذي صدرت نصوص لاثنته ، كما وان الاحتفاظ بالعضوية في مجلس القسم ومجلس الكلية والحق في الاشتراك في اختيار العميد للاستاذ المتفرغ الذي كان يشغل وظيفة استاذ لا يدل على عدم جواز ابقاء الاساتذة المساعدين والمدرسين بالجامعة بعد سن الستين كأساتذة متفرغين لان عضوية مجلس القسم ومجلس الكلية والاشتراك في اختيار العميد ليست مقصورة على الاساتذة وحدهم بل يشترك معهم فيها الاساتذة المساعدون والمدرسون طبقا لنصوص المواد ٤٠ ، ٤٣ ، ٥٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى ان نص المادة (١٢١) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بعد تعديله بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ يسرى بالنسبة لجميع اعضاء هيئة التدريس فيفيدون من حكم البقاء في الخدمة بعد بلوغ سن الستين وحتى سن الخامسة والستين .

(جلسة ١٩/٣/١٩٨٠ ، — ملف رقم ٢٣٧/٦/٨٦)

(ب) مدى استحقاق هيئة التدريس بجامعة القاهرة المعارين بمرتب
الى جامعة بيروت العربية لبذل الجامعة .

اجازَ المشرع في قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢
(م ٨٥ ، ٨٦) اعارة اعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية للعمل في
تخصصاتهم بالجامعات والكليات والمعاهد الاجنبية وباليهيات والمؤسسات
الدولية وبوزارات الحكومة ومصالحها وهيئاتها ومؤسساتها وذلك لمدة
سنتين قابلة للتجديد واشترط كاصل عام ان تتحمل الجهة المعار اليها
العضو بمرتبه واستثناء من هذا الاصل اجاز للجامعة في الاحوال الخاصة
التي تقدرها ان تتحمل بمرتب المعار واحتفظ المشرع للمعار بنص صريح
بأقدميته وعلاواته وكافة مميزات وظيفته الاصلية واجاز شغل وظيفته
بدرجتها في الحالة التي تكون فيها الاعارة بدون مرتب وقصر هذا الحكم
على تلك الحالة فقط فلم يطبقه على الاعارة بمرتب ومن ثم لا يجوز شغل
وظيفة المعار بمرتب وانما يتعين الابقاء عليها شاغرة حين عودته اذ بذلك
يتوافر المصرف المالى اللازم للوفاء بمرتب المعار الذى التزمت به الجامعة
المعيرة ولما كان المرتب في عموم معناه لا يقتصر على المبلغ المحدد اساسا
وبصفة اصلية للموظف بحسب درجة وظيفته بل يشمل اذا اطلق بغير قيد
كاصطلاح قانونى جميع المزايا المتعلقة بالوظيفة والتي يلحقها المشرع بالمرتب
الاصلى لتأخذ حكمه وتجرى مجراه فتستحق باستحقاقه وتحجب بحجبه
فان المعار بمرتب من اعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة الى جامعة
بيروت والذى تتم اعارته رعاية للعلاقة الخاصة التى تربط جامعة بيروت
بجامعة الاسكندرية يستحق مرتبه الاصلى وبذل الجامعة الملحق به وفقا
لما هو مقرر بجدول المرتبات والبدلات المرافق لقانون الجامعات رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٢ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
استحقاق اعضاء هيئات التدريس بجامعة القاهرة المعارين بمرتب الى
جامعة بيروت لبذل الجامعة .
(جلسة ١٩٨١/٤/٨ — ملف رقم ٦٥٦/٤/٨٦)

(ج) عدم استحقاق اعضاء هيئة التدريس بالجامعة المنتخبين لوظائف
بالخارج مقرر لها بدل تمثيل لبذل تفرغ المهندسين وبذل الجامعة .

منح المشرع المهندسين بدل تفرغ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم
٦١٨ لسنة ١٩٥٨ والمعاد تنظيمه بقرار رئيس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة
١٩٧٧ بشرطين :

رئيسها : ان يكونوا شاغلين لوظائف مخصصة في الميزانية لمهندسين
تلايها : ان يكونوا مشغولين بأعمال هندسية او قائمين بالتعليم
الهندسي .

ونص صراحة على عدم استحقاق المهندس الذي يعمل بالخارج لهذا
البذل .

كما ان المشرع وضع اصلا عاما في القاعدة السادسة من قواعد
الذين جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم
الجامعات من مقتضاه حظر الجمع بين بدل الجامعة وبدل التمثيل الذي
قد يستحق لعضو هيئة التدريس نتيجة لشغله وظيفه اخرى وقيامه
بأعبائها .

وبناء على ذلك لا يستحق اعضاء هيئات التدريس بالجامعات من
المهندسين لبذل التفرغ المستحق للمهندسين اثناء نديهم للعمل بالخارج ،
نما لا يحق لهم الجمع بين بدل الجامعة وبدل التمثيل المقرر للوظيفة التي
يشغلونها بالخارج ، وبالتالي يتعين استرداد ما صرف لهم بغير وجه حق
من بدل التفرغ وبدل الجامعة ، ولما كانت جهة الادارة قد تبينت حقها
في استرداد ما صرف لهؤلاء العاملين من بدلى تفرغ وجامعة وكان لم يمض
على نديهم الى الوظيفة الاخرى مدة خمسة عشر سنة ، فان حثها في
استرداد المبالغ المشار اليها لم يسقط بالتقادم تطبيقا لاحكام المادة ١٨٧
من القانون المدني .

(جلسة ١٩٨٠/٢/٦ — ملف رقم ٨٢٩/٤/٨٦)

(د) مدى جواز جمع المعيين والمدرسين المساعدين بالجامعة بين
علاوة الترقية والعلاوة الدورية .

من حيث ان مرتبات اعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين
والعديدين وعلاواتهم وبدلاتهم ومعاشاتهم وقواعد تطبيقها قد تسولى
قانون الجامعات بيانها بالجدول المرفق به بما لا محل معه للقول بخضوع
ان منهم في هذا الخصوص لاحكام قانون العاملين المدنيين الذى لا يجوز
الاجواء اليه الا عند اغفال ايراد حكم معين في قانون الجامعات وان هذا
القانون الاخير اورد تنظيما خاصا للعلاوة الدورية اسقطا بمقتضاه تبادلا تأجيل

تلك العلاوة حال الترقية قصر تأجيلها على حالة التعيين المبتدأ ، اذ تضمنت القاعدة الاولى من قواعد التطبيق جدول المرتبات المرفق به النص صراحة على استحقاق العلاوة الدورية في اول يناير التالى لتاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة الدورية السابقة . ولا وجه للتفرقة بين حالة الترقية من وظيفة مدرس مساعد والترقية من هذه الاخيرة الى وظيفة مدرس بدعوى ان الثانية تعتبر نوعا من التعيين المبتدأ وبالتالي يسؤجل موعد استحقاق العلاوة الدورية الى اول يناير التالى لتاريخ مرور عام عليها . ذلك ان للتعينين مدلول مختلف عن مدلول الترقية ، فالتعيين هو الالتحاق بالخدمة ، اما الترقية فهو دأها اسناد وظيفة اعلى لمن سبق الحاقه بوظيفة ادنى ومن ثم فلا يجوز الخلط بينهما او القول بسريان الحكم الخاص باحدى الحالتين على الاخرى وعليه فان المعيدى والمدرسين المساعدين بالجامعات اعضاء هيئة تدريس يستحقون العلاوة الدورية في اول يناير التالى لمرور سنة على استحقاق العلاوة الدورية السابقة مباشرة دون تأجيل بسبب الترقية .

كذلك فانه بصدر قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ لم تعد الترقية تغير من موعد استحقاق العلاوة بصريح نص المادة (٤١) منه واصبحت تلك العلاوة تستحق في اول يناير التالى لانقضاء سنة من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة بغض النظر عن ترقية الموظف خلال تلك الفترة . وبذلك يكون هذا القانون قد عمم تطبيق الحكم الذى كان ساريا قبل صدوره على اعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدى على سائر العاملين المدنيين بالدولة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان من يرقى من المعيدى او المدرسين المساعدين بالجامعات الى الوظيفة الاعلى يستحق العلاوة الدورية في اول يناير التالى لمرور سنة على استحقاق العلاوة الدورية السابقة دون تأجيل بسبب الترقية شأنه في ذلك شأن سائر اعضاء هيئة التدريس .

(جلسة ١٥/١٠/١٩٨٠ - ملف رقم ٤٠٧/٣/٨٦)

وبهذا المعنى (جلسة ٩/٣/١٩٧٧ - ملف رقم ٤٠٧/٣/٨٦)

(ر) تحديد المكافاة المستحقة لمدير الجامعة بعد بلوغ سن الاحالة الى

المعاش وتعيينه استاذاً متفرغاً .

عندما اجاز المشرع في قانون تنظيم الجامعات القديم رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ تعيين مديرى الجامعات بعد بلوغ سن الستين كأساتذة متفرغين

بمكافأة تساوى الفرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب الاخرى المقررة وبين المعاش المستحق قانونا ، كان يقصر ذلك على من كان يشغل وظيفة استاذ ذى كرسى ووظيفة استاذ ، ومن ثم يتعين الاعتداد كاصل عام عند حساب المكافأة المستحقة لمن يعين من بين شياغلى هاتين الوظيفتين بعد الاحالة الى المعاش بالمرتب والرواتب الاضافية المقررة لهما ، بيد أنه لما كان المشرع قد قرر فى هذا القانون تسوية معاش مدير الجامعة على اساس المرتب المقرر لهذه الوظيفة .

ولما كان الاعتداد بهذا المرتب يمثل استثناء من القاعدة العامة المقررة فى حساب المكافأة المستحقة لمن يعين بعد بلوغه سن الستين فإنه لا يجوز التوسع فى هذا الاستثناء باضافة بدل التمثيل المقرر لشاغلى وظيفة مدير جامعة الى المرتب عند حساب مكافأة مدير الجامعة الذى يعين بعد احالته الى المعاش بوظيفة استاذ ذى كرسى ، وانما يتعين حساب مكافأته على اساس الفرق بين المرتب المقرر لمدير الجامعة والبدلات الاضافية المقررة للاستاذ ذى الكرسى وبين المعاش المستحق له ، اما بدل التمثيل فإنه لا يصرف الا لشاغل الوظيفة المقرر لها هذا البدل ، الامر الذى لا يتحقق بالنسبة لرئيس الجامعة المحال الى المعاش لانه لا يقوم باعباء هذه الوظيفة وانما بوظيفة ذى كرسى .

واذا كان ذلك هو مسلك المشرع فى ظل العمل بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فإنه لم يتغير بعد العمل باحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ فلقد نص المشرع صراحة فى المادة (٢٥) من هذا القانون على اعتبار رئيس الجامعة شاغلا لوظيفة استاذ على اعتبار رئيس الجامعة شاغلا لوظيفة استاذ على سبيل التذكير واحتفظ له ولنوابه بالمرتب المقرر لهذه الوظائف دون بدل التمثيل .

وكان مقتضى ذلك معاملته على اساس هذا المرتب بعد احالته الى المعاش ، فإنه استثناء من الاصل العام سالف الذكر تحدد مكافأة الاستاذ ذى الكرسى الذى يشغل وظيفة مدير جامعة قبل احالته الى المعاش على اساس مرتب هذه الوظيفة .

ومن ثم يكون المشرع قد اخذ فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، بذات الاصل العام الذى اعتنقه فى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ عند تحديد المكافأة المستحقة لمن يبقى بالجامعة بعد سن الستين او الخامسة والستين

مقرر منحه مكافأة تساوى المرتب المستحق له كعضو بهيئة التدريس مضافا اليه البدلات المستحقة له ايضا بهذه الصفة وبين المعاش . كما اخذ بذات الاستثناء بالنسبة لمن كان يشغل وظيفة رئيس جامعة قبل احواله الى المعاش اذ احتفظ له بمرتب تلك الوظيفة بعد تركه لها الامر الذى يقتضى حساب مكافاته بعد سن الستين او سن الخامسة والستين على اساس هذا المرتب وحده دون البدلات .

(جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠ — ملف رقم ٨٢٧/٤/٨٦)

(هـ) مدى جواز تعيين كل من الدكتور / في وظيفة استاذ مساعد بكلية التكنولوجيا والسيد / في وظيفة استاذ مساعد بكلية السياحة والفنادق في ظل العمل باحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، وذلك بناء على تقارير اللجان العلمية المشكلة في ظل القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ ، ورغم عدم حصول الثانى على شهادة الدكتوراه او ما يعادلها .

تضى المشرع فى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بتعديل احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات بسريان احكام القانون الاخير على اعضاء هيئة التدريس بالمعاهد والكليات المتخذة نواة لجامعة حلوان ، وبذلك يتعين ان يسرى هذا القانون عليهم باثر مباشر فيما عدا الاستثناء المقرر بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ والذي ينحصر فى احتفاظهم بوظائفهم التى يشغلونها فعلا لمدة سبع سنوات دون الحصول على الدكتوراه ، ومن ثم يتعين الالتزام بتقديم الاقتاج العلمى اللازم لشغل وظائف هيئة التدريس الى اللجان العلمية المنصوص عليها فى المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ دون الاعتداد بتقارير اللجان المشكلة فى ظل القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ ، كما يتعين الحصول على الدكتوراه كشرط للترقية لوظائف هيئة التدريس طبقا للمواد ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

وبناء على ذلك لا يجوز اتخاذ اجراءات تعيين المذكورين الا طبقا لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات معدلا بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ .

(جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩ — ملف رقم ٤٤٧/٣/٨٦)

(و) تحديد نطاق الاستثناء من شرط الحصول على الدكتوراه المنصوص عليه في المادة ٣٦/٢ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم أكاديمية الفنون عند التعيين بوظائف هيئة التدريس بالأكاديمية .

بعد ان اشترط المشرع في القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليه الحصول على الدكتوراه للتعين في وظائف هيئة التدريس بالأكاديمية المذكورة استثنى من هذا الشرط التعيين بوظيفة مدرس في التخصصات التي لم تنظم في شأنها دراسات عليا واشترط بصفة عامة للتعين في تلك الوظيفة مضي ست سنوات على الحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس واكتفى للتعين من داخل الأكاديمية في وظيفة استاذ مساعد باشتراط شغل وظيفة مدرس لمدة خمس سنوات للتعين بوظيفة استاذ شغل وظيفة استاذ مساعد مدة خمس سنوات فإذا كان التعيين في وظائف هيئة التدريس من بين العاملين بذات المعهد تم التعيين دون اعلان وان كان من خارج المعهد وجب اجراء الاعلان سواء كان المعين من داخل الأكاديمية أو من الخارج ، وبالنسبة للتعين من الخارج اوجب المشرع مضي خمس سنوات على الحصول على درجة الدكتوراه المنصوص عليها في البند (١) من المادة ٣٦ عند التعيين بوظيفة استاذ مساعد ومضي عشر سنوات على الحصول على هذا المؤهل عند التعيين بوظيفة استاذ . ومن ثم يكون المشرع قد استثنى التعيين بوظائف الاساتذة المساعدين والاساتذة من داخل الأكاديمية من شرط الحصول على الدكتوراه واستبعد الاعلان عند التعيين من بين العاملين بذات المعهد واوجبه عند التعيين من داخل الأكاديمية في معهد آخر واشترط الحصول على الدكتوراه والاعلان للتعين بوظائف الاساتذة المساعدين والاساتذة من خارج الكاديمية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى ما ياتي :

أولا : انه لا يشترط الحصول على الدكتوراه للتعين بوظائف الاساتذة المساعدين والاساتذة من داخل الأكاديمية .

ثانيا : ان التعيين من داخل المعهد ذاته يتم بغير اعلان وانه يجب الاعلان عند التعيين من خارج المعهد سواء كان من داخل الأكاديمية بمعهد آخر أو من خارج الأكاديمية .

ثالثا : انه يشترط للتعين من خارج الأكاديمية ان يكون المرشح حاصلا على الدكتوراه .

(جلسة ١٩٨٢/٢/١٧ — ملف رقم ٥٨٥/٣/٨٦) .

(ز) استصحاب المرقى لوظيفة مدرس لأقدميته من وظيفة مدرس

مساعد .

اشتراط المشرع في القانون رقم ٧٢/٤٩ بشأن تنظيم الجامعات . .
للتعيين في وظيفة مدرس الحصول على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها
ومضى ست سنوات على الحصول على البكالوريوس أو الليسانس وقصر
شغلها على المعيدين والمدرسين المساعدين بذات الكلية ويغير اعلان ،
متى توافرت فيهم شروط شغل الوظيفة ، وكثروا ملتزمين منذ تعيينهم
بواجبات وظائفهم ، ولم يجر التعيين في تلك الوظيفة من الخارج بطريق
الاعلان الا اذا لم يوجد من هؤلاء من هو مؤهل لشغلها ، ومن ثم يكون
المشرع قد استبعد التعيين المبتدا كطريق لشغل المعيد او المدرس المساعد
لوظيفة مدرس بذات الكلية ، واذا ينطوى شغلهم لتلك الوظيفة بغير اعلان
على تقلدهم لوظيفة اعلى ، فانه يسكون بهذه المثابة ترقية يترتب عليه
ما يترتب على الترقية من اثار ، اهمها استصحاب المرقى اقدميته في وظيفته
السابقة ، اعمالا للقاعدة المنصوص عليها في المادة (٥٤) من القانون ٧٨/٤٧
الواجب التطبيق في الحالة الماثلة بهراعاة مجاله الزمنى لعدم ورود نص
ينظم الاقدمية فيما بين المرقين بقرار واحد في قانون الجامعات رقم (٤٩)
لسنة ١٩٧٢ . (١)

(جلسة ١٩٨١/١٠/٢١ — ملف رقم ٥٥٠/٣/٨٦)

(١) ومما يجدر الانتارة اليه ان المستشار القانونى بجامعة القاهرة
قد ارتأى الاعتداد في ترتيب الاقدمية بوظيفة مدرس بالاقدمية في الوظيفة
السابقة عليها وقد انتهت الى هذا الراى ايضا ادارة فتوى التعليم رقم ١٣٠
في ١٩٨٠/١١/١٩ ولما كانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد
انتهت بفتواها بجلسته ١٩٧٦/١٢/٨ (ملف رقم ٦٩٩/٤/٨٦) الى اعتبار
التعيين بوظيفة مدرس منيت الصلة بالوظائف المعاونة السابقة ، لذلك
فقد طلب السيد / — رئيس جامعة القاهرة من السيد المستشار — رئيس
مجلس الدولة عرض الموضوع على الجمعية العمومية لسمى الفتوى
والتشريع .

(جلسة ١٩٨١/١٠/٢١ — ملف رقم ٥٥٠/٣/٨٦)

**(ح) خضوع العلاوة الخاصة المقررة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات
الإقليمية للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .**

العلاوة المنصوص عليها في البند الرابع من قواعد تطبيق جداول
المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ لا تعد جزءا من المرتب بل هي
إضافة إليه ، إذ أن المشرع حدد المرتبات في الجدول المشار إليه ولم يدمج
فيها تلك العلاوة ، ومن ثم فإنها تعتبر ميزة تمنح لمن يعين في إحدى الجامعات
الإقليمية ، وبهذه المثابة تدخل في عموم الرواتب الإضافية والتعويضات
التي تمنح لأي سبب كان. علاوة على الأجر الأصلي ولا تندرج ضمن
الاستثناءات الواردة في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه على
سبيل الحصر ، وبالتالي فإنها تخضع للخفض المقرر بهذا القانون اعتبارا
من تاريخ صرفها .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٧٩ - ملك رقم ٨٦/٣/٩٥)

**(ط) كيفية حساب نصاب التدريس والمكافآت عن ساعات التدريس
الزائدة في أقسام الدراسات العليا بكلية جامعة القاهرة .**

طبقا لنص المادة (٢٧٩) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات
فإن أعضاء هيئة التدريس وغيرهم ممن ذكروا بالنص ملتزمون لقاء
ما يتقاضون من رواتب بالتدريس ساعات محددة عينها النص بحسب الدرجة
العلمية التي يشغلها كل منهم ، فإن ادوا زيادة عن هذا النصاب الوجوبى
استحق كل منهم مكافأة بما يعادل ٢٪ من أول مرسوم الفئة المالية عن
الدرس الواحد وفقا لحكم المادة ٢٠١ من اللائحة ، بيد أنه يتعين عند
تحديد المكافأة حساب الساعة بساعتين إذا القيت الدروس الزائدة عن
النصاب في قسم الدراسات العليا .

ولا يجوز في هذا الصدد أن تحسب ساعة التدريس بأقسام الدراسات
العليا ساعتين عند تقدير النصاب الوجوبى ذلك لأن المشرع لم يقرن هذا
الحكم بالنصاب وإنما قرنه بحساب المكافأة وهو لا يثور إلا بعد استيفاء
النصاب ومن ثم لا يمكن رده إليه . إلا أنه نظرا لما يستشف من اتجاه
المشرع إلى تقدير الجهد الذى يبذل في دروس الدراسات العليا فإنه
يكون من اللازم إزاء خلو اللائحة من حكم في هذا الشأن ورعاية لقصد

المشرع ان يبدأ حساب النصاب بأندروس التى تلقى فى أقسام الليسانس أو البكالوريوس ثم يضاف إليها ما تلقى منها فى أقسام الدراسات العليا حتى يستوفى النصاب على ان تحسب الساعة ساعة الى هذا الحد ومن بعده تحسب الساعة ساعتين ان صادف الحد الزائد درسا من دروس الدراسات العليا .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه عند حساب نصاب التدريس والمكافآت يتعين البدء بالدروس التى تلقى فى قسم الليسانس أو البكالوريوس وان الدرس فى نطاق هذا النصاب يكون درسا واحدا سواء اكان التدريس فى ذلك القسم ام فى قسم الدراسات العليا .

(جلسة ١٩٨١/٤/٢٩ — ملف رقم ٨٨٤/٤/٨٦)

(ك) تحديد مدلول علاوة الترقية وفقا لاحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، وتحديد تاريخ استحقاق العلاوة الدورية لمن يمنح اللقب العلمى لوظيفة اعلى ويشغل الدرجة المالية خلال ذات السنة المالية التى يمنح فيها اللقب العلمى .

استحدث المشرع فى المادة ٧١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات طريقا استثنائيا للترقية ، بمقتضاه يمنح المرقى اللقب العلمى للوظيفة الاعلى ولا يحصل على الاثار المالية للترقية الا عند بداية السنة المالية فى يناير التالى وذلك اذا لم توجد درجة مالية خالية ، وفى هذه الحالة — وبعد تدبير الدرجة المالية فى الميزانية — يستحق المرقى فى اول يناير التالى لمنحه اللقب العلمى علاوة الترقية ومرتبة الوظيفة الاعلى ولا يجوز له ان يجمع فى هذا التاريخ بين علاوة الترقية والعلاوة الدورية ، ولما كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ قد خلا من نص يحدد المقصود بعلاوة الترقية فانه يتعين الرجوع فى هذا الصدد للقانون العام فى التوظيف باعتباره الشريعة العامة الواجبة التطبيق عند عدم وجود نص خاص وتكون علاوة الترقية المستحقة بهذا الطريق الاستثنائى اى بمنح اللقب العلمى او بالطريق الطبيعى عند وجود درجة مالية مساوية للفروق بين مرتبة السابق ومرتبة الوظيفة المرقى اليها او علاوة من علاواتها ايهما اكبر فلا يجوز له الجمع بين هذا الفرق وتلك العلاوة وانما يستحق احدهما فقط ، واذا كان المشرع قد جمع فى المادة ٧١ من القانون رقم

٤٩ لسنة ١٩٧٢ بين علاوة الترقية ومرتب الوظيفة الاعلى عند تحديد ما يستحق للمرتقى باللقب العلمى فى يناير التالى لمنحه اللقب فانه لم يقصد بذلك منح من يرقى بهذا الطريق الاستثنائى علاوة ترقية تتمثل فى علاوة من علاوات الوظيفة الاعلى بالاضافة الى اول مربوطها تخروجا على القاعدة العامة سالفة الذكر وانما قصد قصر مستحقاتهم على بداية ربط الوظيفة الاعلى مع مراعاة علاوة الترقية المقررة وليس من شك فى ان القول بغير ذلك سيؤدى الى جمع المرتقى بهذا الطريق الاستثنائى بين علاوتى ترقية بالمخالفة للتواعد العامة ان كان مرتبه السابق لم يصل الى بداية ربط الدرجة المالية المرتقى اليها .

ولما كانت الترقية بمنح اللقب العلمى للوظيفة الاعلى طريق استثنائى استحدثه المشرع للترقية لا يجوز سلوكه الا عند عدم وجود درجات مالية شاغرة بالميزانية مع وجود من هو مستحق للترقية ، فان النتيجة المترتبة على سلوك هذا الطريق الاستثنائى والتى من مقتضاها تأجيل الاثر المالى للترقية حتى اول يناير التالى لمنح اللقب العلمى لا تكون لها محل ان توافرت درجات مالية خالية خلال ذات السنة المالية التى تم منح اللقب العلمى خلالها اذ يتعين فى هذه الحالة شغل تلك الدرجات من تاريخ خلوها بالمستحقين لها اى بالذين تم منحهم الالقاب العلمية ومن تم تتحول ترقيةاتهم الى ترقية عادية فيستحقون فى هذا التاريخ علاوة الترقية المتمثلة فى الفرق بين مرتباتهم السابقة واول مربوط تلك الدرجات المالية او علاوة من علاواتها ايها اكبر ، وتبعا لذلك فان الحكم الذى يقضى بعدم الجمع بين علاوة الترقية والعلاوة الدورية والذى تضمنته المادة ٧١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ لا يجد مجالا لعماله فى شأنهم وبذلك يستحقون علاواتهم الدورية فى يناير التالى لمنحهم اللقب العلمى بغير تأجيل لكونهم لن يجمعوا فى هذا التاريخ بين علاوة الترقية والعلاوة الدورية .

وتطبيقا لما تقدم فانه لما كان الدكتور قد منح اللقب العلمى لوظيفة استاذ باحث مساعد فى ١٩٧٦/٣/٣٠م وتوافرت درجة مالية لهذه الوظيفة فى ١٩٧٦/٧/١٢ فانه يستحق ابتداء من هذا التاريخ الاخير علاوة ترقية مساوية للفرق بين مرتبه السابق واول مربوط هذه الوظيفة او علاوة من علاواتها ايها اكبر كما يستحق علاواته الدورية فى ١٩٧٧/١/١ بغير تأجيل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان الترقية على الدرجات المالية التى خلت اثناء السنة المالية بعد منح اللقب العلمى تعتبر ترقية عادية وتنتج جميع اثارها المالية بغير تأجيل طبقا لاحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على النحو السابق بيانه (١) .

(جلسة ١٩٨٠/٢/١ - ملف رقم ٤٨٩/٣/٨٦)

(ل) تحديد مكافأة الاستاذ المتفرغ المستحقة لرئيس الجامعة السابق بعد احواله للمعاش

من حيث أن المشرع عندما اجاز فى قانون تنظيم الجامعات القديم رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ التعيين بعد بلوغ سن الستين بمكافأة تساوى الفرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب الاخرى المقررة قصر ذلك على من كان يشغل وظيفة استاذ ذى كرسى ووظيفة اسناد ، ومن ثم يتعين الاعتداد كأصل عام عند حساب المكافأة المستحقة لمن يعين من بين شاغلى هاتين الوظيفتين بعد الاحالة للمعاش بالمرتب والرواتب الاضافية المقررة لها ، بيد انه لما كان المشرع قد قرر فى هذا القانون تسوية معاش مدير الجامعة على اساس المرتب المقرر لهذه الوظيفة ، وكان مقتضى ذلك معاملته على اساس هذا المرتب بعد احواله الى المعاش فانه استثناء من الاصل العام سالف الذكر تحديد مكافأة الاستاذ ذى الكرسى الذى شغل وظيفة مدير جامعة قبل احواله الى المعاش على اساس مرتب هذه الوظيفة ، ولما كان الاعتداد بهذا المرتب يمثل استثناء من القاعدة العامة المقررة فى حساب المكافأة المستحقة

(١) هذا وجدير بالتنويه الى ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع انتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٧/٣/٩ (ملف رقم ٤٠٧/٣/٨٦) الى استحقاق من يرقى على درجة مالية خالية بعلاوة ترقية تساوى الفرق بين مرتبه السابق ومرتب الوظيفة الاعلى او بعلاوة من علاواتها ايها اكبر من تاريخ موافقة المجلس الاعلى للجامعات على ترقية ويستحق العلاوة الدورية فى يناير التالى لمنحه العلاوة الدورية السابقة ، وان من يرقى بمنحه اللقب العلمى لعدم وجود درجة مالية خالية تؤجل بالنسبة له الاثار المالية للترقية الى يناير التالى لمنحه اللقب العلمى ليستحق علاوة ترقية بهذا المفهوم فى هذا التاريخ ولا يحق له ان يجمع بين تلك العلاوة الدورية وانما تستحق العلاوة الدورية له فى يناير التالى ليناير الذى منح فيه الاثار المالية للترقية .

إن يعين بعد بلوغه سن الستين فإنه لا يجوز التوسع في هذا الاستثناء
بإضافة بدل التمثيل المقرر لشاغل وظيفة مدير جامعة إلى المرتب عند حساب
مكافأة مدير الجامعة الذي يعين بعد إحالته إلى المعاش بوظيفة استاذ ذي
كرسى وإنما يتعين حساب مكافأته على أساس الفرق بين المرتب المقرر
لمدير الجامعات والبدلات الإضافية المقررة للاستاذ ذي الكرسى وبين
المعاش المستحق له ، أما بدل التمثيل فإنه لا يصرف إلا لشاغل الوظيفة
المقرر لها هذا البدل الأمر الذي لا يتحقق بالنسبة لرئيس الجامعات المحال
إلى المعاش لأنه لا يقوم بأعباء هذه الوظيفة وإنما بوظيفة استاذ متفرغ .

ولم يتغير مسلك المشرع في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ المعدل
بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ عنه في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن
المكافأة المستحقة لمن يبقى في الخدمة أو يعاد تعيينه في وظيفة استاذ متفرغ
تتضمن في الفرق بين معاشه وبين المرتبات المقررة له والبدلات المقررة
لوظيفة الاستاذ ولا يدخل ضمنها بدل التمثيل المقرر لشاغل وظيفة رئيس
أو نائب رئيس الجامعة .

(جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٢٧)

(م) تآثر مكافأة الاساتذة المتفرغين بالجامعات بما يطرأ على معاشاتهم
وما يضاف إلى مرتباتهم وبدلات وظائفهم الأصلية من زيادات (١) .

قضى المشرع في قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ معدلا
بالقانون ١٨ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية بإنهاء خدمة عضو هيئة التدريس
عند بلوغه سن الستين وفي ذات الوقت أجاز له البقاء في كليته أو معهد
كاستاذ متفرغ حتى سن الخامسة والستين في مقابل مكافأة إجمالية تساوي
الفرق بين المرتب والبدلات المقررة وبين المعاش وخوله حق الجمع بين
تلك المكافأة والمعاش ، وإذ أطلق المشرع بالنسبة للمرتب والبدلات فلم
ينسبها إلى عضو هيئة التدريس وإنما وصفها بأنها المقررة فإن المقصود
بها يتحدد بالمستحقات المنصوص عليها بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم
٤٩ لسنة ١٩٧٢ للوظيفة دون ما كان يتقاضاه العضو منها قبل إحالته إلى

(١) وهذا هو ما ان انتهت إليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٨١ .

المعاش وليس ادل على ذلك من ان اللائحة التنفيذية للقانون اوجبت المساواة فيما بين الاستاذ المتفرغ والاستاذ في الحقوق وذلك الامر ان يتحقق اذا قل مجموع ما يتقاضاه الاستاذ المتفرغ من المعاش والمكافأة عما يتقاضاه زميله الذى لم يبلغ سن الستين وهو ما يتبع حتما لو اعتد في حساب المكافأة بما كان يتقاضاه العضو دون ما هو مقرر للوظيفة .

ومن ثم يتعين الاعتداد في حساب المكافأة بالزيادة التى تطرا على جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

ولما كان المقصود بالمعاش ينصرف حتما الى المعاش المقرر للعضو فانه يتعين ايضا الاعتداد بما يطرا عليه من زيادة . فتقبل المكافأة طلبا لزيادة المعاش اذ بذلك لا يزيد مجموع ما يتقاضاه الاستاذ المتفرغ عما يتقاضاه زميله الذى لم يبلغ سن الستين ، ولا وجه للقول بان الاضافات التى طرات على المعاشات لا تعد جزءا منها الا في حالات محددة وفقا لاحكام القانونين رقمى ٧ لسنة ١٩٧٧ ، ٦٢ لسنة ١٩٨٠ ذلك لان المشرع قضى في المادة الثانية من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ باعتبار الزيادة المقررة بهذا القانون وجميع الامانات والزيادات التى اضيفت الى المعاشات قبل تاريخ العمل به جزءا من المعاش تسرى في شأنها جميع احكامه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها الصادرة بجلسة ٨ من ابريل سنة ١٩٨١ .

(جلسة ١٩/٥/١٩٨٢ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٦٧)

(ن) هدى احقية الدكتور / فى صرف بسدل التمثيل المقرر لوظيفة نائب رئيس جامعة .

من حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن انشاء اكاىمية السادات للعلوم الادارية ينص فى المادة ١٨ على ان (يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨١ لسنة ١٩٧١ وتحل الاكاىمية محل المعهد القومى للتنمية الادارية فيما له من حقوق وما عليه من التزامات وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار) .

كما ينص هذا القرار فى مادته ٢٠ على ان (ينقل الى الاكاىمية اعضاء الجهاز الفنى بالمعهد القومى للتنمية الادارية وكذلك العاملون به من غير اعضاء الجهاز الفنى بذات اوضاعهم الوظيفية ومرتباتهم وبدلاتهم) .

ومفاد ذلك انه بعد ان قضى قرار انشاء الاكاديمية بالغاء المعهد القومى للتنمية الادارية قرر نقل كافة العاملين به الى الاكاديمية واحتفظ لهم باوضاعهم الوظيفية التى كانوا عليها قبل النقل وكذلك بمرتباتهم وبدلاتهم بغير ان يعلق هذا الاحتفاظ على حكم اخر ومن ثم لا يكون هناك مجال لاعمال النصوص المتعلقة بشغل الوظائف اوبتحديد المستحقات المالية بعد تركها على العاملين بالمعهد المنقولين الى الاكاديمية كما لا يجوز اشتراط شغلهم لوظائف بالاكاديمية تعادل تلك التى كانوا يشغلونها بالمعهد قبل النقل .

ولما كان الدكتور / المعروضة حالته قد شغل قبل نقله الى الاكاديمية وظيفة مدير معهد التنمية الادارية وكان يتقاضى بناء على ذلك بدل التمثيل المقرر لوظيفة نائب رئيس جامعة ، فانه يتعين الاحتفاظ له بهذا البدل بعد نقله الى الاكاديمية رغم تعيينه بوظيفة نائب رئيس الاكاديمية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية الدكتور المعروضة حالته فى صرف البدل المقرر له وقت نقله الى الاكاديمية

(جلسة ١٩٨٢/٥/١٩ — ملف رقم ٨٦/٤/١٩١٧)

(ى) مدى استحقاق مساعدى البحوث والمدرسين المساعدين واعضاء هيئة البحوث بمعاهد البحوث التابعة لأكاديمية البحث العلمى لبدل تفرغ المهندسين .

فى ظل القواعد العامة التى نص عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ والتى من مقتضاها منح بدل تفرغ المهندسين بشرط الانتماء للنقابة وشغل وظائف هندسية واداء اعمال هندسية او القيام بالتعليم الهندسى ، استثنى المشرع بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ المهندسين من اعضاء هيئة البحوث والوظائف المعاونة من الخضوع لتلك الشروط ، وخصهم بفئات للبدل ربطها بوظائفهم كباحثين ، ومن ثم فانهم يستحقون هذا البدل بالفئات المنصوص عليها بالقرار رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ كل بحسب الوظيفة التى يشغلها اعمالا للاحكام الخاصة التى انتظمها هذا القرار ، وتبعاً لذلك فان صدور قرار رئيس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ الذى تضمن ذات الاحكام العامة الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ لا يؤثر فى اعمال

احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ - نزولا على القاسدة العامة التى من مقتضاها الا ينسخ نص عام الحكم الوارد بنص خاص .

وبناء على ما تقدم فان الباحثين بالمعاهد والمراكز التابعة لأكاديمية البحث العلمى يستحقون بدل التفرغ وفقا للفئات المنصوص عليها بالقرار رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ الصادر فى شأنهم خاصة ، وليس طبقا للفئات التى تضمنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ .

كما وانه لا وجه للفصل بين الأكاديمية من جانب والمعاهد والمراكز التابعة لها من جانب آخر ، بقصر منح البديل على المهندسين العاملين بالأكاديمية ، ذلك ان القرار الجمهورى رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ قد صدر فى ظل العمل بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن مسئوليات وتنظيم وزارة البحث العلمى الذى نص صراحة على تبغية تلك المراكز والمعاهد لوزارة البحث العلمى .

واذا كان المشرع قد منحهم هذا البديل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ٦٥ فى ظل العمل باحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا والذى طبق عليهم جدول المرتبات والمكافآت الملحق بقانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ، وكان من مقتضى ذلك جمعهم بين البديل والحقوق المالية المقررة لهم بكادر الجامعات ، فان تطبيق جدول المرتبات والبدلات الملحق بتأثير تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عليهم اعمالا لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية لا يغير من الامر شيئا اذ يظل لهم بموجب الاحكام الخاصة المنصوص عليها فى القرار رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ان يجمعوا بين هذا البديل والمرتبات والبدلات المنصوص عليها بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق المهندسين من مساعدى البحوث والمدرسين المساعدين واعضاء هيئة البحوث بمعاهد البحوث التابعة لأكاديمية البحث العلمى لبديل التفرغ المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ .

(جلسة ١٩٨١/١٠/٢١ — ملف رقم ٨٤٨/٤/٨٦)

(ي - ١) تحديد المقصود بأعلى الدرجات التي اشترطت المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بشأن اكااديمية الفنون الحصول عليها للتعين في وظيفة مدرس .

من حيث ان المشرع عندما اصدر القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء اكااديمية الفنون قضى بالغاء كل ما يخالف احكامه ولم يجر العمل باحكام اللوائح والقواعد التي كانت تتناول بالتنظيم المعاهد الفنية التي تتبع للاكااديمية الا في الحدود التي تتفق فيها احكامها مع احكامه ، وسن المشرع بموجب هذا القانون تنظيما لتلك المعاهد يماثل التنظيم المعمول به في الجامعات وعلى ذلك خول الاكااديمية حق منح البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في الفنون واشترط لتعيين الميعدين بمعاهدتها الحصول على تقدير جيد جدا على الاقل في درجة البكالوريوس كما الزمهم باجراء دراسات علمية او عملية والحصول على الدرجات العلمية اللازمة لتأهيلهم لوظائف هيئة التدريس على ان تحدد اللوائح الداخلية للمعاهد تلك الدراسات وكذلك الحد الاقصى لمدة البقاء بوظيفة معيد التي يتعين خلالها الحصول على الدرجة العلمية المطلوبة والا تعين ابعاده عن الوظيفة واشترط المشرع للتعين بوظيفة مدرس بمعاهد الاكااديمية الحصول على اعلى الدرجات التي خول الاكااديمية منحها اى على الدكتوراه واشترط للتعين بوظيفة استاذ مساعد ان يكون للمرشح انتاجا واعمالا فنية وبخوثا تؤهله لشغل تلك الوظيفة ووضع للقائمين بالتدريس بمعاهد الاكااديمية في تاريخ العمل بالقانون والذين لا تتوافر فيهم شروط شغل وظائفه حكما وقتيا امهلم بمقتضاه خمس سنوات تبدأ من هذا التاريخ للحصول على الدرجات العلمية التي اشترطها ، فاذا انقضت تلك المهلة بغير ان تتوافر لهم الشروط التي تطلبها اوجب ابعادهم عن تلك الوظائف ، ومن ثم فلا يجوز اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء اكااديمية الفنون ، شغل وظائف هيئة التدريس بمعاهدها الا بمن تتوافر فيه الشروط التي تطلبها هذا القانون ومن بينها الحصول على اعلى درجة علمية قررها القانون اى الحصول على الدكتوراه ، ولا يجوز في هذا الصدد اعمال الاحكام التي تضمنتها اللوائح القديمة الصادرة بتنظيم معاهد الاكااديمية لان المشرع اشترط لتطبيقها عدم تعارض احكامها مع احكام القانون ، ولا يغير مما تقدم ان الاكااديمية او معاهدها لم يفتش بها درجات علمية تعلو درجة البكالوريوس او انها لم تنظم دراسات للحصول على درجة الماجستير ودرجة الدكتوراه ، لان ذلك يمثل في الحقيقة عجزا عن تطبيق نصوص القانون ليس من شأنه ان يبرر تعطيل احكامه ، كما انه لا يعنى عدم وجود تنظيم لتلك الدراسة ،

لان المشرع تناولها فعلا بالتنظيم والتقنين بخصوص مريحة في القانون ٧٨ لسنة ١٩٦٩ وليس من شك في ان الاكتفاء بدرجة البكالوريوس للتعيين وظائف هيئة التدريس انما يعنى الاكتفاء بأدنى المؤهلات لشغل الوظائف التى اشترط القانون لشغلها اعلى المؤهلات ، ولما كان شرط الحصول على المؤهل العلمى يعد شرطا من شروط الصلاحية لشغل الوظيفة فان عدم توافره من شأنه اعدام القرار الصادر بتعيين من يتخلف في حقه هذا الشرط . وعليه بتعين سحب القرار الصادر بتعيين كلا من السيدين :

على الدكتوراه ..

... بذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يشترط الحصول على الدكتوراه لشغل وظائف هيئة التدريس بالمعاهد التابعة لأكاديمية الفنون وانه يتعين سحب القرار الصادر بتعيين السيدين المعروضة حالتهما دون التقيد بميعاد .

(جلسة ١٩٨١/٣/٤ — ملف رقم ٥٤٦/٣/٨٦ م)

(٢ — ٢) مدى صحة القرار الصادر بتعيين غير الحاصلين على

الدكتوراه في وظيفة مدرس باكاديمية الفنون في ضوء احكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ بتنظيم اكايدمية الفنون .

وتخلص وقائع هذه المسألة في انه لما كانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد انتهت في فتواها السابقة بجلسة ١٩٨١/٣/٤ الى انه يشترط الحصول على الدكتوراه لشغل وظائف هيئة التدريس بالمعاهد التابعة لأكاديمية الفنون بالتطبيق لاحكام المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء أكاديمية الفنون ، وبناء على ذلك يتعين سحب القرار الصادر بتعيين السيدين المذكورين دون التقيد بميعاد . الا انه وقد النى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ — والذي صدرت الفتوى المشار إليها بالاستناد الى احكامه — بموجب المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ الذى لم يشترط الحصول على الدكتوراه للتعيين في وظيفة مدرس بالنسبة للتخصصات التى لم يتم في شأنها تنظيم دراسات عليا للماجستير أو الدكتوراه . فقد ثار التساؤل عن مدى صحة القرار الصادر بتعيين السيدين المذكورين في وظيفة مدرس باكاديمية الفنون وذلك في ضوء احكام القانون الجديد رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ .

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
فاستعرضت فتواها السابقة بجلسة ٨١/٤/٤ المشار اليها واحكام القانون
رقم ١٥٨ لسنة ١٦٨١ واستبان لها انه اعمالا لقاعدة الاثر المباشر لحكم
القانون اصبح من الجائز اعتبارا من ١٨/٩/١٩٨١ (تاريخ العمل بالقانون
رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١) تعيين غير الحاصلين على الدكتوراه بوظيفة مدرس
بالاكاديمية في التخصصات التي لم يتم في شأنها تنظيم دراسات عليا بشرط
ان يكون المرشح حاصلا على اعلى درجة علمية في التخصص وان يكون قد
مارس العمل الفنى فيه لمدة ست سنوات واسهم فيه بعمل فنى أو بحث
علمي ، ومن ثم فان قرارات التعيين المنعقدة لتخلف شرط الصلاحية المتمثل
في الحصول على الدكتوراه والتي صدرت في ظل القانون رقم ١٩٦٩/٧٨
لا يصححها الحكم الذي تضمنته المادة ٣٦ من القانون رقم ٨١/١٥٨ والا كان
ذلك اعمالا للقانون على الوثائق السابقة باثر رجعى بغير نص يقرره، وبالتالي
يجب لشغل السنيين في الحالة الماثلة لوظيفة مدرس بالاكاديمية اصدار
قرار جديد بذلك على ان يتوافر فيهما الشروط المقررة في الفقرة ٢ من المادة
٣٦ من القانون ١٩٨١/١٥٨ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان
انعدام القرار الصادر بتعيين السنيين المعروضة حالتهما بوظيفة مدرس
في ظل القانون رقم ٦٩/٧٨ لا يصححه صدور القانون ٨١/١٥٨ وانه يجب
لتعيينهما في تلك الوظيفة بالتطبيق لاحكام القانون الاخير صدور قرار جديد
وفقا لحكم الفقرة ٢ من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٩٨١/١٥٨ .

(جلسة ١٩٨٢/١/٢٠ — ملف رقم ٥٨١/٣/٨٦)

**(ي — ٣) مدى جواز نذب الدكتور / لشغل
وظيفة نائب رئيس اكااديمية الفنون .**

من حيث ان القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ بتنظيم اكااديمية الفنون
والذي ينص في المادة ١٨ منه على ان « يكون للاكااديمية نائب لرئيسها يعاونه
في ادارة شئونها العلمية والادارية والمالية ويقوم مقامه عند غيابه ويكون
تعيين نائب رئيس الاكااديمية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض
وزير الثقافة بعد اخذ رأى رئيس الاكااديمية ويشترط ان يكون قد شغل
لمدة خمس سنوات على الاقل وظيفة استاذ بالاكاديمية أو باحدى الكليات
او المعاهد العالية للفنون . ويكون تعيينه لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد
ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلا لوظيفة استاذ على سبيل التذكار ... »

ومن حيث ان مفاد هذا النص ان المشرع قد حدد شروطا معينة ينبغي توافرها فيمن يشغل وظيفة نائب رئيس اكااديمية الفنون من بينها ان يكون قد شغل وظيفة استاذ بالاكاديمية او باحدى الكليات او المعاهد العالية للفنون لمدة خمس سنوات على الاقل ، الامر الذى يتعين معه توافر هذا الشرط فيمن يشغل هذه الوظيفة سواء اشغلها بطريق التعيين ام بطريق الندب لا سيما وان القواعد العامة تقضى بتوافر الشروط اللازمة لشغل الوظيفة فيمن يشغلها ، يستوى في ذلك ان يكون شغل الوظيفة بطريق التعيين المبتدا او بطريق النقل من وظيفة اخرى او بطريق الندب .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق انه قد صدر القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٢ بنوب الدكتور المعروضة حالته لوظيفة نائب رئيس اكااديمية الفنون في حين انه لم يشغل وظيفة استاذ لمدة خمس سنوات وتخلف في حقه شرط من شروط شغل الوظيفة المذكورة ، ومن ثم يكون ندبه اليها قد وقع مخالفا لصحيح حكم القانون .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز نوب السيد / الدكتور المعروضة حالته لشغل وظيفة نائب رئيس اكااديمية الفنون .

(جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠ — ملف رقم ٦١٠/٣/٨٦)

(٤ — ٤) مدى جواز تعيين الدكتور / بوظيفة رئيس قطاع بامانة المجلس الاعلى للجامعات .

استثنى المشرع في المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الوظائف العليا من قيد النسبة المحددة للتعيين في غير احدى وظائف المجموعات النوعية الواردة في جدول الوظائف ، دون ان يكون هناك فرق في هذا بين التعيين من داخل الوحدة او من خارجها ، ومن ثم لا يجدي القول بان السيد المذكور لم يكن يشغل درجة مدير عام بالهيكل التنظيمى للمجلس الاعلى للجامعات لما في هذا القول من اضافة قيد جديد لحكم المادة ١٥ سالفه البيان . كما استثنى المشرع في المادة ٣٦ من القانون المشار اليه — من القاعدة العامة للترقية بان يكون من الوظيفة التى تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التى تنتمى اليها : طائفة الوظائف العليا من هذا المفهوم لكونها لا تشتمل على مجموعات نوعية ، فتضى بان تكون

الترقية اليها بالاختيار : ويستهدى في ذلك برأي رعيه الرؤساء بشان
الارشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد في بيانات خدمتهم ومن سناصر
الامتياز ، وهو ما تم لترشيح السيد المذكور على ما سلف بيانه .

ومن حيث انه مما يؤيد ذلك ان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار
اليه ، قد منح — في المادة ١٥٧ منه — الجامعات (بما فيها المجلس الاعلى
للجامعات) سلطة التعيين في مختلف وظائف الكادر العام الخالية فيها ،
وكذا النقل الى هذه الوظائف استثناء من الاحكام المقررة في شأن العاملين
المدنيين بالدولة . طالما كان المعين او المنقول مستوفيا لاشتراطات
شغل الوظيفة المراد تعيينه فيها او نقله اليها .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الي
جواز تعيين الدكتور المعروضة حالته بوظيفة رئيس
قطاع بأمانة المجلس الاعلى للجامعات .

(جلسة ١٨/٥/١٩٨٣ — ملف رقم ٦٠٦/٣/٨٦)

(ي — ٥) مدى مشروعية القرار الصادر من رئيس اكايمية

الفنون بتشكيل لجنة للمنع والاجازات الدراسية خاصة بالاكاديمية .

من حيث ان المادة ٧ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون
البعثات والاجازات الدراسية والمنح تنص على انه « مع عدم الإخلال بما
تنص عليه المادتان ٣٩ من هذا القانون و ٦٤ من القانون رقم ١٨٤ لسنة
١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات لا يجوز لاي وزارة او مصلحة او جامعة
او هيئة او مؤسسة عامة ايفاد بعثاتها الا بموافقة اللجنة التنفيذية
للبعثات » وقضت المادة ٨ من ذات القانون بانه « على الوزارات
والمصالح والادارات العامة والجامعات والهيئات والمؤسسات العامة ان
تتقدم الى ادارة البعثات » وتنص المادة ١٤ على انه لا يجوز لاي
فرد او وزارة او مصلحة او هيئة او مؤسسة عامة قبول منح للدراسة
او التخصص الا بعد موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات
ونصت المادة ١٦ على ان ينشأ في كل وزارة وكذلك في كل جامعة لجنة
للاجازات تشكل بقرار من الوزير المختص او من مدير الجامعة يكون من
اختصاصها النظر في الطلبات التي يتقدم بها الموظفون للحصول على
اجازات دراسية بمرتب او بدون مرتب وفقا للقواعد المقررة » .

ولما كان الجمع بين نصوص القانون المذكور يوجب القول بان عبارة « كل وزارة وكذلك كل جامعة » قد وردت لتبيان الجهات التي يحق لها تشكيل لجان الاجازات الدراسية على سبيل المثال لا الحصر ، لان عبارة النص لا يمكن حملها من الناحية اللغوية على سبيل الحصر القاطع اذ ان لفظ (كذلك) يحمل على الاستطراد غير المتوقف ولا يتضمن جمعا غير متكرر، ومن ثم فان الاختصاص بشئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح ليس مقصورا على الوزارات والجامعات وانما هو موكل ايضا الى كل جهة لها كيان مستقل ، وبالتالي يتعين التسليم للهيئات وما شابهها من الجهات المستقلة والتي لا تتبع وزارة بالمعنى العضوي بالحق في تشكيل لجنة خاصة بها للاجازات الدراسية .

ولما كان القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء اكااديمية الفنون ينص في مادته الاولى على ان « تنشأ اكااديمية للفنون يكون لها الشخصية الاعتبارية » فانه يحق لها تشكيل لجنة للاجازات الدراسية خاصة بها ، ومن ثم يكون قرار تشكيل هذه اللجنة الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٧ قد وافق صحيح حكم القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يحق لأكاديمية الفنون تشكيل لجنة خاصة بها للاجازات الدراسية .

(جلسة ١٢/١١/١٩٨٠ - ملف رقم ٢٥٢/٦/٨٦)

(ي - ٦) مدى جواز ترقية بعض الاساتذة الباحثين المساعدين الى وظيفة باحث بالمركز القومي للبحوث .

من حيث ان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ يقضى بتطبيق احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية المحددة في الجدول المرفق به ومن بينها المركز القومي للبحوث (١) .

(١) كما ان فتوى الجمعية العمومية بجلسة ٧٤/٣/٢٧ انتهت الى ان احكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - تسرى على شاغلي الوظائف العلمية في المؤسسات المذكور سواء تضمنتها اللائحة التنفيذية ام لا . وذلك استئنافا لحكم الماد الثانية من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين الفنيين في المؤسسات العلمية .

ولما كان المستفاد من نصوص هذا القانون ان عناصر المركز القانوني لمن يرقى لوظيفة استاذ لا تكتمل الا بصدر قرار الترقية من الوزير المختص دون ان يغير من ذلك مرور القرار بعدد من المراحل قبل اصداره ، وذلك لان كل من تلك المراحل لا تنشئ بذاتها مركزا قانونيا للمرشح للترقية اذ ان كل منها مرتبط بالآخرى ولا توجد مستقلة عنها ، فقرار اللجنة العلمية لا يلزم مجلس القسم ولا ينتج اثر لديه الا اذا اقره ووافق عليه . وقرار مجلس القسم لا ينتج اثرا امام مجلس الكلية الا اذا اقره . وبالمثل فان قرار مجلس الكلية لا يلزم مجلس الجامعة ، وطالما ان كل مرحلة من تلك المراحل لا تستتبع حتما المضي في بقية إجراءات الترقية ، والقول بغير ذلك مصادرة لحق الجهات المختصة بالنظر في المراحل التالية ، ولا يجوز ادخال قرارات الترقية لوظيفة استاذ في عداد القرارات المركبة التي تتكون من عناصر متعددة يتقيد كل منصر منها بالآخر ومستقل عنه بانشاء مركز قانوني لصاحب الشأن لا يتأثر بما يتلوه من عناصر لاحقة . وترتبطا على ذلك فانه اذا ما قرر المشرع تعديل شروط الترقية الى تلك الوظيفة فان هذا التعديل يسرى على من لم يصدر قرار بترقيته من السلطة المختصة اعمالا للآثر المباشر للقانون الجديد الذي يجب تطبيقه على المراكز القانونية التي لم تكتمل قبل العمل به .

ولما كانت قرارات ترقية الاساتذة الباحثين المساعدين المعروضة حالاتهم لم تصدر حتى ١٩٧٤/١٠/٣ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٤ الذي اشترط للترقية لوظيفة استاذ بالمدد المستحدثة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٤ الاعلان عن تلك الوظيفة في جامعة اقليمية ، فان هذا الشرط يسرى في شأنها ومن ثم لا يجوز ترقيةهم بعد هذا التاريخ بتلك المدد الا اذا اعلن عن وظائف الاستاذية بالجامعات الاقليمية .

واذا كان قد صدر في ١٩٧٤/١٠/١٤ قرار بمنح الدكتوراة المذكورة للقب العلمي لوظيفة استاذ باحث فان هذا القرار لا ينتج اثرا لصدر قرار بوقفه ، كما ان هذا القرار والقرار بمنح جميع الاستاذة المعروضة حالاتهم للقب العلمي لوظيفة استاذ باحث لا يرد عليها التجصن بفوات الميعاد المحدد للطعن في القرارات الادارية ، ذلك لان طريقة الترقية بمنح للقب العلمي طبقا للمادة ٧١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ انما تشكل سبيلا استثنائيا اختصه المشرع على خلاف الاصل العام الذي يوجب توافر درجة مالية خالية يمكن الترقية اليها ومن ثم فان عدم مراعاة شروط التعديل الجديد بعد نفاذه من شأنه ان يؤدي الى ان يصبح القرار

الصادر بالترقية على خلاف الشروط المنصوص عليها فيه مخالفا للقانون مخالفة جسيمة منحدر به الى درجة الانعدام وعليه فانه وقد صدرت القرارات المعروضة بالمخالفة لاحكام التعديل المشار اليه فانها تكون متعمدة ولا تتحصن ويجوز سحبها في اى وقت .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ترقية السادة المعروضة حالاتهم ..

(جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ — ملف رقم ١٩٩/٣/٨٦)

١٧ — جـ مـ اـ ر ك :

(١) مدى احقية السيد / الهندي الجنسية في الافادة من احكام المادة ١١٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك .

لا يكفى للاعفاء من الضرائب الجمركية في الحالة المعروضة مجرد حضور صاحب الشأن لجمهورية مصر العربية وانما ينبغى ان تتوافر له نية الاقامة ولمدة لا تقل عن سنة تبدأ من تاريخ الانصاح عن هذه النية ولو كان ذلك بعد حضور القادم الى البلاد ، لكي تكتمل الشروط التي حددها القانون ، وتبدأ المدة من تاريخ اكتمال هذه الشروط مجتمعة ، ومن بين هذه الشروط وصول الاشياء المراد اعيانها وذلك خلال سنة اشهر من تاريخ حضور صاحب الشأن الى الجمهورية . وقد تخلف في هذه الحالة شرطا اساسيا وهو الاقامة لمدة سنة اذ غادر المذكور قبل تمامها فقلت مدة اقامته عن سنة ولذا لا يفيد من الاعفاء .

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم افادة المذكور الهندي الجنسية من الاعفاء الضريبي المقرر في المادة ١١٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

(جلسة ١٩٧٨/١١/١ — ملف رقم ٥/٣/٢)

(ب) مدى اعتبار ما ورد بمضبطة مجلس الشعب بجلسته المتعقدة بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٧٧ منطويا على تعديل لاحكام القرار الجمهورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ . باعفاء بعض السلع الراسمالية من الضرائب الجمركية .

من حيث انه ولئن كان مجلس الشعب قد أقر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ باعفاء بعض السلع الراسمالية من الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم المقررة على الواردات بعد ان اضاف الى عجز البند ٣٨/٨٤ كلمة .. «الخ» فاصبح نصه يجرى على النحو التالى « الات واجهزة مساعدة للالات الداخلة فى البند ٣٧/٨٤ مثل الدوبى والجاكار وموتفات ذاتية الحركة ، اجهزة تغيير مواكيك .. الخ » .

غير ان الخلاف بين نص قرار رئيس الجمهورية المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٩ مارس سنة ٧٧ والنص الذى اقره مجلس الشعب ليس الا خلافا ظاهريا فى التركيب اللغوى للبند المذكور لم يؤدى الى اى تعديل او تغيير فى معنى او احكام قرار رئيس الجمهورية . واسباس ذلك ان الات والاجهزة المذكورة فى البند المشار اليه بمسمياتها ليست هى المعفاة من الضرائب والرسوم وانما ينصب الاعفاء على جميع الات والاجهزة المساعدة للالات الداخلة فى البند ٣٧/٨٣ ، ما ذكر منها وما لم يذكر ، بدليل ان القرار اورد كلمة « مثل » قبل ان يعدد بعض هذه الات بمسمياتها ، ومن ثم فان ماورد بالبند المذكور يكون على سبيل المثال لا الحصر ، فاذا ما اضاف مجلس الشعب عبارة « الخ .. » الى عجز البند فان العبارة المضافة — وهى تعنى ايضا عدم الحصر وانما التمثيل لا تشكل اى تعديل فى معنى النص المنشور بالجريدة الرسمية ، لهذا تكون الفتوى الصادرة من ادارة الفتوى لوزارة المالية بتاريخ ٧٧/١٢/١٨ قد اصابته صحيح حكم القانون .

(جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٧ — ملف رقم ٧/٣/٢٠)

(ج) مدى جواز اعفاء رسالة السجائر الاجنبية التى استوردتها شركة عبد القادر ابو هميله فى نهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٨١ بدون قيمة بدلا من رسالة السجائر الاجنبية التالفة التى تم تصديرها من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة .

من حيث ان المادة ١١٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣

نفس على أنه « مع عدم الإخلال بالاعفاءات المقررة بموجب قوانين خاصة
تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم بشرط المعاينة ... »

(١١) المهمات التي ترد من الخارج بدون قيمة بدل تالف أو ناتج
عن رسائل سبق توريدها أو رفض قبولها وحصلت الضرائب الجمركية
عليها كاملة في حينها بشرط أن تتحقق مصلحة الجمارك من ذلك ... » .

من حيث أن الأصل طبقا للمادة الخامسة من قانون الجمارك
خضوع جميع البضائع الداخلة على اختلاف أنواعها ومسمياتها ، للضرائب
الجمركية ، واقتصر الاعفاء في المادة ١١/١١٠ المشار إليها على نسوع
معين بذاته من هذه البضائع فقط وبشروط محددة وهي المهمات التي ترد
من الخارج بدون قيمة بدل تالف ومن ثم فإن هذه المغايرة لها دلالتها وتؤدي
إلى عدم امتداد الاعفاء الجمركي المنوه عنه إلى البضائع والسلع كافة .
أذ لا يشمل إلا نوعا منها وهي المهمات أي العدد والآلات والتجهيزات وهذه
التفرقة سبق أن أخذ بها كذلك القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ في شأن
بيع المحال التجارية ولا مزية في أن السجائر بضاعة استهلاكية ولكنها
ليست من المهمات ، ومن ثم لا ينطبق عليها الاعفاء الوارد في المادة
١١/١١٠ سالفة الذكر ، خاصة وأنه لا يجوز التوسع أو القياس في
تفسير الإعفاءات الجمركية لمخالفة ذلك للقواعد الأصولية في القوانين المالية
والضريبية ..

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم
جواز اعفاء رسالة السجائر المنوه عنها من الضرائب الجمركية وغيرها
من الضرائب والرسوم المقررة وفقا للمادة ١١/١١٠ من قانون الجمارك
رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

(جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠ — ملف رقم ٢٤١/٢/٣٧) .

(د) هل لمصلحة الجمارك حق المراجعة والتفتيش على ما يتضمنه
الاقرار الذي تقدمه الهيئة المصرية العامة للبترول من أن الأشياء المستوردة
لحساب شركة بترول خليج السويس (جابكو) مقصور استعمالها على
أغراض تنفيذ العمليات الجارية طبقا لأحكام لقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ ؟

من حيث أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ ، بالتأخير عن الوزير البترول
في التعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة جابكو للزيت

في شأن البحث عن البترول واستغلاله في مناطق خليج السويس والصحراء الغربية ووادي النيل ، تنص المادة ١/١٢ منه على انه «تيسر للمؤسسة ولاموكو وللشركة القائمة بالعمليات ولقاوليهم والمقاولين من الباطن الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع هذه الاتفاقية بالاستيراد من الخارج من اعفائهم من الرسوم الجمركية الخاصة باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمواد والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والممتلكات المنقولة بعد تقديم اقرار من ممثل مسئول للمؤسسة بان هذه الاشياء المستوردة مقصود استعمالها على اغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى هذه الاتفاقية .

من حيث ان مفاد حكم المادة المذكورة ان المشرع لم يخول الهيئة المصرية العامة للبترول سلطة تقدير مدى لزوم الاشياء المستوردة لتنفيذ اغراض العمليات الجارية ، وانما مجرد تقديم اقرار بان هذه الاشياء يقتصر استعمالها على تنفيذ الاغراض المذكورة ، ويكون لمصلحة الجمارك الحق في مراقبة ما اذا كانت الشركة تستخدم الاشياء المستوردة في تنفيذ هذه الاغراض . هذا بالاضافة الى ان هذا الاقرار لا يعدو ان يكون دليلا يقدم للادارة الجمركية لاثبات توافر هذا الشرط ، وشأنه شأن أى دليل يقدم الى جهة الادارة يخضع لتقديرها طالما ان القانون لم يصف عليه حجية خاصة في الاثبات ومجرد تقديم هذا الاقرار لا يغنى عن ضرورة تثبيت مصلحة الجمارك من توافر الشرط المشار اليه ، ومزاولة اختصاصها الاصيل في التحقق من ان الاشياء المستوردة مقصود استعمالها على تنفيذ العمليات الجارية ، فاذا ماثار نزاع في هذا الشأن فانه يعرض حينئذ على الجهات المختصة قانونا .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص مصلحة الجمارك في فحص الاقرار المقدم من الهيئة المصرية العامة للبترول وحققها في التثبت من توافر شرط الاعفاء ، وفي حالة النزاع يعرض على الجهات المختصة .

(جلسة ١٩٨٣/١/١٩ — ملف رقم ٩/٣/٢٠)

(هـ) مدى جواز النص في قرارات وزارة المالية الخاصة بالاعفاءات الجمركية على حظر التصرف في الاشياء التي تم اعفاؤها بعد مضي المدة المحددة بالمادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى ، قبل سداد الضرائب

والرسوم وفقا لحالتها وقيمتها وقت السداد وطبقا للتعريف الجمركية السارية في هذا التاريخ .

الاصل طبقا لقانون الجمارك — هو خضوع جميع الاندياء المستوردة للضرائب والرسوم الجمركية ، واستثناء من ذلك اجاز المشرع ، بقانون نظام استثمار المال العربي والاجنبى ، لرئيس الجمهورية ان يقرر اعفاء المواد المستوردة اللازمة لانشاء المشروعات الاستثمارية من كل الضرائب والرسوم الجمركية او بعضها وغيرها من الضرائب والرسوم ، او تأجيل استحقاقها أو تقسيطها ، بشرط عدم التصرف في الاشياء محل الاعفاء أو التأجيل أو التقسيط لمدة خمس سنوات والا حصلت عليها الضرائب والرسوم السابق الاعفاء منها .

ومن حيث ان الاعفاء من كل الضرائب والرسوم او بعضها المستحقة على الاشياء المستوردة اللازمة لانشاء المشروعات الاستثمارية ، أنها هو استثناء من خضوع الواردات للضرائب والرسوم الجمركية كاصل عام ، ومن ثم لا يتوسع فيه ولا يقاس عليه ، كما ان هذا الاعفاء يدخل في نطاق السلطة التقديرية لرئيس الجمهورية ، فله ان يعفى أو لا يعفى ، ومن المسلم به أنه ليس ثمة ما يمنع الجهة الادارية وهى بصدد ممارستها للسلطة التقديرية ان تضبط هذه السلطة بضوابط لتحقيق الصالح العام ، فمن يملك الاعفاء ، يملك وضع الضوابط التى تتماشى مع الهدف منه ، فضلا عن ان تقرير الاعفاء المشار اليه منوط بان تكون الاشياء محل الاعفاء لازمة للمشروع الاستثمارى . والتصرف فيها بعد مدة خمس سنوات معناه انها اصبحت غير لازمة للمشروع وانتفت الحكمة تقرير الاعفاء .

ومن حيث انه ينبغى على ما تقدم انه يجوز النص في قرارات الاعفاء المشار اليها على الضوابط والقيود التى تتماشى مع الهدف من تقرير الاعفاء .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز النص في قرارات الاعفاءات الجمركية على حظر التصرف في الاشياء التى تم اعفاؤها ، وفقا للفقرة الاخيرة من المادة ١٦ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ . المشار اليه ، بعد مضي المدة المحددة بها ، قبل سداد الضرائب والرسوم وفقا لحالتها وقيمتها وقت السداد وطبقا للتعريف الجمركية النارية في هذا التاريخ .

(. جلسة ١٩٨٣/٤/٦ — ملف رقم ٣٧/١/٢٠٧) .

(و) مدى جواز اضافة مصاريف التفريغ في بلد المستورد الى وعاء
الضريبة الجمركية عند تحديد قيمة الواردات بالتطبيق للمادة ٢٢ من قانون
الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

من حيث ان المادة ٢٢ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص
على ان « تكون القيمة الواجب الاقرار عنها في حالة البضائع الواردة
هى الثمن الذى تساويه فى تاريخ تسجيل البيان الجمركى المقدم عنها من
يكتب الجمرك اذا عرضت للبيع فى سوق منافسة حرة بين مشتري وبائع
مستقل أحدهما عن الآخر على اساس تسليمها فى ميناء أو مكان دخولها فى
البلد المستورد ، بافتراض تحمل البائع جميع التكاليف والضرائب والرسوم
والنفقات المتعلقة بالبضائع حتى تاريخ تسليمها فى ذلك الميناء أو المكان
ولا يدخل فى هذا الثمن ما يتحمله المشتري من الضرائب والرسوم والنفقات
الداخلية فى البلد المستورد .

ويتصد بالنفقات اجور لفتل والشحن والتأمين والعمولة والسبسة
وغیرها حتى ميناء التفريغ فيما عدا ما يستحق من نفقات نقل الطرود
الواردة بطريق البريد أو الجو فانها تحسب على اساس النفقات التى
يحددها المدير العام للجمارك .

واذا كانت القيمة موضحة بنقد اجنبى أو بحسابات اتفاقيات اجنبية
أو بحسابات غير مقيمة فتقدر على اساس القيمة الفعلية للبضاعة مقومة
بالعملة المصرية فى ميناء أو مكان الوصول وذلك وفقا للشروط والأوضاع
التى يقرها وزير الخزانة » .

ومن حيث انه مفاد هذه المادة — وطبقا لما سبق وان انتهت اليه
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى
١٩٨٠/١٢/١٠ وكذلك اللجنة الاولى لقسم الفتوى بمجلس الدولة
بجلستها فى ١٩٧٩/١١/٢٧ أن وعاء الضريبة الجمركية على البضائع
الواردة يحدد على اساس قيمة السلعة مضافا اليها كافة التكاليف والضرائب
والرسوم والنفقات المتعلقة بها حتى تاريخ تسليمها فى ميناء الوصول أو
التفريغ ، أما النفقات التى يتحملها المستورد بعد هذا التاريخ بما فيها
نفقات التفريغ فلا تدخل فى نطاق النفقات التى اضافها المشرع الى قيمة
السلعة عند تحديده لوعاء الضريبة الجمركية على الواردات ، ويؤكد ذلك
التعريف الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٢٢ سالف الذكر للنفقات من

انها « اجور النقل والشحن والتأمين والسمسرة وغيرها حتى ميناء التفريغ »
وغنى عن البيان ان كلمة « وغيرها » هنا يجب ان تفسر با تكون من ذات
جنس النفقات التى ذكرت بأنواعها فى النص بأن تكون قد انفتحت حتى
وصول البضائع الى ميناء التفريغ .

وبناء على ماتقدم فان منشور مصحة الجمارك رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٩
وقد اضاف مصاريف التفريغ الى وعاء الضريبة يكون قد خالف صحيح حكم
القانون .

(جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠ — ملف رقم ٢٢٢/٢/٣٧)

(ز) مدى جواز استمرار الاعفاء الجمركى للكافيتيرتين المتنقلتين
« مرحبا » والمفرج عنهما باسم فى حالة التنازل عنهما الى
شخص اخر وفقا لاحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت
الفندقية والسياحية .

تنص المادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن
المنشآت الفندقية والسياحية على ان « يعفى ما يستورد من الفنادق
العائمة والبواخر السياحية من الضرائب والرسوم الجمركية ، كما تعفى
من هذه الضرائب والرسوم المستلزمات التى تستوردها لبناء او تجهيز او
تجديد المنشآت الفندقية او السياحية ، ويصدر بالاعفاء قرار من وزير
الخزانة بناء على اقتراح وزير السياحة ولا يجوز التصرف فى الاشياء
المستوردة طبقا للفقرة السابقة الا بمرافقة وزير السياحة .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان المشرع اعفى من الضرائب والرسوم
الجمركية الفنادق العائمة والبواخر السياحية ، والمستلزمات الخاصة
ببناء او تجهيز او تجديد المنشآت السياحية ، وجعل الاعفاء مقررًا لهذه
الاشياء بعينها ، وليس مقررًا لشخص بذاته ، فهو غير مرتبط بمستوردها
او مالكتها الاصلى ، وانما هو اعفاء عيى ، يلتصق بطبيعة الاشياء
المستوردة كمنشآت سياحية او مستلزماتها وتتمتع به طالما ظلت محتفظة
بهذا الوصف ، محققة ذات الغرض المخصصة من اجله ، يستوى فى
ذلك ان تظل مملوكة لصاحبها الاصلى ، او تنتقل ملكيتها بموافقة وزارة
السياحة الى شخص اخر مادام ان المتصرف اليه يستخدمها فى الغرض
المخصصة له ، لان الاعفاء الضريبي المنوه عنه ينصب على المنشأة

السياحية ولا يتغير هذا الوصف بتغير المالك ، ولما كان البادى من الاوراق ان المنشأتين المشار اليهما تم اعفاؤهما من الضرائب والرسوم الجمركية باعتبارهما من المنشآت السياحية طبقا لاحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ سالف لذكر ، وتقدم المالك بطلب الموافقة على التصرف فيهما بالبيع الى شخص اخر ، مع استخدامهما في ذات النشاط السياحي ووافقت وزارة السياحة على ذلك ، ومن ثم فان الاعفاء يظل ساريا بالنسبة لهما ، طالما ان المتصرف اليه يستخدمهما في الاغراض السياحية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار اعفاء المنشأتين المشار اليهما ، من الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة طالما استمر تخصيصهما للاغراض السياحية المقررة .

(جلسة ١٥/٦/١٩٨٣ — ملف رقم ٣٧/٢/٢٥٩)

(ح) مدى احقية الهيئة العربية للتصنيع في الافادة من حكم الاعفاء الجمركى الوارد بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ على ما ترمع استيراده من مستلزمات الراديو والكاسيت والتليفزيون .

من حيث ان الهيئة العربية للتصنيع قامت ليس فقط لبناء قاعدة للصناعات الحربية ، وانما ايضا للاسهام فى نقل التكنولوجيا المتطورة الى العالم العربى والعمل على التنسيق بين الدول الاعضاء فى مجال تطوير الصناعات المتقدمة والمساهمة فى اعداد الخبرات الفنية والادارية التى تكفل اقامة وانماء وتطوير الصناعات المتقدمة فى الدول الاعضاء بما يواكب التطور العالمى وذلك حسبما جاء بالمادة الثانية من اتفاقية تأسيس الهيئة والباب الثانى من النظام الاساسى للهيئة فى المواد من ١٢ الى ١٦ ولما كانت المادة التاسعة من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ قد جاءت صريحة فى النص على اعفاء الهيئة من الضرائب والرسوم عن كل ما تستورده من الخارج مما يكون لازما لانتاجها او لسير العمل بها فان هذا الاعفاء يشمل — بلا ريب — ما تستورده الهيئة من مستلزمات انتاج الراديو والكاسيت والتليفزيون بحسبانها تدخل فى مدلول الصناعات المتطورة والتى يعتبر انماؤها وتطويرها احد اهداف الهيئة ولقد جاء النص على ذلك صراحة فى المادة الثانية من اتفاقية التأسيس حيث تنص على ان « تهدف الهيئة العربية للتصنيع الى بناء قاعدة صناعية عربية تكفل اقامة وانماء وتطوير الصناعات المتقدمة ... » والمادة الثانية عشرة من النظام الاساسى والتى

يجرى نصها في صياغة تكاد تتطابق مع نص المادة الثانية من الاتفاقية حيث تنص على ان « تهدف الهيئة العربية للتصنيع الى بناء قاعدة صناعية عربية عربية تكفل اقامة وانماء وتطوير الصناعات المتقدمة » . ويبين من ذلك ثمة ربطا بين الهدفين (بناء قاعدة صناعية عربية وانماء وتطوير الصناعات المتقدمة) وهما متلازمان ولا يمكن الفصل بينهما او لا يتصور اقامة صناعة عربية متطورة لا تستند الى قاعدة صناعية متقدمة في مختلف المجالات كما لا يتصور بصفة عامة وجود منشآت صناعية عربية لا يتم الاستفادة منها في مجال الصناعات الاخرى فضلا عن ان بناء قاعدته للصناعات الحربية سوف يؤدي بالضرورة الى خلق بعض الصناعات المكملة في المنطقة يتعين ان تكون بالضرورة على ذات الدرجة من التقدم والتطور وهو الامر الذي يسهم بدوره في انماء التقدم الصناعى والفنى بصفة عامة وتقوم غالبية المنشآت الصناعية الحربية في مختلف دول العالم بانتاج سلع اخرى مدنية حديثة اذ لا يتصور من الناحية العملية قصر الانتاج على الصناعات الحربية فقط .

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك فاذا ما قامت الهيئة العربية للتصنيع بانتاج الاجهزة الكهربائية الالكترونية (الراديو - الكاسيت - التليفزيون) فان ذلك يدخل في نطاق الصناعات المتطورة وبالتالي لا تكون الهيئة قد خرجت على نطاق اغراضها المحددة باتفاقية انشائها ونظامها الاساسى ومن ثم يعنى كل ما تستورده الهيئة ويكون لازما لانتاج هذه الاجهزة من الضرائب والرسوم الجمركية وذلك دون ما حاجة الى الاستناد الى احكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية الهيئة العربية للتصنيع في الاعفاء الجمركى عن مستلزمات الانتاج المدنى والصناعى .

(جلسة ١٥/٦/١٩٨٣ - ملف رقم ٣٧/٢/٢٣٧)

(ط) تحديد نطاق الاعفاء الجمركى المقرر بالمادة ١١ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر .

اخضع المشرع فى قانون الجمارك كافة البضائع المستوردة للضريبة على الواردات والضرائب الاخرى المضافة اليها ما لم يرد نص خاصر بأعفائها .

والضريبة بهذا المفهوم تشمل كل فريضة مالية تجبى دون مقابل
ينمئن في خدمة خاصة ، حتى ولو سبقت رسماً ، وهذا ما اثيرت اليه
المادة الخامسة من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ للدلالة على
المبالغ التي تستحق بمناسبة واقعة الاستيراد ولو كانت اضافية ، فبينما
الطلق عليها في الفقرة الاولى من تلك المادة اصطلاح الضرائب الاخرى
فانه سماها الرسوم في الفقرة الثانية ، ومن ثم لا يكون هناك محل للفرقة
في تطبيق قانون الجمارك والتعريف الجمركية بين تسمية الفريضة المالية
بالضريبة أو بالرسم عند خضوع الضريبة الجمركية أو الاعفاء منها ، وذلك
ان العبرة بطبيعة الفريضة المالية المقررة وليس بتسميتها وبناتالي فان
الخضوع للضريبة الجمركية أو الاعفاء منها يشمل كافة المبالغ المضافة اليها
وفقاً لنصوص القانون أو بمقتضى قرار التعريف الجمركية سواء سميت
ضريبة أو رسماً طالما ان استحقاقها منوط بواقعة الاستيراد وتبعاً لذلك
فان الرسوم التي تستحق في مقابل خدمة خاصة تخرج من نطاق هذا
الحكم .

ولما كان الاعفاء المقرر للهيئة القومية لسكك حديد مصر بمقتضى
المادة ١١ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ قد شمل الضرائب والرسوم
الجمركية فان هذا الاعفاء يشمل ضريبة الوارد الاصلية وضريبة الدعم وكافة
الضرائب والرسوم الاخرى الاضافية المفروضة بمناسبة واقعة الاستيراد ،
ولا وجه للحجاج في هذا الصدد بان التعريف الجمركية الصادر بها قرار
رئيس الجمهورية رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٠ قد اقتصرت على اعفاء المعدات
المستخدمة في النقل بالسكك الحديدية من ضريقتي الوارد والدعم دون باقى
الرسوم الاخرى المقررة بمناسبة الاستيراد لان الحكم العام الوارد بتلك
التعريف يقتيد بالحكم الخاص الذى تضمنته المادة ١١ من القانون رقم ١٥٢
لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر بيد ان اعفاء الهيئة من الضرائب والرسوم
الجمركية لا يمتد ليشمل الرسوم المقررة في مقابل الخدمات التي تؤدي
للمستورد ومن ثم فانه يتعين على الهيئة ان تؤدي رسم الاحصاء الجمركي
المقرر بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ في مقابل الخدمات الاحصائية التي
تؤديها الدولة للمستورد .

كما يتعين عليها اداء رسوم الشحالة والعوائد المقررة بمقتضى قرار
وزير الخزانة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٥ . باعتبار انها فرضت في مقابل
الخدمات الخاصة التي تؤدي للمستورد الا ان الهيئة لا تلتزم باداء رسم
الاستهلاك المقرر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ ورسم الدعم للفروض

بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٩. ورسم البلدية المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٣ رغم انها سميت بالرسوم لانها لم تفرض في مقابل خدمة خاصة وانما فرضت بمناسبة واقعة الاستيراد وعلى السلع المستوردة بحسب قيمتها أو نوعها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى. والتشريع الى شهور الاعفاء المقرر للهيئة القومية للسكك الحديدية بمقتضى حكم المادة ١١ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ كافة الضرائب والرسوم المقررة بمناسبة واقعة الاستيراد دون الرسوم المقررة في مقابل الخدمات الخاصة ومنها رسوم الاحصاء والشحالة والعوائد .

(جسة ١٩٨٢/٦/٦ — ملف رقم ٨٨٦/٢/٣٢)

(ك) مدى تطبيق الاعفاء الجمركى المقرر بالمادة الخامسة من القانون رقم ٦٢ لسنة ٧٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالتعمير على ناقلتي بترول استوردتهما الهيئة المصرية العامة للبترول لاستخدامهما في اعادة تعمير وتشغيل معامل تكرير البترول بالسويس وفي تعمير تجهيزات موانئ منطقة القناة وامتدادها بالمواد البترولية .

اعفى المشرع الجهات المتنفذة لمشروعات التعمير من الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم المستحقة على ما تبستورده من مواد والات ووسائل نقل تكون لازمة لتلك المشروعات ، وخول وزير الاسكان والتعمير تحديد المشروعات التى تستفيد من احكام هذا الاعفاء . واذا اصدر وزير التعمير قراره رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٧٧ تنفيذا لهذا الحكم متضمنا اعفاء شاملا لكل ما يلزم مشروع اعادة تشغيل معامل تكرير البترول بما في ذلك وسائل النقل سواء استخدمت بطريق مباشر او غير مباشر فان الناقلين في الحالة الماثلة وقد استوردتهما الهيئة المصرية العامة للبترول لاستخدامهما في اعادة تشغيل معامل تكرير البترول بالسويس لا يستحق عليهما رسوما جمركية باعتبارها من وسائل النقل اللازمة لاعادة تشغيل تلك المعامل .

ولا يجوز الاستناد الى نص المادة الاولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه لتصر الاعفاء على التعمير الاسكانى في المناطق والمدن التى حددتها المادة الاولى من هذا القانون ذلك ان المشرع قد مد نطاق الاعفاء بنصوص صريحة الى مشروعات لا يشملها مدلول التعمير الاسكانى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعفاء الناقلين في الحالة الماثلة من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم .

(جلسة ١٩٨١/١٢/٢ — ملف رقم ٣٧/١/٢٠٥)

(ل) مدى سريان الاعفاء المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ باعفاء بعض مواد البناء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على الواردات — على المواد المنصوص عليها في الجدول المرفق بهذا القرار ولو كانت تقبل بحسب طبيعتها الاستخدام في اغراض اخرى غير البناء (١) .

يقضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في مادته الخامسة باخضاع البضائع التي تدخل اراضى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الاخرى المقررة وذلك الا ما استثنى من تلك البضائع بنص خاص ، كما نص صراحة في تلك المادة على استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، وخول في مادته السادسة رئيس الجمهورية تحديد التعريفات الجمركية وتعديلها ، وعندما اعفى في المادتين ١٠٧ ، ١٠٨ ما يرد للاستعمال الشخصى لاهضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وما تستورده السفارات والقنصليات للاستعمال الرسمى قضى في المادة ١٠٩ بعدم جواز التصرف خلال خمس سنوات فيها يتم اعفاؤه الى شخص لا يتمتع بالاعفاء قبل اخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة وخول هذا القانون رئيس الجمهورية في البند ١٣ من المادة ١١٠ اصدار قرارات بالاعفاء من الضريبة الجمركية تتناول اشياء بذواتها ، واعتبر القانون في المادة رقم ٢١ في حكم التهريب ارتكاب اى فعل يقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة . وبناء على ذلك يكون المشرع قد جعل ورود البضاعة المستوردة هو الواقعة المنشئة لاستحقاق الضريبة الجمركية ، ولم يخول

(١) وجدير بالذكر ان اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بمجلس الدولة سبق وأن ارتأت بجلستها المنعقدتين في ٢ يوليو و ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ ببيان هذا الاعفاء على المواد المنصوص عليها في الجدول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ولو كانت تقبل بحسب طبيعتها الاستخدام في اغراض اخرى غير البناء .
وبناء عليه طلب السيد / وزير المالية بكتابته رقم ١٥٤ المؤرخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٨٢ اعادة النظر في هذا الراى .

الجمارك حق تتبع البضائع التي يتم الافراج عنها بعد اعفائها بسبب استعمالها في غرض محدد الا بنص خاص يمنحها هذا الحق ، كما انه عندما اعتبر ارتكاب اى فعل يؤدي الى التخلص من الضرائب الجمركية في حكم جريمة التهريب اشترط توافر القصد الجنائي عند الافراج عن الاشياء المستوردة .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ينص في مادته على ان تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على الواردات مواد البناء المبينة بالجدول المرفق لهذا القرار فانه يكون قد تضمن قرينة قاطعة من مقتضاها اعتبار المواد التي تتوافر فيها الاوصاف المنصوص عليها بالجدول المرفق به من مواد البناء المعفاة من الضريبة الجمركية وجعل من تلك الاوصاف علة لحكم الاعفاء ومن الاستعمال في البناء حكمة له ، وعليه فان المواد التي تتوافر فيها علة الحكم وهي الوصف الوارد بالجدول تتمتع بالاعفاء ولو كانت قابلة للاستعمال في غير اغراض البناء التي تمثل في هذا النص الحكمة من الاعفاء اى المنفعة المرجوة منه وهي لا يجوز اناطة تطبيق الحكم على تحققه لخصائها وعدم انضباطها بالحكم يدور مع علته وجودا وعدما وليس مع الحكم المبتغاه منه ، واذ لم يخول القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ مصلحة الجمارك حق تتبع ما يستورد من المواد المنصوص عليها بالجدول المرفق به ، فانه لا يكون هناك محل للبحث في مدى قابليتها للاستخدام في غير اغراض البناء ، وكذلك فانه لا يجوز الحجاج في هذا الصدد بما قضت به المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من اعتبار اى فعل يرتكب بقصد التخلص من الضرائب الجمركية في حكم التهريب للقول بوجوب استخدام المواد المستوردة في اغراض البناء ، ذلك ان اعمال حكم تلك المادة منوط بتوافر قصد التهريب من الضريبة عند الافراج عنها وهو امر لا يجوز استنباطه من سلوك المستورد بعد انتهاء واقعة الاستيراد بخروج المواد المستوردة من الدائرة الجمركية طالما ان القرار لم يخول مصلحة الجمارك حق تتبعها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد رأى اللجنة الثالثة لقسم الفتوى ببيان الاعفاء المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ على المواد المدرجة بالجدول المرفق به متى توافرت فيها الاوصاف المنصوص عليها في هذا الجدول برفض النظر عن قابليتها للاستخدام في غير اغراض البناء . . .

(جلسة ١٩٨٢/٥/٥ - ملف رقم ٢٣٣/٢/٣٧)

(م) خضوع الادوات والمهمات التي تستوردها الجمعيات التعاونية للثروة المائية لحساب اعضائها او التي يستوردها الاعضاء مباشرة للرسوم الجمركية المقررة .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٨ بتاعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم المعدل بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ على ان (تتمتع الجمعيات التعاونية المؤلفة طبقا للقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية بالمزايا الاتية ٦ مكررا — تعفى الجمعيات التعاونية للثروة المائية والجمعيات بمحافظات الحدود بمختلف انواعها من الرسوم الجمركية المفروضة على ما تستورده من ادوات ومعدات ومهمات وماكينات واللات لازمة لنشاطها على ان يصدر بتحديدھا قرار من وزير الخزانة بالاتفاق مع وزير الحرية) .

ومناد ذلك ان المشرع قضى باعفاء الجمعيات التعاونية للثروة المائية من اداء الرسوم الجمركية المقررة على ما تستورده من الات وادوات بشرط ان تكون لازمة لممارسة نشاطها ، وعليه فان استمرار الاعفاء يكون منوطا باستمرار تملك الجمعية للاشياء المستوردة اذ بذلك يتحقق شرط الاعفاء وتثبت لزوم تلك الاشياء لممارسة نشاط الجمعية ، ومن ثم فان الات التي تستوردها الجمعية لحساب اعضائها او لبيعها لهم او لتوزيعها عليهم لا تتمتع بالاعفاء من الرسوم الجمركية المنصوص عليه بالبند ٦ مكررا من المادة الاولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ وانما تستحق عليها الرسوم الجمركية بحسب حالتها عند تملكهم لها ، ولا يغير من ذلك ان يكون هذا التوزيع او التملك داخلا في اغراض الجمعية لان تملك الاعضاء للاشياء المستوردة يخرجها من نطاق ملكية الجمعية فتصبح غير لازمة لممارسة نشاط الجمعية ذاتها وان اصبحت لازمة لممارسة نشاط اعضائها ، ولا يجوز الخلط في هذا الصدد بين الجمعية كشخص اعتباري وبين اعضائها كأشخاص طبيعيين يملكون اسهمها لان اكتساب الجمعية للشخصية الاعتبارية يؤدي بالضرورة الى استقلالها عن اعضائها وبالتالي فانه لا يجوز تطبيق الاحكام الخاصة بالجمعية على شئون المساهمين فيها خاصة ما تعلق منها بالحقوق المالية والمزايا المقررة بنص صريح في القانون للجمعية ذاتها كشخص معنوي ولا سبيل للقول بانتقال الاعفاء المقرر للجمعية الى اعضائها بحجة ان تسجيل ممارستهم لعمالهم يعد غرضا من اغراض الجمعية كما لا يجوز مد الاعفاء اليهم عن طريق القياس استنادا لوحدة المجال الذي يمارس فيه نشاط الجمعية ونشاط اعضائها ذلك لان

المشرع قرر الاعفاء كميزة لشخص اعتباري ذي صفة معينة ولم يفرده للسلعة أو للالة المستوردة ومن ثم فانه لا ينتقل بانتقال ملكية السلعة وانها يسقط بخروجها من ملك من تقرير لصالحه الاعفاء وبالمثل فان وحدة مجال النشاط ليس من شأنها ان تؤدي الى مد الاعفاء الى كل من يمارسه عن طريق القياس لان تفسير النص عن طريق القياس امر غير جائز في نطاق النصوص المالية ومن ثم يتعين ان يقدر حكم البند السادس مكمرا من المادة الاولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٨ بقدره فيقتصر تطبيقه على ما تستورده الجمعية التعاونية لحسابها ولا يمتد الى ما تستورده لحساب اعضائها او ما تقوم بتوزيعه عليهم وبناء على ذلك فان مصلحة الجمارك تخون قد عملت القائمون اعمالا صحيحا بمطالبتها الجمعيات التعاونية للثروة المائية باداء الرسوم الجمركية على ما تستورده ، من آلات ومهمات لتوزيعها على اعضائها .

وغنى عن البيان انه لما كانت الجمعيات التعاونية للثروة المائية من الجمعيات التي يكونها صغار المنتجين من الصيادين بقصد خفض نفقات الانتاج وتحسين ظروف التوزيع فانها تعد من الجمعيات المهنية وبالتالي تخضع لاحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٨ سالف البيان ولا تخضع لاحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الانتاجي الذي لا يخاطب سوى الجمعيات التعاونية الانتاجية التي يكونها العمال يرأس بال خاص يقدمونه مع مزاولة الانتاج بانفسهم وتحمل مخاطره .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان الاعفاء من الرسوم الجمركية المنصوص عليه بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦١ مقصور على ما تستورده الجمعية التعاونية كشخص معنوي ولا ينصرف الى ما يتيجه لاعضائها .

(جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ — ملف رقم ٨/٣/٢٠)

(ن) اعفاء الجمعيات التعاونية الانتاجية من الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على ما تستورده من معدات لازمة لنشاطها .

قصد المشرع من نص المادة ٤٠ من قانون التعاون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٥ الى اعفاء الجمعيات التعاونية الانتاجية من اداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة على الخامات والالات والمعدات وقطع الغيار التي تستوردها بشرط ان تكون لازمة لممارسة نشاطها

ولما كان التعداد الوارد في نص المادة ٤٠ آتفة الذكر إنما هو على سبيل المثال لا الحصر لذلك فإن سريان الإعفاء بالنسبة لما تستورده الجمعيات الانتاجية رهن بان يكون من جنس ما عدده النص مع تحقق مناط الاعفاء بشأنه وهو لزومه لنشاط الجمعية .

(جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠ - ملف رقم ٧٢١/٢/٣٢)

(ي) مدى تمتع السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية من الرسوم الجمركية .

يبين من نص المادة الثانية من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٦ ان المشرع اعفى من الرسوم الجمركية المواد والاصناف التي تستوردها السكرتارية بصفة عامة مطلقة وذلك بشرط ان تكون لازمة لنشاطها ومتفقة مع طبيعة عملها ، ولما كانت السيارة تدخل في عموم لفظي المواد والاصناف وكانت لازمة ومتفقة مع نشاط السكرتارية فانها تعفى من الرسوم الجمركية ولا وجه للقول بتكون عرف يقتضى بعدم اعفاء السيارات من الرسوم الجمركية الا اذا سميت في النص المقرر للاعفاء ذلك لان العرف لا يتكون الا في المجالات التي تتسع له ، ولا يحتج به إلا عند تخلف النص وطالما ان الضرائب والرسوم الجمركية تخضع لقاعدة عامة لا يرد عليها الاستثناء مفادها انها لا تفرض ولا تعفى منها الا ينص فانه لا يمكن لعرف ان ينشأ في هذا النطاق .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتقسيم الفتوى والتشريع الى تمتع السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية بالاغفاء في الحالة المعروضة .

(جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٧ - ملف رقم ٤٠٤/٣/٢٠)

١٨ - جمعيات خاصة :

مدى جواز استرداد المبالغ التي صرفت للسيد من جمعية نشر الثقافة للعاملين بوزارة العمل نظير عمله كرئيس تحرير مجلة العمل التي تصدرها الجمعية .

من حيث ان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن الجمعيات

والمؤسسات الخاصة والتي تنص في المادة ٥٠ منه على انه « لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الادارة والعمل بالجمعية باجر » .

ومن حيث ان الجمعية المذكورة هي احدى الجمعيات الخاصة المخاطبة باحكام هذا القانون ، كما يسرى عليها قانون العمل ، وقد حظر المشرع في المادة ٥٠ المشار اليها الجمع بين عضوية مجلس ادارتها والعمل فيها باجر .

ومن حيث ان السيد المذكور جمع بين عضوية مجلس ادارة هذه الجمعية والارتباط بها بعلاقة عمل حيث راس تحرير مجلة العمل التي تصدرها لقاء اجر منها ، الامر الذي يشكل مخالفة للحظر الوارد في المادة ٥٠ آنفة البيان .

ومن حيث ان المبالغ التي حصل عليها السيد المذكور من الجمعية كانت نظير عمل اداه بالفعل في رئاسة تحرير المجلة ، ومن ثم فانه لا يجوز استرداد هذه المبالغ اعمالا لقاعدة الاجر مقابل العمل .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى بطلان جمع السيد / بين عضوية مجلس ادارة جمعية نشر الثقافة للعاملين بوزارة العمل ، والعمل كرئيس تحرير مجلتها باجر ، مع عدم جواز استرداد المبالغ التي صرفت لقاء هذا العمل

(جلسة ١٥/١٢/١٩٨٢ - ملف رقم ٨٦/٤/١٩٢٣)

١٩ - جيش :

مدى جواز اضافة حصيلة بيع مخلفات القوات المسلحة الى ميزانيتها .

وضع المشرع بموجب احكام قراري رئيس الجمهورية رقمي ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ و ٤٧٦٠ لسنة ١٩٦٦ للقوات المسلحة نظاما خاصا بمقتضاه تضاف الى ميزانيتها الحصيلة الناتجة عن بيع مخلفاتها ومنتجاتها وعن ادائها خدمات للغير ، وبعد ذلك وضع بالقرارين رقمي ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ نظاما عاما لكافة اجهزة الدولة من مقتضاه ايداع حصيلة

بيع المخزون السلبي الراكد لديها والخردة والكهنة بالبنك المركزي على ان توزع تلك الحصيلة على الجهات التي سحب منها المخزون أو الخردة بعد خصم تكاليف تصريفها ولما كانت القاعدة العامة توجب تقييد الحكم العام بالحكم الخاص ولو كان الحكم الاخير لاحقا عليه طالما انه لم يقضى بالغائه صراحة، فالاحكام التي تضمنها النظام الخاص بحصيلة بيع مخلفات القوات المسلحة ومنتجاتها ومقابل اداؤها خدمات للغير والواردة بالقرارين رقمي ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ و ٤٧٦٠ لسنة ١٩٦٦ تكون واجبة الاعمال بعد صدور القرارين رقمي ١١٧٣ لسنة ٧٥ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اضافة حصيلة بيع مخلفات القوات المسلحة الى ميزانيتها بالتطبيق لاحكام قرارى رئيس الجمهورية رقمي ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ و ٤٧٦٠ لسنة ١٩٦٦ وعدم انطباق احكام قرارى رئيس الجمهورية رقمي ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ و ٨٤ لسنة ١٩٧٦ على هذه الحصيلة .

(جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠ — ملف رقم ٦٧/١/٢٥)

٢٠ — حجية الامر المقضى :

(١) حجية الاحكام الجنائية امام المحاكم المدنية .

تنص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية بان للحكم الجنائى الصادر بالبراءة أو بالادانة حجية الشيء المحكوم به امام المحاكم المدنية فى الدعاوى التى لم يفصل فيها نهائيا بعد فيما يتعلق بوقوع الجريمة ووصفها القانونى ونسبتها الى فاعلها . والحكم الصادر بالبراءة يحوز هذه الحجية طالما بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الادلة وهو حكم يتقيد به القاضى المئتن عند نظر طلب التعويض نظرا لان سند الحكم بالبراءة فى المسؤولية الجنائية هو اساس الحكم ببراءة الذمة فى المسؤولية المدنية .

وفى حالة وجود جهة متبوعة فان تحقق مسؤولية المتبوع رهن بقيام مسؤولية التابع ، لانه من المقرر ان مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعه غير المشروعة هى مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور وتقوم

على فكرة الضمان القانونى متبعيه المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن بكفالة مصدرها القانون وليس العقد ، ومن ثم فاذا اوفى المتبوع التعويض للمضروركان له ان يرجع به كله على تابعه محدث الضرر بعد ان ثبت فى حقه الخطأ الموجب للمسئولية بالحكم الجنائى .

ومن حيث انه لا وجه لما يدعيه السائق فى الحالة المعروضة من انه كان لا يتقن قيادة السيارات عند ارتكابه الحادث ، ومن ثم فان ما وقع فيه من خطأ إنما هو خطأ مرفق لا شخصى ، لان الحكم الجنائى الصادر ضده والذى أسست عليه المحكمة المدنية قضائها قد فصل فى هذه المسألة عندما نسب الاهمال وعكم الاحتياط وقيادة السيارة بطريقة تعرض حياة الاشخاص والأموال للخطر — للمحكوم عليه ، الامر الذى يقطع فى اعتبار خطاه خطأ شخصيا لجسامته بالنظر الى سلوك الشخص العادى ، وعليه تكون المحكمة المدنية قد اصابته عندما اعتبرته كذلك فمقتضى بالزامه برد التعويض الذى ادته وزارة الداخلية بوصفها متبوعا له .

(جلسة ١٣/٦/١٩٧٩ - ملف رقم ٢٥/٥/١٧)

وبهذا المعنى (جلسة ٢٨/٦/١٩٧٩ - ملف رقم ٢٤٩٦/٣/٣٢)

(ب) شروط حجية الامر المقضى .

نص المادة ١٠١ من قانون الاثبات ان حجية الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى لا يعتد بها الا فى نزاع قام بين الخصوم انفسهم وتعلق بذات الحق محلا وبسببها ، فاذا ما اختلف الخصوم او الموضوع او السبب ، فلا يجوز المجادلة بحجية الامر المقضى ، والذى يحوز الحجية من الحكم هو منطوقه وكذا الاسباب الجوهرية المكمل له . . .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الهيئة العامة لبناء الاسكندرية اقامت الدعوى رقم ٤١١ لسنة ١٩٧٩ امام المحكمة الابتدائية بالاسكندرية ضد ريان السفينة المشار اليها وملاكها للمطالبة بمبلغ خمسة وثلاثين الف جنيه قيمة تكاليف انقاذ السفينة المذكورة شاملة مبلغ خمسة الاف جنيه قيمة ما تكبدته القوات البحرية فى هذا الشأن ، الا ان المحكمة استبعدت المبلغ المطالب به للقوات البحرية تاسيسا على انها ليست طرفا فى الدعوى وخصما فيها ، ولم تطالب بهذا المبلغ ، وان ريان السفينة استعان بالهيئة

المدعية ، نادا ما قامت هذه الاخيرة بالاستعانة من باطنها بآخرين فلا يمتن
والحالة كذلك الزام المدعى عليها بهذه المكافاة لانعدام سندها القانونى ،
وقد تأيد هذا الحكم استثنافيا على الرغم من تدخل القوات البحرية كخصم
منضم الى الهيئة فى الاستئناف ، ومن ثم يتضح انه ليس هناك خصومة قد
انعدت بين الهيئة العامة لبناء الاسكندرية والقوات البحرية ، فى الدعوى
الصادر فيها الحكم المشار اليه ، ولا يعتبر ما حكمت به المحكمة فى هذا
الشان حاسما للنزاع القائم بينهما ولا يجوز الحجاج بحجية الحكم المشار
اليه فى هذا النزاع ، واذا انتهت الفتوى المطلوب اعادة النظر فيها الى
الزام الهيئة العامة لبناء الاسكندرية باداء مبلغ خمسة الاف جنيه الى
القوات البحرية قيمة ما تكبدته من نفقات فى سبيل المعاونة فى انتاذ السفينة
المذكورة ، فانه ليس ثمة تعارض بين ما انتهت اليه هذه الفتوى وما انتهى
اليه الحكم المشار اليه .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
تأييد فتواها الصادرة بجلسة ١٦/٦/١٩٨٢ فى النزاع المذكور .

(جلسة ٢٠/٤/١٩٨٣ . - بلف رقم ٣٢/٢/٨٩٢)

(ج) مدى مسئولية الهيئة المصرية العامة للمساحة المنوط بها اتخاذ
اجراءات نزع الملكية لصالح الجهات العامة ، عن تنفيذ الاحكام النهائية
الصادرة ضدها بزيادة قيمة تعويضات نزع الملكية ، اذا لم يتوافر لديها
المال اللازم لتنفيذ تلك الاحكام وتقاوست الجهات المنزوعة الملكية لصالحها
عن موافاتها به نظرا لعدم صدور الاحكام فى مواجهة هذه الجهات .

ومناد نص المادة ١٠١ من قانون الاثليات ان من صدر فى مواجهته
حكم نهائى يلتزم بتنفيذه قبل المحكوم لصالحه ولا يجوز له ان يحتج فى
مواجهته باى دفع يكون من شأنه التأثير على تنفيذ الحكم سواء من تأجيله
اطراف التنفيذ أو موضوعه ، ومن ثم فان الهيئة المصرية العامة للمساحة
تلتزم بتنفيذ ما يصدر ضدها من احكام بزيادة تعويضات الملكية باعتبارها
الجهة القائمة باجراءات نزع الملكية فى مواجهة اصحاب الحقوق على
العقارات المنزوعة ملكيتها وفقا للمادة ٦ من قانون نزع ملكية العقارات
للمنفعة العامة رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٤ طالما انها لم تدخل الجهات المنزوعة
الملكية لصالحها خصما فى تدفوى الطعن فى التعويض ، بالتطبيق لحكم المادة

١١٧ من القانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، ولا يكون أمامها الا ان ترجع على تلك الجهات بالمبالغ التى تؤديها زيادة عما تقاضته منها لمواجهة نفقات نزع الملكية ، ويتعين على تلك الجهات ان تتخذ اجراءات زيادة المبالغ المرصدة لهذا الغرض .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان التزم الهيئة المصرية العامة للمساحة بتنفيذ الاحكام النهائية الصادرة بزيادة تعويضات نزع الملكية في مواجهتها دون الجهات المنزوعة الملكية لصالحها . وعلى الهيئة في هذه الحالة ان ترجع على تلك الجهات لزيادة المبلغ المرصود لنزع الملكية .

(جلسة ١٩٨١/١٢/٢ — ملف رقم ٤٤/١/٧)

٢١ — حراسة عامة :

(١) دخول قيمة الفوائد المستحقة على سندات التأميم في الاصول التى يحسب على اساسها التعويض طبقا لاتفاقيات التعويضات المبرمة بشأن تعويض الاجانب الذين آلت اموالهم الى الدولة بعد فرض الحراسة عليها .

الاجانب الذين خضعوا لتدابير الحراسة بمقتضى احكام قانون الطوارئ والذين كانوا يملكون اسهما آلت الى الدولة وفقا لاحكام القوانين ارقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ يعرضون عن كامل قيمة اسهمهم بسندات اسمية على الدولة بفائدة ٤٪ سنويا حتى ١٩٦٤/٣/٢٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ٦٤ الذى قضى بأيلولة كامل اموالهم الى الدولة بما فيها سندات التأميم المشار اليها وطبقا لاتفاقيات التعويضات المبرمة بشأنهم يتعين استبعاد جميع احكام القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ وكذلك الاحكام المتعلقة بالحد الاقصى وطريقة الدفع التى تضمنها القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ واعمال احكام تلك الاتفاقيات فيما يتعلق بالحد للتعويض وطريقة ادائه . وعليه فان قيمة فوائد سندات التأميم المستحقة لهم حتى ١٩٦٤/٣/٢٤ تدخل ضمن الاصول التى يستحقون التعويض عنها وفقا لاحكام الاتفاقيات المبرمة مع الدول التابعين لها .

وبناء على ذلك فقد كان على الحراسة العامة بصفتها نائبة قانونية عن هؤلاء الاجانب ان تستبدل بكامل قيمة الاسهم المملوكة لكل منهم سندات

التأميم بالتطبيق لاحكام القوانين ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، وان تحصل الفوائد المستحقة على تلك السندات بكاملها حتى ٦٤/٣/٢٤ تاريخ ايلولة تلك السندات الى الدولة وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ٦٤ ، واذا كانت الحراسة العامة قد تقاعست عن استبدال اسهمهم بسندات التأميم وبالتالي لم تحصل قيمة الفوائد المستحقة عليها فان ذلك ليس من شأنه اسقاط حقهم في تلك الفوائد لان العبرة في استحقاق فوائد الورقة المالية بالحيازة القانونية للسند الاسمي المستمدة مباشرة من احكام القانون وليس بالحيازة المادية للسند .

(جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ — ملف رقم ٢٤/٢/٣٠)

(ب) قرار فرض الحراسة على محل تجارى لا يشمل العقار الذى يشغله هذا المحل .

من حيث ان القانسون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها وان نص على وجوب ان يتضمن عقد بيع المحل التجارى ثمن العناصر المادية والغير المادية للمحل التجارى التى اتفق على ادخالها فى العقد مثل السمعة التجارية والاسم والعنوان والاتصال بالعملاء والحق فى الاجازة وحقوق الملكية الصناعية والعلاقات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ، وكذلك ثمن كل من المهمات والبضائع الا ان هذه العناصر لا تشمل العقار المملوك لصاحب المحل التجارى باعتباره منقولا ، وهى تأبى ان يكون عقارا داخلا فى تكوينها وخاضعا للاحكام السارية عليها خصوصا وان ملكية العقارات منظمة قانونا وتختلف اجراءات نقلها بالتسجيل عن اجراءات تسجيل المحل التجارى ، ولا ينبغى الخلط بين هاتين المالكيتين — ملكية المحل التجارى وملكىة العقار الذى يحتويه — والاحكام المنظمة لكل منهما .

وحيث كان ذلك ما تقدم ، فان تصرف الحراسة فى العقار بالبيع يكون قد تضمن اعتداء على الملكية الخاصة للعقار وتجاوز لسلطتها واختصاصاتها المحددة على سبيل الحصر ، فكأنها نصبت من نفسها فى الحالة المعروضة سلطة اخرى لفرض الحراسة مبتدأة لم تصدر بها أوامر صريحة سابقة ، ومتى تعدت الحراسة المهمة المنوطة بها كانت قراراتها وتصرفاتها منعقدة وغير منتجة لاثارها سواء من ناحية الاموال أو الاشخاص . .

وفضلاً عن ذلك فإن التأمين أو الحراسة إذا ما فرضت على المنشأة لا يمكن أن تنصرف إلى ما لا تملكه هذه المنشأة بحجة ارتباط نشاطها بهذه الملكية ، إذ لا يتصور أن تأمين إحدى الشركات يلحق المبنى المؤجر لها ولكنه ينصرف إلى حق الإيجار .

(جلسة ١٩٧٩/٢/٧ — ملف رقم ٢٦/٢/٣٠)

(ج) مدى جواز تغيير الاقرارات المقدمة الى الحراسة العامة من ملاك الاراضى التى استولت عليها الدولة طبقاً لاحكام القانون رقمى ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ .

القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قضى برد الاراضى التى فرضت عليها الحراسة وآلت الى الدولة بمقتضى احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشرط ألا يكون الاصلاح الزراعى قد تصرف فيها أو وزعها على صغار الفلاحين أو تمت اقامة مباني عليها ولم يتناول هذا القانون الاراضى التى تم الاستيلاء عليها بالتطبيق لاحكام القانونين رقمى ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ ، ومن ثم فلا يجوز اصلاً اعمال ذلك القانون فى نطاق الاراضى المستولى عليها بالتطبيق لاحكام القانونين المشار اليهما .

وبناء على ذلك لا يجوز للملاك الاراضى الزراعية المستولى عليها تعديل الاقرارات المقدمة منهم بالتطبيق لاحكام القانونين رقمى ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ ، والتى تم بموجبها الاستيلاء على الاراضى الخاضعة لاحكام هذين القانونين استيلاء نهائياً .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تعديل الاقرارات المقدمة من الملاك فى الحالة المعروضة بالتطبيق لاحكام القانونين رقمى ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ ، وعدم جواز تعويضهم عن الاطيان التى لا ترد عينا طبقاً لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باراضى مما آلت الى الدولة بموجب القانونين رقمى ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليهما وظلت على ملكها ، وانما يعوضون على النحو المبين من القانون الخاص بتسوية الاوضاع الناشئة من فرض الحراسة .

(جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ — ملف رقم ٣٠/٢/٣٠)

(د) صحة قرارات جهاز تصفية الحراسات بالافراج عن المنشأة
تطبيقا لاحكام القانون رقم ١٩٧٤/٦٩ بتسوية الاوضاع الناشئة عن فرض
الحراسة ، متى كانت المنشأة قد ادمجت في غيرها وتغير كيانها .

ان المشرع وهو بسبيل انهاء الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة
بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قرر الغاء عقود البيع الابتدائية المبرمة مع
اجهزة الدولة والادارة المحلية والقطاع العام بشأن المنشآت الفردية
الخاضعة للحراسة والتي لا تجاوز قيمتها ثلاثون الف جنيه ، متى طلب
مستحقوها استردادها ولم تكن تلك الجهات قد تصرفت فيها بالبيع الى
الغير ، بشرط الا تكون قد ادمجت في منشآت أخرى أو تغيرت معالمها بما
يتعذر معه ردها بحالتها التي كانت عليها وقت البيع وتكون قرارات الافراج
الصادرة من جهاز تصفية الحراسات بردها لم تصادف صحيح حكم
القانون .

(جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ - ملف رقم ٣٠/٢/٣١)

(هـ) مدى احقية رئاسة الجمهورية في الاحتفاظ بملكية الفيلا رقم ٣
شارع بولس حنا بالجيزة .

لما كان التيسير المقرر في المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم
١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ قد اصبحت بمقتضى المادة الرابعة من مواد اصدار
القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ حقا مكتسبا لذوى الشأن المستفيد باحكام
القرار الجمهوري سالف الذكر فانه لا يجوز المساس به أو الحرمان منه .
ولا يتدح في ذلك ما نصت عليه الفقرة الاخيرة من هذا القانون والتي تقضى
بالغاء عقود البيع الابتدائية للعقارات المبينة ما لم تكن قد تغيرت معالمها
أو خصصت لمشروع سياحي أو لغرض قومي أو ذى نفع عام ، لان اعمال
حكمها لا يكون الا بعد اجراء مقتضى التسيير ان توافرت شرائط
اعمالها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية
صاحبات الشأن في استرداد الفيلا رقم ٣ شارع بولس حنا بالجيزة محل
هذه الفتوى .

(جلسة ١٩٧٨/١٠/٤ - ملف رقم ٣٠/٢/٣١)

(و) مدى صحة أو بطلان عقد بيع الفيلا رقم ٤٠٤ طريق الحرية
بالإسكندرية من الحراسة العامة الى رئاسة الجمهورية .

من حيث ان مفاد القاعدة العامة التي وضعها قرار رئيس
الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ انه يتعين تسليم الحصص الشائعة
التي كانت مملوكة لمن انطبق عليه القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من عقارات
سكنية لم يتم التصرف فيها عند العمل بهذا القانون في ١٢/٦/١٩٦٤ تاريخ
نشره بالجريدة الرسمية وان اعمال هذا الحكم العام لم يعلق على طلب
اصحاب الشأن او مشيئة اية جهة اخرى فهو حكم وجوبى وليس جوازيا ،
كما لا يتوقف اعماله على ان يكون صاحب الشأن شاغلا للعين في تاريخ
العمل بهذا القرار او يكون مقيما في جمهورية مصر ولم يغادرها نهائيا .

ولما كان الثابت من الوقائع ان العقار المذكور كان مملوكا على
الشيوع بين الزوج وزوجته مناصفة في المنفعة وملكية الرقبة لولديهما وانه
لم يكن قد تم التصرف في هذه الحصص من الحراسة العامة حتى
٢٢/٦/١٩٦٤ ، وان عقد البيع المبرم بين الحراسة العامة ووزارة الخزانة
ومحله هذا العقار كان بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٨ اى بعد سنوات عدة من
العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ فمن ثم يكون هذا العقد
باطلا بطلانا مطلقا لخروج محله عن دائرة التعامل القانونى الذى تملكه
الحراسة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى بطلان عقد بيع الفيلا رقم
٤٠٤ طريق الحرية بالإسكندرية المبرم في ١٠/١/١٩٦٨ .

(جلسة ١/١١/١٩٧٨ — ملف رقم ٢٩/٢/٣٠)

(ز) مدى جواز رد العقار رقم ٢ شارع شريف بالقاهرة الى
ملاكه الاصليين .

ينص قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة رقم ٦٩
لسنة ١٩٧٤ المعمول به اعتبارا من ٢٥/٧/١٩٧٤ تاريخ نشره في المائدة ١١
على انه (في غير الحالات المبينة في المادة السابقة يكون لجهات الحكومة
وحدات الادارة المحلية والقطاع العام والهيئات العامة والوحدات التابعة
لها والمشتريه للعقارات المبعة من الحراسة العامة او ادارة الاموال التى

آلت الى الدولة الخيار بين الابقاء على عقود البيع بشرط زيادة ثمن الشراء الى ما يوازي مائة وستين مثل الضريبة الاصلية المفروضة على العقار المبيع في تاريخ البيع مع استمرار استحقاق الفوائد المفروضة على الثمن الاصلى دون الزيادة ، على ان تلتزم باداء باقى الثمن خلال مدة لاتجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وبين اعتبار هذه العقود ملغاه ورد العقارات المبعة الى مستحقيها .

ويجب على هذه الجهات ان تخطر رئيس جهاز التصفية برغبتها بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون ، فاذا لم تخطره بذلك اعتبر العقد ملغيا اعتبارا من تاريخ انقضاء هذه المهلة ، ويؤثر بالالغاء بغير رسوم في سجلات الشهر العقارى .

وبتاريخ ١٩٧٥/٩/٢٥ نشر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ بتعديل القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وقضى في الفقرة الثانية من مادته الاولى بمد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١١ سالفة الذكر الى ٣١ مارس سنة ١٩٧٦ .

ومفاد ذلك ان المشرع وهو بصدد تصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسات حدد حالات معينة يتعين فيها رد العقارات التى تصرفت فيها الحراسة لاصحابها ، وفي تلك الحالات خول الجهات العامة وشركات القطاع العام المشترية لعقارات الخاضعين للحراسة حق الخيار بين الاحتفاظ بملكية تلك العقارات بشرط زيادة الثمن بما يوازي مائة وستين مثل الضريبة المفروضة عليها وبين اعتبار عقود بيع تلك العقارات ملغاة مع ردها الى ملاكها الاصليين وحدد لتلك الجهات مدة ثلاثة شهور تبدأ من ١٩٧٤/٧/٢٥ تاريخ نشر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بالافصاح عن رغبتها ولاستعمال حق الخيار المقرر لها ، فاذا انقضت تلك المدة بغير ان تفصح تلك الجهات عن ارادتها اعتبر عقد البيع ملغيا من تاريخ انقضائها ، ومن ثم تكون المادة ١١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد تضمنت حكمن يخول اولهما الجهات المشترية الاحتفاظ بملكية العقارات ويوجب الثانى الاعلان عن ذلك في موعد معين والا آل العقار الى مالكه الخاضع للحراسة تلقائيا ولقد بدى للمشرع ان هذه المدة التى حددها لم تكن كافية لاستعمال الجهات المشترية حق الخيار المتاح لها فاصدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ الذى اطل هذه المدة وقد افضحت عن ذلك الاعمال

النفوضية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ اذ ورد بهذه الاعمال ان ثمن شراء العقارات — وقد غدا محل نزاع — فان خيار الجهات المشترية كان ولا بد ان يتراخى الى حين تقدير هذا الثمن وحسم النزاع في ثمنه لذلك رأت اللجنة ان توسع من المهلة التي حددها المشرع في الفقرة الثانية من المادة ١١ والتي تقوم فيها الجهات المشترية باخطار رئيس جهاز التصفية برغبتها والا اعتبرت العقود التي اشترت بها العقارات ملغاة بحكم القانون لذلك مدت اللجنة هذه المدة الى نهاية شهر مارس سنة ١٩٧٦ للغرض المتقدم وللمواعمة بين هذه المدة التي يجب ان يتم خلالها الاخطار وبين قيام هذه الجهات باداء التزامها بدفع الزيادة وباقى الثمن خلال مدة لا تجاوز ٣١ من يوليو سنة ١٩٧٦ .

واذ اقتصر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ على تعديل الحكم الثاني الخاص بمدة الافصاح عن الارادة الذي ورد بالمادة ١١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ولم يعط الجهات التي اعلنت رغبتها الحق في العدول عنها فان الاعلان الذي صدر في الموعد الاول يصبح نهائيا ولا يجوز الرجوع فيه .

وبناء على ما تقدم فانه وقد ابدت شركة الشرق للتأمين رغبتها في الاحتفاظ بالعقار سالف الذكر خلال مهلة الثلاثة شهور المنصوص عليها بالمادة ١١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فلا يجوز لها ان تطلب الغاء عقد البيع خلال المهلة المقررة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسنى الفتوى والتشريع الى انه لا يجوز للشركة في الحالة الماثلة ان تعدل عن رغبتها في الاحتفاظ بملكية العقار خلال المهلة المقررة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ .

(جلسة ١٧/٢/١٩٨٢ — ملف رقم ٣٠/٢/٣٤)

(ج) التزام الحراسة العامة بدفع كامل قيمة اموال الملاك الفرنسيين الذين وضعوا تحت الحراسة بالتطبيق لاحكام الامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ .

وتخلص وقائع هذا الموضوع في ان اموال السيدتين الفرنسيتين : اليس فرنسوا شاربه ، ايدين اليزابيث بولونية خضعت لقتاير الامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ وبالتالي خضع ما يملكانه من اطلاق زراعية

لتدابير الامر المذكور . وقامت الحراسة العامة ببيع الاطيان الزراعية المملوكة لهاتين السيدتين الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٩٥٧/١٠/٣١ وقدر الثمن بسبعين ثمن الضريبة الا ان هاتين السيدتين طعننا فى تقدير قيمة الارض امام محكمة القضاء الادارى اعمالا لحكم الاتفاقية الموقعة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وفرنسا بتاريخ ٢٢ من اغسطس سنة ١٩٥٨ والتي تقضى بان 'من البيع يجب ان يغطى قيمة الاموال والحقوق التى تم التصرف فيها ، وتنفيذا لحكم ، القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٩ الذى نص على اختصاص محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة بالفصل فى مثل هذه المنازعات . واقامت المدعيتان الدعويين رقمى ١٢٨٩ ، ١٤٨٣ لسنة ١٤ ق وقضى بينهما بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٥ بتقدير نصيب كل من السيدتين بواقع ٦٢٤.٦٥٤.٠٠٠ للسيدة الاولى وببلغ ٦٥٤٢١٨٥ للسيدة الثانية بخلاف ثمن الملحقات الموجودة على اطيائهما . وطعن فى الحكم الصادر بينهما امام المحكمة الادارية العليا وقضى برفض الطعن بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٨ وقامت الحراسة الفرنسية بالافراج عن ثمن هذه الاطيان المسدد من الهيئة العامة للاصلاح الزراعى للحراسة . بيد ان النزاع قام بين الحراسة وبين الهيئة العامة للاصلاح الزراعى حول من يتحمل منهما بسداد القروق المستحقة عن اثمان اطيان السيدتين المذكورتين ، حيث تطالب الحراسة العامة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بدفع الفروق بين الثمن المنصوص عليه فى عقد البيع الابتدائى المبرم بينهما بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٣١ والخاص باطيان السيدتين المذكورتين والثمن الذى قضت به محكمة القضاء الادارى فى الحكمين المشار اليهما .

وبعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع . مجلس الدولة تبين لها ان العلاقة بين الحراسة العامة والهيئة العامة للاصلاح الزراعى خاضعة لنصوص العقد المبرم بينهما ، لان الهيئة باعتبارها مشترية من الحراسة العامة بموجب عقد بيع قائم بوجهه الذى يحكم العلاقة بينهما وتبعاً لذلك لا محل لالزام الهيئة بالفرق بين ثمن اطيان السيدتين المذكورتين طبقاً للعقد المبرم بين الحراسة والهيئة والثمن الذى قضى به الحكم الصادر فى الدعويين المشار اليهما حيث لا يتضمن العقد المبرم بين الهيئة والحراسة ما يلزم الهيئة بشئ من ذلك .

ومن حيث أن أساس مسئولية الدولة عن تعويض المدعيتين هو الاتفاقية المبرمة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وفرنسا المشار اليها فان وزارة المالية هي التى تعتبر مسئولة عن هذا التعويض وعن التزامات الدولة التى ارتضتها بناء على هذا الاتفاقية . ولا محل لأن يقع هذا العبء على الحراسة العامة ذلك ان أساس الحكم بالتعويض ليس هو تصرفات الحراسة وانما ماورد فى نصوص الاتفاقية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة المالية بالمبالغ المطلوبة .

(جلسة ١٩٨٢/١٠/٧ - ملف رقم ٨٦٨/٢/٣٢)

٢٢ - حكم محلى :

(أ) للمجلس المحلى ان يختار الاساس الذى يلائمه فى تقدير الرسوم المحلية واجراءات حسابها .

ناط المشرع باللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى ببيان القواعد الخاصة بتحديد اسس واجراءات حساب الرسوم المحلية وضمها لملفها متعددة لتقدير الرسوم على الاسواق واجاز لكل مجلس محلى ان يختار منها الاساس الذى يلائمه ومن بينها ذلك المنصوص عليه بالقرار الوزارى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ ، دونما قيد فى هذا الخصوص سوى الا يزيد التقدير وفقا لصريح نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من مواد اصدار قانون نظام الحكم المحلى عن ضعف الفئات السارية عند العمل بهذا القانون، وعليه يكون مطابقا لاحكام القانون تقدير المجلس المحلى المختص للرسم فى الحالة الماثلة استنادا الى اساس يختلف عن المنصوص عليه فى قرار وزير الادارة المحلية ، روعى فيه قدر حركة التعامل فى السوق ويكون هذا التقدير قد اصبحت نهائيا بعد عرض امر التظلم منه على اللجنة المشكلة طبقا للمادة ٩٨ من اللائحة التنفيذية واقرارها له . وعليه فلا محل لطالية الملاك ياداء الفرق بين الرسم المقدر على هذا النحو وما كان يجب تحصيله طبقا للقرار الوزارى سالف الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى ان الرسوم التى فرضت على السوق فى الحالة المعروضة هي الواجبة الاداء .

(جلسة ١٩٨١/٢/٤ - ملف رقم ١٩٨٠/١/٣٧)

(ب) مدى تعارض حكم المادة ٩٤ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٣ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى مع احكام هذا القانون فيما قضت به من اعتبار العاملين بالدواوين العامة لوحدات الحكم المحلى وحدة واحدة في نطاق المحافظة .

من حيث ان المادة ١٣٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى تنص على ان « يكون لكل مديرية من مديريات المحافظة هيكل تنظيمى مستقل يشمل جميع العاملين فى مجال اختصاصها فى نطاق المحافظة ويكون العاملون فى كل مديرية من هذه المديريات وحدة وظيفية واحدة مع مراعاة تخصصاتهم وذلك طبقا للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية ... كما تنص المادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ على ان « يعتبر العاملون بالدواوين العامة لوحدات الحكم المحلى وحدة واحدة فى نطاق المحافظة كما يعتبر العاملون فى كل مديرية وحدة واحدة وذلك فيما يتعلق بالادمية والترقية والنقل مع مراعاة تخصصاتهم » .

ومن حيث انه يستفاد من احكام هذا القانون امران : اولهما ان العاملين فى كل مديرية من مديريات المحافظة يعتبرون وحدة واحدة سواء منهم من كان يعمل فى المحافظة او المراكز او المدن او الاحياء او القرى وهى وحدات الحكم المحلى المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والتى لكل منها شخصيتها المعنوية المستقلة — وثانيهما ان المشرع احال الى اللائحة التنفيذية وضع القواعد التى تحقق هذا الغرض واذ اعتبرت اللائحة التنفيذية العاملين بالدواوين العامة لوحدات الحكم المحلى سائلة الذكر وحدة واحدة فانها تكون قد تضمنت تنظيميا يدخل فى حدود ما خوله القانون لها يتناول شئون العاملين الذين يخرجون عن دائرة المديريات وطبقت عليهم القاعدة العامة التى نص عليها القانون من شمول الوحدة الواحدة كافة العاملين الذين ينتمون الى الوحدات الداخلة فى دائرة المحافظة ، ومن ثم فان حكم اللائحة فى هذا الصدد لا يتعارض مع احكام الحكم المحلى اذ هو حكم يتفق مع الحدود المرسومة فى المادة ١٤٤ من الدستور الموائع التنفيذية لاقتصاره على بيان كيفية تنفيذ حكم القانون بغير ان يعدل من احكامه او يضيف اليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية

نص المادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى الصادرة بقرار
رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ .

(جلسة ١٦ / ١٢ / ٨١ - ملف رقم ٨٦ / ٣ / ٧٧ هـ)

(ج) كيفية انتخاب المجالس الشعبية :

اجاز قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعمول به
اعتبارا من ٢٢ يونيه سنة ١٩٧٩ فى المادة ٥٨ تقسيم المحافظة ذات المدينة
الواحدة الى احياء وقضى فى المادة ٥٩ بتشكيل المجلس الشعبى المحلى
للحى على اساس تمثيل كل قسم بستة اعضاء وبتشكيل المجلس المحلى
الذى يضم قسما اداريا واحدا من اثنى عشر عضوا وحدد فى المادة ٧٥
شروط الترشيح لعضوية المجالس المحلية وبين فى المادة ٧٦ كيفية التقدم
بطلب الترشيح فاجاز لكل من تتوافر فيه شروط الترشيح ان يتقدم بهذا
الطلب ووجب فى المادة ٧٧ قيد طلبات الترشيح بحسب تواريخ ورودها
فى سجل خاص ، وخول فى المادة ٧٨ المحافظ تشكيل لجنة لفحص طلبات
الترشيح واعداد كشوف المرشحين ، ووجب فى المادة ٧٩ عرض كشف
المرشحين لمدة عشر ايام على الاقل تالية لانتهاى ميعاد الترشيح واجاز لكل
من لم يرد اسمه فى الكشف ان يطالب من لجنة فحص الطلبات ادراجه
به خلال تلك المدة وقرر فى المادة ٨٥ انتخاب عضو المجلس بالاغلبية
النسبية لعدد الاصوات التى اعطيت فى الانتخابات ، ونص فى المادة ٨٦
على ان تسرى على عملية الانتخاب القواعد والاجراءات المنصوص عليها
فى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ .

وحاصل ما تقدم ان انتخاب اعضاء المجلس الشعبى تتم بعملية مركبة
تمر بمراحل متعاقبة تقوم كل منها على الاخرى وتبدأ بفتح باب الترشيح
ثم التقدم بالطلبات خلال مدة محددة ويلى ذلك فحص هذه الطلبات واعداد
كشوف المرشحين وعرضها لمدة لا تقل عن عشرة ايام يحق لمن لم يدرج
اسمه فى الكشف التظلم خلالها وبعد ذلك يتم نشر اسماء المرشحين وفى
النهاية يجرى الانتخاب من بين المرشحين ومن ثم فان مخالفة حكم القانون
فى أى مرحلة من تلك المراحل تؤدى بالتبعية ونتيجة للارتباط القائم بينها
الى بطلان الاجراءات اللاحقة عليها ، وبالتالي يتعين لتصحيح هذا البطلان
اعادة اجراءات الانتخاب من اخر اجراء تم صحيحا .

ولما كان البطلان قد لحق فى الحالة الماثلة طبقا لمنطوق حكم محكمة

القضاء الإداري الصادر بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٨ في الدعوى رقم ١٥٧٧ لسنة ٣٤ ق بمرحلة التظلم مما أدى إلى نشر أسماء المرشحين بعد استبعاد اسم المرشح بغير وجه حق واذ رشح المذكور نفسه عن قسم عابدين وهو أحد الأقسام الإدارية بحى غرب القاهرة فإن تنفيذ هذا الحكم يقتضى تصحيح إجراءات الانتخاب لهذا القسم بإعادة نشر أسماء المرشحين المتنافسين داخل القسم على أن ينضم اليهم اسم المرشح المذكور ثم السير فى باقى الإجراءات التالية وفقا لقواعد الترشيح الفردى المنصوص عليها بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الذى تمت الانتخابات فى ظله اذ لا وجه لأعمال قواعد الانتخاب بالقائمة المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ لان المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ نصت خراصة بأعمال تلك القواعد بعد انتهاء المدة القانونية للمجالس الشعبية المحلية القائمة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري الصادر لصالح المرشح يقتضى إعادة نشر أسماء المرشحين لتمثيل قسم عابدين فى المجلس الشعبى المحلى لحى غرب القاهرة على أن يكون من بينهم اسم المرشح المذكور ثم تجرى الانتخابات بين هؤلاء المرشحين وحدهم لاختيار العدد المطلوب لتمثيل القسم فى المجلس الشعبى .

(جلسة ١٩٨٢/٦/٢ — ملف رقم ٩٢١/٢/٣٢)

(د) الوحدات المحلية هى صاحبة الاختصاص فى التخلص من البرك والمستنقعات .

حدد المشرع عدد وحدات الحكم المحلى على سبيل الحصر ومنها القرى كما ورد فى نص المادة الاولى من قانون الحكم المحلى وجعل لكل منها الشخصية الاعتبارية .

كما اناط المشرع فى المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ فى شأن التخلص من البرك والمستنقعات بوحدات الحكم المحلى التى لم يتم ملاكها أو واضعوا اليد عليها بالتخلص منها وفى المادة التاسعة من نفس القانون المشار اليه عقد المشرع الاختصاص بالفصل فى المنازعات المتعلقة بترك البرك والمستنقعات الى لجنة الفصل فى البرك والمستنقعات بالمحكمة

الابتدائية الواقع بدائرتها أرض البركة وهو ما حدث بالفعل عندما عرض نزاع على اللجنة المذكورة وفصلت فيه باسترداد مسطح ١ س ١٩ ط - الى احد المواطنين من المساحة الكلية للمسطح المذكور .

كما يستفاد من نص المادة الثانية من قانون الحكم المحلى المشار اليه ان المشرع قد عقد الاختصاص لوحدات الحكم المحلى في حدود السياسة العامة والخدمة العامة بانشاء وادارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها .

ويستفاد من نص المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى المشار اليه والتي عقدت الاختصاص للوحدات المحلية بمباشرة عدة اختصاصات منها تنفيذ القوانين والاشتراطات الخاصة المتعلقة بانشاء الاسواق العامة والمجازر واحكام الرقابة ومنح التراخيص الخاصة باشغالات الطرق وايضا المحافظة - وفقا لاحكام القانون - على املاك الدولة العامة والخاصة وادارتها وتنظيم استغلالها والتصرف فيها ومنع التعدييات عليها .

ومن حيث ان مسطح الارض المشار اليه هو احد املاك الدولة الخاصة والتي ناط المشرع الاختصاص بالمحافظة عليها وحق نسلها لادارتها وتنظيم استغلالها والتصرف فيها ومنع التعديلات عليها لوحدات الحكم المحلى التى تقع بدائرتها تلك الاراضى هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فقد تم تخصيص تلك الارض بعد ذلك حسبها ورد في الاوراق مركزا لتسويق المحاصيل الزراعية وبذلك اصبحت مخصصة للنفع العام وبالتالي مرفقا عاما وكما ورد في النصوص المشار اليها فقط ناط المشرع الاختصاص بادارة وتنظيم استغلال المرافق العامة للوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان الوحدة المحلية بقرية الوفائية مركز الدلتا بمحافظة البحيرة هى صاحبة الاختصاص الاصيل في تسلم تلك الارض موضوع النزاع وادارتها وتنظيم استغلالها والتصرف فيها بل لها الحق في منع التعدييات التى وقعت على المسطح المذكور بسبب التأخير الذى قامت به مديرية الاسكان والتعمير بدمهور لبعض الاهالى لمسطح الارض موضوع النزاع وتكون مديرية الاسكان والتعمير ملزمة بتسليم هذه الارض للوحدة المحلية للقرية .

(جلسة ١٩٨٣/٥/٤ - ملف رقم ١٠٢٨/٢/٣٢)

(أ) حساب مدة الخدمة العسكرية ضمن مدة الخدمة المدنية .

ان مدة الخدمة العسكرية وفقا لصريح نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية الوطنية ، تعتبر كأنها قضيت في الخدمة المدنية ، لذلك فان اقدمية العامل تحسب اعتبارا من مدة التجنيد التي تضم اليه ، ومن ثم يندمج تاريخ تعيينه الفعلى في تاريخ تعيينه الفرضى الناشء عن هذا الضم بحيث لا يكون هناك سوى تاريخ واحد للتعيين هو ذلك الذى ارجعت اليه اقدميته ، وعليه فاذا ما قرر المشرع اضافة مدة افتراضية من تاريخ التعيين على النحر الوارد بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تعين حسابها من التاريخ الذى ردت اليه اقدمية العامل بعد ضم مدة تجنيده .

(جلسة ١٩٧٩/٤/٤ - ملف رقم ٤٩٧/٣/٨٦)

(ب) استحقاق المستبقين للاحتياط لرتبه من تاريخ تعيينه .

يبين من استعراض نصوص المادتين الاولى والثالثة من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ ببعض الاحكام الخاصة بالتعيين في الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام ، ان المشرع استثناء من القاعدة العامة التى تقضى بالامتداد بقرار التعيين كبداية لانتتاح العلاقة الوظيفية رد اقدمية من يعين عن طريق اللجنة الوزارية للقوى العاملة الى تاريخ ترشيح اللجنة له .

ومن ثم فانه يتعين ان يقدر هذا الاستثناء بقدره فيقتصر على الاقدمية الفرضية التى تضمنها ولا يمتد الى باقى الاثار المترتبة على افتتاح العلاقة الوظيفية ومن بينها الاجر الذى يرتبط بمباشرة العمل والقيام باعباء الوظيفة ، واعمالا لهذا المبدأ نص المشرع صراحة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على استحقاق الاجر اعتبارا من تاريخ تسليم العمل كما نص في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ذات الحكم واستثنى منه المستبقى الذى لم يتسلم العمل فقرر استحقاقه للاجر اعتبارا من تاريخ تعيينه مرددا في ذات حكم المادة ٥١ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ التى اعتبرت المستبقى باجازة

استثنائية بمرتبة كامل واحتفظت له طوال مدة استدعائه بكافة الحقوق والمزايا التي يحصل عليها اقرانه .

(جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ — ملف رقم ٨٢٤/٤/٨٦)

(ج) التاريف الذي يعتد به في صرف المكافآت التشجيعية وحوافز الانتاج وكافة الحقوق والمزايا للعاملين المستدعين للاحتياط المستبقين بخدمة القوات المسلحة .

احتفظ المشرع بموجب نص المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية — للمستدعين لخدمة القوات المسلحة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية وكان يمنحهم علاوة على مرتباتهم التي يستحقونها من جهات عملهم الاصلية كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الاخرى بما فيها العلاوات والبدلات بشرطين : اولهما ان تكون لها صفة الدوام وثانيهما ان يكونوا قد حصلوا عليها قبل استدعائهم ، ثم اضاف المشرع بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ الى تلك الحقوق مكافآت وحوافز الانتاج التي يحصل عليها زملاؤهم بغير ان يشترط لهما صفة الدوام او سبق الحصول عليهما ، وتوسع المشرع في مسلكه هذا بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ فاستبعد شرطى الدوام وسبق الحصول على الميزة او الحق بالنسبة لكافة المزايا والحقوق التي تضمنتها المادة .

ولما كانت المادة ١٨٨ من الدستور تقضى بنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها الا اذا حدد لذلك ميعاد اخر . وبناء عليه فان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ وقد نشر في ١٩٧٢/٦/٨ ولم يحدد موعدا للعمل به فانه يتعين تطبيق احكامه اعتبارا من ١٩٧٢/٧/٩ فيستحق المستدعى ابتداء من هذا التاريخ مكافآت وحوافز الانتاج التي يحصل عليها زملاؤه ولو لم يكن قد سبق له الحصول عليها وبالرغم من عدم اتصافها بالدوام بيد انه يظل مقيدا في المزايا الاخرى بهذين الشرطين ، واعتبارا من ١٩٧٣/٨/٢٣ تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ يستحق المستدعى لخدمة الاحتياط كافة المزايا والحقوق بما فيها حوافز الانتاج دون التقيد في ذلك بسابقة الحصول عليها او بصفة الدوام ، وتطبق جميع احكام القوانين والقرارات والنظم الخاصة بافراد الاحتياط على المجندين المتبقين بالخدمة بعد انتهاء فترة تجنيدهم الالزامية طبقا لاحكام المادة ١١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية .

(جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ — ملف رقم ٨٤١/٤/٨٦)

(د) مدى افادة السيد /..... من الاستثناء المقرر بالفقرة ثالثا
من المادة السادسة من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة
١٩٥٥ .

فرض المشرع بموجب القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة
العسكرية والوطنية - الخدمة العسكرية على جميع المصريين الذكور
الذين يتمون الثامنة عشر ، واستثنى من هذا الحكم من ادى الخدمة
العسكرية في جيش دولة اجنبية بشرطين اولهما : ان يقيم الفرد اقامة
عادية بهذه الدولة الاجنبية وثانيهما : ان يلتزم باداء الخدمة العسكرية في
هذه الدولة بمقتضى قانونها .

وحكث ان هذين الشرطين قد توافرا في شأن السيد المعروضة حالته
لذلك فانه يفيد من الاستثناء المقرر بالفقرة الثالثة من المادة السادسة من
القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ .

(جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠ - ملف رقم ٦٨/١/٢٥)

(هـ) كيفية تحديد اقدميات بعض ضباط القوات المسلحة المنقولين
الى هيئة الرقابة الادارية بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٩ لسنة
١٩٧٩ .

وضع المشرع بمقتضى المادة ١٤٩ من القانون رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٥٩
اصلا عاما بمقتضاه يوضع الضابط المنقول الى جهة مدنية في الوظيفة
المعادلة لرتبته العسكرية وتحسب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على
الرتبة العسكرية فاذا كانت الوظيفة المدنية تعادل اكثر من رتبة عسكرية
اعتبرت اقدميته من تاريخ حصوله على ادنى الرتب العسكرية المعادلة ،
وحتى لا يلحق بالضابط ضرر بسبب نقله اشترط المشرع الا تقل اقدميته
عن اقدمية قرينه في المؤهل وتاريخ التخرج وتوقف عند هذا فلم يزد عليه .
لذلك لا يجوز الاستناد الى هذا الشرط الذى قصد به رفع الضرر عن
الضابط المنقول لتمييزه عن قرنائهم بالجهة المنقول اليها وتفضيله عليهم في
الاقدمية ، اذ ليس من مقتضى هذا الشرط اعادة ترتيب اقدميات قرناء
الضابط في المؤهل وتاريخ التخرج باعتبار ان دلالة توجب عدم المساس
باقدميات هؤلاء القرناء ، ومن ثم فان اعماله يتحقق بوضع الضابط المنقول
في ترتيب تال لهم ، وترتبيا على ذلك فانه اذا كان المشرع قدخرج على

الاصل العام المشار اليه والذي يتعين بمقتضاه وضع الضابط المنقول في الوظيفة المدنية المعادلة لرتبته العسكرية من تاريخ حصوله على تلك الرتبة فاجب وضع الضابط المنقول في الوظيفة التالية لرتبته العسكرية اذا كان قرينه في المؤهل وتاريخ التخرج قد رقى اليها مع تحديد اقدمية الضابط من تاريخ ترقية القرين الى تلك الوظيفة لذا فانه يتعين التقيد عند ترتيب الاقدمية في هذه الحالة بذات الشرط وبذات المفهوم فلا يجوز ان يسبق الضابط قرينه في هذه الحالة من باب اولى وانما يتعين وضعه في اقدمية تالية لاقدمية قرينه في المؤهل وتاريخ التخرج مع اعتبار بكالوريوس العلوم العسكرية معادلا للدرجة الجامعية الاولى ولما كان المشرع قد اعتد عند تحديد اقدمية الضابط المنقول بقرينه في تاريخ التخرج فانه يتعين الاعتداد في هذا الصدد ايضا بمن كان احدث تخرجا من الضابط اذا كان في وضع وظيفي افضل من قرين التخرج وكذلك اذا لم يوجد هذا القرين اصلا .

وتطبيقا لما تقدم فانه يتعين وضع الضابط و (المذكورين في اولا) والمتخرجين في ١٩٦٨/٩/١ والحاصلين على رتبة رائد المعادلة للفئة (د) بالرقابة الادارية في الفئة (ج) المعادلة للرتبة التالية لرتبتهم العسكرية لكون قرنائهم في التخرج قد رقوا الى تلك الفئة الاعلى مع ترتيب اقدمياتهم بحيث يكونوا تالين لآخر اقرانهم في التخرج بكشف الاقدمية اي بعد السيد / المتخرج في ١٩٦٨/٢/١٠ وذلك من تاريخ ترقيته الى الفئة (ج) اي من ١٩٧٩/٨/٣ ، واذا كان بعض المتخرجين في سنة ١٩٦٨ يسبقون بكشف الاقدمية هذا القرين فان ذلك لا يقضى وضع هؤلاء الضباط بعدهم لان اجراء الترتيب سيؤدي الي وضعهم في ترتيب سابق لاقدمية احد اقرانهم في التخرج وهو ما لم يجزه المشرع .

وفيما يتعلق بالضباط المذكورين في ثانيا وهم و والمتخرجين عام ١٩٧١ والحاصلين على رتبة رائد المعادلة للفئة (د) بالرقابة في ١٩٧٩/٧/١ فانهم يوضعون على تلك الفئة (د) اعتباراً من التاريخ الذي حصل فيه قرنائهم في التخرج عليها على ان ترتب اقدمياتهم بحيث يكونوا تالين لآخر من حصل على تلك الفئة في التاريخ المذكور ، ومن ثم فانهم يوضعون بعد السيدين و المتخرجين في ١٩٧١/٨/٣ واللذين حصلوا على الفئة (د) في ١٩٧٧/٣/١٧ .

أما الضابط المنكسور في ثالثا. والمتخرج في ١٩٦٢/١٠/٢١ والحاصل على رتبة مقدم المعادلة للفئة (ج) في ١٩٧٥/١/١ فإنه ينقل الى الفئة (ب) التي حصل عليها قرنايه الاحدث منه تخرجا وهما و المتخرجين في ١٩٧٣/٧/١٦ ويوضع في ترتيب نال لها بكشف الاقدمية وتحسب اقدميته في الفئة (ب) من ١٩٧٨/١/١٦ تاريخ ترقيتها اليها ، ولا يجوز رضعه في كشف الاقدمية بعد لكونه سابقا عليه في تاريخ التخرج ، وبالنسبة للضباط المذكورين في رابعا وهم و و و و المتخرجين في نوفمبر سنة ١٩٦٩ وفبراير سنة ١٩٧٠ والحاصلين على رتبة رائد المعادلة للفئة (د) من يوليو سنة ١٩٧٧ ويناير سنة ١٩٧٨ فانهم يوضعون في الفئة (د) اعتبارا من تاريخ حصول الاحداث تخرجا من العاملين بالرقابة عليها اي منذ ١٩٧٧/٣/١٧ ويكون ترتيب اقدمياتهم تاليا للسيد / المتخرج في ١٩٧٠/٨/١ والاحداث منهم مباشرة في تاريخ التخرج .

لذلك انتهت الجمعية العنومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان اقدميات الضباط المنقولين الى الرقابة الادارية المشار اليهم ترتب في وضع نال لاقرانهم في التخرج مع الاعتداد في هذا الصدد بالقرين الاحداث اذا لم يوجد قرين التخرج أو كان وضع الاحداث الوظيفي افضل من قرين التخرج وترتيب اقدمية الضباط المنقولين الى الرقابة الادارية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٧٩ على النحو السالف بيانه .

(و) مدى احتساب مدة الفصل مدة حرب مضاعفة في المعاش نتيجة لسحب القرار الصادر بانتهاء الخدمة قبل بلوغ السن القانونية.

وضع المشرع بموجب القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ اصلا عاما من مقتضاه معاملة العاملين المدنيين بالقوات المسلحة وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعي على ان تطبق عليهم الاحكام الخاصة بحساب المدد الاضافية والضمان ومنها مدد الحرب مددا مضاعفة في المعاش أو المكافاة مع تطبيق هذا الحكم على من عمل بالقوات المسلحة خلال الحروب المبينة بالنص ومنذ عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ ومن ثم فان وجود العامل المعروضة حالته في الخدمة يعد هذا العدوان يترتب عليه حتما حساب مدة خدمته خلال الفترة التالية له مدة مضاعفة في المعاش ما لم ينتهي خدمته بسبب مشروع يقره القانون ، فاذا كانت خدمة هذا العامل قد انتهت قبل بلوغه

سن الخامسة والستين المحدد لآلآته الى المعاش فان سحب القرار الصادر بانتهاء خدمته يترتب عليه بحكم اللزوم اعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب عليه من اثار ومن ثم تعتبر مدة الفصل كأنها قضيت فى الخدمة الامر الذى يوجب — وقد وقعت خلال مدة حرب — حسابها مضاعفة فى المعاش وفقا لحكم النص ولا وجه لاشتراط الوجود الفعلى بالخدمة والتعرض للمخاطر بالنسبة لهذا العامل خلال تلك المدة ، اذ انه منع جبرا عنه بمقتضى قرار الفصل من المساهمة فى المجهود الحربى خلالها ، فضلا عن ان حساب تلك المدة على هذا الوجه انما يتم كأثر من اثار السحب شأنها فى ذلك شأن باقى الاثار المترتبة عليه ومن بينها اعتبار مدة الفصل مدة خدمة حقيقية وليس من المقبول الاعتراف بهذا الاثر مع انكار وجهه الاخر المتعلق بحساب ذات المدة مضاعفة فى المعاش وفقا لحكم النص ، ذلك لان جميع الاثار المترتبة على السحب تتحقق فى الواقع او ترتب اعتبارا ان استحال تحقيقها واقعا كما انه ليس من المنطقى ان يشترط التحقق فى الواقع فيها هو بطبيعته امر اعتبارى ، اذ يستحيل تطلب التحقق الواقعى بالنسبة لآثار تترتب بطبيعتها فى زمن مضى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية المذكور فى حساب المدة المشار اليها ضمنية حرب تضاف الى معاشه

(جلسة ١٩٨١/١/٢١ — ملف رقم ٥٢٧/٣/٨٦)

(ز) حدود الاعفاء من اداء الخدمة العسكرية بالتطبيق لحكم الفقرة
اولا — ج من المادة ٧ من قانون الخدمة العسكرية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ .

اعفى المشرع فى القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ نهائيا من اداء الخدمة العسكرية اكبر اخوة او ابناء من يستشهد او يصاب اصابة تعجزه عن الكسب بسبب العمليات الحربية ومن ثم فان الافادة من هذا الحكم رهين بان يقع اى من الاستشهاد او الاصابة بسبب العمليات الحربية .

ولما كان الثابت فى الحالة الماثلة ان اصابة والد المطلوب اعفائه قد وقعت بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٧ اثناء زيافته لمدينة السويس عقب انتهاء حرب اكتوبر نتيجة انفجار لغم متخلف عن تلك الحرب وادت الى عجزه عن الكسب نهائيا فانه يكون قد اصيب بسبب العمليات الحربية وبالتالي يتحقق فى ابنه الاكبر المذكور مناط الاعفاء المقرر بهذا الحكم .

واذ ربط المشرع الاعفاء بوقوع الاصابة بسبب العمليات الحربية فانه لا يكون هناك محل لاشتراط وقوعها اثناء العمليات الحربية لان ذلك من شأنه اضافة قيد زمني لم يتضمنه النص ، لذلك فانه يكفي لتحقيق الاعفاء ان تقع الاصابة بسبب راجع للعمليات الحربية ولو بعد انتهائها .

ولا وجه في هذا الصدد للاستناد لاحكام قرار وزير الحربية رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٩ الصادر تنفيذا لاحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٨ بتقرير المعاشات والتعويضات المستحقة للمصابين والمستشهدين والمفقودين بسبب العمليات الحربية لان نطاق اعمال هذا القرار انما يرتبط بتطبيق احكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٨ الذي صدر تنفيذا له ، وتبعاً لذلك لا يجوز الاستناد اليه عند تفسير احكام قانون الخدمة العسكرية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ .

(جلسة رقم ١٨/١١/١٩٨١ — ملف رقم ٩٠٥/٤/٨٦)

✓ (ح) مدى جواز مساواة المجند بزميله في التخرج الذي امضى مدة التكليف بالخدمة العامة وعين معه في ذات الجهة .

انشأ المشرع بمقتضى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ للمجند مركزاً قانونياً مقتضاه اعتبار مدة تجنيده كأنها قضيت بالخدمة المدفوعة ، مع ما يقتضيه ذلك من حساب مدة التجنيد في اقدميته ، بشرط الا تزيد على اقدمية زملائه في التخرج المعينين بذات الجهة ، وبمقتضى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ انشأ للمكلفين بالخدمة العامة مركزاً قانونياً من مقتضاه اضافة مدة التكليف الى مدة خدمتهم عند تعيينهم وبذلك فان اضافة هذه المدة لبعض من عينوا في تاريخ واحد من خريجي دفعة واحدة من شأنه ان يجيز حساب مدة التجنيد التي كان يتعذر حسابها بسبب عدم جواز سبق المجند لزميله سالف الذكر ، الامر الذي يؤدي الى مساواتهم بالمكلفين بالخدمة العامة .

وبناء على ما تقدم فانه يتعين ان تضم للمجنسين الذين عينوا في ١/٩/١٩٧٥ مدة تجنيدهم بشرط الا يسبقوا زملائهم الذين ردت اقدمياتهم الى ١/٩/١٩٧٤ نتيجة لاضافة مدة السنة التي قضوها بالخدمة العامة .

واذا كان المشرع قد اطلق ضم مدة التكليف بالخدمة العامة بحيث يسبق المكلف زميله ، الا ان هذا الحكم لا يسرى في مواجهة المجند ، لان

المشرع حباه بميزة خاصة ، تحسب بمقتضاها مدة تجنيده خدمة فعلية وهو ان كان قيد حسابها بالا يسبق زميله في التخرج فان هذا القيد لا يعنى مقارنته باقل الزملاء خدمة ، لان هذا القيد ورد على خلاف الاصل العام الذى يوجب اعتبار مدة التجنيد فى حكم الخدمة الفعلية ، وبالتالي فان سبق المجند لمن لم يكلف باداء الخدمة العامة لا ينطوى على خروج على القيد الذى اوردته المشرع بقانون الخدمة العسكرية والوطنية المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حساب مدة التجنيد فى الحالة المعروضة بشرط الا يسبق المجند زميله الذى ادى الخدمة العامة .

(جلسة ١٩٨١/١٠/٢١ — ملف رقم ٢٤٨/٦/٨٦)

(ط) مدى جواز مساواة المجند بزميله فى المؤهل فى تاريخ سابق على تاريخ تعيينه بجهة اخرى ونقل الى الجهة التى يعمل بها المجند وما اذا كان المعينون بذات قرار تعيين المجند يعتبرون زملاء له فى تطبيق المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ .

١٠. يتضح من صريح نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ان المشرع اعتبر خدمة المجند فى مقام الخدمة المدنية كأصل عام وبهذا الوصف اصبح الاصل هو ضمها باعتبارها فى حكم الخدمة المدنية واورد المشرع قيده وحيدا على ذلك وهو الا يسبق العامل الذى ضمت له مدة خدمته العسكرية زميله فى التخرج المعين معه فى ذات الجهة ، ومن ثم فان اعمال هذا القيد يكون فى حدوده التى رسمها المشرع وهى عدم المساس بالمراكز القانونية لزملاء المجند من ذات دفعة تخرجه او الدفعات السابقة من باب اولى المعينين معه فى ذات الجهة ولا يقوم سببه الا حيث يوجد الزميل فان لم يوجد حسبت مدة الخدمة العسكرية له كاملة .

ولما كان المشرع قد اشترط فى الزميل الذى يفيد من ضم مدة التجنيد ان يكون معينا ابتداء بذات الجهة التى عين بها المجند فانه لا يجوز مساواة المجند المنقول الى الجهة التى عين بها ولو كان من ذات دفعة تخرجه لتخلف صفه الزميل فى شأنه وقت التعيين .

ولما كانت المادة ٥٩ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ١٦٠ ، لسنة ١٩٦٢ تنص على ان (يجوز للمجند ان يتقدم للتوظيف

..... ويكون للمجنّد ولن اتم خدمته الالزامية الاولوية في التعيين على زملائه المرشحين معه من نفس مرتبة النجاح واذا كان التعيين في الوظيفة بامتحان مسابقة فتكون الاولوية في التعيين على زملائه الناجحين معه في ذلك الامتحان (.....) .

وكان المشرع مراعاة منه للمجندين قد منحهم اولوية على المعينين معهم بذات التاريخ الذين يتحدون معهم في مرتبة المؤهل فان من يعين مع المجنّد من هؤلاء بقرار واحد لا يعتبر زميلا له لكونه يسبقه بحكم القانون في ترتيب الاقدمية وتبعاً لذلك فان الحكم الذي ورد في المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والذي ينص بالاّ يسبق المجنّد زميله من دفعة تخرجه عند ضم مدة التجنيد والذي نصت عليه المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية الجديد رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ، لا يجد مجالا لاعماله فيما بين المجنّد ومن يعين معه في قرار واحد طالما اتحد في مرتبة النجاح .

وبناء على ماتقدم لا يجوز تقييد ضم مدة تجنيد العامل المعروضة حالته في الاقدمية بتاريخ تعيين كل من السيد / والسيد / المنقولين الى محافظة الجيزة كما وان المعينين مع هذا العامل بقرار واحد والحاصلين على ذات مرتبة النجاح لا يعتبرون زملاء له وبالتالي يحق له ضم مدة تجنيده كاملة بشرط الا يسبق من هو اعلى منه في مرتبة النجاح من المعينين معه بقرار واحد

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان للمجنّد اولوية في التعيين وفقا لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وان يحق له بمقتضى هذه الاولوية ان يضم مدة خدمته العسكرية في الاقدمية على النحو المبين بالاسباب .

(جلسة ١٩٨٢/٤/٧ — ملف رقم ٥٣٦/٣/٨٦)

(ك) تحديد مفهوم الزميل الوارد بالمادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ .

سبق وان رأت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في فتواها بجلاسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٧ ان مدلول الزميل في التخرج المنصوص عليه في عجز المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ينصرف الى من يحمل ذات المؤهل الذي يحمله المجنّد ، وكان متخرجاً معه في ذات التاريخ

وكذلك الى من حصل على ذات المؤهل في تاريخ سابق على المجند وعين قبله ، استنادا الى ان الاعتبارات التي قام عليها هذا النص وهي الايسبق المجند من تخرج معه في تاريخ واحد ، اولى بان تراعى بالنسبة لمن تخرج قبله وعين في تاريخ سابق على تعيينه .

ومن حيث انه لا وجه للاحتجاج بمفهوم الزميل « وفقا لمواد المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وطبقا لفتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٠ من انه « كل من يحمل مؤهلا مقرر له ذات درجة بداية التعيين المقررة للمؤهل العالي المسرد تسوية حالته وذلك وفقا لرسوم ٦ اغسطس ١٩٥٣ وشاغل لها بذات المجموعة الوظيفية التي ينتمى اليها العامل في ذات التاريخ او في تاريخ لاحق وذلك ايا كان تاريخ حصول كل منهما على المؤهل وبالرغم من عدم التماثل بين مؤهليهما ، لا حاجة بذلك لاختلاف مجال وظروف كل من قانون الخدمة العسكرية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وقانون تصحيح اوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وتباين الاساس الذي بنيت عليه احكام كل منهما ، والحكمة المبتغاة من اصدارها .

ومن حيث ان المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية قد رددت ذات نص الفقرة الاخيرة من المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ آنف البيان ، فانه ليس ثمة ما يدعو الى العدول عن تحديد مفهوم الزميل وفقا لفتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٧ سابق الاشارة اليها.

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان المقصود بالزميل في التخرج في مفهوم قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ هو من يحمل ذات المؤهل الذي يحمله المجند في ذات التاريخ او في تاريخ سابق عليه وعين قبله .

(جلسة ١٦/٢/١٩٨٣ — ملف رقم ٨٦/٣/٦٢١)

(ل) تسوية معاش الضباط الذين نقلوا الى وظائف مدنية .

من حيث ان المشرع قد قرر اعادة تسوية معاشات الضباط الذين نقلوا الى وظائف مدنية قبل صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ اذا كانوا قد تقدموا بطلبات للعودة وفقا لاحكام هذا القانون وقبلت طلباتهم شكلا

ولم يتقرر اعادتهم ، وذلك على النحو المبين بالفقرة الاولى من المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ كما قرر بوجه عام اعادة تسوية معاشات الضباط الذين نقلوا الى وظائف مدنية في الفترة من ٥٢/٧/٢٣ حتى ٧١/٥/١٥ دون ان يرتكبوا ما من شأنه المساس بالشرف او بحسن الخدمة او بالنظم العسكرية او بأمن القوات المسلحة وذلك وفقا للاسس المبينة بالفقرة الثانية من المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ . ولا وجه للقول بأن القرار المشار اليه قد ندب المذكور للقيام بعمل وظيفة مدنية ذلك لان هذا القول يتعارض مع صحيح عبارة قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٦١ الذي قضى بتعيينه ولان المشرع حدد في المادة ٦ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة طريقة ندبهم للعمل خارج اسلحتهم فحول لجنة الضباط سلطة اتخاذ القرار في هذا الشأن واخضع قرارها لتصديق وزير الدفاع دون تدخل من سلطة اخرى ، ومن ثم فانه طالما ان شغل السيد المذكور للوظيفة المدنية لم يتم بهذه الطريقة وبالاداة المحددة بها فانه لا يجوز اعتبار تلقده لها قد تم عن طريق الندب ، فضلا عن ذلك فان هذا الافتراض يتناقض مع بقائه في الوظيفة المدنية عقب صدور قرار لجنة الضباط باحالة الى المعاش اعتبارا من ١٩٦٢/١/٢ اذ ليس من المقبول ان تنتهى خدمة المنتدب في عمله الاصلى ويبقى شاغلا للوظيفة التي اسندت اليه بطريق الندب .

وبناء على ذلك فان قرار لجنة الضباط باحالة السيد المذكور الى المعاش في ١٩٦٢/١/٢ يكون قد صدر بعد نقله الى عمل مدنى وانتهاء خدمته بالقوات المسلحة وتبعاً لذلك لا ينتج اثر لانعدام محله .

وترتباً على ماتقدم ولما كان السيد / قد نقل من القوات المسلحة الى وظيفة مدنية في ٦١/٦/٤ ولم يثبت ان نقله يرجع الى اسباب من شأنها المساس بالشرف او بحسن الخدمة او بالنظم العسكرية او بأمن القوات المسلحة فانه يتعين اجابته لطلبه وتسوية معاشه بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار الضابط المعروضة حالته منقولا الى وظيفة مدنية اعتبارا من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٦١ .

(جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ — ملف رقم ٦٦/١/٢٥)

(م) مدى استحقاق الضابط لمرتباته التي كان يتقاضاها في وظيفته المدنية قبل اعادته للخدمة بالقوات المسلحة .

نظم المشرع في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ اثر اعادة بعض الضباط السابقين الى الخدمة العامة بالقوات المسلحة فحدد صراحة الرتبة العسكرية والاقدمية التي يوضع فيها الضابط الذي يعاد للخدمة ، ثم نظم في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ تحديد الراتب الذي يستحقه من يعاد الى الخدمة تنص على ان يمنح الضابط المعاد لخدمة القوات المسلحة فئة الراتب المقابلة لمدة الخدمة الفعلية التي امضاها في الرتبة بخدمته السابقة .

ومن حيث كان ذلك ما تقدم ، فانه لا وجه للرجوع للاحكام العامة المعمول بها في نظام الوظيفة العامة والتي تجيز في مثل هذه الحالة الاحتفاظ بمزايا الوظيفة المنقول منها الموظف اذا كانت تزيد على مرتب الوظيفة المنقول اليها لانه لا اجتهاد مع صراحة النص .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز احتفاظ الضابط المعروضة حالته بمرتباته في وظيفته المدنية السابقة على نقله ومنحه فقط فئة الراتب المقابلة لمدة الخدمة الفعلية التي امضاها في الرتبة العسكرية بخدمته السابقة .

(جلسة ١٩٨٣/١/١٩ ملف رقم ٥٩١/٣/٨٦)

(ن) مدى جواز اعتبار السيد / منقولا الى وظيفته المدنية التي عين بها بوزارة الخارجية بعد احواله الى التقاعد من الوظيفة العسكرية التي كان يشغلها ومدى استحقاقه للرواتب والبدايات التي كان يتقاضاها في الوظيفة العسكرية .

قصر المشرع بمقتضى المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ الاحتفاظ بالفرق بين جملة ما هو مقرر للوظيفة المدنية في حالة النقل من الوظيفة العسكرية الى الوظيفة المدنية وفقا للاوضاع المبينة بالنص .

ولما كان تحديد مركز العامل بالنسبة للوظيفة التي يشغلها منوط بالقرار الاداري الصادر باسنادها اليه فان العبرة في انزال حكم القانون

على العامل تكون بهذا القرار وحده وبحسب الوصف الذى اسبغه عليه فلا يؤثر فى هذا القرار ولا يغير من طبيعته معاصرته لاي اجراء اخر يتعلق بانتهاء علاقة العامل بوظيفته السابقة ، واذا شغل الضابط فى الحالة الماثلة الوظيفة المدنية بطريق التعيين المبتدأ وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٠ بعد احالته للتقاعد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٨٠ فان الحكم الذى تضمنه نص المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر لا ينطبق عليه ومن ثم لا يحق الاحتفاظ بصفة شخصية بالفرق بين مجمل ما كان يتقاضاه فى وظيفته العسكرية ومجمل ما هو مقرر له بالوظيفة المدنية التى عين بها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان السيد / يعتبر معينا تعيينا مبتدأ بوزارة الخارجية ولا يعد منقولا اليها من الوظيفة العسكرية التى كان يشغلها وتبعاً لذلك لا يحق له الاحتفاظ بصفة شخصية بالفرق بين مجمل ما كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية ومجمل ما هو مقرر بالوظيفة المدنية التى عين بها .

(جلسة ١٧/٦/١٩٨١ - ملف رقم ٤٨/٥/٨٦)

(ى) مدى احقية المنقول الى وظيفة مدنية فى الاحتفاظ بعلاوة القفز التى كان يتقاضاها بالقوات المسلحة قبل نقله الى وظيفته المدنية .

حدد المشرع بمقتضى المادة ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ٦٤ ما يستحقه الفرد المنقول من الوظيفة العسكرية الى وظيفة مدنية بما لا يقل عن مجموع ما كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية بحيث يحصل على الفرق بين هذا المجموع وبين راتب الوظيفة المدنية اذا قلت عن هذا المجموع بصفة شخصية وذلك رغبة من المشرع فى المحافظة على مستوى المعيشة للمنقول من القوات المسلحة ، فلا يقل دخله دفعة واحدة بل يستهلك الفرق من راتب الوظيفة المدنية والوظيفة العسكرية بالتدريج حتى يتم استنفاذه بالترقية او العلاوة او التعويضات التى يستحقها بوظيفته المدنية . ومن ثم فلا يدخل فى قصد المشرع ما يصرف لافراد القوات المسلحة بسبب عارض فالمعمول عليه فى تحديد مجموع ما يتقاضاه فرد القوات المسلحة فى الوظيفة العسكرية بالراتب والتعويضات التى كان يحصل عليها مما له صفة الثبات والاستقرار دون تلك التى لا تتسم بهذه الصفة .

ولما كان الثابت من كتاب هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة فرع

الافراد — قسم الميزانية رقم ٥٩/٣/١٥٤ المؤرخ ١٤/١٠/١٩٦٨ ان علاوة القفز ليس لها صفة الدوام اذ هي مشروطة بان يخدم الفرد بوحدة معينة علاوة على قيامه بتأدية القفزات ، ومن ثم فهي لا تدخل ضمن التعويضات التي تؤدي للمنتقل الى وظيفة مدنية ، وعليه فانه لا يجوز الاحتفاظ للسيد المعروضة حالته بعلاوة القفز عند نقله الى الوظيفة المدنية .

اما الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري في الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣ ق المشار اليه فلا ينال من تلك النتيجة لانه قضى بالاحتفاظ بعلاوة القفز لاحد خريجي مدرسة المظلات الذين يعد القفز عملا اصليا بالنسبة لهم وعليه لا يجوز القياس عليه في الحالة الماثلة لان المطلوب ابداء الراي بشأنه تقاضى علاوة القفز بصفة عرضية بسبب قضائه احدى فرق القفز ولذلك فلا يعتبر البديل بالنسبة له من البدلات الثابتة التي تحسب ضمن مرتبه عند نقله الى الوظيفة المدنية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العامل المعروضة حالته في الاحتفاظ بعلاوة القفز عند نقله الى الوظيفة المدنية .

(جلسة ١٩٨١/٤/٨ — ملف رقم ٨٧٢/٤/٨٦)

٢٤ — رقابة ادارية :

(١) مدى جواز اضافة علاوة الرقابة الادارية الى مرتبات العاملين المنقولين من هيئة الرقابة الادارية الى الهيئة العامة لسوق المال بسبب الغاء هيئة الرقابة الذي تم بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ الصادر في ١٩٨٠/٦/٢٨ بناء على قرار لجنة شئون العاملين بهيئة الرقابة الصادر في ذات التاريخ بضم تلك العلاوة الى مرتبات اعضاء الهيئة .

خول المشرع بموجب القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ لجنة شئون الافراد بالرقابة الادارية ان تضيف الى مرتب عضو الرقابة عند نقله منها علاوة الرقابة المقررة وذلك بقرار فردي يصدر بمناسبة كل حالة نقل على حده تتم بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

واذ الغيت الرقابة الادارية بموجب حكم المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ بالغاء هيئة الرقابة الادارية خول نائب رئيس مجلس الوزراء بحكم المادة الثانية من هذا القرار اتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل الاعضاء والعاملين بهيئة الرقابة الادارية بدرجاتهم الوظيفية الى وحدات الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام مع الاحتفاظ لهم بمرتباتهم وبدلاتهم على ان تستهلك الزيادة في المرتبات والبدلات التي يتقاضونها عن المقرر بمقتضى القوانين واللوائح في الجهات المنقولين اليها من العلاوات الدورية والبدلات والتي تقرر مستقبلا فان المراكز القانونية لاعضاء الرقابة وعناصر تلك المراكز تتحدد وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ اعتبارا من تاريخ صدوره في ١٩٨٠/٦/٢٨ ولا يكون هناك محل لاعمال احكام قانون الرقابة رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ عليهم ابتداء من هذا التاريخ . وانما يتعين اعمال احكام القرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ خاصة في صدد تحديد عناصر مراكزهم القانونية المتعلقة بمستحقاقهم المالية ومن ثم فان لجنة شئون الافراد بالرقابة لم تعد تملك ابتداء من ٢٨ يونيه سنة ١٩٨٠ ان تقرر اضافة علاوة الرقابة الى اعضاء الرقابة الادارية المنقولين بموجب قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر لانها اعتبار من تاريخ صدور هذا القرار لم يعد لها وجود او سلطان تمارسه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز اضافة علاوة الرقابة بناء على قرار لجنة شئون الافراد بالرقابة الادارية الى مرتبات اعضائها المنقولين منها الى هيئة سوق المال بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ .

(جلسة ١٩٨٢/١/٢٠ — ملف رقم ٨٩٣/٤/٨٦)

وبهذا المعنى (جلسة ١٩٨٣/٤/٦ — ملف رقم ٨٩٣/٤/٨٦)

(ب) مدى جواز اعادة تعيين بعض اعضاء هيئة الرقابة الادارية السابقين الحاليين الى المعاش عقب الغاء هيئة الرقابة الادارية .

طبقا لنصوص القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ معدلا بالقانون ٧١ لسنة ١٩٦٩ فان الاحكام العامة في نظام العاملين المدنيين بالدولة تسرى فيما لم يرد به نص في قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية ولما كان القانون المذكور قد نظم طريقة التعيين في وظائف الرقابة ، لا انه سكت عن بيان

حكم اعادة التعيين بالنسبة للعاملين السابقين ومن ثم تعين له الرجوع الى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة في التوظيف.

من حيث ان المادة ٢٣ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سألقة الذكر قد اجازت اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها او في وظيفة اخرى مماثلة في ذات الوحدة او في وحدة اخرى ، ومن ثم فانه يجوز اعادة العاملين السابقين المعروضة حالتهم في وظائفهم السابقة .

ومن حيث انه مما يدعم هذا النظر ، ان القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ لم يشترط صراحة فيمن يجوز تعيينه ان يكون من بين العاملين بجهات الحكومة ، ومن ثم يجوز اعادة تعيين العاملين السابق المحالين الى المعاش في وظائفهم السابقة بهيئة

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز تعيين العاملين السابقين المحالين الى المعاش في وظائفهم السابقة بهيئة الرقابة الادارية .

(جلسة ١٩٨٣/٢/١٦ — ملف رقم ٦١٤/٣/٨٦)

**(ج) مدى جواز التعيين في وظيفة رئيس قطاع بالدرجة الممتازة
بهيئة الرقابة الادارية .**

من حيث ان قانون الرقابة الادارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ ينص في المادة الاولى منه على ان الرقابة الادارية هيئة مستقلة تتبع رئيس المجلس التنفيذي وتشكل الهيئة من رئيس ونائب له وعدد كاف من الاعضاء . وتنص المادة ١٢ من هذا القانون على ان « يكون تعيين رئيس الرقابة الادارية ونائبه بقرار رئيس الجمهورية » وتنص المادة ١٣ على ان تنشأ في الرقابة الادارية لجنة تسمى لجنة شئون الافراد تشكل برئاسة نائب رئيس الرقابة وعضوية اقدم اربعة من اعضاء الرقابة كما تنص السادة ٢٦ من القانون المذكور على ان يكون لرئيس الرقابة الاشراف الفنى والادارى على اعمال الرقابة الادارية واعضاؤها واصدار القرارات التي يتطلبها تنظيم الهيئة وسير العمل بها .

ومن حيث ان الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه قد شمل نائب رئيس هيئة الرقابة بربط ثابت قدره بعد تعديله

وزيادته بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاضعين لكادرات خاصة - ٢٤٨٣ جنيها . وهذه الوظيفة هي الدرجة الممتازة أو وكيل أول (سابقا) ، وان الميزانية الجديد للفئة المالية ١٩٨٣/٨٢ تضمنت أربع درجات أخرى مزيدة بذات الربط ٢٤٨٣ جنيها وهي درجات ممتازة (وكيل أول) أيضا ، وبذلك تمخض الوضع عن وجود خمس وظائف ممولة بخمس درجات هي بالفئة الممتازة ذات الربط الثابت وقدره ٢٤٨٣ جنيها المقررة لنائب رئيس الهيئة .

ومن حيث انه ولئن نص قانون هيئة الرقابة الادارية سالف الذكر وجدوله على وظيفة نائب لرئيس الهيئة ، ولم ينصا على «نواب» لرئيس الهيئة ، الا انه ليس هناك ما يحول في قانون الرقابة المذكور ذاته دون شغل هذه الدرجات الاربع الجديدة المقررة لوظيفة نائب رئيس الهيئة بالاضافة الى الدرجة الموجودة وذلك لان وظيفة « رئيس الهيئة » وان كانت لا تتعدد بحكم لزوم ما يلزم ، الا ان بالنسبة لوظيفة « نائب رئيس الهيئة » ليس ثمة ما يمنع من ذلك دون حاجة الى نص ، ومما يدعم ذلك ان نصوص قانون هيئة الرقابة الادارية سالف الذكر والتي اشارت الى « نائب » يتسع حكمها جميعا الى اكثر من نائب ويوزع العمل بينهم بقرار من رئيس الرقابة وفقا للمادة ٢٦ منه المنوه عنها . وخاصة ان الميزانية - وهي صادرة بقانون - قد تضمنت خمس درجات بربط النائب وهي الدرجة الممتازة (وكيل الاول سابقا) وبذلك تكون قد عدلت في الجدول المشار اليه في هذا الشأن .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى جواز التعيين في وظيفة رئيس قطاع بالدرجة الممتازة بهيئة الرقابة الادارية .

(جلسة ١٩٨٣/٦/١ - ملف رقم ٦٢٧/٣/٨٦)

٢٥ - رياضة :

مدى مشروعية قرار لجنة المسابقات المصدق عليه من مجلس ادارة الاتحاد المصري لكرة القدم بهبوط نادى غزل دمياط الى دورى الدرجة الاولى قسم (ب) .

من حيث ان لائحة المسابقات الصادرة بقرار من مجلس ادارة الاتحاد

المصرى لكرة القدم تنص في مادتها الرابعة على ان « تختص لجنة المسابقات بما يلي :

(أ)

(ب) للجنة ان تعدل جداول المسابقات بالنسبة لاوقاتها ، واماكن اقامتها حسب الظروف القهرية التي تعترض سلامتها أو ما تراه اللجنة للصالح العام .

(ج) توقيع العقوبات والجزاءات على الاندية والاداريين واللاعبين وغيرهم طبقا لما هو وارد في هذه اللائحة .

وتنص المادة ٢٦ على انه « انسحاب الفريق في مسابقة الدورى العام يحرمه من تكملة مبارياته وينزل الى الدرجة التالية للدرجة التي كان فيها فاذا كان انسحابه في الدور الاول للمسابقة تُلغى جميع مبارياته الباقية وتُلغى نتائج مبارياته السابقة ، ويعتبر كأنه لم يشترك في المسابقة اما اذا كان انسحابه في الدور الثانى من المسابقة فتُلغى مبارياته في الدور الثانى للمسابقة واللاحقة وتبقى نتائج مبارياته في الدور الاول قائمة بالنسبة للفرق المشتركة .

وانسحاب الفريق من المسابقة هو خروجه من الملعب في احدى المباريات او امتناعه عن اتمامها او تخلفه عن اللعب فيها وغير ذلك من الامور والتصرفات التي تندرج تحت لفظ الانسحاب ودون النظر لاسبابها او لظروفها او للملابساتها .

وتتضى المادة ٣٨ بانه « تقام المباريات اصلا على ملعب الاندية المشتركة في المسابقات فيما عدا المباريات ذات القواعد الخاصة والتي ترى جهات الامن المسئولة نقله الى ملاعب اخرى حفاظا على الامن العام وفي هذه الحالة يظل النادى القائم بتنظيمها هو النادى المضيف المسئول طبقا لاحكام هذه اللائحة .

كما تنص المادة ٤٠ على انه « على الاندية مراعاة حضور فرقها في المواعيد المقررة للمسابقات والمباريات طبقا للجدول والتبليغات الرسمية المبلغة اليها وعليها اتخاذ الاجراءات الضرورية والمناسبة في وقت مبكر

للحضور ، ويسمح للفريق بالتأخير عن موعد اقامة المباراة ١٥ دقيقة على الاكثر لظروف خاصة وكل فريق يتأخر بعد ذلك يعتبر مهزوما في المباراة .

وتقرر المادة ٤٣ ان لمجلس ادارة الاتحاد او لجنة المسابقات تعديل برامج المباريات بانواعها ومواعيدها وملاعبها .

وتنص المادة ٦٧ على انه تختص لجنة المسابقات بتوقيع الجزاءات التالية :

١ - لفت النظر

٢ - الانذار

٣ - وقف اللاعبين اربع مباريات رسمية

٤ - وقف الادارى او المدرب لمدة شهرين

٥ - توقيع غرامة مالية تصل الى ١٠٠ جنيه (مائة جنيه) على الهيئات والاندية والافراد واذا زادت العقوبة عن ذلك خضعت قرارات اللجنة لتصديق مجلس الادارة .

وتنص المادة ٧٠ على انه « اذا الفيت مباراة لاهد الاسباب واعتبر احد طرفيها مهزوما فيها كالاخلال بنظام قيد اللاعبين او اشراكه لاعبين في مدة ايتانهم او غير ذلك من الامور والتصرفات التى لا تنطبق عليها في حالات الانسحاب ويعتبر فيها الفريق مهزوما في المباراة ، فتحسب النتيجة اهداف ٢ / صفر لصالح الفريق الفائز الغير مخالف ما لم تكن النتيجة الفعلية في المباراة انه حاز اهدانا اكبر من ذلك فتحتسب النتيجة الاكبر .

وتقول المادة ١٠٠/ب ان للجنة المسابقات حق نقل المباريات لى فريق خارج ملعبه تبعا للظروف والاحوال التى تراها للصالح العام او بناء على طلب جهات الامن . ويكون قرار اللجنة نافذا في هذا الشأن .

ومن حيث ان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ، تنص مادته التاسعة والثلاثون على ان لرئيس الجهة الادارية المختصة اعلان بطلان اى قرار تصدره الجمعية العمومية بالمخالفة لاحكام هذا القانون او القرارات المتفذة له ونظام الهيئة .

ومن حيث أنه بعد أن صدر القرار بنقل المباراة الى القاهرة بدلا من دمياط وترى لجنة المسابقات ويشايعها اتحاد كرة القدم ، أنه قرار صحيح موافق للقانون بينما يعتبره نادى غزل دمياط مخالفا للقانون واستبان ان فريق نادى غزل دمياط لم يمثل لاداء المباراة بنادى « المقاولون العرب » فى القاهرة فى الموعد المضروب تنفيذا لهذا القرار . وايا كان وجه الرأى فيه ، فان الفیصل فى الموضوع المائل هو مدى اعتباره انسحابا ينطبق عليه حكم المادة ٢٦ من اللائحة وانئذ يكون قرار اتحاد كرة القدم بجزاء الهبوط الى دورى الدرجة الاولى ب قرارا صحيحا ، ام انه ليس كذلك وبالتالي يكون هذا القرار باطلا مخالفا للقانون .

ومن حيث ان الانسحاب وفقا لصياغة المادة ٢٦ آتفة الذكر ، مفاده عدم رغبة النادى المتسحب فى الاشتراك فى المسابقة ومزاولة اللعبة واية ذلك ان المادة ذكرت على سبيل المثال الخروج من الملعب أو الامتناع عن اتمام اللعب . ومن ثم فان التخلف عن اللعب يقتضى — كى يعد انسحابا ان يتوفر فيه عدم الاشتراك فى المسابقة وهو امر يزایل نادى غزل دمياط الذى تنطق الاوراق انه مصر على استمراره فى اللعب غاية الامر انه من وجهة نظره يتظلم من قرار لجنة المسابقات والاتحاد بنقل المباراة من ناديه بدمياط الى مكان اخر فى القاهرة . يدعم ذلك انه وفقا لقرار لجنة المسابقات بنقل المباراة الى ملعب اخر فى موعد محدد فان المادة . ٤ المشار اليها تلزم حضور الفرقة الرياضية فى الموعد المقرر للمسابقة طبقا للجدول والتبليغات الرسمية ويسمح للفريق بالتأخير عن موعد اقامة المباراة ١٥ دقيقة على الاكثر لظروف خاصة والا اعتبر مهزوما فى المباراة . اى ان عدم الحضور لا يعد فى جميع الاحوال انسحابا بل قد يعتبر تخلفا يجوز ان تطبق فى شأنه المادة . ٤ المذكورة اذا توفرت سائر شروطها .

ومن حيث انه لا يسوغ للجنة المسابقات ومن بعدها اتحاد كرة القدم اعتبار نادى غزل دمياط منسحبا طبقا للمادة ٢٦ بعد الانتظار فى ملعب نادى « المقاولون العرب » بالقاهرة حتى الساعة الثالثة والنصف مساء بل ان هذا الانتظار فى ذاته قرينه على ان الحال ليس انسحابا طبقا للمادة ٢٦ بل عدم حضور او تأخير عن الحضور وفقا للمادة . ٤ دون حاجة الى الخوض فى شروطها واثارها ، وهى قرينة تنفى اساس الانسحاب لان الانسحاب موقف ايجابى يتميز بطابع القصذ ويتجلى فيه ثلة الفريق واضحة فى عدم الاشتراك فى المسابقة والعزوف عنها تكلية . ، والا اعتبر

التخلف أو عدم الحضور أو التأخير في جميع الاحوال انسحابا يحاج بالمادة ٢٦ فقط دون غيرها ، ولما وجد مجال لتطبيق الاحكام الاخرى في اللائحة .

ومن حيث انه وقد استبان مما تقدم ، ان ما صدر من نادى غزل دمياط لا يعد انسحابا من المباراة المقرر اقامتها بناء على قرار لجنة المسابقات في نادى المتاولين العرب بالقاهر يوم الجمعة ١٨/٣/١٩٨٣ ومن ثم فلا يخاطب بحكم المادة ٢٦ من هذه اللائحة ولا يسرى في حقه الجزاء الوارد بها ، وعلى ذلك يكون قرار لجنة المسابقات المؤرخ ٢٠/٣/١٩٨٣ والمصدق عليه بقرار مجلس ادارة الاتحاد المصرى لكرة القدم بتاريخ ٣/٤/١٩٨٣ سالف الذكر بهبوط نادى غزل دمياط الى دورى الدرجة الاولى قسم ب قرارا غير مشروع ولرئيس المجلس الاعلى للرياضة والشباب اعلان بطلانه طبقا للمادة ٣٩ من قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة المنوه عنها .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية قرار هبوط نادى غزل دمياط الى دورى الدرجة الاولى قسم ب المشار اليه.

(جلسة ١٥/٦/١٩٨٣ — ملف رقم ٧ق/١/١٢)

٢٦ — رى وصرف :

الاجراءات الواجب اتباعها لتحويل المسقى الخاص الى ترعة عامة

انجه المشرع في قانون الرى القديم رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ الى عدم تعويض ملاك المسقاه او المصرف الخاص عن المساحة التى يشغلها اى منهما عند تحويلها الى مجرى عام بقرار من وزير الرى وقصر حقهم فى التعويض على المساحات المجاورة التى تضاف الى المجرى لتوسيعه بيد انه فى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ المعمول به حاليا سلك مسلكا اخر اذ قضى بداءة بوجوب اعمال احكام قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ عند تحويل المصرف الخاص او المسقاه الخاصة الى مجرى عام بقرار من الوزير سواء بالنسبة للمساحة التى يشغلها المجرى او المساحات اللازمة له .

ومن ثم فان تلك المغايرة في النصوص والاحكام تكشف بجلاء عن وجوب اتباع اجراءات وقواعد قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ عند تحويل المصرف الخاص او المسقاة الخاصة الى مجرى عام بقرار من وزير الري وفقا لاحكام المادة ٣ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب اتباع اجراءات واحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه عند تحويل المسقاة الخاصة الى مجرى عام بقرار من وزير الري .

(جلسة ١٩٨١/١٢/٢ — ملف رقم ٨٢/٢/٧)

٢٧ — شئون العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام (١) .

(أ) ترتيب الوظائف :

١ — الاداة اللازمة لاجراء التعادل بين الوظائف .

التعادل يتم بين وظائف محددة بنص القانون ، ومن ثم فان التعادل بينها يعد كشفا لحقيقة واقعة ، فلا يمكن القول بتساوي درجتين غير متساويتين فعلا والمشرع عندما يتدخل لاجراء التعادل لا ينشئ وضعا جديدا ، وانما يقرر وصفا سابقا ، وان القرار الجمهوري الذي يصدر باجراء التعادل لا ينشئ مراكز قانونية ، وانما يؤدي الى توحيد التطبيق بالجهاز الاداري بالدولة ، وعليه فانه اذا ما تعدى القرار الجمهوري الواقع فانه عند اصدار القرار الفردي المطابق له سترجع المحكمة لنصوص القانون مباشرة وتلتفت عن تطبيق القرار .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يكفي لتقرير التعادل بين الكادرات طبقا للقوانين المنظمة للوظائف العامة ، صدور قرار من رئيس الجمهورية .

(جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠ — ملف رقم ٢٨/١/٥٨)

(١) يجدر التنويه الى اننا التزمنا فيما يتعلق بعرض مسائل وشئون العاملين المدنيين بالترتيب الوارد بالقانونين رقمي ٤٧ ، ٤٨ سنة ١٩٧٨ . بنظام العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ولم نشأ أن نرتبها ابجديا .

٢ - مدى جواز انشاء درجة وكيل وزارة ذات الربط ١٥٠٠ -
٢٠٤٠ على قمة الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن
الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة
لها .

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عين الوظائف الفنية في الادارات
القانونية الخاضعة لاحكامه على سبيل الحصر وحدد مرتبات هذه الوظائف
ومن بينها وظيفة مدير عام ادارة قانونية بالجدول الملحق به ولم يجر
الرجوع الى احكام قانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام الا في
المسائل التى لم يتناولها بالتنظيم ، ومن ثم فانه وقد حدد الجدول الملحق
بهذا القانون ربطا قدره ١٢٠٠ - ١٨٠٠ لوظيفة مدير عام ادارة قانونية
يجب التقيد بهذا الربط فلا يصح تجاوزه بحجة زيادة مرتبات الوظيفة
المبثلة باى من جدولى الدرجات الملحقين بقانونى العاملين بالحكومة
والقطاع العام .

ولا يغير مما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ خول لجنة شئون
الادارات القانونية المنصوص عليها في المادة ٧ منه سلطة وضع قواعد
واجراءات اعداد واعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف
الخاصة بالادارات القانونية وكذا قواعد شغل تلك الوظائف وفقا لحكم
المادة ٢٩ منه كما انه خول لجنة شئون ومديرى واعضاء لادارات القانونية
المنصوص عليها في المادة ١٧ منه حق ابداء الراى في الهياكل الوظيفية
وجداول توصيف الوظائف ذلك لان تلك الاختصاصات ليس من شأنها أن
تعطى اى من اللجنتين سلطة الاضافة الى وظائف الجدول او تعديل
المرتبات المحددة به اذ ان ذلك لا يمكن أن يتم الا بذات الاداة التى حددت
تلك الوظائف والمرتبات المقررة بها اى بقانون . واذا كانت الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع قد رأت بجلسة ١٠/٢٧/١٩٧٩
استمرار معاملة مديرى واعضاء الادارات القانونية وفقا لاحكام قوانين
العاملين بجهاتهم فانه لم تطلق هذا الحكم وانما علقته دوامه على اعتماد
الهياكل الوظيفية للادارات القانونية وفقا لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٣ كما ان تلك الفتوى لم تجز على اى وجه من الوجود
انشاء وظائف جديدة تعلوا تلك الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون
او تجاوز المرتبات المقررة لها بهذا الجدول عند اعداد الهياكل الوظيفية
وجداول التوصيف ، بيد أنه على الرغم من ذلك فانه وقد زاد المشرع من
مرتبات الوظائف المعادلة بالجدولين الملحقين بقانونى العاملين بالحكومة

والقطاع العام رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فان الامر يقتضى تحقيقا للمساواة بين طوائف العاملين اجراء تعديل تشريعى يتناول المرتبات المحدد بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بالزيادة لتتسق مع الكادرات التى تضمنتها قوانين العاملين الجديدة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ادراج وظيفة بربط قدره (١٥٠٠ - ٢٠٤٠) (وكيل وزارة او الدرجة العالية) بالهيكل الوظيفية او بجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية وكذا عدم جواز زيادة راتب وظيفة مدير عام ادارة قانونية الى هذا القدر عند اعداد الهيكل والجداول المشار اليها ، وان الامر فى هذا الصدد يستلزم اجراء تعديل تشريعى يحقق المساواة بين اعضاء الادارات القانونية وباقى طوائف العاملين الخاضعين لاحكام القانونين رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما .

(جلسة ١٧/٦/١٩٨١ - ملف رقم ٨٦/٣/٥٥٨)

٣ - مدى جواز شغل الدرجات الخالية بوزارة التجارة قبل اعتماد جدول الوظائف وبطاقات وصفها على الرغم من صدور قرار رئيس الوزراء رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٨ بمنع اجراء الترقيات لحين اتمام تقييم وتوصيف الوظائف .

اعتنق المشرع فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المعمول به اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ مبدا الربط بين الدرجات المالية ووظائف الجهاز الادارى ومن ذلك قواعد ترتيب الوظائف وتقييمها بيد انه مراعاة منه لما يستلزمه اعداد جداول تقييم وتوصيف الوظائف من جهة وما تستفرقه من زمن فانه استبعد تطبيق تلك القواعد بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ حتى لا يكون اعتناقه لمبدا الربط بين الوظائف والدرجات المالية سببا فى عرقلة سير الادارة نتيجة لتجميد الاوضاع الوظيفية للعاملين بحرمانهم من فرص الترقى الامر الذى يترتب عليه خنق مقدراتهم وعدم توافر الحافز على العمل لديهم وذلك بدلا من ان يكون هذا المبدأ سببا فى ترشيد الادارة وانتظام سيرها ولقد استمر المشرع فى اعتناق هذا المبدأ فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المعمول به اعتبارا من ١٩٧١/١٠/١ فلم يتخل عنه ولكنه استبعد تطبيقه بنص صريح فى القانون لحين الانتهاء من وضع جدول تقييم وتوصيف الوظائف لذات الاسباب السالف بيانها ، وعندما استشعر المشرع ان الوقت قد

حان وأن الطريق أصبح ممهدا لأعمال نظام تقييم وتوصيف الوظائف عمدا إلى حيث الجهاز الإداري على الانتهاء من وضع جداول الوظائف وترتيبها فنص في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على وجوب العمل بهذا النظام في موعد غايته ١٩٧٦/١٢/٣١ إلا أنه لم يرتب على تجاوز هذا الميعاد أية آثار تتعلق بالعاملين فلم يقرر تجميد أوضاعهم لحين الانتهاء من تقييم وتوصيف الوظائف وفي أعقاب ذلك سارع جانب كبير من وحدات الجهاز الإداري إلى إكمال جداول ترتيب وتقييم الوظائف بها الأمر الذي اقتضى تحديد ميعاد لتطبيق تلك الجداول بالوحدات التي انتهت تقييم وظائفها لذلك أصدر رئيس الوزراء القرار رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٧٦ الذي حدد أول يناير سنة ١٩٧٧ موعدا لتنفيذ أحكام ترتيب الوظائف بالوحدات المشار إليها ، وحتى لا تخالف الوحدات التي تم ترتيب وتقييم وظائفها جداول الوظائف أصدر رئيس الوزراء القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٨ بمنعها من شغل الوظائف إلا وفقا لجداول ترتيب وتقييم وتوصيف الوظائف المعتمدة ، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن ينصرف هذا الحظر إلى الوحدات الإدارية التي لم تستكمل جداول ترتيب وتقييم وظائفها لما في ذلك من أضرار بالعاملين بها بحرمانهم من فرص الترقى لسبب يرجع لتراخي الوحدة التي يعملون بها وهو سبب لا دخل لإرادة العاملين فيه ومن ثم فإن الحظر المنصوص عليه بالقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٨ ما كان يسرى في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على الجهات التي لم تتم جداول ترتيب وظائفها وبالتالي فإنه لا يسرى من باب أولى على تلك الجهات في ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

وإذا كان المشرع قد سلك ذات المسلك في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فاعتنق في أحكامه نظام ترتيب الوظائف وربط بينها وبين الدرجات المالية فإنه ترك لكل وحدة أن تضع هيكلها التنظيمي وجدول وظائفها ومنحها مهلة مدتها ستة شهور لإصدار القرار اللازم لذلك وعليه فإن الربط بين الوظائف والدرجات المالية وفقا لأحكام هذا القانون فيما يتعلق بالتعيين والترقية والنقل والندب وغير ذلك لا يتحقق إلا بالانتهاء من جداول ترتيب الوظائف وتقييمها ، وإلى هذا الحين تظل الدرجات المالية المحددة بجدول المرتبات الملحق بالقانون وحدها أساسا لتطبيق أحكامه خاصة فيما يتعلق بإجراء الترقيات بوحدات الجهاز الإداري للدولة ومن بينها وزارة التجارة وليس من شك في أن القول بغير ذلك من شأنه أن يرد على المشرع قصده فلا يتحقق له الهدف من ترتيب الوظائف فقط وإنما ينحدر بمستوى الأداء بالجهاز الإداري نتيجة لافتقار العاملين للدافع إلى العمل وعليه فإن حظر إجراء الترقيات لحين اعتماد جداول ترتيب الوظائف لا يمكن أن يستتبع

من نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وانما يتعين لعماله ان يرد به نص صريح يصدر بأداة مساوية للقانون من حيث التدرج التشريعي .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز شغل الدرجات المالية الخالية بوزارة التجارة لحين اعتماد جدول ترتيب وتقييم وتوصيف الوظائف بها .

(جلسة ١٨/٣/١٩٨١ — ملف رقم ٨٦/٣/٥٤٣)

٤ — هدى تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ بادماج بعض المهن العمالية في وظيفة ملاحظ صحي المعدل بقرار رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ .

سن المشرع معيارا موضوعيا اعتبر بمقتضاه كل من كُن قائما بعمل فنى صحي يتعلق بالملاحظة او التنفيذ في مجالى الوقاية والعلاج شاغلا لوظيفة ملاحظ صحي وقد وضع المشرع هذا المعيار بالتعديل الذى أدخله على قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ الذى لم يكن يدخل في نطاق تلك الوظيفة الا اعمالا معينة على سبيل الحصر . وهو بذلك قد خرج من التخصيص الى التعميم ، الامر الذى يوجب النزول عليهم اوراقهم واعمال مقتضاها باعتبار جميع القائمين بعمل من تلك الاعمال شاغلين للوظيفة ، ومن ثم يلتزم وزير الصحة باعتباره الجهة الادارية القائمة على تنفيذ ذلك القرار بأن يدرج جميع الوظائف التى ينطبق عليها ذلك المعيار في نطاق وظيفة الملاحظ الصحي ، فاذا اخطأ في ذلك او اتضح له في اى وقت ان تمت وظائف ينطبق عليها المعيار الموضوعى سالف الذكر ولم تشملها القرارات الصادرة منه كان له بل ويتعين عليه ان يبادر الى تصحيح قراراته بها يجعلها تتسق مع القاعدة التنظيمية العامة التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية المشار اليه ولا مجال للقول بأن المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تحول دون ذلك ، اذ ان حكم هذه المادة يقضى باسقاط حق العامل المستند من قاعدة سابقة على نفاذ القانون المذكور بمضى ثلاث سنوات من تاريخ العمل به ما لم يتقرر هذا الحق قضاء . اما في الحالة المعروضة فانه ولئن كانت القاعدة التنظيمية العامة المقررة للعاملين بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ قد وضعت معيارا موضوعيا لمن يعد شاغلا لوظيفة ملاحظ صحي ، الا ان هذه القاعدة لا تعتبر قابلة للتطبيق بذاتها وانما يتوقف ذلك على

صدور قرار من الوزير المختص بتحديد الوظائف التي ينطبق عليها هذا المعيار ، فإذا اغفل قرار الوزير بعض الوظائف التي كان يتعين ادراجها به فإن شاغليها لا يكون لهم ثمت حق نشأ وتكامل قبل العمل بالقانون المذكور يتأثر بمدة السقوط المنصوص عليها في المادة ٨٧ منه ، وعلى ذلك فإن حكم هذه المادة لا يحول بين وزير الصحة وتصحيح قراراته الصادرة بتنفيذ قرار رئيس الجمهورية إذا ما اتضح له اغفالها لبعض الاعمال التي كان يتعين ادماجها في وظيفة ملاحظ صحي طبقا للمعيار الموضوعي الذي تضمنه القرار المذكور ، وذلك دونما حاجة لاستصدار قانون جديد يعالج الحالة الماثلة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العاملين القائمين بعمل فنى صحي يتعلق بالملاحظة والتنفيذ في مجالى الوقاية والعلاج بوزارة الصحة في الامادة من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ المعدل بقراره رقم ١٦٣٧ لسنة ١٩٦٧ وذلك بقرار يصدر من وزير الصحة مصححا لقراراته الصادرة في هذا الشأن .

(جلسة ١٩٨٠/٤/٢ — ملف رقم ١٥٠١/٣/٨٦)

٥ — مدى التزام الهيئة القومية لسكك حديد مصر بطلب رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة في هيكلها التنظيمى وبتقديم جدول الوظائف وبطاقات وصفها ولوائح العاملين اليه لاعتمادها ، ومدى التزامها بقرارات رئيس الجهاز في شأن معايير ترتيب الوظائف .

من حيث ان تلك الهيئة تدخل في عداد الهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية والميزانية المستقلة وأن المشرع خولها اعداد ميزانيتها دون التقيد بقوانين ولوائح وانظمة اعداد ميزانية الدولة ، كما خولها وضع هيكلها التنظيمى ولوائح ونظم العاملين بها دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية .

ولما كان المشرع قد خول الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بمقتضى قانون انشائه رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ ابداء الرأى في نظم العاملين بالهيئات العامة ، واقتراح سياسة المرتبات والبدلات والعبلاوات والمكافآت والتعويضات ووضع النظم الخاصة بتنفيذ نظم ترتيب الوظائف وتسجيل اوصافها ودراسة مشروعات موازنات الهيئات فيما يتعلق باعتمادات اجور العاملين وعدد الوظائف ومستوياتها وتحديد درجاتها وابداء ما يكون له من ملاحظات عليها والاشراف على تنفيذ نظم العاملين ، ومراجعة

اعتمادات الاجور بميزانيات الهيئات ، دفان الهيئة القومية لسكك حديد مصر تلتزم بطلب رأى الجهاز فى هيكلها التنظيمى وجدول وظائفها ويعرض لوائح واعتمادات اجور العاملين عليه لمراجعتها وابسداء ما يعن من ملاحظات بشأنها باعتبار ان ممارسة الجهاز لتلك الاختصاصات ليس من شأنه المساس باستقلال الهيئة الذى كفه قانون انشائها رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ . بيد انها تلتزم بما يديه الجهاز من مقترحات فى شأن هذه المسائل والحكم بينها وبين الجهاز هو مجلس الشعب حينما يناقش موازنة الهيئة بما تتضمنه من اعتمادات للاجور .

ولما كان المشرع قد قيد مجلس ادارة الهيئة فى ضوء تحديد راتب وبدلات ومكافآت العاملين بها بضرورة مراعاة ربط الاجور بنوع العمل وطبيعته ومعدلات ادائه وعدم تجاوز قيمة بدل السفر ومصاريف الانتقال التكاليف الفعلية وذلك اعمالا لحكم المادة ١٢٢ من الدستور التى اسندت الى القانون وحده تحديد قواعد منح تلك المستحقات المالية واذا لم يقيده المشرع الهيئة بنظم العاملين بالحكومة فانه يكون لها ان تحدد مرتبات العاملين بها بمراعاة القواعد التى تضمنها قانون الهيئة دون ان تنقاد فى ذلك بجدول المرتبات الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام الهيئة المذكورة بطلب رأى الجهاز فى هيكلها التنظيمى ولوائح واعتمادات اجور العاملين وجدول وظائفهم وعدم تقيدها بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

١ جلسة ١٨/١١/١٩٨١ - ملف رقم ٣١٧/١/٨٦)

٦ - مدى جواز ترشيح الحاصل على دبلوم المعهد العالى للتجارة عام ١٩٤٣ لشغل وظيفة رئيس قطاع المشتريات الشغل الحصول على مؤهل على .

قضت قواعد الانصاف التى اصدرها مجلس الوزراء فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ وفى ١٢ ٢٩ اغسطس سنة ١٩٤٤ بسوية حالة الجامعيين وحملة الشهادات العالية برفع الدرجات التى يشتغلونها الى الدرجة السادسة بصفة شخصية (كاد رسنة ١٩٣٩) مع تعديل مرتباتهم اعلى

اساس افتراض دخولهم الخدمة في الدرجة السادسة بماهية ١٢ جنيها شهريا اما حملة الشهادات العالية المحددة لها مرتبا قدره (١.٥٠ جنية) ومنها شهادة المعهد العالي للتجارة (نظام قديم) فقد قررت تلك القواعد تسوية حالتهم على اساس دخولهم الخدمة في الدرجة السادسة بهذه الماهية ١.٥٠ جنية — على ان تراد الى ١٢ جنية في اول مايو التالى لانقضاء سنتين على التعيين .

وبعد صدور القانونين رقمي ١١٤ ، ١١٨ لسنة ١٩٤٤ بفتح الاعتمادات اللازمة لمواجهة نفقات تنفيذ قواعد الانصاف اصدرت وزارة المالية الكتاب الدوري رقم ٢٣٤ — ١ — ٣٠٢ في ١٩٤٤/٩/٦ بتنفيذ تلك القواعد وسارت فيه على ذات المنوال الذي جرت عليه قرارات مجلس الوزراء سالفه الذكر ففرقت بين الشهادات الجامعية والعالية وبين الشهادات المقدر لها ١.٥٠ جنية ماهية شهرية .

وعند ما صدر قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٣ قضى في المادة ٤ بالغاء قرارات الوزراء الصادرة في ٨ اكتوبر سنة ١٩٥٠ بمنح خريجي الدراسات التكميلية التجارية الدرجة السادسة بماهية قدرها ١٠ جنية و ٥٠٠ مليم شهريا والقرارات الصادرة في اول يوليو و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بتقدير وتعديل القيمة المالية لبعض الشهادات الدراسية على ان تحل محلها الاحكام الواردة في هذا القانون ومع عدم الاخلال بالاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري بهجلس الدولة والقرارات النهائية الصادرة من اللجان القضائية ، ونص هذا القانون في المادة السادسة على ان « اصحاب المؤهلات المقدر لها عند التعيين او بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بماهية ١٠ جنية و ٥٠٠ مليم شهريا ، وفقا للجدول المرافق لهذا القانون او وفقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة قبل اول يوليو سنة ١٩٥٢ لا يجوز النظر في ترقيةهم للدرجة الخامسة بالكادر الفني العالي والاداري بالاقدمية الا بعد مضي ثلاث سنوات على الاقل من تاريخ اعتبارهم في الدرجة السادسة بالماهية المذكورة ..

وعلى العموم تعتبر لحاملي الشهادة العالية او المؤهل الجامعي من شاغلي الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي والاداري اقدمية نسبية مقدارها ثلاث سنوات على اصحاب المؤهلات المقدر لها عند التعيين او بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بماهية ١٠ جنية و ٥٠٠ مليم شهريا . « .

وبتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ صدر مرسوم تحسديد المؤهلات العلمية التى يعتمد عليها للتعيين فى الوظائف تنفيذًا لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة ونص فى المادة الثالثة على أنه « فى تطبيق المواد ٩ «فقرة ١» و ١١ و ١٥ و ١٩ من نظام موظفى الدولة تعتمد الشهادات والمؤهلات التى ذكرها فيما يلى ، لصالحية أصحابها فى التقدم للترشيح لوظائف الكادر الإدارى والفنى العالى .

١ - الدرجات الجامعية المصرية .

٢ - الدبلومات العالية المصرية التى تمنحها الدولة المصرية اثبر النجاح فى معهد دراسى عال تكون مدة الدراسة فيه أربع سنوات على الأقل للخاصين على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص أو مايعادلها من الوجهة العلمية حسبها يقرر وزير المعارف العمومية بالاتفاق مع رئيس ديوان الموظفين بشأن هذا التعادل . . .) ولقد عدت المادة بعد ذلك اثنين وعشرين مؤهلا دراسيا ليس من بينها شهادة المعهد العالى للتجارة (نظام قديم) ونص هذا المرسوم فى المادة الرابعة على أن تعتمد الشهادات التى ذكرها فيما يلى لصالحية أصحابها فى التقدم للترشيح لوظائف الدرجة السابعة الفنية بالكادر الفنى المتوسط ٣٣ شهادة المعهد العالى للتجارة (نظام قديم) (.) .

وتنفيذا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٦٤ ونص فى مادته الأولى على أن (تنقل الى الكادر العالى « الفنى والإدارى » جميع الدرجات السادسة فما فوقها فى الكادر المتوسط « الفنى والكتابى » التى يشغلها موظفون حصلوا حتى نهاية سنة ١٩٥٧ على مؤهلات دراسية تدر لها الدرجة السادسة قبل العمل به مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات التى يعتمد عليها للتعيين فى الكادرين المتوسط والعالى) .

وبتاريخ ١٠/٥/١٩٧٥ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين ، ونصت المادة الثانية من مواد إصداره على أنه (لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق - (أ) المساس بالتقييم المالى للشهادات الدراسية المدنية والعسكرية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر هذا القانون ما لم يكن تطبيق أحكامه أفضل للعامل) ونص القانون فى المادة ٥ على أن (يحدد المستوى المالى والإقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الذى تآ

(ب) الفئة (١٨٠ - ٤٦٠) : لحملة الشهادات المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات قالية لشهادة اتمام الدراسة الاعدادية (٥) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) : لحملة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المقررة للحصول على الشهادة المتوسطة .

وتضاف مدة اقدمية افتراضية لحملة هذه المؤهلات بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة .

كما تضاف الى بداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة) .

ولقد قضت المادة ٢ من مواد اصدار القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة بتطبيق اللوائح والقرارات المعمول بها في شؤون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون فيما لا يتعارض مع احكامه ورددت المادة ٣ من مواد اصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ذات الحكم كما نصت عليه ايضا المادة ١٠٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

وحاصل ما تقدم ان قواعد الانصاف التي اصدرها مجلس الوزراء في سنة ١٩٤٤ فرقت بين المؤهلات الجامعية والعالية وبين الشهادات المحدد لها مرتبا قدره (١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا) فقدرت للاولى الدرجة السادسة كادر سنة ١٩٣٩ بماهية ١٢ جنيه شهريا وابتقت على المرتب المحدد للثانية ومع انها حددت لها ذات الدرجة الا انها لم تساوها بالمؤهلات الجامعية والعالية في المرتب الا بعد انقضاء سنتين على التعيين ، وعلى الرغم من ابقاء قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على تلك القواعد فانه طبق على الشهادات التي قدر لها قبل اول يولييه سنة ١٩٥٢ الدرجة السادسة المخفضه حكم عدم جواز الترقية للدرجة الخامسة بالكادر الفني العالي والاداري الا بعد مضي ثلاث سنوات على الاقل من تاريخ شغل الدرجة السادسة كما منح حاملي المؤهلات العالية والجامعية اقدمية مقدارها ثلاث سنوات على حاملي تلك الشهادات . وعندما صدر مرسوم ٦ اوتسبب سنة ١٩٥٣ عرف المؤهلات العالية المقدر لها الدرجة السادسة بانها التي تمنح بعد دراسة مدتها اربع سنوات لحاملي شهادة الدراسة الثانوية وهو وان اعتبر شهادات اخرى ضمن عليها بمؤهلات عليا

بيد أنه عاد وحدد الدرجة السابعة بالكادر المتوسط للشهادات التي كان متدرا لها. ماهية ٥٠٠ ر.١ جنبيات ومنها شهادة المعهد العالي للتجارة (نظام قديم) ولم يغير المشرع في القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تلك الاحكام وانما ابقى عليها الا انه تحقيقا للمساواة بين العابليين الحاصلين على مؤهلات تدرت لها الدرجة السادسة قبل مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ قضى بموجب القرار رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٦٤ بنقل من كان منهم بالكادر المتوسط الى الكادر العالي وابقى المشرع ايضا على تلك الاحكام في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ غير أنه سلك بمقتضى الاحكام الدائمة المنصوص عليها بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في معاملته للشهادات التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المقررة للشهادات المتوسطة وتقل عن مدة الدراسة اللازمة للحصول على المؤهلات العليا مسلكا مغايرا فبدلا من ان يقارنهابالمؤهلات العليا مع تخفيض المرتب المقرر لها قارنها بالمؤهلات المتوسطة فنحدد لها الفئة الثامنة ومنح حاملها اقدمية اعتبارية وعلاوات دورية بعدد سنوات الدراسة الزائدة. ولقوا بقى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على تلك الاحكام ايضا . ومن ثم فان تعريف مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ للمؤهلات العليا يكون واجب الاعمال حتى الان فلا يعتبر من تلك المؤهلات الا المؤهل الذي يمنح بعد دراسة مدتها أربع سنوات تالية للثانوية العامة ، وكذلك يتعين اعمال تعريف القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ للشهادات فوق المتوسطة فيعتبر منها كل شهادة تزيد مدة الدراسة المقررة لها على مدة الدراسة للشهادات المتوسطة وتقل عن مدة الدراسة بالمؤهلات العليا . وبالتالي فان شهادة المعهد العالي للتجارة (نظام قديم) التي كانت تمنح بعد دراسة مدتها سنتين للحاصل على الثقافة العامة تدخل في عداد الشهادات فوق المتوسطة ولا تعد مؤهلا عاليا وفقا للتعريفين المشار اليهما ، وليس في ذلك مساس بالتقييم المالى السابق لها والذي كان من مقتضاه منح حاملها الدرجة السادسة المخفضة ونقل من كان منهم بالكادر المتوسط الى الكادر العالي اذ لن تتأثر بذلك المراكز القانونية التي اكتسبت لهم في ظل هذا التقييم .

ولما كانت جداول ترتيب وتوصيف الوظائف بمصلحة الضرائب قد استرطت لشغل وظيفة رئيس قطاع الحصول على ليسانس الحقوق او مؤهل تجارى عالى وكانت شهادة المعهد العالي للتجارة (نظام قديم) تعد وفقا للتشريعات السارية وقت صدور قواعد التوصيف وقبل الترشيح لشغل تلك الوظيفة من المؤهلات فوق المتوسطة فان السيد / يـ.هـ. الحاصل على تلك الشهادة لا يكون اهلا لشغل الوظيفة المشار اليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم
جواز ترشيح السيد / لشغل وظيفة رئيس قطاع
بمصلحة الضرائب .

(جلسة ٢٧/٥/١٩٨١ — ملف رقم ٣١٦/١/٨٦)

تعقيب :

ربما يجدر التنويه اليه ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
قد اعادت النظر في تلك الفتوى بجلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٨٢ وذلك في
ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في طلب التفسير رقم ٥ لسنة
٢ ق بجلسة ٤ من ابريل سنة ١٩٨١ والذي قضى باعتبار دبلوم التجارة
التكميلية العالية من المؤهلات العليا ، وقد استندت المحكمة الدستورية العليا
في هذا الحكم الى قرار وزير المعارف العمومية الصادر بتاريخ ١٧/١١/٤٦
بإعادة تنظيم الدراسات التكميلية لخريجي مدارس التجارة المتوسطة اعتبارا
من عام ١٩٤٧/٤٦ والى كتابه المرسل الى وزير المالية في ٧ من نوفمبر
سنة ١٩٤٩ الذي اوضح فيه انه بقاء على المذكرة التي رفعها المعهد العالي
للعلوم المالية والتجارية الذي نظم الدراسات ووضع لها المناهج على اعتبار
انها دراسات عالية وأشرف عليها ، فقد قررت الوزارة اعتبار مؤهل من جاز
هذه الدراسات معادلا للدبلوم الذي يمنحه المعهد العالي للتجارة ، وانتهى
الى طلب اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو اقرار اعتبار هذا الدبلوم من
الدراسات العالية ، يعين الحاصل عليها في الدرجة السادسة المخفضة
بمرتبة عشرة جنيهاً ونصف ، واذ عرض الامر على مجلس الوزراء
بجلسته المنعقدة بتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وافق على ما طلبته وزارة
المعارف العمومية في هذا الشأن ، غير ان المجلس اصدر بتاريخ اول يولييه
سنة ١٩٥١ قرارا عدل به عن قراره السابق وقرر منح الحاصلين على هذا
المؤهل الدرجة السابعة بمرتبة شهرى قدره عشرة جنيهاً ونصف شهريا
ثم تطرقت المحكمة الدستورية الى قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة
١٩٥٣ الذي منح حملة دبلوم التجارة التكميلية ذات الدرجة والى مرسوم
٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ الذي قضى بصلاحية حملة هذا الدبلوم للتقدم
لترشيح للدرجة السابعة بالكادر المتوسط وقدرت المحكمة عدم جواز
الاحتجاج به باعتبار ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٦٤ قضى
بنقل جميع شاغلي الدرجة السادسة فما فوقها بالكادر المتوسط والتي
يشغلها حاملي المؤهلات المقدر لها الدرجة السادسة قبل العمل بمرسوم

٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ الى الكادر العالى وباعتبار ان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ قد اكد منحهم الدرجة السادسة المقررة لهم بقانون المعادلات رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وسوى بذلك بين من عين بالدرجة السادسة المخفضة ومن عين بمقتضى مرسوم ٦ أغسطس بالدرجة السابعة .

واذ يتضح مما تقدم ان المحكمة الدستورية العليا انتهت الى اعتبار دبلوم التجارة التكميلية مؤهلا عاليا استنادا الى التواعد سالفة الذكر التى اعطته هذا الوصف قياسا على مؤهل المعهد العالى للتجارة فان هذا الوصف لا بد ان يعطى للمؤهل المذكور ولا يمكن ان يحجب عنه ، واذ استندت المحكمة الى حكم الفترة (١) من المادة ٢ من مواد اصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ التى قضت بعدم جواز المساس بالتقييم المالى للشهادات الدراسية عند تطبيق احكامه ، فان مقتضى حكم المحكمة الدستورية العليا اعتبار دبلوم المعهد العالى للتجارة مؤهلا عاليا مثله فى ذلك دبلوم التجارة التكميلية العالية .

وبناء على ما تقدم انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المشار اليها فى ١٩٨٢/١/٢٠ (ملف رقم ٣١٦/١/٨٦) الى الدول عن فتواها السابقة فى ١٩٨١/٥/٢٧ ، واعتبار دبلوم المعهد العالى للتجارة مؤهلا عاليا ، وبالتالى جواز ترشيح الحاصل عليه لشغل وظيفة رئيس قطاع تشترط لشغلها الحصول على مؤهل عال .

٧ - تحديد الجهة المختصة بشغل الوظائف التى يعيد مجلس ادارة القطاع العام تقييما .

اذا كان المشرع قد خول مجلس ادارة الشركة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سلطة نهائية فى اعداد جداول التوصيف والتقييم ، ولم يعلق تطبيق تلك الجداول على اعتماد سلطة اخرى فى حين انه كان يعلق تطبيق تلك الجداول فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الملغى على اعتماد الوزير المختص فان ذلك لا يعنى امكان شغل العامل الوظيفة بمجرد صدور قرار من مجلس الادارة بتقييمها وتحديد الدرجة المالية المحددة لهالان المشرع اتخذ فى القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ذات المسلك الذى سار عليه من القانون القديم وهو التمييز بين الاختصاص بالتقييم وبين الاختصاص بالتعيين ولم يدمجها فى سلطة واحدة ، ومن ثم فان استقلال مجلس ادارة باختصاص التقييم والتوصيف فى القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لا يمكن

أن يؤدي الى ايلولة الاختصاص بالتعيين والترقية اليه ، مع وجود نصوص صريحة تخول هذا الاختصاص لسلطات اخرى .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاص مجلس ادارة شركة مضارب البحيرة بتسكين العاملين في الوظائف التي رفعت الدرجات المالية المحددة لها من درجة مدير عام الى الدرجة العالية وانه يلزم لشغل هذه الوظائف التي اعيد تقييمها صدور قرارات بالتعيين فيها من الوزير المختص بصفته رئيسا للجمعية العمومية للشركة .

(جلسة ١٩٨٠/٣/١٩ — ملف رقم ٥١٨/٣/٨٦) .

٨ — مدى سريان احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على وظائف وكلاء الوزارة بوزارة العدل .

من حيث أن المشرع بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ انشأ بكل وزارة وظيفة واحدة لا تقابلها درجة مالية لوكيل الوزارة ، ليعاون الوزير في مباشرة اختصاصاته ، واستبدل بدرجة وكيل اول وزارة ، ووكيل وزارة درجتى الممتاز والعالية على التوالى ، ومن ثم فان هذه القواعد تسرى على وزارة العدل باعتبارها احدى وزارات الدولة المخاطبة بقانون العاملين المدنيين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وفقا لمادتيه الاولى والثانية ، شأنها في ذلك شأن سائر الوزارات سواء المخاطبة بقانون العاملين وخدّة ، أو تنظيم كادرات خاصة لبعض العاملين بها .

ومن حيث انه لا وجه للقول بان المادة ٤٦ من قانون السلطة القضائية تشكل حكما خاصا ، ذلك ان هذا الخصوص مقصورا على النذب من بين المستشارين أو المحامين العاملين بقرار جمهورى خلافا للاحكام العامة الواردة في قانون العاملين اما هاتان الوظيفتان فليستا مما يتناولهما تنظيم خاص في قانون السلطة القضائية ، بل ان حكمها في قوانين التوظيف المتعاقبة دون سواها ، ولذلك طبق نظام وكلاء الوزارات الدائمين الصادر به المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ٥٢ على وزارة العدل ، كما استحدثت وظيفة وكيل اول الوزارة بقانون العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وتولى تنظيم كيفية شغلها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٤ سابق الاثسرة اليه .

ومن حيث ان اجراءات نـدب المستشارين والمحامين العاملين الى وظائف وزارة العدل ، تخضع لقانون السلطة القضائية ، اما احكام تلك الوظائف بمسمياتها وسلطاتها ومرتباتها فانه يسرى في شأنها احكام قانون العاملين ، وهى لا شك وظائف ادارية لمعاونة الوزير ، وليست وظائف قضائية ، ولذلك اضافت الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون السلطة القضائية ان يتقاضى المنتدب المرتب والبدلات وفقا للقوانين والقرارات المعمول بها في وظيفتى وكيل اول وزارة ، ووكيل وزارة ، وهى لا ريب قوانين العاملين المدنيين والقرارات المكملة لها .

ومن حيث انه وقد قضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ المنوه عنه بالغاء وظيفة وكيل اول وزارة وان يحل محلها وظيفة وكيل وزارة التى اصبحت وظيفة واحدة في كل وزارة ، وبان يستبدل بدرجة وكيل اول وزارة ، ووكيل وزارة ، الواردة من قانون نظام العاملين المدنيين درجتا الممتازة والعالية على التوالى ، وان يلغى كل حكم مخالف لذلك فان مؤداه ولازمه ان تحل هذه التسميات الجديدة محل الملغاة ، حيثما وردت القوانين المختلفة ، ومنها قانون السلطة القضائية ، بما يترتب على ذلك من اثار ، وتسرى هذه التعديلات على الوظائف الادارية بوزارة العدل ، لان هذا هو مقتضى الالغاء التشريعى في هذا الشأن بالتطبيق للمادة الثانية من القانون المدنى .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه على وكلاء الوزارة بوزارة العدل .

(جلسة ١٩٨٣/١/٥ — ملف رقم ٦١١/٣/٨٦)

٩ — مدى جواز رفع مستوى وظيفة مدير عام الادارة القانسونية (١٢٠٠ — ١٥٠٠) الى درجة وكيل وزارة (١٥٠٠ — ٤٠٢٠) عند اعداد الهيكل الوظيفى وجداول التوصيف الخاصة بوظائف الادارة القانونية .

من حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عين الوظائف الفنية في الادارات القانونية الخاضعة لاحكامه على سبيل الحصر: وحدد مرتبات هذه الوظائف ومن بينها وظيفة مدير عام ادارة قانونية بالجدول الملحق به ولم يجز الرجوع الى احكام قانونى العاملين بالحكومة وبالقطاع العام للانكساب المسائل التى لم يتناولها بالتنظيم ، ومن ثم فانه وقد نجد الجدول الملحق

بهذا القانون ربطا قدره ١٢٠٠ - ١٨٠٠ لوظيفة مدير عام ادارة قانونية يجب التقيد بهذا الربط فلا يصح تجاوزه بحجة زيادة مرتبات الوظيفة المماثلة باى من جدولى الدرجات الملحقين بقانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام .

ولا يغير مما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ خول لجنة شئون الادارات القانونية المنصوص عليها فى المادة ٧ منه سلطة وضع قواعد واجراءات اعداد واستناد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية وكذا قواعد شغل تلك الوظائف وفقا لحكم المادة ٢٩ منه أو انه خول لجنة شئون مديرى واعضاء الادارات القانونية المنصوص عليها فى المادة ١٧ منه حق ابداء الراى فى الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف ذلك لان تلك الاختصاصات ليس من شأنها أن تعطى اى من اللجنتين سلطة الاضافة الى وظائف الجدول أو تعديل المرتبات المحددة به اذ أن ذلك لا يمكن أن يتم الا بذات الاداة التى حددت تلك الوظائف والمرتبات المقررة بها اى بقانون .

واذا كانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد رأت بجلسة ١٩٧٩/١٠/٢٧ استمرار معاملة مديرى واعضاء الادارات القانونية وفقا لاحكام قوانين العاملين بجهاتهم فانها لم تطاق هذا الحكم وانما علقته دوايمه على اعتماد الهياكل الوظيفية للادارات القانونية وفقا لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ كما ان تلك الفتوى لم تجز على اى وجه من الوجوه انشاء وظائف جديدة تعلو الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون أو تجاوز المرتبات المقررة لها بهذا الجدول عند اعداد الهياكل الوظيفية وجداول التوصيف ، بيد انه على الرغم من ذلك فانه وقد زاد المشرع من مرتبات الوظائف المعادلة بالجدولين الملحقين بقانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فان الامر يقتضى تحقيقا للمساواة بين طوائف العاملين اجراء تعديل تشريعى يتناول المرتبات المحددة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بالزيادة لتتسق مع الكابرات التى تضمنتها قوانين العاملين الجديدة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ادراج وظيفة بربط قدره (١٥٠٠ - ٢٠٤٠) (وكيل وزارة الدرجة العالية) بالهياكل الوظيفية أو بجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية وكذا عدم جواز زيادة راتب وظيفة مدير عام ادارة قانونية الى هذا القدر عند اعداد الهياكل والجداول المشار اليها ، وان الامر فى هذا

الصدد يستلزم تعديل تشريعى يحقق المساواة بين اعضاء الادارات القانونية
رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما .

(جلسة ١٥/٦/١٩٨٣ - ملف رقم ٨٦/٣/٥٤٩)

(ب) التعيين فى الوظائف :

١ - مدى احقية وكلاء الوزارة لشئون مجلس الشعب الذين اعفوا
من مناصبهم بحل المجلس شغل درجة نائب وزير بالوزارات التى الحقوا بها

خول الدستور العاملين بالحكومة والقطاع العام حقا فى ترشيح
انفسهم لعضوية مجلس الشعب مع الاحتفاظ بوظائفهم بعد انتخابهم على
ان يتفرغوا كأصل عام لعضوية المجلس وعندما أصدر المشرع قانون
مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ أكد هذا الحكم وأوجب إعادة العضو
الى الوظيفة التى كان يشغلها قبل انتخابه بمجرد انتهاء عضويته ، وفى
سبيل تحقيق التعاون بين مجلس الشعب والحكومة لجأ المشرع الى
انشاء وظائف وكلاء الوزارات لشئون مجلس الشعب ليشغلها بعض
اعضائه بقرار من رئيس الجمهورية بفيه إيجاد خلقات اتصال بين
الوزارات المختلفة والمجلس لذلك قرر إلحاقهم بمجلس الوزراء أو
القطاعات الوزارية أو بالوزارات لمعاونة نواب رئيس مجلس الوزراء فى
علاقاتهم بمجلس الشعب مع احتفاظهم بعضويتهم بالمجلس ، وفى مجال
تحديد حقوقهم المالية قرر المشرع منحهم المرتب وبدل التمثيل المقرر لنائب
الوزير على الا يجمعوا بينه وبين مكافأة العضوية بالمجلس ، ونتيجة
لاحتفاظهم بعضوية المجلس ولارتباط تعيينهم بالعلاقات السياسية بين
السلطة التنفيذية ومجلس الشعب قضى المشرع باعفائهم من وظائفهم
بموجب قرار من رئيس الجمهورية أو بزوال العضوية عنهم أو بانتهاء
رئاسة رئيس الجمهورية الذى قرر تعيينهم أو باستقالة الوزراء ، ومن ثم
فان وكيل الوزراء لشئون مجلس الشعب لا يعين بالجهاز الإدارى لأحدى
الوزارات ولا يشغل درجة مالية بميزانياتها وانما يمارس بالنسبة لها
اختصاصات سياسية وتشريعية محددة دون ان يرتبط بدولابها الوظيفى
ولا يعنى منحه مرتب وبدل التمثيل المقرر لنائب الوزير بأى حال من
الاحوال انه شغل تلك الدرجة بالوزارة التى الحق بها لان النص على منحه
المرتب والبدل المقرر لتلك الدرجة انما جاء فى معرض تحقيق مستحقته
المالية وليس لتبيان الدرجة المالية المعين عليها وتبعاً لذلك فان عضويته
بمجلس الشعب تظل لصيقة به فلا تنفصل عنه بعد تعيينه بتلك الوظيفة

وبالتالى يظل محتفظا بوظيفته الاصلية بالحكومة او القطاع العام والتي كان يشغلها قبل انتخابه فلا تنتهى علاقته بها بتعيينه بوظيفته وكيل وزارة لشئون مجلس الشعب وانما يتعين اعادته اليها عند زوال عضويته بالمجلس وتنحيته وجوبا عن وظيفة الوكيل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احتية وكلاء الوزراء لشئون مجلس الشعب الذين اعفوا من مناصبهم بحل المجلس فى شغل درجة نائب وزير بالوزارات التى الحقوا بها بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٨ .

(جلسة ١٩٨١/١/٧ - ملف رقم ١٨/٢/٦٦)

٢ - مدى جواز تعيين احد شاغلى وظيفة مدير عام باحدى شركات القطاع العام وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة .

ميز المشرع وظيفة رئيس مجلس الادارة عن باقى الوظائف بالشركة من حيث اداة تقلدها فاسند ذلك الى قرار يصدر من رئيس مجلس الوزراء ، ولم يقتيد فى شغلها بالاقدمية فيما بين العاملين وانما جعله منوطا بالاختيار ومن ثم يكون تقلد تلك الوظيفة اقرب الى التعيين منه الى الترقية لذلك لا يشترط فيه كافة الشروط المقررة كوجوب شغل الوظيفة الادنى ، بيد انه يتعين ان يتوافر فى المرشح لها شروط ومتطلبات شغل الوظيفة ومن بينها مدة الخبر الكلية المشترطة (١) باعتبار ان المشرع قد اجاز الاكتفاء بتلك المدة الكلية عند تقييد العامل فى مجموعة وظيفية اخرى غير تلك التى ينتمى اليها وفى درجة اعلى رغم عدم توافر المدة المبينة للالزمة للترقية اليها وفقا لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز تعيين المدير العام رئيسا لمجلس الادارة فى الحالة المعروضة بشرط توافر اشتراطات شغل الوظيفة .

(جلسة ١٩٨٠/٨/٢٤ - ملف رقم ٥٣٠/٣/٨٦)

(١) وجدير بالذكر ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد انتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٠/٦/١١ (ملف رقم ٥٢١/٣/٨٦) الى جواز تعيين العاملين بذات الشركة الذين تتوافر لهم مدة الخبرة البينية للترقية فى غير المجموعة الوظيفية التى ينتمى اليها كل منهم فى الدرجة التالية مباشرة للدرجات التى ينتمى اليها كل منهم وفى الدرجات التالية للدرجات التى يشغلونها بشرط اكمالهم مدة خبرة كلية مساوية لمدة الخبرة البينية المشترطة للترقية فيها بين الوظائف الادنى .

٣. - مدى جواز إعادة تعيين السيد / طبقا لحكم المادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

قضى المشرع ، كأصل عام بوضع من يعين لأول مرة ، تحت الاختبار لمدة ستة اشهر من تاريخ تسلمه العمل ، لتقرير مدى صلاحيته ، فان لم تثبت صلاحيته كان على لجنة شئون العاملين أن تقرر نقله الى وظيفة اخرى ان رأت صلاحيته لها او تقترح انتهاء خدمته وأجاز إعادة تعيين العامل الذي انهيت خدمته بعد ثبوت اهليته لشغل الوظيفة بقضائه لفترة الاختبار بنجاح ، في ذات وظيفته السابقة او في وظيفة مماثلة لها في نفس الوحدة أو في وحدة اخرى ، بذات مرتبه الاصلى مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاهما عند تعيينه لأول مرة في الاقدمية وجعل ذلك منوطا بتحقيق شرطين اولهما ان يتوافر في شأنه ما يتطلبه القانون لشغل الوظيفة التي يعاد تعيينه عليها ، وثانيهما شرط سلبي يمتنع إعادة تعيين العامل عند توافره مفادة الا يكون التقرير الاخير المقدم عنه في وظيفته السابقة ضعيف ، ومن ثم فان تخلف الشرط لاي سبب من شأنه جواز إعادة التعيين على النحو الوارد بالنص وهو ما مؤداه انه اذا كان العامل لم يمضي في وظيفته السابقة مدة تسمح بتقديم تقرير سنوي عنه او كان في نظام وظيفي لا يخضع لنظام تقارير الكفاية ، فان هذا الشرط لا يكون لازما لاستحالة تحققه .

ويؤيد هذا النظر المغاير في نص المادتين ٩ و ٢٣ من القانونين رقمي ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بما كان عليه الوضع في ظل المادة ١٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فبعد أن كان المشرع يتطلب في القانون الاخير لامكانية إعادة التعيين حصول العامل في آخر تقريرين عنه في وظيفته السابقة على تقدير جيد على الاقل ، سلك سبيل آخر في قانوني ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من مقتضاه الاكتفاء بالا يكون العامل قد منح تقدير ضعيف في آخر تقرير قدم عنه ومن ثم يجوز إعادة تعيين العامل الذي لم يوضح عنه في وظيفته السابقة أية تقرير .

وترتبيا على ذلك فانه لما كان العامل المعروضة جالته قد تسلم العمل في ١٩٧٨/٧/٢٧ وانتهت خدمته بالاستقالة اعتبارا من ٧٩/٣/٣ ولم ينقل الى وظيفة اخرى او تنهى خدمته لعدم الصلاحية ، بما مفاده قضائه فترة الاختبار بنجاح ، فانه يجوز إعادة تعيينه في وظيفته السابقة او في وظيفة مماثلة لها طالما لا يوجد ما يحول دون ذلك من تقارير سابقة بدرجة ضعيف .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
جواز اعادة تعيين السيد / طبقا لحكم المادة ٣٣ من
قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

(جلسة ١٩٨١/٤/٢٩ — ملف رقم ٥٥٤/٣/٨٦)

٤ — مدى خضوع العاملين بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
لقيد عدم جواز الترقية خلال عام من تاريخ النقل عند تعيينهم بالوظائف
العليا الخاضعة لاحكام هذا القانون على درجات تعلو الدرجات التى
يشغلونها ، ومدى جواز ترشيح السيد / الذى يشغل
وظيفة من الدرجة الاولى بديوان عام وزارة الزراعة للتعيين مديرا عاما
للزراعة بمحافظة البحر الاحمر .

اسند المشرع فى قانون العاملين المدنيين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الى
رئيس الجمهورية سلطة التعيين فى الوظائف العليا ، واسند الى الوزير
المختص سلطة التعيين فى باقى الوظائف الاخرى ومع مراعاة هذا الحتم
جعل الترقية الى الوظائف العليا بالاختيار وفى ذات الوقت لم يجر ترقية
العامل الا الى الوظيفة التالية مباشرة للوظيفة التى يشغلها وفى داخل
المجموعة النوعية التى ينتمى اليها وفى حين اجاز نقل العاملين فيما بين
الوحدات المختلفة منع ترقية العامل المنقول خلال عام من تاريخ نقله حتى
لا يتخذ النقل وسيلة لحرمان العاملين داخل الوحدة من الترقية الى
الوظائف الاعلى ولما كان المشرع قد حدد فى النصوص سالفة البيان لكل من
التعيين والترقية والنقل مدلوله الذى لا يختلط بالآخر اذ ينصرف التعيين
الى تقلد وظيفة فى مجموعة وظيفية اخرى غير تلك التى ينتمى اليها العامل
الاداة المقررة بينما تصدق الترقية على تدرج العامل فى السلم الوظيفى
داخل المجموعة النوعية التى ينتمى اليها من الوظيفة التى يشغلها الى
الوظيفة الاعلى منها مباشرة فى حين يقتصر النقل على تغيير الوحدة التى
يعمل بها العامل مع استصحابه للعناصر المكونة لمركزه الوظيفى السابق .
نان قيد عدم جواز الترقية خلال عام لا يتوافر مناطه ولا يجد مجالا لعماله
الا فى حالة النقل الى وحدة اخرى فى وظيفة من ذات درجة العامل ، ففى
هذه لحالة فقط تمتنع ترقية العامل المنقول قبل مضى عام على نقله الا اذا
كان النقل الى وظائف الوحدات المنشأة حديثا أو كان بسبب نقل تمويل
وظائفه او لم يوجد بين العاملين بالوحدة المنقول اليها العامل من هو اهل
للترقية .

ولما كان المشرع قد خول رئيس الجمهورية سلطة التعيين في الوظائف العليا واستثنى تلك الوظائف من قيد التعيين في احدى وظائف المجموعة ومن التقيد بنسبة العشرة في المائة عند التعيين من خارج الوحدة فانه يكون قد اطلق حرية اختيار العناصر الصالحة لشغل تلك الوظائف والتي وافر فيها مطلبات الوظيفة وشروطها فانه لا يكون هناك مجال لاعمال قيد عدم جواز الترقية خلال عام لان هذا القيد لا يرد على التعيين ومن ثم فان تعيين العامل بالوظائف العليا بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لا يخضع لهذا القيد .

وبناء على ذلك يجوز ترشيح السيد المعروضة حالته لشغل وظيفة مدير عام للزراعة بمحافظة البحر الاحمر رغم شغله وظيفة من الدرجة الاولى بديوان عام وزارة الزراعة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز تعيين العاملين العاملين بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في الوظائف العليا على درجات تعلو الدرجات التي يشغلونها وانه يجوز ترشيح السيد / للتعيين بوظيفة مدير عام للزراعة بمحافظة البحر الاحمر

(جلسة ١٩٨٢/٢/٣ — ملف رقم ٥٤٢/٣/٨٦)

هـ — كيفية حساب مدة التكليف بالخدمة العامة في مدة الخدمة بالجهاز الادارى .

الزم المشرع من انهى المراحل التعليمية بان يؤدي مدة سنة بالخدمة العامة بالجهة التي يكلف بأداء تلك الخدمة فيها وسمح له بالتقدم للتعيين في الوظائف الشاغرة بالجهات التي عددها النص سالف الذكر على ان يتسلم عمله بعد انتهاء مدة الخدمة العامة وبعد تقديمه للشهادة المثبتة لذلك وقضى المشرع باضافة مدة التكليف بالخدمة العامة الى الخدمة المكلف بعد تعيينه .

ولما كان قرار التعيين هو الذى يفتح علاقة العامل بالوظيفة فتبدوا اعتبارا من تاريخ صدوره اقدميه العامل وكانت المادة ٢٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد اكدت هذا المبدأ فتضمنت بحساب الاقدمية في الوظيفة من تاريخ التعيين فيها بغض النظر عن تاريخ

تسلسله العمل فانه وقد عينت العاملة في الحالة الماثلة بتاريخ ١٩٧٩/٢/١ بوظيفة مراجع بالجهاز المركزي للمحاسبات بموجب القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٩ فان اقدميتها الفعلية في تلك الوظيفة تبدأ اعتباراً من هذا التاريخ واذ قضت قبله مدة ثلاثة شهور بالخدمة العامة فان تلك المدة تضاف الى اقدميتها المعينة بها فتزداد اقدميتها فيها الى ١٩٧٨/١١/١ اعمالاً لحكم المادة الثالثة من قانون الخدمة العامة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

وبناء على ذلك فانه لا وجه للقول بخصم المدة من ١٩٧٩/٩/١ حتى ١٩٨٠/٧/١ التي سافرت خلالها الى الخارج من مدة خدمتها بالوظيفة التي عينت بها ذلك لانها قضت تلك المدة بالخارج باذن من الجهة التي تخضع لاشرفائها والتي كلفت بإداء الخدمة العامة بها ولانها لا تخضع خلال فترة ادائها الخدمة العامة لقواعد الاجازات المقررة بنظام العاملين المطبق بالجهة التي عينت بها اثناء فترة الخدمة العامة كما انها لا تخضع لاشراف تلك الجهة خلال هذه الفترة ومن ثم لا يسوغ اعتبار فترة سفرها مدة انقطاع عن العمل بالنسبة للوظيفة التي عينت فيها وبالتالي لا يجوز استبعادها من مدة خدمتها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى بحساب مد التليف بالخدمة العامة السابقة على تعيين العاملة المذكورة ومدة سفرها بالخارج في مدة خدمتها بالجهاز المركزي للمحاسبات .

(جلسة ١٩٨٢/٢/١٧ - ملف رقم ٥٨٢/٣/٨٦)

(ج) قياس كفاية الاداء :

١ - مدى جواز التظلم من تقارير الكفاية بمرتبه جيد المدة وفقاً لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة بعد علم ذوي الشأن بمناسبة صدور قرارات منح العلاوات التشجيعية للعاملين الممتازين بالوزارة .

من حيث ان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ اخضع في المادة ٣٦ منه لنظام التقارير السنوية جميع العاملين عدا شاغلي وظائف الادارة العليا والفئة الاولى وحدد مراتب تقدير الكفاية بممتاز وجيد ومتوسط ودون المتوسط وضعيف ، ولم يلزم الادارة باخطار العامل بمرتبة كفايته الا في حالة تقديرها بمرتبة ضعيف او دون المتوسط ،

فأوجب عليها في المادة ٣٩ أخطاره وإجاز له أن يتظلم من هذا التقرير إلى لجنة شئون العاملين خلال شهر من تاريخ اعلانه ، واعتبر التقرير نهائيا بانقضاء هذا الميعاد أو بالبت في التظلم ، وحرّم العامل المقدم منه تقرير بدرجة ضعيف أو تقريران متتاليان بدرجة دون المتوسط من الغلاوة الدورية ومن الترقية في السنة التالية ، فإذا قدم عن العامل تقريران متتاليان بمرتبه ضعيف اختصت لجنة شئون العاملين، بموجب المادة ٤١ بفحص حالته فاما أن تقرر نقله الى وظيفة أخرى والا اقترحت فصله من الخدمة، كما اشترطت في المادة ١٥ للترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصل على مرتبه ممتاز في السنتين الأخيرتين . وإجاز في المادة ٢٠ للإدارة منح علاوة تشجيعية للعاملين الذين تقدر كفايتهم بمرتبه ممتاز في العاملين الآخرين وذلك في حدود ١٠٪ من عدد العاملين في كل فئة وظيفية .

ومناد ذلك أنه في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لم يكن علم العامل بمرتبه كفايته بتحقيق بيقين إلا في حالات تقدير كفايته بمرتبه ضعيف ودون المتوسط حيث تلزم الإدارة بأخطاره وتخطئه عند الترقية بالاختيار واستبعاده عند منح العلاوات التشجيعية .

ولما كان تقرير الكفاية بمراتبه المختلفة هو في حقيقته قرار إداري نهائي مؤثر في الوضع الوظيفي للعامل فانه يجوز الطعن فيه باللغاء إما كانت مرتبته وبالتالي يحق للعامل أن يتظلم منه إداريا خلال ستين يوما من تاريخ تحقق علمه به في إحدى الحالات سالفة الذكر ، وبما حالة صدور قرارات منح العلاوات التشجيعية دون أن تشمل صاحب الشأن .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى جواز التظلم في الحالة الماثلة .

(جلسة ١٨/١١/١٩٨١ - ملف رقم ٨٦/٣/٧٠)

٢ - مدى صحة قرارات لجنة شئون العاملين بتعديل تقديرات الرؤساء بالنسبة لتقارير قياس الكفاية ، ومدى التزام لجنة التظلمات عند بحثها للتظلمات المقدمة اليها بنفس القواعد التي طبقها لجنة شئون العاملين .

أنباط المشرع بلجنة شئون العاملين اعتماد تقارير الكفاية المقدمة عن العاملين من رؤسائهم ، بما يتطلبه ذلك الاعتماد من التدخل في تقدير

عناصر التقدير بالزيادة أو النقصان وما يرتبه من تعديل في مرتبة الكفاية ، استنادا إلى عناصر ثابتة ومستخلصة استخلاصا سائغا من ملف ختمة العامل ، ذلك أن مهمة لجنة شئون العاملين — كما ذهبت ، وبحق المحكمة الإدارية العليا — ليست مجرد تسجيل مآذى للتقديرات الصادرة من الرؤساء ، وإنما مهمتها التعقيب الجدى قبل وضع التقرير النهائى ، وترخص بتقدير كفاية العاملين بما لها من سلطة تقديرية في هذا الشأن .

ومن حيث أن اختصاص لجنة التظلمات ، المنصوص عليها في المادة ٢٦ سالف الذكر لا يبدأ إلا عندما يتقدم إليها احد العاملين بتظلم من تقدير كفايته ، ومن ثم فإن عملها ينصب على بحث التظلم المقدم إليها في ضوء المطامع التي اثارها على تقرير الكفاية ، والتأكد من قيام عناصر التقدير على أسس سليمة ، دون أن تنقيد في ذلك بالأساس الذي اقامت عليه لجنة شئون العاملين قرارها باعتماد التقدير المتظلم منه ، ومن غير أن يتعدى ذلك الى باقى الحالات المماثلة طالما لم يتقدم أصحابها بتظلمات بشأنها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن سلطة لجنة شئون العاملين ولجنة التظلمات في تعديل تقدير كفاية العاملين، ولما تراه كل منها مستندة الى اسباب تبرره .

(جلسة ١٦/٣/١٩٨٣ — ملف رقم ٢٦٤/٦/٨٦)

(د) الترقيات والتسويات :

١ — تحديد اقدمية من يعين من خارج مجلس الدولة .

من حيث أن من يعين من داخل المجلس في وظيفة أعلى يستند مركزه الذاتى فيما يتعلق بتحديد اقدميته من نص القانون مباشرة فيجب أن تحسب اقدميته من تاريخ موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية على تعيينه ، أما من يعين من خارج المجلس فانه يستند هذا المركز من قرار رئيس الجمهورية الصادر بتعيينه ، فاذا حدد هذا القرار تاريخا معيناً تبدا منه اقدمية المعين من الخارج فانه يكتسب حقاً في الاقدمية التى رتبها له القرار ، وادمية من يعين من الخارج تتحدد وفقا لنص القانون من تاريخ صدور القرار ، فان كان شاغلا لوظيفة مماثلة للوظيفة التى عين فيها بالمجلس جاز تحديد اقدميته من تاريخ شغله لوظيفته السابقة ، بيد أن رد

الاقدمية الى هذا التاريخ انما هو امر جوازي ورخصه منحها المشرع لمصدر القرار يترخص فيه حسبما يراه ملائما ومن ثم فان القانون لم يخول المعين من الخارج حقا وجوبيا لازما برد اقدميته الى تاريخ شغله لوظيفته السابقة .

(جلسة ١٩٧٨/١٠/٤ — ملف رقم ٤٨١/٣/٨٦)

٢ — ترقية بقواعد الرسوب — عدم جواز تطبيقها على العاملين الذين ارجعت اقدمياتهم او رقوا طبقا لاحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ طالما انها صادرة قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

من حيث أن المشرع قد قصد من وراء نص المادة ٢/هـ من القانون ١٩٧٥/١١ تنظيم الجمع بين الترقية بقواعد هذا القانون والترقية بقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها القانون والترقية بقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ يؤكد ذلك ما تضمنه تقرير اللجنة المشتركة المشكلة من لجنة القوى العاملة واللجنة التشريعية ولجنة الخطة اجراء الترقيات بالرسوب الوظيفي بالاضافة الى أن المادة ٣ من مواد الموازنة بمجلس الشعب من ان المشروع يقوم بصفة اساسية على عدم الاصدار قد نصت على عدم جواز الاستناد الى الاقدميات التي يرتبها هذا القانون للطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل العمل به في ١٩٧٤/١٢/٣١ وان قرارات الرسوب الوظيفي الصادرة من وزير الخزانة منذ سنة ١٩٦٨ هي قرارات وقتية تستنفذ بالنسبة للعاملين الذين كانوا مستوفين شرائط تطبيقها عند صدورها .

ومن حيث انه لا حجة في القول بأن الفقرة (هـ) المشار اليها قد نصت على قواعد الرسوب الوظيفي دون تخصيص فلا يجوز قضاؤها على القواعد التي تضمنها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ذلك أن المشرع قد قصد بقواعد الرسوب الوظيفي القائمة عند العمل به وهي التي نص عليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ والذي عمل باحكامه اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ وهو ذات تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة المشار اليه كما أنه ليس من ريب في أن احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ فيما تضمنته من اقدمية للمخاطبين بها هي احكام منشئة ولم يكن لاصحاب الشأن اصل حق في تلك الاقدميات قبل العمل باحكام هذا القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - الى تأييد رأيها السابق الصادر بجلستها المنعقدة في ١١ من يناير سنة ١٩٧٨ والذي انتهى الى عدم جواز تطبيق قواعد الرسوب الوظيفي الصادر بقرارات وزير الخزانة الصادرة منذ سنة ١٩٦٨ ومنها القرار رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ على العاملين الذين أرجعت اقدمياتهم او رقوا طبقا لاحكام قانون نصحيح اوضاع العاملين رقم ١١/١٩٧٥ .

(جلسة ١٨/١٠/١٩٧٨ — ملف رقم ١٦/٣/٤٧٠)

وبهذا المعنى (جلسة ٢٤/١/١٩٧٩ — ملف رقم ١٦/٣/٤٥٧)

٣ — مدى جواز احقية العاملين الذين أرجعت اقدمياتهم او رقوا طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في الترقية طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي الصادرة بقرارات وزير الخزانة منذ سنة ١٩٦٨ ، ومدى جواز سحب الترقيات التي تمت بالتطبيق لهذا القواعد .

نقشت المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ صراحة بعدم جواز الاستناد الى الاقدميات التي يرتبها هذا القانون للطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل العمل به في ٣١/١٢/١٩٧٤ ومن ثم لا يسوغ المطالبة بتطبيق قواعد الرسوب الوظيفي القديمة السابقة على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لما في ذلك من اخلال بالحكم الصريح الوارد بنص تلك المادة اذ انه ينطوي على طعن غير جائز قانونا في قرارات الترقية التي سبق صدورها بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي التي طبقت منذ سنة ١٩٦٨ .

كما ان قرارات الرسوب الوظيفي الصادرة من وزير الخزانة منذ سنة ١٩٦٨ حتى صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ، انما هي قرارات وقتية غير دائمة استنفذت اغراضها واثرها في التطبيق في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانونين رقمي ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ في ٣١/١٢/١٩٧٤ ولم يكن هؤلاء العاملين قد استوفوا شرط المدة المنصوص عليها في قرارات الرسوب الوظيفي في تاريخ نفاذها ذلك لانهم لم يكتسبوا الحق في الاقدمية الفرضية التي قررها لهم القانون رقم ١١ لسنة ٧٥ الا من تاريخ العمل به في ٣١/١٢/١٩٧٤ .

أما فيما يتعلق بمدى تخضن قرارات الترقية التي تمت بالمخالفة لهذا الرأي فإنه على الرغم من أن قرارات الترقيات طبقا لقواعد الرسوب القديمة هي قرارات تقديرية قابلة للتحصن إلا أن هذا القول يصدق على الترقيات التي تتم بنسأ على هذه القرارات في النطاق الزمني للميزانية التي تمت الترقية في ظلها ، أما رجعية قرارات صدرت في سنة ١٩٧٥ على ميزانيات سابقة انقضت فإن القرار الصادر بها فيما تضمنه من رجعية يتعارض مع مبدأ سنوية الميزانية لأن قرارات الرسوب الصادرة من وزير الخزانة ترتبط في تنفيذها بميزانية سنة مالية معينة ومن شأن ذلك أن يصيب القرار بعيب في المحل .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى :

أولا : تأييد فتاها السابقة الصادرة بجلسة ١٩٧٨/١/١١ بعدم جوار تطبيق قواعد الرسوب الوظيفي الصادرة بقرارات وزير الخزانة من عام ١٩٦٨ ومنها القرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٧٢ على العاملين الذين أرفقت أقدامهم أو رقبوا طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين .

ثانيا : وجوب سحب الترقيات التي تمت باستنادا الى قرارات الرسوب بسالبة الذكر بعد تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ دون التقيد بميعاد السحب .

(جلسة ١٩٧٨/١/١١ - ملف رقم ٤٦٧/٣/٨٦)

٤ - مدى احقية العاملين بالمعاهد القومية في معاملتهم بالقواعد الواردة في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ .

من حيث أن مدارس المعاهد القومية ظلت قائمة رغم تغير صاحبها من شركة مساهمة الى جمعية تعاونية تعليمية الى جمعيات تعاونية تعليمية . وانها لا تزال تبأشر العملية التعليمية في التعليم الخاص في ذات المباني المملوكة لوزارة التربية والتعليم ومن ثم فإن عقود الاستخدام المبرمة بين الجمعية التعاونية التعليمية السابقة والعاملين فيها تظل سارية بعد انشاء الجمعيات التعاونية التعليمية الجديدة بما يرتبط بهنأ أو يعدل فيها أو يكملها من اتفاقات مثل عقد الصلح الذي الحق بمحضر جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣ أمام هيئة التحكيم ومحكمة استئناف القاهرة وأصبح

له قوة السند التنفيذي ولا يجوز للجمعيات الجديدة التحلل من هذه العقود والاتفاقات على نحو أو آخر الا برضاء العاملين فيها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام الجمعيات التعاونية التعليمية للمعاهد القومية بتنفيذ ما ورد بعقد الصلح المبرم بين الجمعية التعاونية التعليمية السابقة وبين اللجان النقابية للعاملين فيها . وبالتالي اعمال القواعد الواردة في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على هؤلاء العاملين .

(جلسة ١٩٧٨/١١/١ — ملف رقم ٢٤٨/٢٤/١٨)

تعقيب :

ومما يجدر التنويه اليه انه طلب من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع اعادة النظر في فتواها السابقة بجلسة ١٩٧٨/١١/١ تأسيسا على ان الجمعيات الجديدة لا تعد خلفا عاما أو خاصا للجمعية المنحلة التي تمت تصفيتها ، الامر الذي يترتب عليه انتهاء عقد العمل. وفقا لحكم المادة ٨٥ من قانون العمل ، وان تطبيق احكام قانون الرسوب والاصلاح الوظيفي رقمى ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ مقصورا على العاملين فى الحكومة والقطاع العام دون غيرهم من العاملين بالقطاع الخاص ، يضاف الى ذلك ان اعمال ما انتهت اليه الفتوى السابقة سيقرب عليه ان يجمع العاملون بمدارس تلك الجمعيات بين مزايا القوانين المطبقة على العاملين بالقطاع الخاص وذلك المطبقة على العاملين بالحكومة والقطاع العام .

ولدى اعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ انتهت الى تأييد فتواها السابقة وأستندت فى ذلك الى انه « ... لما كانت الحكمة من نص المادة ٨٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هى رعاية العمال بعدم فسخ عقود استخدامهم لجرد تغير شخص صاحب العمل لاي سبب من الاسباب طالما استمرت المنشأة فى مباشرة نشاطها ، وكانت العلة فى انتهاء تلك العقود فى حالات التصفية والافلاس والاغلاق النهائى هى توقف المنشأة عن ممارسة نشاطها ، فانه ان لم يترتب على ايا منها توقف النشاط فان عقود العمل تظل قائمة ومنتجة لاثارها فى مواجهة رب العمل الجديد لتخلف العلة التى من أجلها قرر المشرع انتهاء تلك العقود .

وبناء على ذلك لما كانت تصفية الجمعية التعاونية التعليمية للمدارس القومية لم يترتب عليها توقف نشاط مدارسها بل اقتصر الامر على انتقال ادارة هذه المدارس واموالها من هذه الجمعية الى الجمعيات التعاونية التي حلت محلها ، فان عقود استخدام العاملين بتلك المدارس وعقد الصلح الملحق بها تسرى في مواجهته الجمعيات الجديدة فتلتزم بتطبيق الاحكام التي يخضع لها العاملون المدنيون بالدولة على العاملين بمدارسها بما في ذلك احكام قانون الرسوب والاصلاح الوظيفي رقمى ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ولا يغير من ذلك القول بان تلك الجمعيات لا تعد خلفا عاما للجمعية المنحلة لانه ولئن كان ذلك ، الا ان هذه الجمعية المنحلة تظل محلها في حدود ما آل اليها من مدارس واموال ناتجة عن التصفية بمقتضى قرار السيد وزير التربية والتعليم » .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٧٩ — ملف رقم ٧٦٢/٤/٨٦)

٥ — مدى اعتبار ارجاع الاقدمية طبقا للمادة ٢/١٥ من القانون ١٩٧٥/١١ بمثابة ترقية .

قررت المحكمة الدستورية العليا في تفسيرها المقيد بجدول المحكمة رقم ٨ لسنة ٨ ق أن ارجاع الاقدمية في مثل هذه الحالة المعروضة يعتبر في حكم الترقيات الحتمية ومن ثم يخضع للقواعد التي تضمنتها المادة ١٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومنها قاعدة تدرج العلاوات الواردة في الفقرة (د) من المادة ١٦ المشار اليها . ولما كان القرار التفسيري الذي اصدرته المحكمة الدستورية العليا هو قرار ملزم طبقا لنص المادة ٤ من قانون اصدار المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة ٦٩ فانه يكون واجب التطبيق .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتاواها السابقة الصادرة بجلسة ١٢/١/١٩٧٧ باعتبار ارجاع الاقدمية تطبيقا لنص المادة ٢/١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في حكم الترقية الحتمية المنصوص عليها في المادة ١/١٥ ومن ثم تخضع للقواعد التي تضمنتها المادة ١٦ من ذلك القانون ومنها قاعدة تدرج العلاوات الواردة في الفقرة (د) من هذه المادة .

(جلسة ١/١١/١٩٧٨ — ملف رقم ٧٢١/٤/٨٦)

٦ - مدى جواز ضم مدة التجنيد الى مدة الخدمة المدنية .

من حيث أن نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ صريح في أن ضم مدة التجنيد يقتصر على العامل المؤهل دون غيره ذلك لأن عبارة زميل التخرج التي وردت تعنى أنه يشترط لضم مدة التجنيد أن يكون العامل مؤهلاً ، وهذا الشرط لم يفارق نص المادة ٦٣ سالف الذكر منذ صدور القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وبعد تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ ثم تعديلها بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ ، وهو الأمر الذي يتضح بجلاء من الرجوع للمذكرات الايضاحية لهذه القوانين (١) .

(١) وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ أنه (...) وحيث أنه كثيراً ما تصدر نشرات أو إعلانات خاصة بالوظائف الخاصة ومواعيد الاختبارات الخاصة بها أثناء الخدمة الإلزامية أو مدة الاستبقاء للمجندين الذين تنطبق عليهم المادة ٦٣ سالف الذكر أو تصل الى الوحدات متأخرة بعد استيفاء مددها بسبب وجود هذه الوحدات في مناطق نائية أو خارج الجمهورية ومن ثم تضيع الفرصة على هؤلاء الأفراد في التقدم للتعين لهذه الوظائف وبالتالي يسقط حقهم في الاحتفاظ بأقدمية في التعيين تساوى أقدمية زملائهم في التخرج ويكون من العسير عليهم اثبات أن تجنيدهم أو استبقائهم منهم من التعيين مع قربائهم وعدم تحقيق الفرص بين جميع المجندين وزملائهم الذين لم ينالهم شرف أداء الخدمة العسكرية والوطنية وحتى لا يكون أداء الخدمة سبباً في جرمانهم من الاستفادة بأحكام المادة ٦٣ لذلك رؤي تعديل نص المادة بحيث تمتد الى جميع المجندين الذين ادوا أو يؤدون الخدمة العسكرية والوطنية أو المستبقين بمد انتهاء خدمتهم العاملين بما تضمنته المادة ٦٣ وذلك بمقتضى شهادة من الجهات المختصة بوزارة الحربية تحدد مدة الخدمة الباقية التي تحتسب في الاقدمية مع اعتبار المدد المشار اليها مدة خبرة لمن يعين من المذكورين في القطاع العام)

وجاء في المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ (ولما كان المفهوم من هذا النص أن حساب مدة التجنيد في اقدميات العاملين بالجهاز الادارى للدولة وللهيئات العامة يفيد بالألا تزيد عن اقدمية زملائهم في التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس في حين لا يفيد حساب مدة التجنيد كمدة خبرة بالقطاع العام بأى شرط مما يترتب عليه أن يكون التعيين بالقطاع العام في مركز افضل من المعين بالجهاز الادارى للدولة الأمر الذي يقضى تعديل النص بما يحقق المساواة بين المعينين في بلجهاز الادارى للدولة والمعينين بالقطاع العام فضلاً عن ضرورة تحديد فلول زملائهم في التخرج بأنهم الذين عينوا في الجهة ذاتها التي عين فيها المجند وأن يستري هذا التعديل من أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨) .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى، والتشريع إلى تطبيق المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ مقتصور على العاملين بالحاصلين على مؤهلات دراسية (١) ، ومن ثم لا يجوز ضم مدة التجنيد في الحالة المعروضة . .

(جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩ — ملف رقم ٦٥/١/٢٥)

(١) وفي نفس الاتجاه ذهبت الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٩٧٧/٣/٩ من أنه يشترط لكي تدخل مدة التجنيد في حساب المدد الكلية في الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ضرورة أن تكون مدة التجنيد قد قضيت بعد الحصول على المؤهل الدراسي الذي عين بمقتضاه العامل — فمدة التجنيد التي تقضى قبل الحصول على هذا المؤهل لا يجوز ادخالها في حساب المدد الكلية المشار إليها وهو ما انتهت إليه أيضا اللجنة الثانية لقسم الفتوى بجلسته ١٩٧٤/١١/٢٧ من أنه إذا لم يكن للمجنّد زميل في التخرج معين معه في نفس الجهة فلا يستفيد من الحكم الوارد بالمادة ٦٣ المشار إليها معدلة على النحو السابق .

كما انتهت إليه إدارة الفتوى برئاسة الجمهورية والمحافظات (ملف رقم ٤٥٥/٢/٧٥) وكذلك فتوى إدارة الفتوى لوزارة التربية والتعليم (ملف رقم ٤١٦/٢/١ — برقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٥) .

في حين ذهبت الجمعية العمومية عكس ذلك أكثر من مرة : فمن ذلك ما قرره بفتاها بجلسته ١٩٧٦/٤/١٤ (ملف رقم ٣٩١/٣/٨٦) — بصدد تفسير المادة ٦٣، سبيلها الذكر، بعد تعديلها — من أن المشرع تعرض ببيان طبيعة وتكييف الخدمة العسكرية والوطنية بأنها وكأنها قضيت بالخدمة المدنية وبهذا الوصف الأخير أصبح الأصل هو ضمها باعتبارها في حكم الخدمة المدنية وإن وضع قيداً على ذلك هو ألا يسبق العامل الذي ضمت له مدة الخدمة العسكرية والوطنية في التخرج المعين معه في ذات الجهة ، ومن ثم يتعين أعمال القيد في حدود الموضوعية له وهو عدم المساس بالمراكز القانونية لزلاء المجند في نفس دفعة تخرجه أو من الدفعات السابقة عليه المعينين معه في ذات الجهة — وغنى عن البيان أن أعمال هذا القيد لا يقوم سببه إلا حيث يوجد الزميل فإن لم يوجد حسبت مدة الخدمة العسكرية كاملة وبقاء عليه تحسب مدة الخدمة للمجنّد كاملة إذا لم يوجد له زملاء في التخرج معينون في ذات الجهة التي عين بها .

وفي نفس الاتجاه أيضاً ما قرره الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٥/٥/٧ من أن المجند بمجرد تعيينه ثبتت له صفة الموظف المعار وتعتبر مدة إعارته ومن ثم مدة خدمة من جميع الوجوه من شأن ذلك أن أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ لم يرد فيه أي تحفظ في خصوص حساب المدة كاملة من تاريخ تعيين المجند في الوظيفة العامة فضلاً عن أنه وقد اعتبر موظفاً من تاريخ تعيينه فإن الأمر يقتضي حساب هذه المدة ضمن مدة خدمته في الوظيفة المدنية وما يترتب على ذلك من آثار .

**٧ - مدى حقوق العاملين الشاغلين للفئة الثانية وقت العمل
بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لاحكام هذا القانون .**

يبين من الرجوع لجداول مدد الخدمة الكلية المحسوبة في الاقدمية الملحقه بالقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من احكامه - انها تضمنت بياناً بالفئات الوظيفية التي يمكن الترقية اليها طبقاً للشروط والايضاح التي قررهما ، وجعلت الفئة الثالثة (٦٨٤ - ١٤٤٠) أعلى فئة يمكن الترقية اليها وفقاً للمدد الواردة بها ، كما تضمن القانون حكماً خاصاً بالترقية للفئة الثانية (٦٨٤ - ١٤٤٠) من بين شاغلي الفئة الثالثة اذا استوفوا الشروط والايضاح والمدة المنصوص عليها بالمادة ١٧ منه ، مما يؤدي الى القول بأن هذا القانون لا يخاطب بسوى العاملين من شاغلي الفئة الثالثة وما دونها الموجودين في الخدمة فعلاً عند نفاذه في ٧٤/١٢/٣١ بحسبان ان الاحكام التي جاء بها هذا القانون لم يرد بها المشرع ارساء قواعد دائمة في شأن ترقية العاملين وحساب مدد خدمتهم ، بل هي احكام وقتية الاثر لا تنصرف الا الى الحالات القائمة في تاريخ العمل به والتي صدر التشريع لمواجهتها ، ومن ثم فان احكام هذا القانون لا تسري الا في المجال الذي حدده المشرع وبالشروط والايضاح التي قررهما ومنها كون العامل وقت العمل باحكام في ٧٤/١٢/٣١ من شاغلي الفئة الثالثة وما دونها ، اما اذا كان العامل في هذا التاريخ من شاغلي الفئة الثانية او ما يعلوها فانه يخرج من عداد المخاطبين باحكامه .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع العاملين الشاغلين للفئة الثانية وقت العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لاحكام هذا القانون .

(جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩ - ملف رقم ٨٦/٣/٤٨٥)

٨ - تحديد المخاطبين باحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ .

يبين من نص المادة الاولى والثانية من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ان المشرع استهدف ازالة بعض الموانع التي حالت دون تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ٥٣ على العاملين الذين لم تنوئ حالاتهم طبقاً لاحكامه عند العمل به بسبب تخلف كل او بعض شروط تطبيقه في شئانهم ، فرفع بالنسبة لهم الشروط الواردة بالمادة الثانية من ذلك القانون والمتعلقة بضرورة الالتحاق بالخدمة والحصول على المؤهل قبل اول يوليو سنة

١٩٥٢ ، وقضى بتطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ٥٣ عليهم كما لو كان قد طبق عليهم في حينه ، ومن ثم فإن أعمال احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وبالتالي احكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ٥٣ يظل مقيدا بأن يسكون العامل موجودا بالخدمة في ٥٣/٧/٢٢ تاريخ العمل بالقانون الاخير وفقا لنص مادته الثانية التي حددت المخاطبين باحكامه بكونهم الموجودين بالفعل في خدمة الحكومة وقت نفاذه ، ذلك أن هذا القيد لا يبعد من الشروط التي ازالها القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لانه ليس من شروط انطباق قانون المعادلات الدراسية وانما هو قيد يحدد مجال تطبيق القانون المذكور ونطاق المخاطبين باحكامه اعمالا لقاعدة الاثر المباشر للقانون ، خاصة وأن القانون رقم ٣٧١ لسنة ٥٣ قانون وقتي الاثر قصد به معالجة أوضاع وظيفية معينة كانت قائمة وقت صدوره وذلك بتسويتها مرة واحدة . (١)

وعلاوة على ذلك فإنه لما كان قانون المعادلات الدراسية لا يسرى الا على الموجودين بالفعل في خدمة الحكومة وقت نفاذه وكان القانون رقم ٨٣ لسنة ٧٣ انما يهدف الى احياء احكام القانون المذكور بتطبيق احكامه على فئات لم يطبق عليها عند صدوره وبالتالي فإنه يعتبر بهذه المثابة متمم للقانون الاخير معدل لشروط تطبيقه ومن ثم فإن القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لا يسرى تبعا لذلك الا على من كان خاضعا لقانون العاملين بالحكومة وقت نفاذه في ٧٣/٩/٢٤ دون غيرهم .

وبناء على ما تقدم فإنه لما كان العامل في الحالة الماثلة قد حصل على المؤهل فوق المتوسط في عام ٥٦ ولم يغين به الا في ٥٦/٤/١ فإنه لا يفيد من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ٧٣ لعدم وجوده بالخدمة في ٥٣/٧/٢٢ فضلا عن أنه وقت العمل بالقانون المذكور لم يكن معاملا بالقانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة اذ كان في هذا التاريخ من العاملين بالقطاع العام . وتكون تسوية حالة المذكور بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وفقا للمدد الكلية المسترطة بالجدول الثاني بعد اضافة اقدمية افتراضية بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على مدة الدراسة المقررة للمؤهلات المتوسطة . وفقا لنص المادة (د) من المادة الخامسة من ذلك القانون . ولما كان قد نقل الى الكادر العالي في ١٩٦٤/١١/٤ قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فإنه يتعين اعمال

(١) فتوى الجمعية العمومية بجلسته ١٩٧٦/٢/٤ انتهت الى عدم جواز تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على من لم يكن موجودا بالخدمة في ١٩٥٣/٧/٢٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .

حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون المذكور بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ٧٨ في شأنه، بتطبيق الجدول الاول عليه اعتبارا من تاريخ حصوله على المؤهل العالي بالفئة والاقدمية التي بلغها طبقا للجدول الثاني .

وترتبيا على ذلك فان التسوية التي اجرتها له جامعة الازهر بتطبيق الجدول الاول عليه ابتداء من تاريخ تعيينه في ٥٦/٤/١ تكون مخالفة للقانون ويتعين سحبها واعادة تسوية حالته على النحو المتقدم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العامل المعروضة حالته في الافادة من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ .

(جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ — ملف رقم ٤٨٦/٣/٨٦)

وبهذا المعنى (جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩ — ملف رقم ٤٧٣/٣/٨٦) .

(جلسة ١٩٧٨/١٢/١٣ — ملف رقم ٧٧٧/٤/٨٦)

(جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢ — ملف رقم ٤٦١/٣/٨٦)

(جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ — ملف رقم ٧٦٨/٤/٨٦)

٩ — مدى جواز تطبيق حكم المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم كادرات خاصة ومن بينهم اعضاء مجلس الدولة .

من حيث ان المشرع قرر اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ زيادة مرتبات العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام المشار اليهم بالمادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وكذلك زيادة مرتبات جميع العاملين الخاضعين لاي نظام من النظم الوظيفية الخاصة بغير تفرقه بينها بمقدار علاوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ او بمقدار ستة جنيهاات ايها اكبر ولو ادى ذلك الى تجاوز نهاية مربوط الدرجات المالية التي يشغلونها بشرط الا تزيد مرتباتهم عن الربط الثابت المقرر لاعلى درجة في الكادرات المعاملين بها ، ولتنظيم صرف تلك الزيادة ونسج المشرع حكما خاضعا بمقتضاه يتم الصرف على دفعتين متساويتين

الاولى في ١٩٨٠/٧/١ والثانية ١٩٨١/٧/١ ، ومن ثم فإن اصل الحق في زيادة المرتب بالقيمة سالفة البيان سواء بالنسبة للخاضعين لنظامي العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أو بالنسبة للخاضعين لكادرات خاصة ينشأ ابتداء من ١٩٨٠/٧/١ تاريخ العمل بالقانون وعليه يتعين اعتبار تلك الزيادة جزءا من المرتب في هذا التاريخ مع ما يترتب على ذلك من آثار ولا يؤثر في هذا الحكم ارجاء صرف نصف الزيادة الى تاريخ لاحق اذ ان هذا الارجاء ليس من شأنه المساس باصل الحق ، ومما يؤكد ذلك ان المشرع اوجب في المادة الثامنة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ مراعاة تلك الزيادة كاملة عند تسوية معاشات ممن تنتهي خدمتهم اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ وقبل حلول موعد صرف الدفعة الثانية من الزيادة في ١٩٨١/٧/١ .

وترتبيا على ما تقدم فإن اعضاء مجلس الدولة باعتبارهم من العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم كادرات خاصة يفيدون اعمالا لعموم نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٠ واطلاقه من الحكم الذي تضمنته تلك المادة فيتعين زيادة مرتباتهم بمقدار علاوتين من علاوات الدرجة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ وذلك اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ ، ولا وجه لقصر هذا الحكم على العاملين العاملين بجدول مرتبات خاص مع خضوعهم في ذات الوقت لنظامي العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام لان في ذلك تخصيص للحكم العام الوارد في المادة الخامسة بغير نص صريح يوجهه .

ولما كانت القاعدة الاخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ تقضى باستحقاق العلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الاعلى مباشرة متى بلغ المرتب نهاية مربوط الوظيفة ولو لم تتم الترقية اليها ، وكان التفسير السليم لهذا الحكم يقتضى اعتبار علاوات الوظيفة الاعلى هي العلاوات المقررة للوظيفة التي يشغلها العضو عند بلوغ مرتبه نهاية مربوطها وكذلك اعتبار نهاية ربط الوظيفة الاعلى حدا اقصى للحق المالى المقرر للوظيفة التي يشغلها ، فان العضو الذي يبلغ مرتبه نهاية ربط الوظيفة الاعلى نتيجة زيادته بقيمة العلاوتين المنصوص عليهما بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ في ١٩٨٠/٧/١ لا يستحق

علاوة دورية في ١٩٨١/١/١ — وكذلك فان العضو الذي يتقاضى في ١٩٧٨/٧/١ علاوات وبدلات الوظيفة الاعلى لبلوغ مرتبه نهاية ربط الوظيفة التي يشغلها يستحق العلاوتين المشار اليهما بالفئة المقررة للوظيفة الاعلى باعتبارها الفئة المقررة لوظيفته .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتي :

اولا : سريان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على العاملين بالكادرات الخاصة ومن بينهم اعضاء مجلس الدولة والهيئات القضائية .

ثانيا : انه اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ يستحق العضو زيادة في مرتبه بمقدار علاوتين على انه يؤجل صرف احدهما الى ١٩٨١/٧/١ .

ثالثا : عدم استحقاق العضو علاوة دورية في ١٩٨١/١/١ — اذا بلغ مرتبه بالعلاوتين نهاية مربوط الوظيفة الاعلى .

رابعا : استحقاق العضو الذي يبلغ مرتبه بالعلاوتين نهاية ربط الوظيفة التي يشغلها للعلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الاعلى .

خامسا : ان قيمة الزيادة تتجدد بمقدار العلاوة المستحقة في ١٩٧٨/٧/١ ولو كانت علاوة الوظيفة الاعلى .

(جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦ — ملف رقم ٥٣٧/٣/٨٦)

١٠ — مدى جواز تطبيق قرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ بمعادلة بعض المؤهلات بتلك الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ومدى اشتراط الوجود بالخدمة في ١٩٥٣/٧/٢٢ لاعمال احكام هذا القانون ومدى الاعتداد بمعادلة المؤهلات التي تم الحصول عليها بعد هذا التاريخ .

حدد المشرع في الجدول الملحق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ تسعير للشهادات مغاير للنهج الذي سار عليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبمقتضى هذا التسعير اعمل المشرع القواعد التي ضفر بشأنها قرارات

من مجلس الوزراء في أول يولييه وفي ٩/٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ على العاملين الذين لم يفيدوا من تلك القرارات حتى ١٩٥٢/٧/١ تاريخ العمل بالقانون ١٩٥١/٢١٠ لذلك اشترط في قانون المعادلات أن يكون العامل معينا قبل أول يولييه سنة ١٩٥٢ ، وأن يكون حاصلا على المؤهل قبل هذا التاريخ أيضا حتى يتحقق قصده بإفادة العاملين الذين لم يفيدوا من قرارات مجلس الوزراء سالفه الذكر قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . وعندما تبين للمشرع أن هذين الشرطين قد أوجدا فروقا في المعاملة بين العاملين الحاصلين على مؤهل واحد والموجودين بالخدمة في ١٩٥٣/٧/٢٢ - تاريخ العمل بالقانون المعادلات ، عاد فأصدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ واستهدف به إزالة الموانع التي حالت بين العاملين وبين تطبيق قانون المعادلات عليهم في تاريخ العمل به أي في ١٩٥٣/٢/٢٢ كنه بحسب مركزه القانون . فمضى بأعماله على من كان حاملا للمؤهلات المنصوص عليها بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والتي صدر لها قانون المعادلات الدرجة السادسة المخففة على الرغم من تخلف شرط الحصول على المؤهل ، والتعيين قبل أول يولييه سنة ١٩٥٢ ومن ثم فإن القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ باعتباره امتداد لاحكام قانون المعادلات رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ لا ينطبق الا على من كان موجودا بالخدمة في ١٩٥٣/٧/٢٢ - ومخاطب بأحكام قانون المعادلات ذاته ذلك لان الوجود بالخدمة في هذا التاريخ لا يدخل في عداد شروط التطبيق التي ازالها القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، وانما هو قيد يحدد نطاق اعمال احكام قانون المعادلات والمخاطبين به وترتبا على ذلك فانه اذا كان المشرع قد رأى مراعاة منه لاعتبارات العدالة - اعمال احكام قانون المعادلات والقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على المؤهلات القديمة المماثلة التي توقف منحها والمعادلة لتلك التي بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ فنص في المادة ١٢ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ على ذلك وخوله الوزير المختص بالتنمية الادارية وهو سلطة اجراء تلك المعادلة بعد موافقة لجنة التقييم المالي للشهادات المنصوص عليها بالمادة ٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، فان تسوية حالة حاملي تلك المؤهلات المعادلة تنفيذا بالوجود وبالخدمة في ١٩٥٣/٧/٢٢ ، كما انها تتوقف على صدور قرار باجراء المعادلة من السلطة المختصة بذلك (وزير التنمية الادارية) الذي يتعين عليه التزام حدود التفويض المنصوص عليه في القانون والذي خول بمقتضاه هذا الاختصاص فيجب ان يقف عند معادلة الشهادات التي توقفت منحها .

وتطبيقا لما تقدم فان قرار نائب رئيس الوزراء وزير التنمية الاجتماعية

رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ بمعادلة بعض المؤهلات بتلك الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ يكون قد صدر من غير مختص فلا يجوز أعماله ولا يفيد من ذلك إصدار وزير التنمية الإدارية كتابا دوريا بتضمن الموافقة عليه وأعماله لأن المشرع لم يخوله سلطة الموافقة على القرارات ذاتها ومن ثم فليس له أن يجيز القرارات التي تصدر بالمعادلة من جهة أخرى .

كما وان تسوية حالة حملة المؤهلات التي تضمنها قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ تتقيد بالوجود الفعلي وصالحة في ١٩٥٢/٦/٢٢ ولذلك فانه لا يجوز الاعتداء بالمعادلة التي يجري بها وزير التنمية الإدارية ذاته اذا ما تناولت شهادات لم تتعارض مع قانون المعادلات أو دفعات خريجية تالية له . لأن المشرع قرر في المادة ١٢ من القانون ١١/١٩٧٥، الشهادات التي تتم معادلتها بانها تلك التي توقف منحها أي الشهادات القديمة المعاصرة للعمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تطبيق قرار نائب رئيس الوزراء للتنمية لصدوره من غير مختص . وأنه يشترط لاجراء التسوية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ للحاصلين على الشهادات الواردة بالجدول الملحق والشهادات المعادلة لها الوجود والحصول على الشهادة في ١٩٥٣/٧/٢٢ .

(جلسة ١١/٦/١٩٨٠ — ملف رقم ٨٦/٣/٤٧٤)

١ — مدى احقية السيد / في تسوية حالته
وفقا لاحكام قرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ .

خول القانون ١١/١٩٧٥ في المادة ١٢ وزير التنمية الادارية سلطة بيان المؤهلات التي توقف منحها والمعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣. وتنفيذا لهذا التفويض اصدر الوزير المختص بالتنمية الادارية القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ بمعادلة سبعة عشرة مؤهلا توقف منحها بالشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ، بيد ان نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية جاوز حدود اختصاصاته واغتصب سلطة وزير التنمية الادارية فاصدر القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ بمعادلة خمسة عشرة مؤهلا دراسيا توقف منحها

ومن بينها المؤهل الحاصل عليه العامل المعروضة حالته بالشهادات المحددة في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وقرر منح الحاصل على احتذى هذه المؤهلات الدرجة السادسة المخفضة (١٠٥٠٠) جنيه من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب .

ولما كان العيب الذي شاب هذا القرار قد هبط به الى مرتبة البطلان ومن ثم فلم يكن قابلاً للتطبيق على الرغم من أنه قرر معاملة مغايرة وأفضل من تلك التي كانت تعامل بها المؤهلات الواردة فيه في قانون المعادلات الدراسية المشار اليه الا انه قد صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ واعتنق تقييم المؤهلات التي تضمنها قرار رئيس الوزراء المشار اليه اذ قضى في المادة الاولى بان « تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية بالمؤهلات أو الشهادات الدراسية التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية «قديم» أو بعد امتحان مسابقة القبول التي تنتهى بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات دراسية على الاقل أو بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة الاعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادلها هذه المؤهلات .

وتعتبر من المؤهلات المشار اليها الشهادات المحددة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم بعض المؤهلات العسكرية وكذلك التي شملها قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ . . ونصت المادة الثانية من ذات القانون على ان تنسوى حالات العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الموجهين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على احد المؤهلات أو الشهادات الدراسية المشار اليها في المادة السابقة طبقاً لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

وفي جميع الاحوال لا يشترط للاستفادة من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ٧٣ الحصول على المؤهل أو التعيين قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ أو الوجود بالخدمة في ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٣ أو سابقة تطبيق احكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ عليهم ، كل ذلك اذا لم يسبق لهم الاستفادة من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ أو كانت

التسوية طبقا للمؤهل المضاف بحكم المادة الاولى من هذا القانون، أكثر
مائدة للعامل .

وتبدأ التسوية بافتراض التعيين في الدرجة السادسة. المخفضة
بمرتبة شهرين قدره عشر جنيهات ونصف .

وبناء على ذلك فإنه لما كان قرار رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية
رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه قد أتى بتقييم جديد للمؤهل الحاصل
عليه العامل في الحالة الماثلة وكان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قد اعتد
بهذا التقييم وأوجب أعماله فإنه يتعين تسوية حالة هذا العامل طبقا لهذا
التقييم المستحدث لمؤله ولا يغير من ذلك سبق تسوية حالته وفقا لقانون
المعادلات الدراسية سالف البيان لان هذه التسوية تمت على أساس تقييم
أقل من ذلك الذي قدر لمؤله بموجب القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية
العامل المعروضة حالته في اعادة تسوية حالته وفقا لاحكام القانون رقم ١٣٥
لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

(جلسة ١٩٨١/٤/٨ — ملف رقم ١٥٤٥/٣/٨٦)

**١٢ — مدى جواز تدرج مرتب العامل بالعلوات الدورية بالنسبة لمدة
الاقدمية الاعتبارية المقررة بالمادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ١٣٥
لسنة ١٩٨٠ .**

قضى المشرع بمنح العاملين المشار اليهم في المادتين الثالثة والرابعة
الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ اقدمية اعتبارية في الفئة المالية التي
كانوا يشغلونها في هذا التاريخ ونص على مراعاة هذه الاقدمية عند الترقية
بقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة
للعاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة ، وحدد الاثر المالي الذي
رتبه على منح هذه الاقدمية فقرر في المادة الخامسة من القانون زيادة
مرتبات هؤلاء العاملين بما يعادل علاوتين من علاوات الفئة التي كانوا
يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ او ستة جنيهات ايها اكبر ، ولم ينص على
تدرج مرتبات هؤلاء العاملين بالعلوات الدورية خلال مدة الاقدمية
الاعتبارية . وهو ما مؤداه انه قصر الاثر المالي الذي قصد اليه على ما ورد
عليه النص صراحة في المادة الخامسة المشار اليها . فطالما ان المشرع لم

ينص على، تدرج مرتب العامل بالعلاوات الدورية اثناء مدة الاقدمية الاعتبارية ، فان هذه الاقدمية تنتج اثرها في الحدود المنصوص عليها فقط، اذ لا تدرج بغير نص في القانون يقرره ، وهو الامر الذي درج عليه المشرع عند اتجاهه الى ترتيب مثل هذا الاثر . فهو عندما قرر اضافة مدة اقدمية افتراضية لحملة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادة المتوسطة ، اورد في الفقرة «ى» من المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ النص صراحة على ان يضاف الى بداية مربوط الفئة المقررة لتعيين حملة هذه المؤهلات علاوة من علاواتها من كل سنة من سنوات هذه الاقدمية . وهو ذات مسلكه في المادة الثامنة من القانون المذكور حيث نص على مراعاة الاقدمية الافتراضية المقررة وعلى تدرج مرتبات العاملين بمنحهم العلاوات القانونية المقررة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقبس الفتوى والتشريع الى ان الاقدمية الاعتبارية المقررة بمقتضى المادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لا يترتب عليها تدرج مرتب العامل بمنحه العلاوة الدورية عن سنوات هذه الاقدمية .

(جلسة ١٣/٥/١٩٨١ - ملف رقم ٨٦/٣/٥٦٢)

١٣ - مدى جواز الاعتداد بمدة العمل السابقة التي حسبت لاحد العاملين ، وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند تطبيق احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨١ .

سن المشرع بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ احكاما استثنائية مؤقتة : ينتهى العمل بها في ١٩٧٧/١٢/٣١ ضمنها الفصلين الثالث والرابع المنظمين لاجراء الترقيات وحساب المدد الكلية لاجيكامه وريط بين هذه الترقيات وتلك المدد التي حددتها الجداول المرفقة بالقانون والمادة ١٧ منه وادخل في حسابها مدد العمل التي لم يسبق الاعتداد بها في الخدمة وعلى ذلك فان حساب مدة العمل السابق في مجال تطبيق احكام هذا القانون يقتصر على ترقية العامل وفقا لاحكام المادتين ١٥ ، ١٧ منه وليس ابل على ذلك من تقعد به مدة خدمته الفعلية مضافا اليها مدة العمل السابقة من الترقية لا يفيد من احكامه ، الامر الذي يقطع بأن احتسابها ليس من

شأنه أن يغير من تاريخ دخول العامل الخدمة ، وبالتالي فإنه لا يجوز الاعتداد بها عند تطبيق احكامه اى قانون آخر .

ولما كان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ قد اضاف بمقتضى مادته الاولى الى الجداول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ الشهادات المحددة بقرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وقضى في المادة الثانية بتسوية حالة العاملين الحاصلين على تلك الشهادات طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشرط الوجود بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ مع اسقاط شرطى الحصول على المؤهل أو التعيين قبل اول يوليو سنة ١٩٥٢ والوجود بالخدمة في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ .

واذ يقضى بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بتسوية حالة العاملين الحاصلين على المؤهلات الواردة في الجدول الملحق به طبقا لاحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وذلك من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل ايهما أقرب ، مع تدرج ترقياتهم على الا يترتب على ذلك ترقيتهم الى اكثر من فئة واحدة تعلو الفئات المالية التى كانوا يشغلونها في ٢٣/٨/١٩٧٣ تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، فان تسوية حالة العامل في الحالة الماثلة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بمنحه الدرجة المحددة للمؤهلات المعادلة لمؤهل بقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ إنما يبدأ اعتبارا من ١٧/١٢/١٩٥٩ التاريخ الفعلى لدخوله الخدمة فلا يجوز الارتداد بتلك التسوية الى التاريخ بدأ اعتبارا منه مدة خدمته الكلية بالتطبيق لاكمه القانون المشار اليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز الاعتداء بالتاريخ الفرضى الذى حسبت منه مدة الخدمة الكلية للعامل في الحالة الماثلة طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند تسوية حالته وفقا لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨١ .

(جلسة ١٩٨١/١٠/٢١ — ملف رقم ٥٥٢/٣/٨٦)

١٤ - مدى جواز اضافة الاقدمية الاعتبارية المتصوص عليها
بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ الى الفئة التي يشغلها للعامل حتى
١٩٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لاحكام القانون ١٩٧٥/١٨ .

ينص القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق
القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة
المؤهلات الدراسية المعمول به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٠ والمعدل
لباقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ الذي يسرى اعتبارا من ذات التاريخ .
في المادة الرابعة على أن « يمنح حملة الشهادات الجامعية والعالمية التي
يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة
الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١
بوحدات القطاع العام أو المؤسسات العامة قبل البغائها وكان يسرى في
شأنهم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام
أقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئة المالية التي كانوا يشغلونها أصلا
أو التي أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

أما من يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة مدتها خمس سنوات
مأكثر بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون في ١٩٧٤/١٢/٣١
في هذه الجهات فيمنحون أقدمية اعتبارية قدرها ثلاث سنوات في الفئة
المالية التي كانوا يشغلونها أصلا أو التي أصبحوا يشغلونها في ذلك
التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع
العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

ويسرى حكم الفقرة الأولى على حملة الشهادات والمؤهلات التي لا
يقل مستواها عن الشهادة الابتدائية (قديم) أو شهادة الإعدادية أو ما
يعادلها » .

ومفاد هذا النص أن المشرع قضى صراحة بمنح حملة الشهادات
والمؤهلات الواردة بالنص سالف الذكر والموجودين بالخدمة بشركات
القطاع العام في ١٩٧٤/١٢/٣١ أقدمية اعتبارية حددها في الفئة المالية التي
كانوا يشغلونها في ذلك التاريخ قبل تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
أو بعد تطبيقه ، ومن ثم يكون المشرع قد قطع بجواز اضافة تلك الاقدمية
الى الفئة التي يبلغها العامل حتى ٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لاحكام القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز
اضافة الاقدمية الاعتبارية المنصوص عليها بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠
الى الفئة التى يبلغها العامل حتى ٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لاحكام القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ .

(جلسة ١٩٨١/١٠/٢١ — ملف رقم ٥٥٥/٣/٨٦)

١٥ — مدى جواز اضافة الاقدمية الاعتبارية المقررة بالمادة الثامنة
من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١
الى الفئة التى يحصل عليها العامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ وفقا لاحكام القانون
رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفى .

المشرع وهو بسبيل علاج الاثار التى ترتبت على تطبيق احكام القانون
رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ قضى بمنح العاملين غير المخاطبين باحكام هذا القانون
اقدمية اعتبارية مقدارها سنتين او ثلاث سنوات فى احوال خاصة وذلك فى
الفئة التى كانوا يشغلونها فى ١٩٧٤/١٢/٣١ او تلك التى اصبحوا
يشغلونها فى هذا التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
وذلك اصبح من الممكن اعادة تسوية حالة العامل بعد منحه تلك الاقدمية
وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ووجب المشرع الاعتداد بهذه
الاقدمية عند الترقية بقواعد الرسوب الوظيفى وفقا لاحكام القانون رقم ١٠
لسنة ١٩٧٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ والقانون رقم ٢٢ لسنة
١٩٧٨ كما اوجب الاعتداد بها عند تطبيق المادة ١٠٣ من القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ والمادة ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اللتين بظلمتا
نقل العاملين من فئات جدولى القانونين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ٦١ لسنة
١٩٧١ الى درجات القانونين الجديدين ، مع تقرير ميزة خاصة لمن لم تتغير
فئته منذ ١٩٧٤/١٢/٣١ حتى ١٩٧٨/٧/١ التاريخ المحدد لاجراء هذا النقل ،
وحدد المشرع الاثر المالى المترتب على اعمال احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة
١٩٨٠ فقرر منح المخاطبين باحكام المادتين الثالثة والرابعة علاوتين اضافيتين
من علاوات فئة ١٩٧٨/٦/٣٠ ولم يقرر تدرج مرتبات العاملين فى مقابل
الاقدمية الاعتبارية سالفة الذكر .

واذ يبين من نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قبل
تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ أن المشرع قصر اضافة الاقدمية
الاعتبارية على الفئة التى كان يشغلها العامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ دون تلك
التى يلغها فى هذا التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وقصر الاعتداد بها فيما يتعلق بالتسويات التالية على تلك المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق قواعد الترقية بالرسوب الوظيفي ، وأنه بالتعديل الذي أدخله على تلك المادة بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ أضاف الأقدمية للفئة التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ سواء قبل تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو بعد تطبيقه وذلك بعبارة صريحة بينها اتجاه وهو ينظم علاقة تلك الأقدمية بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥: الى الإبقاء على الحكم السابق الذي من مقتضاه اضافتها قبل تطبيقه واقتصر في التعديل على مد اثره الى قواعد الرسوب التالية للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ والصادر بها قرار رئيس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وقد كان في مكنة المشرع أن يضع نصا مماثلا لذلك الذي نظم علاقة تلك الأقدمية بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يجيز ضمها الى الفئة التي يحصل عليها العامل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم لا يجوز اضافة الأقدمية الاعتبارية المشار اليها الى الفئة التي يحصل عليها العامل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

ولما كان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ ، قد تضمن ذات الاحكام فيما يتعلق باضافة الأقدمية الاعتبارية وتنظيم علاقتها بكل من القانونين رقمي ١٠ لسنة ١٩٧٥ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ فان تلك الأقدمية تضاف الى فئاتهم قبل تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وبعد تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

واذا قصر المشرع الاثر المالي المترتب على تطبيق احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على منح العلاوتين الاضافتين المنصوص عليهما بالمادة الخامسة من هذا القانون ولم يقضى بتدرج مرتبات العاملين في مقابل الأقدمية الاعتبارية سالفة الذكر فانه لا يجوز اجراء مثل هذا التدرج خاصة وأن الاعمال التحضيرية لهذا القانون قد اوضحت أن هذا هو أقصى ما يمكن ان تتحماها الخزانة العامة ولقد سبق للجمعية العمومية ان اعتنقت هذا الرأي بفتاها رقم ٥٦٢/٣/٨٦ الصادرة بجلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٨١ .

ولما كان من مقتضى اعمال احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ لسنة من شأنه أن يؤدي الى امكان تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واعادة تسوية حالات العاملين وفقا

لاحكامه مع الجمع بين تطبيق تلك الاحكام وتطبيق قواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقواعد الرسوب التالية خلال السنوات المالية المحددة لعمال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وذلك بعد اضافة الاقدمية الاعتبارية واذ ينص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى الفقرة (هـ) من المادة الثانية من مواد اصداره على حظر الجمع بين الترقية طبقا لاحكام القانون المرافق والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفى اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل الى اعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التى يشغلها فانه وقد ورد حظر الجمع عاما مطلقا دون تخصيص لقواعد الرسوب الصادر بها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ فان هذا الحظر يشمل الترقية بالرسوب وفقا لاحكام قرار رئيس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ الذى تتم الترقية بمقتضاه اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ وكذلك الترقية بالرسوب بمقتضى احكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ الذى تتم بها الترقية اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧ أى فى خلال سنوات اعمال احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

واذا كان المشرع قد قضى بالاعتداد بالاقدمية الاعتبارية المقررة فى المادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ عند نقل العاملين من فئات القانونين رقمى ٥٨ ، ٦١ لسنة ١٩٧١ الى درجات القانونين رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ دون أن يغير من احكام هذا النقل المنصوص عليها فى المادتين ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ واقتصر على تقرير ميزة خاصة للعامل الذى لم تتغير فئته المالية التى منح فيها الاقدمية الاعتبارية فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ تتمثل فى الا يقل ما يمنحه عند النقل بغض النظر عن فئته المالية عن اول مربوط أجر الدرجة المنقول اليها او علاوتين ايها اكبر ولو تجاوز بهاتين العلاوتين نهاية مربوط تلك الدرجة ، فانه يتعين الزام حكم هاتين المادتين عند اجراء النقل الى الدرجات الجديدة خارج نطاق الاستثناء الذى تضمنته الميزة سالفه الذكر فيمنح العامل علاوة واحدة او علاوتين بحسب مدة بقاءه فى الفئة المالية التى يشغلها قبل ١/٧/١٩٧٨ تاريخ العمل بكل من القانونين رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باعتبار ان اعمال حكم المادتين السالفتين الذكر منوطا بالفئة المالية التى يكون عليها العامل فى هذا التاريخ ومدة بقاءه فيها .

وإذا كان المشرع قد عادل كل درجة من درجات القانونين رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بأكثر من فئة من فئات القانونين رقمى ٥٨ ، ٦١ لسنة

١٩٧١ فان ذلك ليس من شأنه أن يؤدي الى جواز الاعتداد بمدة البقاء في أكثر من فئة مالية عند تحديد مدى استحقاق العامل لعلاوة أو علاوتين وفقاً لحكم المادتين ١٠٣ ، ١٠٥ سالفتي الذكر طالما أنه لم يعلق هذا الاستحقاق الاعلى مدة البقاء في فئة واحدة من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حسب الاحوال .

ولما كان منح العلاوة التشجيعية سواء بالتطبيق لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو بالتطبيق لحكم المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ إنما يتم بقرار يصدر وفق القواعد المعمول بها في تسريح صدوره وبحسب مركز العمل القانوني في هذا التاريخ فإنه لا يؤثر في مقدارها أو في الفئة التي منحت بها ما يجري للعامل المستحق لها من تسويات بعد صدور قرار منحها ومن ثم فإنه ليس من شأن أي من القانونين رقمي ١١٢ ، ١١٣ لسنة ١٩٨١ سالفى الذكر تغيير مقدار العلاوة التشجيعية التي منحت قبلها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتي:

أولاً : عدم اضافة الاقدمية الاعتبارية المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ الى الفئات المالية التي حصل عليها العامل وفقاً لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

ثانياً : تطبيق فتوى الجمعية العمومية الباصرة بجلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٨١ (ملف رقم ٥٦٢/٣/٨٦) التي انتهت الى « عدم جواز تدرج مرتب العامل نتيجة لمنحه تلك الاقدمية الاعتبارية المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ » وذلك بعد تعديله بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ الصادر في ٤ من يولييه سنة ١٩٨١ .

ثالثاً : عدم جواز اضافة الاقدمية الاعتبارية المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ معدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ الى الفئات التي حصل عليها العامل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

رابعاً : خضوع الترقيات التي تتم بعد اضافة الاقدمية الاعتبارية المشار اليها بالتطبيق لاحكام القانونين رقمي ١٠٠ ، ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بعتد

بعدم جواز الجمع بين أكثر من فئتين خلال السنة المالية الواحدة المنصوص عليها بالفقرة (هـ) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

خامسا : ان منح علاوتين طبقا لحكم المادتين ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يتم على اساس المدة التي قضاها العامل في فئة واحدة وفقا لجدول الفئات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وبعد اجراء التسوية وليس على اساس درجات القانونين رقمي ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي تستوعب أكثر من فئة .

سادسا : ان العلاوة التشجيعية التي منحت قبل تطبيق القانونين رقمي ١١٢ ، ١١٣ لسنة ٨١ لا تتأثر بتعديل حالة العامل طبقا لاحكامها .

(جلسة ١٩٨٢/٤/٧ — ملف رقم ٥٨٣/٣/٨٦)

وبهذا المعنى (جلسة ١٩٨٢/٤/٧ — ملف رقم ٥٨٤/٣/٨٦)

(جلسة ١٩٨٢/٤/٢١ — ملف رقم ٥٨٩/٣/٨٦)

١٦ — مدى تطبيق احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على السيد / مدير مكتب خدمة المواطنين بفيضان عام وزارة الصناعة الحاصل على الشهادة الابتدائية سنة ١٩٣٥ وعلى شهادة ضباط الصف في ١٩٤/٩/١١ بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات ، رغم عدم توافر شرط الحصول على الشهادة بعد دراسة مدتها خمس سنوات بعد الابتدائية المنصوص عليه بالفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

المشرع بعد ان قرر تسوية حالة عدد من المؤهلات التي وردت بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ويعد ان اجري تسوية لحملة الشهادات العسكرية وفقا لاحكام القانونين رقمي ٧١ ، ٧٢ لسنة ١٩٧٤ اراد علاج المفارقات التي ترتبت على قصر تطبيق احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على عدد محدد من الشهادات دون غيرها فاصعرا القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ واتجه فيه الى وضع تعريف عبا في الفقرة الاولى من المادة الاولى من هذا القانون ادخل بموجبه في نطاق شهادات القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ الشهادات التي توقف منحها ، وكانت تمنح بعد دراسة

مدتها خمس سنوات بعد الابتدائية أو بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد
الاعدادية وافرد المشرع حكما خاصا ضمنه الفقرة الثانية من تلك المادة من
مقتضاه اعتبار الشهادات العسكرية التي وردت بالقانونين رقمي ٧١ ، ٧٢
لسنة ١٩٧٤ من بين الشهادات التي يفيد حملتها من احكام القانون رقم ٨٣
لسنة ١٩٧٣ دون أن يشترط بالنسبة لها شروطا مماثلة لتلك التي ضمنها
الفقرة ، ومن ثم فانه لا يجوز استبعاد حملة تلك الشهادات العسكرية
سالفه الذكر من تطبيق احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وبالتالي احكام
القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على اساس عدم توافر شروط الفقرة الاولى
من المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

وتبعاً لذلك فانه وقد حصل العامل المعروضة حالته على شهادة
ضباط الصف سنة ١٩٤٠ المنصوص عليها بالجدول الملحق بالقانون رقم
٧٢ لسنة ١٩٧٤ فانه يتعين تسوية حالته تطبيقاً لاحكام القانون رقم ٨٣
لسنة ١٩٧٣ بغض النظر عن مدة الدراسة التي استغرقتها حصوله على

تلك الشهادة ، وعن الشهادة التي تسبقها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انطباق
احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على
العامل في الحالة الماثلة .

(جلسة ١٩٨١/١١/٤ — ملف رقم ٥٦٩/٣/٨٦)

١٧ — تحديد التاريخ الذي تبدأ منه تسوية حالة السيد /.....
بمنحه الدرجة السادسة المخفضة ، وفقا لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة
١٩٨٠ باعتباره من الحاصلين على شهادة خريجي مدارس الكتاب
العسكري .

المشرع بمقتضى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ سوى حالات خريجي
مدارس الكتاب العسكريين باعتبارهم في الدرجة الثامنة وفقا للجدول الملحق
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل
أيهما أقرب . وبمقتضى المادتين ٩ ، ١١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
أدخل مدة الخدمة العسكرية ضمن المدد الواجب الاعتداد بها عند تسوية
حالاتهم وحدد المقصد بتاريخ تعيينهم بأنه تاريخ القيد اثناء الخدمة
العسكرية بالاعمال التي يشترط لبائثرها الحصول على تلك الشهادة ،

واعتمد بتاريخ التعيين في الوظيفة العسكرية عند اجراء التسوية وبموجب المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ اضيفت هذه الشهادة الى الجدول المرتق بالشانسون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ مع تسوية حالات الحاصلين عليها بافتراض التعيين في الدرجة السادسة المخفضة وبناء على ذلك يكون المشرع قد استبدل بالدرجة الثامنة التي كانت مقررة لهم بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ السادسة المخفضة كدرجة بداية تعيين بالنسبة لهم ، الامر الذي يتعين معه مراعاة تاريخ التعيين في الوظيفة العسكرية المحدد وفقا لاحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ واحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، عند منحهم تلك الدرجة باعتبارها احكاما خاصة بالحاصلين على شهادات خريجي مدارس الكتاب العسكري .

ولما كان العامل المعروضة حالته قد حصل على شهادة التخرج من مدرسة الكتاب العسكريين وشغل رتبة عسكرية بناء على حصوله تلك الشهادة في ١٩٤٨/٨/٤ فانه يتعين منحه الدرجة السادسة المخفضة اعتبارا من هذا التاريخ عند تسوية حالته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العامل المعروضة حالته الدرجة السادسة المخفضة وفقا لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ اعتبارا من ١٩٤٨/٨/٤ تاريخ تعيينه في الوظيفة العسكرية .

(جلسة ١٩٨١/١١/١٨ — ملف رقم ٩٠١/٤/٨٦)

١٨ — مدى احقية حملة دبلوم التجارة التكميلية العالية وغيرهم من اصحاب المؤهلات التي تمنح بعد مدة دراسة اقل من اربع سنوات والخاضعين لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ في الافادة من احكام المادتين الثالثة والخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ وذلك في ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ٥ لسنة ٢ ق الذي قضى باعتبار دبلوم التجارة التكميلية العالية مؤهلا عاليا .

ينص القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ في

المادة الثالثة منه على أن (يمنح حملة المؤهلات العالية أو الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار إليها بالمادة السابقة أقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المالية التي كانوا يشتغلونها أصلاً أو التي أصبحوا يشتغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام) .

وتنص المادة ٥ من هذا القانون على أن تزداد مرتبات العاملين المشار اليهم بالمادتين السابقتين وكذلك مرتبات العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم كادرات أو لوائح خاصة من الحاصلين على المؤهلات المشار إليها في المواد السابقة بما يعادل علاوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشتغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ أو ستة جنيهاً أيهما أكثر ولو تجاوزوا بها نهاية مربوط الفئة أو المستوى ويحد أقصى الربط الثابت المالي المقرر لأعلى درجة أو وظيفة في الكادر المعامل به .

ومناد ذلك أن المشرع اشترط لمنح حاملي المؤهلات العليا الاقدمية الاعتبارية المنصوص عليها بالمادة ٣ لمنهم العلاوتين المقررتين بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ أن يكونوا قد حصلوا على مؤهلاتهم بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها واذ تقل عن أربع سنوات مدة الدراسة المقررة الحصول على دبلوم التجارة التكميلية العالية والمؤهلات المعروضة في الحالة الماثلة فإن حاملها لا يفيدون من حكم المادتين سالفتي الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية حملة دبلوم التجارة التكميلية وغيرهم من أصحاب المؤهلات التي لا تتوافر لها المدد المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والعاملين بالجهات الخاضعة لنظام العاملين المدنيين بالدولة والذين طبق عليهم القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ في الإفادة من احكام المادتين الثالثة والخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

(جلسة ١٩٨٢/١/٢٠ — ملف رقم ٣١٦/١/٨٦)

**١٩ — مدى جواز تسوية حالة العامل بالتطبيق
لاحكام المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .**

اشترط المشرع لتسوية حالة العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المنصوص عليها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات المعادلة لها والمضافة اليها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ان يكون العامل موجودا بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ وفي ١٩٨٠/٧/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠، ومن ثم فان اجراء التسوية المشار اليها يقتضى الا تكون صلة العامل بالوظيفة قد انقطعت خلال هذين التاريخين والا انتهت العلة من اشتراط الوجود بالخدمة فيها اذ سيؤدى الى تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على من فصل من الوظيفة خلال الفترة الواقعة بين التاريخين في حين انه لم يكن ليتاثر بتطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على اقرانه الذين لم تنقطع صلتهم بوظائفهم لكونه قد خرج من عداد المخاطبين باحكام هذا القانون في الفترة التى قصد المشرع علاج الآثار التى تولدت عن تطبيقه خلالها .

ولما كان العامل المعروضة حالته قد فصل من الخدمة اعتبارا من ١٩٧٨/٢/٢٤ ولم يعد لها الا في ١٩٨٠/٢/١٦ فانه لا يفيد من حكم المادة ٢ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعدم استمرار خدمته خلال الفترة من ١٩٧٤/١٢/٣١ الى ١٩٨٠/٧/١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد / فى الافادة من حكم المادة ٢ من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعدم استمراره بالخدمة .

(جلسة ١٩٨٢/٩/١٦ — ملف رقم ٦٠١/٣/٨٦)

**٢٠ — مدى جواز خفض مرتب العامل نتيجة تسوية حالته طبقا
لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ .**

الاصل المسلم به ان حق العامل فى مرتبه لا يجوز تخفيضه الا بنص فى القانون ، فاذا كانت هناك تسويات طبقا لقاعدة قانونية جديدة تعطى للعامل حقا فى ترقية فى درجات الوظيفة فان هذه الترقية التى يستحقها طبقا لنصوص القانون لا يترتب عليها المساس بما كان يتقاضاه من قبل ما لم

ينص القانون على غير ذلك ، واذا اشتمل القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على اقدميات اعتبارية خولت للعامل المعروضة حالته الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي ولم ينص القانون على تخفيض راتب العامل ، فان من يطبق عليه هذه القواعد لا يجوز المساس بما كان يتقاضاه من راتب .

(جلسة ١٩٨٢/٦/١٦ — ملف رقم ٩٢٤/٤/٨٦)

٢١ — مدى تطبيق احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على من عين بعقود مؤقتة متصلة زمنيا بمدة الخدمة السابقة واللاحقة عليها .

هناك شروطا يجب تتوافر في العامل الذي تسرى عليه احكام القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ اولها : ان يكون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ ، كما نصت المادة الثالثة .

وثانيهما : ان يكون العامل موجودا بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون (١٩٨٠/٧/١) .

ثالثها : ان تستمر خدمة العامل بين هذين التاريخين ، فاذا توافرت هذه الشروط استحق العامل تطبيق احكام هذا القانون عليه سواء كان معينا بقصد مؤقت او على وظيفة دائمة بالجهاز الاداري بالدولة او الهيئات العامة على ربط ثابت او فئة لها علاوة وفي حالة هذا الربط الثابت يمنح العامل زيادة في مرتبه تعادل ٦ جنيهاً على اساس انه لم يعين على فئة لها علاوة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على العاملين المعروضة حالتهم على اساس منحهم زيادة في الراتب تعادل ستة جنيهاً على اساس انهم كانوا معينين في ١٩٧٨/٦/٣٠ بموجب عقد مؤقت .

(جلسة ١٩٨٢/٦/١٦ — ملف رقم ٨٩٨/٤/٨٦)

٢٢ — مدى سريان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على العاملين بمجلس الشعب وكيفية ترتيب اقدمية هؤلاء العاملين عند نقلهم الى الكادر العالي بعد تسوية حالاتهم طبقا لاحكام هذا القانون .

من حيث ان المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن علاج الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ تنص على ان

نسوى حالات العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخدمة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ والحاصلين على احدى المؤهلات الدراسية المشار اليها فى المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه كما يبين من الاعمال التحضيرية للقانون سالف الذكر ان مشروع القانون قد عدل بناء على طلب مستشار الجهاز المركزى للتنظيم والادارة والذى منه ما كان يفتوى عليه من اشتراط ان يكون العاملون بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ حتى لا يثور فى الازمان ان الهيئات التى لا تخضع لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا يسرى عليها حكم القانون المقترح وضرب مثلا فى هذه المناقشة العاملين بمجلس الشعب .

وحيث ان لائحة العاملين بمجلس الشعب الصادر بها القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ تنص فى المادة ٩ منها على ان « تعتبر الاقدمية فى الوظيفة من تاريخ التعيين فاذا اشتمل قرار التعيين فيها على اكثر من عام فى فئة واحدة اعتبرت الاقدمية كما يلى :

١ - الاقدمية فى الفئة الوظيفية السابقة اذا كان التعيين متضمنا الترقية .

٢ - اذا كان التعيين لاول مرة اعتبرت الاقدمية بين المعينين على اساس المؤهل ثم الاقدمية فى التخرج فان تساويا قدم الاكبر سنا مع مراعاة ما تقضى به القوانين واللوائح والقرارات فى شأن الاقدمية الاعتبارية فى الفئة الوظيفية وتنص المادة ١٢ على انه « يجوز تعيين العامل الذى يحصل على مؤهل اعلى اثناء الخدمة فى احدى الوظائف التى تتناسب مع مؤهله على النحو التالى : ١ / »

(ب) بقرار من مكتب المجلس اذا كانت الفئة التى تشغلها تعلو فئة بداية التعيين وفى هذه الحالة يحتفظ له بفئة الوظيفة وبأقدميته السابقة اذا توافرت لديه خبرة فى مجال العمل ويحتفظ العامل فى جميع الاحوال بمرتبه اذا كان يزيد على بداية مربوط الفئة الوظيفية « وتنص المادة ١٤ على ان (تطبق على العاملين بالمجلس قواعد احتساب مدة الخدمة السابقة المعمول بها بشأن العاملين المدنيين بالدولة وتعتبر مدة الخدمة بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة كأنها قضيت بالحكومة وتنص المادة ٨١ على ان يضع مكتب المجلس القواعد التنظيمية العامة فى شئون العاملين وتعتبر هذه القواعد مكملة لاحكام هذه اللائحة وتسرى فيما لم يرد بشأنه نص فى

بمذه اللائحة والقوانين والقرارات التي صدرت أو تصدر في شأن العاملين المدنيين بالدولة كما يصدر مكتب المجلس القرارات التنفيذية لهذه اللائحة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان العاملين بمجلس الشعب — تسرى في شأنهم احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وان ترتيب الاقدمية بعد تطبيق احكام هذا القانون يجرى وفقا للقواعد الواردة بلائحة العاملين بالمجلس المشار اليها .

(جلسة ١٩٨٢/٦/١٦ — ملف رقم ٥٩٨/٣/٨٦)

٢٣ — متى جواز تسوية هائلة لحد العاملين الحاصلين على دبلوم المدارس الثانوية الصناعية نظام حديث وفقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ .

لما كان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ يعالج الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ قد اعتد في المادة الاولى منه بالمؤهلات الواردة بقرار وزير التنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ — سنة ١٩٧٨ كأساس لتسوية حالات العاملين الحاصلين عليها وفقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر . وكانت المادة السابقة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قد اشترطت للانتفاع باحكامه الوجود بالخدمة من تاريخ العمل به في ١/٧/١٩٨٠ ، ومن ثم فان هذا الاعتداد بالمؤهلات التي تضمنها القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ ومن بينها المؤهل الحاصل عليه العامل المعروضة حالته — لا يعمل به الا اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ . لذلك فان احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لا تسرى الا على العاملين الحاصلين على المؤهلات المشار اليها الموجودين بالخدمة في ١/٧/١٩٨٠ وذلك اعمالا للآثر المباشر للتشريع .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك ، ما تنص عليه المادة الرابعة من القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه من أن يعمل به اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٤ وذلك أن هذا القرار صدر منعدما وفقا لفتوى الجمعية العمومية المنوه عنها ، وان اضحى بعد ذلك صحيح مشروعاً وان صح انه قد غدا مشروعاً بعد أن نص عليه في المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر الا ان هذه المشروعية لا تضي على اعتبارا من ١/٧/١٩٨٠ تاريخ العمل بهذا القانون . ولا يصح لاحد قبل هذا التاريخ ، أن يدعي سندا

لترتيب حقوق له اعمالا للقاعدة العامة التى تقضى بعدم جواز تصحيح القرارات الادارية ياتر رجعى .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العامل المعروضة حالته والذي احيل الى المعاش قبل ١٩٨٠/٧/١ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ - فى الاستفادة من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

(جلسة ١٩٨٣/٢/١٦ - ملف رقم ٦١٦/٣/٨٦)

٢٤ - مدى جواز تطبيق حكم المادة الاولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على احد العاملين بمديرية التنظيم والادارة لمحافظة الاسكندرية .

جاء المشرع فى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بتنظيم جديد فيما يتعلق بالعاملين الذين حصلوا على مؤهلات جامعية اثناء خدمتهم فقرر فى المادة السادسة منه سالفه الفكر احقيتهم فى الخيار بين تطبيق احكام المادة الثانية من هذا القانون باعتبارهم معينين اصلا بمؤهل توقف منحه او معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة (المؤهل الجامعى) فينطبق فى شأنهم احكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون ، وبناء على ذلك فانه للافادة من حكم هذه المادة يشترط ان كون العامل قد عين اصلا بمؤهل توقف منحه ثم حصل ، اثناء الخدمة على مؤهل جامعى واستمر فى الخدمة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعد حصوله على المؤهل العالى ولم تنقطع صلته الوظيفية لاي سبب من الاسباب .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على العامل المعروضة حالته ، يتضح ان المذكور قد عين بشهادة الثانوية العامة (القسم الخاص) وهى من الشهادات التى توقف منحها اعتبارا من ١٩٤٩/١٢/٩ واثناء الخدمة حصل على ليسانس الحقوق فى ١٩٥٣/١٠/١٤ وعين بوظيفة من الدرجة السادسة اعتبارا من ١٩٥٥/٣/٣١ الا انه قدم استقالته من الخدمة فى ٦٧/٦/٣٠ ثم اعيد تعيينه تعيينا جديدا بالدرجة السابقة (ق ٤٦ لسنة ١٩٦٤) فى ١٩٦٩/١١/٢٥ واصبح بذلك فى مركز قانونى جديد منبت الصلة بحالته الوظيفية السابقة بعد فاصل زمنى قدرة حوالى سنتين ونصف ، ومن ثم لم يستمر فى الخدمة بعد تسوية حالته بالمؤهل العالى حتى صدور القانون

رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه وبهذه المثابة يخرج عن نطاق المخاطبين بحكم المادة السادسة من هذا القانون — وبالتالي لا يحق له الافادة من حق الخيار المقرر بالمادة المذكورة وجواز تطبيق المادة الثانية من هذا القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ عليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تطبيق حكم المادة الاولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على العامل المعروضة حالته .

(جلسة ١٩٨٣/٣/٢ — ملف رقم ٦٢٢/٣/٨٦)

٢٥ — مدى جواز انقاص الست سنوات التى نص عليها القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ من المدة المشترطة للترقية الى الدرجة الاولى بالنسبة لحالة السيد /

لا يجوز تخفيض مدة السنوات الست المشار اليها فى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ الا بالنسبة للفئات الواردة بالجدول الثانى من الجداول الملحقه به وهذه الفئات تشمل الدرجات من السابعة حتى الثالثة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ومن ثم فانه وفقا لهذا الحكم الصريح يخرج عن نطاق الترقية العاملون الشاغلون للفئة الثانية من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ اى الدرجة الاولى فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بحيث يلزم ضاء العامل ٣٢ سنة فى الخدمة دون تخفيض الست سنوات المنوه عنها

يدعم هذا الراى المشرع افرد نصا خاصا للترقية الى الدرجة الثانية ولاولى وهو نص المادة ١٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقرر لشاغلها معاملة متميزة عن باقى الفئات فجعل الترقية منها بالاختيار بنسبة ١٠٠٪ .

لذلك انتهى راى الجمعية العمومية الى عدم جواز انقاص مدة الست سنوات المشار اليها من المدة المشترطة لترقية المذكور الى الدرجة الاولى .

(جلسة ١٩٧٨/١٢/١٣ — ملف رقم ٦١٢/٣/٨٦)

٢٦ — مدى جواز تعديل اقدمية العامل فى الفئات السابقة على الفئة التى رقى اليها طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

من حيث ان العاملين الثلاثة المعروضة حالتهم قد طبق فى شأنهم حكم المادة ١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مما ادى

الى تعديل في اقدمية ومرتب كل منهم بالفئة الثالثة مما ترتب معه انطباق حكم المادة ١٧ من هذا القانون على هؤلاء العاملين في تاريخ واحد هو ١٩٧٤/١٢/٣١ .

كما انه يتطبق احكام الرسوب الوظيفي الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ على الموظف الرابع فقد رقى الى الفئة الثانية في ١٩٧٤/١٢/٣١ اي في ذات التاريخ .

وحيث ان هؤلاء العاملين جميعا قد رقوا الى الفئة الثانية في تاريخ واحد هو ١٩٧٤/١٢/٣١ حيث انه لا يوجد نص في احكام القانونين رقمي ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما يترتب الاقدمية في تلك الحالة فانه يلزم الرجوع بصريح النص الى احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باعتبارها القواعد العامة الواجبة التطبيق لذا فلا مناص من تعقب ترقية هؤلاء العاملين الى الدرجة السابقة لتحديد اسبقيتهم في الدرجة الاخيرة نزولا على حكم المادة ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ولما كان هؤلاء العاملون قد تعدلت اقدميتهم جميعا نتيجة التطبيق المباشر لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والجداول المرفقة ، فان تلك الاقدميات هي التي يعول عليها ويؤخذ بها في ترتيبهم في الفئة الثالثة ذلك انها لا تمس مراكزهم القانونية السابقة وانما هي تنشئ لهم مراكز قانونية جديدة بالفئة الثانية والتي حصلوا عليها بعد اعمال احكام قانون تصحيح اوضاع العاملين ، حيث ان الاقدميات المترتبة على احكام ذلك القانون تنشئ مراكز قانونية لكل عامل تترتب عليه جميع الاثار القانونية في المستقبل في حياته الوظيفية من مرتب وعلاوة وترقية وغيرها من الاثار القانونية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة

(١) وما ذهبت اليه الجمعية العمومية هو ما اكده التفسير التشريعي الصادر من المحكمة العليا بتاريخ ١٩٧٨/٢/٩ والذي قضى بان ارجاع الاقدمية وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين يعتبر في حكم الترقيات الحتمية المنصوص عليها في الفقرة — الاولى من المادة المذكورة .

وقد ذهبت الى هذا الرأي أيضا المحكمة الادارية العليا بجلسة ١٩٥٨/١٢/١٣ (مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في نشر سنوات ٥٥ — ٦٥ صفحة ١٨٢٥) .

ترتيب أقدميات المعروضة حالاتهم في الفئة الثانية وفقا لأقدمياتهم في الفئة الثالثة التي حصلوا عليها بالتطبيق لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم تكون شكوى المذكور على غير أساس من القانون .

(جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨ — ملف رقم ٤٧٢/٣/٨٦)

٢٧ - تحديد المدة التي تضاف اليها مدة السبع سنوات أو مدة الخدمة التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة أو المكتبية أيهما أقل أصحالا لحكم المادة ٢١/ب من القانون ١٩٧٥/١١ .

من حيث انه لما كان من المتعين وفقا لصريح نص الفقرة الأخيرة من البند (ب) من المادة ٢١ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ حساب مدة خدمة العامل وابتداء من تاريخ تعيينه في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية ، فانه لا مناص من اضافة مدة السبع سنوات أو مدة الخدمة في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية أيهما أقل الى المدة المشترطة للترقية في الجدول اذ ليس من المتصور أن تضاف تلك المدة الى مدة الخدمة مع حسابها في ذات الوقت من بدايتها ، ومن ثم فان العامل الذي ينقل قبل ١٠/٥/١٩٧٥ من مجموعة وظائف الخدمات المعاونة الى الوظائف المكتبية تحسب مدة خدمته الكلية ابتداء من تاريخ تعيينه بالخدمات المعاونة وتضاف مدة سبع سنوات الى المدد المشترطة للترقية في الجدول الخامس الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالوظائف المكتبية اذا كانت مدة عمله بالخدمات المعاونة تزيد على سبع سنوات .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق فتوى الجمعية العمومية السابقة بجلسته ١٣ من مايو سنة ١٩٧٦ (١) على الحالة المعروضة .

(جلسة ٢٤/١/١٩٧٩ — ملف رقم ٤٤١/٣/٨٦)

(١) وهي التي انتهت الى انه يتعين اضافة مدة سبع سنوات أو المدة التي قضاها العامل في مجموعة الخدمات المعاونة أيهما أقل بالى المدد الواردة بالجدول الخامس بالنسبة للعامل الذي نقل قبل نشر القانون الى مجموعة من الوظائف المكتبية .

٢٨ — مدى جواز ضم مدة العمل السابقة التي قضيت بالتعليم الخاص وفقا لاحكام القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ بالنسبة لمن عين قبل العمل باحكام هذا القانون في ضوء احكام المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن العاملين المدنيين بالدولة (١) .

من حيث ان المستفاد من نص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ان المشرع — استهدف به نظاما القصد منه تحفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذه وذلك بشرطين :

(١) وتجدر الاشارة الى ان دواعى وظروف طلب اعادة النظر في المسألة المعروضة تتمثل في ضوء ما ابدته وزارة التعليم — في أنه سبق وأن رأت الجمعية العمومية بجلستها في ٧٠/١١/١٨ أن مدد العمل السابقة التي قضيت في التعليم الخاص لا تضم بالكامل بالتطبيق لحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ ، الا اذا كان الالتحاق بالوظيفة العامة قد تم في تاريخ لاحق على العمل بذلك القانون وازاء ذلك قامت الوزارة باعمال ما جاء بهذه الفتوى ورفضت طلبات ضم المدد المنوه عنها كما أحجم هؤلاء العاملين عن رفع أية دعاوى للمطالبة بحقوقهم لغلبة الظن برفضها .

الا ان الجمعية العمومية رأت بجلستها في ١٩٧٥/٤/٩ العدول من هذه الفتوى السابقة ورات أن العاملين الذين التحقوا بالخدمة قبل العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ والموجودين في الخدمة في تاريخ العمل به يحق لهم ضم مدة خدمتهم بالتعليم الخاص كاملة وفقا لحكم المادة ٣٤ من ذلك القانون .

ولما كانت هذه الفتوى قد صدرت بعد انقضاء فترة الثلاث سنوات المحددة بالمادة ٨٧ المشار اليها ، لذلك رأت الوزارة أن الفتوى الأخيرة تعتبر بمثابة فتح ميعاد جديد لممارسة حق الطعن بالنسبة لمن كان يحول دونه فتوى سابقة .

الا ان الفتوى الماثلة ردت على ذلك بأنه « » .
ولا يغير من ذلك القول بأن امتناع الجهة الادارية عن ضم تلك المدد لهؤلاء العاملين أو تقاعسهم عن رفع دعاوى قضائية حتى التاريخ المشار اليه ، كان استنادا الى التفسير الذي اُرتأته الجمعية بجلستها ١٩٧٠/١١/١٨
اذ ان الرأي الصادر منها بالنسبة للمسائل المتعلقة بشؤون العاملين المدنيين بالدولة لا يعدو أن يكون اظهارا لحكم القانون فيها والتعرف عليه لتنفيذه ، فهو رأى كاشف لحكم القانون وليس منشئا أو مقرر له ، الامر الذي لا يحول دون لجؤ صاحب الشأن الى المحكمة المختصة للمطالبة بحقه اذ رأى أن التفسير الذي انتهت اليه الجمعية لا يحقق مطالبه)

الاول : أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

الثانى : أن يكون مصدره احكام القوانين والقواعد والقرارات السابقة في صدورهما على هذا التاريخ ، فإذا توافر هذان الشرطان تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر ، فإذا انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اجابته الى طلبه ولم ترفع دعوى الطالبة خلاله امتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ، كما يمتنع على الجهة الادارية لذات السبب النظر في طلبه واجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

وحيث أنه ترتبنا على ذلك ، فإنه لا يجوز ضم مدد الخدمة السابقة التى قضت بالتعليم الخاص طبقا لاحكام المادة ٣٤ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ للعاملين الموجودين بخدمة الوزارة عند نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فى ٣٠/٩/١٩٧١ سواء من كان منهم قد عين فى تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه او فى تاريخ لاحق عليه طالما ان الجهة الادارية لم تجبهم الى طلبهم حتى ٣٠/٩/١٩٧٤ ولم يقوموا برفع دعاوى المطالبة القضائية حتى التاريخ المشار اليه لتوافر الشرطين المشار اليهما بالمادة ٨٧ سالف الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز بعد ٣٠/٩/١٩٧٤ النظر فى طلبات العاملين بوزارة التربية والتعليم الذين عينوا فى تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ الموجودين فى الخدمة عند نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ضم مدد خدمتهم السابقة التى قضيت فى التعليم الخاص ، ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

(جلسة ١٩٧٩/٢/٧ — ملف رقم ٣٨٣/٣/٨٦)

٢٩ — مدى جواز حساب مدى التجنيد والخدمة السابقة لاصد العاملين بالشركة المصرية لاعمال النقل البحرى ضمن مدة خدمته الحالية وترقيته للفئة السادسة فى تاريخ سابق على تاريخ تعيينه بالشركة بالتطبيق لاحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المعول بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٧٧ .

لما كانت احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه انما تسرى على العاملين الموجودين بالخدمة فى ٣١/١٢/١٩٧٤ واستمروا كذلك حتى

تاريخ تسوية حالاتهم وفقا لاحكام هذا القانون خلال فترة سريانها ، فان انقضت علاقته بالخدمة الوطنية لاي سبب بعد العمل بالقانون المذكور ، ثم التحق بالخدمة مرة اخرى عن طريق التعيين المبتدأ سواء في الجهة السابقة او في جهة اخرى وفي ظل سريان احكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ فانه لا يستفيد منها اذ ان استفادته من هذا القانون مشروطة بتواجده في ١٩٧٤/١٢/٣١ في الخدمة واستمراره كذلك حتى تاريخ استفادته منه وتطبيقه عليه .

ولا يقدر في ذلك صدور القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بمد العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والجدول الملحق به حتى ١٩٧٦/١٢/٣١ ثم مدها مرة اخرى بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ اذ ان المبدأ لا يخل بالأصل المقرر وهو ضرورة وجود العامل في الخدمة في تاريخ العمل بالقانون المذكور في ١٩٧٤/١٢/٣١ واستمراره كذلك حتى تاريخ تطبيقه عليه دون أن تقتضي علاقته الوظيفية بدليل ما نص عليه كل من القانون رقم ٢٣/١٩٧٧ ، القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ على العمل بأحكامهما اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ويقتصر أعمال اثر التعديل بالنسبة للعاملين الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ واستمرارهم كذلك حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ واستكملوا المدد اللازمة للترقية في التاريخ الاخير .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اعادة العامل المعروضة حالته من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ .

(جلسة ١٩٧٩/٢/٢١ — ملف رقم ٤٧٨/٣/٨٦)

٣٠ — مدى احقية العاملين الذين رقوا الى الفئة الثانية اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ تطبيقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ للعلاوة الدورية التي منحت لهم في ١٩٧٥/١/١ طبقا للقانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

استهدف المشرع بتعديل احكام الفقرة (ز) من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ٧٥ استبعاد الترقيات المترتبة على اعمال المادة ١٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والتي تنص على استحقاق علاوة الترقية اعتبارا من أول الشهر التالي ، أي اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٥ بالنسبة لمن رقوا الى الفئة الثانية في ١٩٧٤/١٢/٣١ ، على ألا

تصرف الفروق الا اعتبار من ١٩٧٥/٧/١ اعمالا اذسكم الفقرة (ط) من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

كما أن مقتضى اعمال الفقرة (ج) من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الا يتوتب عليه اعمال احكام تخفيض الفئة المالية او المرتب المستحق للعامل في تاريخ نشر هذا القانون اى في ١٠/٥/١٩٧٥ ومن ثم فانه في مجال تحديد الراتب الزاير الاحتفاظ به يتعين ان يعتد بالعلاوة الدورية التي استحققت قانونا للعاملين في ١/٦/١٩٧٥ اعمالا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز تخفيض مرتب المذكور بعد ترقيته للفئة الثانية طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عما كان يستحق تقاضيه اعتبارا من ١/١/١٩٧٥ وأنه يحتفظ له بهذا المرتب ويجرى صرفه اليه كاملا حتى ١/٧/١٩٧٥ .

(جلسة ١٩٧٩/٣/٧ — ملف رقم ٤٦٦/٣/٨٦)

٣١ — كيفية تسوية حالة السيد / الوزير
المفوض بوزارة التجارة .

حيث انه لا يتأتى للجنة القضائية لوزارة المالية والاقتصاد أن يمنح الموظف بقرارها حقوقا أكثر مما خوله اياها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٤٥ « بشأن ضم مدد الخدمة السابقة بالتعليم الحر » فانه لا ينبغي تفسير منطوق قرارها بما يجاوز هذا المعنى .

وحيث جاء بتفسير المحكمة الادارية العليا وهي بصدور ما انتهت اليه اللجنة القضائية المشار اليها ان انتهت الى انه بالرجوع الى قرار اللجنة المذكورة يبين أن قضاءه جاء مقصورا على احقية المتظلم في حساب

(١) وما يجدر الاشارة اليه أن فتوى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٢ يناير سنة ١٩٧٧ ذهبت في هذا الخصوص الى ان العاملين الذين سويت حالاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم تدرجت مرتباتهم بالعلاوات وبلغت بداية مربوط الفئة الوظيفية الثالثة للفئة التي رقى اليها بعضهم في حالة الترقية لفئة واحدة او بلغت بداية مربوط الفئة المرقين اليها بأكثر من علاوة دورية واحدة بالنسبة لمن رقى لأكثر من فئة واحدة ، هؤلاء جميعا لا يستحقون العلاوة الدورية في أول يناير سنة ١٩٧٥

مدة خدمته السابقة الى تاريخ التحاقه بخدمة الحكومة مع ما يترتب على ذلك من اثار — وهذه الاثار التى عنها قرار اللجنة القضائية يراد بها الاثار المالية بالنسبة للمرتب واقدمية فى الدرجة السادسة التى عين فيها المذكور فى خدمة الحكومة ، وتركت اللجنة القضائية تسوية الاقدمية من جانب جهة الادارة .

ومادام هذا الاساس الذى قام عليه قرار اللجنة القضائية مرتبطا بمنطوق القرار ارتباط العلة بالمعلوم ، فانه لا يسوغ بعد ذلك الحاجة بان التسوية التى يطالب بها المدعى (حيث طالب بوضعه فى الدرجة الخامسة فى تاريخ معين) هى نتيجة حتمية لقرار اللجنة القضائية .

وحيث ان ذلك الايضاح الذى وضعت المحكمة الادارية العليا فى تفسير قرار اللجنة القضائية يمثل القول الفصل ، فان وضع المذكور على الدرجة السادسة (اعتبارا من التاريخ المشار اليه) وما يترتب على ذلك من اثار مالية يمثل الثمرة الوحيدة التى نالها المذكور خلال حياته الوظيفية نتيجة قرار اللجنة القضائية .

اما عدا ذلك من ترقيات فانها كانت نتيجة اعمال سلطة الادارة التقديرية وتطبيق قواعد القانون ولم تكن نتيجة لاحكام قضائية .

كما وان اعمال نص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ (الملقى) يجب ان يقوم فى هذه الحالة خاصة وان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع انتهت بجلستها المنعقدة فى ٢٣/٣/١٩٧٧ الى سحب حكم هذا النص على اعضاء التمثيل التجارى ، واعمال هذا النص يقتضى عدم تعديل المركز القانونى للعامل بعد ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ فى ٣٠/٩/١٩٧١ ألا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

وحيث ان المذكور يطالب بحقوق نشأت له قبل العمل بأحكام هذا القانون وكانت هذه الحقوق مستمدة من قوانين وقرارات ونظم سابقة على نفاذه ، لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض طلب المذكور اعادة تسوية حالته .

(جلسة ١٩٧٩/٣/٧ — ملف رقم ٤٨٤/٣/١٦)

٣٢ — مدى سريان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على احد العاملين بالهيئة العامة لبناء الاسكندرية .

من حيث ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينص في المادة ٢١ منه على ان « تحسب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعيّنين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الوظائف الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية :
اعتبار المدة التي قضاها العامل في الدرجتين الحادية عشرة والعاشرة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بأصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وما يعادلها مدة واحدة قضيت في الفئة (١٤٤ — ٣٦٠) .

(ب)

ومن حيث ان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، يقضى في المادة الاولى منه بانه « في تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام يعتبر الضحية والاشراقات ومساعدى الصناع والحاصلين على مؤهلات دراسية اقل من المتوسط شغلين للفئة التاسعة (١٦٢ / ٣٦٠) اعتبارا من تاريخ التعيين في تلك الوظائف والحصول على المؤهل ايها اقرب اما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شاغلين للفئة المذكورة من اليوم التالى لمضى سنتين من تاريخ التعيين في تلك الوظائف »

ومن حيث ان مفاد ذلك ان المشرع ، بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، قضى بتسوية حالة الضحية والاشراقات ومساعدى الصناع ، على اساس وضعهم في الفئة التاسعة (١٦٢ / ٣٦٠) اعتبارا من تاريخ التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على مؤهل ، ايها اقرب ، بالنسبة للحاصلين على مؤهلات اقل من المتوسط ، واعتبارا من اليوم التالى لمضى سنتين على تاريخ التعيين بالنسبة لغير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية .

ومن حيث ان مناط اعمال هذا القانون زهين بتوافر علة تطبيقه ، وهى ان يكون صاحب الشأن من المعيّنين في احدى المهن المنصوص عليها فيه على سبيل الحصر ، وهى الضحية والاشراقات ومساعدى الصناع ، دون غيرهم من المعيّنين في مهن اخرى ، وهو ما سبق ان الفتت به الجمعية

العمومية لتسمى الفلوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٧٩ .

ومن حيث انه يبين من الاوراق ان العامل المعروض حالته ، يشغل وظيفة ميكانيكى منذ التحاقه بالخدمة في ١٤/٧/١٩٦٢ . ومن ثم يخرج من عداد المخاطبين باحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه . ولا يفيد من هذه الاحكام .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى : عدم جواز تطبيق القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه على الحالة المعروضة .

(جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠ — ملف رقم ٥٢٦/٣/٨٦)

٣٣ — مدى سريان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل لبعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على بعض العاملين بشركات القطاع العام .

يتعين عند حساب المدد الكلية للعاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية المعينين في الوظائف الفنية او المهنية وفقا للجدول الثالث اعتبار البسبي او الاشراف او مساعد الصانع الذي اجتاز الامتحان الفني بنجاح شابغلا للفئة (١٦٢ — ٣٦٠) او ما يعادلها اعتبارا من اليوم التالي لانقضاء سبع سنوات من تاريخ دخوله الخدمة ما لم يكن شغل هذه الفئة او ما يعادلها في تاريخ سابق .

ومن حيث انه بالنسبة لمدى افادة هؤلاء العاملين بعد تسوية حالتهم بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ من احكام الفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ٧٥/١١ فانه لما كانت هذه الفقرة مفادها ان تخصم المدة المشترطة في الجداول المرفقة للترقية من اول فئة مقررة لتعيين العامل فيها الى الفئات التالية ، بالنسبة لمن عين من العاملين لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية في الفئة (١٦٢ — ٣٦٠) والفئة (١٨٠ — ٣٦٠) او الفئة (٢٤٠ — ٣٦٠) فان مناط افادة العاملين من هذه الفقرة ان يكونوا قد وضعوا عند بداية تعيينهم في مجموعة الوظائف المهنية او الفنية في الفئة التاسعة (١٦٢ — ٣٦٠) . اما اذا حصلوا على تلك الفئة نتيجة تسوية قررها القانون فلا يحق لهم الافسادة من هذه الفقرة لتخلف مناط سريانها في ثباتهم .

ومن حيث أن العاملين الذين يجلسون على الفئة (١٦٢ ب - ١٣٦٠)
بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦. قد حصلوا عليها نتيجة
تسوية حالتهم وفقا لتلك الاحكام ولم يوضعوا عليها من بداية تعيينهم ، اذ
ان المستفاد من هذا القانون ان حكمه ينصرف الى تحديد اقدمية هؤلاء
العاملين في الفئة التاسعة فحسب ولا يعقل أن تكون اقدمياتهم في الفئة
التاسعة هي فئة بداية التعيين في الجهة المعينين بها ، رغم أنهم كانوا قد
عينوا فعلا من قبل هذا التاريخ . لذلك فلا يمكن وعلى هذا الاساس القول
بأنطبق حكم الفقرة (د) من المادة ٢١ المشار اليها عليهم .

من اجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
الى سريان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل لبعض احكام القانون
١١/١٩٧٥ على العاملين بالقطاع الذى تنشأوا فيه من الشروط والقيود
الواردة به ، وذلك متى وجد بالشركة التى يعملون بها نظام الصببية
والاشراقات ومساعدى الصناعات وأنهم لا يُعتبرون معينين بالفئة التاسعة
ابتداء ، ومن ثم فانهم لا يفيدون من حكم الفقرة (د) من المادة ٢١ من
القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(جلسة ١٩٧٩/٣/٢١ - ملف رقم ١٩٨٦/٤/٨٦)

٣٤ - مدى احقية اطباء نصف الوقت الذين ندبوا الى كادر كل
الوقت في الافادة من حكم البند (ا) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من
القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ .

بالرجوع الى نص المادة ٢٠/٢ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ يتضح
انه لا يفيد من احكام هذا النص الا الاطباء الشاغلين لوظائف كل الوقت
بصفة اصلية ، أما اطباء نصف الوقت المنتدبين لوظائف كل الوقت فلا
يسرى عليهم حكم هذه الفقرة الا بعد نقلهم الى وظائف كادر كل الوقت .
ويكون حساب هذه المدد من تاريخ صدور القرار الصادر بنقلهم الى وظائف
هذا الكادر (كادر كل الوقت) فالمناط من الافادة من النص المشار اليه
هو شغل الطبيب لوظيفة في كادر كل الوقت بصفة اصلية او بطريق النقل
اليها ، وليست تفرغ الطبيب للخدمة الطبية بالمفهوم الذى اشارت اليه
المذكرة الايضاحية لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ قبل
تعديلها .

كما وأن من المسلم به ان علاقة الموظف الحكومى هي علاقة تنظيمية
تحتها القوانين واللوائح فمركز الموظف من هذه الناحية مركز قانونى

عام ، يجوز تغييره في أي وقت ، وليس له أن يحتج بأن له حقا مكتسبا في أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذي عين في ظله ، ويتفرغ عن ذلك أن النظام الجديد يسرى على الموظف بأثر حال مباشر من تاريخ العمل به ولا يسرى بأثر رجعي إلا بنص خاص ، مما يقتضى سحب التسويات التي أجريت للأطباء المتفرغين الذين لم ينقلوا إلى كادر كل الوقت .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن تطبيق حكم البند (أ) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ مقصور على الطبيب المتفرغ من تاريخ نقله إلى كادر كل الوقت ، وذلك من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، مما يقتضى حتما سحب التسويات التي تهت على خلاف هذا الحكم .

(جلسة ١٩٧٩/٤/٤ — ملف رقم ٨١٥/٤/١٦) ..

وبهذا المعنى (جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠ — ملف رقم ٨١٧/٤/٨٦) (١)

وبهذا المعنى أيضا (جلسة ١٩٨٢/٦/١٦ — ملف رقم ٥٧٩/٣/٨٦)

(١) والتي انتهت إلى أن المشرع قصر بمقتضى أحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ نطاق تطبيق أحكام البند (أ) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الأطباء الشاغلين لوظائف كل الوقت ، وناط شغل وظائف كل الوقت بوجود درجات مخصصة لهذه الوظائف بالميزانية ، ولا يكفى للانداء من حكم هذا البند عدم مزاولة المهنة بالخارج سواء كان ذلك راجعا إلى عدم الحصول على تصريح مزاومتها ، أو كان راجعا إلى الحرمان من مزاومتها بنص القانون أو بسبب العمل كل الوقت (جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠ — ملف رقم ٨١٧/٤/٨٦) .

وبخصوص مدى تطبيق حكم البند (أ) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه على الأطباء البيطريين ، فقد انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها في ١٩/١/١٩٨٣ إلى عدم سريان هذا الحكم على هؤلاء الأطباء تأسيسا على أنه عند حساب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتعين انقاص مدة معادلة مدة خدمة الطبيب المتفرغ بحد أقصى ثلاث سنوات ، وتحسب هذه المدة من تاريخ نقل الطبيب إلى كادر كل الوقت ، ولما كان هذا الكادر مقصورا على الأطباء البشريين وأطباء الأسنان الذي يعملون بالحكومة كل الوقت ولا يسرى على الأطباء البيطريين لذلك فإن الأطباء البيطريين لا يفيدون من هذا الحكم .

(جلسة ١٩٨٣/١/١٩ — ملف رقم ٦١٧/٣/٨٦) ..

٣٥ - كيفية حساب مدة الخدمة الاعتبارية ومدة التجنيد ضمن مدة خدمة العامل .

من حيث ان مدة الخدمة العسكرية وفقا لتصريح نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ تعتبر كأنها قضيت بالخدمة المدنية ، فان اقدمية العامل تحسب اعتبار من مدة التجنيد التي تنضم اليه ، ومن ثم يدمج تاريخ تعيينه الفعلي في تاريخ تعيينه الفرضي الناشئ عن هذا الصم . بحيث لا يكون هناك سوى تاريخ واحد للتعيين وهو الذي ارجعت اليه اقدميته فتبدأ منه الآثار المترتبة على تقلد الوظيفة العامة ، كما كان منها مرتبطا بمباشرة العمل فعلا . وعليه فاذا ما قرر المشرع اضافة مدة افتراضية من تاريخ التعيين على النحو الوارد بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لتعين بحسابها من التاريخ الذي ردت اليه اقدمية العامل بعد ضم مدة تجنيده .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى تأييد فتاها السابقة الصادرة بجلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ومن ثم يتعين حساب مدة التجنيد للعامل في الحالة المعروضة أولا ثم اضافة الاقدمية الاعتبارية اليها .

جلسة ١٩٧٩/٤/٤ - ملف رقم ٤٩٧/٣/٨٦ (

٣٦ - تسوية حالة الصبية والاشراقات ومساعدى الصناع طبقا لحكم الفقرة (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

من حيث انه طبقا لنص الفقرة (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلة بالقانونين رقمي ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، ٥١ لسنة ١٩٧٩ فان العامل الذي شغل احدى وظائف الصبية او الاشراقات او مساعدى الصناع وكان حاصلًا على مؤهل اقل من المتوسط ، يعتبر شاغلا للفئة التاسعة اعتبارا من تاريخ التعيين او الحصول على المؤهل ايها اقرب ، بشرط بلوغه سن السادسة عشرة ، اما اذا كان غير حاصل على مؤهلات دراسية فيعتبر شاغلا للفئة المذكورة بمضى سنتين على تاريخ التعيين وبشرط بلوغه سن الثامنة عشرة ، وانه يتعين لخصم المدة المشترطة في الجداول للترقية من اول فئة مقرر لتعيين العامل فيها الى الفئات التالية ان يكون قد عين ابتداء في مجموعة الوظائف المبينة في الفئة التاسعة او الثامنة او السابعة ، ويشترط ان يكون تعيينه في فئة منها تعلو الفئة المقررة لبداية التعيين في تلك الوظائف فاذا لم يكن قد عين لأول مرة في احدى الفئات التي تعلو فئة بداية التعيين المقررة لوظيفته فلا يجوز خصم هذه المدة .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على العامل المعروضة حالته ، فإنه لما كان قد عين في ٩ يوليو سنة ١٩٥٢ بوظيفة مساعد صانع ثم نقل الى وظيفة عامل دقيق في ١٥/١١/١٩٥٩ وطبق بشأنه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واعتبرت له في حساب المدد الكلية المدة التي قضاها بشركة فن الطباعة توظيفه صبي من ٢٠/٨/١٩٤٥ حتى ٨/٧/١٩٥٢ ، واعتبر معينا في الفئة العاشرة اعتبارا من ٢٠ اغسطس سنة ١٩٤٥ ، ومن ثم لا يجوز خصم المدة المشترطة للترقية من اول فئة مقررة لتعيينه الى الفئة التي تعلوها ، وذلك لانه لم يعين ابتداء في فئة تعلو الفئة المقررة لبداية التعيين لوظيفته .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى تسوية حالة السيد المعروضة حالته وفقا حكم الفقرة (ج) من المادة ٢٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلة بالقانونين رقمي ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، ٥١ لسنة ١٩٧٩ باعتباره شاغلا للفئة التاسعة من تاريخ بلوغه سن الثامنة عشرة مع عدم جواز خصم أي مدة مشترطة للترقية .

(جلسة ١٩٨٣/١٢/٥ - ملف رقم ٨٦/٣/٥٩٣)

٢٧ - تفسير المقصود بحساب المدة الكلية للصبي والاشتراقات ومساعدى الصناع من تاريخ التعيين او بلوغ سن الثالثة عشر ايها اقرب طبقا للقانون رقم ٥١ لسنة ٧٩ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ .

من حيث ان منادى حكم المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلة بالقانونين رقمي ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، ٥١ لسنة ١٩٧٩ ان العامل الذى شغل احدى وظائف الصبية او الاشراقات او مساعدى الصناع وكان حاصلا على مؤهل اقل من المتوسط ، يعتبر شاغلا للفئة التاسعة اعتبارا من تاريخ التعيين او الحصول على المؤهل ايها اقرب ، بشرط بلوغه سن السادسة عشرة ، اما اذا كان غير حاصل على مؤهلات دراسية ، فيعتبر شاغلا للفئة المذكورة بمضى سنتين على تاريخ التعيين وبشرط بلوغه سن الثامنة عشرة ، وانه يتعين لخصم المدة المشترطة في الجداول للترقية من اول فئة مقررة لتعيين العامل فيها الى الفئات التالية ، ان يكون قد عين ابتداء في مجموعة الوظائف المهنية في الفئة التاسعة ١

النامنة أو السابعة ويشترط أن يكون تعيينه في فئة منها تعلو الفئة المقررة لبداية التعيين في تلك الوظائف ، فإذا لم يكن قد عين لأول مرة في إحدى الفئات التى تعلو فئة بداية التعيين المقررة لوظيفته فلا يجوز خصم هذه المدة .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن العامل المعروضة حالته عين في ٩ يوليو سنة ١٩٥٢ بوظيفة مساعد صانع بمطبعة جامعة القاهرة ، ثم نقل إلى وظيفة عامل دقيق في ١٥/١١/١٩٥٩ ، وطبق بشأنه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، واعتبرت له في حساب المدد الكلية التى قضاهما بشركة فن الطباعة بوظيفة صبي من ٢٠/٨/١٩٤٥ حتى ٨/٧/١٩٥٢ واعتبر معينا في الفئة العاشرة اعتبارا من ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٥ ، ومن ثم لا يجوز خصم المدة المشترطة للترقية من أول فئة مقررة لتعيينه إلى الفئة التى نعلوها ، وذلك أنه لم يعين ابتداء في فئة تعلو الفئة المقررة لبداية التعيين لوظيفته .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى المتقوى والتشريع التى تسوية حالة السيد المعروضة حالته وفقا لحكم الفقرة (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلة بالقانونين رقمى ٧٧ لسنة ١٩٧٦ و ٥١ لسنة ١٩٧٩ ، باعتباره شاعلا للفئة التاسعة من تاريخ بلوغه سن الثامنة عشرة مع عدم جواز خصم أى مدة مشترطة للترقية

(جلسة ٨٣/١/٥ — ملف رقم ٥٩٣/٣/٨٦)

٣٨ — مدى سريان احكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ على العاملين الذين عينوا بوظيفة « صانع لا يحتاج الى دقة » (٢٠٠ - ٣٦٠) المقدر لها الدرجة العاشرة .

من حيث ان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ يعالج بالإشراق والإشراقية ومساعدى الصناع والمعرضة حالته بفرض أنه من العمال المطبق عليهم كادر العمال ، ليس صبييا أو اشراقا أو مساعد صانع ، ومن ثم فهو ليس مخاطبا بهذا القانون ، فضلا عن أنه قد وُضِعَ على مهنة لم ترد بكادر العمال اصلا فلا ينطبق عليه هذا الكادر لان هذا الكادر كادر مهن وليس كادر درجات ، اذ ان المعروضة حالته حاصل على شهادة (الابتدائية القيمة سنة ١٩٥١ .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى عدم انطباق احكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ على الحالة المعروضة .
(جلسة ١٩٧٩/٥/٢ — ملف رقم ٤٧٦/٣/٨٦)

٣٩ - مدى خضوع مديري واعضاء الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام لاحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ خلال المجال الزمنى لتطبيق احكامه ، ومدى جواز ترقيتهم وفقا لاحكام هذا القانون مع عدم وجود فئات مالية خالية او وظائف شاغرة .

من حيث ان اجراء الترقيات في نطاق الوظائف المدرجة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ واعتبار وظائف الادارات القانونية في كل جهة وحدة واحدة انما يتوقف على اعداد هياكل وجداول توصيف تلك الوظائف وبالتالي فان صدور قرار رئيس الوزراء في ١٩٧٥/٦/٣٠ بنقل من لا تتوافر فيه شروط الصلاحية ليس بكاف في حد ذاته لاعمال احكام الترقيات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وان كان بمسلك اساسا لتطبيق باقي احكام هذا القانون (١) .

ولما كانت الهياكل الوظيفية وجداول توصيف وظائف الادارات القانونية لم يتم اعدادها بعد ، وحتى لا يضار اعضاء الادارات القانونية من جراء التراخي في اعتماد تلك الهياكل التي علق المشرع نفاذ احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فيما يتعلق بالترقيات على اتمام الاجراءات الخاصة بها فان لجنة شئون الادارات القانونية قررت بمقتضى السلطة المخولة لها بنص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ اجراء الترقيات فيما بين اعضاء الادارات القانونية وفقا لقوانين التوظيف العامة، وتسوية حالاتهم وفقا لاحكام قانون تصحيح اوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واجازت ادراج وظائف جديدة في الادارات القانونية واعادة تقييم الوظائف الموجودة بها طبقا لقواعد التوظيف العامة وعلى ان يراعى في كل ذلك الشروط والاجراءات ومسميات الوظائف المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ واجراء التقابل بين وظائف هذا القانون وبين الفئات المدرجة بالجدولين الملحقين بنظامي العاملين بالحكومة والقطاع العام .

ولما كان قرار لجنة ادارات الشئون القانونية المشار اليها قد صادف صحيح حكم القانون لصدوره في حدود السلطة المخولة لها بنص المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فانه يتعين اعماله وترقية اعضاء

(١) فتوى الجمعية العمومية الصادر بجلسة ١٣/٤/١٩٧٧ انتهت الى تطبيق القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية على العاملين بها اعتبارا من ١/٧/١٩٧٥ تاريخ اليوم التالي لصدور قرار رئيس مجلس بنقل من لا تتوافر فيه شروط الكفاية والصلاحية الى وظائف أخرى .

الادارات القانونية وفقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المتخيين بالدولة او القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ومن بعدهما القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ حسب الاحوال .

كما يتعين تسوية حالاتهم بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين خلال سنوات اعماله اى من ١٩٧٤/١٢/٣١ حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ .

ومن حيث ان المادة ٦ من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ صريحة فى اجراء التسويات للعاملين بالقطاع العام وفقا لهذا القانون ، ولو لم تتوافر فئات مالية خالية او وظائف شاغرة مع اعتبارهم شاغلين للفئات المالية التى تنشأ لتسوية حالاتهم بصفة شخصية ، فانه لا يجوز الامتناع عن تسوية حالات العاملين بالادارة القانونية بالشركة المعروض امرها بحجة عدم وجود فئات مالية خالية او وظائف شاغرة بالادارة القانونية او بالشركة .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار معاملة مديري واعضاء الادارات القانونية وفقا لقوانين العاملين بجهاتهم ، الى حين اعتماد الهياكل الوظيفية لقانون الادارات القانونية .

(جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٧ - ملف رقم ٨٦/٤/٨١٩)

٤٠ - تحديد العلاوة والبدلات المستحقة للسادة المستشارين المرقين لوظائف وكلاء مجلس الدولة .

من حيث ان المشرع عندما نص على حكم علاوة الترقية جعل للعامل حقا فى مقدارين احدهما بداية الراتب المقدر للوظيفة وثانيهما علاوة من علاواتها ، وناط استحقاقه لاحدهما بايها اكبر . فالمشرع انن افترض ان يكون للترقية اثر مالى يترتب عليه اضافة لاجر العامل ، وعنى النص صراحة بان هذا الاثر المالى لا يخل باستحقاق العلاوة الدورية ، ومن ثم فان حرمان العامل من علاوة الترقية باى حجة سيؤدى بحكم اللزوم الى افراغ الترقية من مضمونها المالى ونتاجها المباشر الذى رتبته المشرع .

واذا كان نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نسب الاضافة المترتبة على الترقية الى مرتب الوظيفة التى تتم الترقية اليها دون

غيرها من الوظائف الاعلى ، الا ان هذه النسبة يتغير (١) مضمونها. بحيث ترتبط الاضافة بالوظيفة الاعلى عند تطبيقها على اعضاء مجلس الدولة الذين افسح لهم نص القانون مجال استحقاق العلاوات الدورية حتى نهاية ربط الوظيفة الاعلى ، وذلك التغيير لازم لكن بتحقق علاوة الترقية مع الحد الاقصى للحق المالى لمن يرقى لاحدى الوظائف وكان قد بلغ بالفعل نهاية الربط المقرر لها ذلك الحد الذى يتجاوز نهاية ربط الوظيفة ويقف عند نهاية ربط الوظيفة الاعلى .

ولما كان المرقى الذى بلغ مرتبه نهاية ربط الوظيفة المرقى اليها يستحق في نفسه واقعتين في وقت واحد ، هما شغل الوظيفة وبلوغ نهاية مربوطها . وكان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ قد تورا لمن يبلغ نهاية ربط الوظيفة التى يشغلها حقاً في علاوات وبدلات الوظيفة الاعلى ، فان التفسير السليم لهذا الحكم يقتضى اغتبار نهاية ربط الوظيفة الاعلى حدا اقصى للحق المالى المقرر للوظيفة التى يشغلها العضو ، ومن ثم فانه اذا رقى لوظيفة تعلو وظيفته مباشرة وكان قد بلغ نهاية ربط الوظيفة التى رقى اليها فاستحق تبعا لذلك العلاوات الدورية الخاصة بالوظيفة الاعلى ودخل في نطاق الربط المالى المقرر لها فان علاوة ترقية تقدر بمقدار علاوة دورية من علاوات الوظيفة الاعلى .

ولما كان المستشارون المعروضة حالتهم قد بلغوا نهاية ربط وظيفة وكيل المرقين اليها فانهم يستحقون علاوة ترقية مساوية للعلاوة الدورية المستحقة لهم اى مساوية للعلاوة المقررة لوظيفة نائب رئيس ، كما يستحقون البدلات المقررة لوظيفة نائب رئيس والعلاوات الدورية الخاصة بها .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق المستشار الذى يرقى الى وظيفة وكيل وكان قد بلغ نهاية مربوطها علاوة ترقية من علاوات نائب رئيس المجلس .

(جلسة ١٢/١٢/١٨٧٩ - ملف رقم ٨١٨/٤/٨٦)

(١) فتوى الجمعية العمومية جلسته ٤٤ يناير سنة ١٩٧٩ انتهت الى عدم استحقاق المستشار الذى يرقى الى وظيفة وكيل وكان راتبه قد بلغ نهاية مربوط هذه الوظيفة للعلاوة الترقية واستحقاق البدلات المقررة لوظيفة نائب رئيس .

٤١ - كيفية تدرج مرتب من يرقى لثالث أو رابع فئة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ .

صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ومد العمل بأحكام للفصلين الثالث والرابع المشار اليهما لمدة عام آخر ينتهى فى ١٢/٣١/١٩٧٦ ، وبذلك أفسح المجال أمام العاملين للترقية الى فئتين أخرتين خلال العام المالى ١٩٧٦ .

ولما كان القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ لم يستبعد فئتين الترقيتين من الخضوع للقواعد الواردة بالفقرة (د) من المادة ١٦ بنسالة البيان فان تدرج مرتبات من يرقى لثالث أو رابع فئة يتقيد بعدم تجاوز بداية الفئة الأخيرة التى يرقى إليها بأكثر من علاوة دورية واحدة ، يؤكد ذلك أن نص تلك الفقرة جاء عاماً مطلقاً فيما يتعلق بمن يرقى لأكثر من فئة ولم يقتصر على من يرقى الى فئتين ، ومن ثم تتقيد الترقيات التى تتم لثالث أو رابع فئة بعدم تجاوز ربط الفئة الأخيرة بأكثر من علاوة دورية واحدة .

ولما كانت الترقيات التى تتم طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ قد تميزت بقواعد استثنائية خاصة بغير تلك الواردة بقانونى العاملين رقمى ٥٨ ، ٦١ لسنة ١٩٧١ فإنه لا يجوز استبعاد تلك القواعد الاستثنائية وتطبيق القواعد العامة طالما أن الترقيات تتم فى نطاق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وطبقاً لأحكامه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق الفقرة (د) من المادة ١٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ على من يرقى طبقاً لأحكام هذا القانون لثالث أو لرابع فئة .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٧٩ - ملف رقم ٨٣١/٤/٨٦)

٤٢ - مدى جواز تطبيق القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بتسوية حالات بعض العاملين بالدولة والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بتسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين والقانون رقم ١١/١٩٧٥ على أحد العاملين الحاصلين على شهادة الكتاب العسكريين فى ١٦/٧/١٩٥١ .

تصدد المشرع من نص المادة ٨٧ من القانون رقم ١٩٧١ استغناء الحقوق التى نشأت قبل ١٩٧١/٩/٣ تاريخ العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٧١ استناداً الى قواعد وقوانين أو نظم أو قرارات عمل بها قبل هذا التاريخ وذلك إذا

مرت بعده ثلاث سنوات، تنتهى في ٧٤/٩/٣١. بغير أن يقيم بصاحب التماس دعوى المطالبة القضائية وبدون أن تجيبه الإدارة الى طلبه ، فان تحقق ذلك سقط الحق وامتنع على الإدارة تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه وبأى حالة من الاحوال .

ولما كان الميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ من المواعيد التى يتعين اتخاذ اجراءات محددة خلالها فانه يعد من مواعيد السقوط التى لا يرد عليها وقف ولا انقطاع ومن ثم فان تقدم العامل في الحالة المعروضة بطلب للإدارة في ١٥/٧/١٩٧٤ خلال الميعاد لتسوية حالته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وفقا لفتوى الجمعية العمومية بجلسة ١٩٧٤/٦/٥ بمنحه الدرجات الاعلى التى رقى اليها أقرانه بالاقدمية المطلقة ، ليس من شأنه ان يقطع الميعاد .

كما وان اتجاه نية جهة الادارة الى اجراء التسوية وترتيبها في ذلك لحين تدبير الاعتمادات المالية او لاي سبب آخر يؤدي الى وقف الميعاد : بخلا عن ذلك فان المشرع حظر على الادارة — بصراحة بعد فوات الميعاد تغيير المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه استنادا الى القوانين السابقة على ١٩٧١/٩/٣٠ وبذلك لم يعد اجراء تلك التسوية قد لاقى قبولا لديها مادام هذا القبول لم يقترب باجراء التسوية خلال الميعاد .

ولما كان القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بتسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين سابق في صدوره على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين، فانه يتعين تسوية حالة العامل المعروضة حالته بالتطبيق لاحكام هذا القانون باعتباره حاصلا على شهادة الكتاب العسكريين ٩ - ١٦/٧/١٩٥١ ثم تسوية حالته وفقا لاحكام المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ التى اعادت الى التطبيق احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ مع التقيد في ذلك بزميله في المؤهل ودفعة التخرج المعين معه في ١٦/٧/١٩٥١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد نتواها السابقة الصادرة بجلسة ١٩٧٨/٢/٢٢ (١) .

(١) والتي انتهت الى « عدم جواز تطبيق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ على العامل المعروضة حالته وانما يتعين تسوية حالته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ ثم تطبيق حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عليه . »

(جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ — ملف رقم ٤/٨٦ ٧٧٠)

وبهذا المعنى (جلسة ١٩٨٠/١١/١٢ — ملف رقم ٥١٩/٣/٨٦)

٤٣ — مدى مشروعية قرار مجلس ادار شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح المعتمد من وزير الاسكان والذي اشترط لشغل الوظائف مدد خبرة تقل عن المدد الواردة بالقانون رقم ١٩٧١/٦١ .

وضع المشرع تنظيمها خاصا لشركات المقاولات التى تعمل بالخارج والتى يصدر بتحديداتها قرار من وزير الاسكان وبمقتضى هذا التنظيم خول مجلس ادارة كل شركة من هذه الشركات سلطة وضع لائحة خاصة تنظم جميع جوانب الحياة الوظيفية للعاملين بها بغير حدود ، فلها ان تتناول التعيين والترقية والنقل والفصل والمرتبات والمكافآت والبسولات والمعاشات والجزاءات وذلك دون التقيد باحكام النظام العام المطبق على العاملين بسائر شركات القطاع العام ، على ان تعتمد هذه اللائحة من وزير الاسكان ماذا تم ذلك تصبح احكامها هى الواجبة التطبيق على العاملين بالشركة دون تلك الواردة بالنظام العام للعاملين بالشركات ولو خالفها .

ومن حيث ان شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح قد خضعت لاحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه اعتبارا من ١/١/١٩٧٤ بموجب قرار وزير الاسكان رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ فان قرار مجلس ادارتها الصادر فى ١٩٧٣/٥/٢١ والمعتمد بتاريخ ١٩٧٤/٥/٣١ من وزير الاسكان بعدد الخبرة اللازمة لشغل الوظائف بالشركة يكون قرار سليما ومطابقا للقانون وذلك على الرغم من تحديده مددا تقل عن مدد الخبرة المشترطة فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

ومن ثم فيسكون صحيحا القرار بترقية العاملة المعروضة حالتها اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ بمدة خبرة قدرها عشر سنوات وفقا لقرار مجلس الادارة سالف الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية قرار مجلس ادارة شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح بتحديد مدد الخبرة اللازمة لشغل الوظائف بالشركة والمعتمد من وزير الاسكان فى ١٩٧٤/١٢/٣١ وصحة ترقية العاملة المعروضة حالتها وفقا للمدد الواردة بهذا القرار .

(جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ — ملف رقم ٤٩٩/٣/٨٦)

٤٤ — مدى جواز تطبيق المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين الذين شغلوا الدرجات المقررة لمؤهلاتهم قبل العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

اعاد المشرع الى التطبيق بموجب المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بمجال التطبيق ونطاق الاعمال الخاضعين به ، بعد ان سقط حق العاملين في الاستفادة من احكامه بمقتضى المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم العاملين المدنيين بالدولة ، ومن ثم يتحدد نطاق المخاطبين باحكام المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالعاملين الذين كانوا يشغلون درجات احدى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم عند العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ في ٣١/٨/١٩٦٧ والذين حددتهم مادته الثانية وبالعاملين المنصوص عليهم في مادته الرابعة العاملين بمؤهلات احدى من آخر مؤهل حصلوا عليه في ذات التاريخ وان شغلوا الدرجات المقررة له ، هؤلاء وأولئك يوضعون في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم من تاريخ الحصول عليها أو دخول الخدمة أيهما أقرب ، وبالتالي فإن من شغل الدرجة المقررة لمؤهله قبل ٣١/٨/١٩٦٧ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تطبيقا لقواعد قانونية أخرى إنما يخرج من عداد المخاطبين بأحكام هذا القانون ولا يستفيد من احكامه ولذلك فلا تنطبق في شأنه المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لانها اشترطت فيمن تسوى حالته طبقا لها ان يكون من العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

ولما كان العاملون المعروضة حالتهم قد عوملوا بمقتضى آخر مؤهل حصلوا عليه ووضعوا على الدرجات المقررة له قبل العمل بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧، تنفيذا للقواعد القانونية السارية قبل العمل بذلك القانون فانهم لا يفيدون من احكامه ولا ينطبق في شأنهم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

اما بالنسبة لما أجرته جهة الادارة من تعديل اقدمية هؤلاء العاملين في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم بردها الى تاريخ آخر يوم من ايام الامتحان ، فإن هذا التعديل وإن كان قد أجرى بعد العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ، غير أنه يستند في حقيقة الأمر الى قواعد قانونية أخرى كانت سارية قبل العمل بذلك القانون وإلى ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا باعتبار تاريخ آخر ايام الامتحان الذي آداه الطالب بنجاح هو تاريخ الحصول على المؤهل الدراسي وليست تاريخ اعلان النتيجة ، ولهذا فليس.

من شأن ذلك التعديل أن يكسب العامل حقا آخر أو يدخله ضمن المخاطبين
بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
إحقاق العاملين المعروضة حالتهم في الافادة من أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة
١٩٦٧ والمادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . .

(جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ — ملف رقم ٥٠٥/٣/٨٦)

٤٥ — مدى جواز حساب مدة الخدمة السابقة التي قضيت بالجيش
البريطاني للعمال الذين عيّنوا بمصلحة الجارى عام ١٩٥١ أثر إلغاء معاهدة
١٩٣٦ المبرمة مع بريطانيا العظمى .

يبين من المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، ان المشرع ادخل
في حساب مدد الخدمة الكلية المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .
مدد الخدمة التي قضيت في احدى الجهات الواردة به ومن بينها تلك التي
قضيت في منشأة آلت ملكيتها الى الدولة .

ولما كان اصطلاح « المنشأة » له مدلول قانونى محدد ينصرف الى ذلك
الكيان المشتمل على عناصر تخضع لتنظيم معين بهدف تحقيق الغرض المنشود
منها ، وكان المستفاد من تعداد نص المادة ١٨ للجهات الواردة به ان هناك
صفة مشتركة وطبيعة تجمع بينها الا وهى وجود تنظيم وكيان قانونى
يميز لكل منها وذلك واضح بالنسبة للمجالس المحلية والمرافق العامة
والشركات وإدارات الاوقاف الخيرية ، اما المشروعات فان استلزام مثل
هذا التنظيم والكيان بالنسبة لها امر يفترضه بمسلك المشرع ، فهو بعد ان
ذكر جهات لها شخصية وكيان خاص بها اُردف عليها المنشآت والمشروعات
ومن ثم يجب ان تكون هذه المنشآت والمشروعات من ذات جنس ما سبق
تعداده بأن يكون لها على الاقل ذات الوصف وذات الطبيعة وان تؤول الى
الدولة بكامل كيائها وتنظيمها .

ولما كان البند الرابع من الملحق رقم ٢ من اتفاقية الجلاء المعقودة بين
الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٦ ينص على
ان « تنتقل حكومة المملكة الى الحكومة المصرية ملكية وخيصة المنشآت
والمعدات المبينة بالرفق (ب) خلال مدة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على
الاتفاق . . . وينص المرفق (ب) على انه « فيما يلى بيان المنشآت التي
سنتقل ملكيتها وحيازتها الى الحكومة المصرية : ١- جميع المطارات التى
بها قوات لصاحبة الجلالة فى منطقة قاعدة قنصنة الخلدوين . . . »

المعسكرات ز — منشآت تشمل مخازن وورش ومستشفيات
ومصانع ميدانية » .

ولما كان الاستفادة من مطالعة هذه النصوص أن المنشآت والمعسكرات
والمطارات الواردة على سبيل الحصر قد آلت ملكيتها الى الدولة مفرغة من
اى كيان قانونى أو تنظيم خاص واقتصرت الايلولة على العناصر المادية لهذه
المنشآت والعقارات فان اصطلاح المنشأة لا يصدق على ما آل الى الحكومة
المصرية بمقتضى اتفاقية الجلاء ومن ثم لا يجوز حساب مدد العمل التى
تضيت بمعسكرات الجيش البريطانى ضمن مدد الخدمة الكلية بالتطبيق
لاحكام المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
جواز حساب المدة التى قضيت بالجيش البريطانى ضمن المدد الكلية طبقا
للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(جلسة ١٩٨٠/١/٩ — ملف رقم ٥٢٠/٢/٨٦)

٤٦ كيفية ضم مدد الخدمة التى قضيت بالمؤهل المتوسط ضمن مدد الخدمة
الكلية تطبيقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وذلك بعد حصول العامل
على مؤهل عال .

من حيث ان المشرع رعاية منه لطائفة العاملين الذين حصلوا على
مؤهلات عليا بعد تعيينهم بمؤهلات متوسطة قرر الاعتداد بالمدد التى قضوها
بالمؤهل المتوسط وذلك فى حالتين :

أولهما : ان تكون فئة العامل قد نقلت الى مجموعة الوظائف العالية
قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخه نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ثانيهما : أن يكون قد اعيد تعيينه بتلك المجموعة قبل التاريخ المذكور .

فاذا قامت بالعامل احدى هاتين الحالتين طبق عليه الجدول الثانى
الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة
حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم يطبق عليه الجدول الاول الملحق
بالقانون المذكور الخاص بحملة المؤهلات العليا بالفئة والاقدمية التى بلغها
بالجدول الثانى ، ولما كان اعادة التعيين فى حكم تلك الفترة انما يصدق على
العامل الذى يعاد تعيينه بالمؤهل العالى بغير فاصل زمنى بين مدة خدمته

بالمؤهل المتوسط ومدة خدمته بالمؤهل العالى ، ومن ثم فان هذا الحكم لا يجد مجالا لاعماله الا فى حالة اتصال المدين .

ولما كانت خدمة العامل بالمؤهل المتوسط فى الحالة الماثلة قد انتهت بالاستقالة بتاريخ ١٤/١/١٩٦٧ ثم عين تعيينا جديدا فى ١/١/١٩٧٢ بعد حصوله على المؤهل العالى فان هذا التعيين يكون منبت الصلة بخدمته السابقة لوجود فاصل زمنى بينها وبالتالي لا يفيد من حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم افادة المذكور من احكام الفقرة (د) من المادة ٢٠ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(جلسة ١٩٨٠/١/٩ — ملف رقم ٤٨٨/٣/٨٦)

٤٧ — مدى تحصن الترقيات الباطلة التى تمت لبعض حملة الدبلومات غير المعادلة علميا لدرجة الماجستير بالتطبيق لاحكام القانونين رقمى ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لما كانت الفقرة (ج) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقرر انقاص مدة سنة من المدد الكلية المشترطة لترقية الحاصل على درجة الماجستير او ما يعادلها وكانت المعادلة المقصودة فى هذا النص هى المعادلة العلمية دون غيرها لانها هى التى ينصرف اليها اصطلاح المعادلة اذا ما اطلق وعليه فان المعادلة المالية التى تقرر فى مجال خاص لا يصدق عليه حكم هذا النص وبالتالي فان الترقيات التى اجراها ديوان رئاسة الجمهورية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اساس انقاص مدة سنة لحاصلين على دبلومات غير معادلة علميا لدرجة الماجستير تكون ترقيات باطلة ولا تلحقها الحصانة ويتعين سحبها مع ما يترتب عليها من اثار ومن بينها التطبيق الخاطيء لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ على هؤلاء العاملين ولا ينال من ذلك أن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ قد جاء على غرار قواعد الرسوب الوظيفى السابق عليه الصادرة بقرارات من وزير المالية وأنه استعار احكام آخرها الصادر برقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ اذ انه رغم هذا التماثل وتلك الاستعارة يبقى لكل منها طبيعته الخاصة التى تميزه من الاخر ، فقرارات وزير المالية الصادرة بقواعد الرسوب الوظيفى لم تكن الا تعليمات للجهات الادارية لا ترقى الى درجة الالتزام ، لذلك يكون القرار

الذى تصدره الجهات المختصة بتطبيقها قرار ادارى منشئ لمركز قانونى
يتبل التحصن بمضى الميعاد فى حين أن انون الرسوب الوظيفة رقم ١٠
لسنة ١٩٧٥ — بما له من قوة الالزام المستمدة من المرتبة التى يمثلها فى
سلم تدرج القواعد القانونية يفرض على الادارة احكامه دون أن تملك حيالها
سلطة تقديرية ، ومن ثم فإن القرار الصادر بالتطبيق لاحكام هذا القانون
لا ينشئ بذاته مركزا قانونيا وبالتالي لا يرد التحصن على القرار المخالف
لاحكامه بمضى الميعاد .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم
تحصن قرارات الترقيات التى تبت لحملة الدبلومات غير المعادلة علميا
لدرجة الماجستير بالتطبيق لاحكام القانونين رقمى ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ — ملف رقم ٤٨٧/٣/٨٦)

٤٨ — كيفية تسوية حالة السيد / العامل
بمديرية الشئون الصحية بالمنوفية طبقا لحكم المادة ٢١ من القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ .

طبقا للمادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتبر المشرع المدة
التي قضاها العامل الذى كان يشغل وظيفة مهنية فى ١٢/٣١/١٩٧٤ تاريخ
العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالفئتين الحادية عشرة أو العاشرة مدة
واحدة قضيت بالفئة العاشرة ورعاية منه لطائفة العمال المهنيين الذين
نفسوا مدة عمل سابقة بمجموعة الخدمات المعاونة قرر المشرع فى الفقرة ٥
من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حساب مدة خدمتهم الكلية
من تاريخ تعيينهم بهذه المجموعة مع اضافة مدة سبيع سنوات أو مدة
خدمتهم بمجموعة الخدمات المعاونة أيهما أقل الى المدة المشترطة للترقية
ونقا للجدول الثالث الخاص بالعمال المهنيين الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ ، كما أن المشرع خص طائفة العمال المهنيين الذين عينوا لأول مرة
فى مجموعة الوظائف المهنية بالفئات التاسعة والثامنة أو السابعة بحكم
نسبه الفقرة (د) من تلك المادة من مقتضاه خصم المدة المشترطة للترقية
من أدنى فئات التعيين الى الفئة التى عينوا عليها ، ومن ثم فإن الحكم
الذى تضمنته الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون المشار اليه الخاص

بالعمال المهنيين (١) الذين عينوا ابتداء بمجموعة الخدمات المعاونة لا يختلط الحكم الذي جاء بالفقرة (د) من تلك المادة الخاص بالعمال المهنيين الذين عينوا ابتداء بمجموعة الوظائف المهنية في درجة اعلى من درجة بداية التعيين وانما يكون لكل حكم منهما مجال اعمال ونطاق تطبيقه الخاص به تبعا لاختلاف الطائفة التي يوجه اليها خطابه .

وبناء على ذلك فانه لما كان العامل في الحالة الماثلة لم يعين ابتداء بمجموعة الوظائف المهنية فانه يخرج من عداد المخاطبين بالحكم المنصوص عليه بالفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ولما كان هذا العامل قد عين ابتداء بوظيفة عامل عادي بأجر يومي ١٢٠ مليم وكان قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن اعداد قانون ترتيب الوظائف قد ادخل العمال العاديين في مجموعة وظائف الخدمات المعاونة فانه يعامل بالحكم الوارد بالفقرة (ب) من المادة ٢١ سالفه الذكر، وتحسب مدة خدمته الكلية اعتبارا من تاريخ تعيينه بتلك المجموعة ويطبق عليه الجدول الثالث المرافق الخاص بالعمال المهنيين لشغل وظيفة مهنية في ٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع اضافة مدة سبع سنوات للمدة المشترطة للترقية بهذا الجدول لكونها اقل من مدة خدمته بمجموعة الخدمات المعاونة التي استمرت ١٤ سنة وانتهت في ١٦/٧/١٩٦٣ تاريخ تعيينه بوظيفة ميكانيكي بالدرجة ٣٠٠ / ٥٠٠ مليم ، وتبعا لذلك يتعين تطبيقا لحكم المادة ١٥ من هذا القانون وضعه على الفئة السابقة (٢٤٠ / ٧٨٠) اغتبرا من ١/٧/١٩٧٤ اول الشهر التالي لاكماله مدة خدمة كلية قدرها ٢٥ سنة بعد اضافة مدة ٧ سنوات للمدة الكلية المشترطة بالجدول الثالث للترقية الى تلك الفئة وقدرها ١٨ سنة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد

(١) انتهت ادارة فتوى رئاسة الجمهورية والمخاطبات بكتابها رقم ٢٦٣ المؤرخ ١٤/٢/١٩٧٨ / ملف رقم ١٩٥٨/١/٧٥ الى تبوية حالة العامل المعروضة حالته طبقا للجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع اضافة مدة سبع سنوات الى المدد الواردة به وحساب مدة خدمته من ١٦/٦/١٩٤٩ تاريخ تعيينه بوظيفة عامل عادي مع ما يترتب على ذلك من آثار وذلك تطبيقا لحكم الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

رأى إدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات بتطبيق الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون ١٩٧٥/١١ على العامل المعروضة حالته .

(جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ — ملف رقم ٤٩٢/٣/٨٦)

٤٩ — مدى اعتبار دبلوم المعهد العالي للتربية الفنية للمعلمين المسبوقه بدبلوم الفنون التطبيقية من المؤهلات العليا .

لئن كان قانون المعاملات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد اعند بدبلوم الفنون التطبيقية في تحديد الدرجة المالية ، فمنح الدرجة السابعة عند التعيين ثم السادسة المخفضة بعد ثلاث سنوات فانه لم يعتد بدبلوم المعهد العالي للتربية الفنية للمعلمين المسبوق بدبلوم الفنون التطبيقية في تحديد الدرجة المالية ، وانما زاد مرتب من يحصل عليه بمقدار ثلاثة جنيهاً ان كان حاصلاً على التوجيهية ، وبمقدار جنيهاً ان كان حاملاً لغيرها .

كما ان مرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ عرف المؤهلات العليا بأنها تلك التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربعة سنوات تالية للحصول على شهادة الدراسة الثانوية — القسم الخاص — او ما يعادلها معادلة علمية دون ما اعتداد بمدة الدراسة التي استغرقتها تلك الشهادات المعادلة ووفقاً لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ فان الشهادات التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على مدة دراسة الشهادات المتوسطة اصبحت تعرف بالشهادات فوق المتوسطة ، ولقد استقر هذا التعريف في النظام الوظيفي بصدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي أطلقه بصفة جامعة على جميع الشهادات التي تزيد مدة الدراسة بها على مدة الدراسة اللازمة للحصول على الشهادات المتوسطة ايا كانت المدة الزائدة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان دبلوم المعهد العالي للتربية الفنية للمعلمين المسبوق بدبلوم الفنون التطبيقية لا يعد مؤهلاً عالياً .

(جلسة ١٩٨٠/٢/٦ — ملف رقم ٥١٤/٣/٨٦)

٥٠ — مدى اعتبار مؤهل كفاءة التعليم الاولى مؤهلاً متوسطاً في مجال تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

من حيث ان المشرع تطلب لاعتبار المؤهل الدراسي انذى توقف منحه بمؤهلاً متوسطاً بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، توافر عدة

شروط اساسية ، وأولها أن يكون هذا المؤهل توقف منحه ، وثانيها أن تكون مدة الدراسة التي كانت لازمة للحصول عليه ثلاث سنوات على الأقل ، وثالثها الحصول قبل ذلك على شهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، وأما المشرع بوزير التنمية الادارية سلطة تحديد تلك المؤهلات .

ومن حيث انه باستظهار الشروط سالفة الذكر بالنسبة للمعروضة حالته ، والثابت من الاوراق ، أنه حصل على مؤهل كفاءة التعليم الاولى للمعلمين عام ١٩٤٩ ، وهي من المؤهلات التي توقف منحها ، وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليه ست سنوات ، مسبقة بامتحان مسابقة للالتحاق بمدارس المعلمين الاولى وقد افاد وكيل الوزراء للتنمية الادارية بوزارة التربية والتعليم بكتابة المرفق بملف الموضوع ، ان هذه السابقة تعادل الشهادة الابتدائية القديمة ، فضلا عن ان قرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه نص على اعتبار شهادة النقل من السنة الثانية الى السنة الثالثة بمدارس المعلمين الاولى من المؤهلات الاقل من المتوسطة المعادلة لشهادة الابتدائية القديمة والحصول في مؤهل كفاءة التعليم الاولى يتم بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات من الحصول على هذه الشهادة ، ومن ثم يكون قد توافر في هذا المؤهل الشروط التي تطلبها المشرع باعتبار المؤهل متوسط في مجال تطبيق احكام قانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان مؤهل كفاءة التعليم الاولى للمعلمين ، الحاصل عليه المعروض حالته ، يعتبر مؤهلا متوسطا في مجال تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(جلسة ١٩٨٣/٦/١ - ملف رقم ٦٢٩/٣/٨٦)

٥ - مدى جواز حساب مدد العمل السابقة بالدوائر الزراعية ضمن ددة الخدمة الكلية اللازمة للترقية طبقا لاحكام القانون ١٩٧٥/١١ .

ان المشرع ادخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في هذا القانون مدد الخدمة التي قضيت في احدى الجهات الواردة به ومن بينها تلك التي قضيت في مشروعات او منشآت آلت ملكيتها الى الدولة .

ولما كان اصطلاح المشروع او المنشأة له مدلول قانوني محدد ينصرف الى ذلك الكيان المشتمل على عناصر تخضع لتنظيم معين بهدف تحقيق الغرض المنشود منها ، وكان الاستفادة من تعداد نص المادة ١٨ للجهات الواردة به ان هناك صفة مشتركة وطبيعة تجمع بينهما الا وهي وجود تنظيم

وكيان قانوني مميز لكل منها وذلك واضح بالنسبة للمجالس المحلية والمرافق العامة والشركات وإدارات الاوقاف الخيرية ، أما المشروعات والمنشآت فإن استلزام مثل هذا التنظيم والكيان بالنسبة لها أمر يفترضه مسلك المشرع فهو بعد أن ذكر جهات لها شخصية معنوية وكيان خاص بها أردف عليها المنشآت والمشروعات ومن ثم يجب أن تكون هذه المنشآت والمشروعات من ذات جنس ما سبق تعدادها بأن يكون لها على الأقل ذات الوصف وذات الطبيعة وأن تؤول الى الدولة بكامل كيانها وتنظيمها .

ولما كانت الدوائر الزراعية تفتقر الى هذا الكيان بحسب تكوينها فإنها لا تدخل في عداد المشروعات والمنشآت التي قرر المشرع حساب مدد العمل التي قضيت بها ضمن مدة الخدمة الكلية المسترطة للترقية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يستوي في ذلك جزء من هذه الدوائر آل الدولة أو ابلولتها بالكامل اليها ، كما أن هذا الحسم ينطبق سواء تمت هذه الابلولة مباشرة بالتطبيق لاحكام قوانين الاصلاح الزراعي أو سبقتها تدابير خاصة من تدابير الحراسة ، لان تلك التدابير ليس من شأنها أن تضيف على الدائرة كيانا قانونيا لم تكن تتمتع به أصلا .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها السابقة الصادرة بجلسة ١٩٧٨/٢/٢٢ (١) .

(جلسة ١٩٨٠/٢/٦ — ملف رقم ٣٠١/١/٨٦)

٥٢ — اعمال المقيد الوارد في الفقرة (د) من المادة ١٦ من القانون رقم ١٩٧٥/١١ على من يرقى لثالث أو رابع فئة بالتطبيق لاجيكاه .

المشرع بمقتضى المادتين ١٥/١٦ من القانون ١٩٧٥/١١ حرم العامل الذي يرقى لفئتين ماليتين أو أكثر من العلاوة التي تستحق في ١/١/١٩٧٦ اذا بلغت الزيادة في مرتبه الذي كان عليه في ٣١/١٢/١٩٧٤ (تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥) بمقدار علاوتين دورييتين على الأقل

(١) والذي انتهت الى عدم جواز حساب مدد العمل السابقة بالدوائر الزراعية ضمن مدد الخدمة الكلية لان ملكية هذه الدوائر لم تؤول الى الدولة ، وانما الذي آل اليها هو الاراضى الزراعية الزائدة عن الحد الاقصى للملكية الزراعية طبقا لاحكام قوانين الاصلاح الزراعي — وهو ما انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أيضا في فتواها بجلسة ١٩٧٧/١/١٢ — وان ذهبت عكس ذلك في فتواها بجلسة ١٩٧٧/٥/٤ .

من علاوات آخر فئة حصل عليها ، كما ان المشرع قيد تدرج مرتب العامل الذي يرقى الى فئتين في الفترة السابقة على ١٩٧٤/١٢/٣١ بالا يتجاوز مرتبه اول مربوط الفئة الاخيرة بأكثر من علاوة دورية واحدة .

ولما كان القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ قد مد العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاصين بالمدة الكلية والترقيات لمدة عام ينتهي في ١٩٧٦/١٢/٣١ فأُفسخ بذلك المجال امام العاملين للترقية الى فئتين أخريين خلال العام المالي ١٩٧٦ ، وتنان هذا القانون لم يستبعد هاتين الترتيبتين من الخضوع للقاعدة الواردة بالفقرة (د) من المادة سالفة البيان فان تدرج مرتبات من يرقى لثالث أو رابع فئة في الفترة السابقة على ١٩٧٤/١٢/٣١ يتقيد بعدم تجاوز بداية الفئة الاخيرة التي يرقى اليها بأكثر من علاوة دورية واحدة ، ذلك لان نص تلك الفقرة جاء عاما مطلقا تناول كل من يرقى لأكثر من فئة ولم يقتصر على من يرقى الى فئتين ، بيد انه اذا زاد مرتب العامل نتيجة لترقيته لثالث أو رابع فئة من مرتبه الذي كان عليه في ١٩٧٤/١٢/٣١ بأكثر من قيمة علاوتين دوريتين من علاوة الفئة الاخيرة التي حصل عليها فانه لا يستحق العلاوة التي يحل موعدها في ١٩٧٦/١/١ .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية بقسمي الفتوى والتشريع الى تأييد فتوى الجمعية العمومية (١) السابقة الصادرة بجلسته ١٩٧٩/١٢/١٢ واعمال القيد الوارد في الفقرة (د) من المادة ١٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على من يرقى لثالث أو رابع فئة بالتطبيق لاحكامه .

(جلسة ١٩٨٠/٢/٦ - ملف رقم ٣٠٨/١/٨٦)
وبهذا المعنى (جلسة ١٩٨٢/٤/٧ - ملف رقم ٨٤٥٤/٨٦) (٢)

(١) والتي انتهت الى اعمال القيد الوارد في الفقرة (د) من المادة ١٦ من القانون ١٩٧٥/١١ على من يرقى لثالث و رابع فئة (ملف رقم ٨٣١/٤/٨٦) .

(٢) انتهت الجمعية العمومية في فتواها الصادرة بجلسته ١٩٧٩ ٦/١٣ (ملف رقم ٧٨٥/٤/٨٦) الى عدم جواز تجميد مرتبات العاملين خلال سنوات العمل بأحكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ اي خلال السنوات المالية ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ وان قبود التدرج التي تضمنتها المادة ١٦ من القانون المذكور لا تسري الا خلال الفترة الزمنية التي تطبق فيها احكامه باثر رجعي اي في الفترة السابقة على ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بأحكامه وذلك فيما عدا من يحرم من علاوة ١٩٧٦/١/١ لحصوله على اكثر من فئة مع زيادة مرتبه بأكثر من علاوتين بالتطبيق للفقرة (ج) من مواد اصدار القانون رقم ١٩٧٥/١١ .

٥٣ — مدى جواز تطبيق الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بالقطاع العام .

عندما اصدر المشرع القانون رقم ١١/١٩٧٥ قرر الاعتداد بالمدد التي قضيت بالمؤهل المتوسط وذلك عند تسوية حالة العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد تعيينهم بمؤهلات متوسطة في حالة نقل فئتهم من مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون رقم ١١/١٩٧٥ وعندما تبين للمشرع أن قصر هذا الحكم على طائفة من نقلت فئتهم الى مجموعة الوظائف العالية قد أدى الى عدم سريان حكم الفقرة (د) على المخاطبين بنظام العاملين بالقطاع العام الذي لا يأخذ بنظام المجموعات الوظيفية (١) ، كما أدى الى عدم اعادة تعيينه فيشغل الفئة المقررة لمؤهله العالي بغير أن تنقل فئته التي يشغلها بالمؤهل المتوسط ، عدل نص الفقرة (د) فاضاف اليه حالة اعادة التعيين وبذلك ادخل في عداد المخاطبين بأحكام تلك الفقرة العاملين بالقطاع العام والعاملين بالخدمة الذين يعاد تعيينهم بالمؤهل العالي قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١/١٩٧٥ .

واذا كان الامر كذلك فإن اعادة التعيين في تطبيق حكم الفقرة (د) بأخذ مدلولها خاصا فلا يخرج من نطاقه سوى من يعين بعد انتهاء خدمته لاي سبب من الاسباب مع وجود فاصل زمني بين مدة خدمته بالمؤهل المتوسط ومدة خدمته بالمؤهل العالي .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى نوابق الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١/١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بالقطاع العام .

(جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠ — ملف رقم ٣٠٩/١/٨٦)

وبهذا المعنى (جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠ — ملف رقم ٤٦٥/٢/٨٦)

(جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠ — ملف رقم ٥٠٢/٣/٨٦)

(جلسة ١٩٨٠/٣/٥ — ملف رقم ٥٠٩/٣/٨٦)

(١) وقد انتهت الجمعية العمومية بجلستها في ١٩٧٦/١١/٢ (ملف رقم ٢٩٩/٣/٨٦) الى عدم انطباق حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١/١٩٧٥ على العاملين بالقطاع العام تأسيسا على ان نظام العاملين بالقطاع العام لا يأخذ بالمجموعات الوظيفية .

٥٤ - تحديد معنى الزميل في مجال تطبيق احكام المادة ١٤ من القانون رقم ١٩٧٥/١١ ومدى اعتبار العامل المعين بالكادر الكتابى بمؤهل متوسط زميلا للعامل الحاصل على مؤهل عال ومدى مطابقة قرار وزير التنمية الادارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ لاحكام تلك المادة .

قرر المشرع بمقتضى المادة ١٤ من القانون رقم ١٩٧٥/١١ تسوية حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بوضعهم على الدرجات المحددة لمؤهلاتهم من تاريخ دخولهم الخدمة او حصولهم على المؤهل ايها اقرب ، وبلاضافة الى ذلك قضى بتدريج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ الذى سيقتربون شاغلين فيه للدرجات المحددة لمؤهلاتهم ، واوجب المشرع الاعتداد عند اجراء التسوية بالزميل الموجود بالوحدة الادارية التى يعمل بها العامل فاذا لم يوجد سويت حالته على اساس حالة زميله بجهة عمله السابق فاذا لم يوجد سويت حالته على اساس حالة زميله بالجهة التى يحددها وزير التنمية الادارية .

ولما كانت احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ هى الاساس في تطبيق نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تنص على ان (..... يوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية ، المعينون في درجات او فئات ادنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التى يعتمد عليها للتعيين في الوظائف وكذلك العاملين المعينين على اعتماد الاجور والمكافآت الشاملة في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم ...) فان مفهوم الزميل يتحدد وفقا لهذا النص بما يحقق المساواة بين حملة المؤهلات المقررة لها درجة بداية تعيين واحدة طبقا لمرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ - ومن ثم فان الزمالة تصدق على المنتمين الى مجموعة وظيفية واحدة والحاصلين على مؤهلات مقرر لها ذات المرتبة الوظيفية عند التعيين ، وعليه فانه لا يشترط في الزميل ان يكون حاملا لمؤهل مماثل للمؤهل الحاصل عليه العامل المراد تسوية حالته قياسا عليه ، انما يكفى ان يكون حاملا لمؤهل مقرر له ذات بداية التعيين المقررة للمؤهل الحاصل عليه العامل وان يكون منتميا لذات المجموعة الوظيفية وبالبناء على ذلك لا يجوز تسوية حالة العامل الحاصل على مؤهل عال بحالة عامل حاصل على مؤهل متوسط كما ان تاريخ الحصول على المؤهل لا يمكن ان يكون شرطا مقابلا لتاريخ التعيين اذ طالما ان العبرة في الزمالة بدرجة بداية

التعيين فان الوحدة في تاريخ شغلها هو الذى يحقق الزمالة الكاملة بين عاملين حاصلين على المؤهل المقرر له هذه الدرجة ، واذا كان تاريخ التعيين يمثل حدا فاصلا بين العامل ومن سبقوه في التعيين فلا يحق له المطالبة بالمساواة بهم ، الا انه ليس حدا جامدا اذ هو قابل للتحرك الى ما بعد تاريخ تعيين العامل ذاته فيحق للعامل ان يطالب بالمساواة بمن هو احدث منه تعيينا من باب اولى اذا لم يجد زميلا يتحد معه في تاريخ التعيين .

ولا يغير مما تقدم ان المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد اوجبت مراعاة تاريخ التعيين او تاريخ الحصول على المؤهل عند تسوية حالة العامل بوضعه على الدرجة المقررة لاعلى مؤهل حاصل عليه ، لذلك لان الاعتداد بتاريخ المؤهل انما كان لتحديد تاريخ تعيين العامل الذى تجرى له التسوية وليس لتحديد زميل هذا العامل ، خاصة وان ذات المادة عرفت الزميل بأنه زميل التعيين وليس زميل التخرج .

ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد خولت وزير التنمية الادارية تحديد الجهة التى يوجد بها زميل العامل المراد تسوية حالته اذا لم يوجد له زميل بجهة عمله الحالية او السابقة وكان الوزير قد حدد الزميل بالتطبيق لهذا الحكم في قراره رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ بأنه الا حدث مباشرة من العامل في اقدمية درجة بداية التعيين بذات الجهة التى يعمل بها العامل سواء كان قد عين بها مباشرة او رقى اليها من فئة ادنى او نقل اليها باقدميته فيها من جهة اخرى فان هذا القرار يكون مطابقا لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فيما تضمنه من الاعتداد بالزميل الاحداث تعيينا بدرجة بداية التعيين للأسباب السابق بيانها ، كما انه لم يخرج على حكم تلك المادة باختياره ذات الجهة التى بها العامل عند تحديد زميله لان النص لم يقيد في هذا الصدد وانما جاء مطلقا فلم يحظر عليه اختيار زميل بذات الجهة وانما ترك له تحديد الجهة التى بها الزميل بمسفة عامة الامر الذى يدخل الجهة التى يعمل بها العامل في مجال اختياره ، وكذلك فان هذا القرار لم يتعارض مع نص المادة ١٤ باعتداده بالزميل المنقول باقدميته في فئة بداية التعيين من جهة اخرى الى الجهة التى بها العامل اذ طالما ان الوزير بملك تحديد الزميل بجهة اخرى مع ما يتضمنه ذلك من الاعتداد بدرجاته وترقياته بتلك الجهة فانه يملك الاعتداد بها بعد نقله الى الجهة التى يعمل بها العامل والجمع بين زمالته بالجهة السابقة وزمالاته بالجهة الحالية .

واذا كان قرار وزير التنمية الادارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ قد اعتد بالزميل الاحداث المرقى الى فئة بداية التعيين من فئة ادنى ، فانه قصود

بذلك مواجهة الحالات التي يكون الزميل فيها قد رقى بمجموعة الوظائف المتوسطة الى الدرجة المحددة لبداية التعيين بمجموعة الوظائف العالية ونقل بعد ذلك الى تلك المجموعة لحصوله على المؤهل العالي مع احتفاظه بأقدميته في الفئة التي رقى اليها قبل نقله من مجموعة الوظائف المتوسطة ومن ثم فان الاعتداد بمثل هذا الزميل لا يعنى أتمكن تسوية حالة عامل حاصل على مؤهل عال على اساس حالة عامل حاصل على مؤهل متوسط لانه يلزم في جميع الاحوال ان يكون الزميل حاصلًا على مؤهل مقرر له ذات فئة بداية التعيين المقررة للمؤهل الحاصل عليه العامل ومنتميا لذات مجموعته الوظيفية

ولا وجه للقول بأن الاعتداد بالزميل الاحدث في درجة بداية التعيين يقتضى تعديل اقدمية العامل المراد تسوية حالته في تلك الدرجة بحيث يسبق هذا الزميل في ترتيب الاقدمية ذلك لان المشرع لم يطلق اثر اعمال حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وانما قيده فقصره صراحة على مساواة العامل بزميله في المرتبات والعلاوات والترقيات ولم يمهده الى اعادة ترتيب الاقدميات فيما بينهما ، فضلا عن ذلك فان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ الذى تجرى التسوية وفقا لنص هذه المادة طبقا لاحكامه لم يجز في المادة الخامسة منه الطعن في القرارات الادارية الصادرة قبل العمل به ، وبالتالي فانه لا يجوز ان يترتب على تلك التسوية الاخلال بالاقدميات فيما بين العاملين وزملائهم ، وكذلك فان اجراء تلك التسوية بالتطبيق لنص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يدخلها في نطاق الاحكام العامة التي يضمنها هذا القانون ومن بينها حكم المادة الثالثة من مواد اصداره التي حظرت الاستناد الى الاقدميات التي يربتها للطعن في القرارات الادارية الصادرة قبل العمل به ، ومن ثم فان الاعتداد بالزميل الاحدث عند تطبيق حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ليس من مقتضاه تعديل اقدمية العامل المراد تسوية حالته ليكون سابقا عليه في ترتيب الاقدمية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما باتى:

اولا : ان المقصود بالزميل في حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٤ كل من يحمل مؤهل مقرر له ذات درجة بداية التعيين المقررة لمؤهل العامل المراد تسوية حالته وفقا لمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ ويكون شاغلا لها بذات المجموعة الوظيفية التى ينتهى اليها العامل في ذات التاريخ أو في تاريخ لاحق وذلك ايا كان تاريخ حصول كل منهما على المؤهل .

ثالثا : ان قرار وزير التنمية الادارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ ، ليس فيه خروج على حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

رابعا : انه لا يجوز تسوية حالة العامل لمؤهل عال على اساس حالة عامل حامل لمؤهل متوسط .

خامسا : ان التسوية التي تجرى للعامل قياسا على حالة الزميل الاحدث تعيينا ليس من شأنها تعديل اقدمية العامل المراد تسوية حالته بحيث يسبق الزميل في كشف ترتيب الاقدمية .

(جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠ — ملف رقم ٢٤١/٦/٨٦)

وبهذا المعنى (جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠ — ملف رقم ٥٠٦/٣/٨٦)

(جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠ — ملف رقم ٤٠٥/٣/٨٦)

(لجلسة ١٩٨١/٢/٢٠ — ملف رقم ٤٩٠ /٣/٨٦)

٥٥ — مدى استحقاق العاملين الذين رقبوا خلال عام ١٩٧٥ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ للعلاوة الدورية في اول يناير سنة ١٩٧٦ .

مفاد نص المادة ٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان العامل الذي يرقى طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الى اكثر من فئة ويزيد مرتبه نتيجة لذلك بمقدار علاوتين دوريتين من علاوات الفئة الاخيرة المرقى اليها . يحرم من علاوة ١/١/١٩٧٦ ، ومن ثم فان هذا الحظر يفترض ابتداء استحقاق العامل لتلك العلاوة طبقا للقواعد العامة المنصوص عليها بالمادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الساري خلال فترة العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وذلك لان هذا الاستحقاق لازم حتى يصح القول بحرمان العامل من العلاوة ولما كان الاستحقاق امر سابق على الحرمان المنصوص عليه في الفقرة (ج) من المادة ٢ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ فانه لا بسوغ استنتاج الاستحقاق من مفهوم مخالفة حكم هذه الفقرة لانه لن يفيد حتما استحقاق العامل العلاوة عند تخلف شروط حرمانه منها وفقا لحكمها اذ قد لا تستحق العلاوة لعدم توافر شروط منحها وفقا للقواعد العامة وبالتالي لا يجد حكم الفقرة (ج) مجالا لاعماله ومفاد ذلك ان القانون رقم ١١ لسنة

١٩٧٥ لم يضع نظاما متكاملًا للعلاوات الدورية التي تستحق بعد إجراء الترقّيات وفقا لأحكامه وإنما وضع عليها قيودا خاصة أنصبت كلها على تدرج مرتب العامل في الفترة التي تترد إليها تسوية حالته طبقا له أي في الفترة السابقة على ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون وامتد بعضها استثناء إلى الفترة التالية لهذا التاريخ كما هو الحال في القيد الوارد بالفقرة (ج) من المادة الثانية من مواد إصداره لذلك لا يجوز استنباط استحقاق العامل للعلاوة التي يحل أجلها في ١٩٧٦/١/١ من مفهوم مخالفة حكم هذه الفقرة .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن العاملين الذين تمت ترقيتهم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ خلال عام ١٩٧٥ لا يستحقون علاوة دورية في ٧٦/١/١ أعمالا للقواعد العامة المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(جلسة ١٩٨٠/٣/١٩ — ملف رقم ٨١١/٤/٨٦)

وبهذا المعنى :

(جلسة ١٩٨٠/٣/١٩ — ملف رقم ٥٠٠/٤/٨٦)

(جلسة ١٩٨٠/٣/١٩ — ملف رقم ٧٧٢/٤/٨٦)

٥٦ — مدى سريان أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانونين ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ، ٢٣ لسنة ١٩٧٨ على العاملين المعيّنين بمكافآت شاملة للموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل به (١) .

لما كانت نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ قاطعه في انطباقها على العاملين الشاغلين لفئات مالية في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل به ، فإنه

(١) وذلك حيث أن لجنة الخدمة المدنية كانت قد وافقت بجلسته ١٩٧٧/٨/٣ على انطباق أحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون ١٩٧٥/١١ على العاملين الذين لم يكونوا شاغليين لفئات مالية في ١٩٧٤/١٢/٣١ وقد ضمن الجهاز المركزي هذا الحكم في كتابه الدوري رقم ١ لسنة ١٩٧٧ بشأن القواعد التكميلية لتنفيذ ذلك القانون .

يخرج عن نطاق المخاطبين بأحكامه العاملين المعيّنين بمكافآت شاملة في هذا التاريخ ، فلا يفيدون منها ولا تطبق عليهم سواء ما كان منها متعلقا بالتسويات المقررة لحملة المؤهلات أو ما كان خاصا بالترقيات الحتمية . ذلك لان تغيير أوضاع هؤلاء العاملين بتسوية حالاتهم على أساس وضعهم على فئات عالية يحتاج الى أداة صريحة قاطعة تقرره والى اعتمادات مالية لإنشاء الدرجات التي تواجه اعباء التطبيق وذلك امر لم ينص عليه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في أي حكم من أحكامه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اعادة العاملين المعيّنين بمكافآت شاملة من أحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانونين رقمي ١٩٧٧/٢٣ ، ٧٨/٢٣ .

(جلسة ١٩٨٠/٣/١٩ — ملف رقم ٥٠٧/٣/٨٦)

٥٧ — مدى احقية العامل الحاصل على الماجستير في انقاص مدة سنة من المدة المشترطة للترقية طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اذا ترتب على ذلك رد اقدميته أو ترقيته في تاريخ سابق على حصوله على الماجستير .

علق المشرع في المادة ١٥ من القانون ١٩٧٥/١١ استحقاق الترقيات الحتمية المنصوص عليها في القانون رقم ١٩٧٥/١١ على اكمال المدد الكلية المشترطة للترقية والمحددة بالجداول الملحقة بالقانون محسوبة وفقا للقواعد التي تضمنها الفصل الرابع ومنها تلك الفقرة التي تقرر خصم مدة سنة للعامل الحاصل على الماجستير ، كما أن المشرع ربط الفئات المالية المستحقة للعامل وفقا للجداول الملحقة بالقانون بالفئة المالية المقرر تعيينه عليها ابتداء بحسب المؤهل الحاصل عليه أو نوع العمل القائم به، وفي هذا الصدد اعتد المشرع بالمؤهلات المقرر لها بدايات تعيين محددة ومنها المؤهلات العليا المقرر لها الفئة السابعة عند التعيين فنجعل منها بذلك عنصرا من العناصر المكونة للمركز القانوني للعامل والذي تتحدد على أساسه نطاق التسوية والفئات المستحقة بموجبها ولم يدخل المشرع الدكتوراه أو الماجستير ضمن المؤهلات التي تتحدد بداية التعيين على أساسها ولم يفرد لاي منها جدولا مستقلا أو يخصص لها جدولا يلحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، وإنما اعتد بهما مقط عند حساب المدد الكلية فانقصها لمدة سنة للماجستير ولمدة سنتين للدكتوراه ومن ثم يتعين النظر الى هاتين الشهادتين كعناصر مؤثرة في حساب المدة الكلية والوقوف بأثرهما عند هذا الحد فلا يتجاوزاه الى التأثير في الفئات

المالية المستحقة للعامل أو في تاريخ استحقاقه لها . وبالتالي فإنه إذا أسفر حساب المدة الكلية بعد انقاصها بسبب الحصول على الماجستير أو الدكتوراه عن رد اقدمية في احدى الفئات أو حصوله على فئة معينة في تاريخ سابق على حصوله على الماجستير أو الدكتوراه تعين الالتزام بهذا التاريخ ، اذ لا يجوز الربط بين الفئة المالية المستحقة للعامل وبين احدى قواعد حساب المدة الكلية التي وردت في القانون لتحديد الفترة الزمنية للترقية وليس لتحديد الفئة المالية المستحقة عند اكمال تلك الفترة ، وتبعاً لذلك فإنه لا يجوز اشتراط الحصول على الماجستير أو الدكتوراه في التاريخ الذي تستحق الترقية اعتباراً منه لان ذلك من شأنه ان يخرجها عن الطبيعة التي اسبغها عليهما المشرع كأحد العوامل المؤثرة في حساب المدة الكلية ويجعل منهما شرطاً من شروط استحقاق الفئة المالية على خلاف قصد المشرع الذي اتجه الى ترقية الحاصل على أى منهما في فترة زمنية أقل من غيره تعويضاً له عما بذله من جهد علمي في سبيل الحصول عليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتاها الصادرة بجلسة ١٩٧٨/٥/٣١ (١) .

(جلسة ١٩٨٠/٣/٥ - ملف رقم ٢٣١/٦/٨٦)

وبهذا المعنى (جلسة ١٩٨٠/٣/٥ - ملف رقم ٥٠٣/٣/٨٦)

(جلسة ١٩٨٠/٣/٥ - ملف رقم ١٥١٥/٣/٨٦)

**٥٨ - مدى جواز تعيين السيد / بوظيفة
محام ممتاز بالادارة القانونية بالهيئة العامة للمستحضرات الحيوية
واللقات .**

المشرع سواء في قانون العاملين المدنيين بالدولة او قانون الادارات القانونية وضع سلماً وظيفياً للفئات والوظائف ولم يجر شغل احدى الفئات او الوظائف الا من الفئات والوظائف التي تسبقها مباشرة ، ولقد نص على ذلك صراحة في المادة ١٤ من قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وفي

(١) والتي انتزت الى احقية العامل الحاصل على شهادة الماجستير او ما يعادلها علمياً في انقاص مدة سنة واحدة من المدد الكلية اللازمة للترقية طبقاً للمادة ٢٠ من القانون ٧٥/١١ حتى ولو ترتب على ذلك رد اقدميته أو ترقيته في تاريخ سابق على الحصول على تلك الشهادة .

المادة ١٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بل اتخذ من هذا الحكم منهاجا وركنا اساسيا في النظام الذي تضمنه القانون الاخير اذ اوجب بقاء العامل مدة محددة في الوظيفة التي يشغلها حتى يصلح لتقلد الوظيفة الاعلى منها ومن ثم فانه لا يجوز على وجه الاطلاق تعيين العامل في وظيفة اعلى من الوظيفة التالية للوظيفة التي يشغلها مباشرة لتعارض ذلك مع النظام القانوني للوظائف في كل من نظام العاملين المدنيين بالدولة وقانون الادارات القانونية ولا وجه للخلط في هذا الصدد بين الترقية والتعيين لان الترقية انما تصدق على تقلد العامل لوظيفة اعلى في مدارج السلم الوظيفي الذي ينخرط فيه ، اما التعيين فهو دخول العامل الخدمة لأول مرة .

ومن حيث ان القرار الصادر بتعيين المذكور بوظيفة محام ممتاز من الفئة الثالثة في حقيقته قرار بترقيته الى تلك الفئة ولما كان شاغلا للفئة الخامسة فان قرار الترقية المشار اليه يكون مشوبا بعيب جسيم ينحدر به الى درجة الانعدام لكونه قد تناول عاملا غير قابل اصلا للترقية الى الفئة الثالثة لان الترقية الى تلك الفئة لا يمكن ان تشمل الا من كان شاغلا للفئة الرابعة ، وبذا فان هذا القرار لا يتحصن ويصح سحبه في اى وقت .

ولا يغير مما تقدم ان المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد اجازت تعيين العامل في ذات منته او في فئة اعلى لان المقصود بالفئة الاعلى في هذا النص يتحدد وفقا للنظام القانوني لذى تضمنه ، ومن ثم تتحدد بالفئة الاعلى مباشرة لتلك التي يشغلها العامل وليس بالفئة الاعلى بصفة مطلقة .

وكذلك فانه لا يؤثر في تلك النتيجة ان المادة ١٥ من قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ اجازت التعيين راسا في الوظائف المنشأة بالادارات القانونية عند شغلها لأول مرة ذلك لان مثل هذا التعيين لا يكون الا على سبيل الاستثناء وبمناسبة انشاء وظائف ودرجات مالية للادارة القانونية وهو مالا يتوافر في الحالة المعروضة .

ذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان القرار الصادر باسناد وظيفة من الفئة الثالثة للعامل المذكور هو قرار ترقية شابته مخالفة جسيمة تنحدر به الى درجة العدم فلا يتحصن ومن ثم فان القرار الصادر بسحبه يكون قد صادف صحيح حكم القانون .

(جلسة ١٩٨٠/٤/٢ - ملف رقم ٨٦ / ٣ / ٤٩٣)

**٥٩ - مدى احقية حملة الشهادات الابتدائية للصناعات غير المسبوقة
بالشهادة الابتدائية القديمة في التعيين في الفئة الثامنة .**

إذا كان قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ قد اغفل تحديد المستوى المالى للشهادة الابتدائية للصناعات غير المسبوقة بالشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها فمؤدى ذلك أنه تعدد الاكتفاء بتقييم هذه الشهادة وفقاً للقوانين والقرارات السابقة عليه ومن بينها مرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التى يعتمد عليها للتعين فى الوظائف والذي نص البند ١ من المادة السادسة منه على اعتماد تلك الشهادة لصلاحية اصحابها فى التقدم للترشيح لوظائف الدرجة التاسعة الفنية بالكادر الفنى المتوسط ومن ثم تكون هذه الدرجة هى المقررة لتعيين حاملى الشهادة المذكورة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن شهادة المدارس الابتدائية للصناعات غير المسبوقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها لا تعتمد للتعين فى وظائف الفئة الثامنة ؛ وان الفئة المالية المقررة لها هى الفئة التاسعة .

(جلسة ١٦/٤/١٩٨٠ - ملف رقم ٨٦/٣/٤٦٨)

**٦٠ - مدى جواز ضم مدة الخدمة السابقة لعامل غير مؤهل بالتطبيق لاحكام
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .**

من حيث أن المشرع قد اوجب مراعاة المؤهل العلمى عند النظر فى ضم مدة العمل السابقة ايا كانت الجهة التى قضيت بها و ايا كان نوعها بوجه عام واشترط صراحة بالنسبة للمدد التى قضيت فى كادر أدنى أو بمكافأة أو باليومية أن يقتصر على المدد التى قضيت بعد الحصول على المؤهل العلمى وذلك مراعاة لمن يحصل على المؤهل العلمى بعد تعيينه بالكادر الادنى باليومية أو بمكافأة شهرية ومن ثم فإن نصوص القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ تكون قاطعة فى اشتراط الحصول على المؤهل العلمى لأعمال احكامه وتبعاً لذلك لا يجوز ضم مدة العمل السابقة لغير الحاصلين على مؤهلات دراسية بالتطبيق لاحكام هذا القرار ولما كان العامل المعروضة حالته غير جايصل على مؤهل علمى فانه لا يجوز ضم مدة عمله السابقة بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

لذلك. انتهت الجمعية العمومية لقسمى المسمى والتشريع الى عدم جواز ضم مدة العمل السابقة للعامل غير المؤهل بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

(جلسة ١٦/١٩٨٠.٤ / — ملف رقم ١٤١/٥/٨٦)

٦١ — تحديد التاريخ الذى يتخذ اسباسا للتسوية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية المتوسطة وفوق المتوسطة .

يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٧٢ لسنة ٧٤ انه قد قرر منح الفئة الثامنة (١٨٠ — ٣٦٠) لحملة الشهادات العسكرية الواردة بالجدول الثانى المرفق به والتي اشترط للحصول عليها ان تكون مسبقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او الاعدادية العامة او ما يعادلها وان يقضى الفرد فى خدمة القوات المسلحة مدة ثلاث سنوات على الاقل نبدا من تاريخ التحاقه بالمنشأة التعليمية العسكرية تدخل فيها فترة الدراسة المنتهية بنجاح بعد استبعاد فترة التقصير ، وان يحصل فى نهاية المدة على شهادة قدوة حسنة ومؤدى ذلك ان المعاملة التى اوردها هذا القانون مقيدة بتحقيق الشروط المنصوص عليها فيه .

فلا يعتبر الفرد حاصلا على احدى الشهادات العسكرية المشار اليها الا بتوافر تلك الشروط مجتمعة ، وبالتالي لا يجوز الاكتفاء بقضاء الفرد فترة الدراسة واعتباره حاصلا على الشهادة من تاريخ انتهائها وانما يلزم لذلك مرور فترة الثلاث سنوات المشترطة للخدمة بالقوات المسلحة اعتبارا من تاريخ الالتحاق بالمنشأة التعليمية بما فيها مدة الدراسة (١) .

(١) ذهب راي آخر الى ان تاريخ الحصول على الشهادات العسكرية المنصوص عليها بالجدول رقم ٢ والخاص بالشهادات العسكرية المتوسطة وفوق المتوسطة المرفق بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ يتحدد بتاريخ التخرج من المدرسة او المركز الذى يمنحها ، وبالتالي فان هذا التاريخ هو الذى يتخذ اسباسا للتسوية عند اعمال احكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ وهو ما ذهبت اليه ادارة الفتوى لوزارة النقل البحرى والمصالح العامة بمدينة الاسكندرية بفتواها (ملف رقم ١٠٤/٣/١ فى ١٩٧٦/٤/٢٥) .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان تاريخ الحصول على الشهادات العسكرية المنصوص عليها في الجدول رقم ٢ المرفق بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ يتحدد بثلاث سنوات على الاقل من تاريخ الالتحاق بالمنشأة التعليمية العسكرية بما في ذلك فترة الدراسة بعد استبعاد مدة التقصير ، وهذا التاريخ هو الذى يتخذ اساسا للتسوية بالتطبيق لاحكام القانون المذكور .

(جلسة ١٦/٤/١٩٨٠ - ملف رقم ٨٦/٣/٥١٣)

٦٢ - تحديد تاريخ استحقاق السيد / للمرتب والبدلات المقررة لوظيفة مدير عام الادارة القانونية بشركة مضارب رشيد والتي تمت ترقيته اليها في ١٥/٣/١٩٨٠ بقرار من وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٥٨/١٩٨٠ .

قضى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بتشكيل لجنتين تسمى احدهما لجنة شئون الادارات القانونية ، وتختص بوضع قواعد عامة في التعيين والترقية والنقل والندب وعهد الى وزير العدل اصدار قرارات بها ، وتسمى اللجنة الثانية لجنة مديري واعضاء الادارات القانونية وتختص بابداء الراى فى الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف وفى التعيينات والترقيات واسند سلطة تنفيذ تلك التوصيات للجهة التى تتبعها الادارة القانونية ، وبذلك لم يخول المشرع ايا من هاتين اللجنتين سلطة اصدار قرارات فردية فى شئون اعضاء الادارات القانونية .

واذ لم يحدد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر اداة وكيفية اصدار تلك القرارات الفردية فانه يجب - نؤولا على حكم المادة ٢٤ منه - الرجوع الى القواعد المطبقة فى الجهة التى تتبعها الادارة القانونية ، واذا يقضى قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٧/١٩٧٨ فى المادة ١٢ بأن يكون التعيين فى الوظائف العليا بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة وهو الوزير طبقا لاحكام القانون رقم ١١١/١٩٧٥ ، كما يقضى فى المادة ٣٥ باعمال اثر الترقية من تاريخ صدور قرارها وباستحقاق العامل بداية اجر الدرجة المرقى اليها من هذا التاريخ ، فانه يتعين تطبيق هذه القواعد فى شأن التوصيات التى تصدرها لجنة مديري واعضاء الادارات القانونية فيما يتعلق بشغل الوظائف الفنية بتلك الادارات .

ولما كان شغل العضو في الحالة الماثلة لوظيفة مدير عام ادارة قانونية بشركة مضارب وشديد قد تم بموجب قرار وزير التموين والتجارة الداخلية - وهو رئيس الجمعية العمومية للشركة - رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٠ الصادر بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٠ فانه يعتبر شاغلا لتلك الوظيفة ومستحقا الاجر المقرر لها اعتبارا من ذلك التاريخ .

واذا كان السيد وزير العدل قد اصدر القرار رقم ١٧٨٥ بقواعد واجراءات اعداد واعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف وظائف الادارات القانونية وقضى فيه بتسكين مديري واعضاء تلك الادارات - لدى صدور تلك الهياكل الوظيفية - على الوظائف المعادلة للفئات المالية التي يشغلونها بالكادر العام ، واجاز التسكين في الوظائف التي تعلو الفئة المعادلة ، اذا توافرت شروط شغل الوظيفة الاعلى ، كما رأت لجنة شئون الادارات القانونية بجلستها في ١٨/٢/١٩٨٠ وهي يصدد تفسيرها لتلك القواعد ان عضو الادارة القانونية ينشأ حقه في شغل الوظيفة الاعلى من تاريخ اعتماد الهيكل الوظيفي للادارة اذا استوفى شروطها ، ولما كان ما انتهت اليه تلك اللجنة لم يصدر في الشكل الذي حددته القانون ، أي بقرار من وزير العدل ، وبخبط بين سلطة وضع هياكل الوظائف وسلطة التعيين فتجاهل اثر القرار الفردي في شغل الوظيفة فانه يكون مخالفا للقانون ، غير قابل للتطبيق وبالتالي لا يجوز صرف مرتب الوظيفة للعضو في الحالة الماثلة اعتبارا من ١٩٧٩/١/٢٤ تاريخ اعتماد الهيكل الوظيفي او من ١٩٧٩/٨/٥ تاريخ التوصية الصادرة من لجنة شئون مديري الادارة القانونية بتسكينه على وظيفة مدير عام .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار المذكور شاغلا لوظيفة مدير عام شئون قانونية اعتبارا من ١٥/٣/١٩٨٠ تاريخ صدور قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٠ .
(جلسة ١٨/١١/١٩٨١ - ملف رقم ٣/٨٦ / ٥٦٧)

٦٣ - مدى احقية العامل الصادر ضده حكم تاديبى في الترقية طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتحديد تاريخ استحقاقه لها .

حدد المشرع السنوات ٧٥ ، ٧٦ ، ١٩٧٧ لاعمال احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ دخول العاملين حقا حتميا في الترقية طبقا لاحكامه ان اكتملت لهم المدد الكلية المنصوص عليها في الجداول المرفقة به ، واجل استحقاق الترقية بنص صريح قاطع لمن لا يتوافر في حقه مانع قانونى من

موانع الترقية الى اليوم التالي لزوال المانع بالتطبيق للقواعد القانونية السارية في هذا التاريخ ولم يشترط المشرع لاستحقاق الترقية زوال المانع خلال سنوات اعمال القانون ومن ثم فان العامل الذي حالت المحاكم التأديبية او الحكم الصادر فيها دون ترقيته خلال سنوات اعمال القانون يستحق الترقية بالتطبيق لاحكامه بعد الفترة الزمنية المحددة طبقا للقواعد العامة للحرمان من الترقية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العامل المعروضة حالته للترقية وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(جلسة ٢٨/٥/١٩٨٠ - ملف رقم ٣١٥/١/٨٦)

٦٤ - مدى احقية العامل الذى حصل على الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٣/١٢/٣١ قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في رد اقدميته في الفئة الرابعة بالتطبيق لاحكام هذا القانون مع احتفاظه باقدميته في الفئة الثالثة .

ومفاد ما تقدم ان المشرع قرر للعامل حقا وجوبيا في تسوية حالته بموجب المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وفقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وبمقتضى تلك التسوية يرتد بحالة العامل الى تاريخ دخوله الخدمة او حصوله على المؤهل ، فيستحق الترقيات التى نالها زميله المعين معه او الاحدث منه واتحد معه في المجموعة الوظيفية وفي درجة بداية التعيين كما ان المشرع خول العامل حقا وجوبيا في الترقية الى فئة اعلى اورد اقدميته في الفئة التى يشغلها - وذلك طبقا لحكم المادة ١٥ من القانون المشار اليه بحسب مركزه القانونى الثابت له في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون بشرط الا يترتب على ذلك حصوله على اكثر من فئتين في السنة المالية الواحدة خلال السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ المحددة للعمل باحكام القانون وبالإضافة الى ذلك اجاز للعامل أن يجمع بين التسوية المقررة في المادة ١٤ والترقية بالمادة ١٥ بحيث لا يحصل أيضا على اكثر من فئتين في السنة المالية الواحدة كما اقر له بالحق في اختيار التسوية المقررة في المادة ١٤ والترقية بالمادة ١٥ ايها افضل له .

ولما كانت التسوية التى تجرى للعامل بموجب احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ اعمالا لنص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ترتد

به الى تاريخ دخوله الخدمة أو حصوله على مؤهل. ايهما اقرب ، وكان رد
الاقدمية بالتطبيق لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعد
بمثابة ترقية ادركها العامل في تاريخ سابق للتاريخ الذي رقى فيه من قبل
فان جميع العامل بين المادتين يوجب اعمال التسوية المقررة في المادة ١٤
اولا على حالته ثم تطبق المادة ١٥ عليه بحسب الفئة الاخيرة التي وصل
اليها بموجب المادة ١٤ فتد اقدميته فيها أو يحصل على فئة اعلى منها مع
مراعاة الا يترتب على ذلك حصوله على اكثر من فئتين في السنة المالية
١٩٧٥ ومع مراعاة ان رد اقدميته في الفئة الاخيرة التي يصل اليها بالتطبيق
للمادة ١٤ يعد بمثابة ترقية في حكم المادة ١٥ ومن ثم فان الجمع في التطبيق
بين المادتين انما يعنى اعمال كل منهما في النطاق الخاص بها وترتيب انساها
كاملة بغير تداخل بينهما وتبعاً لذلك لا يخول الجمع بينهما العامل حقاً
في اعمال الاقدمية على الفئة السابقة للفئة الاخيرة التي وصل اليها بموجب
المادة ١٤ لان في ذلك اعمال للمادة ١٥ في غير مجال تطبيقها الذي يقتصر على
مركز العامل في ١٩٧٥/١٢/٣١ والذي تحدده الفئة الاخيرة التي وصل اليها
العامل في هذا التاريخ .

واذا كان المشرع خول العامل حقاً في اختيار التسوية بموجب المادة
١٤ أو الترقية بموجب المادة ١٥ ايهما افضل له اذا تعذر عليه الجمع
بينهما فان ذلك يقتضى اعمال حكم المادة التي يختار العامل تطبيقها والذي
يكون اصلح له وطرح غيره من الاحكام جانباً — فليس له اذا ما اختار احدهما
ان يطالب بالمزايا المستمدة من الاخرى ..

وبناء على ما تقدم فانه لما كانت تسوية العامل المعروضة حالته بالتطبيق
لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد اوصلته الى الفئة
الثالثة اعتباراً من ١٩٧٣/١٢/٣١ ، وكان اعمال المادة ١٥ في شأنه سيؤدي
الى حصوله على تلك الفئة من ١٩٧٤/٢/١ اليوم التالي لقضائه مدة خدمة
كلية قدرها ١٨ سنة وفقاً للجدول الاول الملحق بهذا القانون فان تسوية
حالته بموجب المادة ١٤ تكون افضل له من تطبيق المادة ١٥ عليه ، وليس
له ان يطالب باعمال المادة ١٥ في شأنه وذلك برد اقدميته في الفئة الرابعة
السابقة على الفئة الاخيرة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ . مع احتفاظه
بالاقدمية التي حصل عليها في الفئة الثالثة بموجب المادة ١٤ لما في ذلك من
جمع غير جائز بين المزايا المستمدة من كل من المادتين ، ولانه يتضمن اعمالاً
للمادة ١٥ في غير مجال تطبيقها الذي يقتصر على الفئة الاخيرة التي يكون
عليها العامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز رد اقدميه العامل المعروضة حالته في الفئة الرابعة بالتطبيق لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ - ملف رقم ٣١٣/١/٨٦)

٦٥ - تحديد الاثر المترتب على القرار التفسيري الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩٧٧/١٢/٣ باعتبار دبلوم الدراسات التجارية التكميلية مؤهلا عاليا في تطبيق حكم الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومدى جواز اعتبار المؤهلات الاخرى التي وردت بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات المعادلة لها والصادر بشأنها قرارات من وزير التنمية الادارية مؤهلات عليا باعتبار انها مساوية للمؤهل الذي صدر بشأنه قرار التفسير المشار اليه ومدى جواز تطبيق الجدول الاول الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حملة دبلوم التجارة التكميلية وباقي المؤهلات سالفه البيان .

حدد المشرع في الجدول الملحق بقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ للشهادات التي تزيد مدة دراستها على مدة الدراسة بالمؤهلات المتوسطة وتقل عن العليا تفسيراً مغايراً للنهج الذي سار عليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة ، وبمقتضى هذا التفسير اعمن المشرع القواعد التي صدرت بها قرارات من مجلس الوزراء في اول يوليو وديسمبر سنة ١٩٥١ على العاملين الذين لم يفيدوا من تلك القرارات حتى ١/٧/١٩٥٣ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لذلك اشترط ان يكون العامل موجوداً بالخدمة وحاصلاً على المؤهل قبل هذا التاريخ حتى يتحقق قصده بافادة العاملين الذين لم تطبق عليهم قرارات مجلس الوزراء سالفه البيان قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ووفقاً للجدول الملحق بقانون المعادلات الدراسية قارن المشرع بين تلك الشهادات والمؤهلات العليا فمنحها الدرجة السادسة المقررة للمؤهلات العليا ولكنه لم يعتبرها من ذات طبقته لذلك فانه خفض راتب حاملها في هذه الدرجة الى ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم ومنح حاملي المؤهلات العليا بالنسبة لهم اقدمية نسبية قدرها ثلاث سنوات بالدرجة السادسة ولم يجر ترقية لهم الى الدرجة الخامسة الا بعد ثلاث سنوات ومن ثم فان قانون المعادلات يعد ثنائياً ذا اثر زمني ينطبق فقط على من كان بخدمة الحكومة وتخصصاً على المؤهل في

١٩٥٣/٧/٢١ تاريخ نشره وتنفيذه ، ولذلك فان المشرع غاد في مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ محدد الدرجة السابعة بالكادر الفنى المتوسط كدرجة بداية تعيين لحاملى هذه المؤهلات فاعتبرها بذلك من قبيل المؤهلات المتوسطة ، كما انه قصر التعيين بالكادر العالى على حاملى الدرجات الجامعية المصرية والدبلومات العالية التى تمنحها الحكومة المصرية بعد دراسة مدتها أربع سنوات لحاملى شهادة الثانوية قسم خاص . وكذلك الشهادات التى حددتها المادة الثالثة من المرسوم المشار إليه ، ولم يدخل فيها أى من الشهادات التى حدد لها قانون المعادلات الدرجة السادسة المخفضة ، بل ان هذا المرسوم جاء قاطعاً فى نصوصه عندها قرر فى المادة السابعة منه ان الدرجات المحددة به للشهادات هى اكبر درجة يمكن لحامليها التقدم للترشيح فى وظائفها كما انه حرص على تأكيد الموازنة بين حملة المؤهلات العليا وحملة المؤهلات التى قدر لها قانون المعادلات الدرجة السادسة المخفضة فوجب اعمال احكام المادة السادسة من هذا القانون باعتبار انها تضمنت حكماً دائماً يجب مراعاته عند التزاحم الفعلى بين هذين النوعين من المؤهلات فى الدرجة السادسة بالكادر العالى ، ولقد جاء القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ليعالج حالات العاملين من حاملى الشهادات المشار اليها والتى حدد لها قانون المعادلات الدرجة السادسة المخفضة وحدد لها مرسوم ٦ أغسطس الدرجة السابعة والذين لم يطبق عليهم قانون المعادلات فى ١٩٥٣/٧/٢٢ بسبب عدم توافق شرطى الوجود بالخدمة والحصول على المؤهل قبل ١٩٥٢/٧/١ فزال بالنسبة لهم هذين الشرطين وقضى بمنحهم الدرجة السادسة المخفضة اعتباراً من تاريخ حصولهم على المؤهل أو دخولهم الخدمة ايها اقرب بحسب مراكزهم القانونية فى ١٩٥٣/٧/٢٢ وبذلك يعد هذا القانون امتداد لقانون المعادلات ويعتبر معدلاً لاحكامه المنصوص عليها فى المادة الثانية منه وعليه فان هذا القانون لم يضاف جديداً الى الشهادات سالفة الذكر فيما يتعلق بتحديد طبيعتها بل انه نص على اعمال احكام قانون المعادلات فيما لم يرد به نص الامر الذى يعنى اجراء التسوية المقررة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بمراعاة حكم المادة السادسة من قانون المعادلات التى منحت حاملى المؤهلات العليا اقدمية نسبية على حملة هذه الشهادات ، ولم تجز ترقية الى الدرجة الخامسة الا بعد ثلاث سنوات ، ومن ثم كانت الشهادات المذكورة فى مستوى اقل من الشهادات العالية ولم تدخل فى عدادها فى أى وقت حتى صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذى سلك فيه المشرع مسلكاً مغايراً للمسلك الذى اتبعه فى قانون المعادلات عند معاملته لحاملى الشهادات التى تقل مدة دراستها عن مدة المؤهلات العليا وتزيد على مدة المؤهلات المتوسطة ، فقرر لها تعريفاً جامعاً مانعاً فى البند (د) من المادة

الخامسة وبذلك من مقارنتها بالمؤهلات العليا قارنها بالمؤهلات المتوسطة وجمع بينهما في فئة بداية التعيين المقررة للمؤهلات المتوسطة فحدد لها الفئة الثامنة وفي ذات الوقت منح حاملها اقدمية اعتبارية وعلاوات دورية بعدد سنوات الدراسة الزائدة عن المؤهلات المتوسطة كما جمع تلك الشهادات والمؤهلات المتوسطة في جدول واحد ، وبذلك حدد طبيعتها ومستواها على نحو واضح صريح وباعد بينها وبين المؤهلات العليا على وجه يخرجها من نطاقها عند اعمال احكامه .

ولما كان تحديد المدد المشترطة لترقية حملة المؤهلات الدراسية وفقا للجدول الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ووفقا للاحكام التي تضمنتها المادة ١٧ منه يتوقف على تحديد المجموعة التي ينتمي اليها مؤهل كل منهم وكانت احكام هذا القانون تدخل في نطاق المؤهلات فوق المتوسطة الشهادات التي تزيد مدة دراستها على مدة المؤهلات المتوسطة وتقل عن مدة العليا لان المؤهلات السبع الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المحدد لها الدرجة السابعة المخفضة في قانون المعادلات وكذلك المؤهلات المعادلة لها التي يصدر بتحديدھا قرار من وزير التنمية الادارية تعد مؤهلات فوق متوسطة الامر الذي يتعين معه تطبيق الجدول الثاني على حاملها . واشترط قضائهم مدة خدمة كلية قدرها ٢٢ سنة للترقية الى الفئة الثانية مع مراعاة الاقدمية الافتراضية المقررة لهم .

واذا كانت الفقرة (١) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تمنع المساس بالتقييم المالي للشهادات الدراسية طبقا للتشريعات الصادرة قبل نشر القانون فان هذا لا يغير من وجوب النظر الى الشهادات سالفة البيان باعتبارها شهادات فوق متوسطة في تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لان اعمال احكامه المتعلقة بهدد الترقيات انما يتوقف على مستوى المؤهل وفقا للتقسيمات الواردة بالجدول المرفقة به وينص المادة ١٧ منه . بالاضافة الى ان التقييم الذي سبق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لتلك الشهادات لم يكن يضعها في مستوى المؤهلات العليا .

وبناء على ذلك فانه اذا كانت المحكمة الدستورية العليا قد قررت بجلسة ١٩٧٧/١٢/٣ اعتبار دبلوم الدراسات التجارية التكميلية مؤهلا عاليا في تطبيق حكم الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم الاكتفاء باكمال حامله مدة خدمة كلية قدرها ٢٤ سنة بدلا من ٣٢ سنة لترقيتهم للفئة الثانية فانه يتعين قصر هذا التفسير على النص الذي تناوله في حدود مجاله الزمني . وقصر تطبيقه على النطاق الذي صدر فيه فلا يمتد الى باقى نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولا الى غيره

من القوانين كما لا يجوز أعمال مقتضاه بالنسبة لباقي الشهادات التي وردت بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والشهادات المعادلة لها الصادر بتحديد قرار من وزير التنمية الإدارية ومرد ذلك أن التفسير بطبيعته إنما يقتصر على النص الذي تناوله وعلى الحالة التي صدر بشأنها ومن ثم لا يصح القياس عليه فضلا عن ذلك فإن القرار التفسيري سالف البيان وقد تضمن تقييما لدبلوم التجارة التكميلية فإنه يتعين قصر هذا التقييم على تلك الشهادة وحدها وفي حدود النص الذي تناوله التفسير .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن قرار المحكمة الدستورية العليا الصادر بجلسة ١٩٧٧/١٢/٣ باعتبار دبلوم الدراسات التكميلية التجارية مؤهلا عاليا في تطبيق حكم الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مقصور على نص هذه الفقرة وحدها وعلى هذا الدبلوم فقط فلا يمتد إلى باقي الشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والشهادات المعادلة لها، وإن الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هو الواجب التطبيق على الشهادات المنصوص عليها بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والشهادات المعادلة لها بما فيها دبلوم التجارة التكميلية .

(جلسة ١٩٨٠ / ٦ / ١١ — ملف رقم ٤٨٣ / ٣ / ٨٦)

وبهذا المعنى (جلسة — ملف رقم ٤٧٩ / ٣ / ٨٦ — طلب الرأي من الهيئة العامة للتأمين الاجتماعية)

(ذات الجلسة — ملف رقم ٤٦٩ / ٣ / ٨٦ — طلب الرأي من وزارة الصحة)

(ذات الجلسة — ملف رقم ٤٨٢ / ٣ / ٨٦ — طلب الرأي من إدارة المخابرات العامة)

(ذات الجلسة — ملف رقم ٤٨٠ / ٣ / ٨٦ — طلب الرأي من محافظة الشرقية)

تعقيب :

هذا وجدير بالذكر أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد عدلت عن هذه الفتوى واعتبرت دبلوم الدراسات التكميلية التجارية.

مؤهلاً عالياً من كافة الوجوه — (جلسة ١٨/٥/١٩٨٣ — ملف رقم ٦٢٠/٣/٨٦) وذلك في ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا في طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٢ قضائية — تفسير والذي انتهى الى ان المشرع يعتبر دبلوم التجارة التكميلية العليا من المؤهلات العليا .

وقد رتبت الجمعية العمومية على ذلك بجلستها المشار اليها وجرب معاملة الحاصلين على هذا الدبلوم بالجدول الاول الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وليس بأحكام الجدول الثاني ، وذلك عند تطبيق أحكام القانون المذكور على حالتهم (١) .

كما يترتب على هذا النظر (اعتبار دبلوم الدراسات التكميلية التجارية مؤهلاً عالياً من كافة الوجوه) النتائج الاتية (٢) :

(١) عدم مخاطبة حملة الدبلوم المذكور بأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ باعتبار أن المؤهلات الوارد النص عليها بالجدول المرفق بهذا المأهل مؤهلات فوق المتوسطة وليست مؤهلات عالية — وقد يبدو هذا التطبيق متعارضاً مع الأحكام الصريحة للقانون ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وخالف مؤهل ورد في ملحقه الا ان هذا هو مقتضى ما كشف عنه التفسير التشريعي الصادر عن المحكمة الدستورية العليا في الشأن .

(ب) عدم مخاطبة الحاصلين على هذا الدبلوم بالمادة الاولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بمعالجة الآثار المترتبة على القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر ، باعتبار ان النصين المذكورين يخاطبان بأحكامهما المخاطبين بأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ويعاملون بالمادة الثالثة والخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن منح الإدمية الاعتبارية والزيادة في الراتب باعتبار ان المؤهل المذكور من المؤهلات العليا .

(١) وتجدر الإشارة الى ان افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع كان مستقراً على اعتبار الدبلوم المذكور مؤهلاً فوق المتوسط من ذلك فتواها بجلسة ١٩٨٠/٧/٢٠ . و جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ .

(٢) يراجع التقرير التكميلي المقدم من السيد المستشار / طنطاوى محمد طنطاوى المستشار بقسم التشريع للعرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المشار اليها في ١٨/٥/١٩٨٣ .

وقد يبدو ذلك متعارضا مع نص المادة الثالثة من القانون المذكور والذي اشترط لحملة المؤهل العالى او الجامعى ان يكون قد حصل عليه بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها وهو الامر غير المتوافر فى حق حملة المؤهل المذكور .

٦٦ - مدى جواز الاعتداد بمدة الخدمة السابقة وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند الترقية وفقا لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

المشرع عندما اتجه الى تسوية اوضاع العاملين وتصحيحها بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتد بمدد عملهم السابقة التى لم تحسب لهم من قبل بيد انه لم ينشأ ان يرتب على ذلك تغيير فى تاريخ دخول العامل فى الخدمة او تعديل فى اقدميته فى الفئات السابقة على الفئة التى يشغلها فى ٣١/١٢/١٩٧٤ تاريخ العمل بالقانون ، وانما قصر اثر حساب تلك المدد على رد اقدميته فى الفئة التى يشغلها فى ٣١/١٢/١٩٧٤ وعلى ترقيته على فئات اعلى منها وليس ادل على ذلك من انه اذا تعدت به مدة خدمته الفعلية مضافا اليها مدة عمله السابقة عن رد الاقدمية او الترقية - فانها لا تنتج اثرا ومن ثم لا يجوز باى حال من الاحوال اعتبار مدة العمل السابقة المحسوبة على هذا الوجه مدة خبرة يترتب عليها تغيير تاريخ دخول العامل فى الخدمة . وعلى ذلك فلا يجوز الاعتداد بهذه المدد عند ترقية العامل وفقا لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام .

(جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦ - ملف رقم ٨٦/٣/٥٣٣)

٦٧ - مدى صحة سحب القرارين رقمي ١٠٧٩ ، ١٤ لسنة ١٩٧٥ الصادرين بتسوية حالة السيد / بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وترقيته الى الفئة الثانية اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧١ بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفى الصادر بقرار وزير المالية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧٢ .

قصد المشرع بالمادة ٨٧ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فى ١/١٠/١٩٧١ بشرطين اولهما : ان يكون الحق فى نشأ قبل نفاذ هذا القانون . وثانيهما : ان يكون مصدره احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة فى صدورهما على هذا التاريخ . فبالاذا توافر هذان الشرطان يتعين على صاحب الشأن

المطالبة بحقه خلال مدة ثلاث سنوات تنتهى فى ١٠/١٠/١٩٧٤ فاذا انقضى هذا الميعاد بغير أن تجيبه الادارة الى طلبه ولم يرفع دعوى المطالبة خلاله إمتنع وجوباً على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام كما يمتنع على الادارة لذات السبب النظر فى طلبه أو اجابته ما لم يكن ذلك تنفيذاً لحكم قضائى نهائى .

ولما كان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بتسوية حالات بعض العاملين بالدولة سابقاً فى صدره على ١٠/١٠/١٩٧١ تاريخ العمل بالقانون بضم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وكانت الحقوق المستمدة منه قد نشأت قبل هذا التاريخ فانه ما كان يجوز أن تجرى تسوية للعامل المعروضة حالته وفق أحكامه وعلى مقتضى ما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية فى صدد تفسيره بجلستها المنعقدة فى ٥/٦/١٩٧٤ ومن ثم يكون قرار الادارة الصادر برقم ١٠٧٩ فى ٢٢/١٢/١٩٧٤ بإجراء تلك التسوية مخالفاً للقانون وتبعاً لذلك فإن قرارها الصادر برقم ٩٣٥ فى ٢٨/١١/٧٨ بسحبها باعتبارها تسوية دون التقيد بالميعاد المحدد لسحب القرارات الادارية يكون مطابقاً لصحيح حكم القانون واذ ضمن المشرع المادة ١٤ من القانون ١١/١٩٧٥ بعد ذلك تنظيمها جديداً لتسوية حالات العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فانه يتعين اعادة تسوية حالة هذا العامل وفقاً لأحكام تلك المادة .

ولما كانت ترقية المذكور الى الفئة الثانية اعتباراً من ٣١/١٢/١٩٧١ بموجب القرار رقم ١٤ الصابر فى ٧/١/١٩٧٥ بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفى الصادرة بقرار وزير الخزانة رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧١ قد ثبت باعتبارها جزءاً من التسوية وذلك بأعمال الاجكام السارية خلال الفترة الزمنية التى ترقد اليها التسوية واذ تبين بطلان التسوية فإن سحب تلك الترقية بالقرار رقم ١٣٥ المؤرخ ٢٨/١٢/١٩٧٨ دون التقيد بميعاد يكون مطابقاً للقانون أيضاً ولا وجه للحجاج فى هذا الصدد بطبيعة قرارات الترقية وفقاً لأحكام قواعد الرسوب الصادرة قبل العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ اذ مع التسليم بقبولها للتحصن وبأنها لا تتضمن ترقية حتمية فإن ذلك لا ينطبق الا على ما صدر منه خلال السنة المالية بغير أن تتضمن تسوية صحيحة فانه ينعدم تبعاً لانعدام التسوية ذلك لان قواعد الرسوب الوظيفى الصادرة من وزير الخزانة منذ سنة ١٩٦٨ إنما هى قواعد وقتية التطبيق ترتبط بميزانية سنة مالية .

ومن ثم فإن تطبيقها بعد انتضاء السنة المالية التي صُنرت فيها يتعارض مع مبدأ سنوية الميزانية وتبعاً لذلك يكون قرار الترقية الصادر في هذه الحالة مشوباً بعيب جسيم في المحل يؤدي إلى انعدامه ، فلا يصلح للقيام بذاته منفرداً بدون تسوية ترتد إلى المجال الزمني لأعمال تلك القواعد .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى عدم صحة التسوية التي أجريت بعد ٧٤/١٠/١ للسيد المعروضة حالته بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وانعدام القرار رقم ١٤ المؤرخ ١٩٧٥/١/٧ بترقيته إلى الفئة الثانية وفقاً لقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها قرار وزير الخزانة رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧١ وصحة القرار رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٧٨ الصادر بسحبها .

(جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦ — ملف رقم ٢٩٨/١/٨٦)

٦٨ — أثر الحكم الجنائي الصادر مع وقف التنفيذ على ترقية العامل خلال فترة الإحالة إلى المحاكمة التأديبية .

مفاد نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أن المشرع منع ترقية العامل خلال فترة إحالته إلى المحاكمة التأديبية أو الجنائية وخلال فترة وقفه عن العمل ، ورعاية منه للعامل قضى بحجز الفئة التي يستحق الترقية إليها بعد إحالته أو وقفه لمدة سنة واحدة يكون للإدارة بعدها أن تشغلها بمن يستحق الترقية إليها ، وعلق المشرع استحقاقه للترقية على النتيجة التي تسفر عنها محاكمته بحيث إذا ثبت براءته جنائياً أو تأديبياً أو وقع عليه جزاء تأديبي بسيط بانذاره أو الخصم من مرتبه أو وقفه لمدة تقل من خمسة أيام استحق الترقية والاثار المالية المترتبة عليها بأثر رجعي يرتد إلى التاريخ الذي كانت تتم فيه لولا إحالته إلى المحاكمة ، ومن ثم فإن العامل المحال إلى المحاكمة الجنائية لا يستحق الترقية خلال فترة الإحالة عملاً لصريح النص إذا صدر في شأنه حكم يقضى بغير البراءة، وعليه فإن الحكم الصادر بالحبس والغرامة مع وقف التنفيذ ليس من شأنه أن يؤدي إلى استحقاق العامل الترقية خلال فترة إحالته للمحاكمة الجنائية لأن هذا الحكم لا يبرئ ساحة العامل من الاتهام الموجه إليه وإنما يدينه به ويثبت عليه ، وترتيباً على ذلك لا يستحق العامل في الحالة المعروضة الترقية إلى الفئة السادسة من ١٩٧٣/٢/١ والترقية إلى الفئة الخامسة من ١٩٧٦/١٢/٢١ خلال فترة إحالته إلى المحاكمة الجنائية لإصدار حكم ضده بالادانة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان
صدور حكم جنائي مع وقف التنفيذ ضد العامل يؤدي الى حرمان العامل من
الترقيات خلال فترة المحاكمة الجنائية .

(جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٦ — ملف رقم ٥٢٤/٣/٨٦)

٦٩ — كيفية تسوية حالة العاملة طبقا لاحكام
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتحديد اقدميتها في الدرجة الثالثة وفقا لجدول
الدرجات الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

جدول المشرع ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ لنفاذ احكام القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ الذي نشر في ١٠/٥/١٩٧٥ وقضى بترقية كل من امضى المدد
الكلية المسترطة في الجداول المرفقة الى الفئة التي اكمل مدتها وذلك
اعتبارا من اول الشهر التالي لاكمال المدة فان كان قد رقى اليها في تاريخ
تال ردت اقدميته فيها الى هذا التاريخ ولحماية العاملين الذين رقبوا الى
فئات مالية في تاريخ سابق على تاريخ اكمالهم المدد الكلية المسترطة للترقية
الى تلك الفئات منع المشرع تخفيض الفئة المالية او المرتب نتيجة لتطبيق
احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم فان تسوية حالة العامل وفقا
لاحكام هذا القانون انما ترتبط بالمركز القانوني الذي كان عليه في
١٩٧٤/١٢/٣١ التاريخ المحدد لنفاذه ، وتبعاً لذلك فانه يتعين عند ترقية
اورد اقدميته طبقا للمدد الكلية المحددة في اى من الجداول المرفقة بالقانون
ان ينظر ابتداء الى الفئة المالية التي كان يشغلها في هذا التاريخ فترد
اقدميته فيها او يرقى الى فئة اعلى منها ، واذا كان المشرع قد اوجب
الاحتفاظ للعامل بالفئة الافضل له فان ذلك لا يعنى الوقوف بحالة العامل
عند تلك الفئة واخراجه كلية من نطاق المجاطبين باحكام القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ وقطع الطريق عليه في الامادة من احكامه وانما يتعين بجانب
الاحتفاظ له بالفئة الافضل منحه الحقوق التي تعود عليه من تطبيق تلك
الاحكام وبصفة خاصة رد الاقدمية في الفئة الادنى من الفئة المحتفظ له
بها .

ولما كانت العاملة المعروضة حالتها قد غينت في ١٩٦٤/٥/٢٥ بدبلوم
التجارة الثانوية الثامنة ورقيت الى الفئة السابعة في ١٩٧٢/٤/١ وظلت
تشغلها حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ فانه يتعين اعمالا لاحكام القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ والجدول الثاني الملحق به رد اقدميتها في تلك الفئة التي

١٩٧٠/٦/١ أول الشهر التالي لاكمالها مدة الست سنوات المشترطة كمدة كلية للترقية الى تلك الفئة ، واذ رقيت المذكورة الى الفئة السادسة في ٧٥/٤/٢٨ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في حين انها تستحق الترقية وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الى تلك الفئة في ١٠/٥/١٩٧٥ أول الشهر التالي لاكمالها مدة كلية قدرها احد عشر سنة فانه يتعين الاحتفاظ لها بتاريخ ترقيتها الى الفئة السادسة في ١٩٧٥/٤/٢٨ باعتباره الافضل لها .

ولما كانت المادة ١٠٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام المعمول به اعتبارا من ١/٧/١٩٧٨ تقضى بنقل العاملين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام « الى الدرجات المالية الجديدة المجابلة لفئاتهم الحالية على النحو الموضح بالجدول رقم ٢ المرفق بالقانون » وكان الجدول رقم ٢ قد عادل الفئات السابعة والسادسة والخامسة المنصوص عليها بجدول المستويات الملحق بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بالدرجة الثالثة ، فان من مقتضى ذلك ان تحسب اقدمية العامل المنقول الى الدرجة الثالثة الجديدة اعتبارا من تاريخ حصوله على الفئة السابعة ، ومن ثم يتعين تحديد اقدمية العاملة المعروضة حالتها في الدرجة الثالثة وفقا لجدول الدرجات الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من تاريخ ١/٦/١٩٧٠ الذي يجب رد اقدميتها في تلك الفئة اليه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب رد اقدمية العاملة المعروضة حالتها في الفئة السابعة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الى ١/٦/٧٠ ونقلها الى الدرجة الثالثة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه اعتبارا من هذا التاريخ .

(جلسة ٢٩/١٠/١٩٨٠ — ملف رقم ٨٦/١/٣١٠)

٧٠ — مدى احقية السيد / في الاحتفاظ
بالفئة الرابعة التي رقى اليها اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٧ .

تصد المشرع في القانون ١١/١٩٧٥ الى تنظيم الجمع بين الترقية بقواعد قانون تصحيح اوضاع العاملين والترقية بقواعد الرسوب الوظيفي

الصادر بها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ، ولم ينصرف مقصده الى قواعد الرسوب الوظيفى التى طبقت منذ عام ١٩٦٨ ، يؤكد ذلك ما جاء بتقرير اللجنة المشتركة من لجنة القوى العاملة واللجنة التشريعية ولجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب عن مشروع القانون الخاص بتصحيح اوضاع العاملين من أن « المشروع يقوم بصفة اساسية على عدم اجراء الترقيات بالرسوب الوظيفى الذى طبق منذ سنة ١٩٦٨ نتيجة لتطبيق احكام المشروع » هذا بالاضافة الى ان المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضت صراحة بعدم جواز الاستناد الى الاقدميات التى يرتبها هذا القانون للطعن فى قرارات الترقية الصادرة قبل العمل به فى ١٩٧٤/١٢/٣١ ، ومن ثم فان تطبيق قواعد الرسوب الوظيفى القديمة السابقة على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ يشكل اخلافا بالحكم الصريح الوارد بنص المادة المذكورة اذا أنه ينطوى على طعن غير جائز قانونا فى قرارات الترقية التى سبق صدورها بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفى المشار اليها .

وفىما يتعلق بمدى تحصن قرارات الترقية التى تمت بالمخالفة لما تقدم فقد استبان للجمعية انه على الرغم من ان قرارات الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى القديمة هى قرارات تقديرية قابلة للتحصن الا ان هذا القول يصدق على الترقيات التى تتم فى النطاق الزمنى للميزانية التى تمت الترقية فى ظلها ، اما خارج هذا النطاق فان هذه القرارات لا تلحقها حصانة ويتعين سحبها دون التقيد بميعاد السحب ، ومن ثم يكون صحيحا ما قامت به الوزارة من سحب لقرارها الصادر بارجاع اقدمية المعروض حالته فى الفئة الخامسة الى ١٩٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفى السابقة على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ويتعين ارجاع اقدميته فى هذه الفئة الى ١٩٧٦/١٢/٣١ .

ولما كانت الترقيات المخالفة للقانون التى تتم الى الفئات الاعلى التالية للتسوية الباطلة انما يتوقف تحصنها على طبيعة النصوص التى تحكمها وما اذا كانت تخول الادارة سلطة تقديرية فى ترقية العامل مما يودى الى تحصن قرار الترقية المخالف للقانون المستند اليها ام انها تقيد الادارة فى اصدار قرار الترقية الى الحد الذى يعدم لديها سلطة التقدير فلا تلحق اية حصانة ، وكانت ترقية المعروض حالته الى الفئة الرابعة وان تمت استنادا الى تسوية باطلة تم سحبها الا انه نظرا لكون هذه الترقية قد صدرت وفقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى يخول جهة الادارة سلطة تقديرية فى

اجراء الترقية أو عدم اجرائها ، ورتب عليها البطلان لتخلف شرط المدة المبينة اللازمة للترقية من الفئة الخامسة الى الفئة الرابعة وكان المعروض حاله قد تظلم في الميعاد من قرار سحب ترقيته الى الفئة الرابعة فان الحصانة تلحق هذا القرار الباطل ولا يجوز سحبه الا خلال ستين يوما على صدوره .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز سحب قرار الترقية محل البحث .

(جلسة ٢٩/١٠/١٩٨٠ — ملف رقم ٨٦/٣/٥١٧)

٧١ — تحديد قيمة العلاوة الدورية المضافة الى اول ربط الفئة الثانية ، عند رد اقدمية شاغلي الفئة الثالثة الى تاريخ استحقاقهم الترقية اليها طبقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .

راعى المشرع في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان شاغلي الفئة الثالثة لم يفيدوا من احكام قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين سوى مجرد رد اقدمياتهم في تلك الفئة الى تاريخ استحقاقهم الترقية الاعلى . فمخصصهم بحكم خرج به من الاصل المقرر في الفقرة (د) من المادة ١٦ من القانون من اشتراط الا يتجاوز تدرج مرتب العامل بالعلاوات بداية ربط الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق الترقية اليها ، وقضى بان تدرج مرتباتهم بالعلاوات الدورية حتى تصل الزيادة في مرتباتهم الى علاوتين اعلى من اول مربوط الفئة الثانية .

وحيث انه ولئن كانت العلاوة الدورية المقررة لشاغلي الفئة الثالثة طبقا لجدول المرتبات المرفق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هي اربعة جنيهات شهريا ، ولم تتغير هذه الفئة في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الا ان الجدول رقم ١ المرفق به قد ذيل بقاعدة مستحدثة نصت على ان « يمنح العامل العلاوة الدورية المحددة قرين الفئة الوظيفية التي يشغلها فاذا وصل اجره - قيل منحه العلاوة - الى بداية ربط كل من الفئات الوظيفية الاعلى في ذات المستوى ، منح العلاوة المقررة للفئة الوظيفية الاعلى حتى ولو لم تتم ترقيته الى هذه الفئة ، كل ذلك بشرط الا يتجاوز نهاية مربوط المستوى . وانه اعمالا لحكم هذه القاعدة التي تقضى بتغير فئة العلاوة الدورية تبعا لبلوغ الراتب قبل منح العلاوة بداية ربط الفئة الوظيفية الاعلى مع مراعاة شرط اتحاد المستوى ، تمنح العلاوة بالفئة المقررة للفئة الوظيفية الاعلى (خمسة جنيهات) ، وعليه فانه ببلو

راتب شاغلي الفئة الثالثة بداية الفئة الثانية : يمنح العلاوتين المقررتين زيادة على أول هذا الربط يواقع اربعة جنيهات او خمسة جنيهات شهريا تبعا لتاريخ استحقاقهما ضمن تدرج المرتب بالتسوية . فان وقع هذا التاريخ في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ منحت العلاوة بفئة اربعة جنيهات : وان حل موعدها في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ استحقها العامل بفئة خمسة جنيهات ومرجع ذلك أن استحقاق العلاوة الدورية هو مركز قانوني ينشأ للعامل بحلول ميعاد الاستحقاق وانتفاء المانع، يتعين ان يحكمه القانون الساري وقت حلول هذا الميعاد .

ولا يغير من هذا النظر القول بان مؤداه أن يكون العامل الذي يبلغ راتبه الحد الاقصى للتدرج في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وهو الاقدام اسوا حالا من زميله الاحدث الذي يبلغ راتبه اقصى التدرج في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ذلك أن نقص قيمة العلاوة في هذه الحالة انما ينتج عن التطبيق السليم للقواعد القانونية السارية في المجال الزمني الذي ارتدت اليه الاقدمية او تمت فيه الترقية، وطالما أن التدرج يتم في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فان فئة العلاوة تتحدد طبقا لاحكامه : ويكون مطابقا لاحكام القانون ما قرره الجهاز المركزي للمحاسبات في مناقضته المشار اليها .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أنى أن قيمة كل علاوة من العلاوتين المضابقتين الى بداية ربط الفئة الثانية للعاملين من شاغلي الفئة الثالثة الذين ردت اقدمياتهم فيها الى تاريخ استحقاقهم الترقية طبقا لقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، تتحدد بحسب الفئة المقررة لها في القانون الساري وقت استحقاقها .

(جلسة ١٩٨١/٢/٤ — ملف رقم ٥٤١/٣/٨٦)

٧٢ — تحديد قيمة العلاوتين اللتين يستحقهما العامل الذي امضى في الفئة الرابعة او الفئة الثالثة حتى ١٩٧٨/٦/٣٠ مدة ثلاث سنوات ، عند نقله الى الدرجة الثانية طبقا للجدولين الملحقين بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اذا ترتب على منحه العلاوة الاولى بلوغ مرتبه ٨٧٦ جنيه سنويا .

المشروع وهو بسبيل نقل العاملين الى درجات القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ عمد تحقيقا للتوازن بين حقوقهم التي منح العامل

بداية مربوط الدرجة المنقول اليها او علاوة من علاواتها ايها اكبر . وذلك نظرا لاحتواء كل درجة من درجات القانونين الجديدين على اكثر من فئة من فئات القانونين السابقين . ولما كان تطبيق تلك القاعدة على اطلاقها من شأنه ان يؤثر على الحقوق المالية لمن امضى مدة اطول في الفئة المنقول منها بالمقارنة بزميله الذي لم يقضى مدة مماثلة ، فقد زاد المشرع من حقوقه المترتبة على النقل فمنحه علاوتين من علاوات الدرجة المنقول اليها اذا بلغت المدة التي قضاها في الفئة المنقول منها حدا معيناً .

وهو ما مؤداه ان المشرع يكون قد التزم عند اجراء النقل بالعلاوات حسبما حددت بالجدولين الملحقين بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

ولما كان الجدولان المشار اليهما قد حددا لكل درجة مرتبا مقرونا بعدد من العلاوات تتدرج بحسب القيمة التي يصل اليها نتيجة اضافة تلك العلاوات اليه ، وبذلك يكونا قد ربطا بين مقدار المرتب والعلاوة التي يستحقها العامل ، فانه لا يسوغ منحه ، علاوة اقل من تلك المحددة قرين مقدار المرتب الذي يحصل عليه .

ولا يغير مما تقدم ان المشرع قد حدد تاريخ ١٩٧٨/٦/٣٠ نهاية لمدة الثلاث سنوات التي اشترط قضاءها لاستحقاق علاوتين من علاوات الدرجة الثانية لمن كان يشغل الفئتين الرابعة او الثالثة ، ذلك ان تحديد هذا التاريخ قد ورد بصدد تعيين المخاطبين بحكم النص والمدة اللازم قضاءها لاستحقاق العلاوتين ، ولم يرد بهدف تحديد مقدار العلاوة حتى يسوغ القول باستحقاق العامل للعلاوتين المحددة للمرتب الذي بلغه في هذا التاريخ ، والا كان في ذلك خروج على صريح قصد المشرع كما اورده بالجدولين الملحقين بالقانونين سالفى الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان العامل الذي امضى في الفئة الرابعة او الفئة الثالثة حتى ١٩٧٨/٦/٣٠ مدة ثلاث سنوات وكان يتقاضى في هذا التاريخ راتبا يقل عن ٨٧٦ جنيها سنويا ، يستحق عند نقله الى الدرجة الثانية بالقانونين رقمي ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بداية ربط هذه الدرجة او علاوتين من علاواتها بفئة اربعة جنيهات شهريا ايها اكبر فاذا ترتب على منحه العلاوة الاعلى ببلوغ مرتبه ٨٧٦ جنيها سنويا استحق العلاوة الثانية بفئة خمسة جنيهات

(جلسة ١٩٨١/٤/٢٩ — ملف رقم ٨٧٤/٤/٨٦) .

٧٣ - تحديد المدة البينية اللازمة لترقية من تم تعيينه في غير أدنى الفئات التي أدمجت في درجة واحدة وفقا لأحكام الجدول الملحق بالفانسون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

المشرع حدد في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لوظائف شرتات القطاع العام فئات مالية واشترط للترقية الى وظائف الفئات الاعلى قضاء مدة بقاء بينية محددة في الوظيفة ذات الفئة الأدنى . وبمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ألغى المشرع هذا التقسيم وحدد للوظائف درجات مالية ادخل في كل منها عدد من الفئات المنصوص عليها في الجدول الملحق بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ واشترط للترقية الى الوظائف ذات الدرجات الاعلى قضاء مدة بقاء بينية في الوظيفة الأدنى درجة ، واسند الى رئيس مجلس الوزراء سلطة تحديد المدد البينية المشترطة للترقية وقضى بنقل العاملين الى الدرجات الجديدة بحسب اقدمياتهم في الفئات التي كانوا يشغلونها وفقا للمعادلة التي قررها في الجدول رقم ٢ من القانون مع احتفاظهم باوضاعهم السابقة ، ومن ثم يتعين احترام المراكز القانونية التي اكتسبها العاملون في ظل العمل باحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وعدم المساس بها عند تطبيق احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وبناء على ذلك يجب اعمال الآثار المترتبة على الاقدميات التي نقل بها العاملون الى درجات القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والتي اقامها المشرع على اساس ترتيبهم في فئات القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سواء كان شغلهم لهذه الفئات قد تم بطريق الترقية ام بطريق التعيين ، وتبعا لذلك فانه لا تجوز التسوية بالنسبة لشاغلي الدرجة الثالثة بين العامل الذي عين ابتداء بالفئة الخامسة او بالفئة السادسة والعامل الذي عين ابتداء بالفئة السابعة بأن يشترط لترقيتهم جميعا الى الدرجة الثانية قضاء مدة بقاء بينية في الدرجة الثالثة قدرها ثماني سنوات ، لمجاناة ذلك لمنطق المشرع ولاعتبارات العدالة وانما يتعين في مثل هذه الحالات خصم المدة التي كانت مشترطة للترقية من الفئة السابعة الى الفئة السادسة عند ترقية من عين ابتداء بالفئة السادسة الى الدرجة الثانية وكذلك خصم المدة المشترطة للترقية الى الفئة السادسة والى الفئة الخامسة عند ترقية من عين ابتداء بالفئة الخامسة الى الدرجة الثانية اذ بهذا الخصم وحده يمكن الاحتفاظ لهؤلاء العاملين باوضاعهم ومراكزهم السابقة التي اكتسبوها في ظل العمل بجدول الفئات الملحق بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خصم المدة المشترطة للترقية الى الفئات الاعلى وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة

١٩٧١ من المدة البيئية اللازمة لترقية من عين في غير ادنى الفئات التى ادمجت
في درجة واحدة وفقا لاحكام الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(جلسة ١٠/١٢/١٩٨٠ — ملف رقم ٨٦/٣/٥٢٨)

٧٤ — تحديد السن الذى يبدأ منه حساب مدة الخدمة الكلية للصبيّة
الاشراق ومساعدى الصناع العاملين بالحكومة والقطاع العام طبقا
لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

المشرع عندما اصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اتجه الى عدم
اهدار المدة التى قضاها العاملون الذين عينوا في الحكومة بوظائف الصبية
الاشراق ومساعدى الصناع وكذلك المدة التى قضاها العاملون بالقطاع
العام الذين عينوا كصبية متدرجة بالشركات قبل بلوغ اى من الطائفتين السن
المحددة للتعين في ادنى الفئات التى وضع المشرع قواعد واحكام القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اساسها ، ولذلك قرر المشرع في الفقرة (ج) من
المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتبار الضبى او المساعد
شاعلا الفئة التاسعة من اليوم التالى لمضى سبع
سنوات على دخوله الخدمة ، ثم عدل المشرع عن هذا
المسلك الذى من شأنه تأخير حصول تلك الطائفة على الفئة التاسعة لمدة
سبع سنوات وذلك بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ الذى قضى باعتبارهم
شاعلين للفئة التاسعة من تاريخ التعيين او من تاريخ الحصول على المؤهل
بالنسبة للحاصلين منهم على مؤهلات دراسية بشرط الا تقل السن عند
شغل تلك الفئة عن السادسة عشر فان كانوا غير حاصلين على مؤهلات
دراسية اعتبرهم شاعلين لها بعد مضى سنتين من تاريخ التعيين بشرط الا
يقل السن عن الثامنة عشر ومن ثم يكون المشرع الغى بهذا الحكم الفقرة
(ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولم يقف المشرع عند هذا
الحد وانما اضاف الى حكم القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ حكما جديدا نصت
عليه الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ يقضى
بحساب المدة الكلية لهؤلاء العاملين من تاريخ التعيين او بلوغ سن الثالثة
عشر ابهما اقرب وبذلك اصبحت كلا من الفقرة الاولى والفقرة الثانية من
المادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ المعدل للقانون رقم ٧٧ لسنة
١٩٧٦ تقرران تسوية مستقلة بذاتها تبدأ من تاريخ وسن مغاير للآخرى
الامر الذى يمنع بذاته الجمع بينهما وبالتالي يكون للعامل من تلك الطائفة
الحق في اختيار التسوية الافضل له اما بتطبيق الفقرة الاولى واعتباره
شاعلا للفئة التاسعة من سن السادسة عشر او الثامنة عشر حسب الاحوال
او بتطبيق الفقرة الثانية وحساب مدة خدمته الكلية وفقا للجدول الثالث ابتداء

من تاريخ التعيين أو بلوغه سن الثالثة عشر أيهما أقرب (١) .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان للعامل الذي شغل احدى وظائف الصبية أو الاشراقات أو مساعدي الصانع في الحكومة أو احدى وظائف الصبية المدرجين بالقطاع العام الحق في الاختيار بين تسوية حالته وفقا للفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ فسيعتبر شاغلا للفئة التاسعة من سن ١٦ أو ١٨ حسب الاحوال وبين تسوية حالته وفقا للفقرة الثانية من تلك المادة فيطبق عليه الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١/١٩٧٥ من تاريخ تعيينه أو بلوغه سن ١٣ أيهما أقرب .

(جلسة ١٩٨١/١/٧ — ملف رقم ٣٩/٩/٨٦)

٧٥—مدى جواز الاعتداد بتواريخ رد الاقدمية وتواريخ الترقية التي حصل عليها العاملون بالقطاع العام وفقا لاحكام القانون ١١/١٩٧٥ عند حساب المدد البيئية المشترطة للترقية للوظائف الاعلى بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

من حيث أن حساب المدد البيئية المشترطة لترقية العاملين بالقطاع العام وفقا لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام واحكام قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بالقطاع العام يجب ان يبدأ اعتبارا من تاريخ رد الاقدمية أو تاريخ الترقية التي حصل عليها كل عام وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وليس في الاعتداد بتواريخ رد الاقدمية وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند حساب المدد البيئية ما يتعارض مع ما انتهى اليه رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في

(١) فتوى الجمعية العمومية بجلسته ٧٩/٣/٢١ (ملف رقم ٧٨٦/٤/٨٦) « سريان احكام القانون رقم ٧٧ لسنة ٧٦ الذي قضى باعتبار الصبية والاشراقات ومساعدي الصانع الشاغلين للفئة التاسعة ابتداء من سن الثامنة عشر بالنسبة لغير المؤهلين والسادسة عشر بالنسبة للمؤهلين على العاملين بالقطاع العام الذين تتوافر فيهم الشروط والقيود الواردة به وذلك أن وجد بالشركة التي يعملون بها نظام للصبية »

٢٦/١١/١٩٨٠ ، ذلك لان حساب مدد العمل السابقة وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يؤدي طبقا لنص المادة ١٥ من هذا القانون الى تغيير دخول العامل الى الخدمة وليس من شأنه ان يؤثر في ، المركز القانوني للعامل تاريخ ان لم يترتب عليه اقدميته في الفئة التي يشغلها في ٣١/١٢/٧٤ او ترقيته الى فئة اعلى . لذلك يكون من غير الجائز ضم مدة العمل السابقة المحسوبة على هذا النحو الى مدة الخبرة المشترطة للترقية بالتطبيق لاية احكام اخرى غير تلك التي تضمنها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بيد انه ان ترتب على تطبيق احكام هذا القانون تغييرا في مركز العامل بالنظر الى الدرجة الاخيرة التي كان يشغلها في ٣١/١٢/١٩٧٤ تعين الاعتداد به عند ترقيته الى الوظائف الاعلى اعمالا لاحكام ذات القانون وعليه فان مبدأ عدم الاعتداد بمدد العمل السابقة المحسوبة وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والذي يستند الى عدم تغيير احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لتاريخ دخوله الخدمة لا يتعارض مع مبدأ الاعتداد بتواريخ رد الاقدمية والترقيات التي تمت وفقا لاحكامه والذي يستند الى التغيير الذي احدثه القانون في مركز العامل الفعلي ابتداء من ٣١/١٢/١٩٧٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب الاعتداد بتواريخ رد الاقدمية وتواريخ الترقيات التي حصل عليها العاملون بالقطاع العام وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند حساب المدد البينية المشترطة للترقية للوظائف الاعلى بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام .

(جلسة ٢١/١/١٩٨١ . — ملف رقم ٨٦/٣/٥٤٠)

٧٦ — مدى جواز تسوية حالة السيد / باعتبارها بالفئة الثامنة من ١/٣/١٩٦٢ تاريخ شغله للوظيفة المدنية نقلا من القوات المسلحة وذلك بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

أوجب المشرع عند تسوية حالة العامل المهني بموجب احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وطبقا للمدد الكلية الواردة بالجدول الثالث الخاص بالعمال المهنيين أن تخصم المدة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين الى المراتب التالية لها وذلك اذا عين العامل ابتداء في الفئة التاسعة او الثامنة او السابعة أو أي فئة أعلى من الفئة العاشرة المحددة لتعيين العمال المهنيين ومن ثم يجب لاعمال هذا الحكم ان يتم تعيين العامل في درجة أعلى

من درجة بداية التعيين الامر الذى يقتضى الا تكون له مدة عمل سابقة اخذت في الاعتبار عند تعيينه .

ولما كان العامل في الحالة الماثلة قد نقل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤٥ لسنة ١٩٦٢ الى درجة صانع دقيق ممتاز (كادر العمال المعادلة للفئة الثامنة وتم هذا النقل من رتبة رقيب اول المعادلة للدرجة التاسعة (ق ٤٦ لسنة ١٩٦٤) طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام بحيث تضمن نقله ترقية من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة اعمالا لسلطة رئيس الجمهورية في نقل العسكريين مع ترقية الى درجة اعلى المنصوص عليها بالمادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة الذى كان ستاريا وقت صدور قرار رئيس الجمهورية بنقله فانه ترتيبا على ذلك تكون فترة تطوعه بالقوات المسلحة من ١٩٥٠/٤/٥ حتى تاريخ نقله قد حسبت ضمن مدة خدمته الفعلية من قبل الامر الذى يقتضى الاعتراف بحالته الوظيفية خلالها عند تحديد درجة بداية تعيينه وعليه يكون هذا العامل قد استصحب بعد نقله اوضاعه الوظيفية التى كان عليها خلال فترة تطوعه واذ بدأت خدمته فى السلك العسكرى فى ١٩٥٠/٥/٥ برتبة عريف سائق المعادلة للدرجة العاشرة وفقا للتعادل المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فانه يتعين تسوية حالته باعتباره شاغلا للدرجة العاشرة من ١٩٥٠/٤/٥ فى مدة الخدمة الكلية يكون فى ذات الدرجة التى شغلها منذ بداية تطوعه أى فى الدرجة العاشرة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتاها السابقة الصادرة بجلسة ١٩٧٨/٥/٣ . وعدم جواز تسوية حالة السيد المذكور السابق بمجلس الوزراء بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه باعتباره معينا لاول مرة بالفئة الثامنة .

(جلسة ١٩٨١/١/٧ — ملف رقم ٧٣٥/٤/٨٦)

٧٧ — مدى شمول مدة خدمة العامل مدة انقطاعه عن العمل ومدى جواز ترقية بناء عليها واحقيقه فى العلاوة الدورية خلالها .

طبقا لاحكام كل من القانونين رقمى ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لا يترتب للعامل خلال مدة الانقطاع التى لا تحسب اجازة اى حق

من الحقوق المستمدة من الوظيفة سواء كانت ترقية أو علاوة إذ أنه لم يؤد عملاً فيها ولم يرخص خلالها بإجازة من أى نوع مما قرره المشرع وفي القول بغير ذلك ما يؤدي إلى إهدار الأحكام الخاصة بالإجازات واستحقاق العلاوات وشروط الترقية .

وإذا كان كل من القانونين المشار إليهما قد رتب على الانقطاع الذي يجاوز حداً معيناً اعتبار خدمة العامل منتهية من تاريخ بدء الانقطاع ، فإن هذا الحكم ليس من شأنه وقوع إنهاء الخدمة تلقائياً بغير تدخل من الإدارة ، والا كان يؤدي ذلك ترك أمر بقاء العامل بالخدمة في يده أن شاء إنهائها انقطع عن العمل ، لذلك فإنه إن لم يعتب الانقطاع صدور قرار صريح من جهة الإدارة بإنهاء الخدمة ، ترتبت آثار البعد عن الوظيفة بغير أن تنقسم علاقة الموظف بها نهائياً .

ولما كان العامل المعروضة حالته قد انتقطع عن العمل في المدة من ١٩٧٦/٧/٣ إلى ١٩٧٩/٩/٧ دون إذن له بذلك ، فإنه لا يجوز أعمالاً للقواعد المذكورة حساب تلك المدة ضمن مدة خدمته وفي المدد المشترطة للترقية إلى الفئات أو الدرجات الأعلى ولا يستحق العلاوات الدورية خلالها .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز حساب مدة انقطاع العامل المعروضة حالته دون إذن أو عذر مقبول ضمن مدة خدمته وفي المدد المشترطة لترقيته وعدم جواز منحه العلاوات الدورية التي حل موعد استحقاقها خلالها .

(جلسة ١٩٨١/١/٢١ — ملف رقم ٥٣٨/٣/٨٦)

٧٨ — الآثار المترتبة على انقطاع العامل دون إذن لفترة قصيرة قد تكون يوماً أو بضعة أيام وليس له رصيد من الإجازات ولا يستوجب الانقطاع إنهاء خدمته قانوناً .

عند انقطاع العامل عن العمل بدون إذن أو عذر مقبول مدة قصيرة لا توجب إنهاء خدمته بالتطبيق للمادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . تظل علاقة العامل الوظيفية بجهة الإدارة — خلالها — قائمة لم تنقسم ولا يمكن افتراض عدم قيامها أثناء هذه المدة ، إذ أن القانون لم ينص على ذلك وكل ما نصت عليه المادة ٧٤ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ هو حرمان

العامل من أجره عن هذه المدة — وطالما ان علاقة العامل قائمة على هذا النحو ، فان مدة خدمته تعتبر متصلة ، ومن ثم لا يجوز اسقاط مدة الانقطاع المنوه عنها منها، ولا يسوغ ان تتعدى غير ذلك من حجب الترقية عنه أو منع العلاوة الدورية منه أو غير ذلك من الآثار القانونية أو المالية التي تنتصر من مدة خدمته دون نص صريح في القانون وفي غير الاحوال المحددة الواردة به .

ومن حيث انه مما يؤيد ذلك أن القانون الملغى رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد استبعد فقط مدد الوقف عن العمل من مدة الخدمة المحسوبة في المعاش بينما جاء المشرع في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ولم ينص على استبعاد اية مدة من حساب المعاش ، وقرر دخول المدد التي لم يحصل فيها المؤمن على اجر في حساب المتوسط الشهري للاجر طبقا للمادة ١٩ منه . بل لقد قضت المادة ١٢٥ من هذا القانون بعدم اداء اية اشتراكات عن المدد التي لا يستحق عنها اجر أو تعويض ومن ثم يبين القول بان المشرع استهدف رعاية أكبر للمستفيدين من احكام هذا القانون حين قرر عدم تحصيل اية اشتراكات عن المدد التي لا يستحق المؤمن عليه عنها اجر أو تعويضا ، ومع ذلك فانه في مجال تحديد المعاش قرر حساب المتوسط على اساس كامل الاجر وان تخللت فترة المتوسط مدد لم يحصل فيها المؤمن عليه أجره كله أو بعضه وعلى هذا فان مدة الانقطاع التي لا يستحق العامل عنها اجرا وان لم يحصل عنها اشتراكات تدخل في حساب المعاش .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حساب المدد المشار اليها ضمن خدمة العامل بما يترتب على ذلك من آثار .

(جلسة ١٦/٢/١٩٨٣ — ملف رقم ٨٦/٣/٦٠٤)

٧٩ — مدى جواز اعتبار المدة التي قضيت بوظيفة عامل عادى والمدة التي قضيت بوظيفة مساعد صانع وحدة واحدة في مجال تطبيق القانون رقم ١١/١٩٧٥ وتحديد الجدول الذى يطبق على العامل العادى الذى يعين بوظيفة مساعد صانع عند تسوية حالته وفقا لاحكام هذا القانون .

المشرع عندما اصدر قانون تصحيح أوضاع العاملين خصص الجدول الثالث من الجداول الملحق به العاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة العاشرة أو التاسعة أو الثامنة وأفرد الجدول السادس

للعاملين بمجموعة الخدمات المعاونة المقرر تعيينهم في الفئة العاشرة وميز العاملين المهنيين بإحكام خاصة نص عليها في المادة ٢١ من القانون فقرر اعتبار المدة التي قضاها العامل في الدرجتين الحادية عشر والعاشرة مدة واحدة قضيت في الفئة العاشرة كما قرر حساب مدة الخدمة التي قضيت في وظائف المعاونة للعامل الذي نقل قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الى الوظائف المهنية عند تسوية حالته بالتطبيق لاحكام القانون المشار اليه وذلك في مقابل اضافة مدة سبع سنوات او مدة الخدمة التي قضيت بمجموعة الخدمات المعاونة ايها اقل الى المسدد المشترطه للترقية في الجدول الثالث .

ورعاية من المشرع للعمال المهنيين اوجب خصم المدة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين الى الفئات التالية لها اذ عينوا لأول مرة بالفئة التاسعة او الثامنة او السابعة .

وفيما يتعلق بالعاملين بمجموعة الوظائف المعاونة قضى المشرع في المادة ٢٢ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ باعتبار المدة التي قضاها في الدرجتين الحادية عشر والعاشرة مدة خدمة واحدة قضيت في الفئة العاشرة وبذلك طبق عليهم داخل مجموعتهم حكم مماثل للحكم الخاص بالعمال المهنيين الذي نصت عليه الفقرة (ا) من المادة ٢١ وبعد فترة من تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ رأى المشرع ان يزيد من رعايته للعمال المهنيين فاصدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ واعتبر بمقتضاه الصبية والاشراق ومساعدى الصناع شاغلين للفئة التاسعة اعتبارا من تاريخ تعيينهم او حصولهم على المؤهل ايها اقرب بشرط الا يقل سن ايا منهم عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشر فاذا كانوا غير حاصلين على مؤهلات فانهم يعتبرون شاغلين لتلك الفئة بعد سنتين من التعيين بشرط الا يقل السن في هذه الحالة عن الثامنة عشر .

واستمر المشرع في هذا الاتجاه فاصدر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ واضاف الى القانون ٧٧ لسنة ١٩٧٦ حكما جديدا يقضى بحساب المدة الكلية للصبى والاشراق ومساعد الصناع اعتبارا من تاريخ التعيين او بلوغه سن الثالثة عشر ايها اقرب .

وبناء على ما تقدم فان تحديد المجموعة التي ينتمى اليها العامل العادى يكون امرا لازما لتحديد الجدول الذى ينطبق على المدة التي تقضى في هذه

الوظيفة من بين الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبالتالى الاحكام التى يتعين اعمالها بشأن تلك المدة من بين احكام ذات القانون وفى هذا العدد فان كادر العمال الصادر بقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٤٤/١١/٢٣ قسم طوائف العمال الى فئات ثلاثة اولهما : العمال الفنيون وتشمل هذه الطائفة الملاحظون والاسطوانات والصناع الممتازون (صانع دقيق وصانع دقيق ممتاز) — والصبايع غير الدقيق ومساعد الصناع والاشراق الصبية وثانى تلك الفئات — العمال العاديون ورؤسائهم وثالثها العمال الكتبة واسند كادر العمال الاعمال الفنية الى العمال الفنيين وحدد الدرجة ١٥٠ — ٣٠٠ لمساعدى الصناع بعلاوة ٥٠ مليما كل سنتين حتى يبلغ الاجر ٢٥٠ مليما يوميا ثم تكون العلاوة ٢٠ مليما كل سنتين واجاز شغل هذه الدرجة من العمال العاديين بشرط النجاح فى الامتحان امام لجنة فنية دون التقيد بقضاء مدة محددة بوظيفة العامل العادى وفى ذات الوقت لم يجرى الترقية من وظيفة مساعد صانع الى وظيفة صانع الا بعد خمس سنوات على الاقل

اما العمال العاديين فقد قسم الكادر درجاتهم الى ثلاثة فئات الاولى ١٠٠ — ٣٠٠ ملیم والثانية ١٢٠ — ٣٠٠ ملیم والثالثة ١٤٠ — ٣٠٠ واسند اليهم الاعمال التى لا تحتاج الى خبرة خاصة أو مهارة معينة ومن ثم فان العامل العادى كان ينتمى فى كادر العمال الى طائفة غير تلك التى ينتمى اليها العامل الفنى ولم يكن مساويا لمساعد الصانع فى الاجر كما انه لم يكن يستطيع شغل هذه الوظيفة الا بطريق التعيين بعد الدخول فى امتحان لا يشترط له مدة بقاء محدده بوظيفة عامل عادى وذلك امر بديهى اذ لم يكن شغل تلك الوظيفة من شأنه أن يكسبه خبرة تؤهله بمفردها أو مع غيرها من شروط الصلاحية للتميين بوظيفة مساعد صانع .

وعندما صدر القانون رقم ٦١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة لم يطبق المشرع احكامه على العمال الخاضعين لكادر العاملين المدنيين بالدولة الذى قضى بتطبيق احكامه على العاملين الخاضعين لكادر العمال بموجب المادة الاولى من مواد اصداره بيد انه قرر العمل باحكام هذا الكادر الى ان يتم وضع القرارات التنفيذية له وبذلك استمرت احكام كادر العمال مطبقة فيما يتعلق بالتقسيمات المشار اليها ، ولقد اكد القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ هذا الاتجاه فاجب مراعاة احكام كادر العمال عند الترقية بمقتضى القواعد المنصوص عليها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وتبعاً لذلك ظلت تقسيمات كادر العمال مطبقة على الرغم من معادلة درجاته بدرجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٦٤ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فانه اذ كان القرار المشار اليه قد عادل الدرجة ١٥٠ — ٣٠٠ (مساعد صانع)

والفئات (١٠٠ ، ٣٠٠ ، ١٢٠ ، ٣٠٠ ، ١٤٠ ، ٣٠٠) عامل عادي بالدرجة الحادية عشر فان ذلك لا يعنى الاخلال بتقسيمات كادر العمال أو ادماج العامل العادي في وظائف العمال الفنيين وبعد صدور القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة أوجب في المادة ٨٦ مراعاة احكام كادر العمال وابقى على تقسيماته وذلك بالنص على مراعاة حكم الفقرة ٢ من البند الثالث من المادة الاولى من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ التى قررت اجراء الترتيبات والتعيينات وفقا للاحكام المنصوص عليها بكادر العمال ، ومنذ صدور قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ الذى ادخل العمال العاديين في مجموعة وظائف الخدمات المعاونة جرت موازنات الدولة في السنوات المتلاحقة على تقسيمات كادر العمال فجعلت للعمال الفنيين والمهنيين مجموعة مستقلة عن مجموعة عمال الخدمات المعاونة التى شملت العمال العاديين .

واذا كان الامر كذلك فانه لا يكون هناك مجال لاعتبار المدة التى تخصيت بوظيفة عامل عادي والمدة التى قضيت بوظيفة مساعد صانع وحدة واحدة في مجال تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الرغم من أن الدرجة المخصصة لكلا منهما في كادر العمال قد عودلت بالدرجة الحادية عشر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٦٤ لسنة ١٩٦٤ كما لا يجوز اعتبار المدتين كأنهما قضيتا في الفئة العاشرة عند تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وانما يتعين اعتبار كلا منهما كذلك عند تطبيق الجدول الخاص بها أي الجدول الثالث بالنسبة للمدة التى قضيت بوظيفة مساعد صانع والجدول السادس بالنسبة للمدة التى قضيت بوظيفة عامل عادي اعمالا لحكم الفقرة (أ) من المادة ٢١ ولحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتبعاً لذلك فان العامل الذى عين ابتداء بوظيفة عامل عادي ثم نقل الى وظيفة مساعد صانع ينطبق في شأنه حكم الفقرة (ب) من المادة ٢١ فتسوى حالته على اساس تطبيق الجدول الثالث عليه مع حساب مدة خدمته اعتباراً من تاريخ تعيينه بوظيفة عامل عادي على أن تضاف الى المدد المشترطة لترقيته مدة سبع سنوات أو المدة التى قضناها بوظيفة عامل عادي ايها اقل كما وان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧١ لا ينطبق عليه الا اعتباراً من تاريخ تعيينه في وظيفة مساعد صانع .

ولما كانت الفقرة (ب) من المادة ٢١ والفقرة الاولى من المادة الاولى والفقرة الثانية من ذات المادة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ المعدل

للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ تقرر كل منها تسوية تبدأ من تاريخ مغاير
للاخرى فان من عين ابتداء بوظيفة عامل عادي ثم نقل الى وظيفة مساعد
صانع يكون بالخيار فيما يتعلق بتسوية حالته بين تطبيق أى من التسويات
الثلاث المشار اليها وذلك إما بحساب مدة خدمته اعتبارا من تاريخ تعيينه
بوظيفة عامل عادي مع اضافة سبع سنوات الى المدد المشترطة للترقية
في الجدول الثالث ، واما باعتباره شاغلا للفئة التاسعة بعد سنتين من
تاريخ تعيينه بوظيفة مساعد صانع على الا يقل سبته حينئذ عن ١٨ سنة
واما بحساب مدة خدمته الكلية من تاريخ تعيينه بوظيفة مساعد صانع بشرط
الا يقل سنة عندئذ عن ١٣ سنة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان المدة
التي قضيت في وظيفة عامل عادي لا تندمج في المدة التي قضيت بوظيفة
مساعد صانع وان العامل العادي ينتمى الى مجموعة الخدمات المعاونة
ولذلك ينطبق في شأنه حكم الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ اذا عين بوظيفة مساعد صانع قبل نشر هذا القانون وان
الدرجتين الحادية عشر والعاشرة تعتبران درجة واحدة (العاشرة) بالنسبة
للعامل الفنيين بالتطبيق لحكم الفقرة (ا) من المادة ٢١ وبالنسبة لعمال
الخدمات المعاونة بالتطبيق لحكم المادة ٢٢ ، وان القانون رقم ٧٧ لسنة
١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ لا ينطبق على العامل الذي
ينقل من الخدمات المعاونة الى الوظائف المهنية الا من تاريخ تعيينه في هذه
الوظائف وانه لمثل هذا العامل ان يختار بين تسوية حالته وفقا لحكم الفقرة
(ب) من المادة الاولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ او حكم الفقرة الاولى
من المادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ المعدل للقانون رقم ٧٧
لسنة ١٩٧٦ او حكم الفقرة الثانية من تلك المادة حسبما يكون افضل له .

(جلسة ١٩٨١/١/٧ — ملف رقم ٤٩٨/٣/٨٦)

٨٠ — مدى جواز نقل العامل من مجموعة الوظائف المتوسطة الى
مجموعة الوظائف الادارية اعتبارا من تاريخ حصوله على المؤهل العالي
نتيجة لتسوية حالته وفقا لحكم المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
وتطبيق الجدول الثاني عليه من تاريخ التعيين حتى تاريخ الحصول على
المؤهل العالي ، ثم تطبيق الجدول الاول عليه بعد ذلك .

سنن المشرع في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تسويتين وجوبيتين نصت
على احدها المادة ٨ بينما نصت على الاخرى المادة ١٠ ، فينتج عن المادة ٨

تسوى حالات الحاصلين على مؤهلات عالية الموجودين في الخدمة في ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون المذكور بوضعهم في الفئة المقررة لمؤهلاتهم اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم في التخرج طبقا للقواعد المنظمة لتعيين الخريجين المنصوص عليها بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ وبموجب المادة ١٥ يتعين تسوية حالة العاملين الموجودين بالخدمة في ٣١/١٢/١٩٧٤ تاريخ العمل بهذا القانون بترقيتهم الى الفئات الاعلى اذا امضوا المدد الكلية المحددة في الجداول المرفقة بالقانون وذلك في ذات المجموعة الوظيفية التي ينتهون اليها — وعلى ذلك يكون المشرع قد أجرى تسويتين تسبق احدهما الاخرى ، لكل منهما شروطها وقواعدها التي لا تتعارض مع قواعد وشروط تطبيق الاخرى ، وبحيث يكون ممكنا اعمالها معا على ذات الحالة ، ومن ثم فان تسوية حالة العامل الحاصل على مؤهل اثناء الخدمة بمقتضى احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتعين ان تتم أولا وفقا لحكم المادة ٨ فيوضع على الفئة المقررة لمؤهله العالي من تاريخ حصوله عليه ، بمراعاة تاريخ ترشيح زملائه في التخرج ، متى كان موجودا بالخدمة في ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون المذكور ، وهو الامر الذي يقتضى بالضرورة تغيير مجموعته الوظيفية من مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجموعة الوظائف العالية من تاريخ حصوله على المؤهل أو تاريخ ترشيح زملائه في التخرج ايهما اقرب باعتبار ذلك انعكاسا لربط المشرع بينه وبين زملائه في التخرج ، والقول بغير ذلك يفرغ هذا الارتباط من مضمونه واذ سبق هذا التاريخ ٣١/١٢/١٩٧٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وجب تطبيق حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ من هذا القانون بأن يسرى عليه الجدول الثانى حتى تاريخ الحصول على المؤهل العالي ثم يطبق عليه الجدول بالفئة والاقدمية التي بلغها بمقتضى الجدول الثانى باعتباره قد اعيد تعيينه حكما اعمالا لحكم المادة ٨ من القانون سالف الذكر في مجموعة الوظائف العالية .

ولما كان العامل المعروضة حالته قد عين بمؤهل متوسط في ١٥/١/١٩٦١ وحصل على مؤهل عال في سنة ١٩٦٨ فانه يتعين تسوية حالته وفقا لحكم المادة ٨ مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائه في التخرج فاذا اسفرت تلك التسوية عن شغله الفئة السابعة بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تعين تسوية حالته طبقا للمادة ١٥ منه مع مراعاة حكم الفقرة (و) من المادة ٢٠ على النحو السابق بيانه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان تطبيق حكم المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العامل في الحالة الماثلة يؤدي الى نقله من مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجموعة الوظائف العالية .

(جلسة ١٩٨١/١١/٤ — ملف رقم ٥٦٤/٣/٨٦)

وبهذا المعنى : (جلسة ١٩٨١/١١/١٨ — ملف رقم ٥٦٨/٣/٨٦)

٨١ — تحديد المدة اللازمة للترقية وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات المعادلة لها التي تضمنها قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ .

سلك المشرع في معاملة الشهادات التي تزيد مدة دراستها على مدى دراسة المؤهلات المتوسطة وتقل عن مدة المؤهلات العليا مسلكين مختلفين تضمن احدهما قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وتضمن الآخر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ففي قانون المعادلات قارن بين تلك الشهادات والمؤهلات العليا فقرر لها الدرجة السادسة المحددة للمؤهلات العليا ولكن بماهية مخفضة وقرر لحاملي المؤهلات العليا اقدمية نسبية على حاملها قدرها ثلاث سنوات ولم يجز ترقيةاتهم الى الدرجة الخامسة الا بعد ثلاث سنوات من تاريخ تعيينهم بالدرجة السادسة المخفضة اما في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فقد قارن المشرع بين الشهادات المشار اليها وبين المؤهلات المتوسطة فقرر لها الفئة الثامنة المحددة للمؤهلات المتوسطة وفي ذات الوقت منح حاملها اقدمية اعتبارية في تلك الفئة بعدد سنوات الدراسة الزائدة عن المدد الدراسية بالمؤهلات المتوسطة ، كما منحهم علاوة اضافية عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة وبناء على ذلك فانه لما كان لكل من قانون المعادلات وقانون التصحيح مجال اعماله ونطاق تطبيقه الذي لا يختلط بالآخر فان كيفية معاملة الشهادات المنصوص عليها في احدهما انما تكون عند تطبيق احكامه ومن ثم لا يجوز الاعتداد بالمعاملة التي حددها قانسون المعادلات للشهادات سالفة البيان عند تطبيق احكام قانون التصحيح وانما يتعين الاعتداد في هذا التطبيق بالمعاملة التي نص عليها قانون التصحيح ذاته ، خاصة وان نصوص هذا القانون جاءت صريحة واضحة في تعريف تلك الشهادات تعريفا يميزها عن غيرها وفي جمعها مع المؤهلات المتوسطة

في درجة بداية التعيين وفي جدول المدد الكلية وعليه فانه يتمين في تطبيق احكام هذا القانون اعتبار الشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والشهادات المعادلة لها شهادات فوق المتوسطة واعتبار حاملها شاغلين للفئة الثامنة من بدء التعيين وتطبيق الجدول الثاني عليها عند ترقيةهم من الفئة الثامنة الى الفئات التالية حتى الفئة الثالثة واشترط مدة كلية قدرها ٣٢ سنة عند ترقيةهم الى الفئة الثانية مع مراعاة الاقدمية الافتراضية المقررة لهم فتخصص مدة الدراسة الزائدة على مدة المؤهلات المتوسطة من مدد الجدول ومن المدة المشترطة للترقية للفئة الثانية او تضاف الى مدة خدمتهم الكلية .

واذا كانت الفقرة (ا) من المادة ٢ من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد منعت المساس بالتقييم المالي للشهادات الدراسية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر القانون فان هذا الحكم لا يغير من وجوب النظر الى تلك الشهادات باعتبارها شهادات فوق متوسطة عند تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لان اعمال احكامه المتعلقة بمدد الترقيات انما تتوقف على مستوى المؤهل وفقا للتقسيمات الواردة بالجدول المرفقة به وتنص المادة ١٧ منه ، ولا تتوقف على التفسير السابق للشهادات الذي لا يمكن ان يمس به تحديد مجموعة المؤهلات التي ينتمى اليها المؤهل وفقا لاحكامه ولذلك فانه لا يجوز القول بخصم مدة الست سنوات المشترطة للترقية من الفئة الثامنة الى الفئة السابعة عند ترقية حملة هذه الشهادات بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اعتبار ان الفئة السابعة المعادلة للدرجة السادسة تعد فئة بداية التعيين بالنسبة لهم ، لان هذا القول من شأنه اهدار احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومعاملة تلك المؤهلات عند تطبيق احكام هذا القانون ذات المعاملة المقررة لهم بقانون المعادلات .

ولما كانت وزارة الشؤون الاجتماعية عند تسوية حالة المؤهلات المشار اليها وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد انقصت مدة الست سنوات من المدد الكلية المتطلبة لترقياتهم فانها تكون قد خالفت صحيح حكم القانون ويكون اعتراض الجهاز المركزي للمحاسبات في هذا الشأن في محله .

وغنى عن البيان انه لا يجوز عند استرداد الفروق المالية في الحالة المعروضة الدفع بما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ من

عدم جواز استرداد فروق مالية ناتجة عن تسويات تمت بناء على القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ أو المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لان هذا النص لا يفيد مطلق التجاوز على استرداد الفروق التي نتجت عن التسويات التي اثار اليها وانما ينصب التجاوز على مجرد الاسترداد الذي كان يؤدي اليه تطبيق احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيره .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى انه لا يجوز انقاص مدة ست سنوات من المدد الكلية لترقية حملة الشهادات فوق المتوسطة المعروضة حالتهم وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(جلسة ١٣/٥/١٩٨١ — ملف رقم ٨٦/٣/٥٥٣)

٨٢ — مدى جواز الجمع بين اضافة مدة العمل السابقة الى مدة الخدمة الكلية التي بدأت من فئة اعلى من فئة بداية التعيين ، وخصم المدة المشترطة للترقية لتلك الفئة الاعلى بالنسبة للسائقين المقرر لتعيينهم ابتداء الفئة التاسعة ، وتم تعيينهم بالفئة الثامنة .

المشرع في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضى باجراء تسويات وجوبية على اساس مدة خدمة كلية تبدأ من درجة بداية التعيين المقررة لكل طائفة من طوائف العاملين وتسفر عن ترقيات حتمية داخل ذات المجموعة الوظيفية التي ينتمى اليها العامل ، وعليه فانه اذا كان المشرع قد ادخل في حساب المدة مدة العمل السابقة التي لم تحسب في الاقدمية فان تلك الاضافة انما تكون الى فئة بداية التعيين المقررة للمجموعة الوظيفية التي ينتمى اليها العامل ، وبالتبعية فانه لا يجوز اضافة مدة العمل السابقة الى اقدمية فئة اعلى من فئة بداية التعيين ولذلك سن المشرع حكم الخصم المنصوص عليه في الفقرة (د) من المادة ٢١ من هذا القانون بمقتضاه تخصم المدة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين الى الفئات الاعلى لن عين بمجموعة الوظائف المهنية في غير فئة بداية التعيين المحددة لمجموعته .

ولما كانت وظيفة سائق سيارة مقرر لها بكادر العمال الدرجة (٣٠٠ — ٥٠٠) التي عودلت بالدرجة التاسعة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والتي نقل شاغلوها الى الفئة التاسعة (١٦٢ — ٣٦٠) وفقا لجدول الفئات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة

فانه يتعين تسوية حالة السائقين المشار اليهم اما باضافة مدة عملهم السابقة الى مدة خدمتهم الفعلية مع تطبيق الجدول الثالث عليهم ابتداء من الفئة التاسعة ، او بتطبيق هذا الجدول عليهم ابتداء من الفئة الاعلى بعد خصم المدة المشترطة بالجدول للترقية الى الفئة الثامنة التي عينوا بها دون اضافة مدة العمل السابق الى مدة الوظيفة الاعلى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه في تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يجوز اضافة مدة العمل السابقة الى مدة الخدمة التي بدأت من فئة اعلى من فئة بداية التعيين .

(جلسة ١٠/٢١/١٩٨١ — ملف رقم ٥٣٥/٣/٨٦)

٨٢ — كيفية تسوية حالة السيد / طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لما كانت الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد قضت باجراء تسوية خاصة للعامل المهني الذي بدا حياته الوظيفية بمجموعة الخدمات المعاونة ، استهدف بها عدم اهدار المدة التي قضاها بوظائف تلك المجموعة ، وذلك بان قضت بتطبيق الجدول الثالث الخاص بالعاملين المهنيين اعتبارا من تاريخ تعيين العامل في هذه الحالة بوظائف الخدمات المعاونة وفي مقابل ذلك اضافت الى المدد المسترطة للترقية بهذا الجدول : مدة سبع سنوات او مدة الخدمة التي قضاها للعامل في مجموعة الوظائف المعاونة ايها اقل ، وذلك بشرط ان يكون قد نقل الى مجموعة الوظائف المهنية قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون المذكور ، فانه وقد عين المعروضة حالته ابتداء بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة بتاريخ ٢٩/٣/١٩٦٤ ثم اعيد تعيينه بتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٦ — قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون — بوظيفة ملاحظ صحي المضافة الى الكشف رقم ٥/ب الملحق بكادر العمال ضمن الوظائف المحدد لها الفئة (٣٠٠ — ٥٠٠) المعادلة للفئة التاسعة ، فانه يتعين تسوية حالته على اساس المدد المنصوص عليها بالجدول الثالث الخاص بالعاملين المهنيين مضافا اليها مدة ٢١ يوم و ١ شهر و ٥ سنين التي قضاها بوظائف الخدمات المعاونة على ان تسوى حالته ابتداء من ٢٩/٣/١٩٦٤ تاريخ تعيينه بتلك الوظائف . فلا يجوز تسوية حالته وفقا للجدول الثالث بغير اضافة تلك المدة الى المدد المسترطة للترقية في هذا الجدول والا كانت التسوية باطلة ، وتعين سحبها ، وبالتالي يكون مطابقا للقانون القرار الصادر بسحب القرار رقم

٦٨٥ لسنة ١٩٧٦ الذى طبق الجدول الثالث دون تلك الاضافة ، كما يكون مطابقا للقانون القرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٧٩ باعادة تسوية حالته وفقا لحكم الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذى اسفر عن منحه الفئة الثامنة اعتبارا من ١/٦/١٩٧٥ — اول الشهر التالى لمضى احدى عشرة سنة على تاريخ تعيينه واذ تقاضى العامل المذكور بناء على التسوية الباطلة مبالغ بغير وجه حق ، فانه يلتزم بردها .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية العمومية لقسمى الفتوى والشرع الى صحة التسوية الصادر بها القرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٧٩ بترقية العامل فى الحالة المائلة الى الفئة الثامنة اعتبارا من ١/٦/١٩٧٥ واسترداد الفروق التى صرفت بناء على التسوية الباطلة الصادر بها القرار رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٧٦ .

(جلسة ١٩٨١/١١/٤ — ملف رقم ٥٦٠/٣/٨٦)

٨٤ — مدى جواز تسوية حالة خريجي مدارس الكتاب العسكريين الذين لم يلتحقوا باحدى الجهات الحكومية او الهيئات العامة او الإدارة المحلية بعد انتهاء خدمتهم العسكرية وعينوا مباشرة بالقطاع العام .

اشترط المشرع فى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ لتسوية حالات العاملين بالقطاع العام من خريجي مدارس الكتاب العسكريين وفقا لاحكامه ، ان يكونوا قد التحقوا قبل شغلهم وظائفهم بهذا القطاع بخدمة احدى الجهات الحكومية او الهيئات العامة او وحدات الادارة المحلية . فان تحقق ذلك الشرط تحت التسوية باعتبارهم الفئة المعادلة للدرجة الثامنة وفقا لجدول الدرجات الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، وذلك من تاريخ التعيين او الحصول على شهادة خريجي مدارس الكتاب العسكريين أيهما أقرب . وقد كان مقتضى ذلك عدم افادة من عين بوظيفة بالقطاع العام بعد انتهاء خدمته العسكرية مباشرة ، من احكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ ، الا انه وقد ادخل المشرع بمقتضى احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مدة الخدمة العسكرية ضمن المدد الواجب الاعتداد بها عند اجراء التسوية سالفه الذكر وحدد المقصود بتاريخ التعيين فى الوظيفة العسكرية بأنه تاريخ القيام — اثناء الخدمة العسكرية — بالاعمال التى يشترط لمباشرتها الحصول على شهادة خريجي مدارس الكتاب العسكريين ، واعتد بتاريخ التعيين فى الوظيفة العسكرية عند تطبيق احكام

القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ فإنه يكون بذلك قد اسقط شرط سبق الالتحاق بخدمة الجهات الحكومية أو الهيئات العامة أو وحدات الإدارة المحلية ، عند تطبيق احكام هذا القانون على العاملين بالقطاع العام .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا يشترط لافادة العاملين بالقطاع العام من احكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ سبق الالتحاق بالخدمة في احدى الجهات الحكومية أو الهيئات العامة أو وحدات الإدارة المحلية . وأنه يتعين اجراء هذه التسوية من تاريخ التعيين في الوظيفة العسكرية بعد الحصول على المؤهل .

(جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٨١ — ملف رقم ٥٧٦/٣/٨٦)

٨٥ — كيفية تسوية حالة احد العاملين وفقا لحكم الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

مفاد نص المادة ٢١/ب من القانون رقم ١١/١٩٧٥ ان المشرع قرر تسوية خاصة للعامل المهني الذي بدأ حياته الوظيفية بمجموعة الخدمات المعاونة ، استهدف بها عدم اهدار المدة التي قضها بوظائف تلك المجموعة وذلك بان قضى بتطبيق الجدول الثالث الخاص بالعاملين المهنيين اعتبارا من تاريخ تعيين هذا العامل بوظائف الخدمات المعاونة ، وفي مقابل ذلك اضاف الى المدة المشترطة للترقية بهذا الجدول ، بالنسبة للعامل في هذه الحالة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة التي قضها في مجموعة الخدمات المعاونة ايها أقل ، وذلك بشرط ان يكون قد نقل الى مجموعة الوظائف المهينة قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ولما كان العامل في الحالة الماثلة قد عين ابتداء بوظائف الخدمات المعاونة . وبدأت مدة خدمته الكلية اعتبارا من ١٣/١/١٩٤٨ ونقل الى مجموعة الوظائف المهنية في ٢٢/١/١٩٧٥ قبل تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فإنه يتعين تسوية حالته طبقا لحكم الفقرة (ب) من المادة ٢١ سالفه الذكر . وذلك بتطبيق الجدول الثالث على مدة خدمته جميعها ، بما في ذلك المدة التي قضها بوظائف مجموعة الخدمات المعاونة ، مع اضافة مدة سبع سنوات الى المدة المشترطة للترقية في هذا الجدول باعتبارها أقل من التي قضها العامل بوظائف مجموعة الخدمات المعاونة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى وجوب تسوية حالة السيد
المعرضة حالته وفقا لحكم الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ .

١ جلسة ١٩٨١/١٢/٢ — ملف رقم ٨٦ / ٣ / ٥٧٥ :

٨٦ — كيفية حساب مدة الخبرة العلمية الزائدة عن الحد الأدنى
المشترط لشغل الوظيفة والعلاوات الإضافية وفقا لحكم الفقرة الثانية من
المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

اجاز المشرع بموجب المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حساب
مدة الخبرة الزائدة عن المدة المشترطة لشغل الوظيفة وقضى بمنح علاوات
اضافية عنها بحد اقصى خمس علاوات واشترط لذلك ان تتفق مدة الخبرة
مع طبيعة العمل الجديد ، والا يسبق العامل نتيجة لحساب مدة خبرته
الزائدة زميله المعين بذات الجهة الذى تتوافر له ذات مدة الخبرة ويشغل
وظيفة من ذات الدرجة التى عين بها العامل فى اقدمية الدرجة وفى المرتب ،
ومن ثم فانه اذا وجد هذا الزميل اقتصر حق العامل فى حساب مدة الخبرة
الزائدة على القدر الذى يؤدى الى مساواته به فى اقدمية الدرجة كما يقتصر
حقه فى العلاوات الاضافية على عدد من العلاوات تقابل عدد سنوات
الخبرة المحسوبة على هذا الاساس فى الاقدمية ومنع مراعاة الا يزيد مرتبه
عن مرتب زميله ، كما يتعين وضعه فى ترتيب تال لاقدمية هذا الزميل .

ولما كان زميل العامل فى الحالة الماثلة شاغل للدرجة الاولى فى
١٩٧٩/٢/٢٤ بمرتب قدره ٩٨ جنيه فانه وقد عين العامل فى ١٩٧٩/٢/١٩
بذات الدرجة ، فانه لا يجوز ان ترتد اقدميته فيها نتيجة حساب مدة الخبرة
الزائدة الا الى ١٩٧٩/٢/٢٤ على ان يوضع فى ترتيب تال لاقدمية هذا
الزميل ، وتبعاً لذلك فلا تحسب له من مدة الخبرة الزائدة سوى سنة
واحدة كاملة ولا يستحق من العلاوات الاضافية سوى علاوة واحدة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
جواز منح العامل فى الحالة الماثلة اقدمية فى الدرجة ترتد الى تاريخ يسبق
زميله بالجهاز ، وحساب العلاوات الاضافية على اساس تاريخ هذه
الاقدمية .

(جلسة ١٩٨١/١٢/١٦ — ملف رقم ٨٦ / ٣ / ٥٧١)

٨٧ - مدى جواز الاعتداد بمدة الخدمة التى قضتها العاملة بوظيفة كاتب بالدرجة التاسعة بالثانوية العامة ضمن مدة خبرتها بالوظيفة التى تشغلها بالمؤهل العالى الذى عينت به اعتبارا من ١/٦/١٩٧٣ على اساس سبق حسابها ضمن مدة الخدمة الكلية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وعلى اساس ان لجنة شئون العاملين قد اعتدت بها عند ترقيتها الى الفئة الخامسة وذلك بمناسبة ترشيحها للترقية من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية .

عندما اتجه المشرع الى تسوية اوضاع العاملين بموجب احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتد بمدد عملهم السابقة التى لم تحسب لهم من قبل بيد انه لم يشأ ان يترتب على ذلك تغيير فى تاريخ دخول العامل فى الخدمة او تعديل فى اقدميته فى الفئات السابقة على الفئة التى يشغلها فى ٣١/١٢/١٩٧٤ تاريخ العمل بالقانون وانما قصر اثر حساب تلك المدد على رد اقدميته فى الفئة التى يشغلها فى التاريخ المذكور وعلى ترقيته الى فئات اعلى منها ، وليس ادل على ذلك من انه اذا تعدت به مدة خدمته الفعلية مضافا اليها مدة عمله السابق عن رد الاقدمية او الترقية فانها لا تنتج اثرا ومن ثم لا يجوز باى حال من الاحوال اعتبار مدة العمل السابق المحسوبة على هذا الوجه مدة خبرة يترتب عليها تغيير تاريخ دخول العامل الخدمة ، وبناء على ذلك فانه لا يجوز الاعتداد بهذه المدد عند ترقية العامل وفقا لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام .

واذا كانت المادة ٨ من هذا القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ قد خولت مجلس الادارة وضع الهيكل التنظيمى وجداول توصيف وتقييم الوظائف بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها ومدة الخبرة المترتبة لها وكذلك وضع القواعد المتعلقة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف مع مراعاة المعايير التى يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء وكان رئيس مجلس الوزراء قد اصدر القرار ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بالقطاع العام وقضى بضرورة مراعاة التاهيل العلمى والخبرة العلمية فى مجالات الوظائف المختلفة والدرجات المالية المقررة لها ، اذا وافق مجلس ادارة الوكالة (وكالة انباء الشرق الاوسط وهى الجهة التى تعمل بها العاملة المذكورة) على جدول مدد الخبرة الكلية على اساس تقسيمها بحسب نوع المؤهل فانه لا يجوز اعمالا لتلك القواعد حساب مدة الخبرة التى قضتها العاملة فى الحالة الماثلة بوظيفة كاتب بالمؤهل المتوسط ضمن مدة خبرتها العلمية فى الوظيفة التى عينت بها بالمؤهل العالى ، ويكون قرار لجنة شئون العاملين الصادر بالاعتداد بهذه المدة لا سند له من القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز الاعتداد بمدة العمل السابقة التي قضتها العاملة المعروضة حالتها بوظيفة كاتب بالمؤهل المتوسط ضمن مدة خبرتها بالوظيفة التي عينت بها بالمؤهل العالى .

(جلسة ١٩٨٢/٢/٣ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٩٩)

٨٨ — كيفية تسوية حالات بعض العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عالية اثناء الخدمة وتمت تسوية حالاتهم طبقا للفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ومدى استفادتهم من تخفيض مدة الست سنوات من الجدول الثانى وفقا لحكم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ .

نص المشرع صراحة فى الفقرة (ز) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المضافة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ على تخفيض المدة الكلية اللازمة للترقية للفئات الواردة بالجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بمقدار ست سنوات بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات التى اضيفت اليه ، والذين حصلوا على مؤهلات عالية اثناء مدة خدمتهم وقد جاء نص الفقرة المشار اليها عاما مطلقا ، ومن المقرر ان المطلق يؤخذ على اطلاقه ما لم يرد ما يقيد به او يخصه ، ومن ثم يستفيد من الحكم الوارد به بتخفيض مدة الست سنوات العاملون الذين تمت تسوية حالتهم طبقا لحكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يستوى فى ذلك من اختار منهم معاملته بالمؤهل المتوسط وفقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ومن اختار معاملته بالمؤهل العالى وفقا للمادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون ، بشرط الا يترتب على ذلك المساس بمراكزهم فى ظل اختيار احكام المؤهل الاعلى .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ على العاملين المخاطبين بأحكامه بتخفيض مدة الست سنوات من المدد الكلية الواردة بالجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشرط الا يترتب على ذلك المساس بمراكزهم فى ظل اختيار احكام المؤهل الاعلى .

(جلسة ١٩٨٢/١١/١٧ — ملف رقم ٦٠٨/٣/٨٦)

٨٩ — مدى جواز انقاص الست سنوات التي نص عليها القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ من المدة المشترطة للترقية الى الدرجة الاولى بالنسبة لحالة السيد /

من حيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينص في المادة ١٧ على أن « يرقى اعتباراً من اليوم الأخير من السنة المالية ١٩٧٤ والسنة المالية ١٩٧٥ والسنة المالية ١٩٧٦ والسنة المالية ١٩٧٧ العاملين من حملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة ١٤٤٠/٦٨٤ الى الفئة ١٤٤٠/٨٧٦ الذين تتوافر في هذا التاريخ الشروط الآتية :

٣٢ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة » .

كما أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ينص في مادته الاولى على أن تضاف فقرة جديدة تحت حرف (ز) الى المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام نصها الآتي :

(ز) تخفض المدة الكلية اللازمة للترقية للفئات المختلفة الواردة بالجدول الثاني من الجداول الملحق بهذا القانون بمقدار الست سنوات وذلك بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجداول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ شأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات التي أضيفت إليه من تتوافر في شأنهم شروط تطبيق ذلك القانون « وتنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٩٧٥ لسنة ١٩٧٥ المشار إليها على أن « تحسب المدة الكلية المحددة بالجداول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيماً عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على أحكامه اعتباراً من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب وتحسب المدة الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية ... »

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ، أنه لا يجوز تخفيض مدة السنوات الست المشار إليها في هذا القانون إلا بالنسبة للفئات الواردة بالجدول الثاني من الجداول الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وهذه الفئات تشمل السابعة حتى الثالثة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . ومن ثم فإنه وفقاً لهذا الحكم الصريح يخرج من نطاق الترقية العاملون الشاغلون للفئة الثانية

من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أى الدرجة الاولى فى القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ ، بحيث يلزم قضاء العامل ٣٢ سنة فى الخدمة ، دون تخفيض الست سنوات المتوه عنها .

ومن حيث أنه مما يدعم هذا الرأى ، أن المشرع افرد نصا خاصا للترقية الى الدرجة الثانية والاولى وهو نص المادة ١٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقرر لشاغلها معاملة متميزة عن باقى الفئات فجعل الترقية منها بالاختيار بنسبة ١٠٠٪ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز انقاص مدة السنوات المشار اليها من المدة المشترطة لترقية السيد المعروضة حالته الى الدرجة الاولى .

(جلسة ١٩٨٢/١٢/١ — ملف رقم ٦١٢/٣/٨٦)

٩٠ — تحديد اقدمية العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عليا اثناء الخدمة ونقلوا الى الدرجات الثالثة العالية ، وكانوا يشغلون الدرجة الثالثة الفنية المتوسطة فى تاريخ سابق على حصولهم على المؤهل العالى .

من حيث أن لائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر الصادرة بقرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ تنص فى المادة ١٩ منها على أنه « فى حالة حصول العامل اثناء الخدمة على مؤهل علمى اعلى يتناسب مع اعمال الهيئة واحتياجاتها يجوز نقله الى وظيفة تتناسب مع مؤهله الجديد بشرط توافر متطلبات شغله لهذه الوظيفة ، وتحدد اقدميته من تاريخ حصوله على المؤهل او الدرجة المحددة للمؤهل ايها اقرب وبالمرتب المحدد للوظيفة او مرتبه الذى يتقاضاه ايها اكبر .

ومع ذلك واذا كانت خبرته بالاعمال السابقة التى شغلها تتناسب مع المؤهل ومع متطلبات شغل الوظيفة التى يلزم الحصول على المؤهل لشغلها فى بدء التعيين بها ، جاز تعيينه عليها فى درجة معادلة لدرجته باقدميته فيها وبذات مرتبه » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ، أنه يشترط لاعمال حكم الفقرة الاخيرة من المادة ١٩ سالفه الذكر — وهو جواز تعيين العامل على الوظيفة الجديدة (التخصصية) بالمؤهل العالى باقدمية فيها ترجع الى تاريخ حصوله على

الوظيفة السابقة (الفنية) بالكادر المتوسط — ضرورة أن تكون خبرته بالأعمال السابقة التي شغلها تتناسب مع المؤهل ومع متطلبات شغل الوظيفة التي ينتقل إليها بعد حصوله على المؤهل العالي ، على أن يناد بالجهات الفنية بالهيئة تقدير توافر هذا التناسب بما تترخص به من سلطة تقديرية في هذا الشأن ، وذلك من واقع الحالات المعروضة كل على حدة .

ومن حيث ان الثابت — بالنسبة للعامل المعروضة حالته وطبقا لما افادت به الهيئة — ان هناك صلة وثيقة بين وظيفة « معاون محطة » والتي كان يشغلها المذكور من ١٩٧١/٩/١ وبين وظيفة مفتش نقل « والتي شغلها اعتبارا من ١٩٨٢/١٠/٢٤ بعد حصوله على المؤهل العالي في مايو سنة ١٩٨٠ مما مؤداه جواز تعيين هذا العامل في الدرجة الثامنة العالية (التخصصية) بأقدمية فيها ترجع الى ١٩٧١/٩/١ — تاريخ حصوله على الدرجة الثالثة الفنية بالكادر المتوسط .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز تعيين العامل المشار اليه في الدرجة الثالثة التخصصية ، ورد أقدميته فيها الى ١٩٧١/٩/١ تاريخ حصوله على الدرجة الثالثة الفنية المتوسطة ، متى قدرت السلطة المختصة ان خبرته بالأعمال السابقة التي شغلها تتناسب مع مؤهله ، ومع متطلبات شغل هذه الوظيفة الجديدة وفقا للمادة ١٩ من لائحة الهيئة القومية لسكك حديد مصر المنوه عنها .

(جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠ — ملف رقم ٦٢٦/٣/٨٦)

٩١ — مدى جواز تطبيق الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العامل المعين بمجموعة الخدمات المعاونة وكلف بأعمال مهنية بغير ان تنتقل فئته الى مجموعة الوظائف المهنية قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ومدى جواز تطبيق الجدول الخامس على العامل المعين بمجموعة الخدمات المعاونة وكلف بأعمال كتابية بغير ان تنتقل فئته الى مجموعة وظائف الكتبة غير المؤهلين ، ومدى جواز حساب مدة العمل السابقة التي قضاها السيد / في عمل فنى ضمن المدة الكلية المحسوبة له بمجموعة الوظائف الادارية رغم رفض لجنة شئون العاملين حسابها طبقا لحكم المادة ١٩ من القانون ١٩٧٥/١١ ، ومدى جواز ارجاع اقدمية العامل في الفئة الرابعة التي كان يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ الى تاريخ اكمال المدة المشترطة للترقية الى تلك الفئة

وفقا للجدول الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وترقيته الى الفئة الثالثة بعد ذلك وفقا لهذا الجدول ، ومدى جواز تسوية حالة العامل طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ، ووفقا لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم تسوية حالته وفقا لحكم المادة ١٥ من القانون الاخير وتطبيق الجدول الثانى الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة ، ثم الجدول الاول لكونه قد عين بمؤهل متوسط ثم نقل الى مجموعة الوظائف العالية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

من حيث ان الفقرة (ب) من المادة ٢١ من قانون تصحيح اوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تشترط لتطبيق الجدول الثالث المرفق بهذا القانون والخاص بالعمال المهنيين على العامل المعين ابتداء بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة أن يكون قد نقل قبل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ تاريخ نشر القانون الى مجموعة الوظائف المهنية ، ومن ثم لا يجوز تطبيق الجدول الثالث على العامل الذى عين باحدى وظائف الخدمات المعاونة ولم ينقل الى مجموعة الوظائف المهنية ولو كان قد كلف بأداء اعمال فنية .

ومن حيث ان المشرع خصص الجدول السادس من الجداول الملحقة بالقانون ١١/١٩٧٥ للمعينين بمجموعة وظائف الخدمات للمعاونة ، وخصص الجدول الخامس للعاملين المعينين بوظائف للكتبة غير المؤهلين ، وعلى ذلك لا يجوز تطبيق الجدول الخامس على من لم يعين فى أى وقت بوظائف الكتبة غير المؤهلين ولو كان قد كلف اثناء شغله لوظيفة بمجموعة الخدمات المعاونة بأداء اعمال كتابية .

ومن حيث أنه بالنسبة لتسوية حالة السيد / فإنه لما كانت المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه (يشترط لحساب المدد المبينة فى المادة السابقة ما يأتى) (ب) أن تكون قد قضيت فى وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة فى وظيفته الحالية ويصدر باحتساب المدد المشار إليها وفقا للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التى يتبعها العامل ... ، ومفاد هذا النص أنه يتعين لحساب مدة العمل السابقة فى مدة الخدمة الكلية عند تسوية حالة العامل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن يكون من شأنها اكساب العامل خبرة فى عمله الحالى الامر الذى يقتضى نوع من التماثل بين العاملين ، ومن ثم فان العمل المهنى السابق الذى يمارسه العامل فى الحالة الماثلة قبل تعيينه بمجموعة الوظائف الادارية لا يكسبه خبرة تجزى حسابه ضمن مدة خدمته الحالية . وتبعاً لذلك لا يجوز النظر فى حساب تلك المدة .

ومن حيث ان بالنسبة لحالة العامل فإنه لما كانت المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان (يعتبر من امضى او يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى فى نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من اول الشهر الثانى لاستكمال هذه المدة .

فإذا كان العامل قد رقى فعلا فى تاريخ لاحق على التاريخ المذكور نرجع اقدميته فى الفئة المرقى اليها الى هذا التاريخ ، وان المادة ٢ من مواد اصدار هذا القانون لم تجز فى الفترة (د) الترقية الى اعلى من فئتين خلال السنة المالية الواحدة من سنوات اعمال القانون وان المادة ٩ من مواد الاصدار قضت باعمال احكام القانون اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ومناد ذلك ان تسوية حالة العامل طبقا لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ انما تكون برد اقدميته فى الفئة التى يشغلها فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ لتاريخ العمل القانونى او بترقيته الى الفئات الاعلى على الا يترتب على ذلك ترقيته الى اعلى من فئتين فى السنة المالية الواحدة مع مراعاة ان رد الاقدمية يعد بمثابة ترقية فى تطبيق حكم المادة ١٥ سالف الذكر باعتباره ترقية ادركها العامل فى تاريخ سابق على التاريخ الذى رقى فيه بالفعل ومن ثم ، لما كان العامل فى الحالة الماثلة شاغلا للفئة الرابعة فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ فإنه يستحق رد اقدميته فى تلك الفئة الى اول الشهر التالى لتاريخ اكمال المدة المشترطة للترقية الى تلك الفئة وفقا للجدول الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وترقيته الى الفئة الثالثة اعتبارا من اول الشهر التالى لتاريخ اكماله المدة المشترطة للترقية اليها فى هذا الجدول مع مراعاة الا يتجاوز فئتين تاليتين خلال السنة ١٩٧٥ .

ومن حيث ان بالنسبة لحالة العامل / فإنه لما كانت الفقرة (و) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لم تجز الجمع بين التسوية طبقا لاحكام المادة ١٤ والتسوية طبقا لاحكام المادة ١٥ من هذا القانون اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة الترقية الى اعلى من فئتين تاليتين للفئة التى يشغلها العامل فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ تاريخ العمل بالقانون مع تخويل العامل الحق فى اختيار التسوية الافضل له وأن المادة ١٤ قضت بتسوية حالة العاملين الذين يسرى فى شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ اعتبارا من تاريخ دخولهم

الخدمة أو حصولهم على المؤهل ايهم اقرب على اساس تسدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور . ومن ثم يجوز للعامل في الحالة الماثلة ان يجمع بين تسوية حالته طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ الذي احياه نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد ان امتنعت المطالبة بتطبيق احكامه اعمالا لنص المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وبين الترقية بموجب المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشرط ألا يترتب على ذلك ترقيته الى اكثر من فئتين خلال السنة المالية الواحدة من سنوات اعمال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واذ تقضى المادة الثانية من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بوضع العاملين الحاصلين على مؤهلات دراسية المعينين في فئات ادنى من الفئات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ في الفئات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم مع مراعاة التعادل الوارد بالجدول الاول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٣ لسنة ١٩٦٤ فان تسوية حالة العامل وفقا لهذا الحكم تقضى نقله من مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجموعة الوظائف الادارية اعتبارا من تاريخ معاملته بالمؤهل العالى ولما كانت الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ توجب حساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالى لمن نقلت فئته او أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون على اساس تطبيق الجدول الثانى الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم تطبيق الجدول الاول الخاص بحملة المؤهلات العليا اعتبارا من هذا التاريخ بالفئة والاقدمية التى بلغها طبقا للجدول الثانى وكان العامل المذكور يدخل فى عداد المخاطبين باحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فان شروط حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ سالفة الذكر تتوافر فى حقه ، ومن ثم يتعين تطبيق الجدول الثانى ثم الجدول الاول عليه اعمالا لحكم تلك الفقرة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى:

أولا : عدم جواز تطبيق الجدول الثالث على العامل الذى عين باحدى وظائف الخدمات المعاونة ولم ينقل الى مجموعة الوظائف المهنية ولو كان قد كلف باداء اعمال فنية .

ثانيا : عدم جواز تطبيق الجدول الخاص على من لم يعين فى أى وقت بوظائف الكتبة غير المؤهلين ولو كان قد كلف اثناء شغله لوظيفته بمجموعة الخدمات المعاونة باداء اعمال كتابية .

ثالثا : عدم جواز حساب مدة العمل السابق التي قضتها السيد
..... في عمل فنى ضمن مدة عمله بمجموعة الوظائف الادارية

رابعا : احقية السيد / في رد اقدميته بالفئة
الرابعة وترقيته الى الفئة الثالثة بالتطبيق لحكم المادة ١٥ من القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ .

خامسا : احقية السيد / في الافادة من حكم
المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والافادة من حكم المادة ١٥ من
ذات القانون على ألا يترتب على ذلك ترقيته لاكثر من فئتين خلال السنة
المالية الواحدة من سنوات اعمال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واحقيقته
في تطبيق الجدول الثانى الخاص بالمؤهلات المتوسطة ثم تطبيق الجدول
الاول الخاص بالمؤهلات العليا بالفئة والاقدمية التى يبلغها وفقا للجدول
الثانى

(جلسة ١٧/٣/١٩٨٢ - ملف رقم ٨٦/٣/٥١٠)

٩٢ - مدى جواز تطبيق قواعد تقييم المؤهلات الواردة بالقانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين المعينين بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ وقبل العمل بقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ .

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢
لسنة ١٩٨٠ وضعا نظاما متكاملًا فى شأن حساب مدة الخبرة العلمية
وما يقابلها من اقدمية افتراضية وعلاوات اضافية الامر الذى يتعين معه
تطبيق هذا النظام على كل من افتتح علاقته الوظيفية بعد العمل بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتبعًا لذلك فان العاملين المعروضة حالتهم وقد عينا
فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ و ٣١ من يناير سنة ١٩٨٠ يخضعان لاحكام
هذا النظام .

ولا يغير مما تقدم ان قرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠
قد نص فى المادة الرابعة على العمل به من ١٠ ابريل سنة ١٩٨٠ تاريخ
نشره اذ ان هذا التاريخ انما يحدد نطاق المخاطبين باحكام مبدد الخبرة
المكتسبة علميا بحيث يشملون من كان موجود بالخدمة فى هذا التاريخ ومن
يعين بعده ومن ثم فان من عين قبل هذا التاريخ يفيد من احكامه باعتبار ان
علاقة الموظف بالادارة علاقة تنظيمية عامة وبهذه المثابة يخضع للقوانين

والقرارات التنظيمية بأثر مباشر طالما انها لا تؤثر على الحقوق التي اكتسبها في ظل العمل بالقوانين والقرارات السابقة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ على الحالتين المعروضتين .

(جلسة ٢١/٤/١٩٨٢ - ملف رقم ٨٦/٣/٥٦٦)

٩٢ - مدى جواز حساب مدة ممارسة المهن الحرة السابقة على القيد بالنقابة ضمن مدة الخدمة الكلية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

من حيث ان المادة ١٨: من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرافقة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية من المدد الاتية :

(د) مدد ممارسة المهن الحرة لاعضاء النقابات المهنية وتحسب كاملة»

ومفاد هذا النص ان المشرع قضى بحساب مدد ممارسة المهن الحرة التي لم تحسب للعامل من قبل ضمن مدد الخدمة الكلية المسترطة للترقية طبقا لاحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ واشترط لذلك ان يكون عضوا باحدى النقابات المهنية ومن ثم فان مدد ممارسة العمل السابقة على القيد بالنقابة واكتساب عضويتها لا يجوز حسابها ضمن المدد الكلية سائلة الذكر .

ولما كان العاملون المعروضة حالاتهم قد اكتسبوا عضوية النقابة التجارية بالتطبيق لاحكام قانون نقابة التجاريين رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ و ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ فانه لا يجوز حساب مدة ممارستهم المهنية السابقة على تاريخ قيد كل منهم طالما ان النقابة لم تقيدهم الا اعتبارا من هذا التاريخ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز حساب مدد مزاوله العمل الحر للعاملين المعروضة حالاتهم .

(جلسة ٢١/٤/١٩٨٢ - ملف رقم ٨٦/٣/٥٦٦)

٩٤ — مدى جواز تطبيق الجدول الثالث الخاص بالعاملين المهنيين الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين الذين عينوا ابتداء بوظيفة مهنية ونقلوا الى وظائف مكتبية لحصولهم على مؤهلات اقل من المتوسطة اذا كانوا حاصلين في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون على مؤهلات متوسطة ، ومدى جواز تطبيق هذا الجدول على العامل الذي عين بوظيفة مهنية ونقل الى وظيفة مكتبية لحصوله على مؤهل اقل من المتوسط وحصل على مؤهل متوسط ثم على مؤهل عالى نقل بموجبه الى المجموعة العالية قبل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

سن المشرع بموجب احكام المادة ١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تسوية وجوبية اعتد فيها بالمركز القانونى للعامل في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ تقوم على اساس مدد خدمة كلية نص عليها في الجداول الستة المرفقة بالقانون والتي خصص كلا منها لطائفة من العاملين بحسب المؤهل او نوع العمل او المهنة وذلك وفقا لقاعدة عامة مؤداها الا يطبق على العامل الا جدول واحد فان توافرت لديه شروط انطباق اكثر من جدول في ١٩٧٤/١٢/٣١ طبق عليه الجدول الاصلح كما قررت تطبيق الجدول الثالث على من عين ابتداء بمجموعة الوظائف المكتبية المعاونة ونقل الى مجموعة الوظائف المهنية بشروط خاصة وكذلك خول العامل حقا في التنقل بين الجدول الثانى والجدول الاول بشرط نقل الفئة قبل تاريخ نشر القانون ، ثم اتجه المشرع بعد تعديل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ الى عوسيع نطاق النقل بين الجداول بحيث اصبح للعامل الحق عند تسوية حالته وفقا لاحكام هذا القانون أن يتنقل بين الجدول الثالث الخاص بالعاملين الفنيين والجدول الرابع الخاص بحملة المؤهلات الاقل من المتوسطة قبل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ تاريخ نشر القانون وذلك اعتبارا من تاريخ النقل او اعادة التعيين كما قرر المشرع التنقل بالعامل بين الجدول الرابع الخاص بالمؤهلات الاقل من المتوسطة والجدول الثانى الخاص بالمؤهلات المتوسطة اعتبارا من تاريخ الحصول على المؤهل المتوسط لمن حصل اثناء الخدمة على مؤهل متوسط بغير ان يشترط في هذه الحالة نقل الفئة او اعادة التعيين كما قرر كذلك التنقل بالعامل بين الجدول الثانى الخاص بالمؤهلات المتوسطة والجدول الاول الخاص بالمؤهلات العليا اعتبارا من تاريخ الحصول على المؤهل العالى ليس فقط لمن نقلت فئته وانما كذلك لمن اعيد تعيينه قبل ١٠ من مايو ١٩٧٥ تاريخ نشر القانون بمجموعة الوظائف العليا ، فانه يتعين ان تسوى حالة العاملين المعروضة حالاتهم الذين عينوا ابتداء بمجموعة الوظائف

المهنية ونقلوا الى مجموعة الوظائف المكتبية لحصولهم على مؤهل اقل من المتوسط ثم حصلوا على مؤهل متوسط على اساس تطبيق الجدول الثالث حتى تاريخ نقلهم الى مجموعة الوظائف المكتبية ثم تطبيق الجدول الرابع حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم تطبيق الجدول الثانى اعتبارا من هذا التاريخ فان كانوا قد حصلوا على مؤهل عال ونقلوا او اعيد تعيينهم بناء على ذلك بمجموعة الوظائف العالية قبل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ طبق عليهم ايضا الجدول الاول اعتبارا من تاريخ حصولهم على المؤهل العالى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تنقل حاملى المؤهل من جدول المهنيين الى جدول الشهادات الاقل من المتوسطة ثم الى جدول الشهادات المتوسطة ثم الى جدول الشهادات العالية وفق اللقود والضوابط الواردة في مواد القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المتعلقة بالتنقل فيما بين الجداول .

(جلسة ١٩٨٢/٤/٧ — ملف رقم ٨٦ / ١ / ٣١٢)

٩٥ — مدى جواز ترقية العامل الى اكثر من فئتين تاليتين للفئة التى كان يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالتطبيق لاحكام المادتين ١٣ ، ١٤ من هذا القانون اذا لم يجمع بين تلك الترقيات وفقا لاحكام من المادتين ١٥ ، ١٧ من هذا القانون .

قضى القانون ١١/١٩٧٥ : (المادة ١٣) بترقية حامل المؤهل العالى الى الفئة التى رقى اليها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ زميله المعين في تاريخ واحد بذات الجهة كما قضى في المادة ١٤ بتطبيق احكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ على العاملين الحاصلين على مؤهلات دراسية بوضعهم على الفئة المقررة لمؤهلاتهم اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة او حصولهم على المؤهل ايها اقرب مع تدرج ترقياتهم كزملائهم المعينين في هذا التاريخ ، وقرر القانون في المادة ١٥ ترقية العاملين الذين يكملون المدد الخدمة الكلية المشترطة بالجداول المرفقة به الى الفئات الاعلى من تلك التى كانوا يشغلونها في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ وحتى الدرجة الثالثة وفي المادة ١٧ ترقية العاملين الذين تتوافر لهم المدد الكلية المشترطة في تلك المادة الى الفئة الثانية .

ومن حيث ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على انه (لا يجوز أن يترتب على تطبيق احكام القانون المرافق (و) الجمع بين الترقية طبقا لاحكام المادة ١٣ او تسوية الحالة طبقا للمادة ١٤ والترقية بمقتضى احكام المادتين ١٥ و ١٧ اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة الترقيسة الى اعلى من فئتين وظيفتين تاليتين للفئة التى يشغلها العامل ، ومع ذلك فالعامل الحق فى الحدود السابقة فى اختيار الترقية او التسوية الانضل له)

ولما كان حكم الحظر المنصوص عليه بتلك الفقرة بعدم الترقية الى اكثر من فئتين خلال السنة الواحدة مقصورا بحسب صريح عبارتها على حالة الجمع بين الترقية طبقا للمادة ١٣ او المادة ١٤ والترقية طبقا لاحكام المادتين ١٥ و ١٧ وكان لكل من المواد سالفة الذكر نطاق تطبيق ومجال اعمال خاص بها لا يختلط بغيرهم فان للتقيد الوارد بالفقرة (و) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يجسد مجالا لاعماله اذا رقى العامل بموجب اى من المادتين ١٣ و ١٤ من هذا القانون ولم يفد من احكام المادتين ١٥ و ١٧ لتخلف علته .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم تقيد الترقية بموجب حكم المادتين ١٣ او ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالتقيد الوارد فى الفقرة (و) من المادة الثانية من هذا القانون اذ لم يجمع بين تلك الترقية والترقية بموجب المادتين ١٥ و ١٧ من ذات القانون .

(جلسة ١٩٨٢/٥/٥ — ملف رقم ٥٣٩/٣/٨٦)

٩٦ — مدى واز حساب مدة الخبرة العملية التى قضاهما احد العاملين بالدرجة الثالثة المكتبية بعد حصوله على المؤهل العالى عند اعادة تعيينه بالدرجة الثالثة التخصصية .

ميز المشرع فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بين نوعين من مدد الخبرة الاولى مدة الخبرة العلمية والثانية مدة الخبرة العملية وخص كل منها باحكام واجراءات غير تلك التى تنطبق على الاخرى ، ففى حين خول لجنة الخدمة المدنية اصدار قرار عام بنظام حساب مدة الخبرة العلمية يتناول الاقدمية الافتراضية والزيادة فى الاجر المترتبة على حسابها ، فانه لم يمنح تلك اللجنة اختصاصا خاصا بشأن حساب مهدة الخبرة العملية

بجانب اختصاصها العام باصدار اللائحة التنفيذية للقانون والتعليمات اللازمة لتطبيقه وانما اسند الاختصاص بحساب تلك المدة الى السلطة المختصة وحدد لها على وجه التفضيل قواعد واجراءات وضوابط واثار هذا الحساب وربط بين ممارستها لهذا الاختصاص الحالات التي تعرض لها وتزيد فيها مدة الخبرة العملية عن المدة المشترطة لشغل الوظيفة ولم يخولها اصدار قرار تنظيمي عام في هذا الصدد وانما قصر ممارستها لاختصاصها بكل حالة على حدة لتصدر فيها قرارا فرديا يرتبط بها وحدها دون غيرها من الحالات . واذا حدد المشرع في المادة الثانية من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ المقصود باصطلاح السلطة المختصة في تطبيق احكام هذا القانون فحصرها في الوزير المختص او المحافظ المختص او رئيس مجلس الادارة المختص بحسب الاحوال فانه لا يجوز اسناد الاختصاص باصدار قرار حساب مدة الخبرة العملية الى غيرها .

وبناء على ما تقدم فانه لما كان العامل المعروضة حالته قد قام اعتبارا من ١٩٧٧/٨/٢٢ تاريخ حصوله على المؤهل العالي بأعمال الوظيفة التي عين بها في ١٩٨٠/٦/١ يكون له الحق في حساب مدة الخبرة العملية التي قضاه في الوظيفة التي عين بها في الفترة من ١٩٧٧/٨/٢٢ حتى ١٩٨٠/٦/١ تاريخ صدور قرار السلطة المختصة المنصوص عليها بالمادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وبالقيد والشروط المنصوص عليها بالمادة ٢٧ من هذا القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان الاختصاص باصدار قرار حساب مدة الخبرة العملية منعقدة للسلطة المختصة المنصوص عليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وان للعامل المعروضة حالته حقا في حساب مدة خبرته العملية بالوظيفة التي عين بها بالتطبيق لحكم المادة ٢٧ من هذا القانون بالقيد الواردة بالفترة الثانية من تلك المادة .

(جلسة ١٩٨٢/٦/١٦ — ملف رقم رقم ٥٩٦/٣/٨٦)

تعقيب :

الا ان الجهاز المركزى للتنظيم والادارة اعترض على ذلك بقوله أنه سيقرب على ما تقدم — رغم اختلاف طبيعة العمل في كلا المجموعتين — ادخال المدة التى قضيت بالكادر المتوسط ضمن المدة المبينة التى يتطلب القانون قضاءها عند الترقية الى الدرجة الاعلى ، وان القول بغير ذلك يتعارض مع حكم المادة ١١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تقضى باعتبار كل مجموعة نوعية واحدة متميزة في مجال التعيين والترقية والنقل والندب .

وبناء على ذلك اعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ من ابريل سنة ١٩٨٣ واستعرضت المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة ، وما جاء بالذكر الايضاحية لهذا القانون متعلقا بالمادة المذكورة واستبان لها ان نص هذه المادة قد جاء عاما مطلقا من أى قيد آخر يتعلق بضرورة قضاء مدة الخبرة المشار اليها في ذات المجموعة النوعية التى يشغل العامل المعاد تعيينه احدى درجاتها ومن ثم فانه يتعين اعمال هذا النص على اطلاقه دون اشتراط ان تكون مدة الخبرة المشار اليها قد قضيت في ذات المجموعة النوعية ، والقول بغير ذلك ينطوى على اضافة شرط جديد لم يرد به نص ولم يقصد اليه المشرع .

اما القول بأن ذلك يتعارض مع حكم المادة ١١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، فقدردت عليه الجمعية العمومية بان المسادة المذكورة وقد حددت نطاق استقلال كل من المجموعات النوعية عن الاخرى بحالات التعيين والترقية والنقل والندب ، ولم تتطرق الى اثر حساب مدة الخبرة العملية التى تزيد عن المدة المطلوبة توفرها لشغل الوظيفة والذى نظمه حكم المادة ٢٧ سالف الذكر .

وحيث ان هذا التأصيل القانونى السليم هو ما طبقته الجمعية العمومية على العامل المعروضة حالته من ان له حقا في حساب مدة خبرته العملية بالوظيفة التى عين بها وفقا للمادة ٢٧ المشار اليها وبالقيد الواردة بفقرتها الثانية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ من ابريل سنة ١٩٨٣ (ملف رقم ٥٩٦/٣/٨٦) الى تأييد فتاها السابقة بجلسة ١٩٨٢/٦/١٦ .

٩٧ - تحديد الفئة المالية التي تبدأ بها تسوية حالة العاملين
..... بالتطبيق لاحكام القانون ١٩٧٥/١١ .

من حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بقواعد وشروط واوضاع نقل العاملين الى درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١ قد عدل في الجدول الاول الملحق به الدرجة العمالية ٥٠٠/٣٠٠ المنصوص عليها بكادر عمال الحكومة بالدرجة التاسعة ومن ثم فان الدرجة ٦٠٠/٣٠٠ التي اضافها مجلس ادارة الهيئة العامة لنقل الركاب بالاسكندرية الى كادر عمال الهيئة بقراره الصادر في ١٩٦٠/١/٢٨ تعادل الدرجة التاسعة من باب اولى باعتبار ان نهاية ربطها يزيد عن نهاية ربط الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ . ولما كان الجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد عادل الدرجة التاسعة بالفئة التاسعة (١٦٢ - ٢٦٠) فانه وقد عين العاملان المعروضة حالتيهما بالدرجة العمالية ٦٠٠/٣٠٠ بوظيفة معاون علاقات عامة المضافة الى وظائف العمال الفنيين بالهيئة يتعين تسوية حالتيهما بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اساس انهما قد عينا بالفئة التاسعة .

ولما كانت المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ قد اوجبت في البند (د) خصم المدة المشترطة للترقية بالجدول الثالث الخاص بالعمال المعينين من فئة بداية التعيين الى الفئة الاعلى لمن عين ابتداء بالفئة التاسعة او الثامنة او السابعة واوجبت في البند (هـ) حساب مدة الخدمة لمن نقل قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون من الوظائف الفنية الى الوظائف الكتابية على اساس تطبيق الجدول الثالث على المدة التي قضيت بالوظائف المهنية ثم تطبيق الجدول الخامس الخاص بالكتابة غير المؤهلين بالفئة والاقدمية التي يبلغها العامل بالتطبيق للجدول الثالث مع جواز تطبيق الاصلح للعامل على مدته الكلية اذا كان ينطبق على اكثر من نصف المدة الكلية . واذا عين العاملين في الحالة الماثلة بالفئة التاسعة بمجموعة الوظائف المهنية ونقلوا الى الوظائف الكتابية قبل تاريخ نشر القانون فانه يتعين تطبيق الجدول الثالث عليهما مع مراعاة خصم مدة السبع سنوات المشترطة للترقية في هذا الجدول من الفئة العاشرة الى الفئة التاسعة ثم تطبيق الجدول الخامس عليهما من تاريخ نقلهما الى مجموعة الوظائف الكتابية بالفئة والاقدمية التي يبلغانها وفقا للجدول الثالث ويجوز للهيئة ان تطبق عليهما الجدول الثالث باعتباره الجدول الاصلح لهما ولكون مدة خدمتهما بالوظائف المهنية تزيد على نصف مدة خدمتهما الكلية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين المذكورين على اساس انهما عينا بالدرجة ٦٠٠/٣٠٠ المعادلة للفئة التاسعة (١٦٢ / ٣٦٠) .

(جلسة ١٩/٥/١٩٨٢ — ملف رقم ٨٦/٣/٥٩٠)

٩٨ — مدى جواز منح العامل غير الخاضع لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمنقول من القوات المسلحة الى المخابرات العامة الزيادة المنصوص عليها بالفقرة الاخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ .

مراعاة من المشرع للعسكريين ورجال الشرطة الذين لم يطبق عليهم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والذين لم يفيدوا من احكامه ونقلوا الى وظائف مدنية خلال المجال الزمنى لاعمال قواعد الترقية المنصوص عليها في هذا القانون — والذي يمتد عبر السنوات ٧٥ ، ٧٦ ، ١٩٧٧ — قضى بزيادة مرتباتهم بالقدر المحدد في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وذلك بالاضافة الى الزيادة المحددة في الفقرة الاولى من تلك المادة ومن ثم فان استحقاق تلك الزيادة الاضافية يكون منوطا بدخول المنقول الى وظيفة مدنية في عداد المخاطبين باحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ .

ولما كانت الفقرة (ج) من المادة الاولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ قد ادخلت في نطاق تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ افراد القوات المسلحة وافراد الشرطة الذين نقلوا الى وظائف مدنية خلال الفترة من ١/١/١٩٧٥ وحتى ٣١/١٢/١٩٧٧ بالرغم من عدم وجودهم بالخدمة المدنية في ٣١/١٢/١٩٧٤ تاريخ العمل بالقانون وقصرت بصريح النص اعمال هذا الحكم على « مصابي حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ » الذين نقلوا خلال تلك الفترة بعد انتهاء علاجهم من اصاباتهم واذ لا يعد المعروضة حالته من مصابي حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ فانه يخرج من عداد المخاطبين باحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبالتالي لا يفيد من حكم الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العامل المعروضة حالته في الزيادة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ .

(جلستة ١٦/٦/١٩٨٢ - ملف رقم ٥٩٢/٣/٨٦)

٩٩ - كيفية تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بالاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وفروعه والاتحادات الاقليمية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعى .

لما كان القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ قد انتهى الى تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقواعد الرسوب الوظيفى على من استوفى من هؤلاء العاملين حتى اول مارس سنة ١٩٧٨ المدد المنصوص عليها فى قانون الرسوب الوظيفى بالنسبة للدرجة الاخيرة ، وكان هذا التطبيق ينصرف الى فترة زمنية لم يكن بها هؤلاء العاملين من عداد العاملين المدنيين بالدولة الذين تسرى فى شأنهم الاحكام سالفة الذكر ، ويجرى تطبيق هـــــ الاحكام عليهم بافتراض وجودهم بالخدمة المدنية وقت صدور هذه القواعد بشرط أن ترتد التسوية بالترقية طبقا لقانون الاصلاح الوظيفى او طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى الى اول يناير سنة ١٩٧٨ ، وهو التاريخ الذى حددته المشرع للعمل بالقانون سالف الذكر ويحول دون هذا النظر ما نص عليه البند الرابع من المادة الثانية من أن اقدمية العامل فى الفئة المرقى اليها طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى ترتد الى اول يناير سنة ١٩٧٨ الامر الذى قد يستفاد منه عدم امكان تطبيق قواعد الرسوب الوظيفى عليه ، ذلك أن هذا الفهم لا يستقيم مع حكم الفقرة الثالثة من البند الرابع من المادة الثانية التى لمنتتهت الى ترقية كل من استوفى من العاملين المدد المنصوص عليها فى قانون الرسوب الوظيفى بالنسبة الى الدرجة الاخيرة .

اذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
أحقية العاملين سالفى الذكر فى تطبيق قواعد الرسوب الوظيفى عليهم بعد
تطبيق قواعد الاصلاح الوظيفى على الا تصرف اليهم اية فروق مالية قبل
أول يناير سنة ١٩٧٨ .

(جلسة ١٦/٦/١٩٨٢ - ملف رقم ٨٦/٣/٥٩٥)

١٠٠ — مدى مشروعية القواعد التي وضعتها وزارة العدل للترقية بالاختيار والتي اشترطت الا يكون من العامل قد اُعير أو حصل على اجازة خاصة بدون مرتب لمدة تزيد على سنة خلال الخمس سنوات السابقة على الترقية .

حدد المشرع الاسس التي يجب بناء عليها اجراء الترقيات وفقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فحصرها في الاقدمية القائمة على مدة خدمة العامل وترتيبه فيما بين زملائه والاختيار القائم على كفاءة العامل وأوجب المشرع كاصل عام وينص صريح الاعتداد بمدة الاعارة عند اجراء الترقيات سواء بالاقدمية أو بالاختيار واستثناء من ذلك منع ترقية المعار الى الوظائف العليا التي تمثل المدير العام ووكيل الوزارة والوكيل الاول ، من ثم فان هذا الاستثناء يقتصر على تلك الوظائف وحدها فلا يمتد الى الوظائف الادنى ، وكذلك فانه لما كانت صلة العامل بالوظيفة لا تنقطع خلال الاجازات ايا كان نوعها فانه لا يجوز حرمان العامل من الترقية بالاقدمية أو الاختيار لمجرد كونه باجازة خاصة بدون مرتب طالما توافرت فيه شروط الترقية وفقا لاحكام القانون . وبناء على ذلك يكون شرط عدم الاعارة أو عدم الحصول على اجازة بدون مرتب لمدة تزيد على سنة الذي تضمنته القواعد التي وضعتها وزارة العدل ، للترقية بالاختيار شرطا مخالفا للقانون الامر الذي يوصيه بعدم الشرعية .

ولما كانت وزارة العدل قد قررت سحب القرار الصادر بالترقية الى وظيفة رئيس قسم من الدرجة الثانية التخصصية لتخطيها العاملة المعروضة حالتها بسبب عدم توافر الشرط سالف الذكر في شأنها فان تنفيذ قرار السحب يقتضى سحب ترقية من هو احدث منها ممن شملهم قرار الترقية بعد مقارنتها به على اساس الكفاءة وحدها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تخطي المعار ومن كان باجازة بدون مرتب عند الترقية بالاختيار وان حكم عدم جواز الترقية المنصوص عليه بالمادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يتعلق بالمعار فقط ويقتصر على الترقية الى الوظائف العليا دون غيرها .

(جلسة ١٩٨٢/٦/٢ — ملف رقم ٥٩٤/٣/٨٦)

١٠١ مدى جواز تطبيق الجدول الثالث الخاص بالعاملين المهنيين الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين الذين عينوا ابتداء بوظيفة مهنية ونقلوا الى وظائف مكتبية لحصولهم على مؤهلات اقل من المتوسطة اذا كانوا في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون على مؤهلات متوسطة ، ومدى جواز تطبيق هذا الجدول على العامل الذي عين بوظيفة مهنية ونقل الى وظيفة مكتبية لحصوله على مؤهل اقل من المتوسط وحصل على مؤهل متوسط ثم على مؤهل عالٍ نقل بموجبه الى مجموعة الوظائف العالية قبل ١٠ مايو سنة ١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

سن المشرع بموجب احكام المادة ١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام تسوية وجوبية اعتد فيها بالمركز القانوني للعامل في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ تقوم على اساس مبدأ خدمة كلية نص عليها في الجداول الستة المرفقة بالقانون والتي خصص كلا منها لطائفة من العاملين بحسب المؤهل أو نوع العمل أو المهنة وذلك وفقا لقاعدة عامة مؤداها الا يطبق على العامل الا جدول واحد فان توافرت لديه شروط انطباق اكثر من جدول في ١٩٧٤/١٢/٣١ طبق عليه الجدول الاصلح ، كما قرر تطبيق الجدول الثالث على من عين ابتداء بمجموعة الوظائف المكتبية المعاونة ونقل الى مجموعة الوظائف المهنية بشروط خاصة ، وكذلك خول العامل حقا في التنقل بين الجدول الثاني والجدول الاول بشرط نقل الفئة قبل تاريخ نشر القانون ، ثم اتجه المشرع بعد تعديل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ الى توسيع نطاق التنقل بين الجداول بحيث أصبح للعامل الحق عند تسوية حالته وفقا لاحكام هذا القانون ان يتنقل بين الجدول الثالث الخاص بالعاملين الفنيين والجدول الرابع الخاص بحملة المؤهلات الاقل من المتوسطة لمن نقل او أعيد تعيينه بالمؤهل الاقل من المتوسط قبل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ تاويخ نشر القانون وذلك اعتبارا من تاريخ النقل أو اعادة التعيين كما قرر المشرع التنقل بالعامل بين الجدول الرابع الخاص بالمؤهلات الاقل من المتوسطة والجدول الثاني الخاص بالمؤهلات المتوسطة اعتبارا من تاريخ الحصول على المؤهل المتوسط لمن حصل لمثاء الخدمة على مؤهل متوسط غير ان يشترط في هذه الحالة نقل الفئة أو اعادة التعيين كما قرر كذلك التنقل بالعامل بين الجدول الثاني الخاص بالمؤهلات المتوسطة والجدول الاول الخاص بالمؤهلات العليا اعتبارا من تاريخ الحصول على المؤهل العالي ليس فقط لمن نقلت فئته وانما كذلك لمن أعيد تعيينه قبل ١٠ مايو ١٩٧٥ تاريخ نشر القانون بمجموعة الوظائف العليا ، فانه يتعين ان تسوى حالة العاملين المعروضة حالاتهم الذين عينوا

ابتداءً بمجموعة الوظائف المهنية ونقلوا الى مجموعة الوظائف المكتبية لحصولهم على مؤهل اقل من المتوسط ثم حصلوا على مؤهل متوسط على اساس تطبيق الجدول الثالث حتى تاريخ نقلهم الى مجموعة الوظائف المكتبية ثم تطبيق الجدول الرابع حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم تطبيق الجدول الثاني اعتباراً من هذا التاريخ فان كانوا قد حصلوا على مؤهل عال ونقلوا او اعيد تعيينهم بناء على ذلك بمجموعة الوظائف العالية قبل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ طبق عليهم ايضا الجدول الاول اعتباراً من تاريخ حصولهم على المؤهل العالى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تنقل حاملي المؤهل من جدول المهنيين الى جدول الشهادات الاقل من المتوسطة ثم الى جدول الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة ثم الى جدول الشهادات العالية وفقاً للقيود والضوابط الواردة في مواد القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المتعلقة بالتنقل فيما بين الجداول .

(جلسة ١٩٨٢/٤/٧ — ملف رقم ٣١٢/١/٨٦)

١٠٢ — كيفية تطبيق المادة ٢٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ (١)
تضى المشرع في هذه المادة « بمنح كل عامل يبلغ مرتبه نهاية ريبط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى علاوتين اضافيتين من العلاوات المقررة للفئة التى يشغلها وتمنح العلاوة الاولى بعد سنتين من تاريخ بلوغ العامل نهاية ربط الفئة بشرط الا يرقى الى المستوى الاعلى خلال هذه المدة كما

(١) وذلك لان هناك — طبقاً لما جاء بمذكرة المكتب الفنى لمجلس الدولة والمرمقة بطلب الراى فى الموضوع المائل — راين فى تفسير هذه المسادة اولهما : أن المخاطبين بحكم هذه المسادة هو كل من لم يستحق الترقية بموجب احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وفى ذات الوقت بلغ راتبه نهاية المستوى نتيجة لاطلاق العلاوات داخل المستوى الواحد وفقاً لاحكام الجدول المرفق بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

وثانيهما : ان حكمها يسرى على كل من طبق عليه احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبقى الى الدرجة الثانية وفقاً لاحكام المادة ١٧ من القانون المذكور وبلغ راتبه آخر مربوط المستوى الاول بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

يمنح العلاوة الثانية بعد انقضاء سنتين من تاريخ استحقاق العلاوة الاولى بشرط عدم ترقيته خلال هذه المدة وهذا الحكم الذي ورد في الفصل الخاص من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام حكم دائم لا تسرى عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والتي تنص على ان (يعمن باحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧) .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى احقية العامل المعروضة حالته للعلاوة الاضافية في اول يناير سنة ١٩٧٧ نظرا لبلوغ مرتبه نهاية ربط الفئة الثانية وبالتالي نهاية ربط المستوى الاول في اول يناير سنة ١٩٧٥ وعدم ترقيته حتى اول يناير سنة ١٩٧٧ الى الدرجة الاعلى .

(جلسة ١٩٨٢/٦/١٦ — ملف رقم ٩٢٢/٤/٨٦)

تعقيب :

ما تجدر الاشارة اليه ان هذا الموضوع اعيد عرضه على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٧ ، فارتأت انه ليس ثمة ما يدعو الى العدول عن الرأي سالف الذكر بحسبان انه التفسير السليم لصحيح حكم القانون في صدد الحالة المعروضة .

(جلسة ١٩٨٢/١٠/٧ — ملف رقم ٩٢٢/٤/٨٦)

١٠٣ — مدى جواز تطبيق حكم المادة السادسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على خريجي مراكز التدريب المهني بالقوات المسلحة من امضوا دراسة مدتها ٢٤ شهرا متصلة .

ومن حيث ان القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية المتوسطة وفوق المتوسطة يعد قانونا خاصا لتلك الفئة من الخريجين أما القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فهو بمثابة القانون العام بالنسبة لهم . ومن المبادئ القانونية المسلم بها أن العام لا ينسخ الخاص ، ومن ثم تكون احكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ هي الواجبة التطبيق في هذه الحالة بحسبان انها تمثل الاحكام الخاصة للحالة المعروضة .

ومن حيث أن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه قد اشترط
لحصول المتطوع بمراكز التدريب المهني العسكرية على احدى الشهادات
العسكرية المذكورة أن يقضى مدة الدراسة بالمنشآت التعليمية العسكرية
وأن يقضى مدة خدمة مكتملة لمدة دراسة تعادل في مجموعها ثلاث سنوات ،
ولذلك فإن القول باحتساب فترة الدراسة وهي ٢٤ شهرا متصلة باعتبارها
ثلاث سنوات بالتطبيق لحكم المادة السادسة من القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ والاكتفاء بها لحصول المتطوع على الشهادة العسكرية يعد مخالفة
للشروط التي أوجبها القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ — للحصول على تلك
الشهادة والتي من بينها قضاء مدة خدمة مكتملة لمدة الدراسة تعادل في
مجموعها ثلاث سنوات .

ومن حيث أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس
الدولة قد سبق وأن أبدت هذا الرأي حيث انتهت بجلستها المنعقدة في
١٦ من ابريل سنة ١٩٨٠ الى أن تاريخ الحصول على الشهادات العسكرية
المفصوص عليها في الجدول رقم ٢ المرفق بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤
المشار إليه يتحدد بمضى ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ الالتحاق
بالمنشآت بما في ذلك فترة الدراسة بعد استبعاد مدة التقصير وهذا التاريخ
هو الذي يتخذ أساسا للتسوية بالتطبيق لاحكام القانون المذكور .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
جواز تطبيق حكم المادة السادسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على
خريجي مراكز التدريب المهني بالقوات المسلحة .

(جلسة ١٧/١١/١٩٨٢ — ملف رقم ٦٠٥/٣/٨٦)

مدى احقية بعض العاملين بوحدات الحكم المحلي بدائرة محافظة
اسيوط في ارجاع اقدميتهم في الدرجة الرابعة الى ١٩٧٣/١٢/٣١ طبقا
لاحكام المادة ١٣ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .

مناطق اعمال حكم المادة سالفة الذكر يتحقق بتوافر شرطين أساسيين
الاول أن يكون حامل المؤهل العالي قد اصبغ في فئة أدنى من فئة زميله
من طبق في شأنه احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لحصوله على احد
المؤهلات المحددة بالجدول المرفق بهذا القانون . (الثاني) أن يكون هذا
الزميل معينا معه في تاريخ واحد وفي ذات الوحدة الادارية المعين بها .

وهن حيث ان المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ آتفة البيان ،
اشتراطت فيمن يشغل وظيفة محام ثان القيد بجدول المحامين امام محاكم
الاستئناف أو انتضاء ثلاث سنوات على القيد امام المحاكم الابتدائية .

ومن ثم فان ترقية السيدة المعروضة حالتها الى وظيفة محام ثان تتم
وفقا لاحكامها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

اولا : عدم جواز ادماج الوظائف الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية ، على خلاف احكام هذا القانون .

ثانيا : ان ترقية السيدة المعروضة حالتها الى وظيفة محام ثان تتم
وفقا للاحكام الواردة بالقانون سالف الذكر .

(جلسة ١٥/١/١٩٨٣ - ملف رقم ٨٦/٣/٦١٥)

١٠٦ - مدى احقية السيد / الذى احيل الى
المعاش بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٩ فى الاستفادة من احكام القانون رقم ١١١
لسنة ١٩٨١ .

اضاف المشرع بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، الى
المؤهلات الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن
تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ، المؤهلات أو
الشهادات الدراسية التى توقف منحها ، واشتراط لانفاة العامل من احكامه
ان يكون موجودا بالخدمة فى اول يوليو سنة ١٩٨٠، كما خفض المشرع بالمادة
الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ المسمى الكليسة اللازمة
للترقية بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملاحق بالقانون رقم ٨٣
لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات التى اضيفت اليه ممن تتوافر فى شأنهم شروط
تطبيق ذلك القانون ، اى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته .

ومن ثم فانه وان كان المشرع ارتد بتاريخ العمل بأحكام القانون رقم
١١١ لسنة ١٩٨١ الى ٣١/١٢/١٩٧٤ ، الا ان الانفاة من احكام مادته
الاولى منوط بتوافر شروط تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل
بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، ومن بينها الوجود بالخدمة فى ١/٧/١٩٨٠

ومن حيث انه يبين من الاوراق ان العامل المعروضة حالته احيل الى المعاش بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٩ ، اى لم يكن موجودا بالخدمة فى ١/٧/١٩٨٠ ، ومن ثم فانه لا يستفيد من الحكم الوارد بالمادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ سالفه البيان

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العامل المعروضة حالته ، فى الافاد من احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

(جلسة رقم ١٦/٢/١٩٨٣ — ملف رقم ٨٦/٣/٦١٣)

١٠٧ — تحديد مقدار الزيادة التى تطرأ على مرتب العامل نتيجة لتسوية حالته وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وما اذا كان يعول فى هذا الصدد على التاريخ المحدد لنفاذ احكام القانون ، ام تاريخ نشره . .

من حيث ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالحكومة والقطاع العام نشر فى ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ ونص قانون اصداره فى المادة الثانية على انه « لا يجوز ان يترتب على تطبيق احكام القانون المرافق

ج — تخفيض الفئة المالية (و تخفيض المرتب المستحق للعامل فى تاريخ نشر هذا القانون .

ج — استحقاق العلاوة الدورية عن عام ١٩٧٦ لمن يرقى الى اكثر من فئة وظيفية واحدة بالتطبيق لاحكام القانون المرافق اذا بلغت الزيادة فى مرتبه مايجاوز علاوتين دوريتين على الاقل من علاوات الفئة التى يرقى اليها ... »

كما نص فى المادة التاسعة لى أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

موفاد ذلك انه لئن كان المشرع قد قضى بأعمال احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٤ ، الا انه اعتد فى تحديد المرتب الذى تقارن به التسوية وفقا لاحكام هذا القانون بما هو مستحق للعامل فى ١٠/٥/١٩٧٥ — تاريخ نشر القانون وذلك بأن حطر المساس بهذا المرتب .

ومن ثم فانه يتعين اتخاذ هذا المرتب اساسا عند تحديد الزيادة التي تترتب على التسوية طبقا لهذا القانون ، عند تطبيق حكم الفقرة (ح) من المادة الثانية من مواد اصداره ، فلا يستحق العامل العلاوة الدورية المقررة عن عام ١٩٧٦ وذلك اذا رقى الى اكثر من فئة وظيفية واحدة ، وزاد مرتبه المستحق في ١٠/٥/١٩٧٥ بمقدار علاوتين من علاوات الفئة المرقى اليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الاعتداد بتاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند تحديد مقدار الزيادة التي تطرأ على مرتب العامل نتيجة لتسوية حالته وفقا لاحكامه .

(جلسة ١٦/١٢/١٩٨١ — ملف رقم ٨٦/١/٣١٤)

١٠٨ — مدى احقية بعض العاملين بالهيئة العامة لمرق مياها القاهرة الكبرى فى الترقية للفئة الثانية اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٤ طبقا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وذلك بعد تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على حالاتهم .

من حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بتطبيق قواعد الرسوب الوظيفى تنص على انه « يرقى اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ العاملون الخاضعون لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذين تتوفر فيهم شروط الترقية وذلك فى الفترة من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ حتى اول مارس سنة ١٩٧٥ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها قرارى وزير المالية رقمى ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ » وتنص المادة السابعة من القرار رقم ٧٣٩ المشار اليه بشأن قواعد الترقيات فى ديسمبر سنة ١٩٧٣ على انه « بالنسبة لشاغلى الفئات ٦٨٤ — ١٤٤٠ الى الدرجة الثالثة) فانه لكل جهة النظر فى ترقيتهم الى الفئة ٨٧٦ — ١٤٤٠ (الدرجة الثانية) وذلك فى حدود ما هو خال منها بموازنة كل جهة وبشروط تطبيق الاحكام القانونية الواردة فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لاتمام مثل هذه الترقية مع ضرورة مراعاة استيفاء الحد الأدنى للبقاء فى الفئة ٦٨٤ — ١٤٤٠ . الدرجة الثالثة كشرط للترقية الى الفئة ٨٧٦ — ١٤٤٠ (الدرجة الثانية) وهو ثلاث سنوات طبقا لما هو وارد بالجدول رقم ٣١ المرفق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على ان تكون الترقية فى موعد موحد هو ٣١/١٢/١٩٧٤ » .

ونص القرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ سالف الاشارة بشأن ادخال تعديل على قواعد الترقيات في ديسمبر سنة ١٩٧٣ « تضاف الى مواد القرار رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن قواعد الترقيات في ديسمبر سنة ١٩٧٣ بالنسبة للخاضعين للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — المادة التالية : م ٣ مكرر : تسرى احكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ السابقة على الذين يتمون حتى اول مارس ١٩٧٤ المدة المحددة بالمادة ١ وتتم ترقيتهم ايضا اعتبارا من ١٩٧٣/١٢/٣١ » ومن حيث ان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ينص في المادة الثالثة منه المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ — على ان « يمنح حملة المؤهلات العالية اربع سنوات على الاقل بعد شهادات الثانوية العامة او ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار اليها بالمادة السابقة اقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها في ذلك التاريخ

ويعتد بهذه الاقدمية الاعتبارية المنصوص عليها في الفقرة السابقة عند تطبيق احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق قواعد الترقية بالرسوب الوظيفي وايضا عند تطبيق قواعد الرسوب التالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وبالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة » .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قد منح المادة الثالثة منه العاملين اقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الدرجة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٤/١٢/٣١ اصلا او التي حصلوا عليها بالاصلاح الوظيفي ، واعتد بهذه الاقدمية عند تطبيق احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقواعد الرسوب التالية وهذا الحق الذي انشأه القانون المذكور مؤداه احتساب الاقدمية الاعتبارية وما يترتب عليها من آثار هي اعادة بناء حالة الموظف باثر رجعي في الفترة التالية على منح هذه الاقدمية بحيث يستحق كل ما كان مستحقا له وحرر منه بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني أو بأي سبب آخر ، وهذا البناء الرجعي لحالة العامل يكون بالضرورة وفقا لاحكام القوانين السارية في المجال الزمني لهذا البناء بحيث يرقى وفقا للقواعد السارية في هذا المجال وينفس شروط هذه القواعد أي بمعنى أن العامل ومع احتساب الاقدمية الاعتيادية في شأنه لم يكن مستوفيا للترقية بشروطها في تاريخ معين فانه لا يستحقها في هذا

التاريخ ، ولا يمثل ذلك اهدارا لقيمة الاقدمية الاعتبارية لان المشرع اعتد بها في الترقيات وفقا لاحكام وقواعد قانونية سارية في حينها ، فاذا ما احتسبت هذه الاقدمية وانتجت اثرها انتهى الامر ، واذا ما احتسبت ولم ننتج اثرها في هذه المرحلة الزمنية لاقتداد احد شروط الترقية التي لا ترجع الى هذه الاقدمية تكون الاقدمية في هذه الحالة ايضا قد اعتد بها .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالات المعروضة يبين انه يلزم لترقية العاملين المعروضة حالتهم للدرجة الثانية في ١٩٧٤/١٢/٣١ توافر الشرطين اولهما وجود فئات ثانية خالية بموازنة الهيئة العامة لرفق المياه القاهرة الكبرى في ١٩٧٤/١٢/٣١ وثانيهما اكتمال النصاب الزمنى للترقية لهذه الفئة وهو قضاء ثلاث سنوات في الفئة الثالثة تكتمل في ١٩٧٤/٣/١ وفقا لاحكام القرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه والبادى ان مرجع عدم ترقيةهم في هذا التاريخ هو عدم توافر الشرط الثانى والمتعلق بقضاء المدة البينية اللازمة للترقية وقد اكتمل هذا الشرط باحتساب الاقدمية الاعتبارية طبقا لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فضلا من ان وجود فئات ثانية خالية بموازنة الجهة المذكورة لم يكن متوافرا ايضا في حقهم اذ لم يكن موجودا بموازنة هذه الجهة سوى ثلاث فئات خالية رقى عليها ثلاث عاملين في هذا التاريخ من استوفى منهم الشروط القانونية للترقية ولم يعد هناك درجات خالية بعد ذلك .

ومن حيث انه يبين ما تقدم ان للعاملين المعروضة حالتهم رغم الاعتداد بالادمية الاعتبارية المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لا يستحقون الترقية للفئة الثانية في ١٩٧٤/١٢/٣١ لعدم وجود فئات ثانية خالية في هذا التاريخ بموازنة الهيئة المذكورة .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ترقية العاملين المعروضة حالتهم للفئة الثانية وفقا للتفصيل السابق بيانه .

(جلسة ١٩٨٣/٥/١٨ — ملف رقم ٦١٨/٣/٨٦ :

(هـ) الاجر والعلاوات :

١ — تحديد مرتب من يعين من خارج مجلس الدولة في احدى الوظائف القضائية به .

سن المشرع في الفقرة الرابعة من البند التاسع من قواعد تطبيق جدول. المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - حكما منطقيا عادلا من مقتضاه الا يقل مرتب الاقدم الذي يعين من الخارج عن مرتب من هو احدث منه ، فان المعين من الخارج يكتسب مركزا قانونيا مستمرا يشتمل على هذا الحكم ، ومن ثم لا يسوغ القول بقصر المساواة في المرتب على لحظة التعيين فقط وترك مرتب الاقدم بعدها للقواعد العامة في منح العلاوات ، الامر الذي يؤدي حتما الى زيادة مرتب الاحدث فيما بعد عن مرتبه لتأجيل العلاوة الدورية بالنسبة له الى يناير التالي لمرور عام على تعيينه .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم فانه يتمين زيادة مرتب المعروضة حالتها بمقدار العلاوة الدورية التي تمنح لمن يليها في ترتيب الاقدمية في ١٩٧٧/١/١ ليتساويا معه في المرتب على الا يؤثر ذلك في ميعاد استحقاقها للعلاوة الدورية .

(جلسة ١٩٧٨/٦/١٤ - ملف رقم ٨٠٩/٤/٨٦)

٢ - مدى استحقاق السادة الاساتذة مستشاري مجلس الدولة - الذين بلغت او جاوزت مرتباتهم نهاية مربوط وظيفة وكيل مجلس الدولة نتيجة منحهم العلاوة الاضافية - العلاوة الدورية .

من حيث ان الزيادات التي تطرأ على اجر العامل تعتبر جزءا من هذا الاجر ، فتندمج فيه ويسرى عليها ما يسرى على الاجر من احكام سواء كان سبب استحقاق هذه الزيادة هو رفع بداية مربوط الدرجة او منح علاوات لمن تجاوز بداية مربوط او اعادة تسوية حالة العامل اعمالا لحكم القانون او ترقيته الى درجة اعلى او منحه علاوات دورية او تشجيعية او اضافية ، اذ تجب التفرقة بين مصدر الزيادة او سندها القانوني من جهة وبين المال الذي تندمج فيه من جهة اخرى . ومما لا شك فيه ان الزيادات التي تطرأ على الاجر الاساسي المقرر للوظيفة لا يمكن سلخها او فصلها عنه لمجرد انها منحت تحت مسميات مختلفة . طسالملا ان مالها في النهاية هو اعتبارها جزء منه .

ومن حيث ان العلاوة الاضافية التي منحها القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ لا تعدو ان تكون زيادة في الاجر الاساسي للعامل تندمج فيه وتأخذ حكمه من

كافة الوجوه ومنها بطبيعة الحال مراعاة حظر تجاوز نهاية المربوط عند حلول موعد استحقاق العلاوة الدورية . ولا مجال للمحاجة في هذا الخصوص بأن المشرع نص صراحة على منح هذه العلاوة حتى ولو أدى ذلك الى تجاوز نهاية مربوط الدرجة التي يشغلها العامل ، والى ان منح هذه العلاوة لا يغير من موعد منح العلاوة الدورية المقررة . لان تجاوز نهاية المربوط قاصر على العلاوة الاضافية ولا يتعداه الى العلاوات الدورية ، وقاصر كذلك على نهاية مربوط الدرجة التي يشغلها العامل ، ولا يمتد اثره الى تجاوز نهاية مربوط الدرجة الاعلى . كما ان النص على أن منح العلاوة الاضافية لا يخل بموعد استحقاق العلاوة الدورية ليس من شأنه اهدار ضوابط استحقاق العلاوات الدورية المقبلة ومنها عدم تجاوز نهاية مربوط الدرجة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العممية الى عدم استحقاق السادة الاساتذة مستشارى مجلس الدولة الذين بلغت او تجاوزت مرتباتهم فى ٧٧/١٢/٣١ نتيجة منح العلاوات الاضافية فى ١٩٧٧/١/١ نهاية مربوط وظيفة وكيل مجلس الدولة للعلاوة الدورية فى ١٩٧٨/١/١ ، اما من لم يكن قد بلغ او جاوز مرتبه فى ١٩٧٧/١٢/٣١ نهاية مربوط وظيفة وكيل مجلس الدولة فانه يستحق علاوة دورية او جزء منها فى ١٩٧٨/١/١ بما لا يجاوز نهاية مربوط وظيفة الوكيل .

(جلسة ١٨/١٠/١٩٧٨ — ملف رقم ٤٧٧/٣/٨٦)

٣ — مدى احقية الطبيب فى الاحتفاظ بالمرتبة الذى بلغه فى وظيفته السابقة بعد تكليفه بالعمل كطبيب .

من حيث أن التكليف يؤدى الى شغل الوظيفة العامة فانه لا يسوغ للمكلف أن يجمع بين الوظيفة التى كلف بها ووظيفته السابقة والا خالف بذلك. حكم القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ . ولما كان المكلف مجبرا على تقلد الوظيفة التى كلف بها والا كان مرتكبا لجريمة يعاقب عليها بنص قانون التكليف — فان تقلده لتلك الوظيفة يترتب عليه حتما وبحسب طبيعة الاشياء انتهاء خدمته بوظيفته السابقة بمجرد صدور قرار التكليف ومن حيث إن المذكور قد عين بطريق التكليف بغير فاصل زمنى بمرتبه الذى بلغه فى وظيفته السابقة بهيئة المواصلات بشرط الا يجاوز نهاية ربط الفئة (السابعة) التى كلف عليها وذلك بالرغم من أنها اقل من الفئة المالية التى كان يشغلها بهيئة المواصلات . ولما كان مرتبة السابق قد بلغ ٤١ جنيه شهريا (٤٩٢٠)

سنويا) فانه يحتفظ به كاملا بعد تكليفه بالصحة المدرسية لكونه يقل عن (٧٨٠ جنيه سنويا) آخر مربوط الفئة السابعة (ق ٥٨ لسنة ١٩٧١) ومن حيث ان المذكور قد اشترط لتنازله عن مرتبه كطبيب خلال الفترة التي قضاه بوظيفته السابقة السماح له بالجمع بين وظيفته كطبيب ووظيفته بهيئة المواصلات ، وذلك شرط مخالف للقانون لتعارضه مع قاعدة حظر الجمع بين وظيفتين ، ومن ثم فان تنازله عن المرتب المقترن بهذا الشرط يكون تنازلا باطلا لاستحالة تحقق الشرط الذي علق عليه ، وبالتالي لا يلزم برده . وهذا يعنى استحقاقه اجر مقابل عمله في كل من الوظائف في فترة جمعه لهما وقيامه باعبائهما ولا يمنع من الاستحقاق كون القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ حظر عليه الجمع بين الوظائف ذلك ان القاعدة الاصلية التي تقضى بان الاجر مقابل العمل واجبة التطبيق كلما توفرت علتها وهي تعلو الحظر المقرر بهذا القانون لكونها صدى لحكم المادة ١٣ من دستور سنة ١٩٧٠ التي توجب اداء مقابل عن اى عمل يقوم به المواطن للدولة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان قرار وزير الصحة بتكليف المذكور للعمل كطبيب اسنان بالصحة المدرسية ينهى خدمته بهيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية اعتبارا من تاريخ صدوره وانه يحق للطبيب المذكور الاحتفاظ بمرتبه الذى بلغه في وظيفته السابقة وقدره ٤١ جنيها شهريا ، كما انه يستحق الاجر الذى يتقاضاه من هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية خلال الفترة التي جمع فيها بين الوظائف .

(جلسة ١٩٧٩/٥/٢ — ملف رقم ٤٥٦/٣/٨٦)

٤ — تحديد الاساس الذى يصرف عليه مرتب السيد /
بعد نقله من وزارة الداخلية الى وزارة التموين .

مفاد حكم المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ان العامل الذى يعاد تعيينه في وحدات الجهاز الادارى للدولة دون فاصل زمني بين ترك الخدمة في جهات سابقة واعادة التعيين سواء اعيد التعيين في وظيفته من نفس الفئة التي كان يشغلها او في فئة اعلى ، فانه يحتفظ بأجره السابق او بداية مربوط الفئة المعين عليها او ايها اكبر ، والاجر السابق انما ينصرف الى الاجر الاساسى وحده دون ما كان يتقاضاه المعاد تعيينه من بدلات ، ذلك ان الاجر اذا ورد مطلقا كما هو الحال في النص المشار اليه — فالاصل فيه ان ينصرف الى المرتب الاساسى وحده ، كما وان البدلات المقررة للوظيفة انما يرتبط صرفها بشغل تلك الوظيفة ، وعليه فان الاصل انه اذا ما ترك

العامل تلك الوظيفة أو نقل بوظيفة أخرى فإنه لا يستصحب معه البدلات التي كان يتقاضاها بوظيفته السابقة إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك ، كما هو الحال في المادة ٢٨ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٧ فقد احتفظ المشرع — استثناء من القواعد العامة للضابط الذي ينقل الى وظيفة خارج هيئة الشرطة بالمرتبة التي كان يتقاضاها في هيئة الشرطة ، مضافا اليه البدلات السابقة المقررة لمرتبه أو درجته .

ولا وجه للاعتراض على ما تقدم بدعوى ان القرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ قد حدد مرتبة السيد المذكور بمبلغ ١٠١٢٥٠ ل. ، ذلك ان الموظف يستمد حقه في الراتب من القانون مباشرة ، ومن ثم فإن القرار الصادر بتحديد المرتبة على خلاف حكم القانون لا يعدو ان يكون عملا ماديا لا يكسب الموظف حقا في المرتبة الذي حدده .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان الحاق السيد المذكور بوزارة التموين انما هو اعادة تعيين طبقا للمادة ٢/١٣ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وبذلك فإنه يستحق أول مرسوم الفئة التي عين بها في وزارة التموين أو المرتبة الاساسية المقرر لرتبة مقدم التي انتهت به خدمته بوزارة الداخلية على اساسها .

(جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩ ملف رقم ٤٧١/٣/٨٦)

(تعقيب)

وبما يجدر التنويه اليه ان وزارة التموين طلبت اعادة النظر في هذا الموضوع تأسيسا على ان السيد المعروضة حالته نقل الى وظيفة مدنية ، وأنه لا يتقاضى معاشا من وزارة الداخلية .

وقد اعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٢٩ فاستعرضت فتاواها السابقة بجلستها ١٩٧٩/٥/٣٠ ، واستبان لها أنه ولئن نص قرار وزير التموين رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ على نقل المذكور من وزارة الداخلية الى وزارة التموين الا ان ملابسات اصدار هذا القرار تقطع بأن المذكور أعيد تعيينه وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

وبخصوص ما أبدته وزارة التموين من ان السيد المذكور كان لا يتقاضى معاشا من وزارة الداخلية ، فقد ردت عليه الجمعية العمومية بأن (.....) ذلك يقطع بأن الحاقه بوزارة التموين كان نقلا وليس اعادة تعيين وما يترتب

على ذلك من اثار ، لانه لو كان يتقاضى معاشا فان مدة خدمته عندئذ تكون غير متصلة ويكون قد عين تعيينا مبتدأ ، ومن ثم فان واقعة عدم تقاضيه معاشا تؤكد انه اعيد تعيينه بوزارة التموين .

وبناء على ذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها السابقة بجلسة ١٩٧٩/٥/٣ .

٥ - مدى احقية بعض العاملين بوزارة التعليم العالي - من سويت حالتهم طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - للعلاوة الدورية المستحقة في ١/١/١٩٧٥ .

عبارة تدرج المرتب بالعلاوات لها مدلول قانونى معين ينصرف الى العلاوات التى استحققت فعلا فى تاريخ سابق على القاعدة القانونية التى انشأت المركز القانونى او عدلته فى الماضى ، فالعامل الذى يرقى الى فئة وظيفية فى تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون الذى انشأ له الحق فى هذه الترقية يعتبر وكأنه شغل هذه الفئة فعلا منذ هذا التاريخ شأنه فى ذلك شأن من رقى اليها فى حينه ومن أجل ذلك يتعين تدرج مرتبه بالعلاوات التى استحققت فى الفترة من تاريخ شغله لهذه الفئة حتى تاريخ العمل بالقانون أما العلاوات التى تستحق بعد هذا التاريخ فلا ينصرف اليها هذا المدلول لانها تدخل فى نطاق العلاوات المستقبلية والتى لم تكن قد استحققت بعد عند الترقية فى مفهوم هذا النص .

ومن حيث ان علاوة ١/١/١٩٧٥ تستحق بعد العمل باحكام القانون المذكور رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى ٣١/١٢/١٩٧٤ فان الحد الاقصى لتدرج العلاوات الذى نصت عليه المادة ١٦/د يشملها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العاملين المعروضة حالتهم للعلاوة الدورية التى استحققت فى ١/١/١٩٧٥ .

(جلسة ١٣/٦/١٩٧٩ - ملف رقم ٨٦/٤/٧٨٥)

٦ - مدى جواز منح العامل مرتبا يزيد عن بداية ربط (الفئة الوظيفية) المعين عليها بقرار من رئيس الجمهورية فى ظل العمل باحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

طبقا للدستور الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ فان رئيس الجمهورية
هو صاحب الحق الاصيل في تعيين الموظفين في حدود القانون ، وان القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ جعل التعيين في وظائف الادارة العليا من اختصاص رئيس الجمهورية والتعيين في الوظائف الادنى
بقرار من السلطة المختصة (الوزير او المحافظ او رئيس مجلس الادارة
حسب الاحوال) . كما يبين من الجدول الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ انه لا يجوز وضع العامل على فئة اعلى قبل انقضاء مدة بينية على
شغله للفئة الادنى الامر الذى تقتضى الا يتم التعيين الا في ادنى الدرجات
كأصل عام .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧٥ تضمن تعيين
العامل المذكور في الفئة الثالثة من المستوى الاول اى في غير وظائف الادارة
العليا وفي غير ادنى فئات التعيين فانه يكون قد صدر مشريا بعيب عدم
الاختصاص لكون التعيين قد تم بأداة غير تلك التى حددها النص ويكون قد
خالف القانون بتعيين العامل في فئة تعلو فئة بداية التعيين ، الا انه لما كان
عيب عدم الاختصاص الذى شاب القرار اقتصر على مخالفة قواعد
الاختصاص فى نطاق الوظيفة الادارية بممارسة سلطة اعلى لاختصاص سلطة
ادنى . فان هذا العيب لم يصيب الى حيد اختصاص
السلطة الذى يؤدى الى انعدام القرار ، وانما هو عيب عدم اختصاص
بسيط ويتحصن القرار المشوب به بمضى سنتين يوما على صدوره . كذلك
فان المخالفة المتمثلة فى تعيين العامل فى غير ادنى درجات التعيين قد
استفرت من اسناد مركز قانونى للعامل وان القرار الصادر بإنشاء ذلك
المركز يتحصن فى هذا الشق ايضا بمضى المدة القانونية .

واذا كان القرار محل البحث قد تحصن فى شقيه المتعلقين بالتعيين
بغير الاداة التى حددها القانون وفى غير ادنى الدرجات ، فانه لا يتحصن
فيما تضمنه من تحديد مرتب للعامل يزيد على بداية ربط الفئة التى عين
عليها ، وذلك إن المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تقضى بأنه يمنح
العامل عند التعيين اول مربوط الفئة الوظيفية التى يعين عليها ، فضلا
عن أن الجدول الملحق بهذا القانون حدد بداية معينة لكل فئة لا تترخص
جهة الادارة فى تجاوزها باعتبار ان العامل يستمد حقه فى الراتب من القانون
مباشرة دون أن يلزم لنشؤ هذا الحق صدور قرار ادارى ، ذلك ان القرار
الصادر بالتعيين يقتصر على اسناد الوظيفة الى الموظف ، اما المرتب فلا
يملك قرار التعيين أن يحدده وانما يرجع فى شأنه الى القانون ذاته ، وبالتالي
فان القرارات التى تمس الراتب باعتباره حقا ذاتيا لا يتحصن بفوات الميعاد

ويكون للإدارة أن تصحح المخالفة التي تلحق بالراتب في أي وقت ، وعليه يقتصر حق العامل في الحالة الماثلة على بداية ربط الفئة التي عين عليها وهو ما يستتبع تعديل مرتبه بمنحه أول مربوط تلك الفئة .

وإذا كانت المادة ٢٦ من قانون العاملين الجديد رقم ٤٧ لسنة ٧٨ قد أجازت لرئيس الجمهورية في الحالات التي يقدرها أن يقرر الاحتفاظ لمن يعين بوظيفة أخرى بالأجر والبدلات التي كان يتقاضاها قبل التعيين ولو تجاوز نهاية الأجر والبدلات المقررة للوظيفة الجديدة ، فإن أعمال هذا الحكم مقصور على من كان يشغل وظيفة عامة سابقة .

ولما كان العمل السابق للمذكور قد قضى في مؤسسة صحفية ، وكان القانون رقم ٥١ لسنة ٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية لم يعتبرها مؤسسات عامة من كل الوجوه وإنما حدد ذلك بأحوال مسئولية مديريها ومستخدميها المنصوص عليها في قانون العقوبات وبما يتعلق بمزاوالتها لأعمال التصدير والاستيراد ، فإن وظائفها لا تعد وظائف عامة ومن ثم لا يفيد المذكور من حكم المادة المشار إليها ، إلا أنه يبقى للإدارة أن تعمل في شأنه قواعد حساب مدد الخدمة السابقة إن توافرت شروط تطبيقها .

(جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ — ملف رقم ٨٦/٤/٧١٤)

٧ — مدى أحقية السيدة / في الاحتفاظ بمرتبتها السابق بعد تعيينها مدير إدارة الشؤون الهندسية بمركز الأجهزة الطبية والعلمية بجامعة القاهرة .

من حيث أن جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي عينت العاملة المعروضة حالتها في ظله بالفئة الرابعة تضمن فئات التعيين وحدد مدة بقاء معينة في كل فئة يجب قضاؤها لشغل الفئة الأعلى منها وتبعاً لذلك فإن أحكام هذا الجدول تملئ قاعدة عامة من مقتضاها ألا يتم تعيين العامل إلا في أدنى فئات التعيين وبناء على ذلك فإن قرار الجامعة بتعيين العاملة المعروضة حالتها بالفئة الرابعة بالمستوى الأول في غير أدنى فئات التعيين يكون قد صدر مشوباً بعيب مخالفة القانون ، وأنه وقد أسفرت تلك المخالفة عن إسناد مركز قانوني لها فإن القرار المشار إليه الصادر بنشأة هذا المركز تحصن بمضى المدة القانونية .

ولما كانت المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ تنص على أنه (مع عدم الإخلال بنص المادة ٩ بمنح العامل عند التعيين أول مربوط الفئة الوظيفية التي يعين عليها ويستحق هذا الأجر من تاريخ تسلم العمل) .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان نعين العامل المذكور بغير الاداة التى حددها القانون وفى غير أدنى الدرجات هو امر مخالف للقانون تحصن بمضى المدة القانونية ، أما من حيث المرتب فانه لا يستحق سوى بداية ربط الفئة التى عين عليها .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة ، اذا اعيد تعيين العامل فى وظيفة اخرى من نفس فئته او فى فئة اعلى احتفظ بأجره السابق الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الفئة المعين عليها بشرط الا يجاوز نهاية ربطها وان تكون مدة خدمته متصلة ، ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والعاملين بكادرات خاصة الذين يعاد تعيينهم فى وحدات الجهاز الادارى للدولة .

كما يسرى هذا الحكم على العمال المؤقتين او المعينين بمكافآت شاملة عند تعيينهم فى فئات وظيفية . وتطبيقا لذلك فان من كان معينا بمكافأة شاملة يحتفظ بأجره اذا عين على فئة وظيفية بغير فاصل زمنى بشرط الا يجاوز نهاية ربط الفئة المعين عليها .

ولما كان جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد ادخل الفئات المالية للوظائف فى مستويات ثلاث ضم كل منها ثلاث فئات وحدد لكل فئة بداية خاصة بها وجعل نهاية ربط المستوى نهاية لربط كل فئة من الفئات الثلاث التى يصبها ، فان نهاية ربط الفئة الرابعة تكون ١٤٤٠ جنيها نهاية ربط المستوى الاول .

وتطبيقا لما تقدم فانه لما كانت العاملة المعروضة حالتها قد عينت بالجامعة بمكافأة شاملة قدرها ٨٤ جنية شهريا اعتبارا من ١٩٧٥/٩/٢٦ ثم عينت بالفئة الرابعة (٥٤٠ - ١٤٤٠) بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١ بغير فاصل زمنى فانه يتعين الاحتفاظ لها براتبها السابق لكونه لم يتجاوز نهاية ربط الفئة الرابعة التى عينت عليها .

ولا وجه للقول بان حكم المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا ينطبق على المعينين بمكافآت شاملة باعتبار ان المادة ٨٢ من هذا القانون علقت تنظيم احوال وشروط التعيين بمكافآت شاملة على صدور اللائحة التنفيذية وأن هذه اللائحة لم تصدر ، ذلك لان ذات المادة قضت باستمرار الساملين الحاليين المعينين بتلك المكافآت بوضعهم طبقا للقواعد والشروط المعينين بها الى ان يتم صدور اللائحة التنفيذية ، ومن ثم فان المعينين

بمكافآت شاملة وقت العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ومنهم العاملة المعروضة حالتها ينطبق في شأنهم حكم المادة ١٣ من هذا القانون ، فضلا عن ذلك فإن تعيين تلك العاملة بمكافأة شاملة حدد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦١ لسنة ٧٤ بأحوال وشروط تعيين العاملين بمكافآت شاملة الذى نص في مادته الاولى على أنه (يجوز في حالة الضرورة تعيين عاملين بمكافآت شاملة للقيام بالاعمال التى تحتاج في أدائها الى خبرة خاصة لا تتوفر في العاملين من شاغلى الفئات الوظيفية بالوحدة ، ويسرى على العاملين بمكافآت شاملة الاحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ المشار اليه وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القرار .

اما بالنسبة لما قد يثار من أن حكم المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ مقصور على العمال المنتمين لمجموعة الوظائف العمالية المهنية او مجموعة وظائف الخدمات المعاونة فانه مردود بان حكم المادة المشار اليها ورد عاما بطلقا يتسع لجميع فئات العاملين بغير تمييز بين المجموعات النوعية التى ينتمون اليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية السيدة المذكورة في الاحتفاظ بالمكافأة السابقة التى كانت تتقاضاها بمعهد الدراسات والبحوث الاحصائية وقدرها ٨٤ جنيها بعد تعيينها بالفئة الرابعة بمركز الاجهزة الطبية والعلمية بجامعة القاهرة .

(جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ - ملف رقم ٧٨٤/٤/٨٦)

٨ - تحديد التاريخ الذى يعتمد به لصرف المرتب للمستبقى بخدمة القوات المسلحة الذى ترشحه اللجنة الوزارية للقوى العاملة ويعين بعند استبقائه .

استثناء من القاعدة العامة التى تقضى بالاعتداد بقرار التعيين كبداية لافتتاح العلاقة الوظيفية رد المشرع اقدمية من يعين عن طريق اللجنة الوزارية للقوى العاملة الى تاريخ ترشيح اللجنة له ومن ثم فانه يتعين ان يقدر هذا الاستثناء بقدره فيقتصر على الاقدمية الفرضية التى تضمنها ولا يمتد الى باقى الاثار المترتبة على افتتاح العلاقة الوظيفية ومن بينها استحقاق الاجر الذى يرتبط بمباشرة العمل ، والقيام باعباء الوظيفة ، اعمالا لهذا المبدأ نص المشرع صراحة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على استحقاق الاجر اعتبارا من تاريخ تسليم العمل ، كما نص في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على

ذات الحكم واستثنى منه المستبقى الذي لم يتسلم العمل فقرر استتاقه للأجر اعتبارا من تاريخ تعيينه مرددا في ذلك حكم المادة ٥١ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٢ ، التي اعتبرت المستبقى بإجازة استثنائية بمرتبة كامل ، واحتفظت له طوال مدة استدعائه - بكافة الحقوق والمزايا التي يحصل عليها أقرانه وعليه فإن المستبقى بخدمة القوات المسلحة الذي يرشح ويعين بعد استبقائه يستحق مرتبة اعتبارا من تاريخ تعيينه وليس من تاريخ ترشيحه الذي ترد إليه اقدميته فرضا بحكم القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق المستبقى بخدمة القوات المسلحة الذي يرشح ويعين بعد استبقائه لمرتبه من تاريخ صدور قرار تعيينه .

(جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ - ملف رقم ٢٥١/٦/١٦) .

بهذا المعنى ا جلسة ١٩٨٠/١٢/١٠ - ملف رقم ٥٢٢/٣/٨٦

٩ - مدى استحقاق المعينين من ١٩٧٦/١٢/١٨ لعلاوة دورية في اول يناير سنة ١٩٧٨ مع صرف الفروق المالية من ١٩٧٨/٧/١ طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

من حيث ان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كان يحدد يناير التالي لمضى عامين على التعيين موعدا لاستحقاق المعين لاول مرة للعلاوة الدورية ، وان القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ المعمول به حاليا اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ قد الغى القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ وقرر استحقاقه لها في يناير التالي لمضى عام واحد على التعيين .

ومن ثم فان مقتضى اعمال احكام القانون الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باثر مباشر منح كل من مضى على تعيينه عام علاوة دورية في اول يناير سنة ١٩٧٩ اعمالا للقاعدة الواردة به والتي تستحق في يناير من كل عام . ولا وجه للقول بمنح من لم يكمل عامين واكمل عام في اول يناير سنة ١٩٧٨ علاوة دورية مع صرف الفروق من ١٩٧٨/٧/١ لوقوع الاجل الاول في المجال الزمني لاعمال احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والذي كان يشترط مضى عامين على التعيين لاستحقاقه للعلاوة الدورية وليكون التاريخ الثاني ليس هو الموعد المحدد في القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ لمنح العلاوة الدورية .

وبناء على ذلك لا تستحق العاملات المعروضة حالتهم والمعينات في
٧٦/١٢/١٨ علاوة دورية في ٧٨/١/١ لعدم نضج عامين على تعيينهن في
هذا التاريخ الذي يدخل في المجال الزمني لأعمال أحكام القانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٧١ كما لا يجوز صرف تلك العلاوة لهن في ٧٨/٧/١ لان القانون
رقم ٤٧ لسنة ٧٨ حدد هذا التاريخ موعدا للعمل بأحكامه وليس موعدا
لاستحقاق العلاوة الدورية ، وعلى ذلك فإن العلاوة الدورية تستحق لهن في
١٩٧٩/١/١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى استحقاق العاملات المعينات في
١٩٧٦/١٢/١٨ العلاوة الدورية في ١٩٧٩/١/١ .

(جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ - ملف رقم ٥٠٨/٣/٨٦)

١٠ - مدى جواز رفع مرتبات العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عليا
بناء الخدمة الى ٢٥ جنيها وفقا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن
تسوية حالة بعض الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية .

تضمنت المادة الاولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ حكما عاما دائما
واجب الاعمال من ١/١/١٩٧٣ (تاريخ العمل بهذا القانون) مقتضاه تعيين
حملة المؤهلات العليا بالفئة السابعة (ق ٥٨ لسنة ١٩٧٢) بمرتبة قدره ٢٥
جنيها . لذلك فإن هذا الحكم يسرى على ما يتم من تعيينات اعتبارا من التاريخ
المشار اليه . ويعد ان وضع القانون هذا الحكم العام الدائم اتجه في المادة
الخامسة الى معالجة حالات العاملين من حملة المؤهلات الموجودين بالخدمة
بمرتبة اقل من ٢٥ جنيها ، فقرر رفع مرتباتهم الى هذا القدر واشترط لذلك
ان يكونوا شاغلين للفئة السابعة بالمؤهلات العليا التي عينوا بها . وبناء
على ذلك فإنه لا يجوز رفع مرتبات العاملين بوزارة التعليم العالي الذين
حصلوا على مؤهلات عليا بعد ١/١/١٩٧٣ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٧٢ الى ٢٥ جنيها شهريا طالما انهم لم يعينوا بمقتضى تلك المؤهلات
ولا يغير من ذلك وجودهم بالخدمة بمؤهل متوسط بالفئة السابعة في
١/١/١٩٧٣ . لان اعتبارهم شاغلين لهذه الفئة بالمؤهل العالي هو في

(١) وهذا التفسير أخذت به الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في
١/١/١٩٧٣ - ملف رقم ٣١٦/٣/٨٦ .

الحقيقة تسوية لا يجوز اجراءها بغير نص صريح يقررها ، ومن ثم فان العاملين المعينين بمؤهلات متوسطة يكونوا غير مخاطبين بأحكام المادة الاولى والبند ١ من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ ولو كانوا حاصلين على مؤهلات عليا.

وفيما يتعلق بتسوية حالة هؤلاء العاملين بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فانه يبين من نص المادة الثانية من هذا القانون انه اتي بحكم وجوبى من مقتضاه تسوية حالة العامل الحاصل على مؤهل عالى وموجود بالخدمة فى ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بوضعه على الفئة المقررة للمؤهل العالى وبالمرتبة الذى حددته المادة الاولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ٧٢ وقدره ٢٥ جفيه شهريا اعتبارا من تاريخ تعيينه او تاريخ حصوله على المؤهل او تاريخ ترشيح زملائه فى التخرج للتعيين بواسطة القوى العاملة ايها اقرب وذلك لان التسوية الوجوبية التى قررتها المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ستؤدى حتما الى اعادة تعيين العامل الذى حصل على مؤهل عال اثناء الخدمة بالفئة السابعة بجموعة الوظائف التالية وبذلك يدخل فى عداد المخاطبين بالحكم الدائم الذى تضمنته الماد الاولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى ما ياتى :

اولا : انه لا يجوز قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ رفع مرتبات العاملين الحاصلين على مؤهلات عليا والشاغلين للفئة السابعة بمؤهلات متوسطة الى ٢٥ يناير جنيها شهريا بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ .

ثانيا : دخول هؤلاء العاملين فى عداد المخاطبين بحكم المادة الاولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ تطبيقا لاحكام المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتعين وضعهم على الفئة السابعة بمرتبة ٢٥ جنيها شهريا من تاريخ حصولهم على المؤهل او تاريخ ترشيح زملائهم فى التخرج ايها اقرب .

(جلسة ٢٠/٢/٨٠ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٠٢)

١١ — مدى احقية وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب فى الجمع بين راتبه من تلك الوظيفة وبين ما يستحق من معاش او راتب من وظيفته الاصلية .

يبين من نصوص قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ ان المشرع اجاز انشاء وظائف وكلاء وزارات لشئون مجلس الشعب يتم شغلها من بين اعضاء مجلس الشعب بمقتضى قرارات تعيين يصدرها رئيس الجمهورية ، وحظر المشرع على من يتقلد احدى هذه الوظائف الجمع بينها وبين اى عمل آخر او شغل اية وظيفة اخرى وحرّم عليه التعامل مع الدولة شأن اى موظف عام آخر ، وحدد اختصاصات هذه الوظيفة على نحو يجعل من شاغلها حلقة وصل بين الحكومة ومجلس الشعب وحدد مستحقات من يتقلدها بما يوازي المرتب وبديل التمثيل المقرران لوظيفة نائب الوزير ، وحرّم عليه صراحه الجمع بين تلك المستحقات ومكافأة العضوية بمجلس الشعب وخول رئيس الجمهورية سلطة اعفاء وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب من وظيفته ، وبناء على ذلك فان وكيل الوزراء لشئون مجلس الشعب يعتبر موظفا عاما من كل الوجوه ولا تمثل عضويته في مجلس الشعب سوى شرطا من شروط الصلاحية لتقلد تلك الوظيفة والقيام بأعبائها ومن ثم لا يجوز الجمع بين المرتب المستحق له من تلك الوظيفة ومرتبته الذى كان يتقاضاه من وظيفته السابقة التى كان يشغلها قبل انتخابه عضوا بمجلس الشعب لتخلف مناط استحقاقه لهذا المرتب بعدم قيامه بأعمال تلك الوظيفة السابقة ، وكذلك فإنه يخضع — باعتباره موظفا عاما — للقواعد التى تحكم الجمع بين المرتب والمعاش ان كان من ارباب المعاشات فلا يجوز له الجمع بينهما ان قل سنه عن الستين عاما ، ويجوز له الجمع بينهما ان كان قد بلغها ، وذلك اعمالا لحكم المادة ٤٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز الجمع بين المرتب المقرر لوظيفة وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب والمعاش والمرتب المستحق من الوظيفة السابقة .

(جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ — ملك رقم ٨٦/٤/٨٢٠)

١٢ — مدى التزام مجلس الامناء باتحاد الاذاعة والتليفزيون بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة عند وضعه للاتحة شئون العاملين به .

استبعد الدستور بموجب المادة ١٢٢ منه القرارات كأداة التحديد لمرتبات العاملين واسند هذا الاختصاص للقوانين التى تصدرها السلطة

التشريعية ولم يجر الاستفتاء من الاحكام التى تنظمها الا بقانون يتناول بالتنظيم كل حالة على حدة ، وعليه فانه اذا لم يصدر قانون يتضمن تحديد مرتبات العاملين بأحدى الهيئات العامة تعين الرجوع فى ذلك الى جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة فى شئون التوظيف وفقا لنص المادة الاولى منه ، وبالإضافة الى ذلك فان المبادئ الدستورية المتعلقة بالمساواة وتكافؤ الفرص وحقوق المواطنين فى شغل الوظائف العامة توجب التقيد بالقواعد والاسس العامة فى التوظيف المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ عند وضع النظم الخاصة للعاملين بالجهات التى يخولها المشرع سلطة اصدار لائحة لشئون العاملين بها .

وبناء على ذلك فانه وان كان لمجلس الامناء ان يضع لائحة لشئون العاملين وتحديد معاملتهم المالية بيد أنه مقيد فى ذلك بما جاء فى جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بحدودها الدنيا والعليا وكذلك بالمبادئ والاسس العامة فى التوظيف الواردة فى هذا القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان سلطة مجلس امناء اتحاد الاذاعة والتليفزيون فى وضع لائحة لشئون العاملين به وتحديد معاملتهم المالية تتقيد بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وبالمبادئ والاسس العامة فى التوظيف الواردة بهذا القانون .

جلسة ١١/٦/١٩٨٠ — ملف رقم ٢٥٠/٦/٨٦ (

١٣ — مدى التزام الهيئة القومية لسكك حديد مصر بجدول المرتبات الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ولما كان المشرع قد قيد مجلس ادارة الهيئة المشار اليها بموجب قانون انشائها رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ فى تحديد رواتب وبدلات ومكافآت العاملين بها بضرورة مراعاة ربط الاجر بنوع العمل وطبيعته ومعدلات آدائه وبعدم تجاوز قيمة بدل السفر ومصاريف الانتقال والتكاليف الفعلية وذلك اعمالا لحكم المادة ١٢٢ من الدستور التى اسندت الى القانون وحده. تحديد قواعد منح تلك المستحقات المالية واذ لم يقيد المشرع الهيئة بنظم العاملين بالحكومة فانه يكون لها ان تحدد مرتبات العاملين بها بمراعاة القواعد التى تضمنها قانون الهيئة دون ان تتقيد فى ذلك بجدول المرتبات الملحق بقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(جلسة ١٨/١١/١٩٨١ — ملف رقم ٣١٧/١/٨٦)

١٤ — مدى جواز رفع مستوى وظيفة مدير عام الادارة القانونية ذات الربط المالى (١٢٠٠ — ١٨٠٠) باحدى الهيئات العامة وفقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، الى الدرجة المالية ذات الربط (١٥٠٠ — ٢٠٤٠)

لما كانت الموازنة تصدر بقانون ومن ثم فاذا ما تضمنت موازنة الهيئة تعديل الربط المالى لدرجة مدير عام الادارة القانونية بالهيئة وتقييمها بالدرجة العالية ، المقابلة لمثيلتها فى كل من قانون العاملين المدنيين بالدولة وقانون نظام العاملين بالقطاع العام ، فانه يترتب على ذلك جواز تعديل الربط المالى لهذه الوظيفة المقررة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه باعتبار ان قانون الموازنة هو اداة هذا التعديل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية فى هذه الجلسة الى جواز تعديل الربط المالى المقرر لمدير عام الادارة القانونية بالهيئة ، وفقا لقانون الموازنة الذى يصدر متضمنا هذا التعديل ، وطبقا للتفصيل السابقة بيانه .

(جلسة ١٩٨٣/٦/١٥ — ملف رقم ١٥٤٩/٣/٨٦)

١٥ — تحديد طبيعة مبلغ الستين جنيها التى تضاف الى مرتب المعيد فى السنة الاولى ، وتاريخ استحقاقها .

تضمن جدول المرتبات والبدلات الملحق بقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنظيما متكاملا للعلاوات الدورية السنوية المستحق لاعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة ، اى لوظيفتى مدرس مساعد ومعيد . وفى هذا المجال منح المعيد مبلغ ٦٠ جنيها فى السنة الاولى ثم ٢٤ جنيها كل سنة بعد ذلك ، وطالما ان هذا التنظيم قد ورد بالجدول فى نطاق تحديد مقدار العلاوة الدورية المستحقة للمعيد ، فان المشرع يكون قد افصح صراحة عن طبيعة مبلغ الستين جنيها التى يستحقها المعيد فى السنة الاولى ، فاعتبرها علاوة دورية سنويا ، ومن ثم فانها تخضع بهذا الوصف لاحكام المنظمة للعلاوات الدورية فتستحق فى موعد استحقاقها وتتقيد بالقواعد والشروط التى تحكمها .

وبناء على ذلك فان العلاوة التى مقدارها ٦٠ جنيها سنويا تستحق بفئة خمسة جنيهات شهريا ولو ادى ذلك الى زيادة مرتب المعيد عن ٣٠ جنيها شهريا ، وتلك النتيجة لا تتعارض مع فتوى الجمعية العمومية الصادر بجلسة ١٩٧٤/٢/١٣ (١) ، فكون هذا المبلغ زيادة فى المرتب لا يتنافى مع

(١) والتى انتهت الى أن مبلغ الخمسة جنيهات التى تمنح للمعيد بعد سنة من تاريخ تعيينه وفقا للجدول الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تعتبر من قبيل الزيادة فى المرتب .

طبيعته كملاوة دورية لان كل علاوة دورية ما هي الا زيادة في المرتب تستحق داخل الربط المالى لوظيفة واحدة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان مبلغ الستين جنيها التى تضاف الى مرتب المعيد فى السنة الاولى تعتبر علاوة دورية سنوية تستحق فى اول يناير التالى لمرور عام على تعيين المعيد .

(جلسة ١٩/٣/١٩٨٠ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٣٤)

١٦ — مدى جواز جمع عضو مجلس الدولة بين كامل المرتب والبدايات المقررة لوظيفته والمعاش فى الفترة ما بين بلوغه سن الستين ونهاية العام القضائى .

يبين من النصوص ان بلوغ سن الستين هو الحد الذى تنتهى عنده خدمة عضو مجلس الدولة ، وان احالة العضو الى التقاعد ببلوغ تلك السن هى طبقا لصريح عبارة نص المادة ١٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قاعدة لا استثناء عليها ، فلم تتضمن الفقرة الثانية من هذه المادة استثناء او تعديلا لحكم الفقرة الاولى منها ، وانما تناولت بالتنظيم حالة بلوغ العضو سن الستين اثناء العام القضائى وقررت حلا لا ينال من تلك القاعدة مراعاة لحسن سير العمل وانتظامه ، فسمحت باستمرار العضو فى اداء عمله حتى نهاية العام القضائى دون ان يخل ذلك بكون مركزه التقاعدى قد تحدد ببلوغ تلك السن ، ومن ثم يتعين ان يقدر هذا الحكم بقدره فى ضوء الحكمة التى ابتغاها المشرع منه فلا يجوز ان يكون سببا فى ان يصبح العضو الذى يبلغ سن التقاعد خلال العام القضائى فى وضع مالى افضل من زميله الذى لم يبلغها ، وبالتالي فان هذا السن تكون هى الاساس فى حساب مستحقات العضو فى المعاش باعتباره محالا فيها الى التقاعد بالرغم من استمراره فى ممارسة اعمال وظيفته بقوة القانون حتى نهاية العام القضائى ، فذلك وضع لا يعتبر استمرارا لمدة الخدمة بعد سن الستين ، اذ يزائل العضو درجته المالية التى كان يشغلها فى هذا التاريخ ، فلا يرقى او يمنح علاوات وتصبح الدرجة شاغرة يجوز الترقية اليها .

واذا كانت الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ سالفه الذكر قد نصت على ان مدة الخدمة بعد سن الستين لا تحسب فى تقدير المعاش او المكافاة ، فان ذلك يعكس التكييف الصحيح للفترة الذى يستمر فيها العضو فى العمل بعد بلوغه سن الستين ، فهو لا يعتبر خلالها شاغلا لوظيفة تنتج له مدة خدمة

تقاعدية ، وانما هي فترة استبقاء في العمل بحكم القانون بعد احالته الى المعاش لاسباب قدرها المشرع ، كذلك فان المعاملة المالية للعضو اثناء تلك الفترة انما تتحدد في ضوء نية المشرع التي افصح عنها في المادة ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بمنح عضو مجلس الدولة الذي يبلغ سن التقاعد ويبقى في العمل حتى نهاية العام القضائي ما يوازي مرتب وبدلات زميله الذي لم يبلغ هذه السن ، حيث طبق عليه جدول المرتبات المرفق بقانون مجلس الدولة ، وبذلك يكون المشرع قد وضع في هذه المادة حدا اقصى لما يمكن ان يتقاضاه عضو المجلس الذي يبلغ سن التقاعد خلال العام ، يتمثل في مرتب وبدلات الدرجة التي يشغلها عند بلوغه تلك السن ، مثله في ذلك مثل زميله الذي لم يبلغها ، وعليه فلا يجوز الخروج عن هذا الحد بالقول باجزة جمعه بين مرتبه وبدلاته والمعاش استنادا الى افتراض يخالف الواقع ، حاصله ان خدمته قد مدت في الوظيفة التي يشغلها بينما هو يعتبر محالا الى التقاعد بمجرد بلوغه سن الستين مع ما يترتب على ذلك من استحقاقه المعاش اعتبارا من هذا التاريخ ، اذ لا محل للقول بان الفترة التي يستبقى فيها في الخدمة وحتى نهاية العام القضائي تعتبر استمرارا لشغل الوظيفة ، حيث يقتصر الامر على ممارسته اعمالها التي اسندت اليه بقوة القانون ، ولما كان مناط استحقاق المرتب والبدلات هو شغل الوظيفة وليس مجرد مباشرة اعمالها فان المقابل الذي يستحقه عن هذا العمل يتحدد بمكافأة حددتها المادة ١٣ من القانون ١٧ لسنة ١٩٧٦ على اساس معاملته معاملة مالية ماثلة لزميله الذي لم يبلغ تلك السن ، وطالما ان المشرع قد وضع حدا اقصى لما يتقاضاه العضو المستبقى لا يمكن تجاوزه ، فمن ثم تتحدد قيمة هذه المكافأة بالفرق بين مرتب وبدلات الوظيفة التي كان يشغلها وبين المعاش المستحق له .

واذا كانت المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تجيز الجمع بين المرتب والمعاش في حالة اعادة التعيين بعد بلوغ سن التقاعد بغير حد اقصى ، فان هذا الحكم العام لا يجد مجالا لتطبيقه في مواجهة الاحكام الخاصة التي يتعين اعمالها في الحالة الماثلة والتي تناولت بالتنظيم بصفة مباشرة مستحقات العضو خلال الفترة ما بين بلوغه سن الستين ونهاية العام القضائي ، وقد كان في وسع المشرع ان يسكت عن تطبيق الجدول الملحق بقانون مجلس الدولة على عضو المجلس خلال تلك الفترة فينطبق عليه الحكم الوارد في المادة ٤٠ آنفة الذكر ، بيد انه وقد اوجب تطبيق هذا الجدول عليه فانه يتعين النزول على هذا الحكم الصريح اذ لايسوغ اهدار الحكم الخاص واعمال الحكم العام اذا ما تناول بالتنظيم ذات الحالة المالية .

ولما كان قصد المشرع قد انصرف الى الإبقاء على المركز المالى لعضو المجلس خلال الفترة ما بين بلوغه سن الستين وحتى نهاية العام القضائى . فان مكافأته التى تضاف الى المعاش يتعين ان يساوى صافيها الفرق بين معاشه المعفى من الضرائب طبقا لنص المادة ١٣٦ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وبين صافى ما كان يتقاضاه من مرتب بعد استقطاع الضرائب ، مضافا اليه البدلات المعفاة من الضرائب طبقا للقاعدة الرابعة من تطبيق جدول المرتبات الملحق بتانور مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بحيث لا يقل ما يتقاضاه عما كان يحصل عليه قبل بلوغ سن الستين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان عضو مجلس الدولة يستحق — خلال الفترة التالية لبلوغه سن الستين وحتى نهاية العام القضائى — معاشه كاملا مضافا اليه مكافأة يساوى صافيها الفرق بين صافى ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات وبين المعاش المستحق له .

(جلسة ١٩ / ٣ / ١٩٨٠ — ملف رقم ٨٦ / ٤ / ٨٤٣)

١٧ — تفسير احكام العلاوة التشجيعية التى نصت عليها المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

لما كان حكم المادة ٥٢ سابقة الذكر قد تضمن تحديدا تحكيميا للحد الاقصى لعدد العاملين الذين يجوز منحهم العلاوة التشجيعية فانه لا يجوز تطبيق هذا النص بما يؤدى الى تجاوز النسبة المئوية الى تمثل الحد الاقصى المشار اليه الكسر الى واحد صحيح عندما يقل عدد العاملين عن عشرة افراد . ولا وجه للقول بأن التمسك بالحد الاقصى على هذا النحو الجامد سيؤدى الى تعطيل تطبيق النص الذى قرر منح العلاوة التشجيعية لان عدم تطبيق النص فى هذه الحالة انما يرجع الى عدم تحقق الشروط اللازمة لتطبيقه والمستفاد من النص المقرر له لعدم توافر عدد العاملين اللازم لاعماله فى درجة واحدة بذات المجموعة الوظيفية ، أما القول بأن تلك النتيجة التى تتعارض مع القواعد العدالة لكونها تؤدى الى حرمان عدد من العاملين من العلاوات التشجيعية لسبب لا يرجع اليهم مع توافر شروط منحها فى حقهم ، فهو قول مردود بان الحكمة من منح تلك العلاوة وهى تمييز العامل المجد على نحو يدفع باقى العاملين الى الاقتداء به لن يتحقق داخل المجموعة القليلة العدد ، اذ سيتوقع

كل منهم الحصول عليها بعد دورة زمنية محددة بغير أن يضطر الى الدخول في مناقشة مع زملائه يبذل فيها جهدا غير عادي ومن ثم فإن حجب العلاوة التشجيعية عن المجموعة التي لا تنتج النسبة المئوية فيها واحدا صحيحا لا ينعارض مع قواعد العدالة ، فضلا عن ذلك فإن مكافأة العامل المجد داخل مثل هذه المجموعة يمكن أن يتم عن طريق نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية المنصوص عليها في المادتين ٥٠ ، ٥١ من القانون ١٩٧٨/٤٧ .

ولما كانت المادة ٥٢ تشترط لمنح العلاوة التشجيعية حصول العامل على تقدير كفاية بمرتبه ممتاز عن السنتين الاخرتين وكانت المادة ٢٨ من هذا القانون تقصر تقدير الكفاية على العاملين الشاغلين لوظائف الدرجة الاولى فما دونها ، فإنه لا يجوز منح تلك العلاوة للعاملين من شاغلي درجات الوظائف العليا التي تشمل درجة وكيل اول وزارة ودرجة مدير عام . لعدم خضوعهم لنظام تقارير الكفاية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى الاتي :

اولا : وجوب الالتزام عند منح العلاوة التشجيعية بالنسبة التي حددها القانون دون جبر .

ثانيا : عدم جواز منح تلك العلاوة للعاملين من شاغلي الوظائف العليا .

(جلسة ١٩٨٠/٣/١٩ — ملف رقم ٥١٦/٣/٨٦)

بهذا المعنى (جلسة ١٩٨١/١/٢١ — ملف رقم ٥٥٧/٣/٨٦)

تعقيب

طلب الجهاز المركزي للتنظيم والادارة بكتابه رقم ١٩٧٨ المؤرخ ٨١/٥/٣١ اعادة النظر في الفتوى السابقة والتي انتهت الى عدم جواز منح العلاوة التشجيعية لشاغلي الوظائف العليا ، تأسيسا على امكان تحديد مرتبة كفايتهم من واقع ملفات خدمتهم وما يديه الرؤساء عنهم ، وقياسا على ما انتهت اليه ادارة الفتوى لوزارة المالية بتاريخ ٢ من مارس لسنة ١٩٨١ من جواز منح شاغلي وظائف الدرجة الاولى علاوات تشجيعية، على أن يتم تقدير كفايتهم على هذا النحو اذا لم يوضع عنهم تقارير كفاية .

وقد اعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ (ملف رقم ٥٧٢/٣/٨٦) فاستبان لها ان المشرع رسم لتقدير الكفاية قواعد واجراءات تضمنتها مواد الفصل الثالث من الباب الثانى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وربط بين تقرير الكفاية سالف الذكر وبين نظام منح العلاوة التشجيعية برابط يقوم على اساس مرتبة كفاية محددة لا يمكن القوصل اليها من مجرد النظر الى واقع ملفات خدمتهم واذ اخضع المشرع شاغلى وظائف الدرجة الاولى لنظام الكفاية ، فان القياس عليهم في هذا الصدد يكون قياسا مع الفارق لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتاواها السابقة بجلسة ١٩٨٠/٣/١٩ .

١٨ — مدى جواز منح العاملين بمديرية التربية والتعليم بمحافظة الفيوم العلاوة التشجيعية رغم عدم اتمام تسكين هؤلاء العاملين ، وعدم اعتماد تقييم وتوصيف الوظائف بها .

ومن حيث ان البادى من نحر المادة ٥٢ من قانون العاملين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ان منح العلاوة التشجيعية مرتبطة اذ توفر الشروط الاخرى باعتماد جداول تقييم الوظائف ووجود المجموعات النوعية المعتمدة ، الا انه استصحبها لما استقر عليه الافتاء لدى الجمعية العمومية ، من جواز تطبيق الاحكام القانونية المختلفة المنصوص عليها في قانون العاملين المدنيين المشار اليه ، قبل اعتماد جداول تقييم وتوصيف الوظائف ، كما هو الحال على سبيل المثال في ضم مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، (جلسة ١٩٨٠/٣/١٩ — ملف رقم ٤٧/٥/٨٦) وجواز اجراء حركة الترقيات على الدرجات المالية الخالية قبل اعتماد جداول ترتيب وتقييم الوظائف بها (جلسة ٨١/٣/١ — ملف ٥٤٣/٣/٨٦) والسابق ابلاغها الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بناء على طلب استطلاع الرأى فى شأنها ، وذلك تأسيسا على ان الربط بين الوظائف والدرجات المالية وفقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فيما يتعلق بالتعيين والترقية والنقل والندب وغير ذلك لا يتحقق الا بالانتهاء من جداول ترتيب الوظائف وتقويمها ، والى هذا الحين نظل الدرجات المالية المحددة بجدول المرتبات الملحق بالقانون وحدها اساسا لتطبيق احكامه ، وليس من شك ان القول بغير ذلك من شأنه ان يرد على المشرع قصده فلا يتحقق له الهدف من ترتيب الوظائف فقط ، وانما ينحدر بمستوى الاداء بالجهاز الادارى نتيجة لافتقار العاملين للدافع الى العمل ، فضلا عن ان المشرع لم يقرر تجريد اوضاع العاملين حين الانتهاء من تقييم الوظائف وتوصيفها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز منح العاملين المذكورين العلاوة التشجيعية وفقا للمادة ٥٢ من قانون العاملين المدنيين المشار اليه ، على الرغم من عدم تسكين هؤلاء العاملين ، وعدم اعتماد جداول تقييم وتوصيف وظائفهم .

(جلسة ١٩٨٣/٣/٢ — ملف رقم ٩٣٧/٤/٨٦)

١٩ — مدى جواز منح العلاوة التشجيعية بأثر رجعى ، ومدى تحصن القرارات الصادرة بمنح العلاوة لشاغلى الوظائف العليا

من حيث ان المشرع بمقتضى المادتين ٢٨ ، ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أوجب توافر شروط معينة لمنح العلاوة التشجيعية ، من بينها ان تكون كفاية العامل قدردت بمرتبة ممتاز عن العاملين الاخيرين ، ولما كان شاغلوا الوظائف العليا لا يخضعوا لنظام تقارير الكفاية ، فلا يجوز من ثم ، منحهم تلك العلاوة ، وهو ما سبق ان افنت به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٨٠ ، وتكون القرارات الصادرة بمنح شاغلى الوظائف العليا علاوات تشجيعية ، قد خالفت احكام القانون مخالفة جسيمة تنحدر بها الى درجة الانعدام ، ولا تلحقها حصانة .

ومن حيث انه يبين ايضا من النصوص سالفة الذكر ، انه عند اصدار قرارات بمنح العلاوة التشجيعية للعاملين المدنيين بالدولة من شاغلى وظائف الدرجة الاولى فمادونها ، يتعين النظر فى توافر شروط منح هذه العلاوة فى وقت صدور هذه القرارات ، حتى تقوم القرارات الصادرة بمنح العلاوة التشجيعية على اساس متوافر ، وقوام واقع ، والا انطوت على مخالفة لشروط أو أكثر من شروط استحقاقها ، فضلا عن ان القاعدة العامة فى نفاذ القرارات الادارية هو نفاذها بأثر حال من تاريخ صدورها ، ولا يجوز نفاذها بأثر رجعى الا بنص فى القانون ، وهو أمر غير متوافر فى هذا المجال ، ومن ثم تكون القرارات الصادرة على خلاف ما تقدم ، والتي نصت على استحقاق العلاوة التشجيعية بأثر رجعى ، قرارات منعدمة فى حدود الرجعية ولا تلحقها حصانة فى هذا الشأن .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انعدام القرارات الصادرة بمنح العلاوة التشجيعية لغير العاملين الخاضعين لنظام تقارير الكفاية ، وكذلك القرارات الصادرة بمنح هذه العلاوة بأثر رجعى فى حدود الرجعية ، وفقا للتفصيل السابق بيانه .

(جلسة ١٩٨٣/٥/١٨ — ملف رقم ٩٤٢/٤/٨٦) . .

٢٠ - مدى جواز منح العلاوة التشجيعية لشاغلي وظائف أعضاء هيئة البحوث بمركز البحوث المائية ، وشاغلي وظائف الدرجة الاولى والوظائف العليا بمركز وزارة الري ، ومدى تحصن القرارات الصادر بها .

من حيث انه يشترط لمنح العلاوة التشجيعية وفقا للحكم المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ان تكون كفاية العامل قد حددت بمرتبة ممتازة عن العاملين الاخرين والا يزيد عدد العاملين الذين يمنحون هذه العلاوة في سنة واحدة على ١٠ ٪ من عدد العاملين في وظائف كل رتبة من كل مجموعة نوعية على حدة . ولما كان أعضاء هيئة البحث العلمي لا يخضعون لنظام تقارير الكفاية وأن كفايتهم لا تقدر سنويا وانما يعرض انتاجهم العلمي عند الترقية الى الوظائف المختلفة على لجنة فحص الانتاج العلمي ، وان اجراءات الجهات المختصة بوضع تقارير الكفاية وفق احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، ومن العلمية والجامعات فضلا عن ان النظام الوظيفي في المؤسسات العلمية والجامعات لا يعرف المجموعات النوعية للوظائف . بل ان هذه المجموعات معروفة لمقط في مجال نظامي العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، ومن ثم فان حكم المادة ٥٢ من نظام العاملين بالدولة لا يمكن ان ينسحب الى غير العاملين الخاضعين لنظام تقارير الكفاية وهم الذين يشغلون الدرجة الاولى .

ومن حيث كان ذلك ما تقدم . وكانت لائحة مركز البحوث المائية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٧٨ - باعتباره مؤسسة عامة تمارس نشاطا علميا ، وشأنه في ذلك شأن الكادرات الخاصة عموما - لا تعرف نظام العلاوات التشجيعية ، ولا يمكن في الحالة المعروضة تطبيق الشروط المطلوبة لصرف العلاوة لأعضاء هيئة البحوث ، ومن ثم فان المركز حين اصدر هذه القرارات يكون خالف احكام القانون مخالفة جسيمة تنحدر بالقرار الى درجة الانعدام ومن ثم لا تلحقه حصانة .

ومن حيث أن مفاد النصوص القانونية المتقدم ذكرها انه عند اصدار قرارات بمنح علاوة تشجيعية للعاملين المدنيين بالدولة يتعين النظر في توافر شروط منح هذه العلاوة في وقت صدور هذه القرارات .

ومن حيث ان المركز اصدر قرارات بمنح علاوة تشجيعية لبعض العاملين به الخاضعين للكادر العام من شاغلي الدرجة الاولى دون ان يكونوا قد حصلوا على تقرير كفاية بدرجة ممتاز بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وان هذه القرارات قد نصت على أن تصرف العلاوة في تاريخ سابق

على صدور هذه القرارات ومن ثم فانها تكون قد انطوت على خروج سافر على احكام القانون مما يجعلها معدومة لا تلحقها الحصانة أيضا ويجوز سحبها في وقت مع ما يترتب على ذلك من اثار اهمها استرداد ما صرف من هذه العلاوات .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انعدام القرارات الصادرة بمنح العلاوات التشجيعية لغير العاملين الخاضعين لنظام التقارير السرية ، وكذلك القرارات الصادرة بمنح هذه العلاوات بأثر رجعى فى حدود الرجعية ، وفقا للتفصيل السابق بيانه .

(جلسة ١٨/٥/١٩٨٣ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٦)

٢١ — مدى جواز تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على اعضاء الادارة القانونية بشركة مدينة نصر للاسكان والتعمير .

المشرع فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية اوجبا اعداد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف وظائف الادارات القانونية خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، على أن يتم شغل هذه الوظائف وفقا للقواعد التى تضعها لجنة شئون الادارات القانونية ، بيد ان اعتماد الهياكل الوظيفية تراخى فلم يتم شغل وظائف الجدول بالفعل ولم تطبق بالتالى البدايات والنهايات المحددة لوظائفه ، لذلك اصدرت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتواها بأعمال احكام قانونى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقمى ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ حسب الاحوال على العاملين بالادارات القانونية ، الا انه لما كان مرد اعمال هذا الحكم هو عدم امكان تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وكانت تلك العلة مازالت قائمة بعد صدور القانونين رقمى ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، فانه يكون واجب الاعمال أيضا بعد العمل بها وذلك الى حين اعتماد الهياكل الوظيفية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه على اعضاء الادارة القانونية بشركة مدينة نصر للاسكان والتعمير الى حين اعتماد الهيكل الوظيفى لهذه الادارة .

(جلسة ٤/٢/١٩٨١ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٦)

٢٢ — مدى استحقاق بعض العاملات بالسلك التجارى المتزوجات للعلاوة العائلية المنصوص عليها بالمادة الثالثة من لائحة شروط الخدمة فى وظائف السلك الدبلوماسى والقنصرى الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ .

قضى المشرع بمنح اعضاء السلك الدبلوماسى والقنصرى والسلك التجارى المتزوجين منهم او غير متزوجين — بشروط محددة — علاوة عائلية مدة عملهم بالبعثات التمثيلية فى الخارج ، واعتبر هذه العلاوة جزء من بدل التمثيل الاصلى الذى قرر بصريح النص لمواجهة النفقات التى يستلزمها تمثيل مصر تمثيلا لائقا ، وجعله منبت الصلة بأعباء الاعالة ، فلم يجعل الزواج مانعا او سببا لاستحقاقه . وهو مؤداه انه لا شبهة فى قصد المشرع الى الربط بين تقرير العلاوة واعباء الاعالة ، الامر الذى يؤكد عدم استمرار صرف تلك العلاوة بعد عودة العضو من بعثته التمثيلية ، وترتيا على ذلك فان كلا من المعروضة هالتهما يستحق صرف العلاوة العائلية بنسبة ٢٥٪ من بدل التمثيل الاصلى اعتبارا من تاريخ مباشر قكل منهم العمل بمقر وظيفتها بالخارج حتى تاريخ مغادرة مقر اعمالهن .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقيه المعروضة حالتها فى العلاوة العائلية المنصوص عليها فى المادة الثالثة من لائحة شروط الخدمة فى وظائف السلك الدبلوماسى والقنصرى الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٨ .

(جلسة ١٥/١٠/١٩٨٠ — ملف رقم ٨٦/٣/٥١٢)

٢٣ — مدى جواز اعمال احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الرواتب الاضافية للحاصلين على الماجستير او الدكتوراه او ما يعادلها فى ظل العمل باحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ضمن المشرع قرار رئيس المهورية المشار اليه تنظيما مفضلا متكاملا يتعين بمقتضاه منح من توافرت فيه شروطه من حيث الحصول على المؤهل وارتباطه بالعمل المسند الى العامل راتبا معينا طوال فترة شغله للدرجة او الفئة المالية التى حصل اثناءها على الدرجة العلمية . وعند اصداره للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اتى بتنظيم جديد مغاير ، قوامه السلطة التقديرية للادارة ، وجعل من حقها وزن مدى ملائمة منح مقابل حصول العامل على درجة جامعية أعلى ، فأجاز لها ان تمنح علاوة تشجيعية لمن يصل اثناء الخدمة

على درجة علمية اعلى من مستوى الدرجة الجامعية الاولى ، الا انه توقف عند هذا الحد وترك امر تعيين قواعد واجراءات منح تلك العلاوة لقرار يصدر من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية . ومن ثم فان اعمال هذا التنظيم الجديد يكون معلقا على صدور هذا القرار ، الامر الذى يوجب الاستمرار فى تطبيق النظام الذى تضمنه قرار رئيس الجمهورية لحين صدور قرار رئيس الوزراء ، نزولا على حكم المادة رقم ١٠٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى اوجبت تطبيق القوانين والقرارات واللوائح السارية وقت صدور القانون فيما لا يتعارض مع احكامه لحين صدور القرارات المنفذة له .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار العمل باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الرواتب الاضافية للحاصلين على الماجستير او الدكتوراه او ما يعادلها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ ، فى ظل العمل باحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، الى ان يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بقواعد والاجراءات التى تتبع فى هذا الشأن .

(جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤ - ملف رقم ٨٥٨/٤/٨٦)

٢٤ - مدى سريان الحد الاقصى المقرر للاجور الاضافية على الاجر الاضافى الذى قضت المحكمة الادارية بالمنصورة لاستحقاق السيد
فى الدعوة رقم ٣٦ لسنة ٧ ق

وضع المشرع سواء فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ او القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المطبقين خلال الفترة الزمنية التى قضى فيها الحكم - فى الحالة الماثلة باستحقاق العامل للاجر الاضافى خلالها - أصلا عاما من مقتضاه استحقاق العامل اجرا اضافيا عن ساعات العمل الاضافية التى يقوم خلالها بالعمل ، علاوة على الوقت المحدد لعمله الاصلى بناء على اوامر الجهة الادارية وفى ذلك الوقت ترك المشرع للسلطة المختصة بالجهة الادارية تحديد القواعد والاحكام المنظمة لاستحقاق هذا الاجر الاضافى ومن بينها الحد الاقصى الذى يجوز صرفه للعامل مقابلة ما يؤديه من عمل اضافى ، ومن ثم يتعين اعمال تلك القواعد والاحكام بما تتضمنه من حد اقصى فى كل حالة تتوافر فيها شروط استحقاق الاجر الاضافى .

ولما كان الحكم في الحالة الماثلة قد قضى بأحقية العامل
بأجر عن ساعات العمل الإضافية بواقع أربع ساعات يوميا استنادا الى
حكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وحكم المادة ٤٦ من القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بغير ان يستبعد تطبيق القواعد والاحكام التي تتضمنها
القرارات المنظمة لصرف الاجر الاضافي للعاملين ببيئة السكك الحديدية ،
فان تنفيذ هذا الحكم يتقيد بتلك القواعد والاحكام ، وبالتالي يتعين تنفيذه
في حدود الحد الاقصى المنصوص عليه بالقرارات الصادرة من رئيس الهيئة
من تنظيم صرف الاجر الاضافي .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان تنفيذ
الحكم الصادر من المحكمة الادارية بالمنصورة في الدعوى رقم ٣٦ لسنة ٧ ق
بمستحقاق السيد / لاجر اضافي عن ساعات العمل
الاضافية بواقع أربع ساعات يوميا يتقيد بالحد الاقصى لصرف الاجور
الاضافية المنصوص عليه بقرارات رئيس مجلس ادارة الهيئة القومية لسكك
حديد مصر المنظمة لصرف الاجور الاضافية للعاملين بالهيئة

(جلسة ١٧/٦/١٩٨١ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٩٥ ٢)

٢٥ — مدى سريان الحد الاقصى للاجر الاضافي المنصوص عليه بقرار
رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ على الجزء المخصص من ارباح
مشروع الثروة الحيوانية للتوزيع على العاملين .

لما كان العاملون بمختلف الجهات التابعة لوحدات الادارة المحلية
يخضعون لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وكان هاذ القانون قد اجاز
منح حوافز للعاملين مقابل تحقيق العامل اهداف العمل المكلف به ، على
اساس معدلات قياسية او الخدمات او على اساس مستوى محدد للاداء ، كما
اوجب منح العامل اجرا اضافيا لقاء ما يؤديه من الاعمال الاضافية التي تسند
اليه ، ومن ثم فان لكل من الحافز والاجر الاضافي مدلوله الخاص ، الذي لا
يختلط بغيره ، وبالتالي فان الاحكام المنظمة لاحدهما لا تمتد الى الاخر ،
واذ اقتصر قرار مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على
وضع حد اقصى للاجر الاضافي المستحق عن اعمال اضافية فان هذا الحد
لا يسرى على ما يستحقه العامل من حوافز بأي حال من الاحوال .

ولما كانت المبالغ التي صرفت للعاملين بمشروع الثروة الحيوانية بمحافظة
اسيوط بموجب قرار المحافظ المؤرخ ١٨/٨/١٩٧٧ قد حددت على اساس
نسبة من الارباح الاضافية التي حققها المشرع عام ١٩٧٦ ، فانها بذلك تقابل
في الواقع العائد الكلي المتحقق من الانتاج بعد استبعاد تكاليفه ، ذلك
ان زيادة الارباح الصافية يقتضى زيادة الانتاج والاقتصاد في نفقاته ، ومن
ثم يصدق على هذا الاسلوب وصف الحافز ولا يخضع لقيد الحد الاقصى
للاجر الاضافي المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة
١٩٧٥ ، ولا يغير من ذلك انها لم ترتبط بمعدلات قياسية للانتاج حسبما نصت
عليه المادة ١٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الواجب التطبيق في الحالة
المماثلة ، ذلك ان المشرع لم يحدد نمطا معيناً للمعدل الذي به يربط الحافز
بالانتاج وعليه فكما يمكن تحديد هذا المعدل على اساس حجم الانتاج بغض
النظر على العائد الفعلي منه ، فانه يمكن تحديده على اساس الربح الذي هو
الفرق بين قيمة الانتاج وتكلفته ، وبالتالي فان ربط المبالغ في الحالة المعروضة
بالارباح الصافية للمشروع لا يجردها من وصف الحوافز .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان ماصرف
للعاملين بمشروع الثروة الحيوانية بمحافظة اسيوط عن سنة ١٩٧٦ يعد
من قبيل الحوافز التي لا تخضع لقيد الحد الاقصى المنصوص عليه بقرار
رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

(جلسة ٢١/١٠/١٩٨١ — ملف رقم ٨٦١/٤/٨٦)

**٢٦ — مدى اعتبار القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨١ بتحديد مرتب نائب
الوزير قد اضاف درجة نائب وزير الى درجات الوظائف العليا بالجنول رقم ١
الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، واثّر ذلك على صحة القرارات الصادرة
بالتعيين في تلك الدرجة .**

قرر المشرع بعبارة واضحة في القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨١ المشار
اليه ، تحديد المرتب السنوي لنائب الوزير وقضى بمنح هذا المرتب لمن يعين
في درجة نائب وزير ولم يسبق تعيينه في هذه الدرجة ، وذلك اعتباراً من أول
يوليو سنة ١٩٧٨ تاريخ العمل بالقانون المذكور .

ولما كان المشرع قد وحد بين تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة
١٩٨٠ وتاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، بتنظام العاملين المعنيين
بالدولة المعمول به طبقاً للمادة السادسة من مواد اصداره من أول يوليو

سنة ١٩٧٨ وكان قد استخدم اصطلاح الدرجة عند تحديد من يستحق مرتب نائب وزير ، فانه بذلك يكون قد اضاف درجة الى جدول الدرجات الملحق بقانون العاملين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهو ما يتم عند تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ومكتب القوى العاملة مشروع القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ والمقدم الى لجنة الشعب بجلسة ١٩٨١/٧/١٠ ، اذ اورد به ان الحكومة تقدمت بمشروع يقضى باعتبار العاملين المعيّنين بدرجة نائب وزير التى لم ترد في جدول الدرجات الملحق بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعيّنين في درجة وكيل اول ، مع احتفاظهم بصفة شخصية ببدلات التمثيل التى يتقاضونها حاليا ، وذلك بقصد المحافظة على استقرار اوضاعهم الوظيفية ، بيد ان اللجنة رأت ان الامر يقتضى انشاء درجة نائب وزير على ان يحدد مرتبها بما يزيد على مرتب وكيل وزارة ، ومن ثم عدل المشروع المقدم من الحكومة على النحو وبالصياغة التى صدر بها القانون ، وحرصت اللجنة على ان يتضمن القانون نصا يقضى بانطباقه بأثر رجعى اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

وليس ادل على ان القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨١ قد انشأ هذه الدرجة من ان القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ بنظام نائب الوزير عندما اجاز تعيين نائب للوزير حصر واجباته في ان ينوب عنه في ممارسة اختصاصاته بالوزارة ، وان ينوب عنه في حضور جلسات مجلس الوزراء بغير ان يستخدم اصطلاح الدرجة وبغير ان يربط بين هذا المنصب وجدول درجات الكادر العام ، ولقد اوضحت المذكرة الايضاحية لهذا القانون صراحة عن ان هذا المنصب لا يعتبر درجة مالية ، في كادر الوظائف الادارية ، ومن ثم فان تلك المغايرة في عبارات النص وحكمه واعماله التحضيرية ، تبرز مقصد المشرع في القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨١ في انشاء درجة نائب وزير و اضافتها الى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٤٧/٧٨ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ اضاف درجة نائب وزير الى درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠ — ملف رقم ٩٠٩/٤/٨٦)

٢٧ — مدى سريان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ على العاملين بشركات القطاع العام .

من حيث ان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه العامل عن خمسة الاف جنيه ، ينظم فيما يسرى عليه من جميع الشركات وقد وردت في النص بلفظ عام مطلق ، ومن ثم فانه يدخل فيها شركات القطاع العام . وقد اجاز كل من قانون المؤسسة الاقتصادية رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ تنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي تأسيس شركات مساهمة ، فضلا عن أن تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ وهو أول أغسطس ١٩٦١ لاحق لسريان قوانين القطاع العام ذوات الارقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ المعمول بها من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ .

ومن حيث ان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه لا يزال ساريا معمولا به لم يبلغ وفقا للمادة الثانية من التقنين المدني ، بل لحقه تعديل جزئي اخرج من نطاقه بعض انواع من الشركات ، كتلك الخاضعة لنظام استثمار المال العربي والمناطق الحرة وفقا للمادة ٢/١١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، وكذلك للمادة ٢ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة .

ومن حيث انه استصحابا لما سلف ، فانه لا يجوز وفقا للمادة الاولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ ، ان يزيد مجموع ما يتقاضاه — وبأى صورة رئيس مجلس ادارة الشركة او اى عامل آخر فيها ، على مبلغ خمسة الاف جنيه في السنة ، واذا اعتد القانون بما يتقاضاه الشخص وليس بما يستحقه من مبالغ ، فانه يستنزل حصة من حساب الضرائب على الدخل ، اى أن العبرة بما يقبضه العامل مع مراعاة استبعاد ما يخصم منه طبقا للقانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الاتى:

أولا : سريان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه على الجهات الواردة به ومنها شركات القطاع العام .

ثانيا : تطبيقه على ما يقبضه العامل بعد استبعاد ما يخصم منه طبقا للقانون .

(جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠ — ملف رقم ٩٠٩/٤/٨٦)

البدلات والمزايا العينية :

احكام عامة :

١ — اثر الخصم من المرتب بسبب توقيع الجزاء على البدلات .

من حيث ان العامل يستحق اجرا مقابل ما يؤديه من عمل وفقا لنظام الدرجات المنصوص عليها بجدول المرتبات الملحق بقانون العاملين ، كما انه يستحق بدلات ربط المشرع بينها وبين ما يؤديه من عمل برباط لا انقصاص له ، شأنها في ذلك شأن الاجر أو الراتب المحدد في جدول المرتبات ، فقد ناط بدل التمثيل بشغل الوظيفة والقيام بأعبائها وعلق استحقاق باقى البدلات على ظروف ومخاطر العمل أو طبيعته المنطقية التى يؤدي فيها العمل ، أو الحرمان من مزاولة المهنة بسبب اداء العمل . ومن ثم فان البدلات بصفة عامة تعد مقابل العمل الذى يؤديه العامل مثلها مثل الاجر المقرر للعامل . لذلك فان كل ما يؤدي الى حرمان العامل من المقابل المحدد للعمل يؤدي حتما الى حرمان من تلك البدلات التى لا تختص في هذا الصدد بطبيعة خاصة تغاير تلك التى يخضع لها المرتب الاصلى باعتبار انها مقرر للعمل ذاته وليس للعامل .

وبناء على ذلك فانه لما كان توقيع جزاء الخصم من الراتب يهدف الى حرمان العامل من ثمار عمله وجهده لاخلاله بواجبات وظيفية أو بكرامتها أو لاهماله في اداء العمل المفروض به ، فان الجزاء ينصرف الى كل ما ينتج عن العمل ، فيشمل المرتب الاصلى والبدلات بغير تفرقة بينهما .

(جلسة ١٩/٣/١٩٨٠ — ملف رقم ٦٨٥/٤/٨٦)

٢ — مدى استحقاق افراد المخابرات العامة البدلات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة .

من المسلم به انه سواء في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فان الاحكام المقررة للعاملين المدنيين بالدولة

لا تسرى الا بالنسبة لهم دون العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة ، وذلك بالنسبة لما تتضمن هذه القوانين أو القرارات من قواعد ، الا اذا احوالت هذه الاخيرة الى الاحكام التى تنطبق على العاملين المدنيين ، وان قانون المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ تضمن تنظيما متكاملًا في شأن استحقاق العاملين بها لمرتباتهم وملحقاتها ، فنص على منحهم علاوة مخابرات وعلاوة ميدان ونظم حصولهم على المكافآت التشجيعية

والمكافآت الخاصة والمنح والبدلات والاجور عن الاعمال الاضافية المقررة لهم، وقضى بمنحهم ذلك كله دون التقيد بالقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في الوزارات والمصالح الحكومية ودون التقيد بفئة العامل الوظيفية . دون أن يضمن هذا التشريع أو التشريعات السابقة عليه أية حالة الى الاحكام المعمول بها بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة في شأن البدلات المقررة لنظرائهم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية افراد المخابرات العامة في تقاضى البدلات المقررة لنظرائهم العاملين المدنيين بالدولة .

(جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠ — ملف رقم ٨٣٢/٤/٨٦)

٣ — مدى خضوع البدلات المقررة لاعضاء المجالس الشعبية المحلية وفقا لاحكام قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية لحكم خفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ترك لللائحة التنفيذية تحديد المقابل المستحق لاعضاء المجالس الشعبية المحلية عن مساهمتهم في اعمال تلك المجالس .

ولقد تناولت المادة ٣٥ من اللائحة التنفيذية احكام هذا المقابل ومن بينها خفضها بالمقدار المنصوص عيه بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ ، ومن ثم فان هذا الخفض انما ورد باللائحة كعنصر من عناصر تحديد هذا المقابل المشار اليه ، فاستعير كوسيلة لاجراء التحديد في حدود الاطار الذى رسمه المشرع لللائحة التنفيذية وبذلك فانها لا تعد مخالفة للقانون في هذا الصدد ، وتبعا لذلك يتعين اعمال حكمها حتى ١٩٨١/٧/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ الذى قضى بالغاء القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع البدلات المقررة لاعضاء المجالس الشعبية المحلية بمقتضى احكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية لحكم خفض المقرر بموجب المادة

٣٥ من تلك اللائحة في حدود النسبة المقررة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وذلك حتى ١٩٨١/٧/١ (١) .

(جلسة ١٩٨١/١٢/٢ — ملف رقم ٢٩/٢/٧٩)

٤ — مدى جواز تطبيق احكام قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٣٣٢٠ لسنة ١٩٦٢ و ١٩٥٠ لسنة ١٩٦٣ بمنح بعض البدلات للجهات العاملة في مجال الاصلاح الزراعى ، في ظل العمل باحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

من حيث أن هذين القرارين يمنحان للعاملين الذين حددتهم كل قرار بدلا منسوباً الى الاجر الاساسى ينطوى على حقيقته وبحسب صريح نص الفقرة الثانية من المادة الاولى من القرارين — على بدلات متعددة تختلف في طبيعتها ومسمياتها ، هي بدلات الاقامة والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب . ولما كان كل من هذين القرارين يمثل احكاماً لا تنطبق الا على العاملين بهيئات وشركات الاصلاح الزراعى في مناطق معينة ، فان اعمال احكامها لا يتأثر باى نص عام يتناول البدلات التى نص عليها القرارين ، طالما لم يقرر هذا النص العام الغاءها صراحة .

واذ اقتصر نص المادة ٤٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الذى يعد الشريعة العامة في مسائل التوظيف على تحديد نسبة معينة من بداية الاجر مقدارها ٤٠٪ كحد اقصى لبذل المخاطر ، واجازة منح بدل اقامة وبدل حرمان من مزاولة المهنة ، واكتفت باشتراط الا يزيد مجموع البدلات التى تصرف للعامل على ١٠٠٪ من الاجر الاساسى ، فان حكمها لا يؤثر في تطبيق احكام القرارين محل البحث ومن ثم يتعين منح البدلات المنصوص عليها فيهما للعاملين الذين تتوافر في شأنهم شروط استحقاقها طبقاً لاحكام

(١) وجدير بالذكر أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع انتهت بفتواها بجلسته ١٩٧٨/٥/٣ و (ملف رقم ٢٩/٢/٢٩) الى عدم خضوع مكافآت رؤساء واعضاء المجالس الشعبية للمحافظات المشكلة بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المحلى للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ ، كما أنهت بفتواها بجلسته ١٩٨٠/٤/٣ الى عدم خضوع البدلات المقررة باللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ للخفض المذكور .

القرارين سالفى الذكر ، ولا يؤثر فى ذلك تغيير بداية ونهاية الاجر بمقتضى احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، لان هذين القرارين يمنحان البديل بنسبة من الاجر الاساسى وليس من بداية ربط الدرجة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار تطبيق قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٣٣٢٢ لسنة ١٩٦٢ ، ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ على العاملين المبينين بالقرارين فى ظل تطبيق القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(جلسة ١٩/٥/١٩٨٢ — ملف رقم ٩١٢/٤/٨٦)

ه — مدى جواز احتفاظ العامل عند نقله الى وظيفة أخرى بالبديلات والمزايا العينية التى كان يتقاضاها بوظيفته السابقة .

من حيث ان المشرع خول مجلس ادارة الشركة وضع قواعد استحقاق البدلات والمزايا العينية والتعويضات ، وفى ذات الوقت حدد المقصود بكل منها على نحو يقطع الطريق أمام الخلط بينهما ، فادخل فى البدلات بدل التمثيل وبدل الظروف أو المخاطر وبدل الحرمان من مزاولة المهنة والبديل الخاص بالعاملين بالخارج ، وعرف كل بدل تعريفاً جامعاً مانعاً ، كما ان المشرع قصر اصطلاح المزايا على ما يمنح للعاملين عينا ، وكذلك قصر اصطلاح التعويضات على ما يمنح مقابل الجهد غير العادى والعمل الاضافى وبدل السفر ومصروفات الانتقال ، ومن ثم فانه اذا كان المشرع قد اجاز لرئيس الوزراء الاحتفاظ للعامل عند نقله الى وظيفة أخرى بالبديلات والمزايا التى كان يتقاضاها بوظيفته السابقة فان اعمال هذا الحكم يجد جده عند المبالغ التى يصدق عليها تعريف البدلات والمزايا العينية فقط فلا يمتد الى التعويضات التى تصرف للعامل بسبب ما يكون قد اداه اiban شغله لوظيفته السابقة من جهد غير عادى أو عمل اضافى أو ما يكون قد تقاضاه من بدل السفر أو مصروفات انتقال مقابل ما انفقته فى سبيل أداء اعمال تلك الوظيفة .

وبناء على ما تقدم فانه لما كان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٣٥ لسنة ١٩٨٠ بتعيين السيد / بوظيفة رئيس مجلس ادارة شركة مصر للتوزيع ودور العرض قد اقتصر اعمالا لحكم القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على الاحتفاظ له بالبديلات والمزايا التى كان يتقاضاها بوظيفته السابقة، فان الحقوق المالية التى يستحقها من وظيفته السابقة تقتصر على بدل طبيعة العمل فقط وما كان يحصل عليه من مزايا عينية ، دون المنح التى تصرف فى المناسبات اذ ان القرار لم يشملها، كما لم يجز القانون الاحتفاظ بها دون

المكافآت التي صرفت له تعويضا عما بذله من جهد عادي أو آداء من عمل اضافي في اعداد الموازنات أو الخطط أو الاشتراك في اعمال اللجان وغير ذلك مما يصدق عليه اصطلاح التعويضات وبالتالي فلا يجوز الاحتفاظ له بمبلغ كم توسط عن تلك المكافآت والمنح .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية السيد / في الاحتفاظ بالبدلات والمزايا العينية التي كان يتقاضاها بوظيفته وفقا لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه دون غيرها .

(جلسة ١٩٨٢/٩/٢٢ — ملف رقم ٩١٨/٤/٨٦)

٦ — مدى جواز رد ريع البدلات المحتفظ بها للعاملين بصفة شخصية او التي ضمت الى مرتباتهم في ظل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ والذي تم الغاؤه بموجب احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

من حيث ان المشرع قضى بالغاء خفض البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات الذي كان مقررا بمقتضى احكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ اعتبارا من ١٩٨١/٧/١ ومن ثم فانه يتعين لاعمال هذا الحكم ان تحتفظ المبالغ التي كانت تمنح بهذه الصفة بطبيعتها كبدايات او رواتب اضافية او تعويضات حتى هذا التاريخ ، فاذا فقدت طبيعتها بأن ضمت الى المرتب لتصبح جزءا منه فقد خرجت من نطاق تطبيق احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

وبناء على ذلك فانه لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٨ بالغاء هيئة الرقابة الادارية قد قضى في المادة الثانية بالاحتفاظ للعاملين المنقولين من الرقابة ببدلاتهم على ان يستهلك ما يزيد منها عن البدلات التي تمنح لهم في وظائفهم الجديدة من العلاوات الدورية والبدلات التي تتقرر لهم مستقبلا فان علاوة الرقابة التي يصدق عليها وصف بسدل طبيعة العمل المحتفظ بها لهم تكون قد فقدت وفقا لهذا الحكم طبيعتها قبل العمل باحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ بضمها الى المرتب وبالتالي فان احكامه لا تنطبق عليها .

وكذلك فانه لما كانت المادة ٢٨ من قانون هيئة الشرطة ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ، تحدد الدرجة عند اجراء النقل على اساس المرتب والبدلات فانها تكون بذلك قد ادمجت تلك البدلات بالمرتب الاساسي ، الامر الذي يفقدها طبيعتها وبالتالي يخرجها من نطاق تطبيق احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

ولما كانت المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩. تحدد أجر الوظيفة التي يتم النقل اليها على اساس الرواتب الاصلية التي تمنح في الخدمة العسكرية مضافا اليها التعويضات الثابتة المقررة للرتبة العسكرية أو أجر الوظيفة التي يتم النقل اليها أيهما أكبر ، مع الاحتفاظ بصفة شخصية بالفرق بين جملة ما كان مستحقا بالوظيفة العسكرية — من رواتب أصلية والتعويضات الثابتة وغيرها من التعويضات التي يحددها وزير الدفاع — وبين جملة ما هو مقرر بالوظيفة المنقول اليها حتى يتم استهلاكه بالترقية أو العلاوات أو التعويضات ، فان البدلات والتعويضات العسكرية تفقد طبيعتها ايضا عند النقل الى وظيفة مدنية ، وبالتالي لا تنطبق عليها احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

ولما كانت المادة الثانية من القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ ، قد احتفظت بالمنقولين من المؤسسات المنفاعة بالمزايا التي كانوا يتقاضونها بصفة شخصية مع عدم الجمع بينها وبين ما هو مقرر بوظائفهم الجديدة ، في هذه الحالة يصرف لهم أيهما أكبر ، فان اعمال المقارنة التي يوجبها هذا الحكم فيما بين ما كان مقررا بالمؤسسات وما يمنح بالوظائف الجديدة يقتضى ابقاء المزايا التي كانت تمنح بالمؤسسات على حالها ومن ثم لا يسرى عليها احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم انطباق احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ على المستحقات المالية السالف ذكرها والمحتفظ بها للعاملين بصفة شخصية .

(جلسة ١٩٨٢/٦/٢ — ملف رقم ٩١٦/٤/٨٦)

٧. — مدى جواز زيادة فئات بعض البدلات بقرار من مجلس الادارة وذلك بالمخالفة للقواعد الحكومية استنادا الى نص بذلك في اللائحة الداخلية لشئون العاملين .

من حيث ان الدستور استبعد القرارات كأداة لتحديد مرتبات العاملين وأسند هذا الاختصاص للقوانين التي تصدرها السلطة التشريعية ولم يجزأ الاستثناء من الاحكام التي تضمنها الا بقانون يتناول بالتنظيم كل حالة على حدة ، وعليه فانه اذا لم يصدر قانون يتضمن تحديد مرتبات العاملين بأحدى

الهيئات العامة ، تعين الزجوع في ذلك الى جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة في شئون التوظيف وفقا لنص المادة الاولى منه ، بالاضافة الى ذلك فان المبادئ الدستورية المتعلقة بتكافؤ الفرص وحق المواطنين في شغل الوظائف العامة ، توجب التقيد بالقواعد والاسس العامة في التوظيف المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ عند وضع النظام الخاص للعاملين بالجهات التي يخولها المشرع سلطة اصدار لائحة لشئون العاملين بها .

وبناء على ذلك فلانه وان كان لمجلس ادارة الهيئة ان يضع اللوائح الداخلية والقرارات التنظيمية المتعلقة بالشئون المالية والادارية للهيئة والعاملين بها ، الا انه مقيد في ذلك بما جاء في جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بحدودها الدنيا والعليا وكذلك بالمبادئ والاسس العامة في التوظيف الواردة في هذا القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى امكانية زيادة فئات بعض البدلات لشاغلي بعض الوظائف بالهيئة العامة لمرافق مياه الاسكندرية في الحالة الماثلة بالمخالفة لجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(جلسة ١٠/٧/١٩٨٢ — ملف رقم ٩١٩/٤/٨٦)

وبهذا المعنى (جلسة ١١/٦/١٩٨٠ — ملف رقم ٢٥٠/٦/٨٦)

(بدل طبيعة العمل) :

١ — مدى جواز احتفاظ العاملين المنقولين من المؤسسات المملوكة التي كانت تابعة لوزارة الاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي بمتوسط بدل طبيعة العمل الذي كان مقررا للعاملين بهذه الجهات بالقرار الجمهوري ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ وذلك طبقا لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ .

من حيث ان المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ قررت الاحتفاظ للعاملين المنقولين من المؤسسات المملوكة بما كانوا ينقاضوه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا مادية أو عينية أخرى

خلال عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، وذلك « مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررا من مزايا مماثلة في الجهة المنقول اليها العامل ، وفي هذه الحالة يصرف له أيهما اكبر » .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر وان سمي البديل المقرر به بدل طبيعة عمل ، الا انه ينطوي في حقيقته على بدلات متعددة وفقا لصريح نص المادة الاولى : الاقامة والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب ، ومن ثم فهو بدل مركب من عدة بدلات اشتمل عليها دون تمييز أو افراد لواحد منها بنسبة محددة لذا فانه يجب الاحتفاظ للعاملين المنقولين من المؤسسات المشار اليها ، بمتوسط بدل طبيعة العمل الموحد الشامل الذي كانوا يتقاضونه خلال عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، (١) من مجموع قيمة البدلات (طبيعة العمل والاقامة والسكن والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب) التي تكون مقررة بالشركة المنقولين اليها ، وفي هذه الحالة يحتفظ العامل بأيهما اكبر .

ولا يؤثر في ذلك ذلك ما سبق ان ارتأته الجمعية العمومية من ان تكون العبرة في تطبيق حكم المادة الثانية من القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ هو بكل

(١) كما استقر على ذلك رأى اللجنة الثالثة لقسم الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩ من مارس ١٩٧٣ اذ ذهبت الى انه يبين من نص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ ان البديل المقرر به وان سمي بدل طبيعة عمل الا انه ينطوي في حقيقته على بدلات متعددة متنوعة تختلف في طبيعتها ومسمياتها ، وهي بحسب صريح نصها بدلات الاقامة والسكن والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب ، وهذه البدلات منوطة بالعمل والتواجد والاقامة فعلا في المناطق المقررة لها ، ومن ثم لا يستحقها من يعمل خارج هذه المناطق عن طريق الاعارة أو النذب أو النقل لعدم توافر سبب استحقاقها في شأنه .

وهو ما استقر عليه أيضا رأى الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع من ذلك فتواها بجلسة ١٩٧٨/٢/٢٢ .

تميزة على حدة (١) لانه مادام ورد صراحة في قرار منح بدل طبيعة العمل أنه شامل للبدلات الاخرى المبينة بالنص فإنه يتعين أن تجرى المفاضلة بين مجموعة فئات البدلات المماثلة التي تكون مقررة بالجهات المنقولين اليها باعتبار انه لا يمكن افسراد أى من البدلات الداخلة في تركيب البديل المقرر بقرار رئيس الجمهورية سالف الذكر ، أو تحديد فئته أو نسبته في البديل الشامل المركب المحدد بذلك القرار .

وبالنسبة لمن كانوا يقيمون بمساكن تابعة للمؤسسات التي كانوا يعملون بها ، مقابل قيمة اسمية أو رمزية ، وكانوا يحصلون في ذات الوقت على بدل طبيعة العمل ، المنوه عنه شاملا بدل السكن فإنه مؤدى ما تقدم أنه لا يجوز الاحتفاظ لهؤلاء الا ببديل طبيعة العمل المشار اليه مخصوما منه قيمة ما كانوا يؤدونه من مقابل اسمى أو رمزى لتمتعهم بالاقامة في مساكن المؤسسة مع مراعاة عدم الجمع بين هذا البديل وبين مجموع البدلات المقابلة والتي تكون مقررة للعاملين بالشركة المنقولين اليها وفقا للتفصيل المتقدم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الاتى :

أولا : احقية العاملين المنقولين من المؤسسات العامة الملغاة التي كانت تابعة لوزير استصلاح الاراضى والاصلاح الزراعى في الاحتفاظ بمتوسط بدل طبيعة العمل الشامل الذى كان مقررا لهم بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ والذى كانوا يتقاضونه منها خلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، مع عدم جواز الجمع بينه وبين مجموع بدلات طبيعة العمل والاقامة والسكن ، والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب المماثلة للبديل الشامل الموحد المشار اليه ، والتي تكون مقررة للعاملين بالشركة المنقولين اليها ، وفي هذه الحالة يصرف لهم اما متوسط بدل طبيعة العمل الشامل المشار اليه أو مجموعة البدلات المقابلة له أيهما أكبر .

ثانيا : بالنسبة لمن كان يحصل على البديل المشار اليه بالاضافة الى تمتعه بالاقامة في مساكن المؤسسات الملغاة نظير مقابل رمزى أو اسمى فإنه

(١) ولئن كان الاصل المسلم به هو أن العامل المنقول تنقطع صلته الوظيفية بالجهة المنقول منها ، ولا يحق له أن يستصحب سوى مرتبه الاساسى دون البدلات التي كانت مقررة لوظيفته السابقة ، الا انه استثناء من ذلك جاء القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وقضى في المادة الثامنة منه بأن يستمر العاملون بهذه المؤسسات في تقاضى مرتباتهم واجورهم وبدلاتهم ، كما يحتفظ العاملون المنقولون بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل .

يتعين خصم قيمة هذا المقابل من قيمة بدل طبيعة العمل الذى يحتفظ له ،
باعتبار هذا البديل شاملا بدل السكن فى ذات الوقت .

(جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩ — ملف رقم ٨٠٥/٤/٨٦)

٢ — مدى احقية العامل بمشروع التخطيط الاقليمى لمحافظة اسوان
فى صرف بدل طبيعة عمل بنسبة ٥٠٪ من المرتب بعد العمل بالقانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٧١ بشأن العاملين المدنيين بالدولة .

من حيث ان المشرع فى قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ قد وضع لأول مرة حدا لقيمة بدل طبيعة العمل فحددها بنسبة
٣٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التى يشغلها العامل ، ومن ثم يسرى هذا
الحد الاقصى على جميع بدلات طبيعة العمل المقررة بمقتضى قرارات جمهورية
اعتبار من ١٩٧١/٩/٣٠ تاريخ العمل به اعمالا لقواعد التدرج التشريعى
ويتعين خفض نسبتها اذا زادت عن هذا الحد الاقصى ، وبالمثل فانهم يتعين
رفع قيمة الحد الاقصى للبدل الى نسبة ٤٠٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة
تطبيقا لحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من تاريخ
العمل به فى ١/٧/٧٨ متى كانت النسبة المقررة للبدل اصلا تزيد على
٤٠٪ وتم تخفيضها بنسبة ٣٠٪ تنفيذا لما نص عليه القانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ .

وبالتطبيق لما تقدم فانه لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٥ لسنة
١٩٦٦ يقضى بمنح القائمين بالاعمال الميدانية بالمشروع بدل طبيعة
عمل بواقع ٥٠٪ من المرتب ، فانه يتعين اعمالا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ خفض هذه النسبة الى ٣٠٪ اعتبارا من تاريخ العمل به فى
١٩٧١/٩/٣٠ . كما يتعين رفعها الى نسبة ٤٠٪ اعمالا لاحكام القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١/٧/١٩٧٨ تاريخ العمل به .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان القائمين
باعمال ميدانية بالمشروع المذكور يستحقون بدل طبيعة عمل بنسبة ٣٠٪ من
بداية ربط الفئة التى يشغلها كل منهم اعتبارا من ١٩٧١/٩/٣٠ اعمالا لاحكام
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنسبة ٤٠٪ اعتبارا من ١/٧/١٩٧٨ بالتطبيق
لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ — ملف رقم ٧٩٦/٤/٨٦)

٣ - مدى احقية العاملين بقسم القنطرة شرق في الاستمرار في صرف بدل طبيعة العمل المقرر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ وبديل الإقامة وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ اعتبارا من ٧٩/٥/٢٥ تاريخ ضم قسم القنطرة شرق الى محافظة الاسماعيلية .

لما كانت الحكمة التشريعية التي املت تقرير بدل الإقامة للعاملين في محافظة سيناء وهي تشجيع العاملين على العمل في هذه المحافظة وتعويضهم عما يلقون من مشقة بسبب ظروف الإقامة فيها - هي ذات الحكمة التي استهدفها المشرع من تقرير بدل طبيعة العمل لهم - الا ان مناط استحقاق كل منهما يختلف عن الآخر ، ففى بدل الإقامة لجأ المشرع الى معيار جغرافى وادارى محدد هو معيار المحافظة ، فاشتراط أن يكون العامل من العاملين بمحافظة سيناء ، فى حين أنه لجأ بالنسبة لتحديد مناط استحقاق بدل طبيعة العمل الى معيار جغرافى فقط فاشتراط أن يكون العامل من العاملين فى احدى المناطق المحرة أو التى تحرر مستقبلا من شبه جزيرة سيناء بغض النظر عن التبعية الادارية لهذه المناطق ، يؤكد ذلك أمران أولهما ، استخدام المشرع لاصطلاح مناط وهو يدل جغرافيا على مكان معين لا يلزم ان يكون له مدلول ادارى محدد بعكس اصطلاح « محافظة » فهو ذات مدلول جغرافى وادارى . وثانيهما ما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ من انه : ولما كان منح هذه الامتيازات للعاملين المدنيين الذين يدفعون للعمل بشرق القناة يعطى دفعة مناسبة وفعالة لهم ، ويترتب على ذلك انه ينقل التبعية الادارية لقسم القنطرة شرق من محافظة سيناء الى محافظة الاسماعيلية - وهى ليست من المحافظات النائية - تنحسر استفادة العاملين فى هذا القسم من احكام القرار الجمهورى رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ لتخلف مناط الاستحقاق . اما بالنسبة لبديل طبيعة العمل فيستمررون فى صرفه بالشروط والقيود الواردة فى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ وأهمها استمرار اعلان حالة الطوارئ بمحافظة سيناء وذلك الى ان يلغى النص المانع لهذا البديل أو يعدل بالطريق القانونى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العاملين بقسم شرطة قنطرة شرق فى تقاضى بدل الانتقال بمقتضى احكام القرار الجمهورى رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ اعتبارا من تاريخ نقل تبعية القسم الى محافظة الاسماعيلية ، واحقيتهم فى صرف بدل طبيعة العمل وفقا للشروط المقررة فى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ الى ان تنحسر استفادتهم من هذا القانون بنص صريح .

(جلسة ١٥/١٠/١٩٨٠ ملف رقم ٨٦/٤/٨٥٢)

٤ - مدى احقية المكلف بصرف بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين
بالجهة المكلف بها .

من حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦٢ بمنح موظفى الكادر الفنى العالى بوزارة التخطيط وبالمكتب الفنى لنائب رئيس الجمهورية للانتاج ووزير التخطيط راتب طبيعة عمل ، تنص على أن يمنح راتب طبيعة عمل لموظفى الكادر الفنى العالى بوزارة التخطيط وبالمكتب الفنى لنائب رئيس الجمهورية للانتاج ووزير التخطيط وذلك بالفئات الاتية :

جنيه

١٤	شهريا للموظفين من الدرجة الثانية وما يعطوها
٩	« « « « الدرجتين الرابعة والثالثة
٦	« « « « السادسة والخامسة

ومفاد هذا النص ان المشرع قرر بدل طبيعة عمل لموظفى الكادر الفنى العالى بوزارة التخطيط ، وحدد لشاغلى كل درجة مالية فئة معينة من فئات هذا البديل ، لا يصح تجاوزها الى الفئة التالية الا بترقية العامل الى درجة اعلى فى ذات الوزارة .

لما كان المعروضة حالته قد ظل طوال فترة تكليفه بوزارة التخطيط شاغلا لوظيفة من الدرجة السابعة (السادسة قديم) ، فان حقه ينحصر خلال تلك الفترة فى فئة البديل المقررة للدرجة المذكورة ، ولا يجوز له المطالبة بصرف بدل طبيعة العمل مخصصا على اساس درجات مالية لم يكن شاغلا لها بالوزارة حتى ولو كان قد رقى اليها بجهة وظيفته المحتفظ له بها ، اذ لم يكن لترقيته فى تلك الجهة اثر على الدرجة المالية المكلف عليها والتي جعل المشرع استحقاق البديل منوط بشغلها .

كذلك فانه مما يؤيد هذا النظر أن التكليف وهو طريق استثنائى لشغل الوظيفة يكون منبت الصلة بالوضع الوظيفى للمكلف فى الجهة التى كان يعمل بها قبل تكليفه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية المعروضة حالته خلال فترة تكليفه بوزارة التخطيط فى صرف بدل طبيعة

العمل المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦٢ على أساس الفئات الوظيفية التي رقي إليها في وظيفته المحتفظ له بها بجامعة القاهرة .

(جلسة رقم ٢٩/١٠/١٩٨٠ — ملف رقم ٧١٨/٤/٨٦)

ه — مدى جواز الاحتفاظ ببدا طبيعة العمل المجمد بعد نقل العامل من جهة الى أخرى .

من حيث أن لائحة العاملين بمؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة الصادرة بقرار من مجلس إدارتها بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣٠ اجازت في المادة ٥٤ لمجلس الإدارة تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين بها بنسبة لا تجاوز ٣٠٪ من مرتباتهم الأساسية ، وبتاريخ ١٩٦٦/١١/١ عمل بقرار وزير النقل رقم ٨٩٤ لسنة ١٩٦٦ بلائحة العاملين بهيئة النقل العام بمدينة القاهرة الذي قضى في المادة الثانية من مواد إصداره بإلغاء اللائحة الصادرة في ١٩٦٢/٥/٣٠ ، وقضى في المادة ٣٨ بأن يستمر صرف بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بالهيئة الذين التحقوا بالخدمة حتى أول أكتوبر سنة ١٩٦٦ وبذات القيمة المقررة لكل منهم ، واجازت تلك المادة تكليف هؤلاء العاملين بالعمل ساعات إضافية أو العمل في أيام العطلات الرسمية بدون أجر إضافي واجازت المادة ٤١ من ذات القرار لمجلس إدارة الهيئة صرف بدلات تقتضيها واجبات وظروف العمل وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها .

ومفاد ذلك أن قرار وزير النقل المشار إليه جمدا بدل طبيعة العمل الذي كان يصرف للعاملين بهيئة النقل العام في ١٩٦٦/١١/١ وفقا لأحكام اللائحة الصادرة في ١٩٦٢/٥/٣٠ ، بيد أنه لم يجعل منه جزءا من المرتب بل احتفظ له بذاتية مستقلة ، وفي ذات الوقت حول العاملين حقا في الجمع بينه وبين البديل المنصوص عليه في ذلك القرار ، وفي مقابل ذلك حرم العامل من تقاضي البديل المجمد المقرر عن ساعات العمل الإضافية أو العمل في أيام العطلات ، ومن ثم فإن قرار وزير النقل المشار إليه لم يضيف على البديل المجمد صفة جديدة ، ولم يغير من طبيعته المستقلة عن المرتب ، وبالتالي فإن غاية ما رتبته قرار وزير النقل ، أنه زاد البديل المستحق للعامل بعد ادماجه بمقدار البديل الذي كان يتقاضاه قبل العمل به في مقابل الحرمان من الأجر الإضافي .

ولما كان تقرر بدل طبيعة العمل يرتبط بأداء أعمال الوظيفة التي تقرر لها ويدور معه وجودا وعدما فإن العامل المنقول لا يستصحب البديل الذي كان

يتقاضاه في الوظيفة المنقول منها ومن ثم فإن العامل المعروضة حالته لا يستحق البديل المجدد الذي كان يتقاضاه بهيئة النقل العام اعتباراً من تاريخ نقله في ١٩٧٨/٣/٤ وإنما يقتصر حقه على البديل المنصوص عليه بقرار المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بنسبة ٣٠٪ من بداية ربط الوظيفة التي نقل إليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز احتفاظ العامل المعروضة حالته لبديل طبيعة العمل الذي كان يتقاضاه بهيئة النقل العام اعتباراً من تاريخ نقله الى الامانة العامة للمجالس القومية المتخصصة .

(جلسة ١٩٨١/٣/٤ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٧٩)

٦ — مدى استحقاق عضو مجلس الدولة المنتخب مفوضاً للدولة بمحافظة دمياط وبور سعيد وسيناء لكل من بديل طبيعة العمل وبديل الإقامة المقررين العاملين بالمحافظة الأخيرة .

ومن حيث ان المشرع قد قصد بتقرير بديل طبيعة العمل المقررة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ — وطبقاً لما جاء بالاعمال التحضيرية لهذا القانون يهدف الى غايتين اولاهما : تحقيق المساواة بين العاملين المدنيين في المناطق المحررة من سيناء من ناحية وافراد القوات المسلحة والعاملين بها ممن يؤدون أعمالهم في تلك المناطق من ناحية اخرى . اما الغاية الثانية التي هدف اليها المشرع بالقانون سالف الذكر فهي تشجيع العاملين بالمناطق المنوه عنها على حسن الاداء ومضاعفة الجهد ومن أجل اعادة تعمير تلك المناطق واعادة الحياة اليها من جديد .

ومن حيث أنه عن بديل الإقامة المقررة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ ، فان فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد استقرت في تفسيرها للاحكام المنظمة لبديل الإقامة الذي يمنح للعاملين بالمناطق والجهات النائية ومن بينها القرار سالف الذكر — على أن الحكمة من تقرير هذا البديل هي تشجيع العاملين على الاقبال على العمل بالجهات النائية والاستقرار فيها بروح عالية ، وذلك بتعويضهم عما يلاقونه من مشقة البعد وسُظف العيش وقسوة الطبيعة في هذه المناطق القاصية عن العمران المجردة من وسائل الراحة والمواصلات ، حيث يكافحون في ظروف عسيرة لم يألوها من قبل في بلادهم الاصلية .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن مناط استحقاق كل من بدل طبيعة العمل وبديل الإقامة المقررين للعاملين بمحافظة سيناء ، هو أداء العمل بتلك المحافظة على وجه الاستقرار والاستمرار ، وبغض النظر عن أداة-اسناد هذا العمل وما إذا كانت هي التعيين أو النقل أو الندب .

ومن حيث أن القرار الصادر بالندب في الحالة الماثلة قد حدد المحافظة التي يلتزم السيد المفوض بمباشرة عمله فيها على وجه الاستقرار والاستمرار، أما قيامه بالعمل في أى من المحافظتين الأخرتين (دمياط وسيناء) فلا يعدو أن يكون أداءاً للأموريات مصلحية مؤقتة يستحق عنها بدل سفر عن الأيام التي قضيت خارج بور سعيد وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق عضو مجلس الدولة في الحالة الماثلة بدل طبيعة العمل وبديل الإقامة المشار اليهما مع احقية في صرف بدل سفر عن الأيام التي قضيت خارج بور سعيد وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن .

٧ — مدى جواز الاستمرار في صرف بدل طبيعة العمل المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ في ظل تطبيق احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، ومدى جواز الجمع بين هذا البديل وبديل المخاطر المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ .

من حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ قضى في مادته الاولى بمنح العاملين بالمؤسسات والهيئات والشركات التابعة لوزارة الاصلاح الزراعى بدل طبيعة عمل بحد اقصى ٥٠٪ من المرتب او الاجر الاساسى لمن يعملون بمحافظة سيناء والبحر الأحمر ومرسى مطروح والمحافظات الواقعة جنوب محافظة اسيوط ويحد اقصى ٤٠٪ من المرتب الاساسى لمن يعملون بمناطق الاصلاح بمحافظة الوجه البحرى والوجه القبلى حتى محافظة اسيوط وكذلك من يعملون بمديرية التحرير ووادي النطرون ، ونصت الفقرة الثانية من تلك المادة على شمول هذا البديل لبدلات (الإقامة والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب) ولما كان المستفاد من احكام هذا القرار انه يمنح العاملين الذين حددتهم بدلا ينطوى في حقيقته وبموجب صريح نص الفقرة الثانية من مادته الاولى على بدلات متعددة تختلف في طبيعتها ومسمياتها — وهى بدلات الإقامة والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب — وكان هذا القرار يمثل احكاما خاصة لا تطبق الا على العاملين بهيئات وشركات الاصلاح الزراعى في مناطق معينة

فان اعمال احكامه لا تتأثر بأى نص عام يتناول البدلات التى نص عليها طالما لم يقرر هذا النص العام الغاؤه صراحة .

واذا اقتصر نص المادة ٤٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على تحديد نسبة معينة من بداية الاجر مقدارها ٤٠٪ كحد أقصى لبذل المخاطر ، واجازت منح بدل اقامة وبدل حرمان من مزاولة المهنة وبدلات خاصة للعاملين بفروع الشركة بالخارج ، فان حكمها لا يؤثر فى تطبيق احكام القرار رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم يتعين منح البدلات المنصوص عليها فيه للعاملين الذين تتوافر فى شأنهم شروط استحقاقها طبقا لحكم مادته الاولى ، ولا يؤثر فى ذلك تغير بداية ونهاية الاجر بمقتضى احكام قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، لان هذا القرار يمنح البذل بنسبة من الاجر الاساسى وليس من بداية ربط الدرجة ، وتبعاً لذلك فانه لما كان هذا القرار يشمل بدل المخاطر فانه لا يجوز الجمع بين استحقاق البذل المقرر به وبين بدل المخاطر المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ والذي ينظم استحقاق هذا البذل بصفة عامة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى استمرار تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ على العاملين المبينين به فى ظل تطبيق القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وعدم جواز الجمع بين المقرر به وبين بدل المخاطر الوارد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٩ .

(جلسة ١٩/٥/١٩٨٢ — ملف رقم ٩١١/٤/٨٦)

٨ — مدى جواز الجمع بين بدل التفرغ وبدل المخاطر المقرر للوظيفة لأعضاء الادارات القانونية بشركات القطاع العام .

من حيث أنه ورد فى عجز جدول مرتبات الوظائف الفنية بالادارات القانونية الملحق بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ نص يجرى سياقه على أن « يمنح شاغلوا الوظائف المبينة فى هذا الجدول بدل تفرغ قدره ٣٠٪ من بداية مربوط الفئة الوظيفية ويسرى عليه الخفض المقرر » .

« ولا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا القانون وبدل التمثيل أو أى بدل طبيعة عمل آخر » .

ومن حيث أن المادة ٤٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ نص على انه مع مراعاة القرارات الصادرة به من رئيس مجلس

الوزراء يجوز لمجلس الادارة منح البدلات الاتية وحديد قيمة كل منها وذلك وفقا للنظام الذى يضعه فى هذا الشأن :

١ -

٢ - بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة وذلك بحد اقصى ٤٠ ٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة التى يشغلها العامل .

وتنفذا لهذه المادة صدر بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٧٩ قرار رئيس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ فى شأن قواعد منح بدلات ظروف أو مخاطر الوظيفة ، حيث نصت مادته الاولى على ان البدل هو تعويض العامل عن ادائه العمل فى ظروف غير عادية تحت ضغط أو صعوبة معينة أو التعرض لمخاطر لا يمكن تفاديها باتخاذ اجراءات الامن الصناعى ويرتبط البدل بالوظيفة وليس بالعامل .

ومن حيث أنه وفقا للنصوص السالف ذكرها فلا ريب فى ان بدل التعرض للغبار والاثربة المقرر للعاملين بالشركة ، هو بدل طبيعة عمل يتعلق بظروف الوظيفة ومخاطرها ، ومن ثم فانه يحظر صرفه الى اعضاء الادارة القانونية بهذه الشركة نزولا على صريح النص المانع الذى يقضى بانه لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ وأى بدل طبيعة عمل آخر ولا وجه للخوض فى الحكمة من النص على بدل التفرغ لانه ايا كانت طبيعته ، فلا اجتهاد امام صراحة النص وعلته الواضحة بعدم جواز الجمع .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وعدم جواز جمع اعضاء الادارة القانونية بشركة النصر للفوسفات بين البدلين المشار اليهما .

(جلسة ١٩٨٢/١١/٣ — ملف رقم ٩١٣/٤/٨٦)

(بدل التمثيل) :

١ - مدى احقية العامل المتقول من احدى المؤسسات العامة المتلفة فى الاحتفاظ ببدل التمثيل المقرر للوظيفة التى رقى اليها بعد نقله .

من حيث أن احتفاظ العامل المنقول من إحدى المؤسسات العامة باللغة ببدل التمثيل مشروط بأن يكون قد استحقه فعلا وصرفه اليه قبل نقله من المؤسسة ، اذ في هذه الحالة فقط يتحقق قصد المشرع المتمثل في عدم الاخلال بالمستوى المالى للعاملين بالمؤسسات باللغة ، ولما كان استحقاق بدل التمثيل منوط بشغل احدى الوظائف المقرر لها هذا البديل ، فانه لا يجوز الاحتفاظ ببدل تمثيل للعامل الذى لم يشغل احدى هذه الوظائف قبل نقله . ومن ثم فان المعروض حالته قد نقل من المؤسسة وهو غير مستحق لبديل التمثيل ولم يصرف له مثل هذا البديل قبل نقله ، فانه لا يجوز القول بالاحتفاظ له بهذا البديل . ولا يغير من ذلك صدور قرار بتعيينه باحدى الوظائف المقرر لها بدل تمثيل بالمؤسسة ، لان هذا القرار صدر بعد نقله من المؤسسة وانقطعت صلته بها وخروجه من عداد العاملين فيها . كما وان التراخى في تسلم العمل بعد صدور قرار النقل من شأنه التأثير في تاريخ النقل الذى يتحدد بتاريخ صدور قراره ، لان قرارات النقل تعتبر نافذة بمجرد صدورها لذلك نهى تقطع صلة العامل بالجهة المنقول منها بأثر فوري لا يحول دونه استمرار العامل بعض الوقت بالجهة المنقول منها حتى اتمام اجراءات اخلاء طرفه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق العامل في الحالة الماثلة لبديل التمثيل .

(جلسة ١٩/٣/١٩٨٠ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٠٨)

٢ — مدى احقية العامل في الاحتفاظ ببدل التمثيل الذى كان يتقاضاه أثناء انعقاده باحدى المؤسسات العامة بعد الغائها بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ .

من حيث أنه طبقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ المشار اليهما فان العاملين بالمؤسسات باللغة ينقلون بفئاتهم واقدمياتهم ، ويحتفظون في الجهات المنقولين اليها بما كانوا يتقاضونه من مبالغ أو مزايا كانت تصرف لهم لقاء عملهم الاصلى ، ومن ثم يستبعد ما كانوا يتقاضونه بصفة عارضة أو مقابل اعمال اضافية تخرج عن نطاق العمل الاصلى للعامل .

ولما كانت الاحكام المتعلقة بالنسب الواردة في المادة ٢٧ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تقضى بأنه يجوز نسب العامل بالقيام مؤقتا بعمل وظيفة اخرى في نفس مستوى وظيفته أو في وظيفة تعلوها

مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى إذا كانت حالة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك ، وكان مفاد ما تقدم أن الندب وضع مؤقت بطبيعته ، فلا يتحدد به المركز القانوني للعامل عند نقله أو انهاء خدمته أو غير ذلك ولا يكسبه حقا في استصحاب مزايا الوظيفة المنتدب اليها . فالندب ينتهى بانتهاؤه مدته أو بانتضاء العمل أو الوظيفة المنتدب اليها ، ويبقى وضع العامل في وظيفته الأصلية هو الأساس الذي يتحدد به مركزه الوظيفي عند النقل ، بغض النظر عن الوظيفة التي كان يشغلها بصفة عارضة عن طريق الندب ، فيستصبح العامل المنقول كافة العناصر الرئيسية لمركزه الوظيفي في وظيفته الأصلية من فئة وأقدمية ومرتب وبدلات ولم يخرج المشرع عن هذا الأصل بالنسبة للعاملين المنقولين من المؤسسات الملغاة ، فنص على نقلهم بأقدمياتهم وغنائمهم الى الجهات التي يتقرر نقلهم اليها .

وترتبا على ذلك فإن ندب المعروضة حالته الى وظيفة مدير عام ادارة الراى والتحقيقات بالمؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى يعتبر منتهيا قانونا بانتضاء تلك الوظيفة بمجرد الغاء المؤسسة ذاتها ، وبالتالي زوال موجب استحقاق بدل التمثيل المقرر لها من تاريخ ذلك الالغاء وقبل نقله الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، وعليه يقتصر حقه في الاحتفاظ بالمزايا المقررة لزميله الشاغل لذات وظيفته في فئته الأصلية .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العامل في الحالة الماثلة في الاحتفاظ ببديل التمثيل الذي كان يتقاضاه بوظيفته التي كان منتدبا اليها بالمؤسسة العامة المنقول منها طبقا للمادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ .

(جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٥٤)

٣ — تحديد الاداة التي يتم التجاوز بموجبها عن استرداد بعض المبالغ التي صرفت لبعض رجال السلكين الدبلوماسى والقنصلى كبديل تمثيل اضافى .

من حيث أن من يقوم بعمل رئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية اثناء غيابه لم يكن يستحق قبل تعديل المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦٤ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين

الدبلوماسى والقنصلى فى مقابل قيامه بالعمل سوى بدل انابه ، فلم يكن يستحق بدل تمثيل اضافى عن بدل الانابة ، ولقد ظل الحال كذلك حتى ٧٤/٥/٢١ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٧٤ الذى عدل نص تلك المادة فمضى بمفحه بدل تمثيل اضافى عن بدل الانابة ، وعلى ذلك فان المبالغ التى صرفت للقائمين بعمل رئيس البعثة قبل ١٩٧٤/٥/٢١ بصفة بدل تمثيل اضافى تكون قد صرفت لهم بدون وجه حق ، الامر الذى يتعين معه استردادها من صرفت لهم .

ولما كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ٧١ بشأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات او معاشات او ما فى حكمها بغير وجه حق ، تقضى بالتجاوز وجوبا عما صرف من تلك المبالغ حتى ١٩٧١/٤/٤ تاريخ صدور هذا القانون ، اذا كان الصرف قد تم نتيجة لتسوية او ترقية ، وتجزير التجاوز فى غير تلك الاحوال بقرار من الوزير المختص ، فان قرار وزير الخارجية بالتجاوز عن المبالغ التى صرفت فى الحالة الماثلة بصفة بدل تمثيل اضافى حتى ٧١/٤/٤ يكون قد صادف صحيح حكم القانون .

ولما كانت المادة ١٢٢ من الدستور الصادر فى عام ١٩٧١ (المقابلة للمادة ٧٣ من دستور ٢٥ مارس ١٩٦٤) تنص على أن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعاشات والمكافآت التى تتقرر على خزانة الدولة ، وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التى تتولى تطبيقها » فان التجاوز عن المبالغ التى صرفت بصفة بدل تمثيل اضافى عن بدل الانابة فى الفترة من ١٩٧١/٤/٥ حتى ١٩٧٤/٥/٢٠ يجب أن يتم بقانون باعتبار أن هذا التجاوز يمثل استثناء من قواعد تحديد مرتبات اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى فى تلك الفترة .

واذا كان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والنزول عن اموالها المنقولة قد اجاز لرئيس الجمهورية او للوزير المختص التنازل عن اموال الدولة والتبرع بها فى حالات محددة ، فان ذلك ليس من شأنه جواز التنازل عن المبالغ التى صرفت بصفة بدل تمثيل اضافى لاعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى بأداة تشريعية أدنى من القانون ذلك لان المشرع اشترط فى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ للتنازل عن اموال الدولة أن يتم بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام الامر الذى يختلف فى الحالة المعروضة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن التجاوز عن المبالغ التي صرفت في الحالة الماثلة بصفة بدل تمثيل اضافي بعد ١٩٧١/٤/٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ انما يكون بقانون

(جلسة ١٩٨٠/٥/٢٥ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٥٥)

٤ — تحديد تاريخ سريان احكام قرار رئيس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ بتحديد مرتبات وبدلات تمثيل رؤساء واعضاء مجالس ادارة شركات القطاع العام .

من حيث ان قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد خول رئيس الجمهورية في المادة ٥٢ منه سلطة تعيين رؤساء واعضاء مجالس الادارة ، كما أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام خول في المادة ٨ منه رئيس الجمهورية سلطة التعيين في وظائف الفئة الاولى وما يعلوها . (١)

كما خوله في المادة ٢٨ سلطة تحديد بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس الادارة ، وخول الوزير سلطة تحديد بدل التمثيل المقرر لاعضاء تلك المجالس من شاغلي الفئتين الاولى والعالية . وأن جدول المرتبات الملحق بهذا القرار حدد للفئة الاولى مرتبا قدره ١٢٠٠/١٥٠٠ جنيه سنويا ، وللجنة العالية مرتبا قدره ١٤٠٠/١٨٠٠ جنيه ، وحدد للفئة الممتازة ريتا ثابتا بمستويات ثلاثة بمرتب قدره ١٨٠٠/٢٠٠٠ جنيه على التوالي ، الا أن ايا من القانون أو القرار لم يحدد الفئات التي يعين عليها رؤساء واعضاء مجالس الادارة . وتنفيذا لحكم المادة ٢٨ آنفة الذكر أصدر رئيس الجمهورية قراره رقم ٢٣٨٨ لسنة ٦٧ بشأن تحديد فئات ومرتبات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، وقسم شركات القطاع العام الى مستويات ثلاثة ، وحدد فئات ومرتبات وبدلات تمثل رؤساء مجالس ادارة تلك الشركات بحسب مستوى كل شركة وفقا لما يسفر عنه تقييمها . ومن ثم أصبح تحديد مرتب وبدل التمثيل المستحق لرئيس مجلس الادارة وبالتالي بدل التمثيل المستحق لاعضاء المجلس الذي يتعين مراعاة التناسب بينه وبين البدل المقرر للرئيس مرتبطا بالانتهاء من تقييم الشركة وتحديد مستواها . وازاء التراخي في تقييم الشركات عهد وزير التموين والتجارة الداخلية الى

فتوى الجمعية العمومية بجلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٨٠ انتهت الى استحقاق رئيس واعضاء مجالس الادارة فروق بدل التمثيل بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ اعتبارا من تاريخ التعيين . (ملف رقم ٨٦/٤/٨٥١) .

منح رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات التابعة لوزارته سلفا تحت الحساب يتم تسويتها بعد تحديد مستوى الشركة والانتها من تقييمها . ولقد استمر هذا الوضع حتى ١٠/١٠/١٩٧١ تاريخ العمل بقانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ٧١ حتى صدور قرار رئيس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ٧٦ في ١٢/١/٧٦ بتحديد مرتبات وبدلات التمثيل المقررة لرؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات القطاع العام والذي صدر استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥ بتفويض رئيس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ، ومن ثم لم تتحدد الحقوق المالية لرئيس وأعضاء مجالس إدارة الشركات المذكورة الا في ١٢/١/٧٦ تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ٧٦ الذي حدد لأول مرة ما يستحقه كل منهم بمقدار معين ، وبذلك كان من المتعين ان تسوى السلف المؤقتة الممنوحة لهم تحت حساب التسوية من تاريخ تعيينهم وان تصرف لهم الفروق المالية المترتبة على تلك التسوية حتى ١٢/١/٧٦ ، وذلك لان المبالغ التي كانوا يتقاضونها تحت الحساب قبل التاريخ الاخير ظلت محتفظة بصفقتها كسلف مؤقتة ، فلم تتم تسويتها وفقا للقواعد السابق ذكرها وعلى اجراء تقييم الشركة وتحديد مستواها حتى هذا التاريخ ، وليس في ذلك التطبيق اعمال لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ٧٦ باثر رجعي ، وانما هو اعمال له باثر مباشر . ذلك لان التسوية لا تتم استنادا اليه انها تستند الى قواعد سابقة عليه اوجبت الاستمرار في صرف السلف لحين تحديد المستحقات .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات التابعة لوزارة التموين الذين كانوا يتقاضون سلفا مؤقتة تحت التسوية لمرتباتهم وبدلاتهم ، من تاريخ شغلهم لوظائفهم وليس من تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ .

(جلسة ١٩٨١/١/٢١ - ملف رقم ٨٦٢/٤/٨٦)

٥ - مدى احقية السادة رؤساء المراكز من شاغلي الوظائف العليا في صرف بدل التمثيل طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩ .

من حيث أن المشرع في قانون الحكم المحلي رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية قد الحق ميزانيات الوحدات المحلية بموازنة المحافظة ولم يخص كل منها بمجموعة وظيفية مستقلة ، وانما ادمج وظائف الدواوين العامة بهذه الوحدات في مجموعة واحدة في نطاق المحافظة ، كما ادمج وظائف العاملين

بكل مديرية من المديریات العامة فی وحدة واحدة وأخرج موازنة المحافظة
شاملة لموازنات الوحدات المحلية بالموازنة العامة للدولة .

ولما كانت المصلحة العامة هی إحدى الوحدات الادارية التى تتكون
منها الدولة ، وكان من أهم ما یميز المصلحة العامة هو استقلالها بمجموعتها
الوظيفية وميزانيتها ، ومن ثم فإن الوحدات المحلية سواء كانت مراكز أو مدن
أو قرى لا تعتبر مصالح عامة لتخلف عنصرى المجموعة الوظيفية المستقلة
والميزانية المستقلة اللذان یميزان المصلحة العامة وعليه فإن رؤساء تلك
الوحدات لا يستحقون بدل التمثیل المقرر لرؤساء المصالح الحكومية بمقتضى
قرار رئیس الوزراء المشار الیه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم
استحقاق رؤساء المراكز والمدن من شاغلى الوظائف العليا لبذل التمثیل طبقا
لقرار رئیس مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩ .

(جلسة ١٩٨١/٤/٨ - ملف رقم ٨٦/٤/٨٧١)

**٦ - مدى استحقاق رئیس واعضاء مجلس ادارة الشركة المصرية
لمعدات الصيد لبذل التمثیل خلال فترة تنحياتهم .**

من حیث أن المادة ٥٢ من قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة
١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ سنة ١٩٧٥ تنص على أنه (يجوز بقرار
من الوزير المختص تنحية رئیس واعضاء مجلس ادارة الشركة المعینین
والمنتخبین كلهم أو بعضهم اذا رأى أن فی استمرارهم اضرار بمصلحة العمل
وذلك لمدة لا تتجاوز ٦ شهور على أن یستمر صرف مرتباتهم أو مكافأاتهم اثناء
مدة التنحية على أن ينظر خلال هذه المدة فی شأنهم ویجوز مد المدة ٦ شهور
أخرى) .

لما كان المستفاد من هذا النص ان قرار التنحية لا یعد وأن یكون وقفا
عن العمل بمرتب كامل لفترة مؤقتة اذا بمقتضاه یمنح رئیس واعضاء مجلس
الادارة جبرا عنهم من مباشرة مهام وظائفهم لمدة ٦ شهور . يجوز مدها لمدة
مماثلة ، وبهذه المثابة فانه لا یؤدى الى خلو وظائفهم بل یظلون شاغلین لها
شأنه فی ذلك قرار الوقف عن العمل فیما لا یؤدى الى حرمان العامل من
البدلات وغيرها من المستحقات المالية المترتبة على شغل الوظيفة الا تقدر

حرمانه من المرتب وبذات نسبة الحرمان ، وكان النص وفقا لحكم المادة ٥٢ من قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ يستحق مرتبه كاملا خلال فترة التنحية فانه يستحق تبعا لذلك بدل التمثيل المقرر للوظيفة التي يشغلها .

ولما كان الحكم الصادر من محكمة النقض بجلسة ١٧ يونية ١٩٧٩ في الطعن وفقا لحكم المادة ١٠١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فانه لا يقتضى بحكم اللزوم اعمال منطوقة على الحالات المعروضة امام الجمعية لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ وباستحقاق رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المصرية لمعدات الصيد بدل التمثيل خلال فترة تنحيتهم .

(جلسة ١٩٨٢/٥/٥ — ملف رقم ٨٥١/٤/٨٦)

تعقيب :

مما يجدر الاشارة اليه ان حكما لمحكمة النقض صدر في الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٤٧ ق بجلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٧٩ قاضيا بعدم استحقاق احد اعضاء مجلس ادارة الشركة المصرية لمصايد اسماك البحار لبدل التمثيل خلال فترة تنحيته عن اعمال وظيفته التي نحي عنها وفي اعقاب ذلك طلب السيد / وزير الزراعة والامن الغذائي اعادة النظر في فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٠/١٢/١٩٨٠ ولدى اعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٥ من مايو سنة ١٩٨١ (ملف رقم ٨٥٦/٤/٨٦) ، استبان لها ان قرار التنحية لا يعدو ان يكون وقفا عن العمل بمرتب كامل لفترة مؤقتة ، اذ بمقتضاه يمنع رئيس واعضاء مجلس الادارة جبرا عنهم من مباشرة مهام وظائفهم لمدة ٦ أشهر يجوز مدها لمدة مماثلة ، وبهذه المثابة فانه لا يؤدي الى خلو وظائفهم بل يظلون شاغلين لها ، شأنه في ذلك شأن قرار الوقف عن العمل فيما يتعلق باستحقاق المرتب والبدلات ، ولما كان الوقف عن العمل لا يؤدي الى حرمان العامل من البدلات وغيرها من المستحقات المالية المترتبة على شغل الوظيفة الا بقدر حرمانه من المرتب وبذات نسبة الحرمان ، وكان المنحى وفقا لحكم المادة ٥٢ من قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ يستحق

مرتبه كاملا خلال فترة التنحية ، فإنه يستحق تبعا لذلك بدل التمثيل المقرر للوظيفة التى يشغلها .

اما عن حكم محكمة النقض السالف الذكر فقد قررت الجمعية العمومية أنه مقصور على من صدر فى مواجعتهم بمقتضى ما له من حجية نسبية وفقا لحكم المادة ١٠١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، ومن ثم فإنه لا يقتضى بحكم اللزوم اعمال منطوقه على الحالات المعروضة على الجمعية العمومية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى تأييد فتاواها السابقة بجلسة ١٩٨٠/١٢/١٠ باستحقاق رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المصرية لمعدات الصيد بدل التمثيل خلال فترة تنحيته .

٧ - كيفية تطبيق حكم الخفض المتصوص عليه فى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ على بدل التمثيل والانتقال اللذين اشترط المشرع الا يجاوز بمجموعها بدل التمثيل المقرر لوظائف الهيئات القضائية ذات الربط الثابت او المرتب الاساسى للعضو ايها اقل .

من حيث أن جدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٨ ، حدد فئات بدل التمثيل وأخضعها فى القاعدة الرابعة من قواعد تطبيقه للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ، والمعمول به حتى أول يوليو سنة ١٩٨١ تاريخ الغائه بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ ، نص فى مادته الاولى على أنه ، فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥ ٪ جميع البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما فى حكمها التى تمنح لاي سبب كان ، علاوة على الاجبر الاعلى .

ومن حيث أن مفساد ذلك أن المشرع عندما قرر منح بدل انتقال ثابت لاعضاء الهيئات القضائية ابتداء من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٥ اتجه الى عدم

الجمع بينه وبين بدل التمثيل ، واعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٩. عدل
المشرع عن هذا المسلك فسمح بالجمع بين البدلين بشرط ألا يجاوز مجموعها
بدل التمثيل المقرر للوظائف ذات الرتب الثابت أو المرتب الاساسى للعضو
أيهما أقل ، مع اخضاع بدل الانتقال لحكم خفض المقرر. بالقانون رقم ٣٠
لسنة ١٩٦٧ الذى يخضع له أصلا بدل التمثيل ، ومن ثم وضع المشرع بذلك
قاعدة تحدد مقدار ما يصرف فعلا للعضو من البدلين ، الامر الذى يقتضى
الاعتداد بالمبالغ المستحقة منها فعلا عند تحديد مقدار مجموعها .

ولما كان حكم خفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ يسرى على
كل بدل على حدة فلا يستحق بالفعل منه سوى ثلاثة ارباعه ، فإن مجموع
البدلين الذى يستحقه العضو انما يتحدد بمقدار كل منها بعد اجراء خفض
بحيث لا يزيد على بدل التمثيل المقرر للوظائف ذات الرتب الثابت بعد خفضه
أو مرتبه الاساسى أيهما أقل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اجراء
الخفض المنصوص عليه بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ على كل من البدلين
سالفى الذكر على حده قبل تحديد المقدار الذى يستحق للعضو منها .

(جلسة ١٩٨١/١٠/٢١ — ملف رقم ٨٥٣/٤/٨٦)

٨ — مدى استحقاق بدل التمثيل المقرر لدرجة وكيل أول وزارة لمن يشغلها اثناء خلوها بطريق الحلول القانونى .

ولما كان المشرع فى القانونين رقمى ٥٨ لسنة ٧١ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٨
قد قرر استحقاق بدل التمثيل لمن يقوم باعباء الوظيفة فى حالة خلوها بغض
النظر عن وسيلة توليه اعمالها ، فلم يشترط أن يكون شاغلا لها ، كما كان
عليه الحال فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى تضمن هذا الشرط فى المادة
٤٠ مما كان يستلزم لاستحقاق العامل هذا البديل شغل الوظيفة باحدى الطرق
المقررة بالاضافة الى القيام باعبائها ، وكان من شأن ذلك عدم استحقاقه فى
حالة الحلول القانونى ، الامر الذى تغير فى ظل العمل بالقانونين رقمى ٥٨
لسنة ١٩٧١ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المنطبقين على الحالة الماثلة .

واذ قام السكرتير العام المساعد لمحافظة الاسكندرية باعباء وظيفة
السكرتير العام المحدد لها درجة وكيل أول وزارة اثناء فترة خلوها باحالة

شاعلها الاصلى الى المعاش فانه يستحق بدل التمثيل المقرر لتلك الوظيفة خلال فترة توليه اعمالها بطريق الحلول .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق بدل التمثيل فى الحالة الماثلة .

(جلسة ١٨/١١/١٩٨١ — ملف رقم ٩٠٤/٤/٨٦)

٩ — مدى جواز منح من كان يشغل درجة وكيل اول الجهاز المركزى للحاسبات والمنتدب للعمل بوزارة الاوقاف بدل التمثيل المقرر لوظيفته الاصلية خصما على الاعتماد المدرج بموازنة الوزارة لدرجة نائب وزير .

لما كانت الوظيفة التى يشغلها المنتدب المعروضة حالته بالجهاز مقررا لها بدل التمثيل ، وكان قد ندب للعمل بوزارة الاوقاف للقيام باعباء وظيفه غير مدرجة بموازنة الوزارة وغير مقرر لها بدل تمثيل ، فيكون قرار وزير الاوقاف بمنحه البديل المقرر لتلك الوظيفة لم يصادف اعتمادات مالية للصرف منها ، واذ كان السكرتير العام السابق يتقاضى بدل التمثيل المقرر لنائب الوزير باعتباره معيناً فى هذه الوظيفة ، وكانت القاعدة العامة تقضى بالآضار العامل نتيجة لنديه بخفض مستحقاته المالية ، فان القرار الصادر من وزير الاوقاف بمنحه بدل التمثيل المقرر لوظيفة السكرتير العام للمجلس الاعلى للشئون الاسلامية وقد انطوى على عناصر قرار سليم ، يمكن حمله على انه يقضى بمنحه مكافأة مقابل نديه تعادل ما كان يتقاضاه بالجهاز المركزى للحاسبات من بدل التمثيل بالاضافة الى ما منحه القرار من مكافأة اخرى .

وتبعاً لذلك فان المنتدب يستحق ما يعادل بدل التمثيل الذى كان يتقاضاه قبل نديه من الجهاز كمكافأة عن نديه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية المعروضة حالته فى تقاضى ما يعادل بدل التمثيل الذى كان يمنح له ابان عمله فى وظيفته بالجهاز المركزى للحاسبات كجزء من المكافأة الممنوحة له مقابل طول الوقت للعمل بوزارة الاوقاف .

(جلسة ١٩/٥/١٩٨٢ — ملف رقم ٩٠٤/٤/٨٦)

١٠ - تحديد التاريخ الذي يعتد به في صرف بدل التمثيل وبديل الانتقال لشاغلي الوظائف العليا والذين تخطتتهم الادارة في الترقية وصدرت احكام قضائية بارجاع اقدميتهم فيها الى تاريخ صدور القرارات المطعون فيها

ومن حيث انه ولئن كان - وطبقا لما سبق أن افقت به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - بدل التمثيل يمنح لشاغلي الوظائف العليا بحسب مستوى كل وظيفة ، وكان مناط استحقاقه هو القيام باعباء الوظيفة المقرر لها باعتباره من المزايا المقررة للوظيفة لا للموظف ، لذا فإن استحقاقه منوط بالممارسة الفعلية لعمال الوظيفة ، لئن كان ذلك ما تقدم ، الا أنه - في مثل الحالتين المعروضتين - طالما صدرت احكام قضائية واجبة النفاذ بارجاع اقدمية السيدين المذكورين الى تواريخ سابقة على اساس احقيتهما في شغل الوظيفة ذات البديل الاعلى فإنه يتعين اعتبارهما شاغلين للوظيفة المشار اليها منذ هذا التاريخ ، بما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية ، تأسيسا على أن جهة الادارة قد اخطأت التطبيق السليم لحكم القانون وذلك عندما تخطت المذكورين في الترقية الى الوظيفتين المشار اليهما واضاعت عليهما فرصة في امر محقق وهو ترقيتهما في تاريخ سابق .

ومن حيث أن من آثار الحكم ، احتراماً لحجيته ، والتي لا خلاف عليها وضع العامل المرقى في الفئة أو الدرجة المرقى اليها ، وفقاً لربطها المالي أو اجرها المحدد ، من التاريخ الذي قضى به الحكم ، واستحقاق ما عساه أن يكون من فروق مالية في المرتب نتيجة لذلك ، وقد استقر افتاء الجمعية العمومية واطرد على أنه اذا تقرر صرف المرتب الاصلى للعامل في فترة الوقف عن العمل ، فإنه يستحق كذلك بدل التمثيل المقرر لوظيفته عن هذه المدة كاملاً ، لانه من ملحقات المرتب وتوابعه ويدور مع المرتب الاصلى وجوداً وعدمًا ، قياساً على حالة الاجازة ايضاً رغم أنه في حالة الوقف ممنوع عن اداء عمله بما لا خيار فيه ، وعلى ذلك فإن كلا من السيدين المعروض حالتهما يتقاضى فروق بدل التمثيل المستحقة .

ومن حيث أنه بتطبيق ما سبق على المعروضة حالتهما ، فإن الاول يستحق بدل التمثيل المقرر لوظيفة وكيل أول وزارة منذ ١٩٧٧/٩/٨ تاريخ ارجاع اقدميته في هذه الدرجة ، على أن يخصم منه ما كان قد تقاضاه من بدل التمثيل المقرر لوظيفة وكيل وزارة منذ هذا التاريخ وحتى ١٩٧٨/١١/١ تاريخ شغله لدرجة وكيل أو وزارة بالعمل ، أما الثاني فإنه يستحق بدل التمثيل

المقرر لدرجة وكيل وزارة منذ ٢٨/٧/١٩٧٨ تاريخ ارجاع اقدميته في هذه الدرجة ، على أن يخضع منه ما كان قد تقاضاه من بدل التمثيل المقرر لوظيفة مدير عام مصلحة منذ هذا التاريخ .

ومن حيث أنه عن بدل الانتقال ، فإنه طبقا لحكم المادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال سالفة الذكر ، تقرر مقابل مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض مصلحة ، بحيث لا يمنح إلا للموظفين الذين يشغلون وظائف يستدعى القيام بأعمالها المصلحية استعمال إحدى وسائل النقل استعمالا متواسلا ومتكررا . وبناء عليه لا يكفي شغل مثل هذه الوظائف حكما لتقرير هذا البديل ، بل لابد من القيام بأعبائها فعلا بما يستدعيه من استعمال إحدى وسائل النقل استعمالا متواسلا ومتكررا .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
الآتى :

أولا : احقية كل من السيدين المعروض حالتهم في تقاضى الفرق المستحق بين بدلى التمثيل المقرر للوظيفة التى تخطى فيها والوظيفة التى كان يشغلها قبل الترقية .

ثانيا : عدم احقيتها فى صرف بدل الانتقال .

(جلسة ١٦/٣/١٩٨٣ — ملف رقم ٨٦/٤/١٣٦)

(بدل التفرغ) :

١ — مدى جواز صرف بدل التفرغ للقائمين بعمل هندسى رغم عدم ادراج وظائف هندسية تخصصية للمهندسين بالجهة التى يعملون بها .

لما كان شرط منح بدل التفرغ المقرر للمهندسين هى الحصول على لقب مهندس طبقا لقانون نقابة المهن الهندسية ، وأن يكون العامل مشغلا بصفة فعلية بأعمال هندسية ، وشاغلا لوظيفة هندسية مخصصة فى الميزانية لمهندس ، فإنه لا يكفي لاستحقاق هذا البديل أن يكون المهندس تعين بالنقابة وقائما بعمل هندسى بل يلزم فوق ذلك ادراج وظيفة هندسية مخصصة لمهندس فى ميزانية الجهة المعين بها .

ولما كانت ميزانية هيئة الاستعلامات في الحالة المعروضة قد خلت من مثل هذه الوظيفة ، فان المهندسين المعروضة حالتها لا يستحقان بدل التفرغ

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق المهندسين المذكورين لبدل التفرغ .

(جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٣٨)

٢ — مدى احقية مديري واعضاء الادارات القانونية في صرف بدل التفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على اساس بداية مربوط الفئات الوظيفية المنصوص عليها بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

من حيث ان المشرع ناط بـ لجنة شئون الادارات القانونية سلطة وضع القواعد العامة التي تتبع في تعيين وترقية اعضاء الادارات القانونية بالهيئات العامة والمؤسسات العامة على الا تتعارض تلك القواعد مع احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، ووجب اعداد الهياكل الوظيفية وجدول توصيف وظائف الادارات القانونية خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون على ان يتم شغل هذه الوظائف وفقا للقواعد التي تضعها لجنة شئون الادارات القانونية بيد ان اعتماد الهياكل الوظيفية تراخى فلم يتم شغل وظائف الجدول بالفعل ولم تطبق بالتالى البدايات والنهايات المحددة لوظائفه لذلك اصدرت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتواها بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٧ — ملف رقم ٨١٩/٤/٧٦ باعمال احكام قانونى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقمى ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ حسب الاحوال على العاملين بالادارات القانونية. وذلك على الرغم من ان هذا التطبيق لم يكن متعارضا عندئذ مع جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، الا انه لما كان مرد اعمال هذا الحكم راجع الى عدم امكان تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وكانت تلك العلة مازالت قائمة بعد صدور القانونين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فانه يكون واجب الاعمال ايضا بعد العمل بهما وذلك الى حين اعتماد الهياكل الوظيفية ، ومن ثم يكون ما تضمنه قرار لجنة شئون الادارات القانونية حساب بدل التفرغ المقرر لاعضاء الادارات القانونية على اساس ٣٠٪ من بداية مربوط الفئات الوظيفية المنصوص عليها بجدول المرتبات المرفق بقانونى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وقد راعى هذه العلة فانه يكون سنليما .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية مديري واعضاء الادارة القانونية بهيئة البريد في الحالة المعروضة في صرف بدل التفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على اساس بداية مربوط الفئات الوظيفية التي يشغلونها طبقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

(جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٦٩)

(بدل السفر) :

١- مدى خضوع البديل النقدي لاستثمارات السفر المقرر بقرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ والمعدل بقرار رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ للضريبة على المرتبات والاجور .

من حيث ان المشرع راي الا يتحمل العامل بالجهات النائية نفقات اضافية كنتيجة لسفر من والى منطقة عمله ، لذلك حمل الوحدة التي يتبعها العامل بنفقات هذا السفر ذهابا وايابا ، ومن ثم فان استثمارات السفر التي تصرفها الوحدة للعامل لا تعد ميزة عينية مما يصلح وعاء للضريبة على المرتبات والاجور وبالتالي لا يعد المقابل الذي يحل محلها ويصرف بدلا منها ميزة عينية ولا يصلح كذلك وعاء لتلك الضريبة ، وانما هو في حقيقته تعويض عن نفقات السفر التي وضعتها المشرع اصلا على عاتق الادارة .

كما لا يجوز اعتبار البديل ميزة نقدية لان معنى ذلك اقتطاع جزء من النفقات الفعلية التي يتكبدها العامل في سبيل سفره ، وهو مالا يتفق مع كون هذا البديل معادلا للتكاليف الفعلية لسفر العامل من والى منطقة عمله ، ويؤدي الى التفرقة بين من يستخدم استثمارات السفسر المجانية وبين من يتقاضى المقابل النقدي لهذه الاستثمارات ، ففي حين انه لن يتحمل من يستخدم استثمارات السفر المجانية أية مصاريف في سبيل سفره ، نجد أن من يتقاضى البديل سيتقاضاه منقوصا بمقدار الضريبة، أي يتحمل بنفقات اضافية في سبيل سفره المفروض انه بالمجان .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع البديل النقدي المقرر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة

١٩٧٦ المعدل بقراره رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ للضريبة على المرتبات .

(جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٠٧)

٢ — تحديد التاريخ الذى يعتد به لتعديل فئات بدل السفر والمقابل النقدي لاستثمارات السفر المستحق للعاملين الذين تغيرت أوضاعهم بعد الصرف .

من حيث أنه يبين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، ان الاشرع ربط بين مرتب العامل المستحق له وقت السفر المقرر عن ادائه لمهام رسمية وربط من جهة أخرى بين الدرجة المالية التى يشغلها العامل ودرجة تذكرة السفر أو مقابلها النقدي برابط وثيق ، ومن ثم فان العبرة فى تحديد أيا من المستحقات سالفة الذكر انما يكون بحالة العامل الوظيفية وقت الايفاد أو صرف المقابل النقدي أى بوضعه الفعلى وليس بوضعه القانونى الذى تكشف عنه التسويات التى تجرى له بعد صرف هذه المستحقات ويترتب عليها تعديل فى مركزه الوظيفى بترقيته الى فئة اعلى بأثر رجعى ، فمثل هذه التسوية لا تؤثر فيما استحق فعلا من بدل أو تذاكر أو مقابل نقدي لها .

ومن حيث ان من شأن التسوية ان تكشف عن حقيقة المركز القانونى للعامل ، فى وقت سابق على اجرائها ، وكان من مقتضى ذلك تحديد تاريخ معين لصرف الفروق المترتبة عليها وفقا للقواعد التنظيمية التى رتب الحق فى تلك التسوية ، غير ان ذلك لا يستلزم اعمال هذا التاريخ لتحديد مستحقات العامل المستمدة من قوانين أخرى لها نطاق ومناط أعمال خاص بها كما هو الشأن فى لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العاملين الذين رقوا أو أرجعت اقدمياتهم فى الفئات الأعلى فى تعديل بدل ودرجة السفر أو فئة البدل النقدي الا من تاريخ شغلهم فعلا لهذه الفئات الاولى .

(جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٢٨)

٣ — مدى استحقاق عضو مجلس الدولة للمقابل النقدي لاستثمارات السفر عن افراد أسرته ابان عمله كمفوض للدولة بأحدى المحافظات النائية .

من حيث ان المشرع قصد تشجيع العاملين على العمل بالمناطق النائية وذلك بالمساهمة في نفقات سفرهم واسرهم من والى مقر عملهم ، وفي سبيل ذلك منحهم ميزة السفر باستثمارات سفر مرتين مجاناً والثالثة برربع أجرة ، كما زاد في رعايتهم بأن خيرهم بين استعمال تلك الاستثمارات أو الحصول على مقابل نقدي لها وفق الشروط والقواعد التي تضمنتها المادة ٧٨ مكرر من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ولم يشترط لصرف استثمارات السفر المقررة لأفراد أسرة العامل أو البديل النقدي عنها اقامتهم معه في مقر عمله ، وإنما اكتفى بأن يكونوا من افراد أسرته ، وتلك الصفة تتحقق باعالة العامل لهم أيا كان محل اقامتهم سواء كانوا مقيمين معه في مقر عمله أو غير مقيمين .

ولما كان السيد المعروضة حالته قد اختار صرف المقابل النقدي لاستثمارات السفر فإنه يستحق هذا المقابل عن نفسه وعن العدد المقرر بالمادة ٧٨ مكرر المشار إليها لأفراد أسرته خلال فترة عمله كمفوض للدولة بمحافظة اسوان حتى ولو لم يكن قد صاحبهم للإقامة معه (١) .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى استحقاق عضو مجلس الدولة في الحالة المعروضة - المقابل النقدي لاستثمارات السفر عن افراد أسرته .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٧٩ - ملف رقم ٨٦/٤/٨١٨)

٤ - مدى استحقاق السادة مفوضي الدولة واعضاء المحاكم الادارية والقادسية ، بالمحافظات لبذل السفر عند انتقالهم الى المحافظات ومنها الى القاهرة ، وكذلك لمصروفات الانتقال داخل المدينة التي لا تعتبر مقراً لعملهم ، وكذلك مرتب النقل بعد صدور قرار النقل أو التذب الى المحافظة ، وعند عودتهم الى القاهرة .

من حيث ان المشرع أوجب على الادارة ان تتحمل الاعباء غير العادية التي تلقى على عامل بسبب تكليفه بمهام يقتضى القيام بها انتقاله من

(١) هذا وجدير بالذكر ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد انتوت في فتوى سابقة بجلسة ١٩٦٧/١٠/٤ التي أن استحقاق استثمارات السفر لعائلة الموظف مشروطاً بالاعالة سواء كانوا مقيمين معه في مقر عمله أم غير مقيمين .

مقر عمله الرسمى الى مكان آخر فحول مثل هذا العامل الحق فى تقاضى ثلاثة أنواع من المصروفات تواجهه كل منها واحدة من هذه الاعباء :

أولهما : بدل السفر الذى يواجه النفقات التى ينفقها العامل على معيشتة خلال الايام التى يؤدى المهمة الموكولة اليه .

ثانيهما : نفقات الانتقال داخل المدن بوسائل المواصلات التى يستخدمها اثناء اداء المهمة .

ثالثهما : مرتب النقل الذى يستحق بسبب تغيير مقر العمل الرسمى وما يصاحبه من استصحاب العامل لأسرته ومتاعه الى مقر عمله الجديد ، ومن ثم فإن كل من تلك الأنواع يرتبط بمناط استحقاق خاص به لا ينفك عنه ، فيتمتع لاستحقاق بدل السفر أن يقيم العامل فى بلد ليس به محل اقامته المعتادة اذ فى هذه الحالة لن يتكبد نفقات اضافية غير عادية وبالمثل فإنه يجب لاستحقاق نفقات الانتقال داخل المدن ألا يكون العامل مستحقا لبذل ثابت وهذا شرط قد نص عليه المشرع صراحة فى المادة ٣٦ من لائحة السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ .

وكذلك الحالة بالنسبة لمرتب النقل فلا يسوغ للموظف أن يطالب بمقابل لنقل متاعه الا اذا كانت المهمة المكلف بها تقتضى نقل هذا المتاع بحيث لا يمكنه مباشرة اعمال وظيفته الا اذا اقام اقامة دائمة بالمدينة المنقول اليها . وبذلك يتحقق قصد المشرع من تقرير تلك المصروفات على اختلاف انواعها فلا تكون مصدر لاثراء العامل على حساب الدولة .

ولما كان اعضاء مجلس الدولة المشار اليهم عند نقلهم أو نديهم للعمل بالمحافظات لا يقيمون بتلك المحافظات اقامة دائمة معتادة وانما يظل كل منهم محتفظا بمقر اقامته المعتاد بلا تغيير ، فاذا ما ندى للعمل بالمدينة التى بها هذا المقر لا يستحق بسبب هذا الندى بدل سفر ولا مصروفات انتقال داخلها لتقاضيه بدل انتقال ثابت ، ومن باب أولى لا يستحق مرتب نقل للمتاع أو الاثاث اذ أن ذلك لا يكون الا اذا تغير محل اقامته المعتاد .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السادة مفوضى الدولة واءضاء المحاكم الادارية والتأديبية بالمحافظات لبذل السفر عند انتقالهم الى المحافظات والى المدينة التى بها مقر اقامتهم المعتاد وكذلك لمصروفات الانتقال داخل المدينة التى لا تعتبر مقر لعملهم ، وكذلك مرتب النقل

بعد صدور قرار النقل والندب الى المحافظة وعند عودتهم الى المدينة المشار اليها .

(جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦ - ملف رقم ٨٥٠/٤/٨٦)

هـ - مدى جواز جمع العامل الشاغل لدرجة وكيل وزارة بين البدل النقدي للسيارة واستخدام احدى سيارات الجهة التي يعمل بها المخصصة لنقل العاملين بين مقر العمل ومحال اقامتهم مقابل اداء الاشتراك المقرر لاستخدام السيارة الجماعية .

من حيث ان اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة قررت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢/٢/٦٦ منح بعض شاغلي الوظائف العليا بدل ثابت مقابل استخدام السيارة قدره ٢٠ جنيه شهريا ومن بين هذه الوظائف مديرو الادارات العامة بدرجة وكيل وزارة بالقاهرة والاسكندرية .

ومن حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن استخدام سيارات الركوب الحكومية والقطاع العام تنص على انه « فيما عدا السادة الوزراء ونوابهم والمحافظين او من حكمهم وفقا لما تقررره اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة .. واعتبارا من ١/٧/١٩٦٦ يحظر استخدام سيارات الركوب في انتقال العاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها من منازلهم الى مقر اعمالهم وبالعكس وتنص المادة الثانية من ذات القرار على انه استثناء من المادة السابقة :

(أ)

(ب) كما يجوز استخدام سيارات الاتوبيس او ما في حكمها في انتقال مجموعة من العاملين من منازلهم الى مقر اعمالهم وبالعكس نظير سداد بدل نقدي مقداره ثلاثة جنيهات .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان البدل النقدي لاستعمال السيارة تقرر لبعض العاملين الذين تقتضى وظائفهم اصلا استخدام سيارات في تنقلاتهم بشرط عدم توافر سيارات مخصصة لهم ، وأن استخدام السيارات الجماعية لانتقال العاملين من وإلى مقر اعمالهم يتم مقابل اشتراك رمزي وتشترك الجهة الادارية التي يتبعونها في هذه الحالة بجزء من تكاليف تشغيل هذه

السيارات وبذلك يكون المشرع قد خص طائفة من العاملين باستخدام سيارات خاصة وفي حالة عدم توافر سيارة اعطى العامل الحق في صرف مقابل نقدي لهذا الاستخدام ، واجاز بالنسبة لطائفة أخرى من العاملين استخدام السيارات الجماعية مقابل اشتراك شهري ومن ثم فليس من الجائز أن يسمح لمن يتقاضى مقابل نقدي باستخدام السيارات الجماعية ولو مقابل تحميله بقيمة الاشتراك المقرر لاستخدام هذه السيارات اذ بذلك سيجمع بين ميزتين لم يسمح المشرع بالجمع بينهما .

ولما كان السيد المعروضة حالته يتقاضى بدل نقدي عوضا عن تخصيص سيارة له فانه لا يجوز له أن يجمع بين هذه الميزة واستخدامه السيارات الجماعية .

(جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤ — ملف رقم ٧٩٧/٤/٨٦)

بدل الإقامة :

١ — مدى استحقاق العامل بأحدى المناطق النائية لبدل الإقامة وبدل طبيعة العمل والمقابل النقدي لاستثمارات السفر المجانية المقرر للعاملين بهذه المناطق اثناء ايفاده في بعثة داخلية بالقاهرة .

من حيث ان المشرع منح لمن يعمل بمناطق نائية معينة بدل اقامة بنسبة محددة حسب موطنه الاصلى ، وقرر للعاملين بالمناطق المحررة من سيناء بدل طبيعة عمل بواقع ٧٥٪ من بداية مربوط الفئة التى يشغلها العامل ، كما خول من يعمل بتلك الجهات الحق في اختيار مقابل نقدي لاستثمارات السفر المجانية عن عدد المرات التى يحق له السفر فيها . وفي ذات الوقت قضى المشرع بمنح عضو البعثة الداخلية كافة مرتباته والبدلات الاضافية التى يستحقها .

ولما كان الموظف الموفد في بعثة يظل شاغلا للوظيفة التى يتقلدها في الجهة التى يعمل بها ، ذلك أن المشرع عندما نظم البعثات لم يرتب قطع صلة الموظف بوظيفته اثناءها ولم يحرمه من مرتبتها أو مزاياها ، ولم يجر شغل وظيفته مدة البعثة ، فمن ثم تعد امتدادا لعمله الاصلى ، ويعتبر قائما بالعمل خلالها ، كما وأن ابتعاد الموظف عن مقر عمله اثناء البعثة إنما هو أمر مؤقت بطبيعته ليس من شأنه أن يؤدي الى اعتباره قد غير من محل اقامته ، بما لا يسوغ

معه حرمانه من بدل الإقامة الذي يرتبط بشغل وظيفة في إحدى المناطق النائية ومن المقابل النقدي لاستثمارات السفر المجانية كما تتوافر في حق من يشغل وظيفة بالمناطق المحررة من سيناء شروط الاستحقاق لبدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بتلك المناطق .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى إحقية العامل بأحدى المناطق النائية المحررة من سيناء في بدل الإقامة وبدل طبيعة العمل والمقابل النقدي لاستثمارات السفر المجانية المقرر للعاملين بهذه المناطق أثناء إيفاده في بعثة داخلية .

(جلسة ٢٩/٤/١٩٨١ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٧٥)

٢ — مدى استحقاق العامل المنتخب إلى إحدى المحافظات النائية بدل الإقامة المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ .

من حيث أن قانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أجاز شغل الوظائف بصفة مؤقتة وبطريق الندب وأوجب تطبيق أحكام الوظائف الدائمة على من يشغل الوظيفة بصفة مؤقتة . وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ ناط استحقاق بدل الإقامة بإداء العمل بأحدى المحافظات النائية المنصوص عليها فيه .

ولما كان الندب لشغل إحدى الوظائف بأحدى هذه المحافظات من مقتضاه أن يؤدي العامل العمل المسند إليه بها ، ومن ثم يتوافر له مناسط استحقاق بدل الإقامة الذي حدده النص صراحة وبصفة قاطعة بإداء العمل ولم يربط بينه وبين شغل الوظيفة بصفة أصلية .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى استحقاق العامل المنتخب لأحدى المحافظات النائية لبدل الإقامة المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ .

(جلسة ٢٨/٥/١٩٨٠ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٤٦)

مقابل التهجير :

١ — مدى إحقية العاملين الذين انتهت خدمتهم بالإحالة إلى المعاش طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ بشأن الإحالة إلى المعاش

**المبكر ، في الافادة من احكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن استمرار
صرف مقابل التهجير للعاملين المستحقين له بعد احالتهم الى المعاش .**

من حيث ان المشرع وضع بمقتضى الاحكام الصريحة التى تضمنها قرار
رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ قواعد خاصة اجازت للعاملين الذين
تتوافر لديهم الشروط المحددة به ان يتقدموا بطلب احالتهم الى المعاش الافادة
من الميزات التى نص عليها ، فان قبل طلبهم صدر قرار باحالتهم الى المعاش
شأنهم فى ذلك شأن من بلغوا سن الستين ، وليس ادل على ذلك من أن
المشرع قد نص على ذلك صراحة ، ومن ثم لا يسوغ القول بأن خدمتهم قد
انتهت بالاستقالة (١) .

ومن حيث ان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ قد نص على احقية العاملين
المحالين الى المعاش فى الاستمرار فى صرف مقابل التهجير وفقا لما نصت
عليه المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقرار
رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ دون أن يقصر ذلك على المحالين الى المعاش بسبب
بلوغ السن المقرر لترك الخدمة ، وعلى ذلك فإنه لا يكون هناك وجه لتقييد
هذا النص باشتراط أن يكون انتهاء خدمة العامل راجعا الى بلوغ سن
الستين ، اذ ان من المسلم أن النص يجرى على اطلاقه ما لم يقيد بقيد .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية
العاملين الذين احيلوا الى المعاش بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية
رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ فى صرف بدل التهجير طبقا لاحكام القانون رقم ٤ لسنة
١٩٧٤ .

(١) ذلك ان رأيا مقابلا ذهب الى ان مدلول عبارة الاحالة الى المعاش
المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ ينصرف الى
من تنتهى خدمته جبرا عنه وليس لارادته دور فيه ويشمل ذلك انتهاء الخدمة
بلوغ السن المقررة قانونا لذلك الخدمة او الاحالة الى المعاش بحكم تأديبى
سواء استحق العامل معاشا أم كانت مدة خدمته لم تبلغ القدر الموجب
لاستحقاق المعاش واستحق مكافأة نهاية الخدمة ولما كانت انتهاء الخدمة طبقا
للقرار الجمهورى رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ يتم بإرادة العامل فإنه يخرج من
مفهوم الاحالة الى المعاش التى تعنى انتهاء خدمة العامل جبرا عنه .

(جلسة ١٩٧٩/٢/٢١ — ملف رقم ٢٤/١/٥٨)

بهذا المعنى (جلسة ١٩٨١/١/٢١ — ملف رقم ٢٦٤/٤/٨٦) (١)

٢ — مدى جواز جمع المكلفين والمستدعين والمستبقيين بالقوات المسلحة بين مقابل التهجير المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ ومكافأة الميدان المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٥٣ لسنة ١٩٦٩ .

من حيث ان المكلف يستحق كافة الحقوق المالية التي كان يتقاضاها من جهة عمله الاصلية قبل تكليفه ومن بينها مقابل التهجير ، وبالمثل فإن المستدعى من الاحتياط يحتفظ بمقابل التهجير سواء قبل التعديل الذي ادخل على المادة ٥١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ أو بعده لانه كان يعد قبل التعديل من المبالغ التي لها صنف الدوام ، أما بعده فإنه يدخل في عموم الحقوق المادية التي تصرف لاقرائه في جهة عمله الاصلية . وينطبق ذات الحكم على المستبقى اعمالا لنص المادة ١١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٩ التي تقضى بسريان كافة الاحكام الخاصة بأفراد الاحتياط على المستبقيين . ومن ثم فإن الطوائف الثلاث يحق لها الاحتفاظ بمقابل التهجير وأن تجمع بينه وبين أى علاوات أو بدلات أو مكافآت تؤديها لهم وزارة الدفاع عن مدد التكليف والاستدعاء والاستبقاء بغير أن تجرى مقاصة بينها وبين أى من مستحقاتهم المدنية ولا يغير من ذلك أن المادة الخامسة من القرار رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ أوجبت أن يخصم من مقابل التهجير المستحق للمنتدب أو المعار ما يتقاضاه من بدلات أو رواتب اضافية أو اعانات بالجهات التي يندب أو يعار اليها ، لان ايا من المكلف والمستدعى لا يعد منتدبا أو معارا للقوات المسلحة ولما كان المشرع قد منح افراد القوات المسلحة الذين تتوافر

(١) جدير بالتنويه ان الاحالة الى المعاش بناء على طلب العامل سواء بالقرار الجمهورى رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه أو القوانين الاخرى اللاحقة ، يسميها البعض بالمعاش المبكر بينما يسميها البعض الاخر بالاستقالة التيسيرية وذلك بحسب نظر كل منهم اليها . والصحيح لدينا هو ما انتهت اليه الجمعية العمومية في الفتوى الماثلة من انها وإن كانت بناء على طلب العامل الا انها قد احواله الى المعاش على اساس ان المشرع هو الذى نصر على ذلك ، ولم تكن ارادة العامل وحدها هي المنشئة لهذا الحق بل هي مجرد أى ارادة العامل — أمر شرطى لتطبيق القانون في هذا الصدد أى أن ارادة العامل ليست خالصة وحدها في هذا الشأن .

في يوم شروطا معينة مكافأة ميدان بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ٦٩ في شأن صرف مكافأة ميدان الافراد القوات المسلحة المعدل بقرار رقم ٢٤٥٣ لسنة ٦٩ فإنه يحق لكل من المكلف والمستدعى والمستبقى الجمع بين هذه المكافأة ومقابل التهجير .

ولما كان المشرع قد عدل عن مبدأ الحظر باصدار القرار رقم ٢٤٥٣ لسنة ١٩٦٩ وكان القرار رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ الذي يمنح مقابل التهجير قد خلا من نص يقرر مثل هذا الحظر الا بالنسبة للمنتدب أو المعار فان كلا القرارين يكون قد اتسق في نصوصه مع احكام القرارين المشار اليهما وبالتالي يزول ما كان قائما من تعارض بين النصوص يستوجب تقديم احدهما على الآخر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية المكلف والمستدعى والمستبقى بالقوات المسلحة في الجمع بين مقابل التهجير ومكافأة الميدان .

(جلسة ٢٧/١٠/١٩٧٩ — ملف رقم ٧٤٨/٤/٨٦)

٣ — مدى جواز اعادة صرف مقابل التهجير للعامل على اساس النسبة المقررة للمقيمين بالمحافظات المضيفة بعد ان اقر بعودته الى محافظة بورسعيد التي كان يقيم بها اصلا .

رتب المشرع اثرا محدودا على تغيير محل الإقامة بالعودة من المحافظة المضيفة الى منطقة القناة مؤداه استحقاق العائد لاعانة تهجير وفقا لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ولقد علق المشرع هذا الإثر على ارادة المستحق؛ فهو وحده الذي يختار العودة بمحض ارادته، لذلك فإنه اذا أبدى رغبته في العودة تعين على الادارة صرف الاعانة اليه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ووقف صرف مقابل التهجير المنصوص عليه بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ .

ولما كانت حرية الإقامة حق مكفول بنص المادة ٥٠ من الدستور الصادر في ١١/٩/١٩٧١ لجميع المواطنين فلا يجوز الزام أحد بالإقامة في مكان معين، فإن للعائد الى منطقة القناة الحق في تغيير محل اقامته فيها أو تركه الى مكان آخر يختاره . بيد أن ذلك لا يؤدي الى عودة الحق في بدل التهجير المنصوص

عليه في القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ لان المشرع لم يرتب هذا الأثر على منطقة القنّاة بعد العودة اليها وانما يستمر في صرف اعانة التهجير بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد رأى اللجنة الاولى لقسم الفتوى والتشريع الصادرة بجلسة ١٩٧٨/١١/٧ والذي انتهى الى زوال حق السيد المعروضة حالته في صرف مقابل التهجير طبقا لاحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ اعتبارا من تاريخ عودته الى بور سعيد ، وأنه اعتبارا من هذا التاريخ يستحق الاعانة المقررة للعائدين لمحافظة القنّاة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بغض النظر عن استمراره او عدم استمراره في الإقامة ببور سعيد الى ان يتم استهلاكها .

(جلّسة ١٩٨٠/٢/٢٠ — ملف رقم ٨٤٧/٤/٨٦)

٤ — مدى جواز خصم بدل السفر الذى منح لبعض العاملين المهجرين من مقابل التهجير المستحق لهم في ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ .

من حيث ان المشرع رعاية منه للعاملين المهجرين من محافظات القنّاة بسبب العدوان اجاز صرف مقابل تهجير لهم في حدود ٢٠٪ من مرتباتهم الاصلية لزيادة دخولهم بما يمكنهم من مواجهة الاعباء الاضافية التى ترتبت على تغيير مقر اعمالهم ومحال اقامتهم نتيجة للتهجير . ولذا ذلك قضى بان يخصم من هذا المقابل قيمة ما يصرف لهم من بدلات او رواتب اضافية او اعانات بحيث ينتقص منه القدر الذى يؤدى لهم منها باعتبار انها تؤدى الى زيادة دخولهم بما من شأنه تمكينهم من مواجهة الاعباء التى قرر مقابل التهجير بمناسبتها .

واذا كان المشرع قد نظر الى مقابل التهجير على هذا النحو فإنه لا يتسق مع تلك النظرة الشاملة ان يستحق او أن يصرف معه للعامل بدل السفر المقرر لمواجهة التغيير في حياته المعيشية الذى قرر من أجله مقابل التهجير لوحده علة الاستحقاق في الحالتين ، ومن ثم يكون استرداد ما أدى للعاملين المعروضة حالتهم من بدل سفر قد تم طبقا لحكم القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتقسى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق بدل سفر للعاملين فى الحالة المعروضة .

(جلسة ١٩٨١/٢/٤ - ملف رقم ٧٠٣/٤/٨٦)

٥ - تحديد تاريخ استحقاق العامل الذى نقل من القوات المسلحة الى الخدمة المدنية لمقابل التهجير ، وتحديد تاريخ وقت صرف هذا المقابل اليه .

من حيث ان قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ بشأن منح مقابل تهجير للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم خارجها المعمول به اعتبارا من ١٥ من سبتمبر ١٩٦٧ كان ينص فى مادته الاولى على انه (يجوز صرف مقابل تهجير فى حدود ٢٠ ٪ عشرون فى المائة شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارج المنطقة) .

وبتاريخ ٢٣ من يونية سنة ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ وقضى فى مادته الثامنة بالغاء قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ ونص فى المادة الثالثة منه على انه (يجوز صرف مقابل تهجير فى حدود ٢٠ ٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع العام او العاملين بكادرات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة) .

كما نص هذا القرار فى المادة السادسة على انه « يجوز نقل العاملين العائدين من سيناء والمهجرين من منطقة القناة الذين ليسوا من ابناء هذه المناطق الى جهات اخرى » .

كما يجوز نقل العاملين من ابناء هذه المناطق الى جهات اخرى بعد مضى سنة من تاريخ صدور هذا القرار .

ويوقف صرف الاعانة الشهرية ومرتب الإقامة والراتب الاضافى ومقابل التهجير المنصوص عليها فى المواد ١ ، ٢ ، ٣ اعتبارا من اول الشهر التالى لتاريخ النقل .

ويكون تحديد من يعتبر من ابناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

ولقد اصدر وزير الشؤون الاجتماعية القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ ونص في المادة الاولى على أن « يعتبر من أبناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة المنصوص عليهم في الفقرة الرابعة من المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ العاملون والتعاملات الذين تواجدوا في تلك المناطق وكانوا يخدمون بها في ١٩٦٧/٦/٥ ولم يبديوا رغبة في النقل خلال السنة السابقة على هذا التاريخ متى توافرت في شأنهم احد الشروط لائية :

{ — أن يكون الشخص قد استمر في عمله بهذه المناطق مدة عشر سنوات متصلة سابقة على شهر يونية ١٩٦٧ .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع قضى بمنح العاملين المدنيين بمنطقة القناة نسبة الى المرتب الاصلى كمقابل تهجير لواجهة الابعاء التي يتحملونها نتيجة لتهجير أسرهم من تلك المنطقة بسبب العدوان الذي وقع عليها في ٥ من يونية سنة ١٩٦٧ ولقد حدد تلك النسبة بمقدار ٢٠٪ « عشرون في المائة » شهريا في قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ كما حدد قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ مقابل التهجير بذات النسبة ، وفي ذات الوقت اجاز نقل العاملين من غير أبناء منطقة القناة الى جهات اخرى بدون قيد زمني على أن يوقف صرف المقابل لهم اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ النقل و اجاز نقل العاملين من أبناء تلك المنطقة بعد انقضاء فترة محددة وخول وزير الشؤون الاجتماعية تحديد من يعتبر من ابنائها ولقد اشترط قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ لتوافر تلك الصفة في العامل أن يكون قد امضى عشر سنوات متصلة وسابقة على تاريخ وقوع العدوان ، ومن ثم فان افراد القوات المسلحة يخرجون من نطاق المخاطبين بتلك الاحكام كما أن القيد الزمني الذي فرضه المشرع على نقل العاملين من منطقة القناة يقتصر على أبناء تلك المنطقة وفقا للشروط المنصوص عليها بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١١٩ سنة ١٩٦٩ الذين خدموا بتلك المنطقة وتحقق فيهم تلك الشروط بهذه الصفة المدنية ، واذ لم يكتسب العامل في الحالة الماثلة صفة العامل المدني الامن ١ من ابريل سنة ١٩٦٩ تاريخ نقله من القوات المسلحة الى وزارة الداخلية فانه وقد هجر أسرته في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٩ يستحق اعتبارا من ١ من ابريل سنة ١٩٦٩ مقابل التهجير ، ولما كانت شروط اعتبار العامل من أبناء القناة غير متوافرة في شأنه لقضائه المدة السابقة على العدوان بالسلك العسكري فانه لا يستحق مقابل التهجير اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نقله من مدينة السويس الى مدينة القاهرة . فلا يفيد من القيد الزمني المقرر على نقل العاملين من أبناء منطقة القناة وبالتالي

لا يجوز الاستمرار في صرف استحقاقهم للمقابل رغم نقلهم حتى تاريخ انتهاء تلك المدة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العامل مقابل التهجير اعتبارا من تاريخ نقله الى وزارة الداخلية حتى تاريخ نقله من العمل بمنطقة القناة ..

(جلسة ١٩٨٢/٣/٣ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٩٧)

بدل حضور الجلسات :

مدى احقية الوزير المختص بصفته رئيسا للجمعيات العمومية لشركات القطاع العام ومن يحضر جلسات هذه الجمعيات العمومية من اعضائها في تقاضى بدل حضور جلساتها .

من حيث ان قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ ينص في المادة ٥٥ مكرر منه على أن « يكون للشركة جمعية عمومية » بينما تنص المادة ٥٥ مكرر على ان تتكون الجمعية العمومية للشركة التي يملك كل راسمالها شخص عنام على النحو الاتي :

- ١ — الوزير المختص أو من ينوبه رئيسا .
 - ٢ — ممثل لكل من وزارة المالية ووزارة التخطيط يختاره الوزير المختص .
 - ٣ — خمسة من اعضاء المجلس الاعلى للقطاع يختارهم المجلس
 - ٤ — اربعة من العاملين في الشركة تختار اللجنة النقابية اثنين من بين اعضائها ويختار الاخران من بين العاملين بالشركة غير اعضاء مجلس الادارة ويصدر باختيارها أو تحديد طريقة الاختيار قرار من الوزير المختص .
 - ٥ — ثلاثة من ذوى الكفاية والخبرة الفنية في مجال نشاط الشركة أو في الشئون الاقتصادية أو المالية أو الادارية أو القانونية يصدر باختيارهم أو تحديد طريقة اختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء .
- «

ومن حيث أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن مكافأة العضوية للاعضاء غير المتفرغين ذوى الكفاية والخبرة الفنية بمجالس ادارة شركات القطاع العام وجمعياتها العمومية والمجالس العليا للقطاعات ينص في المادة الثانية منه على أن « تحدد مكافأة الاعضاء المختارين من ذوى الكفاية والخبرة الفنية بالجمعيات بشركات القطاع العام وبالمجالس العليا للقطاعات بمبلغ خمسة وعشرون جنيها للعضو عن كل جلسة » وقد عدل هذا القرار بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٧٦ حيث نص في مادته الاولى على أن « يعدل نص المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء على النحو التالي « تمنح مكافأة قدرها خمسة وعشرون جنيها عن كل جلسة لكل من :

(أ)

(ب) الاعضاء المعينين بالجمعيات العمومية لشركات القطاع العام من ذوى الكفاية والخبرة الفنية .

(ج) الاعضاء الذين يختارهم المجلس الاعلى للقطاع لحضور الجمعية العمومية لشركات القطاع العام من بين اعضائه ذوى الكفاية والخبرة الفنية وبتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ اصدرت اللجنة العليا للتخطيط توصية تضمنت صرف مكافأة بدل حضور قدرها عشرة جنيهات لجميع اعضاء كل من المجلس الاعلى للقطاع والجمعية العمومية للشركة من غير الاعضاء المتفرغين ذوى الكفاية والخبرة الفنية .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن اعضاء الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام حسب التحديد الوارد في المادة ٥٥ مكرر - ١ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ينقسمون في خصوصية استحقاق مكافأة حضور الجمعيات العمومية قسمين :

الاول - ويضم اعضاء الجمعية العمومية من ذوى الكفاية والخبرة الفنية وهؤلاء يستحقون مكافأة الحضور المنصوص عليها في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ .

اما القسم الثانى فيضم باقى اعضاء الجمعية العمومية من غير ذوى الكفاية والخبرة بها فيهم الوزير المختص في حالة رئاسته للجمعية العمومية ، وهؤلاء صدرت بشأنهم توصية اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩

بأن يمنحوا مكافأة بدل حضور جلسات الجمعية العمومية بواقع عشرة جنيهات عن كل جلسة .

وحيث أن ما أصدرته اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ برئاسة السيد / رئيس مجلس الوزراء لا يعدو أن يكون مجرد توصية أو توجيه يتعين أن تصدر بها الاداة القانونية اللازمة ، وهى قرار من رئيس مجلس الوزراء بهذه الصفة وحدها ، وإذا لم يصدر هذا القرار ، فإن هذه التوصية لا تكفى بذاتها لمنح مكافأة بدل حضور جلسات الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم كفاية توصية اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ المشار اليها لتقرير بدل حضور جلسات الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام .

(جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠ — ملك رقم ٨٨١/٤/٨٦) .

بدل الغذاء :

مدى احقية جنود الدرجة الثانية بهيئة الشرطة في الجمع بين بدل التعيين النقدي وبدل غذاء الحالة (ج) .

من حيث ان المادة ٩٤ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تنص على انه « يجوز أن يلحق بخدمة الشرطة من يقع عليهم الاختيار من بين المستدعين للخدمة العسكرية ويعينون جنود من الدرجة الثانية ويخضعون في خدمتهم ومعاملتهم لجميع الاحكام الخاصة بالجنود وضباط الصف في القوات المسلحة وخاصة من حيث نظم الخدمة والمعاش أو المكافأة والتأمين والتعويض . . . » كما تنص المادة ٢ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ على أن « تشمل الخدمة العسكرية الوطنية :

اولا : الخدمة العسكرية الالزامية العاملة ويؤديها الذكور في المتطلبات الاتية :

(١) القوات المسلحة بفرعها المختلفة .

(ب) الشرطة والمصالح والهيئات الحكومية ذات النظام العسكرى التى تحدد بقرار من رئيس الجمهورية »

(ج) الخ «

ومن حيث أن القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ينص في المادة الثالثة منه على أن « تظل سارية القرارات والاوامر والتعليمات الصادرة قبل العمل بهذا القانون فيما لا يتعارض مع احكامه الى ان تعدل أو تلغى » .

كما أنه قد جاء بالمفكرة الايضاحية التي تقدمت بها وزارة الداخلية لمجلس الوزراء لاستصدار قرار بمنح افراد هيئة الشرطة بدل غذاء عند اعلان حالة الطوارئ بأجهزة وزارة الداخلية حيث أنه تقوم في بعض الاحيان ظروف استثنائية تستلزم استخدام قوات البوليس في المدن الكبرى بصفة خاصة من ضباط وكونسبلات وضباط صف وعساكر طول اليوم فيحرمون من الراحة ومن الذهاب الى منازلهم لتناول وجباتهم — الامر الذي يضطرهم الى تناول هذه الوجبات في دركات خدمتهم من جيبيهم الخاص وان محافظة مصر طلبت اليها أن تعوض هذه القوات عما تتكبده في هذه الخدمات الاستثنائية من مصروفات اضافية وما تبذله من مجهودات مضية تشجيعا لرجالها على الاستمرار فيها كلما قامت ظروف مماثلة ولا إشعارهم بتقدير الحكومة لخدماتهم هذه . واقترحت أن يصرف لكل ضابط ٥٠٠ مليم في اليوم ولكل كونستابل وضابط صف وعسكري ١٠٠ مليم للمطوعين ، . . مليم للنظاميين (.

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن جنود الدرجة الثابتة الملحقين بهيئة الشرطة هم أصلا مجندون بالقوات المسلحة وانما يؤدون خدمتهم العسكرية بالجهة المذكورة بحسبانها من الجهات التي اجاز القانون اداء الخدمة العسكرية فيها ، وقد قضى المشرع بأن يخضع هؤلاء في خدمتهم ومعاملتهم لجميع الاحكام الخاصة بالجنود وضباط الصف في القوات المسلحة ، وخاصة من حيث نظم الخدمة والمعاش أو المكافآت والتأمين والتعويض . ويتفرع على ذلك ان ما يستحقه الجنود المذكورون من تعويضات وبدلات محدد اصلا في القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، والقرارات الصادرة تنفيذا له ، وكذلك القرارات والتعليمات السابقة عليه طالما أنها لا تتعارض مع احكامها ، ومن بين هذه القرارات والتعليمات أمر القيادة العامة للقوات المسلحة بتاريخ ١١/٣/١٩٧٥ بمنح المذكورين بدل التعيين النقدي المشار اليه .

ومن حيث أن هؤلاء الجنود ، وان كانوا يعدون مجندين بالقوات المسلحة الا انهم طبقا للمادة ٢/ب من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ سابق الاشارة اليها ، يؤدون خدمتهم العسكرية بهيئة الشرطة التي تقتضى ظروف

العمل فيها اعلان حالة الطوارئ الحالة (ج) ، بقاء المجند في الخدمة طوال اليوم ، ولما يترتب على ذلك من حرمانه من الراحة وتناول وجبات على حسابه الخاص ، وهو ما يوجب انطباق قرار مجلس الوزراء بتاريخ أول يناير ١٩٤٧ وتعديلاته ، بشأن تقرير بدل غذاء لجنود الدرجة الثانية اثناء اعلان حالة الطوارئ (الحالة ج) ، وانشائه حقا للمجندين المذكورين في تقاضى مقابل نقدي لقاء ما يتكبّدونه في تلك الحالة ، وبناء على ذلك يمنح المجندون المذكورون البديل المنوه عنه متى قام سبب استحقاقه وهو أداء الخدمة في ظل اعلان حالة الطوارئ في أجهزة وزارة الداخلية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى جواز جمع جنود الدرجة الثانية بهيئة الشرطة ، بين بدل التعمين العيني ، والبديل النقدي المقرر بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في أول يناير سنة ١٩٤٧ المشار اليه .

(جلسة ١٩/١/١٩٨٣ — ملف رقم ٩٢٧/٤/٤٦)

الحواضر :

١ — مدى جواز احتفاظ احد العاملين بالقطاع العام بمبلغ حافظ الانتاج غير المباشر الذى كان يحترف له من الشركة المنقول منها .

من حيث ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ كان قد حدد المرتبات الاساسية للعاملين بالقطاع العام بالجدول الملحق به وقرر منحهم بالاضافة اليها حوافز انتاج وفقا للنظام الذى يرضعه مجلس الادارة وذلك كمقابل لزيادة الانتاج من المعدل المقرر له خلال الوحدة الزمنية التى يتقاضى العاملون عنها اجورهم الاساسية لذلك ربط القانون بعبارات صريحة بين استحقاق الحافز والمشاركة فى الانتاج والاسهام الفعلى فى ادائه ، ومن ثم فان حافظ الانتاج لا يعتبر وفقا لنظام العاملين بالقطاع العام المعمول به عند اجراء النقل فى الحالة الماثلة جزء من الاجر الاساسى .

واذ كانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام قد اشترطت لنقل العامل الى جهة حكومية او الى هيئة عامة أن يتم النقل الى وظيفة من ذات مستوى وظيفته وكانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والمعمول به ايضا عند اجراء النقل قد اجازت هى الاخرى هذا النقل بذات الشرط فمنعت نقل العامل الى وظيفة منتها أقل فان مقتضى ذلك وضع العامل المنقول من القطاع العام الى هيئة عامة على فئة مالية تعادل الفئة التى كان يشغلها بالقطاع العام

وفقا لجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ و جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وعليه فإنه يحتفظ بأجره الاساسى الذى كان يتقاضاه بالتطبيق لجدول القانون رقم ٦١ سنة ١٩٧١ . بغير أن يضاف اليه حافز الانتاج فضلا عن ذلك فان الاصل الذى يقرر استصحاب العامل المنقول لحالته الوظيفية لا يعنى استصحاب النظم المغايرة التى كان خاضعا لها قبل النقل وانما يجد حده فى العناصر الاساسية لمركزه القانونى الذى اكتسبه العامل وفقا للنظام الذى كان خاضعا له قبل النقل والتى تنحصر فى الفئة المالية والمرتب الاساسى والاقدمية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احتفاظ العامل بحافز الانتاج غير المباشر بعد نقله (١)

٢ - كيفية صرف مقابل الجهود الاضافية المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٨٠ وقرار وزير الدفاع رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٠ ، للمجندين من ذوى المؤهلات المتوسطة .

من حيث أن قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ، يقضى فى مادته الرابعة بان مدة الخدمة العسكرية الالزامية سنتان للحاصلين على الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة ، على ان يمنحوا مكافأة شهرية شاملة تعادل بداية الاجر المقرر لاقرائهم فى الجهاز الادارى للدولة طوال الستة اشهر الاخيرة من خدمتهم الالزامية ، كما ان القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بأصدار قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ينص فى المادة ٥١ منه على أن « يستحق العسكريون المرتبات المقررة فى الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الاتية :

(١) لا يغير من هذا الرأى ان المحكمة الدستورية العليا قررت بجلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٣ عند نظرها طلب التفسير رقم ٤ لسنة ٤ ق اعتبار مكافأة زيادة الانتاج جزءا من الاجر عند تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ٦٤ ، لان هذا التفسير لا يقتضى اعتبار تلك المكافأة جزءا من الاجر فى مفهوم أى من نظامى العاملين بالحكومة أو القطاع العام ذلك لان أجر الاشتراك فى التأمين يتحدد وفقا للقواعد والنظم المنصوص عليها فى قوانين المعاشات التى تغاير تلك التى يتحدد على اساسها أجر العامل الاصلى وفقا لنظام العاملين الخاضع له وعليه فان لكل من الاجرين مجاله الخاص به الذى لا يختلط بالآخر .

١ - المجندون من ذوى المؤهلات المتوسطة يمنحون مكافأة شهرية شاملة تعادل أول مربوط الفئة المقررة لمؤهلاتهم في الجهاز الإداري للدولة وذلك طوال مدة الستة أشهر الأخيرة من مدة خدمتهم الإلزامية » .
كما أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٨٠ ، يقضى بصرف مقابل جهود إضافية لأفراد القوات المسلحة بحد أقصى ١٠٠٪ من الراتب الأصلي للرتبة والدرجة والتعويضات الثابتة التي يقتطع منها احتياطي المعاش ، وقرار وزير الدفاع رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٠ الصادر تنفيذا له ، يتضمن صرف مقابل جهود إضافية للمجندين بواقع ١٦٪ عدا الموجودين بمناطق معينة فيصرفون بنسب مختلفة .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع حدد مدة الخدمة الإلزامية لحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة بسنتين ، على أن يمنحوا خلال الستة أشهر الأخيرة من هذه المدة ، مكافأة شهرية تعادل بداية الأجر المقرر لأقرانهم في الجهاز الإداري للدولة ، ومن ثم فإن هذه المكافأة الشهرية تعد راتبا أصليا للمجندين المذكورين خلال الفترة المشار إليها ، واذ تقرر صرف مقابل جهود إضافية لأفراد القوات المسلحة بنسبة معينة من الراتب الأصلي للرتبة أو الدرجة فإن صرف هذا المقابل لهؤلاء المجندين خلال الستة أشهر المذكورة إنما يكون على أساس ما يتقاضونه فعلا خلال هذه الفترة .

(جلسة ١٨/٥/١٩٨٣ ملف رقم ٩٤١/٤/٩٦)

٣ - التكييف القانوني للنظام الذي تضمنه قرار نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتصنيع رقم ١٨ المؤرخ ٢٧/٤/١٩٧٥ بنظام الحوافز للعاملين بالهيئة .

من حيث أن المشرع جعل لكل من بدل طبيعة العمل والحوافز والأجر الإضافي نسبه الذي لا يختلط بغيره فقد ربط بين بدل طبيعة العمل والمخاطر التي يتعرض لها القائمون بأعباء الوظائف التي يتقرر لها هذا البديل أو الجهد الخاص الذي يتعين عليهم بذله بمناسبة أداء العمل الأصلي والأساسي للوظائف المستندة اليهم . وعلق استحقاق الحوافز على تحقيق قدر من الانتاج أو الخدمات يفوق معدلات الانتاج أو مستويات الأداء وناط استحقاق الأجر الإضافي بأداء أعمال إضافية علاوة على الأعمال الأصلية للوظيفة التي يشغلها ومن ثم فإن التكييف القانوني للمبالغ التي يتقاضاها العاملون علاوة على مرتباتهم الأصلية والأداة اللازمة لمنحها يتحددان وفقا للأسباب الداعية لها .

فإذا كانت تلك الأسباب ترجع الى مخاطر أو جهد غير عادي يبذله العاملون بالنظر الى طبيعة الاعمال الاصلية الموكولة اليهم اعتبرت المبالغ بدل طبيعة عمل وتعين منحها بقرار من رئيس الجمهورية اما اذا كان مردها تحقيق قدر من الانتاج أو الخدمات يزيد عن معدلات الانتاج والاداء فان المبالغ تعد من قبيل الحوافز التي يملك الوزير المختص سلطة وضع قواعد وشروط استحقاقها اما اذا قابلت تلك المبالغ عملا اضافيا اداه العامل فانها تدخل في نطاق الاجور الاضافة التي خول القانون ايضا الوزير المختص سلطة وضع قواعدها واحكامها .

ولما كان قرار نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتصنيع رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٥ قد ملل في ديباجة منح العاملين بالهيئة المبالغ الواردة به وفقا للنسب المنصوص عليها في بنوده بقيامهم بالعمل في غير اوقات العمل الرسمية حتى يتم انجازه العمل بالسرعة ، وكان البند الاول منه يقرر منح جميع العاملين عدا المنصوص عليهم في باقى بنوده ، عشرون في المائة ٢٠٪ من مرتباتهم الشهرية الاصلية ، فان هذه النسبة تعد اجرا اضافيا لكونها مقررة في مقابل اعمال اضافية ، وكذلك فانه لما كانت النسب المنصوص عليها في البنود من ثانيا حتى تاسعا للسعاة والمعاونون والملاحظون ومراقبوا الوثائق والسائقون ومندوبو القسم الطبى والعاملون على الآلات الكاتبة بمكتب نائب رئيس الهيئة وبالعلاقات العامة ، مقررة في مقابل السهر بالمكاتب أو للبقاء بها بعد ساعات العمل الرسمية أو العمل في ايام الجمع والعطلات الرسمية أو الحضور قبل مواعيد العمل الرسمية ، فانها تعد اجرا اضافيا ومن ثم فانه لا يشترط لاعمال القرار المشار اليه وجود معدلات للانتاج والاداء لانه لم يتضمن في حقيقته نظاما للحوافز كما لا يشترط لاعماله ايضا صدور القواعد التي تضمنها بقرار من رئيس الجمهورية لانه لم يشتمل على بدل طبيعة عمل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان القرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه يتضمن تنظيما للاجور الاضافية المستحقة للعاملين بالهيئة العامة للتصنيع مقابل ما يؤدونه من اعمال اضافية وانه لا يشترط لمنح النسب الواردة به صدور قرار من رئيس الجمهورية .

(جلسة ٢/٤/١٩٨٠ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٢٧)

٤ — التكييف القانونى لعلاوة المصانع للعاملين بمصانع الانتاج الحربى يتبين من ظروف منح علاوة المصانع واسباب منحها انها تقطع بكونها بمقتضى قرار مجلس ادارة المصانع الحربية الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٥٤ .

يتبين من ظروف منح علاوة لمصانع واسباب منحها إنها تقطع بكونها بدل طبيعة عمل تقرر لمواجهة الجهود والمخاطر التي يبذلها ويتعرض لها عمال المصانع بسبب طبيعة الاعمال الموكولة اليهم .

واذ كانت حقيقة علاوة المصانع انها بدل طبيعة عمل فانه يكن من الجائز ضمها لمرتب التسوية في ١٩٦٤/٧/١ لانه وان كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ اقضى بسريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات العامة مع الغاء القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦١ فان القرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لم يضم في مادتيه ٦٣ ، ٦٤ الى المرتب سوى اعانة غلاء المعيشة فقضى باستمرار صرفها كجزء من المرتب كما وان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام لم يضاف الى مرتب التسوية المشار اليها بموجب المادة ٩٠ منه الا المتوسط الشهري للمنح التي صرفت في الثلاثة سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة .

وبناء على ذلك فان علاوة المصانع التي تقرر للعاملين بالمصانع الحربية اعتبارا من ١٩٥٤/١/١ والتي تعد من قبيل بدلات طبيعة العمل تخضع للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ اعتبارا من تاريخ العمل به كما انها تخضع لاحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام التي خولت مجلس الادارة المختص في كل شركة سلطة منح بدل المخاطر في حدود ٤٠٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة بمراعاة القواعد التي يضعها رئيس مجلس الوزراء ، ومن ثم فانه لا يجوز الجمع بينها وبين أى بدل طبيعة عمل آخر ويكون لمجلس الادارة أن يصدر قرارا بالغائها . وتبعا لذلك يتعين اعادة تسوية وتدرج مرتبات العاملين اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ بعد تجنب تلك العلاوة منها وكذلك يتعين اعادة حساب مستحقات العاملين من المنح والمكافآت والارباح وحوافز الانتاج وغيرها وكذلك اشتراكاتهم في التأمين الاجتماعي على هذا الاساس مع مراعاة مدة التقادم المقررة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن علاوة المصانع تعد بدل طبيعة عمل لم يلغها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ لخروجه عن نطاق تطبيقه وانه لا يدخل ضمن مرتب التسوية

في ١٩٦٤/٧/١ ويتعين لذلك اعادة تسوية وتدرج مرتبات العاملين ومستحققاتهم واشتراكاتهم في التأمين الاجتماعي على هذا الاساس مع مراعاة مدة التقادم المقررة ، ولا يجوز الجمع بينه وبين أى بدل طبيعىة عمل اخر ، كما انه يخضع لاحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٢ ولاحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فيكون لمجلس الادارة المختص حق الفائه .

(جلسة ١٩٨٠/٣/٣٠ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٥٦)

الاعانات :

١ — مدى جواز صرف اعانة غلاء المعيشة للعاملين الذين تجاوزت مرتباتهم خمسين جنيها بعد منحهم العلاوة الاضافية المقررة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ .

من حيث انه بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ منح المشرع العاملين الذين تقل مرتباتهم من خمسين جنيها اعانة غلاء معيشة بشرط الا يترتب عليها زيادة مرتباتهم عن هذا القدر وعلى ان تستهلك مقدار الاعانة مما يحصلون عليه بعد ١٩٧٤/١٢/١ من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أى زيادة في المرتب الاساسى تنتج عن التسويات التى قد تجرى لهم

كما انه بمقتضى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ منح المشرع فى أول يناير سنة ١٩٧٧ جميع العاملين علاوة اضافية ايا كان مقدار مرتباتهم ولو ادى منحها الى تجاوز نهاية الربط المقرر للمستوى أو الدرجة أو الفئة المالية وبغير تأثير على العلاوة الدورية المقررة وبدون ان تخفض قيمتها بأى قدر من اعانة الغلاء المستحق فى ١/١/١٩٧٧ ومن ثم فأن المشرع يكون قد حجب تأثير العلاوة الاضافية عن ثلاثة من مستحقات العامل أولهما نهاية الربط الذى يشغله مع أنها جزء من المرتب وثانيهما العلاوة الدورية العادية مع أنها تستحق فى ذلك التاريخ وثالثهما اعانة غلاء المعيشة بالرغم من حكم الاستهلاك الذى تخضع له هذه الاعانة ، ولقد قطع المشرع العلاقة بين العلاوة الاضافية وتلك الحقوق عن قصد لتحقيق الغاية التى من اجلها قرر منح العلاوة الاضافية الا وهى زيادة مرتبات العاملين زيادة فعلية بمقدار العلاوة الاضافية وعليه فلا يجوز استهلاك اعانة غلاء المعيشة من العلاوة الاضافية المستحقة فى ١/١/١٩٧٧ حتى لا يؤدى ذلك الى الانتقاص من العلاوة الاضافية التى قصد المشرع ان يحصل عليها العامل كاملة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
استحقاق اعانة غلاء المعيشة والا تجاوز مرتب العامل بالعلوة الاضافية
خمسین جنيها .

(جلسة ٢٧/١٠/١٩٧٩ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٣٣)

**٢ مدى جواز تعديل اعانة غلاء المعيشة تبعا لزيادة مرتب العامل
نتيجة لزيادة مرتب العامل نتيجة لترقيته اعتبارا من تاريخ سابق على
١٩٧٢/١٢/١ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وجواز استهلاك
الاعانة من تلك الزيادة .**

من حيث أنه يتعين حساب اعانة غلاء المعيشة على اساس ربط الفئة
الوظيفية التي يشغلها العامل في اول ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، وان تعديلها
مقصود على تغيير الحالة الاجتماعية للعامل ، وذلك دون الاعتداد بما يطرأ
على فئته من تعديل لاحق للتاريخ المذكور ولو ارتدت اثره الى تاريخ سابق
ومن ثمة لما كان حصول العامل على فئة أعلى نتيجة لتسوية حالته بالقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع
العام انما يتم منذ تاريخ العمل به في ١٩٧٤/١٢/٣١ وهو تاريخ لاحق لأول
ديسمبر ١٩٧٤ ، فانه لا يجوز تعديل حساب تلك الاعانة تبعا لما يطرأ على فئة
العامل من تغيير طبقا للقانون المذكور .

وكذلك فان العبرة في استهلاك اعانة الغلاء وفقا لصريح نص القاعدة
السادسة من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥
هي بحصول العامل على زيادة في مرتبه بعد ١٩٧٤/١٢/١ سواء تمثلت تلك
الزيادة في علاوة دورية أو علاوة ترقية أو ترتيب على تسوية من شأنها الارتداد
بحالته الى تاريخ سابق ، ومن ثم يتم استهلاك الاعانة من الزيادة التي
تطرأ على مرتب العامل نتيجة تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ،
اذ انه سيحصل عليها بعد ١٩٧٤/١٢/١ اعمالا لنص البند (ط) من المادة
الثانية من مواد اصدار ذلك القانون التي تقضى بصرف الفروق المالية المترتبة
على رد الاقدمية أو الترقية طبقا لاحكامه اعتبارا من ١٩٧٥/٧/١ .
لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتي :

أولا : عدم جواز تعديل اعانة غلاء المعيشة تبعا لما يطرأ على الفئة
الوظيفية للعامل من تغيير بعد ١٩٧٤/١٢/١ نتيجة لتسوية حالته بالقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ثانيا : استهلاك الإعانة من الزيادة في مرتب العامل بالتطبيق لاحكام القانون المذكور .

(جلسة ١٩٨٠/١/٩ — ملف رقم ٤١٧/٣/٨٦)

٣ — مدى احقية العاملين الجدد المعينين اعتبارا من أول يناير لسنة ١٩٨٠ في صرف اعانة الغلاء المقررة بالقانونين رقمي ٤١ لسنة ١٩٧٥ و ٥٣ لسنة ١٩٧٦ والاعانة المقررة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ .

ومن حيث ان المشرع بالقانونين رقمي ٤١ لسنة ١٩٧٥ و ٥٣ لسنة ١٩٧٦ قرر منح اعانة غلاء معيشة للعاملين على اساس بداية ربط الفئسة الوظيفية ، كما قرر منحهم اعانة غلاء اضافية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ على اساس حالتهم الاجتماعية وساوى في ذلك بين العاملين المعينين في تاريخ العمل بهذه القوانين ومن يعينون بعد هذا التاريخ الامر الذي يترتب عليه احقية العاملين المعينين اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ في صرف هذه الاعانات .

ومن حيث ان المشرع بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر الغى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ بتقرير اعانة غلاء اضافية اعتبارا من ١/٧/١٩٨١ وقرر منح العاملين علاوة اجتماعية على اساس الحالة الاجتماعية اعتبارا من هذا التاريخ ومن ثم فان العاملين المعينين في أول يناير سنة ١٩٨٠ يستحقون اعانة الغلاء الاضافية المقررة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ حتى آخر يونيه سنة ١٩٨١ واعتبارا من أول يوليو ١٩٨١ تلغى هذه الاعانة الاضافية ، ويمنحون علاوة اجتماعية وفقا للقواعد الواردة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ انف البيان .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الرأى الاتي :

اولا : احقية العاملين المعينين اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ في صرف اعانة غلاء المعيشة المقررة بالقانونين رقمي ٤١ لسنة ١٩٧٥ و ٥٣ لسنة ١٩٧٦ المشار اليهما واعانة الغلاء الاضافية المقررة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ المنوه عنه .

ثانيا : تلغى اعانة الغلاء الاضافية المقررة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨١ وتطبق القواعد الواردة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

(جلسة ١٩٨٣/٢/١٦ — ملف رقم ٩٢٨/٤/٨٦)

٤ - مدى استحقاق الاعانة الشهرية المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ لمن يلحق بالخدمة بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ ، ولوزنت اقدميته الى تاريخ سابق على التاريخ المذكور .

استحقاق تلك الاعانة منوط بالعمل في احدى محافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣٠ والخضوع لاحد النظم المذكورة في القانون المشار اليه على سبيل الحصر ، وذلك لا يتأتى الا لمن كان معينا وقائما بالعمل باحدى الوظائف فعلا في ١٩٧٥/١٢/٣١ ومن ثم فانه يشترط لاستحقاق الاعانة ان يكون العامل موجودا في الخدمة في احدى مدن القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ لان تحديد المشرع هذا التاريخ يستتبع في ذات الوقت تحديد المخاطبين بأحكامه الموجودين بالخدمة فيه ، وبالتالي لا تستحق هذه الاعانة لمن يلتحق بالخدمة بعد ذلك ولو وردت اقدميته الى تاريخ سابق على ١٩٧٥/١٢/٣١ .

ولما كان نص المادة الثالثة من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن الخدمة العامة للشباب الذي انهى المراحل التعليمية الممدد بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ ، قد حصر اثر اضافة مدة لخدمة العامة الى مدة الخدمة التعليمية بعد التعيين على حساب العلاوات ، ولم يعتبرها مدة خدمة من جميع الوجوه فان ذلك يقطع في الدلالة على ان تلك المدة تضاف كمدة اعتبارية وليست كمدة خدمة فعلية ومن ثم فان وجود المكلف بأداء الخدمة العامة باحدى محافظات القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ لا يؤدي الى استحقاقه للاعانة المقررة لتخلف شرط الوجود الفعلي في شأنه وبالتالي لا تستحق العاملة المعروضة حالتها تلك الاعانة .

(جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨ - ملف رقم ٥٠٤/٣/٨٦)

٥ - مدى احقية العاملين المعينين قبل ١٩٧٥/١٢/٣١ وتسلموا العمل بعد هذا التاريخ ، وكذا العاملين الذين صدرت قرارات تعيينهم بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ . باقدمية اعتبارية سابقة على التاريخ المذكور في الاعانة الشهرية المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ .

لما كان استحقاق هذه الاعانة منوط بالعمل في احدى محافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، والخضوع لاحد النظم المنصوص عليها في القانون المشار اليه على سبيل الحصر ، وذلك لا يتأتى الا لمن كان معينا فعلا في ١٩٧٥/١٢/٣١ ومن ثم فانه يشترط لاستحقاق الاعانة ان يكون العامل معينا باحدى مدن القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ لان تحديد هذا التاريخ يستتبع بالضرورة وفي ذلك الوقت تحديد المخاطبين بأحكامه الموجودين بالخدمة فيه وبالتالي لا تستحق هذه

الاعانة لمن يعين أو ينقل الى احدى مدن القناة بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ ولا لمن يلتحق بالخدمة بعد ذلك التاريخ ولو وردت اقدميته الى تاريخ سابق على هذا التاريخ لتخلف شرط الوجود الفعلى بالخدمة .

ولما كان المركز الوظيفى للعامل ينشأ اعتبارا من تاريخ صدور قرار تعيينه اذ من هذا التاريخ يترتب قرار التعيين اثره فى تقلد الشخص للوظيفة وكان هذا الاثر يترتب ولو تراخى العامل فى استلام العمل ، اذ ان استلام العمل ليس ركنا من اركان قرار التعيين وأن كان لازما بطبيعة الحال لتنفيذه ، وعليه فان واقعة تراخى تسلم العمل لما بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ لمن يصدر قرار تعيينه او نقله قبل هذا التاريخ لا يترتب عليه الحرمان من الاعانة الشهرية المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العاملين المعيّنين والمنقولين فى الحالة الماثلة الى محافظة السويس قبل ١٩٧٥/١٢/٣١ وتسلموا العمل بعد هذا التاريخ للاعانة الشهرية المقررة بالقانون ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ، وعدم استحقاقها لمن يعين بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ ولو ردت اقدميته الى تاريخ سابق على التاريخ المذكور .

(جلسة ١٣/٥/١٩٨١ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٦)

٦ — مدى احقية العاملين بعقود مؤقتة فى الاعانة الشهرية المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات .
للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة .

من حيث ان مناط استحقاق هذه الاعانة ان يكون العامل خاضعا لاحد النظم الواردة بالقانون المشار اليه ومن بينها نظام العاملين بالقطاع العام ، وان يكون من العاملين بمحافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ .

ولما كان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى يحكم المسألة المطروحة ينص فى المادة الاولى من مواد الاصدار على ان « تسرى احكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والواحدات الاقتصادية التابعة لها . وتسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا النظام » وينص فى المادة السابعة على انه « لا يجوز اسناد اعمال مؤقتة او عرضية الى المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية او الاجانب الا وفقا للقواعد التى يضعها مجلس ادارة المؤسسة او الوحدة

الاقتصادية مع مراعاة الاحكام الخاصة بتوظيف الاجانب » . كما ينص في المادة ٦٤ منه على أن « تنتهى خدمة العامل بأحد الاسباب الاتية ١-٠٠٠٠٠٠٠٠ (٩) انتهاء مدة العمل المؤقت » ..

ويبين من هذه النصوص ان احكام قانون العمل مكمل للاحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وتسمى فيما لم يرد بشأنه نص فيه ، وان تعيين العمال بصفة مؤقتة او عرضية انها يتسم وفقا للقواعد التى يضعها مجلس ادارة المؤسسة او الشركة ، وان من بين اسباب انتهاء خدمة العامل بالقطاع العام انتهاء مدة العمل المؤقت او العرضى ، وهو ما مؤداه انه تضمن احكام تنطبق على العاملين المؤقتين الى جانب الدائمين منهم وان خضوع العامل لمؤقت فى بعض شئونه للاحكام قانون العمل لا يفيد نفى خضوعه لنظام العاملين بالقطاع العام ومن ثم يستحقون الامانة المذكورة طالما لم يرد نص صريح يقصر صرفها على العاملين الدائمين .

ويؤيد هذا النظر ان علة منح هذه الاعانة للعاملين المدنيين بمحافظات القناة تحت ظروفه العدوان تتوافر سواء كان العامل معينا بالقطاع العام بصفة دائمة او مؤقتة ، وهو ما حدا بالمشرع الى تحديد الاعانة على اساس نسبة من المرتب وعدم تحديدها بحسب الدرجة او الوظيفة والى تنظيم كيفية استهلاكها لمن يتقاضى علاوات يفيدون من هذه الاعانة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العاملين المعروضة حالتهم فى الاعانة الشهرية المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ .

(جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤ — ملف رقم ١٦/٤/٩٥٧)

٧- مدى جواز تدرج الاعانة الشهرية المقررة للعاملين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة بتدرج المرتب .

من حيث أن المشرع قضى بموجب القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بمنح اعانة بنسبة ٢٠٪ من الراتب الاصلى اعتبارا من ١/١/١٩٧٦ للعاملين من ابناء سيناء وقطاع غزة وبنسبة ٢٥٪ للعاملين بمحافظات القناة ، كما قضى بمنح المحالين الى المعاش من الطائفتين اعانة قدرها ٢٥٪ وذلك بشروط خاصة حددها. ونص عليها القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ، واجرى المشرع حكم الاستهلاك على الاعانة المقررة للعاملين بمحافظتى بور سعيد والاسماعيلية فور العمل بالقانون فأوجب استهلاكها من نصف أى زيادة تطرا

على مرتب العاملين بهاتين المحافظتين بعد ١٩٧٦/١/١ ، ولم يقف عند هذا الحد وإنما أوجب حكم الاستهلاك ولو لم يحصل العامل على أى زيادة فى المرتب خلال العام وذلك بواقع خمس قيمة الاعانة الشهرية وفيما يتعلق بالعاملين بمحافظة السويس فإن المشرع لم يستبعدهم كلية من نطاق اعمال حكم الاستهلاك وإنما أوجب استهلاك الاعانة المقررة لهم اعتباراً من التاريخ الذى تحدد بقرار من رئيس الوزراء كما أجرى المشرع حكم الاستهلاك على الاعانة المقررة لأصحاب المعاشات بواقع خمس قيمتها وذلك اعتباراً من ١٩٧٧/١/١ بالنسبة للعاملين بمحافظتى بور سعيد والاسماعيلية واعتباراً من التاريخ الذى يحدد بقرار من رئيس الوزراء بالنسبة لسيناء وغزة والعاملين بمحافظة السويس ، وليس من شك فى ان اصرار المشرع على استهلاك تلك الاعانة ولو لم تطرأ زيادة على المرتب وتطبيقه حكم الاستهلاك على اصحاب المعاشات إنما ينم عن قصده فى تجميد تلك الاعانة وعدم زيادتها وتدرجها بزيادة المرتب الاصلى وتدرجه اذ ليس من المعقول أن يجرى عليها التدرج فى ذات الوقت الذى أوجب المشرع استهلاكها سواء فور تقريرها أو فى تاريخ يحدد فيما بعد ومن ثم تتحدد قيمة تلك الاعانة على اساس المرتب الاصلى الذى يحصل عليه العامل فى ١٩٧٦/١/١ تاريخ العمل بالقانون ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فلا يجوز زيادتها بزيادة هذا المرتب .

واذا كان المشرع لم ينص على استهلاك الاعانة المقررة لطائفة العاملين من أبناء غزة وسيناء فى المادة الاولى من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ فإن ذلك يعنى أنه تتجه الى استثنائها من حكم التجمد وعدم التدرج ، وذلك لان المستفاد من جماع نصوص القانون أن المشرع قصد منح الاعانة بصفة مؤقتة ولم يكسبها صفة الدوام والاستمرار بالنسبة لجميع من قزرت لهم بما فى ذلك العاملين من أبناء سيناء وغزة ، وليس ادل على ذلك من انه قضى باستهلاك الاعانة من المعاشات المستحقة المتدرجين فى تلك الطائفة مع ان المعاشات بطبيعتها لا تطرأ عليها زيادة ولا يجرى عليها التدرج .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تدرج الاعانة الشهرية المقررة للعاملين بسيناء وغزة ومحافظات القناة بتدرج المرتب .

(جلسة ١٩٨١/٣/١٨ — ملف رقم ٨٧٠/٤/٨٦)

٨ — مدى استحقاق العامل الذى اعير للخارج اثناء فترة نفيه لاحدى المحافظات المضيفة قبل ١٩٧٥/١٢/٣١ وعاد بعد هذا التاريخ للاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ .

لما كان علاقة العامل بوظيفته لا تنقطع خلال فترة الندت وكذا خلال فترة الاعارة بل تظل قائمة ومنتجة لجميع آثارها كما لو كان قائماً بالعمل فعلاً فيحتفظ له بكافة مميزات وظيفته التي كان يشغلها قبل الاعارة والندب فإن العامل الذي كان يعمل بمحافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ يستحق الاعانة المشار إليها على الرغم من ندبه أو اعارته قبل هذا التاريخ ، وعليه فإن العامل في الحالة المعروضة يستحق الاعانة بعد عودته من الاعارة الى الخارج على الرغم من أنه ندب للعمل خارج محافظة السويس في ١٦/٤/١٩٦٩ واعر للعمل بالخارج في عام ١٩٧٣ ، وعاد من الاعارة في ١٩٧٧/١٠/١ .

(جلسة ١٩٨١/٦/١٧ — ملف رقم ٨٨٢/٤/٨٦)

مدى احقية العامل المنقول من القوات المسلحة الى وظيفة مدنية بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ في الاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ .

من حيث أن المشرع وضع في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ قاعدة عامة بمقتضاها يستحق جميع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والعاملين بكادرات خاصة والعاملين بالشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والعاملين بالجمعيات التعاونية للاعانات الشهرية المحددة بنص تلك المادة متى كانوا يعملون حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ بمحافظات القناة ومن ثم فإن العاملين المدنيين بالقوات المسلحة يدخلون بحسب الاصل العام في عداد المستحقين لتلك الاعانة سواء طبق عليهم الكادر العام أو خضعوا لكادر خاص طالما انهم يعملون بمحافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ واذا كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ قد منعت الجمع بين الاعانة سالفه الذكر وبين مكافأة الميدان المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤ فان ذلك لا يعنى اخراجهم من نطاق تطبيق حكم استحقاق الاعانة المنصوص عليها بالمادة الثانية من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ وانما يؤكد هذا الحظر انطباق حكم الاعانة عليهم اذ لولاها لاستحقوها اذا توافرت شروط منحها بالوجود بمحافظات القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ وعليه فإن نقلهم من وظائفهم المدنية بالقوات المسلحة بعد هذا التاريخ الى وظائف اخرى في نطاق محافظات القناة وحرمانهم بالتالى من مكافأة الميدان بسبب هذا النقل بمقتضى استحقاقهم تلقائياً للاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ لتخلف مناط الحظر عندئذ في شأنهم ،

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العامل المدنى المنقول من القوات المسلحة بعد ١٩٧٥/١٢/٣ في الاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وفقاً لما تقدم من اسباب (جلسة ١٩٨٢/٦/١٦ — ملف رقم ٩١٥/٤/٨٦)

١٠ - مدى احقية العامل المدني بالقوات المسلحة في صرف الاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ومدى جواز الجمع بينها وبين بدل الجهود الاضافية المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٩ .

من حيث أن المشرع قضى بمنح العاملين المدنيين بمحافظات القناة سواء كانوا خاضعين لكادر العام أم لكادرات الخاصة أعانة شهرية حددت المادة الثانية من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ مقدارها ولم يشترط المشرع لاستحقاق تلك الاعانة سوى الوجود بمحافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ سواء كان هذا الوجود فعليا أو حكما بالبقاء في المحافظات المضيفة واستثناء من هذه القاعدة العامة لم يجر المشرع للعاملين المدنيين بالقوات المسلحة أن يجمعوا بين تلك الاعانة ومكافأة الميدان المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤ وينم هذا الحظر عن أن قصد المشرع قد اتجه الى عدم جمع العامل المدني بالقوات المسلحة بين هذه الاعانة وأية ميزة أخرى مقررة بسبب العمل في المجال العسكري فان الغاء مكافأة الميدان وإجلال بدل الجهود الاضافية محلها مع اشتراط العمل بالوحدات العسكرية لاستحقاق هذا البديل الجديد ومن شأنه أن يؤدي الى عدم احقية من يتقاضى هذا البديل للاعانة لتوافر علة حظر الجمع ، ومن ثم لا يجوز للعامل المدني بالقوات المسلحة أن يجمع بين الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ . وبذل الجهود الاضافية المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٩ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز الجمع بين الاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ والبديل المنصوص عليه بالقرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٩ .

(جلسة ١٩٨٢/٦/١٦ - ملف رقم ٩١٤/٤/٨٦)

المنح والمكافآت :

١ - شروط صرف منحة قطع العلاقات لعضو البعثة الدبلوماسية وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ .

لما كان مناط استحقاق عضو البعثة الدبلوماسية لمرتبة الثالثة اشهر هو قطع العلاقات الدبلوماسية ، وكان هذا الحكم قد شرع لمواجهة النفقات التي يتكبدها عضو للبعثة نتيجة قطع العلاقات وما يترتب عليه ويصاحبه عادة

من ضرورة سرعة مغادرة مقر البعثة ، وعليه فانه لا يكفى لاستحقاق هذا المرتب مجرد قطع العلاقات الدبلوماسية بل يجب ان يصاحب ذلك مغادرة عضو البعثة مقرها نهائيا . والحال بالنسبة للحالة المعروضة غير ذلك ، فالثابت من الاوراق انه عقب مغادرة المعروضة حالته لمقر البعثة الدبلوماسية في بلغاريا نتيجة قطع العلاقات الدبلوماسية معها صدر قراران قضى اولهما بعودته الى بلغاريا للعمل بقسم رعاية المصالح المصرية واعتبره ثانيهما خلال الفترة التى قضاها باليونان من تاريخ مغادرته بلغاريا حتى تاريخ عودته لها منتدبا في مهمة رسمية بسفارة مصر في اليونان وضم البذل المقرر لهذا النذب ومن ثم فان قرار نقله ومغادرته لمقر البعثة الدبلوماسية ببلغاريا يكون قد تم سحبه واعتبر كأن لم يكن وعليه يتعين ترتيب الاثار التى تنتج عن سحب هذا القرار واولها انه لا يستحق المنحة المقررة لقطع العلاقات ويجب استرداد منحة الثلاث اشهر التى صرفت نتيجة صدور القرار المسحوب أما عن النفقات التى تكبدها المذكور في سبيل نقل عائلته الى القاهرة وامتعته الى اليونان فان هذه النفقات تواجهها تعويضات اخرى منصوص عليها في لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ويستحقها سيادته بمجرد توافر مناطها وفقا لاحكام القرار المذكور .

لذلك انتهت لاجمعية العمومية الى عدم احقية المعروضة حالته في منحة قطع العلاقات المشار اليها .

(جلسة ١٣/٥/١٩٨١ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٨٦)

٢ — مدى اعفاء المنحه التى قررها رئيس الجمهورية للعاملين في ١٩٧٩/٥/١ من الضرائب .

من حيث أن قواعد صرف منحة العشر ايام التى قررها رئيس الجمهورية في ١٩٧٥/٥/١ والصادر بها منشور وزارة المالية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ تقضى بصرفها لجميع العاملين أيا كان المصرف المالى الذى يتقاضون منه مرتباتهم أو مكافأتهم ، وحسابها على اساس المرتب الاساسى مجرد من أى اضافات واستحقاق كل عامل لها بنسبة ما أداه من عمل على مدار سنة كاملة وبنسبة المدة التى قام خلالها بشغل الوظيفة المستفدة اليه والقيام باعبائها فلا تصرف كاملة الا لمن قام بعمله طوال السنة التى تبدأ من ١٩٧٨/٥/١ حتى ١٩٧٩/٤/٣٠ ، واستثناء من ذلك قررت تلك القواعد صرف المنحة للعاملين الممنوحين اجازات استثنائية بمرتب كامل لاضابتهم بامراض مزمنة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ، ولم تجز صرف المنحة لمن كان قائما بعمل موسمى أو عرضى ، والزمّت الجهات بصرف المنحة للعاملين المعارين

أو المتقنين إليها ، كما لم تجز صرفها لمن كان باجازه دراسية او كان في بعثة أو اجازة بسدون مرتب وكذلك لمن كان موقوفاً عن العمل أو محالاً للاستيداع ، واستبعدت من حسابها مدد الغياب بدون مرتب ، ومن ثم فإن تلك المنحة تعد من قبيل مكافآت الانتاج لارتباطها الوثيق بأداء العمل خلال سنة كاملة ولأنها لا تعدو أن تكون ائابة للعاملين ومكافأة لهم عن اعمال سنة بمقتضية ساهموا بجهودهم خلالها لتحقيق الانتاج واهدافه وآية ذلك انها لا تصرف لمن لم يشارك في العمل وبنسبة المدة التي لم يشارك خلالها فيه .

ولا يجوز النظر الى تلك المنحة على انها هبة أو تبرع لان الهبات أو التبرعات فكرة تخرج عن مجال الوظيفة العامة وعن مجال علاقات العمل بالقطاع العام ، وذلك لان ما يعطى للعامل من ميزانيات الدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات القطاع العام إنما يكون مقابل ما اداء من عمل سواء كان عمله الاصلى المعين من أجل ادائه أو عملاً اضافياً أو ممتازاً أو غير عادى ، كما أنه لا يجوز اعتبار تلك المنحة جزءاً من الأجر لان المشرع تكفل ببيان الأجر وملحقاته وتوابعه في قوانين العاملين سواء بالحكومة أو بالقطاع العام على نحو تخرج منه أية مبالغ تمنح زيادة عليه كما هو الحال في المنحة المشار إليها ، ولا وجه لاعتبار تلك المنحة ميزة نقدية لأنها قررت لجميع العاملين ولم ترتبط بشغل وظيفة محددة ، ومن ناحية أخرى فإنها أى المنحة لا تعد من قبيل حوافز الانتاج التى نصت عليها المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، والمادة ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام لان المشرع عالج في هاتين المادتين نظاماً للحوافز المادية والمعنوية تضعه السلطة المختصة داخل الوحدة الادارية والاقتصادية وفي نطاق اختصاص كل منها يتم بمقتضاه منح الحوافز بصفة فردية لمن تتوافر فيه شروط هذا النظام وتبعاً لذلك تخرج المنحة التى يقررها رئيس الجمهورية بصفة جماعية من نطاق تطبيق المادتين المشار اليها .

واذا كانت المنحة التى قررها رئيس الجمهورية لا تعد من قبيل حوافز الانتاج التى قررتها المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ٤٨ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الا انها تدخل من باب الحوافز الجماعية ذلك لانه اذا كان من حق السلطة المختصة داخل كل وحدة ادارية اقتصادية ان تمنح نظاماً للحوافز من أجل العاملين بالوحدة القائمة عليها ، فان لرئيس الجمهورية ان يضع نظاماً جماعياً للحوافز يشمل جميع الوحدات الادارية والاقتصادية استناداً الى اختصاصاته الدستورية المنصوص عليها بدستور سنة ١٩٧١ الذى يولى السلطة التنفيذية في المادة ١٢٧ ويشركه مع مجلس الوزراء في وضع السياسة العامة للدولة والاشراف على تنفيذها في المادة

١٢٨ ويخوله في المادة ١٤٤ سلطة اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين
ويمنحه في المادة ١٤٦ سلطة اصدار القرارات اللازمة لاتشاء وتنظيم المرافق
والمصالح العامة .

ولما كانت المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة
على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى
كسب العمل المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة
الضريبة تنص في فقرتها الرابعة والخامسة على انه « كما لا تدخل في وعاء
الضريبة المبالغ التي يتقاضاها العاملون كجوائز للانتاج وبشرط الا تزيد
على المرتب أو المكافآت أو الاجر الاصلى .

وتعتبر حوافز انتاج في تطبيق احكام الفقرة السابقة المبالغ المدفوعة
من الحكومة والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلي وجهات القطاع العام
كحوافز انتاج طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لها » واذ يقرر هذا
النص اعفاء حوافز الانتاج بصفة مطلقة من الضريبة على كسب العمل
بغير تفرقة بين حوافز الانتاج الفردية وحوافز الانتاج الجماعية مادامت
تقرر وفقا للقوانين واللوائح هناك جوائز الانتاج الجماعية التي تقرر
الجمهورية صرفه لجميع العاملين بكافة الوحدات في صورة منح بتاريخ
١٩٧٩/٥/١ بمقتضى ما يخوله له الدستور من اختصاصات لا يخضع
لضريبة كسب العمل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
خضوع المنحة التي قررها رئيس الجمهورية للعاملين بالدولة والقطاع العام
في ١٩٧٩/٥/١ والصادر عنها منشور وزارة المالية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩
لضريبة كسب العمل .

(جلسة ١٩٨١/٣/٤ — ملف رقم ١٩٨١/٤/٨٦)

٣ — شروط منح المكافأة الشهرية المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم
٦٠ لسنة ١٩٦٠ للعاملين الفنيين في صيانة الاجهزة اللاسلكية .

من حيث ان القرار المثير اليه يشترط لنج المكافأة الشهرية المقررة
به ثلاثة شروط : اولها ان يكون العامل فنيا . وثانيها ان يباشر صيانة الاجهزة
اللاسلكية . وثالثها ان يجتاز احدى مدد التدريب المبينة بالنص . ولما كانت مباشرة
الصيانة انما تنصرف الى الممارسة الفعلية لها فانه يخرج من نطاقها مجرد
الاشراف الذي تمارسه السلطات الرئاسية على العاملين بالصيانة . ولما
كانت الوظيفة التي رقي اليها المعروضة حالته لا تقتضى منه ممارسة صيانة
الاجهزة اللاسلكية بالفعل وانما تجعله مختصا فقط بالاشراف على العاملين

في صيانة تلك الاجهزة، فانه لا يستحق المكافاة المقررة للعاملين بالصيانة، ولا وجه للقول بانه لا يلزم ممارسة الصيانة فعلا لاستحقاق المكافاة المشار اليها والاكتفاء في هذا الصدد باتصال العمل المنوط بالعامل بعملية الصيانة على اى وجه من الوجوه ، ذلك لان المشرع اشترط صراحة مباشرة صيانة الاجهزة بعبارات واضحة ولم يكتف بالعمل في مجال الاجهزة ومن ثم يتعين النزول على صريح عبارة النص وأعمال مقتضاها بقصر مكافاة الصيانة الشهرية على العاملين الذين يباشرونها بالفعل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق المعروضة حالته للمكافاة المقررة للعاملين الفنيين الذين يباشرون صيانة الاجهزة اللاسلكية .

(جلسة ١٦/٤/١٩٨٠ : ملف رقم ٨٦/٤/٥٤٢)

٥٤ - مدى خضوع مكافآت اعضاء المجالس القومية المتخصصة -
العاملين بالحكومة والقطاع العام للخفض المنصوص عليه بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ .

من حيث أن الدستور أنشأ المجالس القومية المتخصصة كجهاز دائم لمعاونة رئيس الجمهورية في رسم السياسة العامة للدولة ، وخول رئيس الجمهورية تشكيلها من اعضاء قادرين على المساهمة في اعمالها ، ولتحديد المقابل الذي يستحقه هؤلاء الاعضاء لقاء ما يؤديونه من عمل ، اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٤ الذي وضع حدا اقصى لما يستحقونه نظير العضوية وحضور اجتماعات المجالس واللجان والشعب ، ويخفض الى النصف بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام ، واسند لمساعد رئيس الجمهورية المشرف على شئون هذه المجالس تقدير المكافآت المستحقة من مساهمة الاعضاء في اعمال تلك المجالس واللجان والشعب المتفرمة عنها . لذلك اصدر قراره رقمي ٢ ، ٣ لسنة ١٩٧٤ اللذين نظما استحقاق مكافآت الاعضاء والخبراء ومقرري المجالس والشعب من تخفيض مكافاة العضوية والمكافاة الاضافية للمقررين بمقدار النصف وذلك بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام .

واذ تعد هذه المجالس القومية وشعبها مؤسسة دستورية قائمة بذاتها فان اختيار العاملين بالحكومة والقطاع العام لعضويتها ، يعد تكليفا لهم بأعمال اضافية خارج نطاق اعمالهم الاصلية وتبعاً لذلك فان ما يستحقونه لقاء مساهمتهم في اعمال تلك المجالس انها هو اجرا اضافيا .

ولما كان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧١ والمعمول به حتى ١٩٨١/٧/١ تاريخ الغائه بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ ينص في مادته الاولى على انه « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥ ٪ جميع البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لاي سبب كان علاوة على الاجر الاصلي للعاملين . . . » واذ افصححت المذكرة الايضاحية لهذا القانون عن اخراج الاجور الضافية وما في حكمها من دائرة الخفض المنصوص عليه بهذا القانون ، فان المكافآت التي تمنح لاجراءات المجالس المتخصصة للعاملين بالحكومة والقطاع العام لا تخضع بوصفها اجرا اضافيا لحكم الخفض .»

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع المكافآت في الحالة الماثلة للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .»

(جلسة ١٩٨١/١٠/٢١ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٤٢)

(ز) النقل والندب والاعارة :

١ — مدى وجوب عرض انتهاء ندب قائم لاحد اعضاء مجلس الدولة على المجلس الاعلى للهيئات القضائية اذا ما طرأت اسباب تقتضى هذا الانتهاء .

من حيث انه طبقا لنصوص قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فان الاختصاص باصدار قرارات ندب اعضاء مجلس الدولة كل الوقت او في غير اوقات العمل الرسمية او اعلرتهم للقيام بأعمال قضائية او قانونية لوزارات الحكومة و منعقد لرئيس مجلس الدولة وحده .»

وان المشرع لم يلزم رئيس المجلس باتباع شكليات معينة عند مباشرته لهذا الاختصاص الا في حالة الموافقة على الندب او الاعارة حيث تطلب القانون موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية على الندب او الاعارة قبل افصاح رئيس المجلس عن موافقته .»

ومن حيث ان الاصل ان مصدر القرار لا يتقيد بشكل معين عند اعلانه عن الارادة ، الا الزمة القائمة القانونية صراحة باتباع شكليات معينة .»

ومن حيث ان النذب والاعارة مقدران على سبيل الاستثناء لاكتساب الاعضاء خبرة بالعمل الادارى تساعدهم على ابداء الراى او اصدار الحكم ولم يقرر لمصلحة العضو اصلا واذا كان يحصل على ثمره من هذا العمل فهي ثمره عارضة .

ومن منطلق ان رئيس مجلس الدولة هو المسئول عن حسن سير العمل بالمجلس ، فمن ثم فهو وحده المختص برفض الموافقة على النذب او الاعارة ابتداء . كما يختص وحده بالغاء قرار النذب او الاعارة اذا ادى ذلك الى الاخلال بحسن سير العمل بغير ان يلتزم فى اى من الحالتين بعرض الامر على المجلس الاعلى للهيئات القضائية لان موافقة المجلس الاعلى وردت استثناء فى حالة النذب كشكل لاصدار القرار والاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فى تفسيره .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان رئيس مجلس الدولة يختص منفردا بانهاء النذب القائم لاحد اعضاء مجلس الدولة .

(جلسة ١٨/٤/١٩٧٩ - رقم ٢٣٤/٦/٨٦)

٢ - مدى جواز نذب العاملين بشركات القطاع العام الى جهات خارج تلك الشركات بعد العمل باحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام اعتبارا من ١/٧/١٩٧٨ .

من حيث ان قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الملغى كان يجيز فى المادة ٢٦ منه النقل من وحدات القطاع العام الى جهات الجهاز الادارى للدولة والعكس ، كما اجاز فى المادة ٢٧ منه النذب داخل وحدات القطاع العام وفيما بينها او الى وحدات الجهاز الادارى للدولة . بينما اتى فى قانون العاملين بالقطاع العام الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المعمول به اعتبارا من ١/٧/١٩٧٨ واجاز صراحة فى المادة ٥٢ منه النقل من وحدات الجهاز الادارى للدولة والعكس ، ثم امتت المادة ٥٥ منه واجازت نذب العامل الى وظيفة مماثلة تتوافر فيه شروط شغلها او الى وظيفة تعلو وظيفته مباشرة فى ذات الشركة ونسكت عن جواز نذب العامل الى وحدات القطاع العام الاخرى او الى وحدات الجهاز الادارى للدولة مثلما فعل القانونون الملغى .

وبناء على ذلك فان المشرع يكون قد قصد استبعاد النذب خارج الشركة

من نطاق التنظيم القانوني للعاملين بالشركات وأبقى على حواز النقل وليس
الندب الى خارج الشركة . ومن ثم فإنه اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ تاريخ
العمل بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه لا يجوز ندب العامل
الى خارج الشركة وبالتالي فإنه يتعين انهاء الندب الذي تم الى خارج الشركة
في ظل العمل بأحكام القانون الملغى رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ اعتبارا من
١٩٧٨/٧/١ .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه
اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ لا يجوز ندب العامل باحدى شركات القطاع العام
للعمل في وظيفة خارج هذه الشركة ، ومن هذا التاريخ تنتهي حتما حالات
الندب القائمة الى خارج الشركة .

(جلسة ١٣/٦/١٩٧٩ — ملف رقم ٢٣٦/٦/٨٦)

٣ — مدى حواز ندب عضو مجلس الدولة مستشارا قانونيا لاحد الاحزاب السياسية .

من حيث ان المشرع حدد طبيعة الاحزاب السياسية وتكييفها القانوني
بعبارة صريحة قاطعة فعرّفها بأنها منظمات شعبية تتمتع بالشخصية
الاعتبارية وتهدف الى المشاركة في مسؤوليات الحكم وتمثل اعضائها تمثيلا
سياسيا وتمول نشاطها من اشتراكات اعضائها وتبرعاتهم ومن عائد استثمارها
لاموالها ، من ثم فهي تنشأ بارادة جماعات المواطنين التي تنظمها وتختار
اهدافها ، تنعكس لذلك قانها لا تعد سلطة من سلطات الدولة او فرعا او هيئة
او مؤسسة من فروع الدولة وهيئاتها ومؤسساتها ، انما هي منظمات
سياسية منفصلة عن اجهزة الدولة ومستقلة بشخصيتها المعنوية عنها .

ولما كانت المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
صريحة في قصر ندب اعضاء مجلس الدولة على وزارات الحكومة ومجالسها
وهيئاتها ومؤسساتها ، فإنه لا يجوز ندب عضو مجلس الدولة للعهد
مستشارا قانونيا لاحد الاحزاب السياسية لخروج تلك الاحزاب من عداد
الجهات التي اجازت المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
ندب اعضاء المجلس للعمل بها .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
جواز ندب عضو مجلس الدولة مستشارا قانونيا لاحدى الاحزاب السياسية
(جلسة ٣٠/٤/١٩٨٠ — ملف رقم ٢٤٥/٦/٨٦)

٤ - تحديد الجهة التي تلتزم بإداء بدلات العامل المنتدب .

من حيث ان المشرع كان يجيز في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الملقى ندى العاملين بشركات القطاع العام الى الحكومة والهيئات العامة والى شركات القطاع العام الاخرى وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد ، واعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ عدل المشرع عن هذا الاتجاه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى عمل به من هذا التاريخ فلم يعد يجيز ندى العامل بشركة القطاع العام الا الى وظيفة داخل الشركة ولما كان الندى بطبيعته اجراء مؤقت فانه لا يقطع صلة العامل بوظيفته الاصلية ولا يغير من طبيعة العلاقة التى تربطه بالجهة المنتدب منها وانما يظل تابعا لها ومعدودا من عمالها فتكون له حقوقهم وعليه واجباتهم كما ان وظيفته لا تخلو بنديه ولا يجوز تسفلها بغيره ، لذلك يظل المصروف المالى لمستحقاته المالية مدرجا بميزانية تلك الجهة فتلتزم كأصل عام بادائها له ما لم تلتزم الجهة المنتدب اليها العامل بتحمل مرتبه ومستحقاته المالية ، ومن ثم فان شركة مريوط الزراعية - الجهة المنتدب منها - تلتزم بإداء كافة مستحقات العامل فى الحالة الماثلة بما فى ذلك البدلات خلال الفترة من تاريخ ندىه حتى ١٩٧٨/٧/١ التى وقعت فى ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى كان يجيز ندى العاملين بالقطاع العام الى الهيئات العامة طالما ان هيئة التعاون الزراعى التى ندى اليها العامل لم تتعهد بإداء تلك المستحقات ، كما وان تلك الشركة تلتزم كذلك بإداء مرتب وبدلات هذا العامل ابتداء من ١٩٧٨/٧/١ حتى تاريخ نقله منها فى ١٩٧٩/١٢/٣١ اذ كان عليها ان تسترد عايلها المنتدب الى الهيئة المذكورة وان تودى اليه تبعا لذلك كافة مستحقاته المالية اعمالا لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ البسارى اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ والذى لم يجيز ندى العامل الا فى داخل الشركة . وليس لها ان تتحلل من هذا العامل لمجرد انها قصرت فى اصال احكام القانون الجديد فلم تطبقه على العامل وتركته يعمل بالهيئة التى ندى اليها قبل نفاذه . ذلك لان القانون يحمل قوة تنفيذه فى ذاته لذلك تنتج احكامه اثارها فور نفاذه دون اى اجراء اخر ومن ثم يترتب على الغاء الندى بقوة القانون اعتبار المنتدب وكأنه قد عاد الى عمله الاصلى مع ما يترتب على ذلك من اثار اهلها بالتزام الجهة التى يتبعها بإداء مرتبه وبدلاته .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام شركة مريوط الزراعية بإداء البدلات المستحقة للمعروضه حالته خلال الفترة من ١٩٧٦/٩/٤ حتى ١٩٧٨/١٢/٣١ .

(جلسة ١٩٨١/٤/٨ - ملف رقم ٨٥٩/٤/٨٦)

٥ - مدى جواز نذب العامل وفقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
بغير موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة التى اشترطتها المادة ٤٥ من
اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

المشروع الدستورى اعتنق فى دستور سنة ١٩٧١ المدلول الضيق للوائح
التنفيذية فسار بذلك على ذات النهج الذى جرت عليه الدساتير المصرية
المتعاقبة ابتداء من دستور سنة ١٩٢٣ فلم يجوز للائحة أن تخرج على حدود
القانون أو أن تأتى بقواعد جديدة مما يعتبر تعديلا أو تعطيلًا لاحكام القانون
أو اعفاء من تنفيذها .

ولما كانت المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين
المدنيين بالدولة تنص على انه « يجوز بقرار من السلطة المختصة نذب العامل
للقيام مؤقتا بعمل وظيفة اخرى من نفس درجة وظيفته أو وظيفة تعلوها
مباشرة فى نفس الوحدة التى يعمل بها أو فى وحدة اخرى اذا كانت حاجة
العمل فى الوظيفة الاصلية تسمح بذلك .

وتنظم اللائحة التنفيذية القواعد الخاصة بالنذب » . فانها تكون بذلك
قد اسندت اختصاص النذب الى السلطة المختصة التى عرفتها المادة الثانية
من القانون بانها الوزير المختص أو المحافظ المختص بالنسبة لوحدات الحكم
المحلى أو رئيس مجلس الادارة بالنسبة للهيئات العامة وتبعًا لذلك فانها
لا يجوز لللائحة التنفيذية عند تناولها للنذب بالتنظيم ان تحد من اختصاص
تلك السلطة أو ان تشرك معها سلطة اخرى أو ان تضع على ممارستها لهذا
الاختصاص قيودا من اى نوع بعد ان اطلق القانون يدها فى تقدير ملائمة
اجرائه فى ضوء حاجة العمل الوظيفية الاصلية للعامل . ومن ثم فانه وقد
نصت المادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادرة
بقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ على ان (يكون نذب العامل
كل أو بعض الوقت لمدة لا تجاوز سنة واحدة ويجوز تجديدها مرة واحدة
فى حالة الضرورة بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة)
فانها تكون بذلك قد اشركت الجهاز مع السلطة المختصة فى اجراء النذب
ووضعت عليها قيودا فى ممارسة اختصاصها لم يقرره القانون بالنص على
شرط شكلى يترتب على تخلفه البطلان وبذلك تكون تلك اللائحة قد خرجت
عن الحدود التى رسمها المشرع الدستورى للوائح التنفيذية باشتراطها
موافقة الجهاز على تحديد النذب ، وترتقيا على ذلك فان تجديد نذب العاملين
يتم بقرار من السلطة المختصة بغير ان يشترط لصحته موافقة الجهاز المركزى
للتنظيم والادارة . ولا يقدح فى ذلك ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اسند

للائحة التنفيذية. تحديد القواعد الخاصة بالندب اذ لا يدخل في نطاق تلك القواعد اضافة قيد على اختصاص السلطة التي اسند اليها القانون اجراء الندب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم تقيد السلطة المختصة بموافقة الجهاز المركزي للتنظيم والادارة عند ممارستها لاختصاصها في تجديد ندب العاملين .

(جلسة ١٨/٣/١٩٨١ — ملف رقم ٨٦/٣/١٩٨٠)

٦ — مدى مشروعية النص في اللوائح الداخلية في شركات القطاع العام على منع ترقية العامل المعار ومن كان في اجازة خاصة بدون مرتب ، وكذلك استئصال مدة الاعارة والاجازة الخاصة بدون مرتب من مدة الخبرة .

من حيث انه اذا ما استنفذت الادارة سلطتها بالموافقة على اعارة العامل فان المشرع في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ (الملغى) قد حرص على النص صراحة في المادة ٢٨ منه على ان تدخل مدة الاعارة في حساب المعاش والعلاوة والترقية دون اى قيود في هذا الصدد ، وان يحتفظ للمعار بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة كما ان المشرع في هذا الصدد لم يحظر ترقية المعار ، وانما حظر الترقية على وظيفة في غير احوال الضرورة . ومن القواعد المستقرة ان العامل خلال فترة هذه الاجازة لا تنقطع صلته بالوظيفة بالجهة التي يعمل بها ، ومن ثم يستحق العامل خلال فترة هذه الاجازة الممنوحة له جميع حقوقه الوظيفية كمعلاواته وترقياته كما لو كان موجود بالخدمة وقائما بالعمل فلعلنا فيما عدا استحقاق المرتب . كما ان القول بحظر ترقية العامل المعار او الممنوح له اجازة خاصة بدون مرتب يعتبر بمثابة اضافة مانع جديد من موانع الترقية غير وارد في احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وهو ما لا يجوز قانونا باعتبار ان هذه الموانع واردة في هذا القانون على سبيل الحصر .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية قرار مجلس ادارة وكالة انباء الشرق الاوسط في الحالة الماثلة بمنع ترقية العامل المعار ومن كان في اجازة خاصة بدون مرتب وكذلك استئصال مدة الاعارة والاجازة الخاصة بدون مرتب من مدة الخبرة .

(جلسة ١٠/١١/١٩٧٨ — ملف رقم ٨٦/٣/١٩٧٥)

تعقيب :

وبمناسبة صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ دون أن يتضمن نصاً بحساب مدة الاعارة عند الترقية كما كان الحال في القانون الملغى رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، فقد ثار التساؤل عن مدى جواز حظر ترقية العامل المعار في ظل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ (ملف رقم ٤٧٥/٣/٨٦) فأستبان لها ان حساب مدة الاعارة في المجد المشترطة للترقية بالاقدمية يغد اصلاً عاماً ينطبق دون ما حاجة للنص عليه بالنظر الى طبيعة الاعارة واستمرار العلاقة بين المعار والجهة التابع لها ، ومن ثم فأن خلو القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من نص صريح يقرر حق المعار في الترقية بالاقدمية المطلقة لا يعنى جواز جرمانه منها .

كما ذهبت الجمعية العمومية في هذه الفتوى الى انه اذا كان مجلس الادارة يختص بوضع قواعد وضوابط واجراءات الترقية طبقاً لنص المادتين ١٠ ، ٣٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فانه لا يملك ان يضع قاعدة تحظر ترقية العامل المعار بالاقدمية ؛ لان تلك القاعدة سبتخالف الاصل العام وستؤدي الى اضافة مانع الى موانع الترقية الواردة على سبيل الحصر بالمادتين ٨٨ ، ٨٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ واسقاط مدة الاعارة من مدة خدمة العامل بالمخالفة لحكم القانون ، بالاضافة الى اهدار ترتيب الاقدمية فيما بين العاملين والاضرار بالعامل نتيجة سوء استعمال الادارة لجفها في الموافقة على اعارته ولاستخدامه لرخصة خولها له القانون .

٧ - مدى جواز شغل وظيفة العامل المعار الى الخارج في ظل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام .

المشرع بعد ان كان يجيز شغل وظيفة العامل المعار بالقطاع العام عدل عن مسلكه هذا ولم يضمن نظام العاملين بالقطاع العام الجديد حكما مماثلا ولما كان الاصل العام الذى يحكم الوظيفة يقضى بعدم جواز شغل الوظيفة الا اذا كانت خالية ، وكانت وظيفة العامل المعار مشغولة به فان الاصل الا تشغل تلك الوظيفة بغيره الا اذا ورد نص خاص وصريح يستثنى من تلك القاعدة ويجيز شغل وظيفة العامل المعار بغيره ، ومن ثم فان عدول المشرع عن مسلكه السابق انها يتم عن انه قصد منع شغل وظيفة العامل المعار بغيره .

واذا كان المشرع قد اجاز في المادة ٧١ من ذات القانون شغل وظيفة العامل الممنوح اجازة خاصة بدون مرتب فان هذا الحكم يمثل استثناء من الاصل العام سالف البيان لا يجوز التوسع فيه او القياس عليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز شغل وظيفة العامل المعار في ظل العمل باحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

(جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤ — ملف رقم ٢٥٣/٦/٨٦)

بهذا المعنى (جلسة ١٩٨١/٣/٤ — ملف رقم ٢٥٦/٦/٨٦)

و (جلسة ١٩٨١/٣/٤ — ملف رقم ٢٥٨/٦/٨٦)

٨ — مدى جواز اعارة العاملين بالقطاع العام الى الوزارات والمصالح الحكومية .

قرر المشرع بحكم عام مطلق في المادة ٥٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ جواز اعارة العاملين بالقطاع العام الى الداخل او الخارج ولم يقيد هذا الحكم او يخصصه بأى نص في ذات القانون . ومن ثم فانه اعمالا لهذا الاطلاق يكون من الجائز اعارة العاملين بالقطاع العام الى الحكومة والمصالح الحكومية واجهزة الدولة المختلفة ، ولا يغير من ذلك ان المادة ١٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان « يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين او الترقية او النقل او الندب » وذلك لا يعنى عدم جواز شغل الوظيفة العامة

الا بوسيلة من الوسائل المذكورة بالنص اذ أنه يتعين تفسير هذا الحكم في ضوء الاحكام الاخرى المطبقة في النطاق الوظيفي ومن بينها حكم المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالفه البيان ، والتي اجازت الاعارة الى الداخل ، فضلا عن ذلك فانه ولئن كانت الاعارة احدى طرق شغل الوظائف العامة فانه باعتبارها وسيلة استثنائية وغير عادية تتضمن هجر العامل مؤقتا لوظيفته الاصلية والتحاقه بتأخرى بصفة مؤقتة لم يكن من اللازم ان يرد ذكرها في المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالفه البيان التي من الطبيعي ان تتضمن الطرق العادية لشغل الوظيفة العامة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز اعارة العاملين بالقطاع العام الى الجهات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

(جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤ - ملف رقم ٢٤٧/٦/٨٦)

٩ - مدى وجوب عرض اعارة اعضاء الهيئات القضائية بعد انتهاء اعارة سابقة على رئيس الجمهورية لتقدير اعتبارات المصلحة القومية في الاعارة .

من حيث ان المشرع بموجب المادتين ٨٨ ، ٨٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وضع اضلا عاما اجاز بمقتضاه اعارة اعضاء مجلس الدولة للخارج بقرار يصدر من رئيس الجمهورية بشرط موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية وحدد للاعارة مدة لا تجاوز اربع سنوات متصلة ومنع اعارة العضو للخارج بعدها الا بعد انقضاء خمس سنوات على اعارته السابقة . واستثناء من هذا الاصل العام اجاز المشرع زيادة مدة الاعارة على اربع سنوات بشرط ان تقتضى ذلك مصلحة قومية وخول رئيس الجمهورية سلطة تقدير تلك المصلحة القومية ومن ثم فان اعمال هذا الاستثناء يكون منوطا بتوافر شرطين : اولهما ان يكمل احد الاعضاء في اعارة قائمة مدة اربع سنوات متصلة . والثاني ان تقتضى المصلحة القومية عرض الامر على رئيس الجمهورية للنظر في تقدير تلك المصلحة وفي تجديد ذات الاعارة لمدة تزيد على هذا القدر ، وعليه لا يجد هذا الاستثناء مجالا لتطبيقه الا بالنسبة للاعارة القائمة بالفعل والتي تستمر لذات الجهة المستعيرة وبعد العرض على المجلس الاعلى فلينس لرئيس الجمهورية ان يتصدى لتقدير المصلحة القومية في اعارة قائمة من تلقاء نفسه بل لابد ان

يتم العرض عليه عن طريق المجلس الاعلى للهيئات القضائية والا ترتب على ذلك سلب اختصاص المجلس الاعلى بنظر اعارات اعضاء مجلس الدولة ولا يجوز مد نطاق هذا الاستثناء الى الاعارات الجديدة التى تطلبها جهة اخرى غير تلك التى كان العضو معارا اليها خلال مدة الاربع سنوات عن طريق القياس ، اذ ان الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فى تفسيره ، كما لا يجوز عرض الاعارة فى مثل تلك الحالة مباشرة على رئيس الجمهورية لتقدير المصلحة القومية فيها ، فليس من المقبول ان يختص المجلس الاعلى بنظر الاعارة التى تتم لأول مرة او التى تتم بعد انقضاء خمس سنوات على اعارة سابقة والنظر فى تجديدها وتجاوز مدتها ثم يقال بعدم اختصاصه بذلك عند الخروج على القواعد التى سنها المشرع لاعارة اعضاء مجلس الدولة ، فضلا عن ذلك فان المشرع اشترط للاعارة الجديدة مرور خمس سنوات على الامارة السابقة ولم يقصر تلك المدة بسبب المصلحة القومية او لاي سبب اخر وعليه فانه يكون للمجلس الاعلى للهيئات القضائية ان يبت فى الاعارة الجديدة التى لم يفصل بينها وبين الاعارة المنقضية مدة خمس سنوات فيتعين عليه رفضها .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان السلطة الاستثنائية المخولة لرئيس الجمهورية فى تقدير المصلحة القومية لا تثار الا بشأن تجديد اعارة قائمة جاوزت المدة المحددة فى القانون ، وذلك بعد ان يبدى المجلس الاعلى للهيئات القضائية رايه .

(جلسة ١٨/٤/١٩٧٩ — ملف رقم ٢٣٤/٦/٨٦)

(ج) الاجازات :

١ — مدى جواز حساب مدد الاجازات الخاصة بدون مرتب ضمن المدد اللازمة للترقية الواردة بالجدول الاول الملحق بلائحة العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات الصادرة بقرار مجلس الشعب بجلسة ١٩٧٥/٧/٦ .

من حيث انه يبين من اللائحة المتقدم ذكرها انه يشترط قضاء العامل مدة خدمة معينة لترقيته من الوظيفة التى يشغلها الى وظيفة اعلى ، وان حصول العامل على اجازة خاصة بمرتب او بدونه منوط بموافقة رئيس الجهاز ، فهى حق للعامل يخضع فى ممارسته لتقدير رئيس الجهاز .

ولما كانت علاقة العامل بوظيفته لا تنقطع خلال فترة الاجازة ايا كان نوعها وسواء كانت بمرتب او بغير مرتب بل تظل تلك العلاقة قائمة ومنتجة

لجميع اثارها كما لو كان قائما بالعمل فعلا ، فان حساب مدة الاجازة في المدد المشترطة للترقية يعد اصلا عاما مصدره طبيعة الاجازة ذاتها ، لذلك لا يجوز استبعاد مدة الاجازة من المدد المشترطة للترقية بالاقدمية ، والا ادى ذلك الى اسقاط مدة من خدمة العامل وازالة مائع جديد الى موانع الترقية لم يرد به نص ، واهدار لترتيب الاقدمية فيما بين العاملين ، علاوة على الاضرار بالعامل بحجب الترقية عنه بمجرد انه استخدم رخصة منحه القانون حقا فيها بموافقة الادارة . .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى حساب مدد الاجازات الخاصة بدون مرتب ضمن المدد اللازمة للترقية بالاقدمية .

(جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨ — ملف رقم ٨٣٣/٦/٨٦)

٢ — مدى جواز منح عضو مجلس الدولة اجازة خاصة لمرافقة الزوجة المعارة للعمل باحدى البلاد العربية .

من حيث ان مفاد نص المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ان المشرع ألزم الجهة الادارية بمنح العامل اجازة بدون مرتب لمرافقة زوجته اذا ما رخصت لها الجهة التي تتبعها بالسفر الى الخارج لمدة ستة اشهر على الاقل ، ومن ثم فان ارادة الجهة التي تتبعها الزوجة تقيد في هذا الضدد ازادة الجهة التي يتبعها العامل ، اذ يتعين عليها ان تمنحه اجازة لمرافقة زوجته بمجرد ان ترخص لها جهتها بالسفر الى الخارج .

أما بالنسبة لامضاء مجلس الدولة فإن طبيعة العمل في مجلس الدولة والنظام الذي يخضع له اعضائه ونصوص الدستور وقانون مجلس الدولة تنكر جميعها منح هؤلاء الاعضاء اجازات خاصة لمرافقة زوجاتهم المصرح لهن بالسفر الى الخارج ، اذ لا يسوغ الزام مجلس الدولة بمنح احد اعضائه اجازة ايا كان نوعها لمجرد صدور قرار من جهة أخرى يتنسمن للتصريح لزوجه بالسفر لان ذلك من شأنه الاخلال باستقلال المجلس واستقلال اعضائه والمساس بحسن سير العمل بمرفق القضاء بوجه عام ، واذ كانت تلك الاعتبارات تؤدي بذاتها الى نزع الالتزام عن تلك الاجازة فانها تخلع عنها ايضا صفة الرخصة ، اذ لا يجوز النظر في مدى ملائمة منحها لانها تتعارض مع طبيعة وظيفة القضاء ومع كرامة القضاء .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى
عدم جواز منح عضو مجلس الدولة اجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة زوجته
المصرح لها بالسفر الى الخارج .

(جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠ — ملف رقم ٢٤٣/٦/٨٦)

٣. — مدى احقية العاملين بالدولة والقطاع العام في الحصول على
اجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة الزوج الذى يعمل في القطاع الخاص عند
سفره الى الخارج .

من حيث ان المشروع في نظامى العاملين بالحكومة والقطاع العام
الصادرين بالقانونين رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أوجب منح العامل
اجازة بدون مرتب اذا ما رخص لزوجته بالسفر الى الخارج على مدة بقاء
لمدة لا تقل عن ستة اشهر ، على الا تزيد مدة العامل بالخارج على مدة بقاء
الزوج المرخص له بالسفر . وفى غير هذه الحالة خول الادارة سلطة
تقديرية بحق لها بموجبها النظر في مدى ملائمة منح الاجازة بدون مرتب في
ضوء الاسباب التى يبينها العامل .

وترتبا على ذلك يكون المشرع قد رخص للعامل الذى يسافر زوجه
بمقتضى ترخيص ممنوح بالتطبيق لاحكام نظامى العاملين بالحكومة والقطاع
العام بحكم وجوبى تلتزم الادارة بمقتضاها منحه اجازة بدون مرتب لمرافقة
هذا الزوج ، ومن ثم يتحدد معنى الترخيص بالسفر في هذه الحالة فلا
يصدق الا على ذلك الذى يمنح من الجهات الادارية او وحدات القطاع
العام ويتضمن السماح للزوج بالسفر لسبب من الاسباب التى اجاز اى
من هذين النظامين السفر بناء عليها كالاغارة والبعثات والاجازات الدراسية
وغير ذلك من الاسباب المنصوص عليها في النظامين المشار اليهما ،
وبالتالى يخرج من نطاق الترخيص في هذا المجال الترخيص بالعمل الذى
تهنحه وزارة الداخلية — لكما يخرج من نطاق المخاطبين بهذا الحكم الوجوبى
العامل الذى يسافر زوجه الذى يعمل في القطاع الخاص ويؤكد ذلك ان
تحديد مدة العز الذى تضمنته النظامين غير معروف في النظم التى يخضع لها
العاملين بالقطاع الخاص .

بيد ن ذلك لا يعنى حزمان العامل الذى يعمل زوجه بالقطاع الخاص
لذلك لاى من النظامين غير معروف في النظم التى يخضع لها العاملين بالقطاع
من الحصول على اجازة لمرافقته عند سفره الى الخارج ، اذ يكون له ان
يتقدم للادارة بطلب الحصول على تلك الاجازة ويكون للجهة المختصة ان
تبت في طلبه هذا بما لها من سلطة تقديرية وفقا للبند الثانى من كل

المادتين ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٧١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

وبناء على ما تقدم فانه اذا كانت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادرة بقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ قد اشترطت في المادة ٦٠ منها للموافقة على الاجازة الوجوبية لمرافقة الزوج أن يكون كلا الزوجين من العاملين بالحكومة أو القطاع العام أو من العاملين الذين تنظم شئونهم قوانين أو قرارات خاصة ، ونصت صراحة على عدم تطبيق هذا الحكم اذا كان احد الزوجين من العاملين بالقطاع الخاص فانه تكون قد فسرت نص الفترة الاولى من المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تفسيراً سليماً وصادفت صحيح حكمه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه للامادة من احكام المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ١/٧١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يجب أن يكون الزوج المسافر من العاملين بالقطاع العام أو الحكومة .

(جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ - ملف رقم ٢٤٤/٦/٨٦)

وبهذا المعنى (جلسة ١٩٨٠/١١/١٢ - ملف رقم ٢٤٩/٦/٨٦)

٤ - مدى جواز منح اجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة الزوج بالنسبة لضباط القوات المسلحة .

من حيث ان القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ينص في المادة ٨٩ منه على انه « يجوز وزير الحربية بناء على اقتراح لجنة الضباط ان يمنح الضباط اجازة دراسية بمرتب أو بغير مرتب مدة لا تجاوز أربع سنوات وتعتبر مدة الاجازة الدراسية خدمة بالقوات المسلحة كما ينص هذا القانون في المادة ٩٠ منه على أن « تنقسم الاجازات التي تمنح للضباط الى :

١ - اجازة عادية

٢ - اجازة عرضية

٣ - اجازة قائد

٤ - اجازة استثنائية

٥ - اجازة مرضية

وبمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر فى ١٠/١٠/١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٣ اضيفت المادة ١٠٠ مكررا الى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه على ان يعمل بفقرتها الاولى اعتبارا من ١٩٧١/٩/٣٠ وبفقرتها الثانية والثالثة اعتبارا من ١٩٧٢/١٠/٢٦ ، ولقد نصت تلك المادة على أن « يجوز منح الضباط اجازة خاصة بدون راتب بما لا يجاوز اربع سنوات وذلك للاسباب التى يبيدها الضابط وتقدرها لجنة الضابط المختصة حسب مقتضيات الخدمة .

ويبقى الضابط اثناء الاجازة الخاصة خاضعا لقانون الاحكام العسكرية ولسائر النظم العسكرية

ولا يجوز النظر فى امر ترقية الضابط اثناء وجوده فى الاجازة الخاصة ، وتحدد اقدميته عند عودته من الاجازة الخاصة وفقا لحكم المادة ١٣٧ .

ومفاد ذلك ان قواعد خدمة ضباط القوات المسلحة كانت تنظم الاجازات الدراسية والاجازات العادية والعارضة والمرضية ولم تكن تعرف نظام الاجازات الخاصة التى تمنح لاسباب من بينها مرافقة الزوج حتى ١٠/١٠/١٩٧٢ حيث اضيفت المادة ١٠٠ مكررا الى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ التى تناولت هذا النوع من الاجازات بالتنظيم ،

وبناء على ذلك فانه وان كانت الادارة قد صدقت على منح المروضة حالتها (١) الاجازة التى طلبتها فانه يتعين اعتبار تلك الاجازة اجازة دراسية

(١) وتتلخص حالتها فى انها وهى رئيسة تـمريض برتبة مقدم طلبت عقب ايناد زوجها بتاريخ ١٩٧٩/٩/٢١ الى المملكة المتحدة ثلاث سنوات للحصول على عضوية كلية الاطباء الملكية - اجازة بدون مرتب لمرافقة زوجها ، ووافقت الادارة على منحها تلك الاجازة .

وبتاريخ ١٩٧٢/٩/٢٨ تقدمت المذكورة بطلب آخر تلتبس فيه اعتبار اجازتها دراسة لاجراء دراسات فى التمريض بالمملكة المتحدة ولقد صدقت الوزارة على طلبها فى ١٩٧٢/١٠/٤ ، ثم صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ واُضيف الى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ مادة برقم ١٠٠ مكرر تجيز منح الضابط اجازة خاصة دون راتب مع عدم النظر فى ترقيته خلال فترة الاجازة .

استنادا الى الطلب الثانى الذى تقدمت به ، والى أن القانون وقت هذا الطلب لم يكن يسمح للضباط باجازة خاصة لمرافقة الزوج حسبما فكرت الوزارة ولا محل للقول بات الباعت على منح هذه الاجازة هو تمكين المعروضة حالتها من مرافقة الزوج فان هذا الباعث ليس من شأنه التأثير فى طبيعة الاجازة التى منحت وفقا للاوضاع المقررة قانونا وقت منحها ، كما أن صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٣ المنظم للاجازات الخاصة اعتبارا من ١٩٧١/٩/٣٠ ليس من شأنه المساس باوضاع من حصل على اجازة دراسية وفقا للاحكام المتعلقة بالاجازات الدراسية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعتبار الاجازة الممنوحة للمعروضة حالتها اجازة دراسية تدخل فى مدة خدمتها .

(جلسة ١٩٨١/١١/٤ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٩٠)

٥ — تحديد الاجراء الواجب اتخاذه حيال العامل الذى حصل على اجازة استثنائية بلجر كامل بسبب مرضه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ورفض التوجه للقومسيون الطبى لتوقيع الكشف عليه ،

من حيث ان المشرع فى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه قد خص المصابين بامراض معينة بعناية لما يحتاجونه من رعاية اجتماعية خلال فترة المرض التى قد تستغرق أمدا طويلا ، فوضع لهم نظاما خاصا للاجازات المرضية يغاير فى اسسه وقواعده نظام الاجازات العام المقرر فى قوانين العاملين ، ويقتضى هذا النظام الخاص منح العامل المصاب باحدى الامراض المذكورة فى لقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ حقا وجوبيا فى اجازة استثنائية بمرتب كامل مهما استطاعت مدة تلك الاجازة الاستثنائية التى لا تنتهى الا بشفاء المريض وعودته الى عمله أو باستقرار حالته استقرارا يمكنه من القيام بالعمل ، فإذا لم يتحقق اى منها ظلت الاجازة قائمة بغير قيد زمنى فلا ينهيها بعد ذلك الا انتهاء الخدمة بأحد الاسباب الموجبة لانتهائها عدا اللياقة الصحية ، ولقد افصحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ عن الحكمة المبتغاه من ورائه بأنها تحقيق الرعاية الاجتماعية لهؤلاء المرضى باعتبارها من واجبات الدولة وبناء على ذلك فانه اذا كان المشرع قد اوجب عرض المريض على الجهة الطبية المختصة لتوقيع الكشف عليه كل ثلاثة شهور فان الغرض من هذا الكشف

ينحصر في الوقوف على حالة المريض وتبين ما اذا كان قد شفى او استقرت حالته فيعود الى العمل وتنتهى بذلك اجازته الاستثنائية ، ومن ثم فان امتناع العامل عن الاستجابة الى طلب الادارة عرض نفسه على الجهة الطبية المختصة ليس من شأنه أن يؤدي الى اعتباره منقطعاً عن العمل انقطاعاً يستوجب انتهاء خدمته باعتباره مستقلاً لتخلف مناط الانقطاع في حقه ، اذ هو لا يقوم بعمل حتى ينطبق عليه هذا الوصف ، ولتعارض احكام الانقطاع عن العمل مع اعتباره في اجازة استثنائية ، ولأن المشرع حظر إنهاء خدمته طوال مدة مرضه وحتى بلوغه سن الاحالة الى المعاش ، كما لا يجوز النظر الى رفضه عرض نفسه على القومسيون على انه يمثل مخالفة تأديبية تستوجب انزال العقاب عليه اذ لا يمكن القول بأنه قد اخل بواجبات وظيفته التي ابعده المرض عنها او انه أتى عملاً محرماً عليه بوصفه موظفاً عاماً . بيد أن ذلك لا يعنى غل يد الادارة عن اتخاذ أى إجراء مقابل رفض العامل المريض توقيع الكشف الطبى عليه ، لانه وقد أوجب المشرع عرض العامل المعترف باجازة استثنائية بأجر كامل بالتطبيق لاحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على الجهة الطبية المختصة كل ثلاثة شهور فانه يكون بذلك قد ربط بين استمرار صرف الاجر وتوقيع الكشف الطبى وعليه يكون للادارة أن تؤجل صرف مرتب العامل المريض الممتنع عن اجراء الكشف الطبى ما لم يكن العامل مصاباً بمرض عقلى أو نفسى يؤثر على ارادته ويجعله غير مسئول عن تصرفاته .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حق الجهة الادارية في تأجيل صرف راتب العامل في الحالة المعروضة حتى يجرى الكشف الطبى عليه ما لم يكن مريضاً بمرض عقلى أو نفسى يجعله غير مسئول عن تصرفاته .

(جلسة ١٩/٥/١٩٨٢ — ملف رقم ٨٦/٣/٥٨٦)

٦ — تحديد المقصود بالمرّة الواحدة في مفهوم المسادة ٧٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

من حيث أن المادة ٧٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تستحق العاملة اجازة بدون أجر لرعاية طفلها وذلك بحسب أقصى عامين في المرة الواحدة ولثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية .

واستثناء من حكم المادتين ١٢٥ ، ١٢٦ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له تتحمل الجهة

الإدارية اشتراكات التأمين المستحق عليها وعلى العاملة وفق أحكام هذا القانون ، أو تمنح العاملة تعويضاً عن أجرها يساوي ٢٥٪ من المرتب الذي كانت تستحقه في تاريخ بدء مدة الإجازة وذلك وفقاً لاختيارها .

ومن حيث أن هذا الحكم ورد عاماً مطلقاً ، لا تخصيص فيه بتحديد الإجازة بعدد الاطفال ، أو بعدد الطلبات ، وكل ما شرطه أن يكون الجسد الأقصى لكل مرة من الإجازة بأمين ولثلاث مرات أي ست سنوات طوال الحياة الوظيفية ، وذلك تحقيقاً للحكمة من استحداث هذا النص الجديد وهو رعاية الأم لطفلها ، والمنوط بها وحدها تقدير ملاءمات هذه الرعاية ، ومن ثم فليس ما يمنع قانوناً أن تحصل العاملة على هذه الإجازة كلها لطفل واحد أو أن تستحق تلك الإجازة بناء على عدة طلبات ولو زاد عددها على ثلاثة أو أن يتخلل هذه الإجازة فاصل زمني أو تكون متصلة .

(جلسة ١٥/١٢/١٩٨٢ — ملف رقم ٨٦/٢/٥٨٨)

٧ — مدى جواز منح إجازة للوضع أو لرعاية الطفل بعد التعيين وقبل استلام العمل ، ومدى جواز الترخيص للعاملين الجدد بإجازات خلال مدة الاختبار وقبل انتهائها ، ومدى استحقاق العامل الإجازات عن سنة عمل كاملة أي أن العامل لا يستحق الإجازات إلا عن المدة التي يقضيها في العمل فعلاً أم أن الإجازات إذا ما رخص بها للعامل تستحق له كاملة حتى ولو لم تمضي عليه في العمل المدة المقررة لها هذه الإجازة .

من حيث أنه بالنسبة للمسألة الأولى فإن عدم تسلم العامل المعين عمله في المهلة المناسبة وهي لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد على شهر ، يجعل قرار تعيينه كان لم يكن ، وذلك ما لم يقدم مذكراً تقبله السلطة المختصة ، طبقاً للمادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وبناء على ذلك لا يجوز النظر في منح العامل المعين أية إجازات قبل تسلمه العمل ، وإنما يجوز له الاحتفاظ بالوظيفة بعد فوات المهلة المشار إليها إذا قدم مذكراً تقبله جهة الإدارة .

ومن حيث أنه من المسألة الثانية ، فإن قيد عدم الترخيص للعامل بإجازة خلال الستة أشهر الأولى من خدمته لم يرد إلا في المادة ١٥/١ من القانون المشار إليه الخاصة بالإجازة الاعتيادية ، وبالتالي فلن الإجازات الأخرى طالما لم تقيد بمثل هذا الحكم يكون من حق العامل الحصول عليها

دون انتظار فترة معينة قبل الترخيص بها . كما وأن المشرع حينما اوجب الحق في الاجازة فإنه يكون قد رجح عندئذ مصلحة المرفق العام ، كما هو الحال على سبيل المثال في اجازة المرافقة الوجوبية وفقا للمادة ٦٩ بند ١ من قانون العاملين ، ومن ثم فليس ما يمنع عن ايقاف فترة الاختبار وقطعها والترخيص للعامل بالاجازة الوجوبية أو الاجازة التي تقتضيها الضرورة مع استكمال فترة الاختبار عند عودته وعدم ترقيته اذا امتدت فترة الاختبار نتيجة قيامه بالاجازة المرخص له بها طالما أن صلاحيته لم تثبت بعد لشغل أدنى وظائف التعيين .

ومن حيث أنه من المسألة الثالثة ، فإن المشرع وأن كان قد قرر أن تتخذ السنة الميلادية من أول يناير الى آخر ديسمبر أساسا لحساب الاجازات التي تمنح للعاملين إلا أن ذلك لا يعنى أن الاجازة لا تستحق كاملة إلا اذا قضى العامل في عمله المدة المقررة لها هذه الاجازة ، طالما أن الاجازة حق من حقوق العامل لا يجوز منعها عنه أو حرمانه منها . ولذلك عندما اراد المشرع ان يخرج على هذا الاصل ، اورد على خلافه حكما خاصا صريحا ضمنه المادة ٦٥/١ سابق الإشارة اليها . وبناء على ذلك فإن العامل يستحق اجازته المقررة في أي وقت من السنة الميلادية دون ربطها بمدة العمل الفعلية منسوبة الى السنة الميلادية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الآتى :

أولا : عدم جواز الحصول على اجازات قبل استلام العمل ، وللجهة الادارية أن تقبل الاعذار طبقا للمادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المتبنا اليها .

ثانيا : احقية العامل في الاجازات المنصوص عليها وفقا لاحكامها الوجوبية والاختيارية خلال فترة الاختبار ، على أن توقف فترة الاختبار خلال فترة الاجازة ثم تستكمل بعد عودته من الاجازة .

ثالثا : منح الاجازات المنصوص عليها في القانون مرجعه سنة الخدمة القانونية وليست سنة العمل الفعلى .

(جلسة ١٦/٢/١٩٨٣ — ملف رقم ٢٥٧/٦/٨٦)

وبهذا المعنى (جلسة ١٩٨٣/٦/١ — ملف رقم ٦٣٠/٣/٨٦)

(ط) التحقيق مع العاملين وتاديبهم :

١ - مدى جواز منح مديري الفروع ومديري الإدارات من غير شاغلي وظائف العليا بشركات القطاع العام سلطة توقيع عقوبة الخصم من الراتب بالنص على ذلك في لائحة الجزاءات أو بتفويض يصدر من رئيس مجلس الإدارة وشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه .

حدد المشرع السلطات التأديبية التي تملك توقيع الجزاءات على عاملين بالقطاع العام على سبيل الحصر وخول مجلس الإدارة سلطة وضع لائحة تتناول أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لكل منها . وبينما كان يجيز لرئيس مجلس الإدارة في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التفويض في توقيع الجزاءات سككت عن ذلك في القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، في ذات الوقت منح شاغلي الوظائف العليا سلطة أصلية في توقيع الجزاءات وبناء على ذلك يكون من غير الجائز النص في لائحة الجزاءات على منح رؤساء الفروع والإدارات من غير شاغلي الوظائف العليا سلطة توقيع جزاء الخصم من الراتب لأن ذلك سيؤدي إلى تخويلهم سلطة أصيلة في توقيع للجزاء لم ينص عليها القانون ، ولما يترتب عليه من إضافة سلطة إلى سلطات توقيع الجزاء التي وردت في القانون على سبيل الحصر . كما لا يستلزم قرار بجواز التفويض (١) .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز النص في لائحة الجزاءات على سلطة أخرى لتوقيع الجزاءات خلاف لمصنوع ملينها في القانون وعدم جواز التفويض في اختصاص توقيعها .

(جلسة ١٩٧٩/١١/٤ — ملف رقم ٢٤٢/٦/٨٦)

٢ - كيفية تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الخصم من المرتب ضد العامل الذي أحيل إلى المعاش أثناء نظر الدعوى التأديبية المقامة ضده .

من حيث أن المشرع فرق في نطاق الجزاءات التأديبية بين الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين أثناء وجودهم في الخدمة ، والجزاءات التي

(١) ومن الأمور المسلمة أنه إذا أنطالق القانون بسلطة معينة اختصاصاً ما ، فلا يجوز لها أن تنزل عنه أو تفوض فيه إلا إذا أحاز لها القانون ذلك .

يجوز توقيعها عليهم بعد تركهم لها وانقطاع علاقاتهم الوظيفية بالدولة فحدد جزاءات معينة على سبيل الحصر يجوز توقيعها على العاملين اثناء خدمتهم كما اورد جزاءات تأديبية أخرى معينة على سبيل الحصر ايضا توقع على العاملين بعد تركهم الخدمة وذلك جزاء لهم على ما يرتكبونه من مخالفات تأديبية اثناء خدمتهم ، ومن ثم لا يجوز توقيع أى من تلك الجزاءات فى غير النطاق المحدد لها والا استحال تنفيذها .

ولما كان العامل فى الحالة الماثلة قد احيل الى المعاش بتاريخ ١٩٧٥/٤/٤ اثناء نظر الدعوى التأديبية المقامة ضده وانقطعت تبعاً لذلك - اعتباراً من هذا التاريخ - علاقته الوظيفية بالدولة ، الامر الذى كان يتعين معه - عند الحكم عليه - مجازاته بأحد الجزاءات التى حددتها المشرع للعاملين بعد تركهم الخدمة ، لا بأحد الجزاءات التى أجاز توقيعها عليهم اثناء الخدمة ، واذا أصدرت المحكمة التأديبية حكماً فى ١٩٧٦ بمجازاته بخمسة أشهر من راتبه بعد أن أصبح غير مستحق للرتب يمكن الخصم منه تنفيذاً للحكم فانه يستحيل مادياً اجراء التنفيذ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحالة تنفيذ الحكم الصادر بخمسة أشهر من مرتب المعروضة حالته الذى احيل الى المعاش اثناء نظر الدعوى التأديبية المقامة ضده .

(جلسة ١٩٨١/٣/٤ - ملف رقم ١٧٢/٦/٨٦)

٣ - مدى اختصاص رؤساء المراكز والمدن بتأديب العاملين التابعين للمديريات فى النطاق الإقليمى للمركز أو المدينة .

من حيث أن قانون الحكم المحلى حول المحافظ جميع السلطات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، كما خوله بالاضافة الى ذلك سلطة توقيع الجزاءات على العاملين بالمحافظة سواء من كان منهم بقروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى وحدات الحكم المحلى أو من كان منهم بفروع الوزارات أو الجهات التى تعمل فى نطاق المحافظة ولم ينقل اختصاصها الى الوحدات المحلية ، أما ماعدا المحافظ من رؤساء وحدات الحكم المحلى ، فان المشرع فى قانون نظام الحكم المحلى عهد الى اللائحة التنفيذية تحديد اختصاصات الوحدات المحلية بالنسبة للادارات التابعة للمديريات داخل نطاق المحافظة ، والتى كانت تمارسها اصلا الوزارات المركزية . ولقد

خولت اللائحة التنفيذية الوحدات المحلية فيما يتعلق بشئون الاوقاف التي تقوم عليها مديرية الاوقاف بالمحافظة ، اختصاصا بنشر الدعوة الاسلامية وبتنمية اعمال البر والاشراف على المساجد وصيانتها وبالاشراف على انتظام الشعائر الدينية بها ، وبصيانة اموال الاوقاف ، وذلك كله بالتنسيق مع وزارة الاوقاف ، ومن ثم فان ممارسة المحليات لتلك الاختصاصات تتقيد بالقواعد والانتظمة العامة التي تضعها وزارة الاوقاف ، وتقف عند حدود الاشراف على سير المرفق ، فلا تمتد الى التدخل في جهازه الادارى .

وتبعاً لذلك ، فانه بالنسبة للحالة المعروضة ، لرئيس مركز كفر الزيات ان يطلع على الاوراق المتعلقة بادارة تفتيش المساجد بالمراكز الادارية منها والفنية ، ليبدى بشأنها ما يعن له من ملاحظات وتوصيات وآراء ، فى نطاق سلطة الاشراف المخولة له ، بيد انه لا يملك اصذاذ قرارات نهائية فى هذا الصدد يكون من شأنها تجريد السلطة الرئاسية بمديرية الاوقاف بالمحافظة من اختصاصاتها المقررة بالنسبة للادارات التابعة لها كما لا يملك توقيع الجزاء .

واذ قضى قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بمنح رئيس المركز سلطات وكيل الوزارة ورئيس المصلحة فى المسائل المالية والادارية بالنسبة لاجهزة المركز على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية ، ولما كانت هذه اللائحة قد خلت من نص يخوله سلطة توقيع الجزاءات على موظفى المديريات العاملين فى النطاق الاقليمى للمركز ، وكان قانون نظام الحكم المحلى قد خول المحافظ سلطات الوزير بالنسبة للعاملين بالمحافظة ، واعتبره رئيسا لهم وفقا لحكم المادة ٢٧ مكرر من هذا القانون ، وكان قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد قصر سلطات التأديب على الوزراء وشاغلى الوظائف العليا ، كل فى نطاق اختصاصه فان تأديب العاملين بادارة تفتيش المساجد بمركز كفر الزيات انما يكون للمحافظ وشاغلى الوظائف العليا بمديرية الاوقاف بالمحافظة ، دون رئيس المركز .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان اختصاص رئيس مركز كفر الزيات بالاشراف على المساجد ليس من شأنه حجب اختصاص مديرية الاوقاف بالمحافظة ولا يخوله تأديب العاملين التابعين للمديرية فى النطاق الاقليمى للمركز .

(جلسة ١٨/١١/١٩٨١ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٩١)

٤ - كيفية تنفيذ الحكم الصادر بتوقيع جزاء خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة ، وذلك في ظل العمل بالقانونين رقمي ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

من حيث ان المادة ٨٦ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على انه عند توقيع جزاء خفض الى وظيفة ادنى ، يشغل العامل الوظيفة الأدنى من تلك التي كان يشغلها عند احالته الى المحاكمة مع استحقاقه العلاوات الدورية المستقلة المقررة للوظيفة الأدنى بمراعاة شروط استحقاقها وتحدد اقدميته في الوظيفة الأدنى بمراعاة اقدميته السابقة فيها بالإضافة الى المدة التي قضاها في الوظيفة الأعلى مع الاحتفاظ له بأجره الذي كان يتقاضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء ولا يجوز النظر في ترقيته الا بعد مضي سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء »

ومناد ذلك ان العبرة في تنفيذ جزاء خفض الوظيفة انها تكون بحالة العامل عند احالته الى المحاكمة التأديبية ، ولما كان العاملان في الحالة الماثلة يشغلان عند الاحالة الى المحاكمة التأديبية الفئة الخامسة طبقا للجدول الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، فان تنفيذ الحكم الصادر ضد كل منهما بخفض الوظيفة يتم على اساس اعتبارهما شاغلين للفئة السادسة وفقا للجدول سالف الذكر ، ومن ثم ينقلان الى الدرجة الثالثة المعادلة لتلك الفئة بالجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالتطبيق لحكم المادة ١٠٢ منه ، مع استحقاقهما العلاوة المقررة بالجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون والتي تتحدد على اساس الراتب الذي يتقاضاه كل منهما والذي لا يتأثر بالحكمين الصادرين ضدهما طالما انهما لم يتضمنا خفض الراتب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تنفيذ الحكمين الماثلين يتم بالخفض الى الفئة السابقة على تلك التي كان العاملان المذكوران يشغلانها عند الاحالة الى المحاكمة التأديبية مع مراعاة التعادل المنصوص عليه بالجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر .

(جلسة ١٨/١١/١٩٨١ - ملف رقم ٥٥٦/٣/٨٦)

هـ - مدة سقوط الدعوى التأديبية :

من حيث ان المادة ٩١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة لعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المتتين أقرب ».

وتنقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء .

وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم يكن قد اتخذت إجراءات قاطعة للمدة .

ومع ذلك إذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية » .

ولما كانت المحكمة الادارية العليا قد قضت في حكمها الصادر بجلاسة ٨١/١/١٧ في الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٢ عليا بأنه إذا انقطعت مدة سقوط الدعوى التأديبية بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة فإنها لا تسقط بعد ذلك الا بمضى ثلاث سنوات من تاريخ آخر إجراء قاطع للمدة وذلك على أساس أن الرئيس المباشر في مفهوم القانون هو المخاطب دون سواه بحكم السقوط السنوى طالما كان زمام التصرف في المخالفة التأديبية بيده ، أما إذا خرج الامر عن سلطاته بإحالة المخالفة الى التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وأضح التصرف فيها بذلك من اختصاص غيره انتفى تبعاً لذلك موجب سريان السقوط السنوى ، والعلة في ذلك تكمن في أن سكوت الرئيس المباشر عن ملاحقة المخالفة مدة سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفة التأديبية يعد قرينه على اتجاهه الى الالتفاف عنها وحفظها ، أما إذا نشط الى اتخاذ إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وخرج الامر عن سلطاته ارتفعت قرينة التنازل هذه وخضع بالتالى امر السقوط للاصل وهو ثلاث سنوات .

ولما كان الامر كذلك وكان زمام قبول الدعوى التأديبية منوطاً بالمبادئ التى تضعها المحكمة الادارية العليا ، فإن المبدأ الذى أخذت به يكون أولى بالاتباع .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى حساب مدة التقادم في الحالة الماثلة وفقا للمبدأ الذى اخذت به المحكمة الادارية العليا (١) .

(جلسة ١٩٨٢/١١/٣ — ملف رقم ٧٤٩/٢/٣٢)

٦ — تحديد الجهة المختصة بتأديب العامل المنقول .

لما كانت المادة ٨٦ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة والمادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية قد قررت اختصاص المحكمة التأديبية الخاصة بالجهة التى وقعت فيها المخالفة بتأديب العامل ، كما ان المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ومن بعدها المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والمادة ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد خولت الجهة المعار أو المنتدب اليها العامل أو المكلف بها سلطة تأديبية عن المخالفات التى يرتكبها خلال فترة الاجارة أو النذب أو التكليف ، فان مفاد ذلك ان المفاط فى تحديد الجهة المختصة بتأديب العامل هو بمحل وقوع المخالفة التأديبية وليس بتبعيته وقت اتخاذ اجراءات التأديب ضده ، ولما كان هذا المبدأ قد استقر فى التشريع وتواتر النص عليه فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين التالية له ، وكان مقورا لقاعدة يقتضيها المنطق وطبائع الاشياء والمصلحة العامة باعتبار ان الجهة التى وقعت فيها المخالفة هى المتصلة بموضوعها والاقدر على اصتدار قرار مناسب فى شأنها ، وكما وانها اقدر من غيرها على الأسام بعناصر المخالفة واعداد بياناتها وتقديم المستندات الدالة عليها عند الاحالة الى المحكمة التأديبية وبالتالي يكون من غير المقبول اسناد الاختصاص باتخاذ اجراءات التأديب الى جهة اخرى غير تلك التى وقعت فيها المخالفة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى اختصاص الجهة التى وقعت فيها المخالفة باتخاذ اجراءات تأديب العامل .

(جلسة ١٩٨٢/٦/٢ — ملف رقم ١٧٤/٢/٨٦)

(١) وجدير بالذكر ان الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع سبق وأن انتهت بجلستها فى ١٩٨١/١/٢١ الى سقوط الدعوى التأديبية بمضى سنة من آخر اجراء قاطع لها ، الا انها عدلت عن هذا الاتجاه وفقا للمبدأ الذى اخذت به المحكمة الادارية العليا المشار اليها .

٧ - مدى جواز قبول الطلب المقدم من العامل بالإحالة الى المعاش المبكر طبقا للقرار الجمهوري رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ ، خالة كونه محالا للمحاكمة التأديبية .

من حيث ان قوانين العاملين السابقة على القانون الحالي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، لم تعتبر الاحالة الى المعاش سببا لانتهاء الخدمة الا اذا كانت صادرة كقرار تأديبي . وعلى اساس هذا النظر اتجهت المحكمة الادارية العليا الى تكييف طلب الاحالة إلى المعاش وفقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بأنه طلب استقالة (١) .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد خرج على هذه النظرة التي اتجهت اليها قوانين العاملين السابقة عليه ، اذ اعتبر الاحالة الى المعاش ، ولو لم تكن قرارا تأديبيا ، سببا لانتهاء الخدمة . وعلى ذلك فان طلب الاحالة الى المعاش الذي يقدم في ظل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المنوه عنه ، وطبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر لا يعتبر طلب استقالة ، ولا تسرى عليه من ثم احكام الاستقالة ، وانما تسرى عليه الاحكام التي ورت في هذا القرار الجمهوري رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ المنوه عنه وليس من بينها ما تضمنه عجز المادة ٩٩ من قانون العاملين المدنيين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من عدم جواز قبول استقالة العامل المحال الى المحاكمة التأديبية الا بعد الحكم في الدعوى بغير عقوبة الاحالة الى المعاش او الفصل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز قبول طلب الاحالة الى المعاش المبكر طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر ، المقدم من العامل المحال الى المحاكمة التأديبية .

(جلسة ١٦/٣/١٩٨٣ - ملف رقم ٨٦/٤/٩٣٤)

(ك) انتهاء الخدمة :

١ - سلطة جهة الادارة في انتهاء خدمة العامل للاتحاق بخدمة جهة اجنبية ، ومدى سلطتها في منحه اجازة بدون مرتب في هذه الحالة .

(١) هذا وقد ذهبت ادارة الفتوى لوزارات المالية والاقتصاد والتأمينات الاجتماعية بفتواها الصادر في ٢٤/٥/١٩٧٩ (ملف رقم ١/٣/٢٣١) الى عدم جواز قبول طلب العامل في مثل هذه الحالة ، تأسيسا على أن التكييف القانوني للطلب المشار اليه هو استقالة صريحة يمنع على جهة الادارة قبولها مادام العامل محالا الى المحاكمة التأديبية .

من حيث ان الالتحاق بخدمة اى جهة اجنبية يتعين ان يكون مسبوتا بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية ، الا انه طبقا للقاعدة الاصولية المقررة من ان الاجازة اللاحقة كالاذن السابق ، فانه اذا ما رأت جهة العمل الموافقة للعامل على عمله بالجهة الاجنبية التى التحق بها فان هذه الموافقة اللاحقة تأخذ حكم الاذن السابق .

وبالتطبيق على الحالة المعروضة ، فان انتهاء خدمة العامل لا تنسم بقوة القانون وانما تترخص جهة الادارة فى ذلك ، فلها ان تنهى خدمته بقرار منها اعتبارا من تاريخ انقطاعه عن العمل ولها ان تجيز هذا التعاقد وتوافق على منحه اجازة خاصة بدون مرتب لئلا يترتب عليها من سلطة تفسيرية فى هذا الشأن .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى ان انتهاء خدمة العامل لالتحاقه بخدمة احدى الجهات الاجنبية دون ترخيص سابق من جهة الادارة لا يتم بقوة القانون وللادارة سلطة تقديرية فى منحه اجازة خاصة بدون مرتب ، ولها انتهاء خدمته اعتبارا من تاريخ انقطاعه عن العمل وفقا لما تراه محققا للمصلحة العامة .

(جلسة ١٩٧٨/١٠/٤ — ملف رقم ١٦٩/٢/٨٦)

٢ — مدى احقية العاملين الذين كانوا وقت دخولهم الخدمة لأول مرة خاضعين لاحد الانظمة الوظيفية التى تقضى باهتداء الخدمة فى سن الخامسة والستين ثم تغير وضعهم بعد ذلك بخضوعهم لنظام يخرجهم من الخدمة ببلوغهم سن الستين فى البقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين .

تحديد سن الاحالة الى المعاش هو جزء من النظام الوظيفى الذى يخضع له الموظف عند دخوله الخدمة ، وهذا النظام قابل للتعديل فى أى وقت حسبما يقضى الصالح العام ، باعتبار ان علاقة الموظف بالوظيفة هى علاقة تنظيمية تحكمها قوانين ولوائح ، وليست علاقة تعاقدية . وليس للموظف حق ذاتى بالنسبة لتحديد سن احالته الى المعاش ، وانما يترك لنظم التوظيف تحديده كيفما يتفق والمصلحة العامة ، وذلك فيما عدا الاستثناءات التى تقررها التشريعات ، على انه يتعين عدم التوسع فى تفسير هذه الاستثناءات والقياس عليها ، وانما يجب ان تقدر بقدرها ومن ثم

فإن الاستثناء الوارد في المادة ١٩ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ لا يجوز التوسع في تفسيره بمده الى ما كان وقت دخوله الخدمة لأول مرة خاضعا لاحد الانظمة الوظيفية التي تقضى بانتهاء الخدمة في سن الخامسة والستين ثم تغير وضعه بعد ذلك بخضوعه لنظام يخرج من الخدمة ببلوغه سن الستين .

وبناء على ذلك فإن تطبيق القانونين رقمي ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ على المعروضة حالتهم إنما يتم من واقع مراكزهم القانونية الثابتة لهم وقت العمل بهما ولا تتم بالنظر الى ما كان لهم من مراكز قانونية في اوقات سابقة كوقت دخولهم الخدمة .

(جلسة ١٩٧٩/٢/٧ — ملف رقم ٧٣٨/٤/٨٦)

تعقيب :

وجدير بالذكر ان رايا مقابل اذهب الى ان المقصود بعبارة « قوانين توظيفهم » هي قوانين التوظيف التي التحقوا بالخدمة وفقا لاحكامها ويؤيدون وجهة نظرهم هذه بما سبق وان انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها في ١٨/٥/١٩٧٧ من ان المقصود ببلوغ السن المقررة في قوانين توظيفهم هي القوانين التي التحقوا بالخدمة وفقا لها ، ونشأت لهم مراكز ذاتية تخولهم الاحتفاظ بها ، وذلك بتطبيق المادة ١٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ وايضا ما قرره في هذه الجلسة من ان المستخدمين والعمال الذين نقلوا الى مجموعة وظيفية قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ وكانوا قد تمتعوا بالاستثناء المنصوص عليه في المادة ١٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ هؤلاء الموظفون يستصحبون في ظل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، ما نشأ لهم من مراكز ذاتية في ظل القانونين رقمي ٣٦ ، ٣٧ لسنة ١٩٦٠ باعتبارها من الحقوق المكتسبة التي يعمل بها في ظل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ طبقا للمادة ١٣ منه .

الا ان هذا النظر عدلت عنه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٧ مارس سنة ١٩٧٨ حيث قررت ان تحديد سن الاحالة الى المعاش هو جزء من نظام التوظيف (وهي نفس الاسباب التي استندت اليها الفتوى الماثلة) .

وما انتهت اليه الجمعية العمومية في فتاوها المشار اليها بجلاسة ٧ مارس سنة ١٩٧٨ يتفق والمستفاد من العديد من فتاواها من أن المناط في الافادة من حكم المادة ١٣ من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦١ هو أن يكون العامل خاضعا وقت العمل بأحكام هذا القانون لاحد الانظمة الوظيفية التى تقضى بانتهاء الخدمة فى سن الخامسة والستين (فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٩ / من يناير ١٩٧٥ ، ٤ من يونيه سنة ١٩٧٥ ، ٢١ من يناير سنة ١٩٧٦ ، ٢٨ من أبريل سنة ١٩٧٦) .

كما يؤكد هذا الاتجاه ما اضطرر عليه القضاء الادارى من أن الخاضعين لاحكام كادر العمال وقت صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من حقهم الافادة من المادة ١٣ من هذا القانون والبقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين (حكم محكمة القضاء الادارى - الدائر لإيستثنائية فى الطعن رقم ١٣٠١ الصادر بجلاسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٢ ، حكم الادارية العليا فى الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ١٧ ق الصادر بجلاسة ١٤/٥/١٩٧٥) .

٣ - مدى جواز مد خدمة العامل العامل بقوانين أو قرارات خاصة بعد بلوغه سن الاحالة الى المعاش ، وذلك فى ظل احكام القانونين رقمى ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

وضع المشرع قاعدة جديدة واجبة السريان اعتبارا من ١/٧/١٩٧٨ (تاريخ العمل بأحكام القانونين ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨) ، هذه القاعدة مقتضاها عدم جواز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة للتقاعد ، وقد استثنى المشرع فى المادة ٢/١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة ، العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات من الخضوع لاحكام قانون تنظيم العاملين المدنيين بالدولة ، وقيد عدم الخضوع لهذه الاحكام بعبارة « فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات » ومقتضى ذلك أن كل ما لم ير دبثبائه نص فى تلك جواز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن لمقررة ، ومن ثم فإنه يتعين لعدم خضوع العاملين بقوانين أو قرارات خاصة لهذا الحكم - وبالتالي استمرار القرارات لصاحبة بمد خدمتهم بعد بلوغهم سن لاحالة الى المعاش سارية

المفعول بعد ١٩٧٨/٧/١٠ أن تكون تلك القوانين والقرارات الخاصة قد نصت صراحة على عدم جواز مد الخدمة أو البقاء في الخدمة بعد السن المقررة للتقاعد أو الإحالة إلى المعاش .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن قاعدة عدم جواز مد الخدمة بعد حسن النية تنطبق على العاملين الخاضعين لقوانين خاصة إذا كانت لا تتضمن نصا خاصا يجيز مد الخدمة بعد هذا السن .

(جلسة ١٩٧٩/٢/٧ — ملف رقم ٨٦/١٤/٨١٣)

٥ — كيفية تطبيق القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بإعادة المصولين بغير الطريق التأديبي إلى وظائفهم .

نظم المشرع بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ إعادة العاملين الخاضعين للكادر العام الذين فصلوا بغير الطريق التأديبي في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ إلى الخدمة واشترطت لذلك عدم بلوغ سن التقاعد وعدم صحة قرار إنهاء الخدمة فإن تحقق هذان الشرطان ، أعيد العامل إلى الخدمة في وظيفته السابقة أو في وظيفة معادلة لها فإن لم توجد اعتبر شاغلا لها بصفة شخصية حتى تخلص مع حساب مدة الفضل في الاقدمية واستحقاق العلاوات والترقيات التي تتم بالاقدمية ، وحسابها كذلك في المعاش بدون مقابل . فإذا كان العامل قد اقام دعوى قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ولم يصدر فيها حكم نهائي سرت هذه الأحكام عليه .

(جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢ — ملف رقم ٨٠٣/٤/٨٦)

٦ — مدى صحة سحب قرارات إنهاء خدمة العاملين الذين تقضى لوائح توظيفهم بالبقاء في الخدمة حتى بلوغ سن الخامسة والستين بعد أن أنهيت خدمتهم تطبيقا لقواعد الاستقالة التيسيرية .

من حيث أن هيئة المطابع الأميرية — في الحالة الماثلة — قد أنهت خدمة العاملين المعروضة حالتهم بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ بتفويض الوزراء ومن في حكمهم في إصدار قرارات إحالة العاملين المدنيين إلى المعاش بناء على طلبهم وتسنوية معاشاتهم ، ثم صدرت بعد ذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

بجلسة ١٩٧٥/١/٢٩ (ملف رقم ٢٨٧/١/٨٦) والتي انتهت الى ان سن الاحالة الى المعاش بالنسبة لعمال اليومية ، الذين كانوا موجودين بالخدمة وقت لعمال بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ هو ٦٥ سنة ولو لم يستمروا في درجاتهم العمالية بعد العمل بهذا القانون ، وفي اعقاب ذلك تقدم هؤلاء العاملين بطلبات لاعادتهم الى الخدمة واستجابت لهم الهيئة بأن أصدرت القرارات رقمي ٢٧٧ في ١٩٧٨/١٠/٤ و ٣٢٠ في ١٩٧٨/١١/١٩ ، بسحب قرارات انتهاء خدمتهم وتسوية حالاتهم الوظيفية بافتراض استمرارهم بالخدمة من تاريخ انتهاء خدمتهم حتى تاريخ اعادتهم لوظائفهم .

ولدى عرض موضوعهم على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٨١ استبان لها ان قرارى سحب قرارات انتهاء خدمة هؤلاء العاملين صدر في ١٩٧٨/١٠/٤ و ١٩٧٨/١١/١٩ ، وترتب عليهما اعادتهم الى الخدمة قبل بلوغهم السن المقررة اصلا لاحتالهم الى المعاش ، واذ صدر هذان القراران ، وانقضت المدة المقررة لتحسين القرارات الادارية .عليهما بغير ان تتخذ جهة الادارة اجراء يكون من شأنه زعزعة استقرار المراكز القانونية المترتبة على صدورهما ، فانهما يتحصنان بفوات الميعاد المقرر لسحب القرارات الادارية .

(جلسة ١٩٨١/١١/٤ — ملف رقم ٥٢٥/٣/٣٦)

٧ — مدى احقية العاملين المدنيين المنقولين الى شركات القطاع العام في البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين .

من حيث ان المشرع في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد قرر اصلا عاما — يسرى على المنتفعين بأحكام القانون المشار اليه ، مؤداه انتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الستين ، الا انه خروجا على هذا الاصل واستثناء منه — انشا للعاملين الذين كانوا بالخدمة وقت العمل بهذا القانون في اول يونيه سنة ١٩٦٣ مركزا ذاتيا يخولهم البقاء في الخدمة حتى يبلغوا السن المقررة في لوائح توظيفهم ، ويفيد من هذا الاستثناء المستخدمون والعمال الموجودون بالخدمة في تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين .

ومن حيث ان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نص في المادة ١٦٤ المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على استمرار العمل بالبنود

أرقام (١ ، ٢ ، ٤) من المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وكان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يطبق على العاملين بالقطاع العام ، ومن ثم فإن العاملين الذين طبق في شأنهم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ثم نقلوا الى شركات القطاع العام وأستمروا في الخدمة حتى سريان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، يحق لهم استصحاب ميزة البقاء في الخدمة الى سن الخامسة والستين في ظل هذا القانون الاخير وذلك اعمالا لنص المادة ١٦٤ منه .

ومن حيث انه قد تأكد ذلك بما نصت عليه قوانين العاملين بالقطاع العام المتعاقبة والتي كان آخرها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في المادة ٩٦ منه ، سابق الاشارة اليها .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العاملين المدنيين المنقولين الى شركات القطاع العام المشار اليهم في البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين .

(جلسة ١٩٨٣/١/٥ — ملف رقم ٥٩٩/٣/٨٦)

٢٨ — شرطة :

(١) تحديد الدرجة المالية المعادلة لرتبة عريف بهيئة الشرطة عند نقله الى وظيفة خارج هيئة الشرطة ، والبدلات التي يحتفظ له بها .

من حيث أن القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة الذي تم النقل في ظله في الحالة المعروضة ينص في المادة ٧٧ منه على أنه « ... كما تسرى على افراد هيئة الشرطة احكام المواد ... ٢٨٠٠ ، ... » وينص في المادة ٢٨ على أن « ... لا يجوز نقل الضابط الى وظيفة خارج هيئة الشرطة الا بعد موافقة كتابية وبعد اخذ رأي المجلس الاعلى للشرطة ، ويتم النقل على اساس المرتب الذي يتقاضاه في هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لرتبته او درجته » .

ويبين من ذلك أن نقل ضباط او افراد هيئة الشرطة الى وظائف خارجها يكون الى فئات معادلة لفئاتهم ، ويتم اجراء هذا التعادل طبقا لما بلغه العامل المنقول من مرتب ، مضافا اليه ما يتقاضاه من بدلات ثابتة .

وقد افصحت المذكرة الايضاحية لقانون هيئة الشرطة عن طبيعة

البدلات التى تتسم بخاصية الثبات فى حكم هذا النص ، وتضم — تبعاً لذلك — للمرتب الذى تحدد على أساسه الدرجة المنقول إليها ، فحددها بأنها « البدلات التى لا تتأثر بعمل دون آخر فى هيئة الشرطة ، والتى لا تتغير من شهر إلى آخر نتيجة أى ظرف طارئ بل يستمر استحقاقها ثابتاً مستقراً » .

ويتطبيق ما تقدم على ما كان يتقاضاه العامل المعروضة حالته من مبالغ ، يتضح أنها جميعاً لا يلحقها وصف البديل الثابت ، وأساس ذلك أن علاوة المدن يتقاضاها فرد هيئة الشرطة بمناسبة العمل فى مدينة ، ويوقف صرفها بمجرد النقل إلى مناطق لا يصدق عليها وصف المدن ، ومن ثم لا تعتبر ذات طبيعة ثابتة وأن علاوة المباحث لا تمنح إلا لمن يقوم بأعمال المباحث ويكون منحها مرهوناً باستمراره فى أداء هذه الأعمال ، وبالتالي تقتضى عنها صفة البديل الثابت الذى يستصعبه فرد هيئة الشرطة المنقول إلى وظيفة خارجها . كما أن الأجر الإضافى الذى يمنح لأفراد تلك الهيئة لا يعتبر من قبيل البدلات فضلاً عن ارتباطه بأدائهم أعمال إضافية لما هو مسند اليهم أصلاً من أعمال ويتوقف استحقاقه على القيام بالخدمة الإضافية المؤقتة بطبيعتها ، فلا يعد من البدلات الثابتة المعنية فى النص المتقدم ، كذلك فإن استحقاق المعروضة حالته لبديل الغذاء فى حالة الطوارئ منوط بقيام ظروف استثنائية تستلزم استمرار قوات الشرطة فى أداء عملها طوال اليوم وبالتالي لا يتسم هو الآخر بوصف الثبات المتطلب فيما يحتفظ به من بدلات عند النقل . وترتيباً على ذلك لا يحق للمعروضة حالته الاحتفاظ بأى من تلك المبالغ بعد نقله إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

ولما كان المذكور قبل نقله يشغل رتبة عريف شرطة التى يبدأ ربطها بمبلغ ٢٢٨ جنيهاً سنوياً وينتهى عند ٤٢٠ جنيهاً ، وكان مرتبه قد بلغ وهو بهذه الرتبة مبلغ ٢٥٥ جنيهاً ، وإذا تم نقله فى ظل العمل بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذى يحدد للدرجة السادسة بداية قدرها ١٩١ جنيهاً ونهاية قدرها ٥٤٠ جنيهاً بمتوسط ٣٦٦ جنيهاً ، ويحدد للدرجة الخامسة بداية قدرها ٢١٦ جنيهاً ونهاية قدرها ٧٢٠ جنيهاً بمتوسط ٤٦٨ جنيهاً وكان آخر مرتب وصل إليه المذكور عند نقله عن متوسط مربوط كلا من الدرجتين ، فإنه ينقل إلى أقرب الفئات إلى رتبته وهى الدرجة السادسة أدنى درجات الكادر العام المنقول إليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن الدرجة المالية المعادلة لرتبة عريف شرطة التى ينقل إليها السيد المعروضة

للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وانه لا يجوز الاحتفاظ له بعد نقله بأى من حالاته فى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة هى الدرجة السادسة وفقا للمبالغ التى كانت تصرف له فى وظيفته السابقة بهيئة الشرطة تحت اسم علاوة مدن او علاوة مباحث او اجر اضافى او بدل غذاء الطوارىء .

(جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤ — ملف رقم ٨٤٠/٤/٨٦)

(ب) مدى احقية ضباط الشرطة فى الترقية الى الرتبة الاعلى والتي صدر قرارها بعد انقطاعه عن العمل عقب انتهاء مدة اجازته الدراسية .

من حيث ان مفاد نص المادة ٧٣ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ان انقطاع الضابط لمدة خمسة عشر يوما ولو عقب اجازة مرخص له بها بدون اذن وبغير عذر مقبول يقضيه خلال الخمسة عشر يوما التالية يؤدى الى اعتبار خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه بشرط ان يتم اذاره كتابة بعد انقطاعه بخمسة ايام . ومن ثم فان الضابط الذى تنتهى خدمته على هذا النحو لا يعتبر موجودا بالخدمة ابتداء من تاريخ الانقطاع .

ولما كان الضابط فى الخالة الماثلة منقطع عن عمله من تاريخ ١٩٧٧/١٢/٣٠ بعد انتهاء اجازته الدراسية ، وكان قد طلب مد هذه الاجازة لمدة عام تنتهى فى ١٩٧٨/١٢/٢٩ حتى تتم مناقشة الرسالة المقدمة منه للحصول على الدكتوراه غرضت الوزارة طلبه وانذرت بالعودة ، الا انه استمر فى انقطاعه مما ادى الى اصدار الوزارة القرار رقم ٩٧١ لسنة ١٩٧٨ بانتهاء خدمته اعتبارا من ٧٧/١٢/٣٠ تاريخ انقطاعه عن العمل ، فان هذا القرار يكون قد ضايف صحيح حكم لقانون ومن ثم يعد هذا الضابط غير موجود بالخدمة فى هذا التاريخ فلا يكون صالحا للترقية الامر الذى يعدم القرار الصادر بترقيته الى رتبة مقدم فى ١٩٧٨/٢/١ لتخلف محله ، فلا يترتب عليه اثر وتبعات لذلك يكون مطابقا للقانون النص فى قرار انتهاء خدمته على سحب تلك الترقية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية الضابط المعروف حالته فى الترقية الى رتبة المقدم والذى صدر قرارها بعد ١٩٧٧/١٢/٣١ تاريخ انتهاء خدمته .

(جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥ — ملف رقم ٥٢٣/٣/٨٦)

(ج) تحديد تاريخ فصل فرد الشرطة المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف بعد وقفه عن العمل .

من حيث أن المشرع في قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ (المواد ٧١ ، ٧٧ ، ٧٤) قد أوجب إنهاء خدمة فرد الشرطة في حالة الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيّدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، وأنه قصد إلى أعمال أثر الفصل المترتب على الحكم الجنائي من تاريخ صدوره ، في حين أنه عندما تناول آثار الحكم التأديبي الصادر بالفصل أو الإحالة إلى المعاش قضي بإنهاء خدمة العامل من تاريخ الحكم إلا إذا كان موقوفاً عن العمل فنتهى خدمته من تاريخ الوقف ، ما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك ، وهو ما مفاده أنه ولئن كان المشرع قد أجاز بالنسبة للحكم التأديبي بإنهاء الخدمة الارتداد بتاريخ الفصل إلى تاريخ سابق على تاريخ الحكم في حالة الوقف من العمل ، فإن ذلك يعد حكماً خاصاً يرتد فيه تاريخ الفصل بالنص الصريح ، ولا وجه لأعماله فيما يتعلق بأثر الفصل المترتب عليه الحكم الجنائي طالما أن المشرع لم يقض به صراحة ، إذ لا مجال لأعمال القياس في هذا الصدد لأن تلك الوسيلة من وسائل التفسير لا يجوز اللجوء إليها في نطاق الآثار المترتبة على الأحكام الجنائية . وعليه لا يجوز أعمال أثر الفصل المترتب على الحكم اعتباراً من تاريخ سابق على تاريخ صدوره إلا بنص ، ذلك أن الحكم لا يكون قائماً إلا من هذا التاريخ الأخير وحده ، ومن ثم لا يصح الارتداد بآثاره بغير نص في القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن المعروضة حالته يعتبر مقصوفاً من تاريخ الحكم الجنائي الصادر بأدائه وليس من تاريخ وقفة عن العمل .

(جلسة ١٩٨١/١/٢١ — ملف رقم ١٧١/٢/٨٦)

(د) مدى أحقية أفراد هيئة الشرطة في صرف مقابل نقدي بواقع اجر كامل عند سفرهم وعائلاتهم بالتطبيق لاحكام المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال

من حيث أن المشرع رخص للعاملين ، ومن بينهم أفراد هيئة الشرطة — تشجيعاً لهم للعمل في مناطق معينة — بالسفر لهم وعائلاتهم ذهاباً وإياباً إلى الجهة التي يختارونها عدداً محدد من المرات سنوياً بالمجان أو بربع أجره ، وأعطى لهؤلاء العاملين الخيار بين التصريح لهم باستثمارات السفر المجانية أو بربع أجره ، وصرف مقابل نقدي عن مدة السفر المقررة لهم ، على أن يكون هذا المقابل معادلاً لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التي يعمل بها إلى القاهرة ، ومن ثم فإن حساب المقابل النقدي

المستحق للعامل يتحدد بتكاليف سفره وأسرته من الجهة التي يعمل بها الى القاهرة طبقا للشروط والايضاح المقررة في هذا الشأن .

ومن حيث ان افراد الشرطة يتمتعون بميزة السفر بنصف اجر على خطوط هيئة السكك الحديدية ووسائل المواصلات العامة ، ومن ثم يتعين ان يراعى ذلك عند حساب المقابل النقدي المشار اليه ، بحيث يتحدد بنصف الاجرة بالنسبة لمن يتمتع بمزايا السفر بنصف الاجرة ، وكامل الاجرة بالنسبة للباقيين من افراد أسرته الذين يتمتعون بهذه الميزة ما لم يكن هناك اعفاء اكثر سخاء فيؤخذ في الاعتبار عند تقرير هذا المقابل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان المقابل النقدي لاستثمارات السفر المجانية او بربع اجرة ، المستحق لافراد هيئة الشرطة العاملين بالمناطق الواردة بالمادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ، مصاريف الانتقال المشار اليه ، يتقرر بنصف اجرة بالنسبة للمستحق نصف اجرة ، وكامل الاجر بالنسبة للباقيين من افراد الاسرة ، ما لم يكن هناك اعفاء اكثر سخاء فيؤخذ في الاعتبار .

(جلسة ١٩٨٣/٥/٤ — ملف رقم ١٤٠٧/٤/٨٦)

(و) مدى احقية الضباط الدارسين بكلية الدراسات العليا والبحث باكاديمية الشرطة في صرف بدل غذاء (الحالة ج) .

من حيث البديل المذكور مقرر لتعويض ضباط وجنود الشرطة عما يتكبّدونه من نفقات في الظروف الاستثنائية التي تقدر معها وزارة الداخلية ضرورة استبقائهم بالخدمة مما يضطرهم الى تناول وجباتهم بمركات خدمتهم وتقدير الظروف التي تستدعي استبقائهم أمر متروك لوزارة الداخلية بما لا يعقب عليها في هذا الشأن باعتبارها القائمة على مرفق الامن بالبلاد ، ومن ثم فانه يكون للضباط الدارسين بكلية الدراسات العليا في اكااديمية الشرطة الحق في صرف بدل غذاء اذا رأت السلطة المختصة استبقائهم في غير ساعات العمل المقررة لمواجهة الظروف الاستثنائية التي تقدرها هذه السلطة .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان وزارة الداخلية قد اعلنت حالة الطوارئ (الحالة ج) ، في جميع اجهزتها بما فيها كلية الدراسات العليا

والبحوث واستخدام قوات الشرطة في هذه الظروف يشمل كل رجال الشرطة أما كانت مواقعهم أو أعمالهم حيث يكونون على استعداد دائما لمواجهة الاحداث ومن ثم فان منطأ استحقاق بدل غذاء (الحالة ج) المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في أول يناير سنة ١٩٧٤ يكون قد توافر بالنسبة للضباط الدارسين بكلية الدراسات العليا والبحوث ... باكاديمية الشرطة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية الضباط الدارسين بكلية الدراسات العليا والبحوث باكاديمية الشرطة في صرف بدل غذاء (الحالة ج) .

(جلسة ١٩٨٢/١٠/٧ - ملف رقم ١٩٢٦/٤/٨٦)

٢٩ - شهر عقارى :

(١) مدى سلطة مصلحة الشهر العقارى في اصدار قرارات بعدم الاعتماد بتسجيل المحررات بعد تمام شهرها .

من حيث أن المشرع في قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ أوجب شهر جميع التصرفات التى يكون محلها انشاء أو نقل أو تغيير أو انتضاء حق من الحقوق العينية الاصلية وذلك بطريق التسجيل ، ورتب على عدم التسجيل اثرا بالغ الخطورة من مقتضاه بقاء الحق على حاله وكأنه لم يرد عليه أى تصرف ، فلا ينشئ الحق ولا ينقل ولا يتغير ولا يزول سواء فى العلاقات بين نوى الشأن أو بين الغير ، ولم يجعل المشرع للتصرف من اثر فى هذه الحالة سوى الالتزامات الشخصية بين اطرافه ، كما أوجب المشرع تسجيله الاحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق العينية الاصلية حتى تكون حجة على الغير . ومد نطاق هذه القاعدة الى القسمة العقارية ولو كان محلها عقارات موروثة ، وكذلك أوجب المشرع شهر حق الارث بطريق التسجيل والا امتنع شهر أى تصرف يصدر من الوارث بشأن العقارات الموروثة ولم يجر المشرع المناس بالمحررات المشهورة عن طريق التسجيل الا بمقتضى احكام قضائية نهائية ، بل انه استثنى هذه المحررات من الاثر الرجعى لاحكام فابقى على قوتها فى مواجهة الغير خلال تلك الفترة الا اذا تم تسجيل عريضة الدعوى والتأشير بمضمونها على هامش تسجيل المحرر ، كما انه علق

سريان تلك الاحكام بعد صدورها في مواجهة الغير على تسجيلها . وفي صدد اجراءات الشهر حدد المشرع دور ذوي الشأن ودور مصلحة الشهر العقاري على نحو واضح ، فبدأها بطلب يقدم من ذوي الشأن الى المصلحة التي تلتزم بتقيده بحسب تاريخ وساعة تقديمه وحدد للمصلحة المحررات التي تختص بشهرها سواء بطريقة التسجيل أو القيد أو التأشير على الهامش كما حدد لها المحررات التي تقبلها في اثبات اصل الملكية أو الحق المراد تسجيله أو قيده وفي هذا المجال لم يخولها لسلطة في رفض المحررات المشهورة الا اذا تعارضت مع مستندات المالك الحقيقي ، ولضمان سلامة وجدية عملية الشهر الزم المصلحة بفحص الطلب واعادته للطالب مؤشرا عليه برأيها اما بقبول الشهر أو برفضه ، وفي الحالة الاخيرة الزمها بتسبيب رفضها وبيان المستندات اللازم استيفائها لاتمام الشهر كما اخضع قرارها لرقابة القضاء وخول صاحب الشأن حقا في الاعتراض على رأي المصلحة وعندئذ تلتزم باعطاء المحررات رقما وقتيا ويرفع الامر الى قاضي الامور الوقتية الذي يصدر بعد سماع ايضاحات صاحب الشأن ومكتب الشهر العقاري قرارا نهائيا مسببا بابقاء الرقم الوقتي للشهر بصفة دائمة أو بالغاؤه تبعا لتحقيق أو تخلف شروط الشهر المنصوص عليه القانون .

والثابت من سرد الوقائع انه بعد أن تم شهر المحرر المبرم بين ورثة برقم ٢٤٤٣ في ١٧/٦/١٩٧٩ بطريق التسجيل مكتب الشهر العقاري بالجيزة اثار خلافا في الرأي بين الادارة العامة للشهر وادارة التفتيش الفني بمصلحة الشهر العقاري . فاتجهت الادارة الاولى الى بطلان التسجيل على اساس ان المحرر تتضمن تسجيلا لعقد القسمة العرفي لمحرف في ٨/٦/١٩٤٦ بين ، بغير أن يمثل ورثة امام مكتب لشهر العقاري وبدون الحصول على توقيعاتهم وفي حين ذهبت ادارة التفتيش الى صحة التسجيل استثناء على اقرار ورثة وتسليمهم بطلبات ورثة في الدعوى رقم ٥٢٩٠ لسنة ١٩٧٨م بصحة ونفاذ عقد القسمة المشار اليه باعتبار ان هذه القرارات وقد تمت امام موظف رسمي مختص بقبولها تقوم مقام الحضور امام مكتب الشهر والتوقيع امام الموظف المختص بالتوثيق وبالتالي تدخل في اعداد الاوراق الرسمية التي يتعين الركون اليها في اثبات التصرفات القانونية فتكون حجة على من صدرت منه ، غير انه على اية حال وايا ما كان الرأي في مدى صحة تسجيل المحرر رقم ٢٤٤٣ لسنة ١٩٧٩ فانه ما كان يجوز لامين عام مصلحة الشهر العقاري أن يصدر قرارا بعدم الاعتداد بالمحرر بعد أن تم شهره بطريق التسجيل ذلك لان المشرع لم يخول

مصلحة الشهر العقاري أية سلطة في إلغاء التسجيلات بعد تمامها وانما رتب هذا الاثر على الاحكام التي تصدر من القضاء وحده وعندما خول المصلحة سلطة المفاضلة بين المحررات المشهرة اشترط لممارسة هذه السلطة ان تتعارض تلك المحررات مع مستندات المالك الاصلى وقصر ممارستها كذلك على الفترة السابقة على التسجيل كما اقام المشرع القضاء رقيباً على قرارات مصلحة الشهر فيما يتعلق برفض شهر المحررات ، فالزمها بعرض الامر على قاضى الامور الوقتية اذا مارأت رفض طلباً ذوى الشأن تسجيل احد المحررات وجعل قرار القاضى الذى يصدر فى هذا الشأن نهائياً ، ومن ثم فانه لا يجوز لاقول بان الشهر العقاري يملك اصدار قرارات بعدم الاعتداد بالمحررات المشهرة بعد تسجيلها قياساً على سلطته في المفاضلة بين المحررات المخولة له قبل تمام التسجيل ذلك لان اختصاص الشهر العقاري يقف عند تمام التسجيل فيستنفذ بذلك ولايته التى خولها له القانون ولا يكون له سلطة على المحررات بعد الانتهاء من شهرها ولم يخول المشرع مصلحة الشهر العقاري ، على النحو السالف بيانه ، المساس بالتسجيلات بعد تمامها الا بناء على الاحكام القضائية الصادرة في شأن المحررات المشهرة فواجب التاثير بصحف الدعاوى التى تناولها على هامش تسجيلها ولم يجعل الاحكام التى تصدر بشأنه حجية على الغير الا اذا اشهر منطوقها ، بالاضافة الى ما تقدم فان التسجيل يتمتع باعتباره عملاً قانونياً بالقوة التى يضيفها المشرع بصفة عامة على سائر الاعمال والتصرفات القانونية فلا يجوز المساس بها الا بمقتضى حكم قضائى ، حيث تبقى قائمة منتجة لاثرها فيما بين اطرافها والغير حتى يصدر حكم يقضى بالغائها اذ بذلك يتحقق استقرار المعاملات . ولما كان هدف المشرع من نظام الشهر توفير الثقة في المحررات بحيث ينهض التسجيل شاهداً على صدق ما احتواه المحرر من بيانات وصحة ما ورد به من واقعات وسلامة ما بنى عليه من اجراءات ، فانه لا يكون لمصلحة الشهر العقاري ان تصدر قرارات بعد الاعتداد بعقد تم شهره ، او بان تتخذ أى اجراء او عمل من شأنه المساس بالحجية التى اضافها المشرع على المحررات المشهرة بان يقرر مثلاً عدم الاستناد اليها في المعاملات كل ذلك ما لم يستصدر صاحب الشأن حكماً بالبطلان للتصرف الذى اشتمل عليه المحرر وبطلان التسجيل الذى يقوم بشهره على النحو الموضح بالقانون .

واذ اصدرت مصلحة الشهر العقاري قراراً بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٩م بعدم الاعتداد بالمحرر المشهر برقم ٢٤٤٣ لسنة ١٩٧٩ بـ الجيزة وايقاف اى تعامل يستند اليه فان قرارها يكون باطلاً بطلاناً جسيماً ينحدر به الى

مرتبه العدم لان القانون لم يخول مصلحة الشهر العقارى اختصاصا من هذا القبيل على النحو السالف بيانه ، كما انه يشكل اغتصابا صريحا لسلطة القضاء فى الحكم بىطلان التصرفات المشهورة ولا يكون له تبعاً لذلك من اثر قانونى .

ذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان مصلحة الشهر العقارى لا تملك اصدار قرار بعدم الاعتماد بتسجيل اى عقد تم شهره ، والى ان القرار الصادر منها بعدم الاعتماد بالمحرر رقم ٢٤٤٣ لسنة ١٩٧٩م (جيزة) وبإيقاف اى تعامل يستند اليه هو قرار منعدم وليس له اى اثر قانونى .

(جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥ — ملف رقم ٢٩/١/٥٨)

(ب) مدى جواز شهر حكم صحة ونفاذ عقد بيع بعد مضي السنوات الخمس المتصوص عليها فى قانون الشهر العقارى .

من حيث أن المشرع فى قانون الشهر العقارى اوجب شهر جميع التصرفات التى من شأنها انشا حق من الحقوق العينية العقارية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الاحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك بطريق التسجيل ، كما اوجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية والتأشير بمنطوق الحكم النهائى فى نيل التأشير بالدموى أو فى هامش تسجيلها ، ورتب على قيام صاحب الشأن بشهر الحكم النهائى بصحة التعاقد خلال الخمس سنوات من صيررته نهائيا ان يصبح لهذا الحكم حجية من تاريخ تسجيل دعوى صحة التعاقد أو التأشير بها .

ومن ثم يتعين التأشير بمنطوق الحكم النهائى بصحة التعاقد فى هامش تسجيل الدعوى ايا ما كانت المدة التى تنقضى على صيرورة الحكم نهائيا ذلك ان مدة الخمس سنوات المتصوص عليها انما يقتصر اثرها على انه اذا ما تم تسجيل الحكم خلالها تصبح لحجيته أثر رجعى يمتد الى تاريخ الدعوى ، وليس من شأنها الحيلولة دون شهر الحكم النهائى بصحة التعاقد بعد انقضائها .

ومن حيث أن مصلحة الشهر العقارى تلتزم بأجراء الشهر متى توافرت شروطه طبقا لاحكام القانون دون نظر لما قد يترتب على ذلك من منازعات بين المتزاحمين باعتبار ان الفصل فى هذه المنازعات امر تختص به المحاكم المدنية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى. والتشريع الى التزام الشهر العقارى بالتأشير بمنطوق الحكم المشار اليه على هامش تسجيل الدعوى .

(جلسة ٢٠/١٠/١٩٨٢ — ملف رقم ١٠١/٢/١٥)

٢٩ — صحافة :

(١) مدى ولاية النيابة الادارية في التحقيق مع العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية .

من حيث المادة ٤٦ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة تنص على انه « فضلا عن الاختصاصات المقررة للمجلس الاعلى للصحافة في هذا القانون ومع عدم الإخلال بحق اقامة الدعوى المدنية او الجنائية او السياسية يكون للمجلس في حالة مخالفة الصحفي للواجبات المنصوص عليها في هذا القانون او قانون نقابة الصحفيين أو ميثاق الشرف الصحفي أن يشكل لجنة للتحقيق يتكون من ثلاثة من اعضاءه من بينهم احد الصحفيين والعضوين القانونيين وتكون رئاسة اللجنة لاقدم العضوين القانونيين . ويتعيين على لجنة التحقيق ان تخطر مجلس النقابة او مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع في التحقيق مع الصحفي بوقت مناسب ولهما ان ينيبا احد اعضائهما لحضور التحقيق . وفي حالة توافر الدلائل الكافية على ثبوت الواقعة المنسوبة للصحفي يكون لرئيس لجنة التحقيق تحريك الدعوى التأديبية امام الهيئة المنصوص عليها في المادة ٨١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ في شأن نقابة الصحفيين ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام امام الهيئة التأديبية لرئيس تلك اللجنة وللصحفي الحق في الطعن في قرار هيئة التأديب امام الهيئة الاستئنافية المنصوص عليها في المادة ٨٢ من القانون سالف الذكر . وتنص المادة ٥٢ على ان « الصحفيون الذين يعملون بصحيفة او وكالة صحفية او احدي وسائل الاعلام غير الصحفية عليهم ان يتقدموا بطلب للمجلس الاعلى للصحافة خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون للأن لهم بالعمل . فإذا لم يتقدموا بطلب الآن خلال الفترة المذكورة تتخذ معهم الاجراءات التأديبية وفقا لهذا القانون » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم ١٩ لسنة ٥٩ في شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية

والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ينص في المادة الاولى منه على أن « يستبدل بنص المادتين ١ ، ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة ٥٩ النصاب الآتيان : مادة ١ - مع عدم الإخلال بحق الجهة التي يتبعها العامل في الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تسري احكام المواد من ٣ الى ١٢ ، ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على :

١ - العاملين بالهيئات العامة .

٢ - العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية .

٣ - العاملين في شركات القطاع العام او الشركات التي تشارك فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها او تضمن لها حدا أدنى من الأرباح .

٤ -

٢ -

ومن حيث أن مفاد ما تقدم جميعه ، انحصار اختصاص النيابة الادارية عن الصحف القومية والمؤسسات الصحفية القومية الواردة في قانون سلطة الصحافة وفقا لاحكام القانون للنيابة الادارية المشار اليها . واذ نص المشرع على خضوع جميع العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية من صحفيين واداريين وعمال لعقد العمل الفردي فان مؤدى ذلك هو مخاطبتهم بنظام التأديب والتحقيق والجزاءات الواردة بقانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن بعده القانون الجديد رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ الذي حل محله ، واستبعاد قانون النيابة الادارية وفي هذا الشأن فضلا عن تخويل المجلس الاعلى للصحافة اختصاصات معينة في التحقيق مع الصحفيين وتحريك الدعوى التأديبية ضدهم وفقا لقانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر مما يعنى عدم امتداد ولاية النيابة الادارية اليهم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع جميع العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية .

(جلسة ١/١٢/١٩٨٢ - ملف رقم ١٧٥/٢)

(ب) مدى جواز اعتبار وكالة انباء الشرق الاوسط مؤسسة صحفية في ظل العمل باحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة ، ومدى اعتبارها صحيفة قومية ، وما يصدر عنها من صحف صحفا قومية .

من حيث أن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ في شأن سلطة الصحافة ينص في المادة ٢٢ منه على انه « يقصد بالصحف القومية في تطبيق أحكام هذا القانون الصحف التي تصدر حاليا أو مستقبلا عن المؤسسات الى كان يملكها الاتحاد الاشتراكي العربي أو يساهم فيها وكذلك وكالة انباء الشرق الاوسط والشركة القومية للتوزيع ومجلة اكتوبر والصحف التي تصدرها المؤسسات الصحفية التي ينشئها مجلس الشورى وتعتبر المؤسسات الصحفية القومية والصحف القومية مملوكة ملكية خاصة للدولة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى » .

وتنص مادته السادسة والعشرون على أن « للمؤسسة الصحفية القومية بموافقة المجلس الاعلى للصحافة تأسيس شركات لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الاعلان أو الطباعة أو التوزيع » وتقضى المادة ٣٦ بأن يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتشكيل المجلس الاعلى للصحافة على النحو التالي :

١ -

٢ - رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية القومية

٣ - رؤساء تحرير الصحف القومية

٤ -

٧ - رئيس مجلس ادارة وكالة انباء الشرق الاوسط .

٨ - رئيس مجلس امناء اتحاد الاذاعة والتليفزيون .

١٠ - رئيس مجلس ادارة الشركة القومية للتوزيع أو احدى خبراء التوزيع الصحفي .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان المشرع جاء بنص عام حدد فيه صراحة

المقصود بالصحف القومية بأنها الصحف التي تصدر عن المؤسسات الصحفية التي كان يملكها الاتحاد الاشتراكي العربي أو يساهم فيها ، وتلك التي تصدر عن وكالة انباء الشرق الاوسط ، والشركة القومية للتوزيع ، ومجلة اكتوبر ، والمؤسسات الصحفية التي ينشئها مجلس الشورى .

ومن حيث انه وان كانت نصوص قانون سلطة الصحافة المشار اليه جاءت خلوا من تعريف صريح للمؤسسات الصحفية القومية الا ان هذا التعريف يمكن استخلاصه ضمنا من تعريف الصحف القومية سالف الذكر ، باعتبار ان الصحف القومية هي ثمرة من ثمار المؤسسات الصحفية القومية ، وفي ظل هذا المفهوم تعتبر وكالة انباء الشرق الاوسط مؤسسة صحفية قومية ، وما يصدر منها يعتبر صحفا قومية ، سواء التي تصدر حاليا او تلك التي سوف تصدر مستقبلا ، وفقا لنص المادة ٢٢ سالفه البيان وهي وان كانت تطير انباء ، وتجمع اخبارا ، وتجرر نشرات ، عن طريق مراسليها ومحرريها اللذين يعتبرون صحفيين ، فان ذلك كله نشاط صحفي وما ينتج عنه من مطبوعات تعد صحفا . ومثلها في ذلك مثل مجلة اكتوبر الواردة في مساق النص ذاته والمشمولة بالحكم نفسه ، حيث تعتبر مؤسسة صحفية قومية وصحيفة قومية في آن واحد . كما ان هذه المادة قد تضمنت أيضا الشركة القومية للتوزيع ، رغم ان غرضها الاساسي توزيع الصحف واعتبرتها مثل وكالة انباء الشرق الاوسط وغيرها من المؤسسات التي انتظمتها ، مؤسسة صحفية قومية . ولا جناح في ذلك طبقا لحكم المادة ٢٢ سابقة الإشارة .

ذلك ان تخصيص حالة بالذكر لا يجعلها تنفرد بالحكم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار وكالة انباء الشرق الاوسط مؤسسة صحفية قومية وما يصدر عنها يعد كذلك صحفا قومية في مفهوم القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

(جلسة ١٦/٢/١٩٨٣ - ملف رقم ١٨/١/٢)

(ج) مدى احقية احد الصحفيين بوكالة انباء الشرق الاوسط المحال الى المعاش في صرف المكافأة المتصوص عليها بالمادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ م . بانشاء نقابة الصحفيين .

من حيث أن المادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه

تنص على أنه « إذا انتهى عقد عمل الصحفي احتسبت مكافأة نهاية الخدمة على أساس شهري عن كل سنة من سنوات التعاقد » .

ومن حيث أن المادة ٧٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - والذي انتهت خدمة الصحفي المعروضة حالته في ظل العمل بأحكامه - تنص على أنه « إذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الإلغاء صادرا من جانب صاحب العمل في العقود غير محددة المدة وجب عليه أن يؤدي إلى العامل مكافأة من مدة خدمته تحسب على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر من كل سنة من السنوات التالية » .

كما ينص قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في المادة الرابعة من مواد الإصدار على أن « يستمر العمل بالمزايا المقررة في القوانين والانظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاصة » وتنص المادة السادسة على أن « يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون بالنسبة للعاملين بأحكامه » . كما تنص المادة ١٦٢ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه على أن « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لأحكام الباب الثالث من هذا القانون للمؤمن عليهم الذين كانوا خاضعين لأحكام قانون العمل لا تقابل التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقا لأحكام قانون العمل » .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أنه ليس ثمة ما يحول بين صاحب العمل وإنشاء نظام خاص يقرر بمقتضاه مزايا وحقوقا تصرف للعاملين بالإضافة إلى الحقوق والمزايا المقررة بقوانين التأمين الاجتماعي وفقا لما قضت به المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر . باستمرار العمل بالمزايا المقررة في القوانين والانظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاصة :

ومن ثم يكون للصحفي المعروضة حالته الحق في هذه الميزة المقررة بمقتضى الحكم الخاص الوارد بالمادة ١١٠ من قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه « على أن هذه الميزة تتمثل في الفرق بين مكافأة نهاية الخدمة محسوبة طبقا لحكم هذه المادة ومكافأة نهاية الخدمة محسوبة وفقا لأحكام قانون العمل ، أي لا يجوز الجمع بين مكافأتين ترك الخدمة معا

وفقا لهذين القانونين ومن ثم لا يلتزم صاحب العمل الا بدفع الفرق بينهما فقط .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام وكالة أنباء الشرق الاوسط بأن تؤدي للصحفي المعروضة حالته الفرق بين مكافأة نهاية خدمته محسوبة طبقا للمادة ١١٠ من قانون نقابة الصحفيين المنوه عنه ، ومكافأة مدة خدمته السابقة على أساس قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

(جلسة ١٦/٦/١٩٨٣ - ملف رقم ٨٦/٤/٨٨٩)

٣٠ - صيدلية

مدى جواز احتفاظ الصيدلة غير المشتغلين بملكية الصيدليات وحقوقهم في الجمع بين ملكية الصيدلية والمعاش المستحق لهم من النقابة .

حدد المشرع في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٨ النشاط الذي يعد مزاولة ممارسة مهنة الصيدلة ، فحصره في تجهيز وتركيب وتجزئة الدواء والعقاقير والنباتات الطبية والمواد الصيدلية لاستخدامها في الوقاية أو العلاج من الأمراض ، ولم يدخل في هذا النشاط تملك الصيدلية ذاتها ، وإنما اشترط لمنح الترخيص بإنشاء صيدلية أن يكون طالب الترخيص مرخصا له في مزاولة المهنة ، وأجاز المشرع للصيدلي أن يطلب نقله الى جدول غير المشتغلين والتوقف عن مزاولة المهنة وفي هذه الحالة خوله حقا في تقاضي معاشا من النقابة وأجاز له الجمع بين هذا المعاش وأي دخل خاص أو أي معاش يتقاضاه من جهة أخرى وقضى بإسقاط حقه في المعاش إذا ما عاد لمزاولة المهنة على أي صورة من الصور .

وبناء على ذلك فإن تملك الصيدلية لا يعد مزاولة لمهنة الصيدلة لان المشرع حدد صور مزاولة هذه المهنة على سبيل الحصر ولم يعتبر تلك الصيدلية صورة مزاولة المهنة ، ومن ثم فإنه يحق للصيدلي المتوقف عن مزاولة المهنة أن يحتفظ بملكية الصيدلة بعد نقله لجدول غير المشتغلين بغير أن يؤثر ذلك في استحقاقه معاشا من النقابة طالما لم يثبت من قرائن الحال أنه يمارس المهنة فعلا كأن يمتنع عن تعيين مدير للصيدلية من بين الصيادلة المرخص لهم في مزاولة المهنة أو أن يثبت أنه يقوم بعمل من الاعمال التي تعد ممارسة للمهنة في صيدليته ، ولا يغير من ذلك أن المشرع اشترط لمنح

الترخيص بأنشاء الصيدلية أن يكون طالب الترخيص مرخصا له في مزاولة المهنة ذلك لان الترخيص بمزاولة المهنة انما أشترط لمنح الترخيص بأنشاء الصيدلية بداءة ولم يشترط لاستمرار الترخيص بأنشائها فضلا عن ذلك فان الصيدلى المتوقف عن مزاولة المهنة لا يفقد الترخيص بمزاولتها بل يظل محتفظا به بحيث يحق له في أى وقت أن يطلب العودة الى جدول المشتغلين وممارسة المهنة بالفعل .

(جلسة ١٦/٤/١٩٨٠ — ملف رقم ٦٣٩/٦/٨٦)

٣١ — ضرائب ورسوم :

اولا : الضرائب :

١ — مدى جواز اعفاء المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الاراضى المستصلحة من الضرائب والرسوم المقررة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور .

من حيث أن السيارات والجرارات الزراعية المملوكة للمؤسسات العامة لا تتمتع بالاعفاء من أداء الضرائب والرسوم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٤٩ لسنة ٥٥ ، فمن ثم فان المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الاراضى لا تعفى من أداء الضرائب والرسوم المشار اليها ، ويؤكد ذلك أن القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٢ لسنة ٦٥ بأنشاء تلك المؤسسة لم تتضمن أحكامه ما يفيد اعفائها من تلك الرسوم ، بالإضافة الى ان اتفاق التعاون بين حكومة مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الامريكية قضى باعفاء جميع مواد التموين والمعدات من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد أو أية رسوم أو ضرائب عند دخولها مصر ، وهذا الاعفاء لا يمتد الى رسوم السيارات ، وعليه فان سيارات الهيئة المصرية الامريكية التى تعمل داخل مصر لا تعفى من رسوم السيارات المقررة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الاراضى المستصلحة ملزمة بأداء الضرائب والرسوم المقررة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور على السيارات والجرارات التى آلت اليها من الهيئة المصرية الامريكية لاصلاح الريف .

(جلسة ١/١١/١٩٧٨ — ملف رقم ٣٧/٢/٢٠٩)

٢ — كيفية تطبيق الاعفاءات الضريبية الواردة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ .

أن المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ نصت على رفع الضرائب كلية عن الفلاحين الذين يملكون ثلاثة أفدنة فأقل وعلى الدخول التي لا تتعدى خمسمائة جنيه في السنة ، وبناء عليه أصدرت مصلحة الضرائب التعليمات التفسيرية التي تقضى بعدم استفادة أى ممول من مولى الضرائب بالاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢ من القانون المذكور إذا تجاوز ربحه أو إيراده ١٠٠٠ جنيه أى مثلى حد الاعفاء بشرط ألا يقل ما يبقى له بعد أداء الضرائب مما يبقى للممول الذى يقل عنه إيراده .

ولما كان القانون المذكور لم ينسخ من المادة ١٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلا ما كان متعلقاً بالحد الأقصى للاعفاء من الضرائب فإن ماورد بالمادة ١٣ خاصاً بعدم استفادة الممول من الاعفاء الضريبى إذا تجاوز صافى إيراده مثلى حد الاعفاء يظل قائماً ومعمولاً به خلال فترة العمل بأحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ويؤيد ذلك أن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ لم ينص على إلغاء المادة ١٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ صراحة أو ضمناً لأن الإلغاء الضمنى لا يثور إلا إذا نظم المشرع من جديد ذات الموضوع الذى نظمته القانون السابق وهو مالم يحدث لأن المشرع فى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ اكتفى بإعادة تنظيم الحد الأقصى للاعفاء من الضريبة ولم يعدل فى الأحكام الأخرى (١) (٢)

(جلسة ٣٠/٥/١٩٧٩ : — ملف رقم ٣٧/٢/٢٠١٢)

٣ — تحديد معيار الخضوع والاعفاء من الضريبة على العقارات المبنية

يستفاد من نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية أن الاعفاء من تلك الضريبة يقوم على أساس تخصص المبنى للمنفعة العامة أى كانت الجهة التى تملكه وأن الخضوع للضريبة هذه يقوم على أساس استغلال العقار واستثماره أى كانت الجهة التى تملكه أيضاً ، وعليه فإنه ولئن كان الأصل أن الهيئات العامة لا تخضع للضرائب والرسوم إلا إذا نص القانون على خضوعها لبعض

(١) وهو ما انتهت إليه أيضاً اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة فى ٣٠/١/١٩٧٨ .

القانون على خضوعها لبعض أنواع منها ، إلا أن هذا الأصل ليس على إطلاقه في صدد الخضوع للضريبة على العقارات المبنية أو الإغفاء منها إذ أن مناط إعفاء تلك الهيئات من هذه الضريبة أو إخضاعها لها هو تخصيص المباني التي تملكها للمنفعة العامة أو عدم تخصيصها .

(جلسة ١٩٧٩/٣/٧ - ملف رقم ٦٣٣/٢/٣٢)

٤ - مدى خضوع استثمارات السفر المجانية أو المخفضة القيمة والبذل النقدي لهذه الاستثمارات للضريبة على المرتبات والأجور وما في حكمها .

من حيث أن المشرع في لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال قصد ألا يتحمل العامل بالجهات النائية نفقات إضافية نتيجة لسفره من وإلى منطقة عمله ، لذلك عمد إلى تحميل الجهة التي يتبعها العامل بنفقات هذا السفر ، ومن ثم فإن استثمارات السفر التي تصرفها جهة العمل لا تعد ميزة عينية بل هي ميزة مقرررة للوظيفة بمعنى أنها لمقابلة تكلفه في سبيل أداء الوظيفة ولا تمثل عائدا منها مما لا يصلح معه قيمتها لأن تكون وعاء للضريبة على المرتبات والأجور ، وبالتالي فإن المقابل النقدي لها لا يعد ميزة نقدية ولا يصلح وعاء للضريبة المذكورة ، إذ أنه في حقيقته تعويض عن نفقات السفر التي وضعها المشرع أصلا على عاتق الإدارة ، ومؤدي إخضاعه للضريبة اقتطاع جزء من النفقات التي يتكبدها هذا العامل في سبيل سفره مما لا يتفق مع كونه مجادلا للتكاليف الفعلية لسفر العامل طبقا لعبارة النص المقررة له .

كذلك فإن القول بخضوع قيمة هذه الاستثمارات أو البذل النقدي لهذه الضريبة المشار إليها إهدار للحكمة التي توخاها المشرع وهي تشجيع العمل بالمناطق النائية ، ولا يغير من ذلك ربط أداء المقابل النقدي بالمرتب شهريا حيث أن ذلك لا يفيد اعتبار المقابل جزء من المرتب أو ميزة نقدية للعامل ، وإنما منح له على هذا النحو بقصد وضع قواعد تنظيمية للصرف تقتضيها الأوضاع المالية للدولة .

كما أن النص المقرر للإعفاء قد جاء عاما مطلقا بحيث يسرى على تصاريح وتذاكر السفر المجانية أو ذات الأجور المخفضة التي تمنح لجميع

موظفي الدولة والقطاع العام دون أن يكون في صياغته ما يقصر حكمه على العاملين بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع استثمارات السفسر المجانية أو المخفضة والبذل النقدي لهذه الاستثمارات المقررة لكل من موظفي الحكومة والقطاع العام للضريبة على المرتبات والاجور وما في حكمها .

(جلسة ١٣/١٠/١٩٧٩ — ملف رقم ٧٩٨/٤/٨٦)

٥ — مدى خضوع نزع ملكية العقارات للضريبة على التصرفات المقررة بقانون تخفيض العدالة الضريبية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من تاريخ نفاذه في اول أبريل سنة ١٩٧٤ .

الضريبة على التصرفات لا تستحق عن واقعة الشهر ذاتها بل يلزم لتحصيلها وفقا لصريح عبارات النص أن يتوافر وعاءها بأن يتصرف المبول في عقار وذلك لا يتحقق الا اذا اتجهت ارادته الى ترتيب اثر قانوني ، وبالتالي فان واقعة الشهر أو التوثيق وحدها ليست بكافية لاستحقاق الضريبة وانما يتعين أن تكون مسبقة بتصرف ارادى من المبول بقصد تقرير حق الغير على العقار محل التصرف ، فإرادة المبول تمثل العنصر الاساسى فى التصرف الخاضع للضريبة ، تلك الارادة لا توجد الا فى العقود كمصدر من مصادر الالتزام بنقل الملكية وفى ذلك يختلف التصرف عن الوقائع القانونية التى تكسب الغير حقوقا على العقار بغير ارادة مالكه كالميراث والحيابة .

ولما كان نزع ملكية العقار للمنفعة العامة وفقا للاحكام المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ يتم جبيرا عن المالك ودون اعتداد بأرادته فإنه لا ينطوى على تصرف ارادى وبالتالي لا يخضع لضريبة التصرفات .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع نزع الملكية لضريبة التصرفات المقررة بقانون العدالة الضريبية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ .

(جلسة ٢٨/١١/١٩٧٩ — ملف رقم ٣٧/١/٧)

٦ — مدى جواز العدول عن الربط النهائي للضريبة على الشركات في حالة صدور حكم قضائي من شأنه التغيير في عناصر الشركة .

فرض المشرع بمقتضى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض ايلولة على الشركات المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ ضريبة شركات تستحق في تاريخ الوفاة على صافي نصيب كل الشركة وتحصل بالاضافة الى رسم الايلولة المفروض على صافي نصيب كل وارث ، وقضى بتطبيق الاحكام الخاصة بهذا الرسم على ضريبة الشركات واشترط لادخال المال المتصرف فيه ضمن عناصر الشركة الخاضعة للضريبة ان يتم التصرف من المورث خلال الخمس سنوات السابقة على وفاته الى شخص كان في عداد ورثته وقت حصول التصرف .

وانتظم المشرع حجية الاحكام القضائية فأجاز لصاحب الشأن استرداد الرسم المحصل منه اذا ما قام الدليل على أن التصرف كان بعوض ، ووجب استبعاد ما على الشركة من التزامات متى اعتبرت ثابتة التاريخ امام القضاء بما مؤداه عدم استحقاق الضريبة والرسم الاعلى على عناصر الشركة التى تدخل في مضمونها فعلا وحتما عند الوفاة .

وتطبيقا لذلك فانه وقد صدر حكم نهائى بصحة عقد بيع العقار في الحالة المعروضة كاشفا بذلك عن حقيقة عناصر الشركة وقت حدوث واقعة الوفاة المنشئة للضريبة والرسم ، بما مفاده انتفاء أحد عناصر الشركة ، فانه وقد صدر قرار بربط الضريبة عليه ، يتعين اعتباره قرارا منعذما رغم نوات مواعيد الطعن احتراماً للآثار الكاشف للاحكام القضائية . فضلا عن ان المتصرف اليها لم تكن وراثة للمتوفى وقت ابرام التصرف فلا تلحقه فترة الرتبة المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ آف الذكر ويتعين نزولا على حكم تلك المادة عدم خضوع العقار محل التصرف للرسم باعتبار ان التصرف فيه قد تم لغير وارث بما يستبعد ذلك من العدول عن الربط النهائي للضريبة على الشركة واخراج ذلك العقار من عناصرها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب اعادة ربط ضريبة الشركات بعد التحديد النهائى لعناصر الشركة في الحالة المعروضة بما يتفق مع الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣٠ في هذا الشأن .

(جلسة ١٩٨١/٢/٤ — ملف رقم ٢٠٣/١/٣٧)

٧ - ما يعتبر صفقة واحدة تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في تطبيق أحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

من حيث أن المادة ١٣ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تفرض ضريبة سنوية على صافي أرباح أصحاب المهن والمنشآت التجارية والصناعية ومن بينها منشآت المناجم والمحاجر والبتروول وغيرها أو المتعلقة بها بغير استثناء إلا ما ينص عليه القانون .

كما تسرى هذه الضريبة على صافي الأرباح التي تتحقق خلال السنة من أي نشاط تجاري أو صناعي ولو اقتصر على صفقة واحدة وتبين اللائحة التنفيذية القواعد التنظيمية لما يعتبر صفقة واحدة في تطبيق أحكام هذه المادة » .

وبين من هذا النص أن المشرع أفرد الفقرة الأولى لحكم إخضاع أصحاب المهن والمنشآت في حين ضمن الفقرة الثانية حكماً بإخضاع الصفقة الواحدة للضريبة فإنه يكون من البديهي ألا يشترط في الصفقة الواحدة ما يشترط لاعتبار الممول صاحب مهنة أو منشأة فليس شك أن المشرع قصد إخضاع نوعية من النشاط عبر عنها بالصفقة الواحدة غير تلك التي عبر عنها المهنة أو المنشأة وألا ما كان يشترط في المهنة أن تزاو على وجه الاختراف الذي ينم عنه مزاولة العمليات على وجه الاعتياد وكانت المنشأة هي كل تنظيم يتضمن تخصيص مال معين لمزاولة نشاط ما فلان كلا من المهنة أو المنشأة تقوم على أساس الاختراف ومن ثم فإنه لا يجوز اشتراط الاختراف لإخضاع الربح الناتج عن الصفقة الواحدة للضريبة . خاصة وأن هذا الشرط ينصرف إلى الممول بينما أحال المشرع إلى اللائحة تحديد النشاط ذاته الذي بوشر مرة واحدة دون اعتبار لشخص من يمارسه .

ولما كان المشرع قصد من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أن تفرض الضريبة على الدخل حسبما يستفاد من جماع نصوص القانون وكان المقصود بالدخل وفقاً لأحكام هذا القانون هو الناتج الدوري ، وحينما أراد المشرع إخضاع مبالغ ليست لها تلك الصفة نص على ذلك صراحة وذلك كما في المادتين ١٧ ، ١٩ التي أخضعت الأرباح الناتجة عن بيع العقارات للضريبة فإن تحديد الصفقة الواحدة يتعين أن يتقيد بها يبعدها عن الربح الراسمالي .

ومن ثم يخرج من نطاقها التصرف في الأشياء المدة للاستعمال الشخصي أو تلك المدة لإدراج دخل ولو كانت حيازتها بنية البيع . وهذا النظر يتفق مع قواعد فرض الزكاة في الشريعة الإسلامية إذ لا تخضع لها الأموال المدة للاستعمال الشخصي للمكلف .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى انه يقصد بالصفة الواحدة كل عملية شراء بنية البيع بشرط الا يكون المال المشتري معدا للاستعمال الشخصي أو الاستثمار .

(جلسة ١٩٨٢/٤/٧ — ملف رقم ١٨/٤/١)

٨ — مدى مشروعية فرض الضريبة على الدخل المحقق من تأجير الوحدات السكنية المفروشة والمقررة بالأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ .

من حيث ان المشرع الدستوري جعل فرض الضرائب وتحديد سعرها ووعائها والمكلفين بأدائها عملاً تشريعياً محضاً لا يجوز أن يصدر إلا بقانون ، وبالمقابل جعل اعلان الطوارئ إجراء مؤقتاً لمدة محدودة وخاضعة لرقابة مجلس الشعب ، ولم يخرج قانون الطوارئ عن تلك الحدود الدستورية فلقد ربط بين اعلان الطوارئ والاضطراب التي يتعرض لها الأمن والنظام العام أو الأسباب الغير عادية التي تتطلب لمواجهتها اتخاذ إجراءات وتدابير عاجلة لتدارك الآثار الناجمة عنها ، وأوجب القانون عند اعلان حالة الطوارئ بيان سبب اعلانها ونطاقها المكاني ومجال أعمالها الزمني ، ولم يجرؤ منذ الفترة المحددة في قرار اعلان حالة الطوارئ فترة أخرى إلا بموافقة مجلس الشعب ومن ثم تتحدد جميع الإجراءات المخولة لرئيس الجمهورية في حالة اعلان الطوارئ المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . فهي لا تخرج عن كونها عملاً مؤقتاً سواء من حيث نطاق تطبيقها أو مجال أعمالها الزمني . إذ مع التسليم بأن تعدد إجراءات الطوارئ الواردة في تلك المادة قد نص عليها على سبيل التمثيل لا الحصر إلا انه يتعين ان تتعلق الإجراءات بالأمن والنظام العام بمعناه الواسع وان ترتبط بالأسباب الواردة في قرار اعلان الطوارئ وان تكون مؤقتة وغير دائمة من حيث موضعها ومحلها تبعاً للصفة المؤقتة لقرار اعلان حالة الطوارئ ذاته .

وتبعاً لذلك فإن إجراءات الطوارئ والأوامر والقرارات التي تصدر بناء على اعلانها لا يمكن أن تتناول عملاً تشريعياً دائماً ولا اصبحت غير

مشروعة فلا تقبل التطبيق .

ولما كان فرض الضرائب وتحديد وعاء المكلفين بأدائها من الامور التي خصها الدستور بنص صريح ليكون التشريع فيها بقانون صادر من السلطة التشريعية فإن الامر العسكري رقم ٤ لسنة ٧٦ يكون غير مشروع فيها تتضمنه من اخضاع الدخل المحقق من تأجير الوحدات السكنية المفروشة لضريبة الارباح التجارية والصناعية وعليه يكون هذا الامر قرارا معدوما ولا يترتب أية آثار من الواقع وبالتالي لا يجوز لمصلحة الضرائب أن تطالب الممولين بإداء الضريبة التي فرضها هذا الامر العسكري وتكون قراراتها الصادرة بربطها بقرارات منعدمة لا تتحصن بغوات الطعن ويتعين على المصلحة أن ترد للممولين ما ادّوه منها دون اللجوء الى طرق الطعن المنصوص عليها بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ولا يغير مما يقدم ان المحكمة الدستورية العليا قررت بجلسته ١٥ مايو سنة ١٩٧٦ في طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٦ ق ان تخويل المحافظين بمقتضى المادة ٢ من الامر العسكري رقم ٦ لسنة ١٩٧٦ . سلطة تأجير المساكن اذا استمرت شاغرة مدة تزيد على شهرين تعتبر تدبيرا يقتضيه اقرار النظام العام والظروف الاستثنائية التي تجتازها البلاد ومن ثم فإن هذه المادة لا تتجاوز حدود المادة ٣ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وأهدافها المتعلقة بالمحافظة على الامن والنظام العام ذلك ان هذا التفسير يقتصر على الامر العسكري الذي يتناوله فلا يجوز مده الى الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية فرض الضريبة المقررة بالامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ والزام مصلحة الضرائب برد المبالغ المحصلة منها الى اصحابها .

(جلسة ١٩/٥/١٩٨٢ — ملف رقم ٢٢٦/٢/٣٧)

٩ — مدى جواز اعفاء العاملين المصريين بمدرسة دى لاسال من الضرائب المقررة على تصاريح العمل .

من حيث ان المادة ٣٠ من قانون العدالة الضريبية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تفرض ضريبة على كل اثن يصدر لمصرى للعمل في الخارج أو للعمل في أى مشروع من المشروعات الاجنبية في جمهورية مصر العربية طبقا لاحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول

على ان قبل العمل في الهيئات الاجنبية بواقع ٥٠ جنيه (فقط خمسين جنيه)
بالنسبة لحملة المؤهلات العليا وخمسة جنيهات لغيرهم وذلك عن كل سنة
يرخص بها عند استخراج الاذن أو تجديده .

ومن حيث ان المادة الثانية من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠ بتعديل
بعض احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه تنص على ان «تضاف
الى المادة الثلاثين من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة
الضريبية فقرة جديدة نصها الآتى :

ويعنى من هذه الضريبة كل اذن يصدر لمصرى للعمل في مشروع أو جهة
أو هيئة اجنبية في جمهورية مصر العربية اذا كان مجموع ما يستولي عليه
من الايرادات المنصوص عليها في المادة ٦٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
بفرض الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة والضريبة على الارباح
التجارية والصناعية والضريبة على كسب لعمل لا يزيد على ٦٠٠ جنيه
سنويا أو ٦٦٠ جنيه سنويا للمتزوج ويعول .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم هو خضوع المصريين العاملين في مشروعات
اجنبية بمصر للضريبة المذكورة ، ايا كان نوع هذه المشروعات أو غرضها
وفقا لعموم النص واطلاقه ، وآية ذلك ان الاعفاء اللاحق المقرر وفقا
للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠ قد نص على المشروعات والجهات والهيئات
الاجنبية وهذا لا يتحقق الا اذا كانت جميعا خاضعة للضريبة بحسب الاصل .

وبناء على ما تقدم يكون المشرع قد اخذ في المادة ٣٠ من القانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن العدالة الضريبية بالمعنى العام للمشرع بحيث يشمل
جميع المشروعات اى كانت تجارية أم علمية أم ترموية .

لذلك فقد انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
خضوع العاملين بمدرسة دى لاسال للضريبة على أنون العمل وفقا لقانون
العدالة الضريبية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

(جلسة ١٩٨٢/١١/٣ — ملف رقم ٢٢٧/٢/٣٧)

١٠ — تحديد تاريخ سريان الفاء الضرائب الاضافية على العقارات
البنية وفقا لقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة
١٩٨١ .

لما كانت الضريبة على العقارات المبنية ضريبة سنوية على القيمة الإيجارية السنوية على أساس السنة الميلادية التي تبدأ من أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر ، وكان دين هذه الضريبة ينشأ بمجرد تقدير تلك القيمة الإيجارية السنوية باعتبارها وعاء الضريبة العقارية ومن ثم فإن أداء ضريبة العقارات المبنية يصبح واجبا اعتبارا من أول يناير من كل عام .

ومن حيث أن ضرائب الدفاع والامن القومى والجهاد وهى ضرائب اضافية ملحقه بضريبة العقارات المبنية المشار اليها ، فيسرى عليها احكامها والقواعد المنظمة لها ، ومن ثم فانها تكون مستحقة وواجبة الاداء كاملة اعتبارا من أول يناير من كل عام فاذا ما تقرر الغاءها بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . باصدار قانون الضرائب على الدخل فان هذا الالغاء يسرى اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٢ ، وبذلك تستحق هذه الضرائب كاملة عن ١٩٨١ .

لذلك انتهى رأى الجمعية الغومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان الغاء ضرائب الدفاع والامن القومى والجهاد وهى الضرائب الاضافية المقررة على العقارات المبنية يسرى اعتبارا من أول يناير ١٩٨٢ .

(جلسة ١٧/١١/١٩٨٢ - ملف رقم ٢٤٦/٢/٣٧)

وبهذا المعنى (جلسة ٣/١١/١٩٨٢ - ملف رقم ٢٤٢/٢/٣٧)

١١ - مدى افادة شركات الاستثمار من الاعفاء الوارد بالمادة ٢٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة .

من حيث ان المادة ١٦ من نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ مَعْدَلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ تنص على ان « مع عد الاخلال بأية اعفاءات ضريبية افضل مقررّة فى قانون اخر تعفى ارباح المشروعات من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها وتعفى الارباح التى توزعها من الضريبة على ايرادات القيم المنقولة وملحقاتها بحسب الاحوال ، ومن الضريبة العامة على الايراد بالنسبة للاوعية المعفاة من الضرائب طبقا لهذا النص ، وبذلك كله لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط حسب الاحوال .

ومن حيث ان المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة تنص على انه « مع عدم الاخلال بأية اعفاءات ضريبية افضل مقررة في قانون آخر أو بالاعفاءات الضريبية المقررة بالمادة ١٦ من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة تعفى ارباح المشروعات والمنشآت التي تزاوّل نشاطها في مناطق خاضعة لاحكام هذا القانون من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، كما تعفى الارباح التي توزعها أى منهما من الضريبة على ايرادات القيم المنقولة وملحقاتها وذلك لمدة عشر سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الاحوال » .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان مناط التمتع بالاعفاءات الواردة بالمادة ٢٤ المذكورة ان تزاوّل المشروعات والمنشآت نشاطها في المناطق المحددة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ سالف الذكر ، وتكون مدة الاعفاء عشر سنوات محسوبة اعتبارا من أول سنة تالية لبداية انتاج هذه المشروعات أو مزاوّلتها النشاط ، ويقصد ببداية الانتاج أو مزاولة النشاط في مفهوم أحكام المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه قيام المشروعات والمنشآت بممارسة نشاطها أو ببدء انتاجها في المناطق الخاضعة لاحكام القانون ، حتى ولو كانت تمارس نشاطها في جهات اخرى أو نشاطا قبل انتقالها للعمل بالمجتمعات العمرانية الجديدة وكانت تتمتع باعفاءات عن هذه الأنشطة ، الا ان الاعفاء لا يطبق سوى على الارباح التي تتحقق لها من نشاطها في هذه المناطق دون غيره من المناطق الاخرى ، وعلى ذلك فان المشروعات الخاضعة لاحكام نظام استثمار المال العربي والاجنبي والتي سبق تمتعها بالاعفاء الضريبي طبقا للمادة ١٦ سالف الذكر خلال الخمس سنوات التالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط تستطيع التمتع بالاعفاءات لمدة عشر سنوات اخرى تالية للخمس سنوات عن نشاطها في المناطق الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ وعن ارباحها من هذا النشاط دون غيره ولا يمنع من تمتعها بهذا الاعفاء ان تكون قد سبق اعفاؤها طبقا لنصوص اخرى وعن أنشطة اخرى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الموافقة على اعفاء الشركة في الحالة المعروضة من الضريبة بشرط توافر مناط الاعفاء وهو مزاولة النشاط فعلا في المناطق الخاضعة لاحكام قانون المجتمعات العمرانية الجديدة المشار اليه وفي حدود ما تحققه هذه المزاولة من ارباح .

(جلسة ١٩٨٢/١١/١٧ — ملف رقم ٨٦/١/٤٧)

١٦ - مدى خضوع شركة توزيع كهرباء شمال الصعيد لضريبة الدمغة على استهلاك التيار الكهربائي المستخدم في اغراض الانارة العامة في المحافظات الداخلة في نشاطها .

من حيث أن شركة توزيع الكهرباء المذكورة لا تعتبر أنها أسست قانوناً طالما لم يصدر بهذا التأسيس قرار من وزير الكهرباء طبقاً للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ولائحته التنفيذية ، وبذلك لا تزال هذه الشركة تحت التأسيس لم يزايلها هذا الوصف ، ومن ثم لا تعتبر شركة فعلية أو شركة واقع ، وتظل صلاحية توزيع القوى الكهربائية وبيعها منوطة بهيئة كهرباء مصر وفقاً للاصل المقرر في الفقرة (ج) من المادة الثانية من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ ، وتضحي شركة الكهرباء المنسوبة عنها عندئذ - غير خاضعة للضريبة لان الذي يباشر نشاط بيع التيار الكهربائي هو هيئة كهرباء مصر وحدها ، وهي معفاة من ضريبة الدمغة طبقاً للمادتين ١٢ ، ١٤ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع شركة توزيع كهرباء شمال الصعيد ، المشار اليها لضريبة الدمغة على استهلاك التيار الكهربائي المستخدم في اغراض الانارة العامة .

.. (جلسة ١٩٨٢/١٢/١ - ملف رقم ٢٣٦/٢/٣٧)

١٧ - نطاق الاعفاء من ضريبة الاطيان الزراعية .

من حيث أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة الاطيان ، ينص في المادة الاولى منه على أن « تفرض ضريبة الاطيان على جميع الاراضى الزراعية المنزرعة فعلاً أو القابلة للزراعة على أساس الايجار السنوى المقدر لهذه الاراضى . وتقضى مادته السادسة بأن « لا تخضع الاراضى الزراعية الداخلة في املاك الحكومة العامة أو الخاصة لضريبة الاطيان » كما أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء وتنظيم المجلس الاعلى للثقافة ينص في المادة الاولى منه على أن تنشأ هيئة عامة تسمى « المجلس الاعلى للثقافة » تتبع الوزير المختص لشئون الثقافة وتقضى المادة ١٦ منه بأن « تتخذ الاجراءات اللازمة لإنشاء شركة لاستديوهات الانتاج السينمائي تتولى انشاء وإدارة الاستديوهات والمعامل » .

كما نصت المادة ١٧ على أن « تتخذ الاجراءات اللازمة لانشاء شركة التوزيع ودور العرض السينمائي . . . » وقضت المادة ٢٢ منه بأن « تلغى الهيئة العامة للسينما والمسرح والموسيقى والفنون الشعبية وتحل محلها البيوت المسرحية المنصوص عليها في المادة ٨ من هذا القرار ، والشركتان المنصوص عليها في المادتين ١٦ ، ١٧ من هذا القرار » ، وتقضى المادة ٢٤ بأن « تؤول الى المجلس الاعلى للثقافة من أصول الهيئات الملغاة ملكية الاستوديوهات والمعامل ودور العرض وغيرها من الاصول التى لم تنتقل ملكيتها الى الهيئات والاجهزة المنشأة بموجب هذا القرار . . »

ومن حيث ان مفاد ذلك أن المشرع بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة الاطيان اعفى الحكومة من ضريبة الاطيان الزراعية على الاراضى المملوكة لها ، ولما كانت الهيئات العامة تنشأ لادارة مرفق عام بهدف تحقيق الصالح العام ولا تخرج عن كونها مصلحة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية ومن ثم فانها تدخل في مفهوم الحكومة بالمعنى الواسع ، وتعفى الاراضى الزراعية المملوكة لها من ضريبة الاطيان .

ومن حيث انه يبين من الاوراق أن الارض محل المنازعة قد آلت ملكيتها الى الهيئة المصرية العامة للسينما والمسرح والموسيقى اعتبارا من ١٩٧١/١١/٢٣ تاريخ انشائها ، ومن ثم تعفى من ضريبة الاطيان اعتبارا من هذا التاريخ نزولا على المفهوم المتقدم ، ويستمر الاعفاء بعد الغاء الهيئة العامة للسينما وحلول المجلس الاعلى للثقافة محلها باعتباره هيئة عامة وفقا للمادة الاولى من القرار الصادر بانشائه ويتعين على مصلحة الضرائب أن ترد ما اقتضته من ضريبة طوال هذه الفترة ، على أن هذا الاعفاء يتوقف اذا ما آلت ملكية الارض المشار اليها الى احدى الشركات المنشأة وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

أولا : اعفاء الاراضى المشار اليها من ضريبة الاطيان الزراعية طوال فترة ملكية الهيئة العامة للسينما والمجلس الاعلى للثقافة لها ، فاذا ما آلت ملكيتها الى احدى الشركات المنشأة وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ ، خضعت للضريبة .

ثانيا : الزام مصلحة الضرائب العقارية برد الضريبة التى اقتضتها من

هذه الارض طوال فترة الاعفاء المشار اليها .

(جلسة ١٩٨٣/١/٥ — ملف رقم ٢٤٠/٢/٣٧)

١٨ — مدى اخضاع ارباح صكوك المضاربة التي تصدرها الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي للضريبة على ايرادات القيم .

من حيث ان مناط فرض الضريبة على القيم المنقولة توافر شروط معينة هي أن يكون المستفيدون من التوزيع من المصريين أو من الاجانب المقيمين عادة في مصر ، ويستوى أن يكونوا من الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين وان تكون الجهة التي تجرى التوزيع من الشركات أو المنشآت الخاصة وأخيرا أن تكون المبالغ الموزعة — والتي تشكل وعاء هذه الضريبة — عبارة عن ارباح وفوائد واستهلاكات تدفعها الشركات والمنشآت الاجنبية أو فوائد وايرادات وغيرها مما تنتجه الاوراق المالية عامة من سندات أو قيم مالية حكومية .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على شروط صك المضاربة أن شركة المضاربة — وهي الجهة التي تجرى التوزيع — تعتبر شركة ، ودليل ذلك أنها لا تتأسس لمدة محددة (عام أو ثلاثة أعوام) ولها شخصية قانونية مستقلة طرفاها : المضارب وارباب المال ، كما أن الاموال التي تقدم لشركة المضاربة من حصة صكوك المضاربة تعتبر من اصول الشركة (بند ٢ من الشروط) ، وان ما تحققه من ارباح تكون ضامنة للوفاء بالتزاماتها قبل الدائنين (بند ٢ ، ٥ الشروط) كما تتحمل الشركة بالمصروفات الخاصة بها ومنها تكليف ادارة اموالها (بند ٤) ومن ثم تشملها عبارة « الشركات أو المنشأة الاجنبية » الواردة في نص المادة ٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ومن حيث ان الارباح الموزعة على حملة الصكوك تعتبر من ايرادات رؤوس الاموال المنقولة التي تدفعها الشركات المنصوص عليها في المادة سالفه الذكر ذلك أن الربح الموزع لا يعد بالنسبة لحملة صكوك المضاربة نتاجا لتضافر عنصرى رأس المال والعمل لان حامل الصك لم يقدم بسوي رأس المال ولم يباشر بذاته أعمال الاستغلال وتجميع عناصر الانتاج بما يحقق أقصى عائد من الربح وانما يباشر هذا العمل شخص آخر غيره وهو المضارب فضلا عن ذلك فإن صك المضاربة يخول مالكة التنازل عنه

لغيره دون قيد ودون حاجة الى موافقة باقى المساهمين من حملة الصكوك وهو فى ذلك شأن الاسهم فى شركات المساهمة .

ومن حيث انه يبين فى ضوء ما تقدم ان الارباح الموزعة على حملة صكوك المضاربة التى تصدرها الشركة الاسلامية للاستثمار الخليجى تنطبق عليها شروط فرض الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة طبقا للقانونين رقمى ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليهما كل فى نطاق سريانه الزمنى (١) .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى خضوع ناتج صكوك استثمار شركة المضاربة للضريبة على ايراد القيم المنقولة فى ظل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، والضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة فى ظل القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

(جلسة ١٩/١/١٩٨٣ - ملف رقم ٣٧/٢/٢٢٣)

١٩ - تحديد المجال الزمنى لاستحقاق الضريبة على الاراضى
الغضاء المقررة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ بعد صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

من حيث ان المشرع حين فرض الضريبة على الاراضى الغضاء بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه خصص حصيلتها استثناء من مبدأ عدم تخصيص الايرادات - لتمويل صندوق الاسكان الاقتصادى المنشأ بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، الا ان هذا الصندوق الغنى طبقا لقانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ سالف الاشارة اليه ، وذلك تحقيقا للمركزية التى هدف اليها هذا القانون ، وبالتالي الغنى تخصيص حصيلة هذه الضريبة لتمويل الصندوق المذكور ، أى أن القانون قصر الالغاء على الصندوق

(١) ومع ذلك فقد ذهب رأى مقابل الى عدم خضوع مستحقات صك المضاربة فى شركة المضاربة للضريبة المضريبة سواء فى ظل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باعتباره ربحا تجاريا مصدره منشأة غير مشغلة فى مصر وفقا لمبدأ المكانية ، وهذه المنشأة لها طبيعتها الذاتية المستغلة وفقا لقواعد الفقه الاسلامى ولا تسرى عليها احكام شركة التوصية البسيطة دون نص تشريعى صريح وحتى لو رأى سجدا تشبيهها بشركة التوصية البسيطة أو اعتبارها كذلك فان هذه الارباح تخضع للضريبة المنقولة وفقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ حتى ١٩٨٠ فقط ، مع خصم الضرائب الاجنبية والتكاليف والمصروفات اللازمة للحصول على ايرادات من وعائها . واعتبارا من السنة الضريبية ١٩٨١ فانها تخاطب بالمادة ١٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، ومن ثم لا تخضع للضريبة التجارية وفقا لمبدأ الاقليمية (يراجع فى ذلك التقرير القيم المقدم للجمعية العمومية من السيد المستشار/محمود السيسى فى هذا الموضوع) .

دون ان يمتد ذلك الالفاء الى الضريبة ذاتها ، وبذلك تخضع هذه الضريبة للقاعدة العامة التى تقضى بعدم تخصيص الايرادات وتعتبر موردا من موارد الخزانة العامة ، الا انه وقد عيد النص على هذه الضريبة كمورد من موارد حسا بمشروعات الاسكان الاقتصادى بكل محافظة ، وذلك بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه ، فان المشرع يكون بهذا النص قد رجع الى الاستثناء من قاعدة عدم تخصيص الايرادات ، اى انه اعتبر الضريبة على لراضى الفضاء ضريبة لم تلغى منذ فرضها ولم تزل قائمة ، وانه لم يكن يقصد - فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الى الغاء تلك الضريبة وانما قصد فقط الى الغاء تخصيصها كمورد من موارد الصندوق الملقى . ثم اعاد تخصيصها كمورد من موارد الحساب الذى حُل محل ذلك الصندوق بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار سريان الضريبة على الاراضى الفضاء المفروضة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر فى ظل كل من قانونى الحكم المحلى رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ ، ٥٠ لسنة ١٩٨١ المشار اليهما واقتصر التعديل على مبدأ تخصيص الايرادات على الوجه سالف الذكر .

(جلسة ١٦/٢/١٩٨٣ - ملف رقم ٤٣/١/٧)

٢٠ - مدى خضوع المنشآت الفندقية والسياحية للضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .

من حيث ان الاعفاء المقرر بمقتضى المادة ٦ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية يقتصر على الضرائب والرسوم الجمركية دون غيرها ، ومن ثم لا يشمل الاعفاء من رسوم الاستهلاك التى كانت مفروضة قبل صدور القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ انف البيان ، وهى رسوم كانت تفرض بصفة أساسية على السلع المستوردة المفروض على مثيلاتها من الانتاج المحلى رسوم انتاج ، كما لا يشمل هذا الاعفاء الضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، بحسبان ان هذا القانون الاخير قد جعل من الضريبة على الاستهلاك ضريبة مستقلة متميزة عن الضريبة الجمركية سواء من حيث تنظيمها الفنى ، ومن حيث وعائها ، او من حيث تحديد حالات الاعفاء على سبيل الحصر ، او من حيث التصرف فى السلع المعفاة من الضريبة ، مما يعنى ان المشرع قد جعل من هذه الضريبة ضريبة اخرى قائمة بذاتها ، بالاضافة الى الضريبة الجمركية وتسرى - من ثم على السلعة المستوردة والمحلية ، والقول بعكس ذلك يؤدى الى ان تعفى السلع المستوردة من ضريبة الاستهلاك ، فى حين يخضع لها السوق المحلى وهذا التنظيم المتكامل للضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، اصبحت هو الواجب الاتباع عند النظر فى الاعفاء من هذه الضريبة ، دون اى تنظيم

ضريبة أخضر .

وبناء على ذلك فإن الاعفاء من الضريبة على الاستهلاك يقتصر على حالات الاعفاء الوجوبية والجوازية الواردة بالمادتين ٣٤ ، ٣٥ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن هذه الضريبة فقط ، وهى حالات واردة على سبيل الحصر ، ولا تمتد الى حالات الاعفاء الوجوبى المنصوص عليها فى قوانين ضريبة اخرى سابقة فى صدورها على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المنقوه عنه . اما قوانين الاعفاءات التى تصدر تالية للقانون المذكور ، فيتعين أن تتضمن النص صراحة على الاعفاء من هذه الضريبة أعمالا للفقرة الأخيرة من المادة الثانية من مواد اصدار هذا القانون السالف ذكرها .

ومن حيث أنه بالنسبة للمنشآت السياحية المنتفعة بأحكام نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، فإن الاعفاء الجمركى المنصوص عليه فى المادة ١٦ من هذا القانون لا ينصرف الا الى تلك الضرائب والرسوم التى كانت سارية فى تاريخ العمل بهذا القانون الاخير ، وليس من بينها الضريبة على الاستهلاك التى فرضت فى تاريخ لاحق لهذا التاريخ . كما أن سلطة رئيس الجمهورية فى الاعفاء والمستمدة من المادة ١٦ سالفه الذكر لا يتصور أن تشمل الاعفاء من الضريبة على الاستهلاك لما لهذه الضريبة من ذاتية واستقلال بميزاتها عن الضريبة الجمركية .

ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز اعفاء المنشآت الفندقية والسياحية من الضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .

(جلسة ١٩٨٣/٤/٦ — ملف رقم ٢٧/٢/٢٥٠)

٢١ — مدى تمتع السكر المستورد بواسطة الهيئة العامة للسلع التموينية بالاعفاء الوارد بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ .

من حيث ان القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك ينص فى المادة الثانية من مواد الاصدار على ان « تلغى القوانين والقرارات الصادرة بفرض ضريبة أو رسوم على الانتاج أو الاستهلاك ويستمر العمل بالاعفاءات المقررة بالقوانين والقرارات لبعض السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون والمعمول بها وقت صدوره ونظرا فى الحدود الصادر بها الاعفاء ، والا يعفى من ضريبة الاستهلاك ما لم

ينص صراحة على ذلك قانون الاعفاء . وتنص المادة الثانية من قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون المشار اليه على ان « تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون بالفئات الموضحة قرين كل منها » وقد نص البند السادس من الجدول المرافق للقانون المشار اليه على فرض ضريبة على السكر المستورد بالفئات المبينة قرين كل نوع من انواع السكر .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٧٣ ينص في المادة الاولى منه على ان « تعدل رسوم الانتاج والاستهلاك على الاضاف الواردة بالجدول المرافق طبقا للفئات الواردة به » ، وقد نص الجدول المرافق للقرار المشار اليه على ان « يعفى السكر المستورد لحساب الحكومة فيما عدا سكر النبلت » .

كما نص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للسلع التموينية في المادة الاولى منه على ان « تنشأ هيئة عامة تتبع وزير التموين والتجارة الداخلية وتسمى : « الهيئة العامة للسلع التموينية » وتنص مادته الثانية على ان غرض الهيئة توفير المحاصيل والمواد والسلع التموينية والاستهلاكية التي يصدر بتحديد قرار وزير التموين والتجارة الداخلية سواء من الانتاج المحلي او الاستيراد وما يتعلق بذلك من عمليات النقل والتخزين والتوزيع .

ومن حيث ان مفاد ذلك انه بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ اعفى السكر المستورد لحساب الحكومة - فيما عدا السكر النبلت - من رسوم الانتاج والاستهلاك الواردة بهذا القرار ، وقد قسور المشرع بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ استمرار العمل بالأعفاءات المقررة بقوانين وقرارات سابقة لبعض السلع ومن بينها السكر في الحدود الصادرة بها هذه الاعفاءات الامر الذي يتعين معه اعفاء السكر المستورد لحساب الحكومة ما عدا سكر النبلت من ضريبة الاستهلاك المقررة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وذلك في حدود المبلغ الذي تقرر الاعفاء منه فقط بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ السالف الاشارة اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعفاء السكر الذى تستورده الهيئة العامة للسلع التموينية من ضريبة الاستهلاك المقررة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وذلك فقط فى حدود مبلغ الاعفاء الوارد

بالمجدول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ .

(جلسة ١٩٨٢/١١/١٧ — ملف رقم ٢٤٤/٢/٣٧)

٢٢ — أوضاع واجراءات الاعفاء من ضريبة الملاهي والرسوم الاضافية
طبقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ .

من حيث ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ بإعفاء الحفلات التي تقام لصالح المجهود الحربي أو ضحايا العدوان أو حركة تحرير فلسطين أو لتحقيق نفع عام من ضريبة الملاهي والضرائب والرسوم الاضافية ، ينص في مادته الاولى على انه « كما يجوز اعفاء الحفلات التي تقام لتحقيق نفع عام من الضرائب والرسوم المذكورة بالشروط والاورضاع التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة » وقد صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٧٧ لسنة ١٩٧١ ، ونص في مادته الثالثة على ان يشترط لاعفاء الحفلات التي تقام لتحقيق نفع عام من الضرائب والرسوم المذكورة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ما يأتي « » .

وتتضمن مادته الرابعة بأن تقدم طلبات اعفاء الحفلات المشار اليها بالمادة السابقة الى وزارة الخزانة أو مراقبة الضرائب العقارية ... قبل اقامة الحفل بأسبوع واحد على الاقل مرفقا بها المستندات الدالة على توافر الشروط المذكورين بالمادة السابقة ، كما صدر قرار وزير الخزانة رقم ٤٠١ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم تقرير الاعفاءات من الضريبة على المسارح وتضمن بيان الاوراق والمستندات التي يتعين على الجهات التي ترغب في الانتفاع بالاعفاءات من الضريبة عن الحفلات التي تقيمها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩. المشار اليه ، تقديمها الى الجهة المختصة بربط تحصيل الضريبة قبل موعد اقامة الحفل بأسبوعين على الاقل .

ومن حيث ان مفاد ذلك انه يجوز منع الاعفاء من ضريبة الملاهي والرسوم الاضافية للجهات المقرر لها هذا الاعفاء ، وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ ، الا باتباع الجهة طالبة الاعفاء من الاجراءات اللازمة بما فيها تقديم طلب الاعفاء والمستندات والاوراق المطلوبة في المواعيد المقررة، ليتسنى للجهات المختصة الوقوف على توافر شروط منح الاعفاء .

ومن حيث انه يبين من الاوراق ان الهيئة الاقليمية لتنشيط السياحة

بالاسكندرية لم تلتزم بالاوضاع والاجراءات سالفة الذكر ، بخصوص طلب اعفاء الحفلات التي اقامتهما بتاريخ ١٩٨١/١/١٤ ، ١٩٨١/١٢/١٢ من الضرائب والرسوم المقررة ، ومن ثم تكون قد اسقطت حقها في هذا الاعفاء ، مما يتعين الزامها باداء الضرائب والرسوم المستحقة في هذا الشأن .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزيام الهيئة الاقليمية لتنشيط لسياحة بالاسكندرية باداء المبلغين المطلوبين .

(جلسة ١٩٨٣/٥/٤ — ملف رقم ١٠٤٨/٢/٣٢)

ثانياً الرسوم

١- تحديد وعاء رسم الدمغة النسبى السنوى المفروض على الأوراق المالية .

من حيث ان المشرع بموجب قانون رسم الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ قد فرض على الاوراق المالية المصرية رسم دمغة نسبى سنوى والذى يعين به هذا الرسم على حامل الورقة المالية ، وقرر خصم هذا الرسم من المنبع وبمقتضى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ والزم الشركات المساهمة بتقسيم رأسمالها الى اسهم متساوية القيمة وفى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الملغى وقانونها رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ فرض هذا الالتزام على شركات القطاع العام ، واعفى منه الشركات التى ينفرد شخص عام بملكية رأسمالها ومن ثم يكون هناك شك فى خضوعه أما اذا لم يوجد فى الواقع فان هناك فرضين أولهما : ان يلزم القانون الشركة بتقسيم رأسمالها الى اسهم وثانيهما : ان يعفى القانون الشركة من هذا الالتزام فعفى الفرض الاول تلتزم الشركة باداء رسم الدمغة النسبى ولو لم تقم بتقسيم رأسمالها الى اسهم ، وفى الفرض الثانى لا تلتزم الشركة باداء رسم الدمغة النسبى ولو قامت بتقسيم رأسمالها الى اسهم وتبعاً لذلك فان البنك الاهلى المصرى وبنك مصر وبنك بور سعيد لا يلزمون باداء رسم الدمغة النسبى بعد تحويلهم الى شركات مساهمة . وأساس ذلك ان رأس مال هذه البنوك مملوك بكامله لشخص عام واحد ومن ثم فلا تكون ملزمة بتقسيم رأسمالها الى اسهم سواء فى ظل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ أو القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١

وهو ما يتفق مع ما انتهت اليه الجمعية العمومية في افتاء سابق لها (١) .

(جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦ — ملف رقم ١٣٩/٢/٣٧)

٢ — مدى خضوع اسهم شركات القطاع العام لرسم الدمغة النسبي المنصوص عليه بقانون الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بعد الغاء المؤسسات العامة بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وتملك الدولة لراس مال تلك الشركات مباشرة .

من حيث ان المشرع فرض رسم دمغة على بعض الاوراق المحددة بالجداول المرفقة بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ . وقسمه الى اربع انواع اولها رسم على اتساع الورق يتوقف مقداره على ابعاد الورقة ورسم نسبي يحصل بنسبة من قيمة الورقة ورسم تدريجي يتصاعد بحسب قيمة المبالغ المنصرفة ورسم نوعي يتحدد بحسب نوع الورقة ، ولم ينظر المشرع في فرض هذا الرسم الى شخص حامل الورقة او المستفيد منها او مالكا كما لم يعف الحكومة بمعناها الواسع الذي يشمل الهيئات والمؤسسات وحتى وحدات الحكم المحلي منها وانما اقتصر بالنسبة لها على نقل عبء الرسم الى المتعامل معها ان وجدت معاملة بصدد الورقة الخاضعة للرسم ، ومن ثم تتحمل الحكومة الرسم في جميع الحالات التي تخضع فيها الاوراق المملوكة لها لهذا الرسم ولا تكون محلا او سببا للتعامل مع الغير وليس ادل على ذلك من ان المشرع عني بالنص على اعفاء الاوراق المتعلقة بحركة النقود المملوكة للحكومة من الرسم اذ لولا هذا الاعفاء الوارد بنص صريح لخضعت تلك الاوراق لرسم الدمغة . . وترتبطا على ذلك فان رسم الدمغة يعد ضريبة عينية تستحق عن جميع الوقائع المنشئة لها وفقا لنص القانون . ولما كان المشرع لم يعف الاسهم المملوكة للحكومة من رسم الدمغة النسبي السنوي المفروض على اسهم الشركات ، وكان المشرع قد ازم الشركات باداء هذا الرسم سنويا سواء تداولت الاسهم بالبورصة او كانت غير مقيدة بها ، وحمل حامل السهم بعبء الرسم فانه يتعين على شركات القطاع العام ان تؤدي رسم الدمغة النسبي من قيمة الاسهم المملوكة للحكومة ، ومن ثم فان الغاء المؤسسات العامة وظهور الحكومة مباشرة كمالك لاسهم شركات القطاع العام وفقا لاجكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ليس من شأنه ان يؤدي الى اعفاء

(١) من ذلك فتواها بجلسة ١٩٦٨/١٢/٤ (ملف رقم ١٣٩/٢/٣٧) ، وفتواها بجلسة ١٩٨١/٢٩ (ملف رقم ١٧٦/١/٣٧) والتي انتهت فيها الى عدم خضوع شركات القطاع المملوكة للمؤسسات العامة لرسم الدمغة النسبي المفروض على الاسهم في ظل لعل بأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

اسهم تلك الشركات المملوكة للدولة من رسم الدمغة النسبى السنوى المفروض عليها .

ولا وجه للقول بأن النص على اعفاء الاوراق المتعلقة بحركة النقود المملوكة للحكومة يقتضى اعفاء الاسهم المملوكة لها من رسم الدمغة النسبى ذلك ان الاعفاء ينصرف فى هذا الصدد بحسب صريح النص الى الاوراق المتعلقة بالحركة الداخلية للنقود فيما بين افرع الحكومة ومصالحها وبالتالي يخرج من نطاقه الاوراق المالية التى تمثل نصيب المساهم فى رأس المال الشركة أو صك المقرض بسندات .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى خضوع اسهم الشركات المساهمة لرسم الدمغة النسبى وفقا لاحكام قانون رسم الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ايا كان مالكاها .

(جلسة ١٩/٥/١٩٨٢ — ملف رقم ٣٧/١/١٩٨٠)

٣ — مدى احقية مصلحة الضرائب فى تحصيل رسم دمغة نسبى على راسمال شركة مصر للفضل والتسيج بالمحلة الكبرى طبقا لنص المادة ٨٣ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

من حيث ان المشرع — فى المادة ٨٣ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون ضريبة الدمغة — قد فرض هذا الرسم ولو لم يمثل راسمال الشركات فى اسهم ولو لم يكن هناك مساهمون . ولما كانت جميع شركات القطاع العام شركات مساهمة فان راسمالها يخضع لرسم الدمغة النسبى المشار اليه حتى ولو لم يمثل فى اسهم فعلا ولو كانت مملوكة لشخص واحد .

ومن حيث ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق وان افقت بجلسته ١٩ مايو سنة ١٩٨٢ من ان حاصل نصوص القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ان المشرع فرض رسم دمغة على بعض الاوراق المصدرة بالجداول المرفقة بالقانون المشار اليه ، ولم ينظر المشرع فى فرض هذا الرسم الى شخص حامل الورقة أو المستفيد منها أو مالكاها ، ومن ثم تتحمل الحكومة الرسم فى جميع الحالات التى تخضع فيها الاوراق المملوكة لها لهذا الرسم ، وترتبنا على ذلك فان رسم الدمغة يعد ضريبة عينية تستحق عن جميع الوقائع المنشئة لها وفقا لنص القانون ، ولما كان المشرع لم يعف الاسهم المملوكة للحكومة من رسم الدمغة النسبى المفروض على اسهم الشركات ، وكان المشرع قد الزم الشركات باداء هذا الرسم سنويا سواء تداولت الاسهم بالبورصة .

أو بكائيت غير مقيدة بها فانه يعين على شركات القطاع العام ان تؤدي رسم
الدمغة النسبي على قيمة الاسهم المملوكة للحكومة ، ومن ثم فان الغناء
المؤسسات العامة وتملك الحكومة مباشرة اسهم شركات القطاع العام وفقا
لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ليس من شأنه ان يؤدي الى اعفاء
اسهم تلك الشركات من رسم الدمغة النسبي السنوي المفروض عليها .

ومن حيث ان الجمعية قد اقرت بفتواها المشار اليها — خضوع اسهم
شركات القطاع العام التي اصبحت مملوكة للدولة لرسم الدمغة النسبي وذلك
في ظل نصوص القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فانه طبقا لصريح نص المادة ٨٣
من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ سالفة الذكر ، يخضع رأسمال هذه الشركات
لرسم الدمغة النسبي المشار اليه .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
سريان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ على اسهم شركة مصر للغزل والنسيج
بالمحلة الكبرى .

(جلسة ١٥/٦/١٩٨٣ — ملف رقم ٣٧/٢/٢٥٦)

٤ — مدى التزام الشركات الزراعية المملوكة ملكية كاملة للدولة بإداء
الرسم المقرر بالبند ٦ من المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ .

المشرع رعاية منه للعاملين الذين لا يفيدون من قوانين المعاشات والتأمين
الاجتماعي وضع نظاما خاصا للتأمين عليهم ، وفي سبيل ذلك انشأ صندوق
بهيئة التأمينات الاجتماعية موله عن طريق فرض رسم حدد قيمته سلفا عن
كل فدان وجعل الارض وهاء له ، والزم ملاكها بإدائه بغض النظر عن
أشخاصهم وأيا كانت صفاتهم ولم يعلق التزامهم بإداء هذا الرسم على ما اذا
كانوا يؤدون اشتراكات تأمينية من العاملين لديهم ، وخول المشرع وزير
الزراعة سلطة وضع قواعد موضوعية تنظم اعفاء اراضي الحدائق دون غيرها
من هذا الرسم اعفاء كليا أو جزئيا مجردا عن أشخاص وصفات ملاكها .
واعمالا لهذه السلطة اصدر وزير الزراعة القرار رقم ٤٦ لسنة
١٩٧٦ باعفاء اراضي الحدائق كليا أو جزئيا من الرسم المقرر عليها بمراعاة
عمرها وبحسب نوعها . وبناء على ما تقدم فان الشركات الزراعية المملوكة
ملكية تامة للدولة تلتزم بإداء الرسم المنصوص عليه بالبند السادس من المادة
الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ولا يسقط عنها هذا الالتزام كونها
مملوكة للدولة ملكية كاملة ولا يعفيها منه أدائها اشتراكات تأمينية عن عمالها
لان الرسم هنا مفروض على الشركة ذاتها بغض النظر عن صفة ملاكها

والنظام التأميني المطبق على عمالها ، كما لا يجوز لوزير الزراعة اصدار قرار باعفاء هذه الشركات بذاتها من الرسم لانه فضلا عن ان سلطته في الاعفاء الكلى أو الجزئى مقصورة على اراضى الحدائق دون غيرها ، فانها تنحصر في وضع قواعد عامة تنصب على الأماكن بذاتها مجردة من شخصية مالكيها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الشركات الزراعية المملوكة ملكية كاملة للدولة للرسم المقرر بالبند السادس من المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ .

(جلسة ١٤/١١/١٩٧٩ — ملف رقم ٢١٦/٢/٣٧)

٥ — مدى جواز اعفاء الهيئة العامة للانتاج الزراعى من اداء الرسوم القضائية .

من حيث ان الهيئة العامة تقوم على ادارة مرفق عام وتؤدي خدمات عامة ، وهى من المهام الملقاه على عاتق الحكومة ، ومن ثم فهى ليست سوى مصلحة حكومية اضى عليها المشرع الشخصية الاعتبارية لتوفير بعض الاستقلال والمرونة فى ادارة المرفق الذى تقوم عليه وتجنبيه البطء والتعقيد فى الاجراءات ، وليس من شأن منحها هذه الشخصية فضم العلاقة بين المرفق والحكومة ذلك ان استقلال الهيئة العامة هو استقلال محدود ومقيد بوصاية الدولة ، كما انها ولئن كانت ذات ميزانية خاصة الا انها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها احكامها ، وتحمل الدولة عجزها ويؤول الى ميزانيتها ما تحقته من ارباح .

ولما كان رئيس الجمهورية قد اصدر قراره رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٧٧ باعادة تنظيم الهيئة العامة للانتاج الزراعى ونص فى مادته الاولى على ان : « يعاد تنظيم الهيئة العامة للانتاج الزراعى وفقا لاحكام هذا القرار ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الزراعة » . وكان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية ينص فى المادة ٥٠ منه على ان « لا تستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة فاذا حكم فى الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة ، كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشوف والضمانات والملخصات والشهادات والترجمة لمصالح الحكومة » . فان مؤدى ذلك ان الهيئات العامة — باعتبارها تدخل فى مدلول لفظ الحكومة فى مجال تطبيق هذا النص — لا تخضع اصلا للرسوم المقررة على الدعاوى ترتبها على تحقق

الحكمة من النص في شأنها وهي أنه من غير المقبول أن يدفع الشخص العام رسوماً لجهة ليس لها استقلال مالي عنه حيث لا يعنى ذلك أكثر من إضافة مبالغ في باب الإيرادات واستنزائها من باب المصروفات في ميزانية واحدة ، وعليه فلا تلتزم الهيئة العامة للانتاج الزراعى بإداء الرسوم المقررة على الدعاوى والطعون التى تكون هذه الهيئة طرفاً فيها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق رسوم على الدعاوى التى نرفعها الهيئة العامة للانتاج الزراعى اعمالاً لحكم ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

(جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤ — ملف رقم ٢٢١/٢/٣٧)

٦ — مدى احقية جامعة حلوان فى التمتع بالاعفاء من الرسوم القضائية المقررة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

من حيث ان المشرع بمقتضى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق اعفى الحكومة بعبارة صريحة قاطعة من اداء الرسوم القضائية ، وعرف الهيئات العامة بانها كيان ادارى متمتع بالشخصية الاعتبارية ينشأ لادارة مرفق عام مما يقوم على مصلحة او خدمة عامة ، ومن ثم فان تلك الهيئة لا تخرج عن كونها مصالح حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وكفل لها استقلالاً اقتضته طبيعة المرافق القائمة على ادارتها ومن ثم فانها تدخل فى عموم لفظ « الحكومة » المنصوص عليها بالمادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه ويتحقق فى شأنها تبعاً لذلك مناط الاعفاء المنصوص عليه بتلك المادة .

ولما كانت المادة السابعة من قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١ تنص على ان « الجامعات هيئات عامة ذات طابع علمى وثقافى ، ولكل منها شخصية اعتبارية » فان الجامعات (ومنها جامعة حلوان) تعفى بوصفها هيئات عامة من اداء الرسوم القضائية .

(جلسة ١٩٨١/١١/٤ — ملف رقم ٤٠٧/٢/٣٢)

٧ — مدى جواز اعفاء هيئة النقل العام بالقاهرة من أداء الرسوم القضائية .

لما كان المشرع قد اعفى الحكومة بصفة عامة من الرسوم القضائية ولما كانت الهيئات العامة وفقا لاحكام القانون ٦٣/٦١ تتولى ادارة مرفق عام بهدف تحقيق الصالح العام فانها لا تخرج عن كونها مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية واذا كان المشرع قد خصها بميزانية مستقلة الا ان هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة وتتحمل عجزها ومن ثم فانها تدخل في مدلول لحكومة بمعناها الواسع ولا تخضع للرسوم القضائية .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤/١٨٩١ بشأن هيئة النقل العام لمدينة القاهرة ينص في المادة الاولى منه على أن « تعتبر مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة هيئة عامة تقوم على مرفق قومي ويكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة ومقرها مدينة القاهرة وتسمى (هيئة النقل العام بالقاهرة) وتعتبر اموالها اموالا عامة » فلن هيئة النقل العام بالقاهرة لا تخضع للرسوم القضائية كاي مصلحة حكومية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى اعفاء هيئة النقل العام بالقاهرة من أداء الرسوم القضائية .

(جلسة ١٩٨٢/١/٢٠ — ملف رقم ٢٢٩/٢/٣٧)

٨ — مدى جواز اعفاء الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب من الرسوم القضائية ومن رسوم الشهر والتوثيق ومن الرسوم والضرائب على العقارات المبنية .

من حيث ان المشرع اعفى الحكومة من الرسوم القضائية ومن رسوم الشهر والتوثيق ومن الضريبة على العقارات المبنية المملوكة لها والمخصصة للنفع العام وكذلك من الرسوم المحلية على ايجارات العقارات التي تشغلها والعقارات المبنية المملوكة لها والمخصصة للنفع العام .

ومن حيث ان الهيئة العامة وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة تنشأ لإدارة مرفق عام بهدف تحقيق الصالح العام ولا تخرج عن كونها مصلحة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية ، وان كانت لها ميزانية مستقلة الا ان هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة ومن ثم تدخل في مدلول الحكومة بمعناها الواسع وتعلق من الرسوم القضائية

ومن رسوم الشهر والتوثيق وهو ما سبق ان افقت به الجمعية العمومية
بجلستها المنعقدة في ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ .

ومن حيث ان افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد
استقر على انه ولئن كان الاصل ان الهيئات العامة لا تخضع للضرائب
والرسوم الا اذا نص القانون على خضوعها لبعض انواع منها ، فان هذا
الاصل ليس على اطلاقه في صدد الخضوع لضريبة العقارات المبنية أو الاعفاء
منها ، اذ ان مناط اعفاء تلك الهيئات من هذه الضريبة هو تخصيص المباني
التي تملكها للمنفعة العامة .

ومن حيث ان الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب — وفقا للمادة
الاولى من القرار الجمهوري رقم ٧٧٩ لسنة ١٩٦٩ الصادر بإنشائها والمعدل
بالقرار الجمهوري رقم ٨ لسنة ١٩٧٩ — تعتبر هيئة عامة ملحقه بوزارة
الصناعة وتسرى في شأنها احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات
العامة ومن ثم تعفى من الرسوم القضائية ورسوم الشهر والتوثيق والضريبة
على العقارات المبنية المملوكة لها والمخصصة للنفع العام ومن الرسوم
المحلية على ايجارات العقارات التي تشغلها والمخصصة للنفع العام .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعفاء
الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب من الرسوم القضائية ومن رسوم
الشهر والتوثيق ومن الضريبة على العقارات المبنية المملوكة لها والمخصصة
لنفع العام ، ومن الرسوم المحلية على ايجارات العقارات المبنية التي تشغلها
وكذلك العقارات المبنية المملوكة لها والمخصصة للنفع العام .

(جلسة ١٩٨٢/١٠/٧ — ملف رقم ٢٢٨/٢/٣٧)

٩ — مدى جواز اعفاء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية
من اداء الرسوم القضائية على الدعاوى والمنازعات الخاصة بها امام الجهات
القضائية .

من حيث ان المشرع اعفى الحكومة من اداء الرسوم القضائية على
الدعاوى التي ترفعها ومن اداء الرسوم على ما يطلب من الكشوف والصور
والمخضات والشهادات والترجمة لصالحها .

ومن حيث ان الهيئة العامة تتدخل في مدلول الحكومة بمعناها الواسع
ومن ثم تعفى من الرسوم القضائية وهو ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية

لقسمين الفتوى والتشريع .

ومن حيث ان الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية وفقا للمادة الاولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ الصادر بانشائها تعتبر هيئة عامة تتبع وزير المواصلات ، وبذلك تعفى من الرسوم القضائية .

(جلسة ١٩٨٢/١٢/١ — ملف رقم ٢٤٨/٢/٣٧)

١٠ — مدى جواز اغفاء هيئة الاوقاف المصرية من الرسوم القضائية

من حيث ان المشرع اعفى الحكومة من أداء الرسوم القضائية على الدعاوى التى ترفعها ومن أداء الرسوم على ما يطلب من الكشوف والصور والمخصصات والشهادات والترجمة لصالحها .

ومن حيث ان الهيئة العامة وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة تنشأ لإدارة مرفق عام يهدف تحقيق الصالح العام ولا تخرج عن كونها مصلحة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وان كانت لها ميزانية مستقلة الا ان هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة ، ومن ثم فانها تدخل فى مذلول الحكومة بمعناها الواسع وتعتفى من الرسوم القضائية ، وهو ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

ومن حيث ان هيئة الاوقاف المصرية وفقا للمادة الاولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ الصادر بانشائها تعتبر هيئة عامة تتبع وزير الاوقاف وتسرى فى شأنها احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، ومن ثم تعفى من أداء الرسوم القضائية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اغفاء هيئة الاوقاف المصرية من أداء الرسوم القضائية .

(جلسة ١٩٨٢/١٢/١ — ملف رقم ٢٤٣/٢/٣٧)

١١ — تحديد الجهة التى تؤول اليها بعض الرسوم التى تقوم ادارة مرور القاهرة بتحصيلها .

من حيث ان القانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض احكام القانون

رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكايل ينص في المادة ٢ منه على أن « » . وتتخذ ادارة المرور بوزارة الداخلية معيارا رسميا لعدادات سيارات الاجرة لمعايرة هذه العدادات ويكون القرار الصادر بالمعيرة نهائيا » وجاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون ان عملية معايرة عدادات سيارات الاجرة ، وان كانت تدخل في اختصاص مصلحة الموازين الا انه رؤى أن يعهد بها الى ادارة المرور بوزارة الداخلية تحقيقا للصالح العام ، لما لها من هيمنة على شئون السيارات .

ومن حيث ان قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ينص في المادة ١١ منه على انه « يشترط للترخيص بتسيير المركبة ما يأتي :

١ — الوفاء بالضرائب والرسوم المقررة في هذا القانون .

٢ —

٣ — استيفاء المركبة لشروط المتانة التي يحددها وزير الداخلية
وتحدد اللائحة التنفيذية شروط واجراءات ومقابل الفحص الفني والجهات التي تتولاه »

كما تقضى المادة ٤٤ منه بانه يشترط للترخيص بمركبات النقل البطيء ما يأتي :

١ . — الوفاء بالضرائب والرسوم المقررة في هذا القانون
اللائحة التنفيذية اجراءات الترخيص والجهة التي تتولاه والنماذج اللازمة .

وتنص المادة ٢٢٨ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على ان «
يكون رسم الفحص الفني ٥٠ قرشا ، ويدفع طلب الفحص الفني بما يعادل قيمة هذا المبلغ »

ومن حيث ان قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ يقضى في المادة ٣٥ منه بان تشمل موارد المحافظات ضرائب ورسوم السيارات والموتوسيكلات والعربات والدرجات ووسائل النقل المرخص بها من المحافظة .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان المشرع : اولا : اشترط للترخيص بتسيير المركبات استيفاءها لشروط المتانة والصلاحيه التي يحددها وزير الداخلية ويتم ذلك باجراء فحص فنى يحصل عنه رسم بطلب مدموغ بقيمة هذا

الرسم ، ومن ثم فان حصيلة هذا الرسم تؤول لحساب رسوم الدمغة بمصلحة الضرائب ، بحسبان أن ضريبة الدمغة ضريبة مركزية عامة مقررة بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته .

ثانيا : بالنسبة لمعايرة عدادات سيارات الاجرة ، فقد انط المشرع بإدارة المرور بوزارة الداخلية معايرة عدادات السيارات نيابة عن مصلحة دمع الموازين ، ومن ثم فان رسوم هذه المعايرة تؤول حصيلتها الى مصلحة دمع المصوغات والموازين .

ثالثا : بالنسبة لرسوم الشهادات التى تعطى من واقع الاوراق والدفاتر الرسمية المتعلقة بالسيارات ، والتى تقوم باعطائها ادارة المرور بمديرية الامن من واقع الاوراق والدفاتر الرسمية الموجودة لديها ، فتؤول حصيلتها لحساب مديرية الامن بوزارة الداخلية .

ولا وجه للاحتجاج بالحكم الوارد بالمادة ٣٥ من قانون نظام الحكم المحلى المشار اليها ، ذلك أن الرسوم المذكورة لاتندرج تحت ضرائب ورسوم السيارات التى تعد من موارد المحافظة وفقا لهذا القانون ، لانها جميعا ضرائب مركزية وفقا للقوانين المقررة لها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية محافظة القاهرة فى الرسوم التى تجبى عند الفحص الفنى للسيارات ورسوم معايرة عدادات سيارات الاجرة ، ورسوم الشهادات التى تقوم ادارة المرور بمديرية الامن باعطائها من واقع الدفاتر الرسمية الموجودة لديها .

(جلسة ١٩/١/١٩٨٣ — ملف رقم ٢٣٠/٢/٣٧)

١٢ — مدى جواز خصم رسوم شهر قرارات الفاء الوقف عن الاطيان المستولى عليها طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى من سنوات التعويض المستحق للخاضعين .

بعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع استعرضت فتواها الصادرة فى جلسة ٧ فبراير سنة ١٩٧٣ والتى ورد بها ان العمل قد جرى بناء على اتفاق من مصلحة الشهر العقارى والتوثيق والهيئة العامة للاصلاح الزراعى على شهر قرارات انهاء الوقف بالنسبة للأراضى التى خضعت للمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥١ والتى تم

الاستيلاء عليها لزيادتها عن حد الاحتفاظ القانوني لمن آلت اليهم على أن تنزى بعد ذلك رسوم الشهر المستحقة عن هذه القرارات خصما من سندات التعويض المستحقة للمالك المستولى لديه ، وان المشرع بنصه في المادة الاولى من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ على ان الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تؤول ملكيتها الى الدولة دون مقابل انما يكون قد عجل استهلاك سندات اصلاح الزراعى وبغير قيمة ، وينطوى هذا الاستهلاك بغير مقابل على نقل قيمة هذه السندات من ثمة اصحابها الى الدولة محملة بما يثقلها من الحقوق العينية التبعية المقررة وفقا للقانون ولا يقتضى انتقالها بغير مقابل تطهيرها من تلك التأمينات التى تؤمن حقوق الدائنين وتمضى وعاءها ومن ثم فان سندات التعويض المشار اليها وقد آلت الى الدولة بغير مقابل طبقا للقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ تبقى محملة بالحقوق المرتبة عليها لصالح مصلحة الشهر العقارى والتوثيق بما يعادل الرسوم المستحقة عن شهر قرارات انتهاء الوقف فى الاراضى المستولى عليها ، ويتمين اجراء تسوية حسابية بين كل من مصلحة الشهر العقارى والتوثيق والهيئة العامة للاصلاح الزراعى لتصفية هذه الرسوم من سندات التعويض المشار اليها .

ومن حيث انه لم يطرأ شىء يتطلب عدول الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع عما ارتأته فى فتاها السالف ذكرها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز ضم رسوم شهر قرارات انتهاء الوقف عن الاطيان المستولى عليها طبقا لقوانين اصلاح الزراعى من سندات التعويض المستحقة للملاك المستولى لديهم .

(جلسة ١٧/١١/١٩٨٢ — ملف رقم ٣٢/٢/٢٤٧)

١٣ — مدى جواز الفصل بين رسمى الهبوط والعبور على الطائرات فى ظل القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل قانون رسوم الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ .

ومن حيث ان المشرع قد حدد رسوم هبوط الطائرات بفئات مالية محددة تختلف فى النهار عنها فى الليل وجعل رسم العبور نسبة مقدارها ٥٠ ٪ من رسم الهبوط نهارا مما يؤدى الى ارتباط رسم العبور برسم الهبوط ارتباطا لا يقبل التجزئة فاذا ما تقرر زيادة رسم الهبوط نسرت هذه الزيادة تلقائيا

على رسم العبور كأثر حتمى رتبته القانون .

ومن حيث ان المشرع باصداره القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه قد اجاز زيادة ذات رسوم الهبوط فلا مرية في انسحاب الزيادة التي قد تلحق بها على رسم العبور ، باعتبار ان رسم عبور الطائرات هو نسبة مئوية من رسوم هبوطها لا يجوز تعديله الا بنص تشريعى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان رسم عبور الطائرات هو نسبة مئوية من رسم الهبوط ، وان زيادة رسم هبوط الطائرات يؤدى تلقائيا الى زيادة رسم العبور كأثر حتمى رتبته القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

(جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠ — ملف رقم ٢٣٨/٢/٣٧)

١٤ — مدى تمتع المشروعات القائمة باموال مملوكة لمصريين سواء كانت بالعملة المحلية او بالنقد الاجنبى بالاعفاءات الواردة بالمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة .

من حيث ان نصوص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه معذلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ينص فى المادة السادسة منه على أن تتمتع المشروعات المقبولة فى جمهورية مصر العربية وفقا لاحكام هذا القانون ، وايا كانت جنسية ملكيتها او محال اقامتهم بالضمانات والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون .

كما تتمتع المشروعات التى تنشأ باموال مصرية مملوكة لمصريين فى احد المجالات المنصوص عليها فى المادة ٣ من هذا القانون بالمزايا والاعفاءات الواردة فى المواد ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١١ ، ١٧ ، ١٨ ، منه وذلك بشرط موافقة الهيئة طبقا للقواعد وبالاجراءات المنصوص عليها فيه . وتسرى الاعفاءات المشار اليها على الشركات المساهمة القائمة وقت العمل بهذا القانون وتنص المادة ٢٣ من ذات القانون على ان « ويتعين التصديق على توقيعات الشركاء على العقود بالنسبة لجميع المشروعات ايا كان شكلها القانونى وتعفى من رسم الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس ايا من هذه المشروعات وذلك حتى تمام تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله ويسرى هذا الحكم على المشروعات القائمة فى المناطق الحرة .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع — في المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سسالفه الذكر — قد اطلق لفظ المشروعات ايا كان شكلها القانوني ولم يقصره على المشروعات المنشأة باموال عربية أو اجنبية، وانما ذكر ان جميع المشروعات التي يتم التصديق على توقيعات الشركاء بها مقابل رسم تصديق على توقيعات الشركاء بها ، ومن ثم فانه لا يجوز قصر تحصيل هذا المقابل على المشروعات العربية والاجنبية دون المشروعات المنشأة باموال مصرية . وقد اردف المشرع بان جميع هذه المشروعات تعفى من رسم الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر بالنسبة لعقود تأسيسها باعتبارها تقوم بدفع رسم تصديق كمقابل مقداره ربع في المائة بحد اقصى مقداره الف جنيه ، ويسرى هذا الحكم ايضا على المشروعات المقامة في المناطق الحرة ولم يفرق المشرع في المشروعات المقامة في المناطق الحرة بين مشروعات مستثمرة براسمال اجنبى أو مصرى ، بل ورد لفظ المشروعات عاما مطلقا ومن ثم فانه ينتظم كلا النوعين ، كما ان التفرقة بينهما على اساس جنسية مالكي المشروعات لم يرد بها نص أو حكم في قانون الاستثمار ، فضلا عن ان تطبيقها يؤدي الى وضع المستثمر المصرى في مرتبة ادنى من المستثمر الاجنبى ، وهى نتيجة غير سائغة ولا مقبولة وتتعارض مع ما انتهت اليه توضيحية تقرير اللجنة الخاصة المشكلة بمجلس الشعب فى شأن قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة من مراعاة التسوية فى المزايا بين المشروع الوطنى والمشرع الاجنبى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تمتع المشروعات المقامة باموال مملوكة للمصريين سواء اكانت بالعملة المحلية أم بالنقد الاجنبى بحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(جلسة ١٩٨٣/٦/١ — ملف رقم ٢٥٧/٢/٣٧)

٣٢ — عقارات :

(١) مدى جواز اعمال حكم المادة ٥٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة بالنسبة لمستأجرى اراضى الحكومة .

من حيث ان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ قد حظر فى مادته الاولى على اى شخص طبيعيا أو معنويا ان يكتسب باى طريق كان عدا الميراث

ملكية مقار كائن باحدى المناطق المعتبرة خارج الزمام الا بترخيص يصدر بذلك من وزير الحربية ، بل انه لم يقر كل الملكيات والحقوق المكتسبة قبل نفاذه على هذه الاراضى ، وانما اقر منها وفقا لحكم مادته الخامسة الملكية التى تستند الى عقود مسجلة او احكام نهائية سابقة على العمل به او الى عقود صدرت من الحكومة ولم تسجل اذا كانت شروطها قد نفذت ، وبذلك الغى هذا القانون الفقرة الثالثة من المادة ٨٧٤ من القانون المدنى التى كانت تقرر طريق تملك اراضى الدولة غير المزروعة بالبناء أو الغرس . ونظرا لما ترتب على تطبيق احكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ من انكار للحقوق المشروعة المكتسبة وفقا لنص المادة ٨٧٤ من القانون المدنى قبل العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ ، فان المشرع اعاد الامر الى نصابه عندما اصدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ فاعتد بتلك الملكيات بشرط ان يتم الغرس أو البناء قبل سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ وان يستمر حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فان الحكم الذى اتى به القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ لا يكون مثبت الصلة بحكم المادة ٨٧٤ من القانون المدنى اذ هو لم يأتى بحكم جديد وانما اضاف شروطا زمنية جديدة اليه ، وتبعاً لذلك يتعين اشتراط توافر ارادة التملك ونيته والقصد اليه عند اعمال حكم المادة ٥٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

ولما كانت حيازة السيدين المذكورين فى الحالة المعروضة قائمة على أساس الايجار فان مناط حكم المادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ يتخلف بالنسبة لهما لفقدانها نية التملك وارادته ولا وجه للقول بان ايا منهما قد غير نية وقصد التملك فى اى وقت اذ لا يجوز لاحد ان يكتسب ملكية على خلاف سنده ولايستطيع احد ان يغير سبب حيازته ولا الاصل الذى تقوم عليه هذه الحيازة وفقا للحكم العام الوارد بالمادة ٩٧٢ من القانون المدنى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم ثبوت المعروضة حالتهما للارض المستأجرة من الحكومة .

(جلسة ١٦/٤/١٩٨٠ - ملف رقم ٧٤/٢/٧)

(ب) تحديد نطاق الاراضى التى ينطبق عليها حكم المادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ داخل حدود المحافظات الصحراوية التى لا يوجد بها زمام للاراضى الزراعية .

من حيث ان المشرع فى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٨ اخرج الاراضى

المملوكة للدولة والتي تشرف عليها وزارة الاسكان بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ من الخضوع لاحكامه وقسم الاراضى المملوكة للدولة والتي تنطبق عليها تلك الاحكام الى انواع ثلاثة هي الاراضى الزراعية ، والبور ، والصحراوية وعرف الاخيرة بانها تلك التى تقع خارج الزمام لمسافة كيلو مترين ، ومن ثم فان حكم المادة ٧٥ سالف الذكر الذى اعتبر غارس الارض الصحراوية مالكا بشروط خاصة انها ينطبق على الاراضى الصحراوية التى يصدق عليها هذا التعريف والتى لا تدخل فيها بطبيعة الحال الاراضى التى تشرف عليها وزارة الاسكان بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ والتي تشمل الاراضى الواقعة فى المدن والقرى ، واذا اعتد القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨١ بملكية من توافرت فى شأته شروط الملكية وفقا لاحكام القوانين السابقة عليه فان من تتوافر فيه شروط تملك ارض صحراوية بالتطبيق لحكم المادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ يتعين الاعتراف بملكيته .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ الصادر فى ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ قد خول وزارة الاسكان الاشراف على الاراضى الواقعة فى داخل المدن والقرى فانه طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ تخرج تلك الاراضى من نطاق تطبيق احكام هذا القانون وبالتالي لا ينطبق فى شأنها حكم الاعتراف بالملكية المنصوص عليها بالمادة ٧٥ منه اذ اعتبرت مدينة مرسى مطروح عاصمة لمحافظة مطروح بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ فان الاراضى الواقعة داخلها لم تخضع فى اى وقت لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بها فى ذلك حكم المادة ٧٥ الذى استحدث التملك بغراس الارض الصحراوية وفق الشروط المحددة بها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولا : الاعتراف بملكية من ثبتت له ملكية ارض صحراوية خارج كردون المدن والقرى طبقا لحكم المادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

ثانيا : عدم سريان حكم المادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على الاراضى الواقعة فى كردون مدينة مرسى مطروح .

(جلسة ١٩٨٢/٤/٢١ — ملف رقم ٤٥/١/٧)

(ج) تحديد الجهات المختصة بالتصرف في الاراضى الزراعية والبور والصحراوية المملوكة للدولة ملكية خاصة .

من حيث ان المشرع وضع بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ تنظيمها عاما للتصرف في الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة عدا تلك التى اخرجها من نطاق تطبيق احكام هذا القانون ، وقسم المشرع الاراضى سائلة السكر الى ثلاثة انواع اولها الاراضى الزراعية الواقعة داخل الزمام وبعدة لمسافة كيلو مترين ، وثانيها الاراضى البور غير المزروعة داخل ذات النطاق . وثالثها الاراضى الصحراوية الواقعة بعد هذا النطاق ، واسند وضع قواعد التصرف في الاراضى اليوزن والاراضى الصحراوية لوزارة الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى وبمقتضى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ الغى المشرع الاحكام المتعلقة بالاراضى الصحراوية الواقعة خارج الزمام بعد كيلو مترين والتى تضمنها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ووضع لها تنظيما خاصا اسند فيه الاشراف عليها والتصرف فيها الى وزارة استصلاح الاراضى والتصرف فيها بفرض الاستزراع والاستصلاح الى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية .

وبموجب قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ اجاز المشرع للمحافظين بموافقة المجالس الشعبية وفى الحدود التى يضعها مجلس الوزراء وضع قواعد التصرف في الاراضى غير المزروعة داخل الزمام التى تتولى المحافظة استصلاحها وذلك بعد أخذ رأى وزارة استصلاح الاراضى فى هذه الاراضى كما اجاز للمحافظين وضع قواعد التصرف بالمجان فى هذه الاراضى لغراض محدودة واسند المشرع فى هذا القانون الاشراف على الاراضى الصحراوية وفق تعريف القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ لوزارة استصلاح الاراضى وذلك بالتنسيق مع المحافظات ، ومن ثم فان الاختصاص بالتصرف فى الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة اصبحت موزعا بين كل من وزارة الزراعة التى تتبعها هيئة الاصلاح الزراعى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٦ لسنة ١٩٦٣ ووزارة استصلاح الاراضى التى يتبعها صندوق الاستصلاح وهيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٨ ، والمحافظات . فتختص وزارة الزراعة وهيئة الاصلاح الزراعى بالاشراف كاصل عام على الاراضى الزراعية والاراضى البور الواقعة داخل الزمام وبعدة لمسافة كيلو مترين بينما تختص وزارة استصلاح الاراضى والجهات التى تتبعها بالاشراف على الاراضى الصحراوية

الواقعة خارج هذا النطاق — اما المحافظات فان اختصاصها يقتصر على الاراضى البور بشرط أن تقوم باستصلاحها وبالقيود المنصوص عليها بالمادة ٢٨ من قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ولا يغير مما تقدم النص فى القرار رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٨ على اعتبار وزير استصلاح الاراضى الوزير المختص فى تطبيق احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ لان هذا القرار ليس من شأنه التأثير على ما تضمنته نصوص القانون من توزيع للاختصاص .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

أولا : اختصاص هيئة الاصلاح الزراعى بالتصرف فى الاراضى الزراعية والاراضى البور الواقعة داخل الزمام والداخلية لمسافة كيلو مترين خارجه .

ثاني : اختصاص وزارة استصلاح الاراضى بالتصرف فى الاراضى الخارجة عن النطاق السابق .

ثالثا : اختصاص المحافظات بالتصرف فى الاراضى الغير مزروعة داخل الزمام ولمسافة كيلو مترين التى تقوم باستصلاحها بالقيود الواردة فى المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ .

(جلسة ١٦/٦/١٩٨٢ — ملف رقم ١٠٠/١/٥٤)

وبهذا المعنى (جلسة ١/٦/١٩٨٣)

(د) خروج الاراضى المملوكة لاحدى الهيئات العامة من نطاق الاراضى المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلى .

من حيث انه قد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٧ بتحديد رأس مال هيئة البريد بمبلغ ٨١٤٠٠٠ره جنية بقاء على ما انتهت اليه لجنة اعادة تقييم اصول الهيئة فى ١٧/٢/١٩٧٦ وقد أفصحت مذكرته الايضاحية عن أنه يمثل رأس مال الهيئة فى ٣٠/٦/٦٨ وان هذا المبلغ تدخل فيه قيمة الاراضى التى تشغلها الهيئة ، ومن ثم فانه يصحور القرار المشار اليه تكون الاراضى التى تشغلها الهيئة ومنها الارض

المقام عليها مبنى بريد بور سعيد موضوع النزاع المثلّ من اصول الهيئة وتدخل في ملكها شأنها في تلك شأن باقى الاصول الاخرى وتخرج بذلك من نطاق املاك الدولة الخاصة .

ومن حيث انه لا وجه لما تدعيه محافظة بور سعيد من ان الارض المقام عليها مبنى بريد بور سعيد المشار اليه سلمت الى هيئة البريد على سبيل الايجار بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٥٨ بتقييم اصول هيئة البريد وان المباني المقامة على تلك الارض قد ازيلت بفعل العمليات الحربية وتبعاً لذلك فان تخصيصها للمنفعة العامة لهيئة البريد يكون قد انتهى بالفعل بهلاك العين ، وبالتالي تعود الارض الى ما كانت عليه وتصبح المحافظة هي الجهة المختصة بالتصرف في تلك الارض بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ .

ولا وجه لذلك لان المادة ٢٨ من قانون الحكم المحلى المشار اليه - والتي تستند اليها المحافظة - تنص على انه « يجوز للمحافظ بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى وفي حدود القواعد العامة التى يضعها مجلس الوزراء ان يقرر قواعد التصرف فى الاراضى لمعدة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلى فى نطاق المحافظة » ومن البديهي ان حكم هذه المادة يقتصر على الاراضى المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلى التى لا تدخل فى ملكية احدى الهيئات العامة ، متى كانت الارض المشار اليها دخلت ضمن اصول هيئة البريد بقرار رئيس مجلس الزراعة رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر فمن ثم لا يوجد مسوغ قانونى يخول المحافظة المذكورة التصرف فى تلك الارض .

ومن حيث ان الثابت ان محافظة بور سعيد قد قامت بالاستيلاء على الارض المشار اليها لتحويلها الى حديقة مؤقتة وموقف للسيارات وقامت بهدم المباني المقامة عليها وبيع الانقاض لصالحها فانها تكون بذلك قد اعتدت على ممتلكات هيئة البريد وتلتزم بالتالى بازالة هذا التعدي بان تقوم ببرد هذه الارض الى الهيئة المذكورة .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام محافظة بور سعيد ببرد الارض موضوع النزاع الى هيئة البريد .

(جلسة ١٥/١٢/١٩٨٢ - ملف رقم ٣٢/٢/٨٨٤)

(١) مدى احقية الجهاز المركزى للمحاسبات فى الاعتراض على العقد المبرم بين اكااديمية البحث العلمى والتكنولوجيا والهيئة المصرية العامة للسينما والمسرح والموسيقى بالتريخىص للهيئة باستغلال الصالة الكائنة بمبنى الاكااديمية كدار للعروض السينمائية والمسرحية .

من حيث انه يبين من نصوص العقد المائل انه لا يؤدى الى اهدار مبدأ تخصيص الاهداف التى تقوم الاكااديمية على تحقيقها اذ بمقتضاه يقع على عاتق الهيئة العامة للسينما اعداد وتجهيز صالة العرض وتحمل كافة التكاليف فى مقابل استغلال الصالة لمدة ثلاثين عاما ترد بعدها الى الاكااديمية التى يحق لها استخدام الصالة اثناء مدة العقد فى اغراضها بما يتفق مع حق الاستغلال المقرر بموجب العقد للهيئة ومن ثم فان هذا العقد يعد من اتفاقات تبادل المنافع بين الجهات الادارية .

ولما كانت المادة ١٤٧ من القانون المدنى تنص على ان « العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين او للاسباب التى يقررها القانون » وكانت المادة ١٤٨ من ذات القانون تنص على انه « يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية . . » واذا تتفق احكام هاتين المادتين مع طبيعة روابط القانون العام فانها تعد جزءا من احكام القانون الادارى ومن ثم فان تطبيقها فى الحالة المائلة يوجب تنفيذ العقد المعروض وفقا لما تلاقى عليه ارادة طرفيه ولا يجوز النظر الى هذا العقد على انه عقد ايجار وبالتالي لا يستقيم اعتراض الجهاز المركزى للمحاسبات عليه (١) بيد انه لما كان العقد المائل يعد فى التكييف القانونى الصحيح من عقود تبادل المنافع بين الجهات الادارية فان حق هيئة السينما والمسرح فى التنازل للغير عن استغلال الصالة يتقيد بطبيعة هذا العقد وبالصفة العامة لاطرافه ومن ثم لا يجوز للهيئة أن تجرى هذا التنازل الا لجهة عامة اخرى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الموافقة على العقد فى الحدود المشار اليها بالفتوى .

(جلسة ١٩٨٢/٤/٧ - ملف رقم ٧/١٤/٥٤)

(١) وقد اعترض الجهاز المركزى للمحاسبات على هذا العقد على اساس انه اعطى للهيئة حق الانتفاع بالقاعة لمدة ثلاثين عاما بايجار رمزى بغير اساس يبرز لذلك ولاته خولها التنازل عن حق الاستغلال للغير دون اخطار الاكااديمية ودون اى زيادة فى مقابل الانتفاع ولانه قيد انتفاع الاكااديمية بالصالة الى حد كبير .

(ب) مدى أحقية المقاول في صرفة فروق أسعار مواد البناء في حالة عدم تحفظه بشأن زيادة الأسعار .

من حيث أن حقوق المتعاقد تتحدد أصلاً طبقاً لنصوص العقد فيتعين تنفيذه وفقاً لما اشتمل عليه وأن الأسعار المتفق عليها تقيد طرفي العقد كأصل عام فلا يجوز للمقاول أن يطالب بزيادتها على أساس ما يطرأ عليها من زيادة .

وإذا كانت المادة العاشرة من لائحة المناقصات والمزايدات قد أجازت النص في العقود على تعديل الأسعار المتعاقد عليها بنسبة ما قد يطرأ عليها أثناء التنفيذ من ارتفاع ، فإن هذا الحكم لا يجد مجالاً لأعماله في الحالة الماثلة إذ لا يتضمن العقد نصاً بمحاسبة المقاول على الزيادة في الأسعار .

ولا يغير مما تقدم أن المادة الثانية من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح تقضى بسريان جداول الأسعار وقرارات تحسين الأرباح على السلع التي يتم تسليمها بعد تاريخ العمل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذاً لتعهدات أبرمت قبل هذا التاريخ ذلك لأن مجال أعمال هذا الحكم إنما يقتصر على العقود التي يقف تعهد المتعاقد فيها عند حد تقديم السلعة دون تدخل منه بالاضافة أو التغيير كما هو الحال في عقود التوريد وتبعاً لذلك تخرج عقود المزاولة من نطاق تطبيقه باعتبار أن عناصر العقد لا تشتمل على مجرد تقديم المواد وإنما تتضمن تدخل المقاول بتحويلها وتصنيعها وتركيبها بما يتفق وطبيعة العملية المسندة إليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم أحقية المقاول في الحالة المعروضة في صرفة فروق أسعار مواد البناء التي يطالب بها .

(جلسة ١٦/٦/١٩٨٢ — ملف رقم ١١/٢/٧٨)

(ج) مدى جواز تخفيض مستحقات المقاول المتعاقد مع جهة الإدارة في حالة انخفاض الأسعار الجبرية الحديد والأسمنت عن تلك التي تم التعاقد في ظلها .

من حيث أن حقوق المتعاقد تتحدد أصلاً طبقاً لنصوص العقد فيتعين

تنفيذ وفقا لما اشتمل عليه وبما يتفق وحسن التية وان الاسعار المتفق عليها تقيد طرفي العقد كأصل عام فلا يجوز ، للادارة ان تخفض مستحقات المقاول على اساس ما يطرا عليها من انخفاض .

واذا كانت المادة العاشرة من لائحة المناقصات والمزايدات قد اجازت النص في العقود على تعديل الاسعار المتعاقد عليها بنسبة ما قد يطرا اثناء التنفيذ على الاسعار من ارتفاع وكانت قد اوجبت في ذات الوقت النص على حد اقصى لنسبة الزيادة مع حفظ حق الادارة في الافادة مما قد تتعرض له الاسعار من خفض فان هذا الحكم لا يجد مجالا لاعماله في الحالة الماثلة اذ لم يتضمن العقد نصا بمحاسبة المقاول على الزيادة في الاسعار حتى يكون للادارة ان تقيد من خفضها وقد استبعد العقد تطبيقه صراحة بان نص في البند ١٧ من شروط المقايضة على ان « لا تلتزم المديرية بصرف فروق اسعار مواد البناء مهما ارتفعت اسعارها وعلى المقاول دراسة المقايضة ووضع المعايينة على هذا الاساس » ومن ثم يكون العقد قد تضمن تبييتا للاسعار الواردة في العطاء المقدم من المقاول اعتبارا من تاريخ تقديم العطاء حتى الانتهاء من تنفيذ العملية المسندة اليه . الامر الذي لا يجوز معه للادارة ان تحتج بانخفاض الاسعار لانقاص مستحقاته .

ولا يغير منها تقدم ان المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح قضت بسريان جداول الاسعار وقرارات تعيين الارباح على السلع التى يتم تسليمها بعد تاريخ العمل بهذه الجداول او القرارات تنفيذا لتعهدات ابرمت قبل ذلك التاريخ . ذلك لان مجال اعمال هذا الحكم انما يقتصر على العقود التى يقف تعهد المتعاقد فيها عند حد تقديم السلعة دون تدخل منه بالاضافة او التغيير كما هو الحال فى عقود التوريد ، وتبعاً لذلك تخرج عقود المقاول من نطاق تطبيقه باعتبار ان عناصر العقد لا تشمل فقط على مجرد تقديم المواد وانما تضمن تدخل المقاول بتحويلها وتصنيعها وتركيبها بما يتفق وطبيعة العملية المسندة اليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام الجهة الادارية بتنفيذ نصوص العقد دون اجراء اى تخفيض فى مستحقات المقاول .

(جلسة ١٧/١١/١٩٨٢ — ملف رقم ٢٢/٢/٨٩١)

(د) الشراء على حساب التعاقد مع جهة الادارة المقصر في تنفيذ التزامه بالتوريد .

من حيث أن مفاد نص المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات أن من حق جهة الادارة عند اخلال التعاقد معها بتعهده بالتوريد ان تقوم بشراء الاصناف التى لم يتم بتوريدها على حسابه بما يتضمنه ذلك من التزامه بأداء الزيادة فى قيمة الثمن عند الشراء على حسابه مضافا اليها الغرامة التأخيرية والمصاريف التى تكبدتها جهة الادارة فى سبيل اعادة الشراء على حسابه .

من حيث انه وفقا لما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا فان التنفيذ على حساب التعاقد المقصر لا يستتبع مطالبته بالمصاريف الادارية الا اذا ثبت ان جهة الادارة قد تحملت خسائر او لحقها اضرار نتيجة للتنفيذ على حسابه ، فاذا ما اقتصرت جهة الادارة المتعاقدة على اخطار صاحب العطاء التالى بتنفيذ العملية فلا وجه للمطالبة بالمصاريف الادارية فى هذه الحالة .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان مديرية الاسكان والتعمير بالاسكندرية قد تعاقدت مع المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى والصناعات الصغيرة (وحدة الصيانة والانتاج بطنطا) على توريد عدد ٢٢٢ تريسكل فقامت المؤسسة المذكورة بتوريد مائة وخمسين ولم تقم بتوريد باقى الكمية وبناء على ذلك قامت مديرية الاسكان بشراء الكمية الباقية من طريق زيادة الكمية التى قد تعاقدت على شرائها مع مركز التدريب المهنى بدمهور ونتج من ذلك زيادة فى السعر مقدارها ٤١٨٢٠٠ ومن ثم يتعين الزام محافظة الغربية التى آلت اليها ملكية المؤسسة المذكورة بهذه الزيادة فى الثمن الناتجة عن الشراء على حسابها مضافا اليها غرامة تأخيرية بنسبة ٤٪ من قيمة الكمية المذكورة وتقدر بمبلغ ٩١٥١٢ ، ولا وجه للمطالبة بالمصاريف الادارية لان المديرية اقتصرت عند شرائها لهذه الكمية على اخطار صاحب العطاء التالى بزيادة الكمية المتعاقد عليها بمقدارها .

(جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠ — ملف رقم ٨٨٥/٢/٣٢)

(هـ) مدى احقية شركة المقاولون العرب وشركتي فرنستين في الاعتراض على حذف أحد بنود التعاقد الخاص بإنشاء المنطقة الانتهاية رقم ٢ بميناء القاهرة الجوى خلال مراجعته في اللجنة الثانية لقسم الفتوى بمجلس الدولة .

تخلص وقائع هذا الموضوع في ان اللجنة الثانية لقسم الفتوى بمجلس الدولة انتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٩ من مراجعة الشروط العامة لعملية إنشاء المنطقة الانتهاية رقم ٢ بميناء القاهرة وبعدها طرحت الهيئة هذه العملية في مناقصة محدودة فضت مظاريفها بتاريخ ١٩٨٠/٩/١٥ وكانت شركة المقاولون العرب متضامنة مع شركتي فرنستين ضمن المتقدمين لها - وبناء على قرار مجلس ادارة الهيئة الرقيم ٤٢٠/س/٤٢ بتاريخ ١٩٨١/١/٥ تم تحويل هذه المناقصة المحدودة الى ممارسة ثم عقدت جلسات ممارسة تحرر فيها المحضر المؤرخ ١٩٨١/١/٢٠ - والمحضر المؤرخ ١٩٨١/١/٢٢ وقد ورد بالمحضر الاول ما يفيد موافقة ممثلوا الشركات الثلاث على الغاء جميع التحفظات الواردة بعرضهم والمقدم في ١٩٨١/٩/١٥ والموافقة على الشروط العامة للهيئة . وبتاريخ ١٩٨١/٣/٢ اخطرت الهيئة - بموجب اخطار قبول عطاء - الشركات الثلاث متضامنة في قبول عطائها ، وتم توقيع العقد بالفعل بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٨ بين الهيئة (طرف اول) والشركات الثلاث (طرف ثان) مع ارتضاء الطرفين باية تعديلات يرى مجلس الدولة ادخالها عليه طالما لم يترتب عليها اعباء مالية اخرى غير تلك المنصوص عليها فيه . وعند مراجعة العقد تبين للجنة الثانية لقسم الفتوى بمجلس الدولة ان البند ٦ من العقد يتعارض مع المادة ٦١ من الشروط العامة وان التعارض بينهما ينصب على ان المقاول اذا تأخر في اتمام الاعمال خلال المدة المحددة له فانه يلتزم وفقا للشروط لعامة بإداء الغرامة بالنسب والاوزاع الواردة به من قيمة الاعمال المتأخرة فقط . لذلك فقد انتهت اللجنة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/٥/١٦ الى حذف البند ٦ من العقد لتعارضه مع المادة ٦١ من الشروط العامة ولم يرق ذلك لشركة المقاولين العرب والشركتي الفرنيسيتين فاعترضوا لدى الهيئة (الطرف الاول) التي طلبت امادة عرض الموضوع على اللجنة الثانية وقد تم ذلك حيث انتهت الى تأييد قرارها السابق في هذا الشأن .

ولدى عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع استبان لها ان المقاول تقدم الى هيئة ميناء القاهرة الجوى لتنفيذ العملية المشار اليها طبقا للشروط العامة ثم جبرت الممارسة معه فاسقط كافة التحفظات الصادرة منه وارقتضى تنفيذ العملية على اساس الشروط العامة

وقبلت الجهة الادارية هذا الايجاب . لذلك يكون قد تم التعاقد بينهما وفقا لما تقدم ولا يجوز للجهة الادارية ان تعدل في شروط التعاقد بعد ذلك سواء بما يفيد المفاوض أو بما لا يفيد وتبعاً لذلك يكون ما نص عليه البند السادس من العقد اضافة لشروط التعاقد الذى تم ولا اساس له من القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد اعتراض اللجنة الثانية بقسم الفتوى بمجلس الدولة على البند السادس من العقد .

(جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٨٢ - ملف رقم ٣٧ / ٢ / ٢٣٢)

(و) تحديد استحقاقات مفاوض عملية انشاء وتجهيز المبنى الجديد رقم ٢ بميناء القاهرة الجوى عن توريد وتنفيذ اعمال التكييف بالمبنى .

من حيث ان العرض المقدم من المفاوض في الحالة المعروضة لم يتضمن حلاً أصلياً وحلاً بديلاً للتكييف بل اشتمل على حل واحد حدد تكلفته ، أى ان الممارسة الخاصة بالعملية المشار اليها تمت على اساس السعر الاجمالى للعملية دون نظر الى توزيعه على فئات بنود الاعمال والاقسام المختلفة ، وتم التعاقد مع المفاوض المقبول عطاؤه على هذا الاساس وبناء على طلب الهيئة قام المفاوض بتوزيع القيمة الاجمالية على الاقسام المختلفة وعددها تسعة وخمسون قسماً وبتجميع كشوف التوزيع اتضح مطابقتها للسعر الاجمالى المتعاقد على اساسه الا انه لوحظ انه وضع سعرين لكل من الحل الاصلى والحل البديل في القسم الرابع عشر ، وجمعها ليكون مجبوع هذا القسم ، وباستيضاح الهيئة له في ذلك افاد انه حدث خطأ في تغذية الحاسب الالى ادى الى هذه النتيجة .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان ارادة الطرفين انصرفت اساساً الى التمويل على السعر الاجمالى للعملية وان نتيجة توزيع هذا السعر على الاقسام المختلفة للعملية وان تضمنت لبساً فيما يتعلق باحد الاقسام ، فان ذلك مرده الى خطأ مادي واجب التصحيح وليس ثمة ما يحول قانوناً دون تصويبه ، ذلك ان عملية التوزيع سواء اكانت مشنوبة في احدى جزئياتها ببعض الاخطاء ام لم يعثر عليها أى لبس ، فان ذلك لا يؤثر في كون الممارسة تمت على اساس سعر اجمالى للعملية وان الهيئة قبلت عطاء المفاوض المذكور على اساس هذا السعر الاجمالى الذى تتحدد وفقاً له استحقاقاته .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن استحقاقات المفاوض في الحالة الماثلة تتحدد على اساس اجمالى قيمة عطاؤه المقبول من الهيئة وأن ما ورد

في كشف توزيع السعر الاجمالي للعملية بالنسبة للقسم ١٤ منها يرجع الى خطأ مادي واجب التصويب .

(جلسة ٨٣/٥/١٨ — ملف رقم ١٢/٢/٧٨)

(ز) اثر اعمال نظرية الظروف الطارئة أثناء تنفيذ العقود متى توافرت شروطها .

أن تطبيق نظرية الظروف الطارئة رهينة بأن تطرأ خلال تنفيذ العقد حوادث أو ظروف لم تكن في حسابان المتعاقد عند إبرام العقد ولا يملك لها دفعا ومن شأنها أن تنزل به خسائر فادحة تخلل معها اقتصاديات العقد اختلالا جسيما ، ومؤدى تطبيق هذه النظرية — أن توافرت شروطها — الزم الإدارة المتعاقدة بمشاركة المتعاقد معها في تحمل نصيب من الخسارة بحيث ترد الى الحد المعقول وذلك ضمانا لتنفيذ العقد .

فإذا توقف المتعاقد عن تنفيذ العقد المبرم بينه وبين جهة الإدارة بعد أن نفذ جزءا منه فإن دواعي تطبيق الظروف الطارئة تتخلف بالنسبة له اذ كان يتعين عليه ان يستمر في التنفيذ حتى يحتفظ بحقه في المطالبة بتطبيق تلك النظرية ان توافرت شروط اعمالها .

وبناء على ذلك وتطبيقا لنص المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بقرار وزير الخزانة رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ يكون لجهة الإدارة أن تتخذ أحد الاجرائين التاليين وفقا لما تقتضيه مصلحة العمل :

(أ) شراء الاصناف التي لم يتم المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه .

(ب) انتهاء التعاقد فيما يختص بهذه الاصناف ومصادرة التأمين بما يوازي ١٠٪ من قيمتها فإذا كان المتعهد يمثل هيئة عامة معناه من التأمين فإنها تلتزم بأداء ١٠٪ من قيمة الكمية التي امتنعت عن توريدها على سبيل التعويض .

(جلسة ١٩٨٠/٢/٦ — ملف رقم ٧٠٢/٢/٣٢)

٣٤ - عقود القانون الخاص :

(١) عقد البيع :

١ - عقد بيع المحل التجارى قد يشمل العقار الكائن به المحل .

من حيث ان الورثة (ورثة البائع) - فى النزاع الماثل - يطالبون باسترداد العقار الكائن به مسرح سيد درويش (محمد على سابقا) باعتبار ان مورثهم قد باع فقط المحل التجارى دون العقار الذى يشغله .

ومن حيث انه بالاطلاع على الاوراق استبان للجمعية العمومية ان عقد البيع المشار اليه تناول فى شق منه العقار (الارض والمباني) وفى شق اخر المقومات المادية والمعنوية للمحل التجارى ، فلم يقتصر البيع على الشق الخاص بعناصر المحل التجارى فحسب ، بل امتد الى العقار من ارض ومباني .

ولما كان البيع صحيحا ، فمن ثم فلا احقية للورثة فى استرداد العقار القائم عليه هذا المسرح .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى صحة عقد بيع المسرح فى الحالة المعروضة وعدم جواز رده الى ورثة البائع (١) .

(جلسة - ملف رقم

٢ - الخلف العام للمشتري يلتزم بأداء ثمن الشيء المباع .

من حيث ان الادارة العامة للاموال المستردة بوزارة المالية قد باعت لمؤسسة مديرية التحرير اثاثات بمبلغ ٢٦٩٧٩٠ .

(١) وجدير بالذكر ان محكمة النقض قد ذهبت فى الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٤١ بجلسة ١٩/١٢/١٩٧٥ الى رأى مخالف حيث خلصت الى ان العقار الذى يستغل فيه المتجر لا يعتبر عنصرا منه ولو كان مملوكا للمالك نفسه ، ويصح بهذا الوصف ان يكون محلا للملكية مستقلة عن العقار القائم به ، ومن ثم فان بيع هذا المسرح كمنشأة تجارية لا يمكن ان ينسحب الى العقار نفسه اى الارض والمباني وان ملكية هذا العقار لا تنتقل الى الغير الا بعقد بيع مسجل .

ومن حيث ان الهيئة العامة لاستغلال وتنمية الاراضى قد صارت خلفا
عاما لمؤسسة مديرية التحرير ، فانه يتعين القول بانشغال ذمتها بقيمة الدين
المرتتب في حق السلف .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى الزام الهيئة العامة لاستغلال وتنمية
الاراضى المستصلحة بان تدفع لوزارة المالية (ادارة الاموال المستردة) مبلغ
٢٦٩٧٩٠ ، قيمة الاثاثات التى سلمتها الادارة الى الهيئة العامة .

(جلسة ١٩٧٩/١/١٠ — ملف رقم ٤٢٦/٢/٣٢)

٣ — عقد البيع من العقود الرضائية — بما يترتب على ذلك من الآثار .

من حيث أن الاصل في العقود — التى لم يشترط المشرع لانعقادها وضعها
معينا — ان تتم بمجرد تبادل الطرفين التعبير عن ارادتهما بالاتفاق على أحدث
اثر قانونى ، وفي هذه الحالة يتم العقد وتترتب عليه آثاره القانونية ، ففي
عقد البيع يلتزم البائع بان يسلم المبيع الى المشتري ويضعه تحت تصرفه
بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به ، دون عائق ، وفي مقابل ذلك يلتزم
المشتري بان يوفى الثمن المتفق عليه الى البائع وذلك في الوقت الذى يتم
فيه تسليم المبيع اذا كان التسليم قد تم فور انعقاد العقد . فاذا ما نكل احد
طرفي التعاقد واخل بالالتزام الواجب عليه تنفيذه طبقا لهذا التعاقد فانه
يجبر على تنفيذ هذا الالتزام عينا متى كان ذلك ممكنا ، ويكون تنفيذ الالتزام
عينا دائما ممكنا اذا كان محله دفع مبلغ من النقود .

وحيث كان ذلك ما تقدم ، وكان الثابت ان ثمة عقد بيع لعدد ٩٠٠٠٠
كيس ، قد تم بين حى الشرق ومستشفى البره قلم بموجبه الحى بتسليم
هذه الاكياس للمستشفى ، وبالتالي فانه يتعين عليها الوفاء بثمن هذه الاكياس
واذ قام الحى بمطالبة المستشفى والهيئة التابعة لها بالسداد عدة مرات ،
الا انها لم يقوما بتنفيذ هذا الالتزام ، ولم يثبت ان ذلك كان راجعا الى
قوة القاهرة أو الى خطأ الدائن ، فانه يتعين سداد المبلغ المطلوب .

(جلسة ١٩٨٣/٢/١٦ — ملف رقم ١٠٢١/٢/٣٢)

وبهذه المعنى (جلسة ١٩٨٣/٤/٦ — ملف رقم ٩٢٦/٢/٣٢)

٤ — عقد البيع ولو انه من العقود الرضائية الا ان القانون اذا رسم
طريقا معينا للتعبير عن ارادة الدولة في بيع اراضيها فلا يتم البيع الا باتباعه .

من حيث ان عقد البيع لا يتم الا اذا اتفقت ارادة المتعاقدين على محل العقد وثمنه فبذلك يتحقق ركن الرضا الذى هو اساس العقود الاتفاقية وهذا الركن يوجد بتلاقى الايجاب بالقبول ، وتطابق ارادتي البائع والمشتري على هذا النحو انما يتم وفقا للنظام الذى يخضع له كل منهما فى التعبير عن ارادته ، ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم وزارة الخزانة قد نقل الاشراف على الاراضى الواقعة فى داخل المدن والقرى الى وزارة الشئون البلدية والقروية (وزارة الاسكان) واكد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ ، وكان وزير الاسكان قد فوض المحافظين فى بيع املاك الحكومة بالمدين والقرى واشترط موافقته قبل اتخاذ اجراءات البيع بالمزاد أو الممارسة ، فان التعبير عن ارادة الدولة فى بيع اراضيها الواقعة داخل المدن والقرى يجب أن يتم فى هذا الاطار ، أى بموافقة المحافظ دون اعتراض من وزير الاسكان اذ بذلك يتم التعبير عن ارادة الدولة فى البيع .

وبناء على ما تقدم فانه ولئن كانت الجمعية التعاونية للعاملين بهيئة قناة السويس قد افصححت عن ارادتها فى شراء قطعة الارض المشار اليها منذ عام ١٩٦٦ الا ان ايجابها هذا لم يلق قبولا لدى المحافظ بغير اعتراض من وزير الاسكان على البيع الا فى ١٩٧٥/٧/٣ تاريخ موافقة وزير الاسكان على بيع قطعة الارض للجمعية المذكورة بمبلغ ٩٠ جنيه للمتر المربع ففى هذا التاريخ تلاقحت ارادة الجمعية التى وافقت على السعر المذكور بارادة المحافظة التى تم التعبير عنها بالطريق الذى رسمه القانون .

ولا وجه لما تطالب به الجمعية من اعتبار الارض مبيعة لها بسعر ٢٠ جنيه للمتر ، ذلك لانها اذا كانت قد أدت مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه على اساس هذا السعر ، فان أداء هذا المبلغ شرط بان يكون البيع لصندوق المعاشات الخاص بالعاملين بالهيئة وليس للجمعية وهو الامر الذى لم يلق قبولا من المحافظ بسبب اعتراض مصلحة الاملاك عليه . واذ تلى ذلك سكوت الجمعية عن التعامل مع المحافظة حتى تم تقدير سعر المتر بمبلغ ٩٠ جنيه حيث وافقت الجمعية وتلاقحت ارادتها مع ارادة المحافظة بموافقة وزير الاسكان على البيع بهذا السعر فان العقد بينهما يكون قد تم على اساس هذا السعر من ١٩٧٥/٧/٣ كما سبق القول .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان التعاقد قد تم بين الجمعية التعاونية لبناء المساكن للعاملين بهيئة قناة السويس وبين محافظة الجيزة بتاريخ ١٩٧٥/٧/٣ بسعر قدره ٩٠ جنيه للمتر المربع .

(جلسة ١٩٨٠/٤/٢ — ملف رقم ٣٨/١١/٨)

٥ - احقية مجالس المدن في نصف صافي المبلغ الذى يحصل من بيع المباني والاراضى الفضاء الداخلة في دائرتها .

وتخلص وقائع النزاع المائل في ان مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة في ١٩٥٣/٦/٣ اسقاط التزام شركة سكك حديد الدلتا وفي ١٩٥٥/١٠/٥ قرر مجلس الوزراء ايلولة موجودات المرفق الى الدولة دون اية اعباء على الخزانة العامة ، وتخويل وزارة المواصلات وضع نظام خاص لادارة المرفق على ان يدار كهيئة اعتبارية ملحقة بالسكة الحديد ، ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٤٤١ لسنة ١٩٦١ بشأن تصفية ما بقى من خطوط سكك حديد الدلتا والفيوم الزراعية ، وفي ١٩٦٢/٥/٢٨ تسلم مجلس مدينة كفر الزيات ، ابتدائيا ، اراضى المرفق الواقعة داخل كردون المدينة التى تبلغ مساحتها ٤٤٩٤٩ مترا مربعا بسعر المتر ٢٥٠ مليا بقيمة اجمالية قدرها ١١٢٣٧٢٥٠ ، الا ان مجلس المدينة لم يسدد هذا الثمن الى اللجنة المختصة

مقامت الاخيرة ببيع مساحة قدرها ٥٥٢٥ مترا مربعا للاهالى بمبلغ ١٩٢١١٦٧٥ استنادا الى شرط جزائى فى محضر التسليم يجيز بيع هذه الاراضى فى حالة عدم سداد قيمتها . وبتاريخ ١٩٧١/١١/١٥ حرر محضر التسليم النهائى للمساحة الباقية وقدرها ٣٩٤٣٣ مترا مربعا - بعد استئزال الجزء المبيع للاهالى - بثمان اجمالى قدره ٩٨٥٨٢٥٠ وفقا للسعر المعتمد من اللجنة المشكلة بالقرار الجمهورى رقم ٤٤١ لسنة ١٩٦١ ، الا ان المجلس لم يسدد هذا الثمن بدعوى ان هذه الارض المسلمة اليه عبارة عن شوارع قائمة فعلا ، ومن ثم تعتبر ملكا للدولة وتفيد بسجلات املاك الدولة ، كما ينقل تخصيصها من مرفق سكك حديد الدلتا الى الاملاك العامة .

ولدى عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ استبان لها من الاطلاع على محضر التسليم النهائى المؤرخ ١٩٧١/١١/١٥ ان مجلس مدينة كفر الزيات تسلم املاك مرفق سكك حديد الدلتا ، وقد بلغت اجمالى المسطحات المسلمة اليه طبقا للعقد والخرائط المسلمة الى المجلس مساحة قدرها ٦ ٩ ١ مس ط ف

توازى ٣٩٤٣٣ مترا مربعا اجمالى قدره ٩٨٥٨٢٥٠ بواقع سعر المتر ٢٥٠ مليا طبقا للاسعار المعتمدة من اللجنة المشكلة بالقرار الجمهورى رقم ٤٤١ لسنة ١٩٦١ .

وحيث ان مجلس المدينة - فى ضوء ذلك - قد ارتضى شراء الارض المسلمة اليه من المرفق بالسعر المبين بمحضر الجلسة المشار اليها - فانه - اى مجلس المدينة - يلتزم بسداد ثمن هذه الارض وقدره ٩٨٥٨٢٥٠ الى

المرفق ولا يحتاج في ذلك بان هذه المساحة كانت مخصصة للنفع العام وانها كانت عبارة عن شوارع قائمة فعلا عند الاستلام . حيث ان الثابت هو ان هذه المساحة لم تكن مخصصة للنفع العام وقت الشراء وانها كان التخصيص في وقت لاحق وبحكم الواقع .

وحيث ان الثابت ان اللجنة المشار اليها قامت ببيع مساحة قدرها ٥٥٢٥ متر مربع للاهالي بمبلغ اجمالي قدره ١٩٢١١ز٦٧٥ ، فان مجلس مدينة كفر الزيات يستحق هذا الثمن وقدره ٩٦٠٥ر٨٣٧ اعمالا لحكم المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الادارة المحلية - وهو القانون الساري وقت البيع - والتي كانت تنص على ان « تشمل ايرادات المجلس (مجلس المدينة) بالاضافة الى ما تقدم الموارد الآتية :

..... (ج) حصيلة الحكومة في دائرة اختصاصه من ايجار المباني وارضى البناء الفضاء الداخلة في املاكها الخاصة ونصف صافي المبلغ الذي يحصل من بيع المباني والارضى المذكور »

ويبين مما تقدم ان مجلس مدينة كفر الزيات ولو انه دائن لمرفق سكك حديد الدلتا بمبلغ ٩٦٠٥ر٨٣٧٦ عبارة عن نصف ثمن الارض المبعة للاهالي على النحو السابق - الا انه - أي مجلس المدينة - مدين للمرفق بمبلغ ٩٨٥٨ر٢٥٠ ، عبارة عن ثمن الارض المسلمة اليه من المرفق وبذلك تقع المقاصة بينهما بقدر الاقل منهما .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مجلس مدينة كفر الزيات بمبلغ ٩٦٠٥ر٨٣٧ من ادارة سكك حديد الدلتا .

(جلسة ١٩٨٢/١١/٣ - ملف رقم ٤٥٤/٤/٣٢)

٦ - عقد بيع املاك الدولة الخاصة من عقود القانون الخاص مع ما يترتب على ذلك من آثار .

من حيث ان العلاقة بين الاصلاح الزراعي والشركة التجارية للاخشاب - في الحالة المسئلة - هي علاقة تعاقدية ناشئة عن عقد بيع اراضي املاك الدولة الخاصة وفقا لقرار رئيس الهيئة رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٠ ونحكمها القانون الخاص وان كان احد طرفي هذه العلاقة جهة ادارية

الا انه لا يقسم بنسبات العتود الادارية فهو لا يتصل بتسيير المرفق العام ولم يتضمن شروطا غير مألوفة في نطاق القانون الخاص ولا يعدو أن يكون مجرد عقد بيع مال مملوك للدولة ملكا خاصا تقتصر فيه على نحو ما يتصرف الافراد في اموالهم طبقا لاحكام القانون المدنى ، ومن ثم فانه لا يجوز للهيئة العامة للاصلاح الزراعى العدول عن هذا البيع بارادتها المنفردة ، خاصة وان شروط البيع التى تضمنتها قرار مجلس الادارة المشار اليه قد خلت من نص يبيح للهيئة الفسخ دون الالتجاء الى الهيئات القضائية المختصة فى حال الاخلال باى التزام ، وذلك مع عدم الاخلال بحق الهيئة ان شاعت فى اللجوء الى التحكيم .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز عدول الهيئة العامة للاصلاح الزراعى عن بيع مساحة ٧٦ ط ٧ ف الى الشركة التجارية للاخشاب والهيئة ان تلجا للتحكيم .

(جلسة ١٩٨٢/١١/٣ — ملف رقم ١٣٦/٢/٣٢)

(ب) عقد توريد التيار الكهربى :

من حيث انه بناء على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٦ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للكهرباء فان العقد المبرم بين الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية ومديرية التربية والتعليم قد أصبح مستحيل التنفيذ بانتقال مهمة توريد التيار الكهربائى الى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء ، فان مؤدى ذلك انقضاء العقد بصدور هذا القرار وقصر توريد التيار الكهربى على مؤسسة الكهرباء وحدها ، ولا وجه للقول بسريان العقد فانه ينقضى برمته وتنقضى التزامات الطرفين المترتبة عليه ومنها الالتزام بتركيب العداد والباب الحديدى والالتزام باداء ايجارهما ومن ثم لا يحق لمديرية التربية والتعليم الاحتفاظ بالعداد أو الباب الحديدى بغرفة المحول ويكون عليها ان تردهما للهيئة العامة لنقل الركاب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى الزام مديرية التربية والتعليم بمحافظة الاسكندرية برد العداد الكهربائى والباب الحديدى لغرفة التحويل

المشار اليها أو دفع قيمتها نقدا للهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة
الاسكندرية .

(جلسة ١٩٧٩/١/١٠ — ملف رقم ٦٤٥/٢/٣٢)

(ج) عقد العارية :

حدود التزام المستعير في عقد العارية

مفاد نصوص المواد ٦٣٥ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ من القانون المدني أن المستعير يلتزم بان يبذل في المحافظة على الشيء المعار العناية التي يبذلها في المحافظة على ماله بشرط الا يقل عن عناية الرجل المعتاد كما انه يسأل عن هلاكه في حادث مفاجيء أو قوة قاهرة اذا كان في وسعه ان يمنعه ، ومن ثم لا يكون المستعير مسئولاً عن هلاك الشيء المعار أو تلفه أو تعييبه الا اذا ثبت انه لم يبذل في المحافظة عليه العناية المطلوبة منه . وفي هذا الصدد يختلف التزام المستعير بالحفظ عن التزامه برد الشيء المعار والذي تسرى عليه القواعد العامة بحيث يجب أن يرد الشيء ذاته لا شيئاً غيره ولو كان أكبر قيمة ، كما انه يلزم بان يرد الشيء المعار في الحالة التي يكون عليها في وقت الرد ولما كان الالتزام بالرد هو التزام بتحقيق غاية لا التزام ببذل عناية بخلاف الالتزام بالحفظ ، فان المستعير يكون مسئولاً عن الضياع الا اذا اثبت انه نتج عن سبب اجنبى لا يد له فيه .

(جلسة ١٩٧٩/٦/٢٧ — ملف رقم ٦٨١/٢/٣٢)

وبهذا المعنى (نفس الجلسة — ملف رقم ٦٧٥/٢/٣٢)

وبهذا المعنى ايضا (جلسة ١٩٨٣/١/١٩)

(د) عقد الوديعة :

التزام المودع لديه في عقد الوديعة

عقد الوديعة — طبقاً لنص المادة ٧١٨ من القانون المدني — عقد يلتزم به شخص أن يستلم شيئاً من آخر على أن يتولى حفظ هذا الشيء وعلى أن يرده عينا . وقد ألزم المشرع في المواد ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢٢ من ذات القانون المودع لديه بالألا يستعمل الوديعة الا بإذن من المودع وأن يبذل من العناية في حفظها ما يبذله في حفظ ماله وأن يسلمها الى المودع بمجرد طلبه

ومؤدى ذلك ان المشرع فرض التزامات محددة على المودع لديه يتعين عليه الوفاء بها ، ولا يجوز له مخالفتها والا كان مسئولا عما يلحقه بالمودع من ضرر .

واذا استحال على المودع لديه أن ينفذ التزامه عينا — حكم عليه طبقا للمادة ٢١٥ من القانون المدنى — بالتعويض الذى يتمثل فى قيمة الوديعة .

(جلسة ١٩٧٩/٢٢/٢٦ — ملف رقم ٥٠٦/٢/٣٢)
(هـ) عقد المعاولة :

التزام رب العمل بالأجر المتفق عليه مع المقاول فى حالة قيام الاخير بتنفيذ التزامه .

وتخلص وقائع النزاع المعروض فى انه أثناء قيام ادارة الانقاذ والغطس بالهيئة العامة لميناء الاسكندرية بتطهير منطقة « جونة » بداراة الخدمات البحرية من الوحدات الغارقة لحسن سير الملاحة البحرية فى الميناء وجدت فلوكة ابحات غارقة تابعة لمصلحة الموانى والمنائر فقامت الهيئة باتذار المصلحة باتخاذ اللازم نحو رفع الفلوكة الغارقة والا فسوف تقوم بانتشالها على نفقة المصلحة ، ردت المصلحة على ذلك بانها فى حاجة ماسة وعاجلة الى انتشال الفلوكة الغارقة ووضعها على البر وابدت استعدادها لدفع قيمة انتشالها اذا ما قامت الهيئة بذلك . وقد قامت الهيئة بانتشال الفلوكة المذكورة وتكببت فى سبيل ذلك ٢٠٣٠ جنيه (الفان وثلاثون جنيها) وعند مطالبة المصلحة بهذا المبلغ لم تستجب .

ولدى عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ استبان لها أن مصلحة الموانى والمنائر وقد ابدت استعدادها لدى الهيئة العامة لميناء الاسكندرية لدفع قيمة انتشال الفلوكة الغارقة التابعة لها اذا ما قامت الهيئة بانتشالها بالفعل ووضعها على البر ، وقد قبلت الهيئة ذلك واتصل هذا القبول بعلم من وجه اليه اى علمت به مصلحة الموانى والمنائر ، ومن ثم تم التعاقد بينهما بحيث يكون ملزما لطرفيه بما تضمنه .

ومن حيث ان الثابت ان هيئة ميناء الاسكندرية قد اوفت بالتزامها التعاقدى وقامت بانتشال الفلوكة المشار اليها استجابة للطلب العاجل والحاجة الماسة من مصلحة الموانى والمنائر وتكببت فى سبيل ذلك مبلغ ٢٠٣٠

جنیه (الفان وثلاثون جنیها) فان المصلحة تكون ملزمة بان تؤدي الى الهيئة
هذا المبلغ تنفیذا لالتزامها التعاقدی .

(جلسة ٢٠/١٠/١٩٨٢ — ملف رقم ٣٢/٢/١٩٩٧)

٣٥ — عهد ومشایخ :

(أ) مدى جواز قبول ترشیح الموظف لمنصب العمودية بغير موافقة
الجهة التي يعمل بها ، ومدى استحقاقه لرتب وظيفته الاصلية خلال فترة
شغله لهذا المنصب .

لما كان التقدم للترشح لشغل منصب العمودية والرغبة في تحمل اعباء
هذا المنصب يدخل في مجال المساهمة في الحياة العامة فانه يمثل حقا لكل
مواطن وواجبا عاما وبالتالي يعد من الحريات العامة التي لا تقتيد ممارستها
بغير ارادة المواطن ومن ثم فانه لا يجوز تعليق الترشيح لمنصب العمودية
بالنسبة للموظف العام او لای شخص اخر ايا كان عمله الاصلی على موافقة
الجهة التي يعمل بها خاصة وان القانون كفل حق الترشيح لهذا المنصب
لكل فرد تتوافر فيه شروط الترشيح بدون قيد بل انه زاد من كفاية هذا
الحق بالنسبة للعاملين بالدولة بان ضمن لهم الاحتفاظ بوظائفهم ومميزاتها
طوال مدة شغلهم لمنصب العمودية ، وبالتالي فان حكم المادة ٧٧ من القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي يحظر على العامل
ان يؤدي أعمالا للغير الا باذن من السلطة المختصة لا يسرى في حق من يرشح
نفسه لمنصب العمودية لخضوع هذا الترشيح لاحكام خاصة تخرج من نطاق
هذا الخطر .

واذا كان المشرع قد احتفظ للعاملين بالدولة الذين يتم انتخابهم او
تعيينهم عمدا بمميزات ووظائفهم الاصلية فان ذلك لا يعطيهم حقا في تقاضى
مرتبات تلك الوظائف لان مميزات الوظيفة اذا ما اطلقت على الحقوق المستمدة
من العلاقة الوظيفية كالترقيات وتدرج المرتب والعلاوات لا تمتد الى استحقاق
المرتب لان هذا الاستحقاق للمرتب لا يستند الى تلك العلاقة وحدها وانما
يقوم على اداء العمل ويتوقف عليه ، ومن ثم فان مقتضى تفرغ العمدة لمنصبه
مع احتفاظه بوظيفته الاصلية ومميزاتها ان كان من العاملين بالحكومة انه
يعتبر اثناء فترة شغله لهذا المنصب في اجازة خاصة بدون مرتب ، وبالتالي
يتعين ان يتوافر للعاملين بالدولة الذين يتقدمون للترشيح في انتخابات العهد
شرط النصاب المالى المنصوص عليه في البند ٥ من المادة ٣ من القانون رقم
٥٨ لسنة ١٩٧٨ بحیازة خمسة افدنة او باستحقاق معاش شهري او دخل

ثابت من عقار لا يقل عن عشرين جنيها شهريا بغير اعتداد بالمرتبات التي يتقاضونها من وظائفهم الأصلية ، كما وان من ينجح منهم في الانتخابات لا يستحق سوى المكافأة المنصوص عليها بالمادة ٢٩ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ وقدرها مائة وعشرون جنيها سنويا .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان موافقة جهة العمل غير لازمة لترشيح لمنصب العمودية وان العامل بالحكومة لا يستحق مرتبا من وظيفته الأصلية خلال فترة شغله لهذا المنصب .

(جلسة ١٩٨٠/١/٩ — ملف رقم ٨٣٥/٤/٨٦)

(ب) مدى جواز اعادة تعيين العامل في وظيفته التي استقال منها اعمالا لاحكام قانون العمد والمشايخ رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ لترشيحه للعمودية بعد العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ الذي احتفظ للعمدة بوظيفته السابقة .

من حيث ان المادة ٢٤ من قانون العمد والمشايخ رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ كانت تحظر على العمد الجمع بين وظيفته واى عمل اخر وان قانون العمد والمشايخ رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨١ قضى في المادة ٢٤ بإلغاء القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ وضمن المادة ٢١ منه حكما مماثلا للحكم الذى تضمنته المادة ٢٤ من القانون رقم ١٩٦٤ فحظر على العمد ان يجمع بين وظيفته وبين اى عمل اخر الا انه استثناء من ذلك نص في المادة ٢٢ على انه « اذا تم انتخاب او تعيين اى من العاملين بالدولة عمدة فيحق له الاحتفاظ بوظيفته طوال مدة شغله لوظيفة العمدة ويعتبر متفرغا لعمله ويتمتع بجميع مميزات وظيفته الأصلية » .

وتنص المادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على انه « استثناء من حكم المادة ١٧ يجوز اعادة تعيين العامل في وظيفة السابقة التي كان يشغلها او في وظيفة اخرى مماثلة في ذات الوحدة او في وحدة اخرى بذات أجره الاصلى الذى كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاها في وظيفته السابقة في الاقدمية وذلك اذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها على الا يكون التقرير الاخير المقدم منه في وظيفته السابقة بمرتبه ضعيف » .

ومن حيث ان مفاد ذلك انه بعد ان كان المشرع يحظر في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ على العمدة الجمع بين وظيفته واى عمل اخر بصفة

مطلقة احتفظ للعمدة بمقتضى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ بوظيفته السابقة اذا كان من العاملين بالدولة وذلك على سبيل الاستثناء من حكم عدم جواز الجمع بين وظيفة العمدة وائ عمل آخر .

ولما كان قانون العاملين المدنيين بالدولة قد اجاز اعادة تعيين العامل بوظيفته السابقة فانه يجوز اعمال هذا الحكم بالنسبة للعمدة الذي استقال من وظيفته طالما ان المشرع قد احتفظ له بموجب حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ بالوظيفة التى كان يشغلها قبل تعيينه بوظيفة العمدة وسمح له بالتالى بشغل كل من الوظيفتين ومن ثم يجوز تعيين العمدة فى الحالة الماثلة بوظيفة مدرس التى استقال منها بمناسبة تعيينه بوظيفة عمدة فى ظل القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز اعادة تعيين العامل المعروضة حالته فى وظيفته السابقة التى استقال منها بمناسبة تعيينه بوظيفة العمدة .

(جلسة ١٩٨٢/١/٢٠ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٩٤)

٣٦ — عهدة :

(١) نطاق مسئولية صندوق التأمين الحكومى لضمائم ارباب العهدة
عن اى خسارة او عجز فى عهدة الموظف المضمون .

يبين من نص المادتين السابعة والثامنة من قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ بإنشاء صندوق تأمين حكومى لضمائم ارباب العهدة والمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٧٣ أن مناط تحقق مسئولية الصندوق ان يلحق بعهدة الموظف خسارة او عجز وان يكون ذلك ناشئاً عن فعل الموظف سواء وقع منه هذا الفعل عمداً او كان راجعاً الى مجرد اهماله (١) ويلتزم الصندوق باداء التعويض دون انتظار ثبوت مسئولية الموظف الجنائية او التأديبية وهو ما مؤداه ان صاحب العهدة مسئول مسئولية مفترضة ما لم يتحقق سبب اجنبى ينفى هذه المسئولية وذلك كله شريطة

(١) وقد استقر افتاء الجمعية العمومية السابقة على ذلك (يراجع فتاها بجلسة ١٩٦٨/٩/٢٥ . (ملف رقم ٣٢/٢/٢١١) وفتاها بجلسة ١٩٧٢/١٠/١٨ ، ١٩٧٢/١٢/٢٧ .

ان تتم مطالبة الصندوق قبل مضي سنة على تاريخ اكتشاف العجز .

(جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ - ملف رقم ٧١٠/٢/٣٢)

تعقيب :

الا ان الهيئة المصرية للرقابة على التأمين طلبت اعادة النظر في الفتوى السابقة تأسيسا على ان الجمعية العمومية قد بنت رأيها في الفتوى المشار اليها على اساس ما نسب من اهمال لامين المخزن بخالفته حكم المادة ٣٧ من لائحة المخازن والمشتريات ويتمثل هذا الاهمال في حصول امين المخزن على اجازته السنوية بتاريخ ١٩٧٧/٨/٦ التي قام بعمله خلالها زميله امين المخزن الاخر دون تحرير محاضر تسليم وتسلم بينهما ودون ان يطلب من المستظم توقيع اقرار يفيد ان المخزن بعهدته ومن ثم يكون قد اخل بواجبات وظيفته بان تقاعس في تنفيذ التعليمات الخاصة بعمله كأمين مخزن وقصر في الحفاظ على ما بعهدته الامر الذي ترتب عليه ضياع المهمات مع عدم امكان تحديد وقت مقدما .

ولما كان نص المادة ٣٧ المشار اليها يخاطب - على حد قول الهيئة المذكورة - في المقام الاول مديرى المخازن ، وعلى فرض ان امين المخزن هو المخاطب باحكام المادة المذكورة فان هذا التقصير الذى ينسب الى امين المخزن لا يعتبر في مقام الاهمال الذى عنته المادة السابقة من لائحة الصندوق كسبب لمسئولية الصندوق ، انما تفيد هذه المادة ان الخسارة ، اى العجز في العهدة ، يجب ان يكون ناشئا عن الاهمال المنسوب للموظف رب العهدة بمعنى ان تتوافر رابطة السببية المباشرة بين العجز في العهدة واهمال الموظف ، اى ان يكون الاهمال الواقع منه هو الذى ادى مباشرة الى العجز في العهدة كان يهمل الموظف في غلق المخزن او حفظ العهدة فيترتب على ذلك ضياعا اما اذا ثبت - كما هو الشأن في الحالة المعروضة - ان العجز في العهدة نشأ عن حادث سرقة تمت ليلا بواسطة بعض اللصوص - اى بواسطة الغير فان رابطة السببية المباشرة بين العجز وما قد يتم اكتشافه بمناسبة التحقيقات في حادث السرقة من وجود بعض التقصير في استيفاء بعض الاجراءات المخزنية او اللائحية تكون منتفية ، الامر الذى يتعين معه القول بعدم مسئولية الصندوق طبقا لحكم المادة السابقة من لائحة الصندوق المشار اليها .

وقد اعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ اول يونية سنة ١٩٨٣ . فاستعرضت

فتواها السابقة بجلسة ١٩٨٠/١/٢٣ ، واستبان لها أن منساق تحقق مسؤولية الصندوق - وفقا لحكم المادتين السابعة والثامنة المشار اليهما أن يلحق بعهدة الموظف المضمون خسارة أو عجز وأن يكون ذلك ناشئا عن فعل الموظف سواء وقع منه هذا الفعل عمدا أو كان راجعا الى مجرد اهماله ، وأن الصندوق يلتزم بأداء التعويض دون انتظار ثبوت مسؤولية الموظف الجنائية أو التأديبية .

وعلى ذلك فلا يكون صحيحا ، ماذهب اليه الصندوق من انه لم يثبت بالدليل القاطع مسؤولية صاحب العهدة عن العجز ، ذلك إن مقتضى حكم المادة الثامنة من قرار انشاء الصندوق سالف الذكر ، انه يلتزم بدفع التعويض دون حاجة لاثبات مسؤولية الموظف الجنائية أو التأديبية ، لان مسؤولية صاحب العهدة مسؤولية مفترضة ما لم يتحقق سبب اجنبى ينفي هذه المسؤولية .

كما استبان لها ان امين المخزن - فى الحالة الماثلة - قد ارتكب اهمالا بمخالفة حكم المادة ٣٧ من لائحة الخازن والمشتريات التى تنص على انه « عند تعيين أو نقل أمناء المخازن ، أو قيامهم بالاجازات السنوية يندب مدير المخازن احد الموظفين لمراقبة عملية التسليم والتسلم والتوقيع على المحاضر ولا يجوز التصريح باجازة لاحد الامناء الا اذا ندب مكانه موظف مستوف لشروط الضمان . واذا كان لامين المخزن مساعد مضمون فعند قيام احدهما بالاجازة ، يجوز الاستغناء عن عملية التسليم والتسلم ، بشرط ان يوقع المتسلم اقرارا معتمدا من مديرى المخازن بان المخزن بعهدته » ويتمثل هذا الاهمال فى حصول امين المخزن على اجازته السنوية بتاريخ ١٩٧٧/٨/٦ والتى قام بعمله خلالها زميله امين المخازن دون تحرير محاضر تسليم وتسليم بينهما ، ودون أن يطلب من المتسلم توقيع اقرار يفيد ان المخزن بعهدته ومن ثم يكون قد اخل بواجبات وظيفته بتقاعسه فى تنفيذ التعليمات الخاصة بعمله كأمين مخزن وقصر فى الحفاظ على ما بعهدته ، الامر الذى ترتب عليه ضياع المهمات مع عدم امكان تحديد وقت مقدما .

اما القول بأن حكم المادة ٣٧ سالف الذكر انما يخاطب فقط مديرى المخازن فردت عليه الجمعية العمومية بأن حكم المادة المذكورة انما يوضح فقط اختصاصهم فى تنفيذ حكم هذه المادة ، اما أمناء المخازن فهم المخاطبون بحكمها فى المقام الاول ، ومن المسلم به ان المسؤولية المدنية فى حالة الخطأ تتسع لمخالفة القوانين واللوائح ، ومن ثم تكون مخالفة امين المخزن المذكور لحكم المادة ٣٧ المنسوبة عنها ، خطأ أو اهمالا نتج عنه عجز فى العهدة على

النحو السالف بيانه ، مما يلتزم معه صندوق التأمين الحكومى
لضمانات أرباب العهد بقيمة هذا العجز وهو ما سبق أن انتهت اليه
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٣ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد
فتاها السابقة بجلسة ١٩٨٠/١/٢٣ ، والزام صندوق التأمين الحكومى
لضمانات ارباب العهد بسداد مبلغ ٥٨٢١٧٥ الى تفتيش الرئ المصرى
بالسودان كتعويض .

٣٧ - غاز طبيعى وطاقة كهربائية .

(١) مدى خضوع عدادات قياس الغاز الطبيعى لاحكام القانون رقم ٦٩
لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن والقياس والكيل .

تنص المادة الرابعة من القانون سالف الذكر على ان « يحظر بيع اجهزة
والات وادوات الوزن والقياس والكيل او عرضها للبيع او حيازتها او
استعمالها الا اذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة وفقا لاحكام هذا القانون »
وتقضى المادة الخامسة بان « تقدم الى مصلحة دمع المصوغات والموازين ،
اجهزة والات وادوات الوزن والقياس والكيل لمعايرتها ودمغ الصحيح منها
فى الحدود المقررة فى الجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون ، وذلك مقابل
سداد الرسوم المقررة بالجدول رقم ٤ الملحق به » وينص الجدول رقم ٣
المشار اليه على انه « ثانيا فى الات كيل الغاز يسمح
بالتفاوت بنسب قدرها ٥ ٪ بالزيادة او بالعجز عند التفتيش وعند الدمغ
لعدادات الغاز » وحدد بالجدول رقم ٤ الخاص برسوم المعايرة ، رسوم
لسايرة عدادات الغاز بـ ٣٠٠ مليم ، زيدت الى ٦٠٠ مليم بالقرار الوزارى
رقم ٤١٠ لسنة ١٩٨٠ اعتبارا من ١٢/١/١٩٨١ ، كما استعرضت القانون
رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ فى شأن الغاز الطبيعى وتنص المادة الاولى منه على
ان « تتولى الهيئة المصرية العامة للبترول احدى شركات القطاع العام
للپترول امداد وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعى للمناطق السكنية والمضائق
ومسطحات القوى التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير البترول » ، وتقضى
المادة الاولى من اللائحة التنفيذية لهذا القانون بان تتولى شركة
الغازات البترولية امداد وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعى للمناطق السكنية
بمحافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية » .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان المشرع بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى
شأن الوزن والقياس والكيل ، سالف لبيان ، اناط بمصلحة دمع المصوغات

والموازين معايرة أجهزة واللات وادوات الوزن والقياس والكيل ودمغ الصنخج منها ، ومن بين هذه الاجهزة عدادات قياس الغاز ، وحظر بيعها او عرضها او حيازتها او استعمالها الا اذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة وفقا لاحكامه ، ولما كانت شركة الغازات البترولية تقوم بامدادات وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعى للمناطق السكنية وتركيب عدادات لحساب كمية استهلاك الغاز ، ومن ثم فان هذه العدادات تدخل ضمن الاجهزة المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ انف الذكر ، وتخضع للاحكام الواردة به ، ويتعين معايرتها ودمغ الصحيح منها بمعرفة مصلحة دمع المصوغات والموازين قبل تركيبها .

لذلك انتهى رأى الجمعية القنومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع عدادات الغاز الطبيعى لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن والقياس والكيل ، المشار اليه .

١. (جلسة ١٩٨٣/١/١٩ — ملف رقم ٢٤٥/٢/٣٧)

(ب) مدى مشروعية قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٠ الخاص بمعايرة ودمغ اجهزة قياس وحدات الطاقة الكهربائية

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ على ان «الوحدات القانونية للوزن والقياس والكيل هى :

١ — الوحدات الاساسية وهى الكيلو جرام والمتر والثانية والامبير والدرجة كلفن والقنidle والول .

(ب) وحدات الوزن وقياس الاطوال والكيل ومقاييس المسطحات المحددة فى الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون .

(ج) اجزاء ومضاعفات وحدات الوزن وقياس الاطوال والكيل المبينة بالجدول رقم ٢ الملحق بهذا القانون .

ويجوز بقرار من وزير التجارة تعديل الجدول رقم ٢ المشار اليه باضافة او بحذف بعض الوحدات . كما استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٧ من اللائحة التجارية لهيئة كهرباء مصر الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٦ لسنة ١٩٧٧ والتي تنص على ان « يتم تحديد كمية التيار الكهربائى المورد للمنتفعين بعدادات مملوكة للهيئة . يقوم بتركيبها لديهم

مقابل مصاريف التركيب المقررة .

.....

ويشترط في جميع الاحوال معايرة العدادات وختمها بمعرفة الهيئة ولا يجوز اجراء اى تعديل بهذه العدادات أو في اختامها أو نقلها من مكانها إلا بمعرفة الهيئة .

ومن حيث ان نص الفقرة الأخيرة من المادة ١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ قد اجاز صراحة لوزير التجارة أن يضيف الى الجدول رقم ٢ الملحق بهذا القانون بعض وحدات القياس ولم تحدد هذه الاجازة أو تقيد بوحدات قياس بعينها ، مما يضمنى المشروعية على قرار وزير التجارة الذى اضاف وحدة الكيلوات ساعة استنادا الى هذه الاجازة . ومما يؤكد ان الاجازة المشار اليها انما قصد بها اساسا السماح لوزير التجارة باضافة وحدات قياس التيار الكهربائى الاخرى ومنها الكيلوات ساعة ، ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون السالف الذكر من انه « مما استحدثه مشروع القانون ، وحدات قياس الامبير وتندرج تحتها اجهزة قياس التيار الكهربائى ، وانه رؤى الا ترد الاجهزة والالات التى تنطوى عليها الوحدات سالف الذكر فى الجداول الملحقه بالقانون وذلك حتى يتم وضع المواصفات والشروط الخاصة ثم يصدر لها قرار من وزير التجارة » .

ومن حيث انه لا محل للقول بان اللائحة التجارية لهيئة كهرباء مصر قد حددت فى المادة ١٧ سالف الذكر الجهة التى تختص بمعايرة وختم العدادات الكهربائيه وهى هيئة كهرباء مصر، هذا القول مردود بان اللائحة المذكورة انما هدفت بهذا النص الى عدم استخدام المتنفعين لعدادات لا تخضع لاشراف ورقابة الهيئة سواء قامت هى بختم هذه العدادات أو تم ختمها بمعرفتها لدى جهة اخرى وهى وزارة التجارة ممثلة فى وزير التجارة طبقا لما جاء بالمادتين ٣ ، ٤ ، ٧ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

(جلسة ١٩٨٣/٥/٤ — ملف رقم ٢٣٥/٢/٣٧)

(١) مدى جواز ممارسة عمليات القبانة داخل الدائرة الجبركية وفي شئون البنوك لغير الوزانين المعينين من قبل الجهات الادرية .

من حيث أن قرار وزير المالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٣ بشأن خدمة القبانين أو الشيالين والكيالين العموميين في السواحل يقضى في المادة الاولى منه بعدم جواز اجراء عمليات الوزن في السواحل التي يسرى عليها هذا القرار ، وفي الشئون التابعة لتلك السواحل الا اذا قام بها قبانيون حائزون لرخصة رسمية . كما أن القرار رقم ٥٠ لسنة ٣٣ باعادة تنظيم تلك المهنة بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ ، والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ الذي نظم بعض جوانب ممارسة تلك المهنة حظرا ممارستها بغير ترخيص من مصلحة دمع المصوغات والموازين .

ومن حيث أن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ — بتنظيم تجارة الجملة الذي قضى في المادة الاولى منه بأن لا يجوز انشاء واستغلال حوانيت أو اسواق أو حلقات أو غير ذلك للتعامل بالجملة في الاصناف المبينة بالجداول الملحق بهذا القانون في غير الاماكن التي يعينها وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض بقرار يصدره بعد اخذ رأى وزارتي الداخلية والصحة العمومية . وقد آل الاختصاص المقرر في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه الى وزير التموين الذي اصدر القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقرارات ارقام ٨ لسنة ١٩٦٤ ، ٨٤ لسنة ١٩٦٦ ، ٨٨ لسنة ١٩٦٨ وبين حدود سوق الحبوب بالاسكندرية في المادة ٢ و اضاف اليه جميع المضارب والمطاحن والمخابز وشئون البنوك ونص هذا القرار في المادة ٢٣ منه على انه «يحظر على غير الوزانين المعينين من قبل مصلحة التسويق الداخلية مباشرة اى عملية وزن لاصناف الحبوب الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه سواء بقصد البيع أو الشراء أو التخزين أو غير ذلك داخل حدود الاسواق المذكورة وملحقاتها وسواحل الحكومة وتكون عمليات الوزن بواسطة موازين الحكومة .

ويحظر على شاغلي الاماكن حيازة موازين الحكومة الا بترخيص من مصلحة التسويق الداخلية » .

ومن حيث ان القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٢ الذي فوض بموجبه وزير التموين المحافظين في تعيين الاماكن التي يسمح فيها بانشاء أو استغلال حوانيت واسواق أو حلقات أو غير ذلك للتعامل بالجملة في الاصناف المبينة

بالجداول الملحقه بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ ، على أن يتم انشاء اسواق وسواحل تجارة الحبوب بالجملة وفقا للخطة التى تتبعها الوزارة ، كما فوضهم فى تحديد الاصناف التى يسرى عليها احكام هذا القانون داخل المحافظة . وأيضا قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢١ لسنة ١٩٧٣ بتصفية الشركة المصرية العامة لاسواق الجملة ، وبموجب المادة ٣ منه تولت كل محافظة ادارة الاسواق والسواحل التابعة للشركة فى دائرة اختصاصها ، وبذلك آل الاشراف على ادارة ساحل وسوق الحبوب فى الاسكندرية.والذى يضم الوزائين المعينين من قبل الحكومة بالتطبيق لحكم المادة ٩ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الى المحافظة كما ان قرار محافظ الاسكندرية رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٠ نص فى المادة الاولى منه على اضافة الدائرة الجمركية والملاحق الخارجية لها الى سوق الحبوب بالاسكندرية .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ان ممارسة مهنة الوزن كما تكون لمن يحوز ترخيصا بمزاولتها تكون ايضا لمن يعين من قبل الحكومة لهذا الغرض ، وان سواحل الحبوب بالاسكندرية تشمل — وفقا للقرارات السابقة على صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة — الدائرة الجمركية ، بيد أنه بعد العمل بهذا القانون وقرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ الصادر تنفيذا لاحكامه وتفويض وزير التموين المحافظين بالقرار رقم ٦٣ لسنة ٦٢ بتخفيض أماكن التعامل فى الاصناف الواردة بالجداول الملحقه بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ اضيفت الدائرة الجمركية الى سوق الحبوب المحدد بقرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ لمشار اليه وليس الى سواحل الحكومة ، ومن ثم فانها تعد جزء من هذا السوق المحدد وفقا لاحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ وقرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ المنوه عنها .

ومن حيث أن قرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه والمعدل بالقرارات ارقام ٨ لسنة ٦٤ ، ٨٤ لسنة ٦٦ ، ٨٨ لسنة ١٩٦٨ قد جدد سوق الحبوب بالاسكندرية واطاف اليه شئون البنوك ، فان تلك الشئون وحدها هى التى تعد جزءا من هذا السوق دون شئون الشركات ، ولا يجوز القول بأن عبارة شئون البنوك ، تشمل الشئون المملوكة للشركات ونجى بصدد تفسير نصوص تتعلق بقيود على ممارسة مهنة الوزن . وبناء على ذلك فانه طبقا لنص المادة ٢٣ من قرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ، وبعد ان ضمت الدائرة الجمركية الى سوق الاسكندرية بموجب قرار المحافظ رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٠ لا يجوز لغير وزائى ادارة ساحل وسوق الحبوب بالمحافظة المعينين من قبل الحكومة ممارسة وزن انواع الحبوب التى تضمنها جدول القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ داخل تلك الدائرة .

ومن حيث أن قرار وزير التموين لم يضم إدارة سوق الحبوب
بالاسكندرية بقراره رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه سوى شئون البنوك
فان شئون الشركات تخرج من دائرة نشاط وزانى تلك الادارة الذين يتعين
عليهم في جميع الاحوال قصر نشاطهم على اصناف الحبوب التى تضمنها
الجدول رقم ٧ الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ ، المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
جواز ممارسة القبالة داخل الدائرة الجمركية وفي شئون البنوك لغير الوزارين
المعينين من قبل الجهات الادارية .

(جلسة ١٩٨٣/٥/٤ - ملف رقم ٦٧٩/٢/٣٢)

٣٩ - قرار ادارى :

**عدم جواز الفاء القرار الادارى اذا ثبت عدم صحة احد الاسباب
التى بنى عليها متى كانت الاسباب التى ثبت صحتها كافية لحمل القرار على
نتيجته .**

من حيث أن من المقرر قانونا في نقه القانون الادارى وقضائه أنه يتعين
ان يستوفى القرار الادارى اركانه حتى يكون بمنأى عن السحب او الالغاء
وفي خصوص ركن السبب فانه حالة واقعية تسبق العمل الادارى وتبرر قيامه .
وانه اذا كانت الادارة في الاصل غير ملزمة بان تفصح عن السبب الذى
اقامت عليه قرارها ، فانه ينبغى ان يقوم على سبب مشروع وفي حالة تعدد
الاسباب ، فانه يكفى قيامه على سبب واحد يبرر اتخاذه ، فلذا تبين أن أحد
الاسباب كان غير صحيح ، فان القرار لا يجوز الغاؤه متى كانت الاسباب
التى ثبتت صحتها كافية لحمل القرار الى نتيجته .

ومن حيث ان الثابت - في الحالة المعروضة ان لجنة المعاشات
الاستثنائية قد عرضت لحالة طلب زيادة المعاش ،

ومن ثم فقد حظيت هذه الوقائع بتقدير لجنة المعاشات الاستثنائية
وصدر قرارها في نطاق سلطتها التقديرية المخولة قانونا مستهدفة التخفيف
عن نوى شأن ومساعدتهم لمواجهة آلام الحياة ، وعليه يكون قرار رئيس
الجمهورية رقم ٢٢٩٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر بزيادة المعاش قد صدر سليما
لانه قام على سبب صحيح ومشروع قانونا مما يفضله من السحب او
الغاء .

ولا يؤثر في ذلك ما اثر حول موضوع تزوير في خطابى السيد وزير النقل والسيد امين عام رئاسة الجمهورية ، ذلك ان هذين الخطابين المقضى بتزويرهما قد تضمننا موافقة رئيس الجمهورية على زيادة المعاش ، وتلك الموافقة لم تكن اللجنة تختص بنظرها لو انها اخذت في الاعتبار عند بحثها لزيادة المعاش . كما ان الخطابين اللذين عرضا على اللجنة لا يرقى ايا منهما سببا في القرار الصادر بزيادة المعاش — ذلك ان السبب هو الحالة الواقعية التى المت بأفراد الاسرة وهى تشكل سببا صحيحا من الواقع والقانون لذا قد حاز تقدير جهة الادارة وموافقتها على زيادة المعاش .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩٣ لسنة ١٩٦٩ بزيادة المعاش الاستثنائى لورثة المرحوم الى خمسة عشرة جنيها شهريا لكل منهم .

(جلسة ١٩٧٩/٢/٧ — ملف رقم ٨٢٢/٤/٨٦)

٤٠ — قـرـوـض :

(١) مدى التزام الهيئات العامة الوطنية بعرض عقد القرض المبرم بينها وبين الهيئات الاجنبية على مجلس الشعب اذا كان المشروع محل التوريد مدرج بالخطة التى سبق وان وافق عليها مجلس الشعب .

بموجب المادة ١٢١ من الدستور الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ فان المشرع الدستورى حظر على السلطة التنفيذية ابرام عقد قرض يرتب التزامات فى سنوات مالية لاحقة كما حظر عليها كذلك الارتباط بمشروع يرتب ذات الاثر الا بعد الحصول على موافقة مجلس الشعب وذلك بقصد تحقيق مبدأ رقابة السلطة التشريعية على موارد الدولة ومصرفاتها اذ ان ارتباط الحكومة بقرض او مشروع دون موافقة مجلس الشعب سيؤدى الى اجباره على ادراج الاعتمادات اللازمة للتنفيذ فى ميزانيات السنوات المقبلة ان كان العقد او الارتباط يستلزم انفاق مبالغ فى سنوات لاحقة فتحرم بذلك السلطة التشريعية من حقها فى مناقشة اعتماده فى الميزانية ومن حقها قبول الالتزام بالقرض او المشروع او رفضه او تعديله ومن ثم يتعين عرض عقود القروض التى تبرم لتنفيذ المشروعات المدرجة بالخطة رغم موافقة مجلس الشعب عليها وعلى تكاليفها الاجمالية باعتبار ان رقابة المجلس لا تنصب فقط على التمويل الاجمالى للمشروع ، وانما تمتد لتشمل طرق التمويل وكذلك شخص المقرض وطرق الدفع وتكاليف خدمة القرض وغير ذلك من الالتزامات التى تقع على عاتق الدولة بموجب نصوص

القرض .

وإذا كان المشرع الدستوري قد أرفق رقابة لمشروع برقابة عقد القرض فإن الموافقة على المشروع التي تغنى عن الموافقة على عقد القرض المبهرم لتمويله يتعين أن تشمل العقد ابتداء بكافة تفاصيله ، واذ يتخلف هذا التمويل في الحالة الماثلة لاقتصار موافقة مجلس الشعب على المشروع بصفة إجمالية كما ورد بالخطبة ، فإنه يتعين عرض عقد القرض المبهرم لتمويله على مجلس الشعب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام هيئة كهرباء مصر في الحالة المعروضة بعرض عقد القرض المائل على مجلس الشعب .

(جلسة ١٩٨٢/٤/٢١ — ملف رقم ١٣/٧/١)

(ب) تحديد طبيعة المشروعات التي ترتبط بها الحكومة المصرية مع إحدى الحكومات الأجنبية والتي يترتب عليها اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة ، ومن ثم يتعين عرضها على مجلس الشعب طبقا للمادة ٢١ من الدستور .

من حيث ان المادة ١٢١ من الدستور الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ تنص على انه « لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشعب » .

كما تنص المادة ١٥١ من ذات الدستور على ان « رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعه بما يناسب من البيان وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة . على ان معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في اراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الموازنة تجب موافقة مجلس الشعب عليها » .

ومناد ذلك ان المشرع الدستوري الزم السلطة التنفيذية بالحصول على موافقة مجلس الشعب على القروض التي تعقدها ، كما الزمها بالحصول على موافقته على ارتباطها باية مشروعات اذا ترتب على عقد القرض أو

المشروع اتفاق مبالغ في سنوات مالية قادمة ، وذلك بهدف تحقيق رقابة السلطة التشريعية على اعتمادات الميزانية فلا تكون مضطرة الى الموافقة على اعتماد لم يتح لها مناقشته ، كما ألزم المشرع السلطة التنفيذية بالحصول على موافقة المجلس قبل إبرام المعاهدات الدولية التي يترتب عليها اتفاق مبالغ غير مدرجة بالموازنة لتمكين مجلس الشعب من مناقشتها ، ولما كانت المعاهدة اتفاقا يبرم بين دولتين لما لهما من سيادة فانه لا تختلط بالعقود التي تبرمها الدولة مع غيرها من الدول والتي تظهر فيها كطرف ذي سيادة ، كما هو الحال بالنسبة للاتفاقات التي تبرم لشراء بعض المواد أو السلع أو توريد المواد الخام والمهمات أو تلك التي يكون محلها الانتفاع بشيء أو خبرة اذ ان تلك العقود تخضع لاحكام القانون الداخلى لكل دولة في حين تخضع المعاهدات لاحكام القانون الدولى العام ، وتبعاً لذلك فانه وقد افراغ الاتفاق المائل في صورة عقد توريد فانه يندرج في مفهوم لفظ المشروعات المنصوص عليها بالمادة ١٢١ من الدستور والذي يشمل بعمومه كافة الارتباطات ايا كان مضمونها . وتبعاً لذلك فانه وقد تضمن هذا العقد احكاماً تفصيلية في شأن توريد اليورانيوم لم ترد باتفاقية التعاون سالفه الذكر ، وحدد جدولاً للتوريد وما يقابله من التزامات مالية تمتد لسنوات تالية فانه يتعين عرضه على مجلس الشعب للموافقة عليه اعمالاً لحكم المادة ١٢١ من الدستور اذ لا يجوز والامر كذلك اعتباره مجرد تنفيذ لاتفاقية التعاون .

واذا كان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨١ بشأن تمويل مشروعات الطاقة البديلة قد ألزم الهيئة المصرية العامة للبترول بحجز نسبة من أرباحها لتمويل مشروعات الطاقة البديلة بما في ذلك الطاقة النووية فان ذلك لا يخرج عن كونه تخصيصاً لمورد من موارد الدولة لغرض معين وذلك أمر لا يرتبط بالعقد المائل ، وعليه لا يمكن حمل هذا القانون على انه موافقة من مجلس الشعب على اعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذ المشروع المتعلق بهذا العقد .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب عرض مشروع العقد المائل على مجلس الشعب بالتطبيق لحكم المادة ١٢١ من الدستور .

(جلسة ١٩٨٢/٤/٢١ — ملف رقم ٢٤٨/١/٥٤)

(ج) مدى ضرورة الحصول على موافقة مجلس الشعب على عقد القرض المزمع إبرامه بين المؤسسة العلاجية بالقاهرة « وميدلاند » ببريطانيا اعمالاً لحكم المادة ١٢١ من الدستور اذا كان مشروع هذا العقد تم اعداده تنفيذاً

لاتفاقية مبرمة بين الحكومتين المصرية والبريطانية ووافق عليها مجلس الشعب .

موافقة مجلس الشعب على اتفاقية ما أو معاهدة تبرم بين الحكومة المصرية وأية حكومة اجنبية لا يمكن ان تجب ضرورة الحصول على موافقة مجلس الشعب مرة أخرى على ما عساه أن يبرم من عقد قروض تنفيذا لما جاء بهذه الاتفاقية أو المعاهدة مادام أن هذه القروض لم تتضمن قيمة القرض ، ذلك أن عقد القرض من شأنه أن يرتب التزاما على عاتق الحكومة في سنوات مقبلة ومن ثم فانه ينبغي الحصول على موافقة مجلس الشعب بشأنه حتى يحاط المجلس علما بما سوف يرتبه العقد من التزامات في دمة الحكومة ويمارس سلطته في الرقابة على موارد الدولة قبل اقرارها .

ومن حيث ان الثابت بالنسبة للحالة المعروضة — ان الاتفاقية المبرمة بين حكومتى مصر وبريطانيا المشار اليها قد خلت — وبالمثل المذكرة الايضاحية لها — من تحديد لقيمة القرض المزمع ابرام عقد بشأنه مع بنك ميدلاند ببريطانيا ومن ثم فلا بد من الحصول على موافقة مجلس الشعب على مشروع العقد المشار اليه اعمالا لحكم المادة ١٢١ من الدستور المشار اليهما .

هذا ولا يجوز الحجاج في هذا الصدد بنسب موافقة مجلس الشعب على اتفاقية التعاون الموقعة بين حكومتى مصر وبريطانيا سالف الإشارة اليها ذلك أن هذه الموافقة انصرفت الى الارتباط بمقدار القرض الحكومى المحدد سلفا بمبلغ ٨٠٪ من لمكون الاجنبى للمشروع المشار اليه في هذه الاتفاقية والتي تشير فقط الى عقد القرض مع البنك فلم يسبق أن حدد مقداره أو التكاليف الاجمالية للمشروع في اتفاقية التعاون سالفه الذكر ومن ثم فلا يجوز ابرام هذا العقد الا بعد موافقة مجلس الشعب عليه . ليمارس بشأنها رقابته المنصوص عليها في الدستور . وهذا يتفق مع ما ذهبت اليه الجمعية العمومية في فتواها رقم ٧١٣ بتاريخ ١٠/٨/١٩٦٤ من انه « متى وافق مجلس الامة على الارتباط بالمشروع فلا يلزم عرض العقود والاتفاقات على مجلس الامة اذا كانت قيمة هذه العقود في حدود التكاليف الاجمالية للمشروع ولا يجوز ابرام هذه العقود الا بعد أن يكون مجلس الامة قد وافق على تلك المشروعات بعد عرضها عليه ببيان يتضمن تكاليفها الاجمالية وغيرها من البيانات » .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ضرورة الحصول على موافقة مجلس الشعب على عقد القرض المزمع ابرامه

بين المؤسسة العلاجية بالقاهرة وبنك « ميدلاند » ببريطانيا اعمالا لحكم المادة ١٢١ من الدستور .

(جلسة ١٥/١٢/١٩٨٢ - ملف رقم ١٤/٢/١)

٤١ - قطاع عام :

(١) مدى جواز تشكيل مجالس ادارة شركات مقاولات القطاع العام التي تمارس نشاطها بالخارج وفقا لاحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ .

لما كانت المادة ٢٦ من الدستور رقم ١٩٧١ تنص على انه « للعاملين نصيب في ادارة المشروعات ويكون تمثيل العمال في مجالس ادارة وحدات القطاع العام في حدود خمسين في المائة من عدد اعضاء هذه المجالس » ومن ثم اصبحت الاستثناء الوارد بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ مخالفا لاصل دستوري يقتضى باشتراك العمال في مجالس ادارة شركات القطاع العام ، واذا كانت المادة ١٩١ من الدستور قد ابقت على احكام القوانين واللوائح السابقة على صدوره واجازت الغاءها او تعديلها وفقا لما يقرره من قواعد واجراءات ، فقد صدر اعمالا لهذا الاصل الدستوري القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ وقضى صراحة بالغاء كل نص يخالف احكامه ولم يبق على الاستثناء المقرر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ ، وتضمن تنظيما متكاملا ، فسخ كل ما سبقه في شأن انتخاب ممثلي العمال في مجالس ادارة تلك الشركات وورد ذات الاصل في القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وبالتالي فانه يتعين اشراك ممثلي العمال في مجالس ادارة شركات القطاع العام بلا استثناء وفقا لاحكام هذين القانونين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ فيما يتعلق بتشكيل مجالس ادارة الشركات محل البحث وخضوعها لاحكام الواردة في القانونين رقمي ٧٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١١١ لسنة ١٩٧٥ .

(جلسة ٢٨/١١/١٩٧٩ - ملف رقم ٢٦/٢/٥٨)

تعقيب :

هذا وقد طلب من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع اعادة النظر في هذه الفتوى على اساس أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى

والتشريع رأت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ (ملف رقم ٤٩٩/٣/٨٦) اعمال احكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ فيما تضمنه من تخويل مجلس ادارة الشركة سلطة وضع لائحة خاصة للعاملين بها .

فكيف يعتبر هذا القانون - على حد تعبير طالب اعادة النظر في الفتوى - غير قائم بتشكيل المجالس وقائم فيما يتعلق بلوائح العاملين .

وقد استعرضت الجمعية العمومية الفتويين السابقين (بجلسته ١٩٧٩/١١/٢٨ و ١٩٧٩/١٢/٢٦ وذلك بجلستها المنعقدة في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٨١ وتبين لها ان الدستور قد ابقى في المادة ١٩١ منه على احكام القوانين السابقة عليه ولو كانت مخالفة لاحكامه الى ان يتم الغاؤها أو تعديلها فان ذلك لا يعنى استمرار العمل بالاستثناء الذي تضمنه القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ اذ ان قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعمول به اعتبارا من ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ قد استجابت لاحكام الدستور المتعلقة بتمثيل العمال في مجالس الادارة وأوجب في المادة ٤٨ منه تمثيل العمال في تلك المجالس عن طريق الانتخاب دون التعيين فيكون بذلك قد انقضى هذا الحكم المخالف للدستور .

وترتبيا على ذلك فليس ثمة تعارض بين فتوى الجمعية العمومية سالف الذكر اذ ان الحكم الخاص بتخويل مجلس ادارة الشركة بوضع لوائح العاملين المنصوص عليه بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ لا يتضمن مخالفة لاحكام الدستور ولم يصدر المشرع نصا خاصا يقضى بتعديله .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها الصادرة بجلسته ١٩٧٩/١١/٢٨ .

(جلسة ١٩٨١/١٠/٢٤ - ملف رقم ٢٦/١/٥٨)

(ب) مدى خضوع حسابات شركة المقاولين العرب المتعلقة بتنفيذ مشروع تم تمويله باستثمارات خاضعة لقانون الاستثمار رقم ١٩٧١/٦٥ . . . لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات .

من حيث ان المشرع انشأ الجهاز المركزى للمحاسبات كجهة فنية متخصصة في مراجعة الميزانيات والحسابات لحماية الاموال المملوكة للدولة والجهات ذات النفع العام ، ولضمان التصرف فيها واستثمارها في الاغراض

المخصصة لها ، ويسط رقابته على شركات القطاع العام ومنشآته فخصوله مراجعة حساباتها الختامية وتقارير مراقبي حساباتها وفي سبيل ذلك منحه مكتة فحص السجلات والملفات والمستندات المؤيدة لها ، وكذلك فحص اى مستند أو سجل أو أوراقا أخرى يراها لازمة للقيام بواجبه في المراجعة ، ومن ثم اخضع المشرع جميع عناصر النشاط المالى لشركات القطاع العام لمراقبة الجهاز المذكور .

ولما كانت شركة المقاولين العرب من شركات القطاع العام فانها تخضع بهذا الوصف لمراقبة الجهاز المركزى للمحاسبات فيما يصدر عنها من نشاط ذى اثر مالى ، ايا كان مصدر تمويله والقواعد التى تحكم هذا التمويل .

وتطبيقا لما تقدم فان حسابات مشروع العشرة الاف وحدة سكنية الذى تقولى الشركة تنفيذه ، تخضع بهذه المثابة لمراقبة الجهاز المركزى للمحاسبات التى تمتد لتشمل تناولها عنه ، وذلك على الرغم من تمويل هذا المشروع باستثمارات تمتعت ببعض الامتيازات المنصوص عليها بقانون استثمار المال العربى والاجنبى رقم ١٩٧١/٦٥ بناء على موافقة الهيئة العامة للاستثمار .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع حسابات شركة المقاولين العرب المتعلقة بالمشروع سالف الذكر لمراقبة الجهاز المركزى للمحاسبات .

(جلسة ١٩٨١/١٠/٢١ — ملف رقم ٣٩/١/٧)

(ج) مدى جواز تطبيق احكام القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ فى ظل العمل باحكام قانون رسوم الطيران المدنى رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ وبعد تحويل مؤسسة مصر للطيران الى شركة مساهمة عامة بقرار وزير الطيران المدنى رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ .

من حيث انه بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٥ عمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام الذى نص فى الفقرة الثانية من مادته الاولى على أنه « ومع مراعاة احكام المادتين السابعة والثامنة من هذا القانون يلغى الكتاب الاول الخاص بالمؤسسات العامة من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر برقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ » .

كما تنص المادة السابعة من هذا القانون على أن « يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا بذاتها في تاريخ العمل بهذا القانون وتستمر هذه المؤسسات في مباشرة هذا النشاط وفي مباشرة اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها وذلك لمدة لا تجاوز ستة شهور يتم خلالها بقرار من الوزير المختص تحويلها الى شركات عامة أو ادماج نشاطها في شركة قائمة ما لم يصدر بشأنها تشريع خاص أو قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص بإنشاء هيئة عامة محلها أو بأيلولة اختصاصاتها الى جهة أخرى » .

وبتاريخ ١٩٧٥/٩/٢٥ عمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطيران الذي حرر في مادته الأولى مجلس إدارة المؤسسة من النظم والقواعد المالية والإدارية المعمول بها في الحكومة والقطاع العام وخوله في المادة الثانية وضع اللوائح المتعلقة بتنظيم أعمال المؤسسة وحساباتها وثئون العاملين بها وذلك دون التقيد بالقواعد والنظم المطبقة على العاملين بالحكومة والقطاع العام وخصص في المادة الرابعة للمؤسسة ميزانية مستقلة على نمط الميزانيات التجارية .

كما نص هذا القانون في المادة السادسة على أنه « مع مراعاة ما هو منصوص عليه في هذا القانون تستمر المؤسسة والوحدات الاقتصادية التابعة لها في مباشرة نشاطها طبقا للأحكام الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٥ بإعادة تنظيم مؤسسة مصر للطيران ، وفي القانون رقم ١١ لسنة ٦٦ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات التابعة للمؤسسة العربية العامة للنقل الجوي وتمتع بالاعفاءات والمزايا المقررة في هذه الأحكام عن كل ما تبشره من عمليات » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع بمقتضى القانون رقم ١١٦ لسنة ٧٥ القى الأحكام الخاصة بالمؤسسات العامة الواردة بالقانون رقم ٦١ لسنة ٧١ وأبقى على المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا بذاتها لمدة لا تجاوز ستة شهور ويتعين أن تتحول خلالها الى شركة عامة بقرار من الوزير المختص إلا إذا صدر في شأنها تشريع خاص أو قرار من رئيس الجمهورية يحولها الى هيئة عامة أو ينقل اختصاصاتها الى جهة أخرى .

وإذا أصدر المشرع في أعقاب ذلك القانون رقم ١١٦ لسنة ٧٥ وتناول فيه بالتنظيم مؤسسة مصر للطيران فإنه قد استثنى تلك المؤسسة من حكم الإلغاء الذي تضمنته المادة السابعة من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ وعليه فلم يكن لوزير الطيران المدني بعد صدور هذا القانون وبعد انقضاء

مدة الستة شهور المحددة لتحويل خلالها المؤسسات العامة الى شركات
أن يصندر في ١٦/٣/١٩٧٦ القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ بتحويل تلك
المؤسسة الى شركة مساهمة .

وتبعاً لذلك فإن مؤسسة مصر للطيران تظل قائمة بكيانها القانوني
وإذا قضت المادة السابعة من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه
باستمرار مباشرة المؤسسة لنشاطها طبقاً لاحكام القانون رقم ١١ لسنة
١٩٦٦ الذي قضى بتطبيق احكام القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠
والترخيص المرفق به فإن المؤسسة المذكورة تستمر في التمتع بالاعفاءات
والمزايا التي تضمنها هذا الترخيص الامر الذي يؤكد ان المشرع اصدر القانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٠ . المعمول به اعتباراً من اول يناير سنة ١٩٨٠ بتعديل
بعض احكام هذا الترخيص .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار
مؤسسة مصر للطيران الصادر بها القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ قائمة
استثناء من احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ واستمرار تمتعها بالمزايا
المقررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ .

(جلسة ١١/٤/١٩٨١ — ملف رقم ٣٢/٢/٦٦٤)

(د) مدى مشروعية النص في النظام الاساسي للشركة التي لم تنشأ
وفقاً لقواعد استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة على عدم
سريان احكام قوانين الشركات المساهمة على تلك الشركة .

قضى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والاجنبي
والمناطق الحرة في المادة ٤٤ بعدم سريان قوانين الشركات المساهمة والقوانين
المتعلقة بها على رؤوس الاموال المرخص لها بالعمل في المنطقة الحرة كما
ان قانون استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ قضى في المادة الرابعة
من مواد اصداره باستمرار تمتع المشروعات التي اقرت في ظل القانون رقم
٦٥ لسنة ١٩٧١ بالمزايا المنصوص عليها في هذا القانون ، وقضى في المادة
٥٠ بعدم خضوع الشركات التي تمارس نشاطها في المناطق الحرة لاحكام قانون
الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

ولما كان كلا من القانونين يشترط للانفاذ من احكامه ان توافق الهيئة
العامة للاستثمار على المشروع ، اذ نصت على ذلك المادة ٣ من القانون رقم

٦٥. لسنة ١٩٧١ والمادة الاولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ : ومن ثم فان الخروج من نطاق قانون الشركات المساهمة رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ مرتين بان توافق الهيئة العامة للاستثمار على المشروع الذى تقوم به الشركة ، وان الشركة انشئت وفقا لقواعد استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة .

وبناء على ذلك فانه لما كانت الشركة فى الحالة المائلة لم تنشأ وفقا لتلك القواعد ولم توافق الهيئة العامة للاستثمار على المشروع القائمة عليه فانها تخضع لاحكام قانون الشركات المساهمة رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٤ .

ولا يغير من ذلك ان المادة العاشرة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ نصت على ان « تتمتع الشركة عن انشطتها المقامة فى المناطق الحرة بجميع المزايا والاعفاءات المقررة للشركات والمنشآت التجارية التى تعمل بالمناطق الحرة طبقا لاحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ » .

ولان هذا النص مقصور بحسب صريح عبارته على الانشطة التى تمارسها الشركة بالمناطق الحرة وبالتالي على المزايا المقررة لتلك الانشطة فى ذاتها ، فلا يمتد حكمه الى القواعد والنظم المتعلقة بكيان الشركة ووجودها ورأس مالها والرقابة عليها ، والتى نص عليها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، وعلى ذلك لا يجوز اضافة نص الى النظام الاساسى للشركة يقضى بعدم سريان احكام هذا القانون عليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع شركة الاسكندرية للملاحة والاعمال البحرية — فى الحالة المائلة — لقانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

(جلسة ١٨/١١/١٩٨١ — ملف رقم ٤٧/٢/٣٤٨)

(هـ) مدى اختصاص مجلس الادارة للشركة بزيادة رأسمالها دون الجمعية العمومية للشركة ، ومدى احقية المساهمين القدامى من الاشخاص الخاصة فى المطالبة بالاشتراك فى الاكتتاب فى الزيادة مع تقرير اولوية لاصحاب الاسهم القديمة فيه او اضافة علاوة اصدار الى القيمة الاسمية لاسهم الزيادة ، وتحديد الجهة التى آلت اليها تلك الزيادة .

من حيث ان المشرع ولئن كان قد الغى المؤسسات العامة بمقتضى احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ الا انه ابقى على المؤسسات العامة

التي تمارس نشاطا بذاتها في ١٨/٩/١٩٧٥ تاريخ العمل بهذا القانون وذلك لمدة ستة شهور يتم خلالها تحديد وضعها القانوني ويكون لها أثناء تلك الفترة الحق في ممارسة اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها كما أن لها أن تحول الى شركة أو يدمج نشاطها في شركة أو تحول الى هيئة أو تمنح اختصاصاتها الى جهة أخرى بالادوات التي يحددها النص .

واذ قضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ باعتبار المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق من المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا بذاتها وكان وزير السياحة قد أصدر في ١٤/٣/١٩٧٦ القرار رقم ٥٠ لسنة ٧٦ بتحويلها الى شركة تسمى الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق فان مجلس ادارة المؤسسة يكون له حق ممارسة اختصاصاته قبل الشركات التابعة لها حتى تاريخ صدور هذا القرار الذي صدر قبل انتهاء مدة الستة شهور التي نص عليها القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يكون قرار مجلس الادارة سالف الذكر الصادر بتاريخ ٢٤/١١/١٩٧٥ بزيادة رأس مال شركة مصر للفنادق التابعة للمؤسسة قرارا صحيحا لصدوره في حدود الاختصاص المخول لمجلس ادارة المؤسسة برئاسة الوزير المتخصص عليه في المادة ١٧ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والذي يخول مجلس الادارة بهذا التشكيل اختصاص بزيادة رأس مال الوحدات الاقتصادية .

ولما كانت ٤٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ٧١ الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢١ لسنة ١٩٧١ تنص على ان « يحدد القرار الصادر بزيادة رأس مال الشركة مقدار الزيادة والطريقة التي تتبع في هذه الزيادة وسعر اصدار الاسهم الجديدة » وكانت المادة ٤٩ من ذات اللائحة تنص على أن « تكون القيمة الاسمية للاسهم الجديدة معادلة للقيمة الاسمية للاسهم الاصلية ويجوز لمجلس ادارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص أن يقرر اضافة علاوة اصداره الى القيمة الاسمية للاسهم وان يحدد مقدارها وتضاف هذه العلاوة الى الاحتياطي القانوني ولو بلغ ما يوازي رأس المال » فان مجلس ادارة المؤسسة بالتشكيل سالف الذكر يملك تحديد الطريقة التي تتبع في زيادة رأس المال وان يضيف الى الاسهم الجديدة علاوة اصدار او أن يطرح تلك الاسهم للاكتتاب بغير علاوة اصدار ومن ثم يكون له أن يقتصر الاكتتاب في الزيادة على المؤسسة دون باقى المساهمين وان يصدر السهم بغير علاوة اصدار .

ولما كان قرار وزير السياحة رقم ٥ لسنة ٧٦ الصادر بالتطبيق لحكم المادة ٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ قد قضى بتحويل المؤسسة الى شركة تسمى الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق وأيلولة أصول وموجودات وحقوق والتزامات المؤسسة الى الشركة فان ملكية اسهم الزيادة في رأس مال شركة مصر للفنادق يؤول الى الشركة الجديدة ، التي تحولت اليها المؤسسة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة قرار مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق الصادر بجلسته ٧٥/١١/٢٤ بزيادة رأس مال شركة مصر للفنادق مع قصر الاكتساب في تلك الزيادة على المؤسسة بدون علاوة اصدار ، وان ملكية اسهم تلك الزيادة تؤول الى الشركة التي تحولت اليها تلك المؤسسة .

(جلسة ١٦/١٢/١٩٨١ - ملف رقم ٢٢/٢/٦٦)

و - مدى جواز تعيين اعضاء مجلس ادارة شركة (المقاولون العرب) والعاملين بها كرؤساء واعضاء بمجالس ادارة الشركات المساهمة التي تساهم فيها شركة (المقاولون العرب) كممثلين لها ، ومدى جواز تعيينهم كرؤساء واعضاء بمجالس ادارة الشركات المساهمة التي يساهم فيها صندوق التأمين الخاص بالعاملين بالشركة كممثلين لهذا الصندوق ومدى جواز اشتراك العاملين بالشركة في تأسيس شركات مساهمة وفي عضوية مجالس ادارة تلك الشركات .

من حيث ان الجمعية العمومية ذهبت في فتواها الصادرة بجلسته ١٩ من يونيه سنة ١٩٦٣ (مجموعة السنتين ١٦ ، ١٧ قاعدة ٢٩٦) الى اعتبار عضو مجلس الادارة بشركات القطاع العام عاملا لدى الشركة استنادا الى انه يعين براتب محدد بموجب قرار من رئيس الجمهورية قوامه ما يتمتع به من كفاءة في العمل دون اشتراط امتلاكه لاي نصيب في رأس مال الشركة وتبعاً لذلك اكدت الجمعية العمومية في تلك الفتوى انه لا يعتبر وكيلا عن المساهمين في ادارة الشركة كما هو الحال في شركات القطاع الخاص التي تخضع لاحكام قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، كما ذهبت الجمعية العمومية في فتواها الصادرة بجلسته ١٣ من يونية سنة ١٩٦٢ (المجموعة السابقة - قاعدة ١٢٥) الى اعتبار تمثيل العامل لشركة القطاع العام بمجلس ادارة شركة اخرى تساهم فيها الشركة الاولى امتدادا لعمله الاصلى وبالتالي لم تعتبره جامعا لوظيفتين

في تطبيق احكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ الذى يقصر تعيين اى شخص على وظيفة واحدة وقالت ان القول بغير ذلك من شأنه ان يؤدى الى نتيجة غير منطقية مقتضاها ان الشخص المعنوى لا يستطيع ان ينوب عنه بمجالس ادارة الشركات التى يساهم فيها اشخاصا غرباء عنه لا يشغلون اية وظيفة لديه او لدى اية جهة اخرى .

وبناء على ذلك فان عضو مجلس ادارة شركة القطاع العام وفق المستقر عليه في افتاء الجمعية يعد عاملا لديها وبالتالي فان تمثيله لها بمجالس ادارة الشركات الاخرى التى تساهم فيها شركته يعتبر امتداد لعمله الاصلى كما هو الحال بالنسبة لباقي العاملين بالشركة ، واذ تثبت العضوية في هذه الحالة للشخص المعنوى الممثل بمجلس الادارة دون العامل الذى يقتصر دوره على التعبير عن ارادة الشخص المعنوى الذى يمثله فان هذا التمثيل لا يعد جمعا بين وظيفتين كما لا يعد جمعا بين عضوية اكثر من مجلس ادارة .

ولا يغير مما تقدم ان المادة ٢٩ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ لا تجيز الجمع بين عضوية اكثر من مجلس ادارة وان القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ تضمن نصا عاما بعدم جواز الجمع بين عضوية مجلس ادارة اكثر من شركة واحدة ذلك لان النص لم يطبق على شركات القطاع العام الاحكام التى تضمنها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وانما اورد لها تنظيمها خاصا اكتمل بصدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذى تلاه القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ثم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ واستبعد صراحة في ذات التنظيم تطبيق القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على تلك الشركات ، كما ان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ عندما تخير بعض احكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لتطبيقها على شركات القطاع العام لم يدخل في تلك الاحكام ما كان متعلقا بقيود العضوية بمجالس الادارة واكد قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ٧٨ هذا الاتجاه فاجاز لهؤلاء العاملين الاشتراك في اعمال مجالس ادارة الشركات بوصفهم ممثلين للشركة التى يعملون بها وذلك في البند ١٦ من المادة ٧٩ ، ومن ثم يجوز لاعضاء مجلس ادارة شركة المقاولون العرب والعاملين بها العمل بمجالس ادارة الشركات التى تساهم فيها شركتهم كممثلين لها .

وفيما يتعلق بتعيين اعضاء مجلس ادارة شركة المقاولون العرب والعاملين بها كرؤساء وأعضاء بمجالس ادارة الشركات التى يساهم فيها صندوق التامين الخاص بالعاملين بالشركة فقد تبين للجمعية العمومية

لقسمى الفتوى والتشريع أن الشركة ملزمة بتوفير الرعاية الاجتماعية للعاملين بها وأن عضوية الصندوق وعضوية جمعياته العمومية تثبت وفقا لاحكام قانون صناديق التأمين العامة رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحة النظام الاساسى لصندوق التأمين الخاص بالعاملين بالشركة لهؤلاء العاملين جميعا ، وان مجلس ادارة الصندوق مكلف بالقيام بكافة الاعمال التى تحقق غرض الصندوق . وعلى ذلك فان ذلك العامل أو عضو مجلس ادارة الشركة الذى يؤدى عملا لحساب الصندوق انما يمارس أعمالا تقتصر بوظيفته الاصلية وتعد امتدادا لها وبالتالي يجوز لهم الاشتراك فى اعمال مجالس ادارة الشركات التى يساهم فيها الصندوق بوصفهم ممثلين له .

وبالنسبة لمدى جواز اشتراك العاملين بالشركة فى تأسيس شركات مساهمة وفى عضوية مجالس ادارتها ، فلقد استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتاها الصادرة بجلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ (ملف رقم ٤٩٩/٣/٨٦) وفتاها الصادرة بجلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٨١ (ملف رقم ٢٦/١/٥٤) اللتين اكدتا سلطة مجلس ادارة الشركة الخاضعة لاحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ فى وضع لوائح العاملين بها وفقا لحكم المادة الرابعة من هذا القانون دون التقيد بنظام العاملين بالقطاع العام على ان تصدر بقرار من وزير الاسكان وتبين للجمعية العمومية ان لائحة العاملين بالشركة الصادرة بقرار من وزير الاسكان والتعمير رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٥ تحظر فى البند (و) من المادة ١٤١ عليهم الاشتراك فى تأسيس منشآت تمارس نفس نشاط الشركة أو يكون لها نشاط من أى نوع فى مثل هذه الاعمال ومن ثم فان اشتراك العامل فى تأسيس الشركات أو فى عضوية مجالس ادارتها يكون مباحا طالما لم يخالف الحظر الذى تضمنه هذا الحكم فان خالفه فان ذلك يكون سببا لمسائلة العامل تأديبيا .

ولا وجه فى هذا الصدد لاعمال حكم المادة ٩٥ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ٥٤ التى تحظر على الموظف العام الذى يشغل وظيفة عامة يتقاضى صاحبها عنها مرتبا وان يجمع بين الوظيفة وبين عضوية مجلس ادارة احدى الشركات المساهمة أو الاشتراك فى تأسيسها والا وجب فصله مع ابطال كل عمل اداه طوال فترة مخالفته لهذا الحكم ذلك ان العاملين بالقطاع العام لا يعتبرون من الموظفين العموميين ولا يشغلون وظائف عامة لأن اكتساب تلك الصفة منوطا اساسا بالعمد فى مرفق عام مما تديره الدولة أو أجهزتها العضوية وهذا متخلف بالنسبة للعاملين بالقطاع العام لكونهم يعملون لدى اشخاص اعتبارية خاصة مستقلة عن الشخص

الاعتبارى للدولة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة ومن ثم فانهم يخرجون من نطاق المخاطبين بالحظر — المنصوص عليه بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

أولا انه يجوز لأعضاء مجلس ادارة الشركة والعاملين بها العمل كرؤساء وأعضاء بمجالس ادارة الشركات التى تساهم فيها شركتهم كممثلين لها .

ثانيا : انه يجوز للعاملين بالشركة سواء كانوا من أعضاء مجلس الادارة او لم يكونوا كذلك للعمل كرؤساء وأعضاء بمجالس ادارة الشركات المساهمة التى اشترك صندوق العاملين فى تأسيسها كممثلين للصندوق .

ثالثا : انه يجوز للعاملين بالشركة تأسيس شركات مساهمة والمشاركة فى عضوية مجالس ادارتها ما لم يكن فى ذلك خروج على احكام لائحة العاملين بالشركة وفى هذه الحالة فان اثر المخالفة يقتصر على المساعلة التأديبية .

(جلسة ١٩٨١/٣/٣ — ملف رقم ٥٣٢/٣/٨٦)

ز — مدى صحة قرار الجمعية العمومية لشركة المقاولين العرب بتعديل الفرض الاصلى للشركة ومدى جواز اسهام الشركة فى تأسيس شركة أخرى ، ومدى صحة انعقادها فى غيبة مراقب الحسابات .

خول المشروع وزير الاسكان ان يرخص لشركات مقاولات القطاع العام ممارسة نشاطها فى الخارج وذلك بمقتضى حكم مستقل ضمنه نص الفترة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٦٤ ، وفى ذات الوقت خوله بمقتضى حكم مستقل ضمنه الفقرة الثانية من تلك المادة سلطة دائمة غير مرتبطة بواقعة الترخيص بالعمل فى الخارج فى تعديل اسم وغرض الشركة حسب نوع النشاط الذى تمارسه مستقبلا .

ومن ثم فان تغيير غرض الشركات التى رخص لها الوزير فى العمل بالخارج ومن بينها شركة المقاولون العرب انما يكون بقرار يصدر من وزير

الاسكان دون التوقف على أى إجراء آخر ، واذا اصدر وزير التعمير والمجتمعات الجديدة الذى آل اليه اختصاص وزير الاسكان فى هذا الصدد القرار رقم (٥٧) لسنة ١٩٧ لسنة ١٩٧ بتعديل غرض الشركة بما يتسع لها بالقيام بجانب اعمال المقاولات بمشروعات سياحية وزراعية وبحرية وصحية وتعليمية ، وان تباشر جميع عمليات التصدير والاستيراد والاعمال المالية والتجارية المكلة او المرتبطة باغراضها ، فان هذا القرار وقد صدر فى حدود السلطة المخولة للوزير بنص القانون يكون صحيحا واجبا الاعمال .

كذلك فان المادة الرابعة من القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٦٤ خولت مجلس ادارة الشركة تقرير المساهمة فى تكوين شركات بما يعينها على تحقيق اغراضها وتبعاً لذلك تكون مساهمة شركة المقاولون العرب فى تأسيس شركات اخرى امراً مطابقاً للقانون طالما انها تعينها على تحقيق غرضها ، ولا وجه فى هذا الصدد للحجج ببدا تخصيص الاهداف طالما ان المشروع ايجاز بنص صريح لهذا النوع من شركات القطاع العام الخاضع لاحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ اجراء تلك المساهمة فضلاً عن أن الحكمة من هذا المبدأ — وهى حماية اموال المساهمين من أن يستخدم فى اغراض غير مخصصة لها اصلاً مما يعرضها لمخاطر لم يقبلها هؤلاء المساهمين — ابتداء لا تتوافر فى شركات القطاع العام بصفة عامة باعتبار أن اغراض تلك الشركات انها يحددها المشرع بما يحقق اهداف الاقتصاد القومى والخطة العامة للدولة .

ولما كانت المادة السادسة من القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٦٤ قضت بتشكيل الجمعية العمومية للشركة ومجلس الادارة برئاسة الوزير واعتبرت القرارات الصادرة من مجلس الادارة بهذا التشكيل نافذة ومنتجة لكافة آثارها ولم يعلق صحتها على أى إجراء آخر ، فان تخلف مراقب الحسابات من حضور مجلس الادارة عند انعقاده كجمعية عمومية برئاسة الوزير لا يترتب عليه بطلان الاجتماع او القرارات الصادرة فيه ، واذا كانت المادة السادسة سالفه الذكر قد احوالت فى تحديد اختصاصات مجلس الادارة عند انعقاده برئاسة الوزير كجمعية عمومية للشركة الى اختصاصات الجمعية العمومية المنصوص عليها بقانون الشركات رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٤ ، فان تلك الاحالة تنصرف الى الاحكام الموضوعية المتعلقة بتلك الاختصاصات دون اجراءات ممارستها ومن ثم لا يجوز الاستناد فى هذا الخصوص الى الاحكام المتعلقة بمراقب الحسابات واشتراكه فى اعمال الجمعية العمومية المنصوص عليها فى القانون رقم

(٢٦) لسنة ١٩٥٤ . ولا وجه في هذا الصدد للقول بأن مراقب الحسابات يعد عنصرا جوهريا في تشكيل الجمعية العمومية باعتباره ممثلا لأصحاب رأس المال ، ذلك أن هذا القول أن كان يصدق على شركات القطاع الخاص التي تتولى جمعياتها العمومية اختيار مراقب الحسابات باعتباره وكيلًا عن المساهمين في مراقبة استثمار أموالهم فإنه لا يصدق على شركات القطاع العام لأن اختيار المراقب لا يتم من تلك الشركات عن طريق جمعياتها العمومية وإنما حدد المشرع وسيلة مراقبة الحسابات في تلك الشركات واختصاصات المراقبين على نحو ينأى بهم عن صفة تمثيل رأس المال وذلك بمقتضى القانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٥ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار الجمهورية رقم (٢٤٠٥) لسنة ١٩٦٦ ، فأنشأ بكل شركة إدارة تختص بمراقبة حساباتها وفحص موازنتها ومركزها المالي وحسابها الختامي وإبداء الملاحظات بشأن سلامة نظامها المحاسبي وصحة دفاترها وسلامة اثبات وتوجيه العمليات فيها بما يتفق مع الأصول المحاسبية العلمية . وحدد المشرع برامج المراجعة بما يضمن من التحقق من مدى ملاءمة النظام المحاسبي وأنظمة المراقبة الداخلية وأوجب كذلك التحقق من سلامة التصرفات ذاتها ومن اتباع النظم المحاسبية والتثبت من الأصول الظاهرة وخول الأعضاء الفنيين بإدارة مراقبة الحسابات بالشركة حق الاطلاع على جميع السجلات المحاسبية وسائر حساباتها ومستنداتها وإية محاضر أو تقارير أو قرارات يرون وجوب الاطلاع عليها . ومن ثم فإن مراقبة حسابات شركات القطاع العام إنما يتولاها داخليا إدارة مكونة من عاملين متخصصين وذلك بالإضافة الى الرقابة الخارجية التي أسندها المشرع للجهاز المركزي للمحاسبات بمقتضى قانون الجهاز رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ ، وتبعاً لذلك فإن تخلف المراقب عن حضور اجتماع الجمعية العمومية لشركات القطاع العام ليس من شأنه التأثير على صحة اجتماعها والقرارات الصادرة منها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة القرار الصادر من وزير التعمير بتعديل غرض شركة المقاولين العرب ، وحق الشركة في المساهمة في شركات داخل مصر وخارجها ، وصحة اجتماع الجمعية العمومية للشركة دون حضور مراقب الحسابات .

(جلسة ١٧/٣/١٩٨٢ - ملف رقم ٣٤٧/٢/٤٧)

د - مدى جواز تخفيض عدد الاعضاء المنتخبين الى أربعة اعضاء بالنسبة لتشكيل مجالس إدارة بعض الشركات التابعة لوزارة التموين بالمخالفة للعدد المحدد بقرارات رئيس مجلس الوزراء لتلك الشركات .

من حيث أن تحديد الوظائف الرئيسية بكل شركة وبالتالي تحديد وظائف أعضاء مجلس الإدارة المعينين إنما يتم وفقا لحكم المادة الثامنة من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٨ ، والذي أناط بمجلس إدارة الشركة سلطة وضع الهيكل التنظيمي للشركة وكذلك تعيينه كلما اقتضت مصلحة العمل ذلك وهو اختصاص يستمده مجلس إدارة الشركة من صريح حكم القانون .

وحيث أن الثابت أن المجلس الأعلى للقطاع قد قرر بجلسته المنعقدة في ١٥/١/١٩٨١ قصر عدد وظائف أعضاء مجلس الإدارة المعينين على أربعة وظائف فقط كرؤساء قطاعات للشركة ، وفي الحالة المعروضة قامت بمواءمة وظائف إدارتها الرئيسية على هذا النحو . فإن ما تشره المجلس الأعلى للقطاع في هذا الشأن هو اختصاص يباشره المجلس عملا بنص المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٠٠٧) لسنة ١٩٧٨ ولا الزام على المجلس الأعلى للقطاع بعدد معين من أعضاء مجلس الإدارة المعينين بل هو مقيد بالحددين الأدنى والأقصى للأعضاء بحيث لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ، مع مراعاة أن يكون عدد أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين من العاملين بالشركة مساويا لعدد الأعضاء المعينين عمالا لحكم المادة ٤٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم فإن قرار المجلس الأعلى للقطاع بتخفيض عدد الأعضاء المعينين إلى أربعة بدلا من خمسة يستتبع بالضرورة تخفيض عدد الأعضاء المنتخبين من العاملين بالشركة إلى أربعة حتى يكون مساويا لعدد الأعضاء المعينين .

ومن حيث أنه لا حجة للقول بأن إلغاء الوظائف وتخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة قد تم بقرار من وزير التموين في حين كان يتحتم أن يصدر بذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء ، لأن قرار رئيس مجلس الوزراء يجب أن يجري في حدود ما يقره الهيكل التنظيمي والوظيفي للشركة الذي يختص بوضعه مجلس إدارة الشركة ويملك تعديله طبقا لما تقتضيه مصلحة العمل طبقا لأحكام المادة (٨) من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٨ فضلا عن أن قرارات وزير التموين ليست إلا قرارات تنفيذية للقرارات التي اتخذها المجلس الأعلى للقطاع بجلسته المنعقدة في ١٥/١/١٩٨١ سالف الإشارة إليها ، وأعمالا لسلطته المستمدة من أحكام القانون .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى جواز تخفيض عدد الأعضاء المنتخبين إلى أربعة أعضاء بالنسبة

لتشكيل مجالس إدارة بعض الشركات التابعة لوزارة التموين .

(جلسة ١٩٨٢/١٢/١ — ملف رقم ٨٢/١/٤٧)

(ط) كيفية تسوية الحسابات الجارية التي قامت شركة مطاحن جنوب الاسكندرية بسدادها للملاك السابقين للمطاحن التي ادمجت بالشركة وفقا لاحكام القانونين رقمي ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ .

من حيث ان التاميم — وطبقا لما انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى للفتوى والتشريع في فتويها رقمي ١٧٦ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٧ ، ٤١٣ ، بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٦ — هو اجراء يراد به نقل للمنشآت الخاصة من ملكية الافراد او الشركات الى الدولة ، ومن ثم فهو يرد على مشروع قائم بكيانه القانوني ويتحدد نطاقه بهذا الكيان ، لذلك فانه يتناول المنشأة المؤممة بحالتها وقت التاميم وينصب على العناصر القانونية التي تتكون منها والقابلة لأن تنتقل ملكيتها الى الدولة ، ومن ثم لا ينتقل الى الدولة من العناصر المستخدمة في تسيير المنشأة الفردية العناصر غير المملوكة لصاحب المنشأة وبناء على ذلك فان قرار اللجان المنصوص عليه في هذا القانون بتقييم عناصر المنشأة وان كان نهائيا الا انه لا يجوز لها — أي اللجان — أن تقيم ما لا يقضى المشروع بتأميمها كما لو كانت اموالا مملوكة للغير حتى ولو كانت تلك الاموال تستخدم في تسيير المنشأة ومن حيث ان مبالغ الحساب الجاري التي دفعتها الشركة لاصحاب المطاحن المؤممة والتي ادمجت بالشركة تعد ديونا لهم في ذمة المطاحن بغض النظر عن اشتراكهم في رأس المال ، بحسبان ان هذه المطاحن وهي من شركات الاشخاص ، شأنها شأن الشركات التجارية الاخرى لها ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للشركاء ، فكان يتعين على لجنة التقييم الخاصة بهذه المطاحن ان تستبعد هذه المبالغ من التاميم باعتبارها ديونا على هذه المنشآت بغض النظر عن شخصية صاحب الدين سواء اكان شريكا أم غير شريك في رأس مال المنشأة ، وكان يجب قيد هذه المبالغ في جانب الخصوم بالنسبة للمطاحن المؤممة ، لذلك يكون صحيحا ما قامت به لجنة اعادة التقييم المشككة بقرار وزير التجارة والتموين رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقرار الوزاري رقم (٢٣٠) لسنة ١٩٧٣ من خصم الحساب الجاري المشار اليه من رأس المال المنشأة المؤممة التي ادمجت بالشركة وأظهرتها بمفردها مستقلة ضمن خصوم هذه المنشأة .

ومن حيث ان ادماج المنشأة المشار اليها في شركة مطاحن الاسكندرية انما يعني زيادة رأس مال الشركة الدامجة بمقدار صافي أصول او خصوم

الوحدات المندمجة ، ومن ثم اذا ما تم تعديل تقييم الوحدات المندمجة بخضم المبالغ المشار اليها تعين تخفيض رأس مال الشركة الدامجة بمقدار هذه المبالغ وذلك بالاجراءات والاوزاع المنصوص عليها في القانون رقم (٦٠) لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم (١١١) لسنة ١٩٧٥ في شأن شركات القطاع العام .

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى : -

أولا : تعديل صافي رأس مال للوحدات المؤمة بمقدار الحسابات التى تم دفعها لأصحاب هذه الوحدات ككيون لهم .

ثانيا : تعديل رأس مال الوحدات المندمجة فيها وذلك بمراجعة الاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم (٦٠) لسنة ١٩٧١ معدلا بالقانون رقم (١١١) لسنة ١٩٧٥ المشار اليها .

(جلسة ١٥/١٢/١٩٨٢ - ملف رقم ٢٣/٢/١٨)

ك - مدى صحة قرار الجمعية العمومية لشركة (المقاولون العرب) بترحيل صافي الارباح القابلة للتوزيع الى رأسمال الشركة .

من حيث أن مفاد المادة ١٤ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ هو تجنب النسب التى اشارت اليها هذه المادة لتكوين الاحتياطي وشراء السندات الحكومية ، أما باقى الربح المحقق من حساب الارباح والخسائر فلا يتعين بالضرورة وجوب توزيعه - وفقا لما سبق أن انتهت إليه الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع في فتياها بجلستها المنعقدة في ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٣ - وأن واقعة تحقق الربح تنشأ نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التى تباشرها الشركة خلال السنة المالية بينما تنشأ واقعة ثانية بصدور قرار من الجمعية العمومية للمساهمين بتوزيع الربح ومن ثم يتعين الفصل بين هاتين الواقعتين ، اذ يجوز أن تحقق الشركة ربحا خلال سنة مالية معينة ولكنها لا تقرر توزيعه وانما تقرر ترحيل الربح الى سنة قادمة بوصفه احتياطيا اختياريا للشركة لأسباب تراها جمعيتها العمومية . وقد يحدث ان لا تحقق الشركة ربح ومع ذلك تقرر الجمعية العمومية توزيعا يؤخذ من الارباح المرحلة من سنين سابقة من الاحتياطي .

وَعُنَى عن البيان أن هذا الاجراء لا يشكل أى مساس بالمساهم وفقا للمستقر عليه فقها وقضاء لأن المساهم لا يتعلق حقه في الربح الا منذ اللحظة التي تقرر فيها الجمعية العمومية اقرار الحسابات الختامية والميزانية وتوزيع الأرباح على المساهمين لأن واقعة التوزيع هي وحدها المجيزة لانتقال الربح من الذمة المالية للشركة الى الذمة المالية للمساهم .

ومن حيث ان المادة ٥٥ مكررا (٤) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ تجيز للجمعية العمومية للشركة بمقتضى بندها الخامس زيادة رأس مال الشركة كما لها بقرار نافذ ومنتج لجميع اثاره من تاريخ صدوره ودون تعليقه على اعتماد من أى سلطة أخرى وفقا للمادة ٦ من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ التصرف في الاحتياطات والمخصصات في غير الأبواب المخصصة لها في ميزانية الشركة ، ومن ثم فإن زيادة رأس مال شركة « المقاولون العرب » بإضافة الربح الذي لم يتقرر توزيعه الى رأس المال الأصلي بقرار من مجلس ادارتها برئاسة الوزير المختص يكون قرار صحيحا في هذا الشأن بحسبانه صادرا من الجمعية العمومية للشركة تطبيقا للمادة السادسة سالفه الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة قرار الجمعية العمومية لشركة « المقاولون العرب » بإضافة الربح القابل للتوزيع في كل سنة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٩ الى رأسمال الشركة .

(جلسة ١٩٨٢/١١/٣ — ملف رقم ٨١/١/٤٧)

ل — مدى احقية الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام غير الخاضعة للقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ في احتجاز مبالغ من ارباحها وترحيلها الى حساب رأس المال (١)

وجدير بالذكر أن الفتوى السابقة بجلسته ١٩٨٢/١١/٣ (ملف رقم ٨١/١/٤٧) انتهت الى صحة قرار الجمعية العمومية لشركة المقاولون العرب بإضافة صافي الربح القابل للتوزيع الى رأسمال الشركة وذلك باعتبارها من شركات مقاولات القطاع العام الخاضعة للقانون رقم ١٣٩ لسنة ٦٤ ، ومن ثم ثار التساؤل عن مدى احقية الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام الاخرى التي لا تخضع لهذا القانون في احتجاز مبالغ من ارباحها وترحيلها الى حساب رأس المال .

من حيث أن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥. ينص في المادة ٥٥ مكررا (٤) منه على أن « تختص الجمعية العمومية للشركات بما يلي : - اقرار الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح - زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه ولا يجوز الزيادة الا بعد أداء رأس المال الأصلي بأكمله ٧ - الترخيص باستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها في ميزانية الشركة » كما ينص القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والمعمول به اعتبارا من ١/٤/١٨٢ وفي مادته الثانية بـسريان على شركات القطاع العام فيما لم يرد نص خاص في القوانين المنظمة لها ، وتنص المادة (٤٠) منه على أن « الأرباح الصافية هي الأرباح الناتجة عن العمليات التي باشرتها الشركة ويجوز أن ينص في نظام الشركة على تجنب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي »

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن واقعه تحقق الربح تنشأ نتيجة العمليات المختلفة التي تباشرها الشركة خلال السنة المالية ، بينما تنشأ واقعه ثانية بصور قرار من الجمعية العامة للشركة بتوزيع الربح ومن ثم يتعين الفصل بين هاتين الواقعتين اذ يجوز أن تحقق الشركة ربحا في سنة مالية ولكنها لا تقرر توزيعه وأنها تقرر ترحيله الى سنة قادمة بوصفه احتياطيا اختاريا للشركة لأسباب تراها جمعيتها العمومية وقد يحدث الا تحقق الشركة أي ربح ومع ذلك تقرر الجمعية توزيعها من الأرباح المرحلة من سنين سابقة أي من الاحتياطي الاختياري ومن ثم فإن الربح المتبقى بعد تجنب النسبة التي اوجبها القانون والمخصص لحساب الأرباح والخسائر لا يتعين بالضرورة وجوب توزيعه على المساهمين بل يجوز اضافته الى رأس مال الشركة وهو ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

ولما كان القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧١ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ يجيز للجمعيات العمومية لشركات القطاع العام زيادة رأس مال الشركة واستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها في ميزانية الشركة ومن ثم فإنه يجوز لهذه الجمعيات احتجاز مبالغ من أرباحها وتحويلها الى حساب رأس المال .

لذلك فقد انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام في احتجاز مبالغ من ارباحها وتحويلها الى حساب رأس المال .

(جلسة ١٥/٦/١٩٨٣ — ملف رقم ٨٩/١/٤٧)

(م) كيفية توزيع ارباح شركة النصر للأجهزة الكهربائية (فيليبس) :

من حيث أن شركة النصر للأجهزة الكهربائية والإلكترونية (فيليبس سابقا) تعتبر شركة قطاع عام منذ تأميمها نصفيا بمقتضى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، وتؤكد ذلك في ظل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بمقتضى المادة الرابعة من مواد اصداره وظل هذا الوصف ثابتا لها لم يزيلها في ظل القانون الحالي رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ . وان خلا هذان القانونان من حكم مماثل لما ورد في المادة المذكورة لأن تلك الصفة التي اكتسبتها هذه الشركة بناء على نص تشريعي في ظل القوانين السابقة لا تفقدها الا وفقا لنص قانوني ، واذا لم يصدر هذا النص فانها تظل شركة قطاع عام لا يتبدل وضعها ولا ينحسر هذا الحكم عنها .

ومن حيث انه بالنسبة للحصة المحددة لبنك ناصر فانه يتعين خصمها من ارباح وحدات القطاع العام وفقا للمادة ٦١ في بندها الاول من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ وعلى ذلك تخصم هذه الحصة من ارباح شركة فيليبس بحساباتها احدى شركات القطاع العام ، فضلا عن انه وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧ لسنة ١٩٨٠ باصدار النظام الاساسي للشركة تخضع طريقة توزيع ارباح الشركة لهذا النظام مع مراعاة احكام القوانين الاخرى المعمول بها في هذا الشأن وهو ما رددته المادتان ٢٤ ، ٤٧ من هذا النظام ولا ريب أن من هذه القوانين قانون بنك ناصر الاجتماعي وقانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ومن ثم ينبغي — كذلك — تجنب الحصة المحددة للنشاط الرياضي طبقا للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ المتوه عنه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استقطاع حصة كل من بنك ناصر الاجتماعي والنشاط الرياضي من ارباح شركة النصر للأجهزة — الكهربائية والإلكترونية « فيليبس » (احدى

شركات القطاع العام) وفقا - على التوالي - للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ وكذلك للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما .

(جلسة ١٩/١/١٩٨٣ - ملف رقم ٨٣/١/٤٧)

ن - مدى جواز تخصيص مبلغ خمسة آلاف جنيه من حصيلة الـ ١٠٪ المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية بشركة سيارات فورد مصر للتوزيع على العاملين بالشركة على الوجه المبين بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٧٧ بطريقة توزيع النصيب النقدي للعاملين من ارباح الشركات نظرا لان الشركة لم تحقق ارباحا .

من حيث ان المادة ٥/١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة تنص على انه « يجنب من الارباح الصافية للشركة ٥٪ لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتي : -

١ - ٧٥٪ توزع على المساهمين .

٢ - ٢٥٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على النحو التالي :^٣

(١) ١٠٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الارباح على المساهمين ويتم التوزيع طبقا لقواعد يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية

(ب)

(ج) ١٠٪ تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال وتحدد كيفية التصرف في هذه المبالغ واداء الخدمات والجهة الادارية التي تتولاها أو تشرف عليها بقرار من رئيس الجمهورية ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تخصيص المبالغ المحصلة من هذه النسبة للتوزيع على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق ارباحا أو تحقق ارباحا قليلة لاسباب لا ترجع الى عدم كفاءة في التشغيل أو الى تراخ من العاملين في الشركة ، ويكون التخصيص في كل حالة على حدة وبناء على عرض من الوزير المختص .

كما تنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٧٧ بطريقة توزيع النصيب النقدي للعاملين من أرباح الشركات على أنه « يكون توزيع نسبة الـ ١٠٪ من الأرباح المشار إليها في الفقرة (ب) من البند (٥) من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها على الوجه التالي : —

.....

(ب)

(ج) ما يتبقى بعد ذلك يفرد له حساب خاص بالشركة يخصص للتوزيع النقدي طبقاً للفترتين السابقتين على العاملين في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحاً أو لا تكفي فيها حصة الأرباح لتوزيع الحد الأقصى المقرر إذا كان ذلك لأسباب خارجية عن إرادة العاملين ووفقاً لما تقرره الجمعية العمومية التي تعتمد الحسابات الختامية للشركة .

ومن حيث أن المادة (٤١) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ — بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والتي تنص على أنه « يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي تقرر توزيعها تحدده الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة بما لا يقل عن ١٠٪ ولا يزيد على مجموع الأجر السنوية للعاملين بالشركة وتبين اللائحة كيفية توزيع ما يزيد على نسبة الـ ١٠٪ المشار إليها من الأرباح على العاملين والخدمات التي تعود عليهم بالنفع .

ولا تخل أحكام الفقرة السابقة بنظام التوزيع المطبق على الشركات القائمة وقت نفاذ القانون إذا كان أفضل من الأحكام المشار إليها .

تنص المادة (١٩٦) من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه على أنه «

ولا تخل أحكام البندين « (أولاً) و (ثانياً) بنظام توزيع الأرباح المتبع في الشركات القائمة في أول أبريل سنة ١٩٨٢ إذا كان أفضل مما جاء بها من أحكام » .

ومن حيث أن مفاد نص المادة ٤١ من قانون الشركات الجديد رقم

١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة ١٩٦ من لائحته التنفيذية سالفتي الذكر ان المشروع قد اُحال الى نظام توزيع الأرباح الذي كان مطبقا في الشركات القائمة حتى أول ابريل سنة ١٩٨٣ ، وسمح لها بتطبيق النظام السابق تقريره بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه اذا ارتأت انه أفضل ويحقق مزايا أكبر للعاملين من نظام الأرباح المنصوص عليه في التشريع الجديد ، وتقرير أفضلية النظام السابق انما يرجع الى العاملين بالشركة . بناء على ذلك يحق للشركات القائمة حتى تاريخ نفاذ التشريع الجديد تطبيق نظام توزيع الأرباح الذي كان مقررا في ظل احكام قانون الشركات الملغى رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وبالتالي الاستفادة من حكم مادته الرابعة عشرة سالفه الإشارة اليها ، وذلك بتوزيع النصيب النقدي على العاملين في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحا أو لا تكفي فيها حصة الأرباح لتوزيع الحد الأقصى المقرر اذا كان ذلك لأسباب خارجة عن إرادة العاملين .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز تخصيص مبلغ خمسة آلاف جنيه من حصة الـ ١٠٪ المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية بشركة سيارات فورد لمصر للتوزيع على العاملين بهذه الشركة .

(جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠ — ملف رقم ١٩٣٨/٤/٨٦)

٤٢ — قومسيون طبي

(١) كيفية تحديد سن العامل ، وهل يعتد في ذلك بقرار القومسيون الطبي أم بشهادة الميلاد .

حدد المشروع طريقتين لتقدير سن جميع العاملين بالدولة على اختلاف طوائفهم : أول هاتين الطريقتين شهادة الميلاد أو صورة رسمية منها مستخرجة من سجلات المواليد ، والثانية بقرار من القومسيون الطبي اذا لم تقدم شهادة الميلاد أو صورتها الرسمية فاذا قدرت السن بالطريقة الثانية اعتبر المشرع هذا التقدير نهائيا فلا تجوز المجادلة بشأنه بل يلتزم به العامل كما يلتزم به الحكومة حتى ولو قدمت شهادة الميلاد بعد ذلك وتضمنت تاريخا للميلاد مغايرا لتقرير القومسيون ، ولما كان الامر كذلك ، وكان تحديد سن العامل في مسائل التوظيف والمعاشات أمر يتعلق بالنظام العام نظرا للصلة الوثيقة بينه وبين حقوق العامل

والتزاماته ، فانه وقد قدرت سن العامل في الحالة المعروضة بواسطة القومسيون الطبي العام تقديرا سليما بالطريق الذى رسمه القانون المعمول به وقت اجراؤه وفق نصوص تمنع الطعن فيه وتجعله واجب الاعتبار ولو قدمت شهادة الميلاد بعد ذلك - يتعين استبعاد الشهادة التى قدمها العامل ومعاملته في كل ما يتعلق بشئون حياته الوظيفية وبالاخص تحديد سن حالته الى المعاش على اساس التقدير الذى حدده القومسيون الطبي العام .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى وجوب الاعتداد بقرار القومسيون الطبي العام لتحديد سن العامل المعروضة حالته .

(جلسة ٢٧/١٠/١٩٧٩ - ملف ٥٤٣/٥/٨٦)

(ب) تحديد الجهة المختصة بتقرير نسبة العجز .

لما كان قرار وزير الصحة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد خول في المادة الثالثة منه القومسيونات الطبية بالمحافظات سلطة تحديد نسبة العجز ، فان القومسيون الطبي لمحافظة القاهرة يكون هو المختص بتقدير نسبة العجز الناشى عن الاصابة التى لحقت العامل المعروضة حالته ، وعليه يتعين تحديد مستحقاته الناشئة عن الاصابة على اساس النسبة التى حددها القومسيون الطبي

ولا اختصاص للطبيب الشرعى في مجال اصابات العمل أولا ، لان تقريره امام المحكمة المدنية ان هو الا رأى خبر يعتبر عنصرا من العناصر التى تخضع لمطلق تقدير المحكمة فلا يكون له بذاته ثمة حجية ولو صدر الحكم على مقتضاه ومن ثم فانه لا يسوغ الحجاج به من باب اولى في مواجهة الجهة الادارية التى يتبعها العامل والتى لم تكن مثلة في الخصومة التى اعد تقرير الطبيب الشرعى بصددتها .

ولما كانت المادة ٤١ من القانون رقم ١٩٦٤ ومن بعدها المادة ٦٦ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تلزم الادارة بالتعويض عن اصابة العمل وان ترتب عليها مسئولية شخص آخر ، فان تقاضى العامل في الحالة المعروضة تعويضا من وزارة الحربية تنفيذا للحكم الصادر لصالحه بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٢ لا يخل بحقه في التعويض الذى يتقاضاه من الجهة الادارية التى يتبعها طبقا للقواعد المنظمة للتعويض عن اصابات العمل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى اختصاص القومسيون الطبي بتحديد نسبة العجز في الحالة المعروضة .

(جلسة ١٢/٢/١٩٧٩ — ملف رقم ٢٢١/٦/٨٦)

٤٣ — مال عام :

(أ) تحويل المال الخاص إلى مال عام يكون بتخصيصه لمنفعة عامة .

المال العام يكتسب هذه الصفة من بين الأموال المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ملكية خاصة إذا خصص بالفعل للمنفعة العامة أو تم هذا التخصيص بمقتضى قانون . ولما كان الثابت في الحالة المعروضة أن مصلحة الطرق والكبارى قد خصصت قطعة الأرض محل النزاع للمنفعة العامة إذ ادخلتها في نطاق أعمالها العامة التي تضطلع بها كجهة عامة تقوم على مرفق عام يتوخى المنفعة العامة بطبيعته ، وينبنى على ذلك أنه حتى بعد إنشاء مجالس المدن ومنها مجلس مدينة مرسى مطروح طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ودخول هذه القطعة في دائرة كردون مدينة مرسى مطروح فإن مجلس المدينة ليس له من حقوق عليها لكونها مالا عاما اختصت به مصلحة الطرق والكبارى (الهيئة العامة للطرق البرية والمائية) ذلك أن ما كان يقرره القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ في المادتين ٢٩ و ٤٤ منه من جعل حصيلة إيجار المباني الحكومية ونصف ثمن بيعها يدخل في إيرادات المجالس المحلية إنما ينطبق على للأراض المملوكة للدولة ملكية خاصة دون غيرها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أحقية الهيئة العامة للطرق البرية والمائية في الانتفاع بقطعة الأرض محل النزاع في أغراضها وأنه لا يجوز لمجلس مدينة مرسى مطروح أن يتعرض لها في ذلك .

(جلسة ٢٧/٦/١٩٧٩ — ملف رقم ٦٨٦/٢/٣٢)

(ب) يفقد المال العام صفته هذه بانتهاء تخصيصه للمنفعة العامة .

طبقاً لنص المادة ٨٨ من القانون المدني فإن أملاك الدولة العامة المخصصة للمنفعة العامة تتحول إلى أملاك خاصة للدولة فتخرج عن نطاق أحكام

الاموال المخصصة لمنفعة عامة وتخضع للاحكام المنظمة لاملاك الدولة الخاصة بزوال تخصيصها للنفع العام سواء تم ذلك بقتون او بقرار من رئيس الجمهورية او من الوزير المختص وكذلك بزوال تخصيصها بالفعل او وقف استخدامها في الغرض العام الذي كانت مخصصة له وايضا بانتهاء هذا الغرض .

ولما كانت قطعة الارض — في الحالة الماثلة — قد زال تخصيصها كسكن للعاملين بالرى الذى روعى فيه قربه من ترعة المتصورة وذلك بهدم المبنى المقام عليها اثر ردم الترعة فائنها تكون قد دخلت في نطاق الاملاك الخاصة بالدولة ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقرار رقم ١٩٨٤ لسنة ١٩٥٩ قد خول وزارة الاسكان سلطة الاشراف على الاراضى المملوكة ملكية خاصة داخل المدن والقرى وكان وزير الاسكان قد فوض المحافظين في بيع تلك الاراضى وفي الاشراف عليها بمقتضى قراره رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦١ ، فان بيع قطعة الارض في الحالة الماثلة والذي تم في سنة ١٩٧٥ في ظل تلك القواعد من طريق الادارة المحلية يكون مطابقا لاحكام القانون وتبعاً لذلك لا يكون لوزارة الرى ان تطعن في هذا التصرف .

ولما كان المشرع قد قسم ثمن بيع الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المملوكة للدولة ملكية خاصة مناصفة بين مجلس المحافظة ومجلس المدينة في ظل العمل باحكام قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وذلك في المادتين ٢٩ و ٤٤ من هذا القانون ونهج على ذات المنوال في المادتين ٣٦ و ٥١ من قانون نظام الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ، كما انه بمقتضى المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠ خصص حصيلة بيع تلك الاراضى لتمويل مشروعات الاسكان الاقتصاى بالمحافظة فانه لا يكون لوزارة الرى ان تطالب بثمنها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان قطعة الارض في الحالة المعروضة فقدت تخصيصها للمنفعة العامة واصبحت مملوكة للدولة ملكية خاصة ، ومن ثم فان تصرف مجلس المدينة فيها بالبيع يكون متفقاً وصحيح حكم القانون ولا يكون لوزارة الرى ان تطالب باستردادها أو بثمنها .

(جلسة ١٩٨٢/٤/٧ — ملف رقم ٧٥٨/٢/٣٢)

(ج) الأصل في الانتفاع بالمال العام المخصص له المرفق أن يكون

دون مقابل .

من حيث أنه قد سبق للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٧ أن رأت أن الأصل في الانتفاع
بالمال العام المخصص له المرفق أن يكون دون مقابل فإذا ارتضت هيئة
عامة شغل هذا المال بمقابل بناء على اتفاقها مع هيئة عامة أخرى
فأنه لا يجوز لهذه الهيئة الأخيرة أن ترفع هذا المقابل بمحض إرادتها
المنفردة .

وترتبطا على ما تقدم فإذا كان الثابت في الحالة المعروضة أن الهيئة
القومية للبريد تشغل الغرفة رقم ٢١٢ بمحطة الركاب البحرية التابعة
لميناء الاسكندرية لتقديم خدمة عامة فإن هذا الشغل المفروض فيه -
وبحسب الأصل - أن يكون دون مقابل فإذا ما ارتضت هيئة البريد
أن تدفع مقابلا لهذا الشغل للهيئة العامة لميناء الاسكندرية بناء على
اتفاق بينهما فلا يسوغ زيادة مقابل الانتفاع هذا المتفق عليه بمحض
إرادة الهيئة العامة لميناء الاسكندرية وحدها ، ولها أن تلجأ إلى
السلطات الرئاسية إذا لم يتوافر الاتفاق بين الهيئتين على زيادة المقابل .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى
عدم جواز مطالبة الهيئة العامة لميناء الاسكندرية بالزيادة في مقابل
انتفاع الهيئة القومية للبريد بأحدى حجرات محطة الركاب البحرية التابعة
لميناء المتفق عليه .

(جلسة ١٩٨٢/١٠/٧ - ملف رقم ١٩٥٩/٢/٣٠)

وبهذا المعنى (جلسة ١٩٨٢/١٢/١) و (جلسة ١٩٨٣/٤/٦)

٤٤ - مبانى

(١) مدى خضوع مبانى الفنادق السياحية لشرط الاكتتاب في سندات
الإسكان المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ٧٦
المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ .

تنص المادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء

صندوق تمويل مشروعات الاسكان الإقتصادي المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ على أن « يشترط للترخيص ببناء المباني السكنية ومباني الاسكان الإداري التي تبلغ قيمتها خمسين ألف جنيه فأكثر بذون حساب قيمة الأرض أن يقدم طالب البناء ما يدل على الاكتتاب في سندات الاسكان الإقتصادي بواقع عشرة في المائة من قيمة المبنى . . وتستثنى من هذه المادة المباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة والجمعيات التعاونية ولبناء المساكن » .

ويبين من ذلك أن المشروع الزم طالبي إقامة المباني السكنية ومباني الاسكان الإداري التي تبلغ قيمتها خمسين ألف جنيه فأكثر بذون حساب قيمة الأرض أن يقدموا ما يدل على اكتتابهم في سندات الاسكان المنصوص عليها في المادة الرابعة من ذات القانون بواقع عشرة في المائة من قيمة المبنى وجعل الاكتتاب في هذه السندات شرطاً لمنح الترخيص بالبناء ، ولم يستثنى من الخضوع لهذا الحكم سوى المباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن .

ولما كن المشرع لم يحدد لعبارة « المباني السكنية مدلولاً معيناً يتصد إليه ، وأوردها بالنص عامة مطلقة دون تخصيص أو تقييد إلا ما استثناه على سبيل الحصر ، فمن ثم يتعين القول بشمولها لكل مبنى يستعمل بغرض السكن خارج نطاق الاستثناء ، سواء شغله مالكه بنفسه أو أجره للغير ، وسواء كان الإيجار خالياً أم مفروشا ، على وجه الدوام أو التناوب . وإذا كان المشرع عند تقريره للاعفاء من حكم هذه المادة قد لجأ إلى تحديد ما استثناه على سبيل الحصر وليس على سبيل المثال ، فإنه يكون قد قصد ألا يمتد الإعفاء إلى غير المجال الذي عينه وعليه فإن الاعفاء الذي قررته المشرع من شرط الاكتتاب في سندات الاسكان لطائفة من المباني التي تقيمها جهات معينة أوردها على سبيل الحصر لا يجوز أن يمتد إلى المباني الفندقية أو السياحية التي لم يشملها الاستثناء . بدعوى خروجها من دائرة المباني السكنية في مفهوم قوانين أخرى . وذلك أن لكل قانون نطاق ومجال تطبيق مستقل به عن غيره من القوانين ومن ثم لا يجوز القول بأن

تحديد مفهوم معين للمباني السكنية في مجال قانون ما تستتبع بالضرورة امتداده الى نطاق قانون آخر ، خاصة اذا ما افصح المشرع صراحه عن قصده في استثناء مبان حددها بذاتها ، والا كان مؤدى ذلك مد نطاق الاعفاء من شرط الاكتتاب في سندات الاسكان الى مبان لم يتجه القانون الى اغنائها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع مبانى الفنادق لشروط الاكتتاب في سندات الاسكان المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٨ .

(جلسة ١٢/١١/١٩٨٠ — ملف رقم ٤١/١/٧)

وبهذا المعنى (ذات الجلسة — ملف رقم ٤١/١/٧)

(ب) تحديد الجهة المختصة بتحصيل الغرامات المنصوص عليها بالمادة (٢٤) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .

لما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المشار اليها تنص على أن « يعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن جنية ولا تجاوز عشرة جنيهات عن كل يوم يمتنع فيه عن تنفيذ ما قضى به الحكم أو القرار النهائي للجنة المختصة من ازالة وتصحيح أو استكمال وذلك بعد انتهاء المدة التى تحددها الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلى لتنفيذ الحكم أو القرار » وقد جاء بالمفكرة الايضاحية للقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن المادة المذكورة أن مشروع القانون فى المادة ٢٤ منه اخذ فيها بأسلوب حديث فى العقاب اذ قضى بموجب الحكم على المخالف بغرامة مستمرة لا تقل عن جنية ولا تجاوز عشرة جنيهات عن كل يوم يفوت دون تنفيذ ما قضى به الحكم كما أن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى ينص فى المادة الثالثة منه قبل الغائها بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون الحكم المحلى على أن « تتكون موارد الصندوق من : » (٩) حصيلة الغرامات التى يقضى بها طبقا للفقرة الاولى من المادة ٢١ من قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ « والى قضى يعقاب كل من يخالف أحكام الفقرتين الاولى والثالثة من المادة (١) والفقرة الاولى من هذا القانون بغرامة تعادل قيمة تكاليف الاعمال أو مواد البناء المتضمن

فيها بحسب الاحوال .

وقد أكد القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ برغم تعديله بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بالحكم سالف الذكر اذ نص في المادة ٢٦ منه على أن يكون من بين موارد الحساب الخاص لتمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي على مستوى المحافظة حصيلة الغرامات التي يقضى بها طبقا للمادة ٢١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر .

ومفاد ما تقدم ان الغرامات المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومن بينها الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٤ منه هي غرامات جنائية بالمعنى الفنى وليست جزاء اداريا او ماليا مما يؤول الى الوحدات المحلية ، ولم يخرج المشرع من هذا النهج الا بالنسبة للغرامة المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون اذ جعلها من ايرادات الوحدات المحلية ، ولو كان المشرع يقصود تعميم هذا الحكم لكان في وسعه أن يضيف المادة ٢٤ الى المادة ٢١ في القوانين المختلفة المتوالية التي اقتضرت على الاشارة الى المادة ٢١ .

وحيث أن الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ تعد - وعلى نحو ما سبق بيانه - غرامة جنائية وليست جزاء اداريا او ماليا ، فان حصيلتها تحصل وتؤول الى وزارة العدل طبقا لحكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان حصيلة الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء هي عقوبة جنائية وتؤول غرامتها طبقا للمادة ٢٢ من قانون العقوبات الى وزارة العدل .

(جلسة ١٩٨٢/١٠/٧ - ملف رقم ٨٥/٢/٧)

(ج) تحديد الجهة التي تتحمل بقيمة وثيقة التأمين المنصوص عليها بالمادة (٨) من القانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦ .

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على انه « لا يجوز صرف ترخيص البناء أو البدء في التنفيذ بالنسبة الى الاعمال التي تصل قيمتها عشرة آلاف جنيه فأكثر الا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين ، ولا تدخل قيمة التأمين ضمن التكاليف التي يقدر على أساسها ايجار الاماكن .

وتغطي وثيقة التأمين المسؤولية المدنية للمهندسين والمقاولين عن
الاضرار التي تلحق بمالك البناء أو بالغير خلال فترة الضمان المنصوص
عليها في المادة (٦٥١) من القانون المدني وكذا الاضرار التي تقسح للغير
خلال هذه الفترة بسبب ما يحدث في المباني والمنشآت من تهمد كلى
وجزئى أو ما يوجد بها من عيوب تهدد مقائتها وسلامتها
ويصدر قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الاسكان والتعمير
بالتواعد المنظمة لهذا التأمين وشروطه وقيدده واوضاعه «
وتنص المادة (٥) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون رقم ١٠٦ لسنة
١٩٧٦ الصادرة بقرار وزير الاسكان رقم (٢٣٧) لسنة ١٩٧٧ على انه
« يقدم طلب الحصول على موافقة اللجنة المختصة مع طلب الترخيص
..... من نوى الشأن أو من يمثلهم قانونا الى الجهة الادارية المختصة
بشئون التنظيم بالوحدة المحلية المختصة »

كما ينص القانون رقم (٢) لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام
القانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦ فى المادة الاولى منه على انه
« يستبدل بنص المادة (٨) من القانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦ فى شأن
توجيه وتنظيم أعمال البناء النص الآتى : - « لا يجوز صرف ترخيص
البناء الا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين .

وتغطي وثيقة التأمين المسؤولية المدنية للمهندسين والمقاولين عن
الاضرار التي تلحق بالغير بسبب ما يحدث فى المباني والمنشآت من تهمد
كلى أو جزئى وذلك بالنسبة : -

١ - مسؤولية المهندسين والمقاولين اثناء فترة قيامهم بأعمالهم .

٢ - مسؤولية المالك اثناء فترة الضمان المنصوص عليها فى المادة

٦٥١ من القانون المدني .

..... « .

ومن حيث ان الاستفادة من نصوص القانون رقم (١٠٦) لسنة
١٩٧٦ ولاحتية التنفيذية أن وثيقة التأمين المنصوص
عليها فى هذه النصوص انما تغطي المسؤولية المدنية للمهندسين والمقاولين
عن الاضرار التي تلحق بمالك البناء أو بالغير خلال فترة التنفيذ
أو خلال فترة الضمان المنصوص عليها فى المادة (٦٥١) من القانون
المدنى . ومن ثم فإن المقاول يعتبر من المؤمن لهم فى وثيقة التأمين

ويلتزم تبعا لذلك بسداد قيمة هذه الوثيقة .

ومن حيث أن المادة (١٣) من العقد المبرم بين الشركة والمقاول تنص على إلزام المقاول باستخراج جميع التراخيص اللازمة لتنفيذ عملية البناء فإن هذا النص يوجب على المقاول أداء كافة نفقات التراخيص اللازمة لتنفيذ عملية البناء ومن بينها نفقات التأمين الذي فرضه القانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام المقاول في الحالة المعروضة بقيمة وثيقة التأمين المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

(جلسة ١٩٨٣/٥/٤ — ملف رقم ١٨/١/٧)

٤٥ — مرافق عامة :

(١) خروج المرافق القومية والمرافق ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية عن اشراف ورقابة وحدات الحكم المحلي .

ان مفاد أحكام قانون الحكم المحلي رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ان وحدات الحكم المحلي وأشخاصه لا تملك ثمة اختصاص بالنسبة للمرافق القومية والمرافق ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية ، وان حقها في الاشراف والرقابة يقتصر على المرافق ذات الطابع المحلي ، وفيما يتعلق بأمالك الدولة الخاصة منها والعامة فانها تلتزم بالمحافظة عليها وحمايتها من التعديات واذا كانت اللائحة التنفيذية قد خولتها ادارة وتنظيم استغلالها فان هذا الحق يجد نطاقه في الاملاك غير المخصصة للمرافق القومية التي تخرج برمتها وبما تحوزه وما هو مخصص لها من مجال اشراف الوحدات المحلية .

ولما كان قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ٧٩ قد سارا على ذات المنوال وكانت هيئة سكك حديد مصر تعد من المرافق القومية فانه ليس لاي وحدة من وحدات الحكم المحلي أن تدعى أي حق على الاراضي المخصصة لها ومن ثم فان الاعتداء على معدات الهيئة ومبانيها الواقعة في دائرة الوحدة المحلية يعد تعديا على املاك مخصصة للغير لا يكسبها حقاً عليها ومن ثم يتعين إلزامها برد

الأرض المذكورة إلى الهيئة وتعويضها عن قيمة المنشآت التي أزيلت .

(جلسة ١٩٨٠/٣/٥ — ملف رقم ٧٢٦/٢/٣٢)

(ب) استثناء المرافق العامة والمرافق ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار جمهوري من رقابة وإشراف وحدات الحكم المحلي ، يتحدد بالاختصاصات التي تتولاها الوزارات فعلا في دائرة هذه المرافق .

من حيث أن المادة (٢) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل قانون نظام الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى وحدات الحكم المحلي في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » .

كما تنص المادة (٣) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه المعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ على أن « تتولى وحدات الحكم المحلي في نطاق السياسة العامة للدولة والخطة العامة وعلى النحو المبين في هذه اللائحة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها وذلك فيما عدا المرافق القومية وكذلك ما يصدر بقرار من رئيس الجمهورية باعتباره من المرافق العامة ذات الطبيعة الخاصة كما تتولى مباشرة جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن المشرع جعل لوحدات الحكم المحلي الحق في إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها كما نقل إليها ما تمارسه الوزارات فعلا بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها فيما عدا ما يعتبر مرفقا قوميا أو مرفقا ذا طبيعة خاصة يصدر به قرار جمهوري أي أن المنائل التي تخرج من سلطات وحدات الحكم المحلي هي الاختصاصات التي تتولاها الوزارات فعلا في دائرة المرافق القومية والمرافق ذات الطبيعة الخاصة ، فإذا كانت لا تتولاها في دائرة المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة فتدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلي طبقا للأصل العام في هذا الشأن .

ومن حيث أن وزارة الإسكان والتعمير خولت محافظة القاهرة

ممارسة الاختصاص في الاشراف على استغلال منطقة المقطم فان هذا الاختصاص أصبح من الاختصاصات التي تتولاها المحافظة طبقا لحكم المادة (٢) من قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ والسالف الاشارة اليها .

وليس لوزارة الاسكان الاستناد بعد ان تخلت عن الاشراف على استغلال المقطم الاستناد الى انه مرفق قوى تتولاها وتؤول اليها بالتالى حصيلة ما يعطيه هذا المرفق سواء من العايب الميسر أو من مبيعات الاراضى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان محافظة القاهرة هى صاحبة الحق فى الحصول على ايرادات الاتاوة على العايب الميسر بمدينة المقطم ومبيعات الاراضى بها طبقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ المشار اليهما .

(جلسة ١٩٨٢/١٠/٧ — ملف رقم ٨٣٠/٢/٣٢)

٤٦ — مسئولية

(١) مسئولية المتبوع المدنية عن افعال تابعه الضارة .

من حيث أن المادة ١٧٤ من القانون المدنى أقامت مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه ، وأوضحت أن قيام علاقة التبعية مناطه أن يكون للمتبوع سلطة فعلية فى رقابه وتوجيه التابع ، وأنه يلزم لقيام مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن يقع خطأ التابع اثناء ويسبب تأدية أعماله وأنه يلزم أن يقيم المضرور الدليل على خطأ التابع فيما عدا الحالات التى تتحقق فيها مسئولية التابع تأسيسا على الخطأ المفترض . ومن بين هذه الحالات حالة مسئولية حارس الاشياء التى تتطلب عناية خاصة ففى هذه الحالة تتحقق مسئولية التابع عن أساس الخطأ المفترض بحيث لا تنتفى مسئوليته الا باثبات السبب الاجنبى أو القوة القاهرة .

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، فإنه لما كان الثابت من الاوراق أن قائد السيارة قد تسبب بخطئه الثابت بالامر الجنائى الصادر ضده فى وقوع الحادث باهماله وعدم اتباعه تعليمات المرور الذى تنسج عنه احداث التلفيات بسيارة الشرطة ، وكان هذا

الخطأ هو السبب المباشر في أحداث هذا الضرر وبذلك تكون أركان المسؤولية التقصيرية قد تكاملت وثبتت في جانب قائد السيارة .

ولما كان الجندي قائد السيارة المذكورة قد ارتكب هذا الخطأ أثناء وبسبب تأدية واجبات وظيفته ، فمن ثم تكون القوات المسلحة مسئولة مسئولية المتبوع عن أفعال التابع .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى إلزام القوات المسلحة بأن تدفع لوزارة الداخلية قيمة التلفيات التي أصابت سيارة الشرطة في حادث التصادم المحرر عنه المحضر رقم (. الاسكندرية) .

(جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨ ملف رقم ٦٣٢/٢/٣٢)

وبهذا المعنى (فتاوى عديدة لا تكاد تخلو منها جلسة من جلسات الجمعية العمومية) .

(ب) مسؤولية المتبوع عن أفعال تابعه تنتفى بانتفاء مسؤولية التابع .

من حيث ان المسؤولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وان المتبوع يلتزم بتعويض الضرر الذي يترتب مباشرة على خطأ تابعه ان وقع منه هذا الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وان المتبوع يلتزم بتعويض من التابع بل يتعين ان يكون هذا الخطأ هو السبب المنتج في أحداث الضرر فان تعددت الاسباب التي أدت الى الضرر وجب طرح خطأ التابع جانباً ان لم يكن هو السبب المباشر في وقوع الضرر لانعدام علاقة السببية في هذه الحالة بين خطئه والضرر الذي لحق بالغير . ولما كان إهمال الحارسين الذي ثبت في الحالة الماثلة من التحقيق الإداري الذي أجرى معها ليس هو السبب المباشر في فقد جزء من شحنة الدخان وفي ما أصاب هيئة السكك الحديدية من ضرر ، ومن ثم فانه يعد سبباً عارضاً غير مباشر في تلك الحالة لا يجوز ان يترتب عليه التزام وزارة الداخلية التي يتبعانها بالتعويض ، ذلك . لان السبب المباشر والذي يرتبط بالضرر الواقع في هذه الحالة بعلاقة السببية انما هو فعل السارق أو فعل من تولى تحميل الشحنة بالعربات أو من يتولى اغلاقها .

ولما كانت مسئولية الحارسين تجد حدها عند الحراسة الخارجية للقطار فان البضائع المحملة لا تعد عهدة لهما وبالتالي لا يجوز افتراض مسئوليتهم في حالة الفقد ، كما لا يجوز النظر الى الخطأ غير المباشر الذي وقع منهما والمتمثل في الإهمال في الحراسة على أنه خطأ شخصي الا اذا ثبت تواطئهما أو اشتراكهما في سرقة الشحنة أو الافادة من فقدتها على وجه من الوجوه وهو ما لم يثبت التحقيق الذي أجرى معهما .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة الهيئة القومية للسكك الحديدية الزام وزارة الداخلية بأن تؤدي مبلغ ٥٤٣٥٠٠ ج .
ج - مسئول حارس الاشياء :

لما كانت المادة (١٧٨) من القانون المدني تنص على أن « كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر مالم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه » .

فان مفاد ذلك أن من له السيطرة الفعلية على شيء يحتاج الى عناية خاصة في حراسته حتى لا يحدث بالغير ضرراً بسبب طبيعته أو موقعه ، يسأل عما يحدثه الشيء من الضرر للغير مسئولية مفترضة لا يعفيه منها الا أن يثبت أن الضرر وقع بسبب اجنبى . ولما كانت كابلات الكهرباء من الاشياء التى تحتاج بحسب طبيعتها الى عناية خاصة فى حراستها وذلك بتعهداتها بالصيانة حتى لا تتسرب منها الكهرباء فتضر بالغير . فانه وقد أدى تسرب الكهرباء من كابل الكهرباء المملوك لمؤسسة الكهرباء فى الحالة المعروضة - الى حرق كابل التليفونات الخاص بمنطقة المعمورة وتعطيل تليفوناتها ، فان هيئة كهرباء مصر - فرع الاسكندرية تلتزم بجبر ما أصاب هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية من ضرر . ومن ثم يتعين على هيئة الكهرباء أن تدفع الى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية قيمة هذه الاضرار والتي بلغت ١٥٩١٢٦ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام هيئة كهرباء مصر بأن تؤدي الى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية مبلغ ١٥٩١٢٦ كتعويض .

(جلسة ١٠/١٠/١٩٨٢)

وبهذا المعنى (فتاوى عديدة لاتكاد تخلو منها جلسة من جلسات الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع) .

٤٧ - موازنة عامة ١٢

١ - مدى وجوب أن يكون إنشاء الصناديق طبقا للمادتين ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة من خلال هيئة عامة طبقا للقانون ٦١ لسنة ١٩٦٣ .

من حيث أن المادة ١١ من الدستور تنص على أن « يحدد القانون طريقة اعداد الموازنة العامة للدولة » كما أن القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ينص في المادة (٩) منه على أن « يتم تقدير الإيرادات دون أن تستنزل منها أية نفقات كما لايجوز تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام محدد الا في الاحوال الضرورية التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » وتنص المادة (١٩) من هذا القانون على أن « يحدد الفائض واعانة العجز لكل موازانات الجهاز الادارى للحكومة والهيئات العامة وما في حكمها سنويا ويؤول الفائض للخزانة العامة كما تتحمل باعانة العجز ومع مراعاة القرارات المنظمة لعمليات التمويل يسوى فائض المؤسسات العامة وصناديق التمويل وما في حكمها طبقا لاحكام قانون المؤسسات العامة والقرارات الصادرة في هذا الشأن » . وتنص المادة (٢٠) منه على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء صناديق تخصص فيها موارد معينة لاستخدامات محددة » . وتعد للصناديق موازنة خاصة بها طبقا للقواعد والاحكام المنصوص عليها في هذا القانون ويسرى بشأنها فيما يتعلق بتنفيذ احكام هذا القانون القواعد الخاصة بالمؤسسات العامة » .

وتنص المادة (٢) من قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لادارة مرفق عام يقوم على مصلحة او خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية » كما تنص المادة (١٥) من هذا القانون على أنه « تكون للهيئة ميزانية خاصة وتحدد بقرار من رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة طريقة وضع الميزانية والقواعد التي تحكمها » .

ومفاد ما تقدم أن الآثار التي رتبها القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة على انشاء الصناديق بالنسبة للإيرادات العامة لا تتطلب أن يكون انشاء هذه الصناديق في صورة هيئة عامة وفقا

لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ذلك أن الهيئة العامة أسلوب من اساليب ادارة المرفق العام وله كيانه القانونى المستقل أما الصناديق فهي أسلوب من اساليب التمويل لها اثارها القانونية التى حددها القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة بحيث يمكن أن تتحقق هذه الآثار دون حاجة الى انشاء هيئة عامة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه لايلزم أن يكون انشاء الصناديق وفقا لحكم المادتين ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ من خلال انشاء هيئة عامة وفقا لقانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ (١) .

(جلسة ١٩٨٣/٢/٢ — ملف رقم ٨٩/٢/٧)

٤٨ — ملحة بحرية :

(١) دخول مصاريف التفريغ ضمن مكافأة الانقاذ التى سبق وان حصلت عليها مصلحة الموانىء والمتائر من ملك السفن .

من حيث أن النزاع المائل موجه الى هيئة السلع التموينية (وهى هيئة عامة ذات ميزانية مستقلة) للمطالبة بالزامها بدفع قيمة مبلغ تفريغ شحنة الدقيق الواردة لحساب وزارة التموين ، الا أنه كان يتعين توجيه النزاع مباشرة الى وزارة التموين باعتبارها الطرف المستورد لشحنة

(١) وجدير بالذكر أن رأى قسم التشريع بمجلس الدولة مستقر على أن تلك الصناديق لا تعدو أن تكون فى التكييف القانونى الصحيح هيئات عامة تخضع لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة . وسنده فى ذلك أنه وأن ساغ القول بان السند القانونى لانشاء تلك الصناديق هو نص المادة (٢٠) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ ، الا ان ذلك يعد صحيحا فقط فى مجال الاحكام الخاصة بجواز رصد موارد معينة للصرف منها على استخدمات محددة ، أما فيما يتعلق ببيان جوانب النظام القانونى للصندوق ، فإنه يتعين الرجوع دائما الى احكام قانون الهيئات العامة الذى ينظم هذا النوع من الاشخاص الاعتبارية العامة والقول بغير ذلك يؤدى الى وقوع هذه الصناديق فى فراغ تشريعى وتنظيمى ، وعلى هذا فإنه من الضرورى أن تتوافر فى الصندوق جميع ينص عليها قانون الهيئات العامة ، (يراجع فى ذلك جلسات قسم التشريع فى ١٩٧٨/٨/١٦ ، ١٩٧٨/٨/٢٢ ، ١٩٨٠/١/٢١) .

وعلى فرض التزام الهيئة المذكورة بسداد قيمة تفريغ الشحنة لتعويم السفينة فان هذه المصاريف تدخل ضمن مصاريف الانقاذ باعتبار أن تعويم السفينة لا يتم الا بتخفيف حمولتها على المخطاف ومن ثم تدخل هذه المصاريف ضمن مكافأة الانقاذ التي سبق ان حصلت عليها مصلحة الموانئ والمنائر من ملاك السفن .

كما ان عدم اشتراك المصلحة المذكورة في العواريه العامة يفقدها الحق في المطالبة بأى مبالغ كان يتعين دخولها في مصاريف الانقاذ وفي العواريه العامة لتضم الى مجموع القيم الدائنة .

كما وان مساهمة الهيئة في سداد نصيبها في العواريه العامة يتعارض مع مطالبة المصلحة لها بمصاريف تفريغ الشحنة اذ أن شرط سداد هذه المصاريف عدم تكبدها لاية مصاريف ناتجة عن الحادث ولاشك أن ما تكبدته الهيئة ممثلا في نصيبها في العواريه العامة مصاريف ناتجة عن الحادث .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم الزام هيئة السلع التموينية بأداء قيمة تفريغ شحنة الدقيق الواردة على السفينة سيمث كروسيد لمصلحة الموانئ والمنائر .

(جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨ - ملف رقم ٦٤٣/٢/٣٢)

(ب) مدى اعتبار رقت وتعيين بحارة السفن الاجنبية من اعمال الوكالة البحرية التي تقتصر مزاولتها على شركات القطاع العام .

من حيث ان المادة السابعة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى قصرت مزاولة اعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين واصلاح وصيانة السفن والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى التى يصدر بتحديددها قرار من الوزير المختص على المؤسسات العامة والشركات التى تملك الدولة ٢٥ ٪ من رأسمالها على الاقل ، وبذلك فانه يحظر على شركات القطاع الخاص والشركات التى تقل حصة الدولة فى رأس مالها عن ٢٥ ٪ ممارسة تلك الانشطة الواردة فى النص على سبيل الحصر وباعتبار ان هذا الحظر يمثل قيда على ممارسة أعمال النقل البحرى، فانه يتعين أن يقدر بقدرة،

فلا يتوسع في تفسيره لذلك يتحدد نطاقه بالاعمال التى ذكرت فى النص صراحة ولا يمتد الى غيرها وبالتالي يخرج من دائرته تعيين ورفع البحارة طالما لم يتضمنها النص ، ولا يجوز ادخالها فى الحظر بحجة انها من اعمال الوكالة او بحجة انها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى لان الوكالة البحرية تقتصر على تنفيذ عقد النقل بتسليم البضاعة وحراستها والمحافظة عليها وتسليمها لاصحابها وتحصيل اجرة النقل وتشمل استخدام رجال الطاقم ورفعهم ولان الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى لا تتدخل فى نطاق الحظر تلقائيا وانما يتعين ان يصدر قرار من الوزير المختص باعتبارها كذلك طالما لم يصدر بشأن استخدام رجال الطاقم مثل هذا القرار فانه يظل خارج نطاق الحظر ولا يغير من ذلك ان وزير النقل البحرى اصدر قرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٥ بتحديد بعض الاعمال غير المرتبطة بالنقل البحرى ، لان المشرع لم يعتبر ابتداء جميع الاعمال التى لها علاقة بالنقل البحرى مرتبطة بها وانما علق ذلك على تحديد الوزير لها ، لذلك فان اصدار الوزير للقرار المشار اليه لا يعنى انه حدد الاعمال المرتبطة بطريق الاستبعاد لان المشرع لم يخوله سلوك هذا السبيل ومن ثم لا يصلح هذا القرار اساسا لادخال وتعيين ورفع البحارة ضمن الاعمال المحظور على شركات القطاع الخاص ممارستها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خروج رقت وتعيين البحارة من مدلول الوكالة البحرية .

(جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ — ملف ١٩٤/٣/٨٦)

(تعقيب)

ومما يجدر التنويه اليه انه عقب ابلاغ تلك الفتوى الى السيد / وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى ، طلب إعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع استنادا الى أن التعداد الذى ورد بنص المادة (٢) من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ فى شأن مساهمة المؤسسات المصرية العامة للنقل البحرى فى بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى وكذلك التعداد الذى ورد بنص المادة (٧) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء مؤسسة النقل البحرى اُضيفت عبارة عامة مطلقة الاعمال المرتبطة به ومن ثم يدخل تعيين ورفع البحارة فى نطاق الاعمال المحظورة على شركات القطاع الخاص ، بحسبان أن الارتباط معيار واسع يتسع لجميع الاعمال ايا كانت صلتها بالنقل البحرى ، بالاضافة الى ذلك فان الوكالة البحرية تشمل كل ما يتعلق بالنقل البحرى وما يرتبط به من الاعمال وفقا لاحكام المواد

٦٩٩ و ٧٠١ و ٧٠٢ من القانون المدنى واذا يعتبر الوكيل البحرى نائباً عن ملاك السفينة او تجهيزها ، فانه يكون له وحده بهذه الصفة حق اتخاذ اجراء تعيين ورفع الطاقم ، اذ لا يعقل أن يتولى الوكيل البحرى خدمة السفينة بينما تقوم جهة أخرى على شئون بحارتها ، وبذلك فان اخراج تلك الشئون من نطاق الوكالة البحرية يعد تخصيص وتقييد لها بغير سند من القانون ، فضلا عن مخالفته للواقع القائم وما أستقر عليه العرف فى هذا المجال ولقد اعتنق المشرع هذا الفهم عندما أصدر القانونين رقمى ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ و ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها بالنص على الوكالة البحرية باعتبار انها تشمل القيام على شئون الطاقم ومما يؤكد ذلك أن القرارات الوزارية التى صدرت بتحديد الاعمال التى يجوز للقطاع الخاص مزاولتها ومنها القرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ اقرت هذا الوضع ولم تسند الى هذا القطاع اى شأن من شئون بحارة السفن ، وفى هذا الصدد فانه لا يلزم صدور قرار صريح من الوزير المختص بأرتباط اجراءات تعيين ورفع البحارة بالنقل البحرى لكى تحظر ممارستها على القطاع الخاص بل يكفى أن تتخذ الوزارة مسلكاً ضمئياً يفهم منه اتجاه نيتها الى تقرير هذا الحظر باعتبار أن القرار الادارى الذى هو انفصاح عن ارادة جهة الادارة يمكن أن يكون قراراً ضمئياً باتخاذ مسلك لا تدع ظروفاً الحال شكاً فى مدلوله ، واذا يبين من تصرفات الوزارة ومن مطالبة شركات القطاع الخاص بالسماح لها بممارسة اجراءات تعيين ورفع البحارة أن الوزارة أتجهت ضمناً الى منع هذه الشركات من ممارسة تلك الاجراءات باعتبارها من اعمال الوكالة البحرية أو من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى وليس أدل على ذلك من أن الوزارة أصدرت القرارين رقمى ١٤٣ و ١٤٤ لسنة ١٩٧٦ بتأسيس شركتى القناة والاسكندرية للتوكيلات الملاحة لتقوموا بجميع اعمال الوكالة البحرية ومن بينها اجراءات تعيين ورفع البحارة .

وقد اعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٠/١/١٩٨٠ فاستعرضت فتاها الصادرة بجلسته ٢٦/١٢/٧٩ المشار اليها - كما استعرضت المادة (٧) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى والتى تنص على أنه « لا يجوز مزاوله اعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ ، الوكالة البحرية وتموين السفن وأصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتى يصدر بتحديدھا قرار من وزير المواصلات الا ممن يقيد فى سجل يعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ويجوز لوزير المواصلات عند الاقتضاء بالاتفاق مع الوزير المختص تقرير

الاستثناء من هذه الاحكام ولا يجوز ان يقيد في السجل المشار اليه
الا المؤسسات العامة او الشركات التي لا تقل حصة الدولة في رأس
مالها عن ٢٥ ٪ « .

واستبان لها من هذا أن المشرع وهو بصدد تحديد الاعمال
البحرية التي تقتصر ممارستها على شركات القطاع العام قسم تلك
الاعمال الى مجموعتين وحدد الاعمال التي تدخل في المجموعة الاولى
فحصها على النقل البحري والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين
واصلح وصيانة السفن والتوريدات البحرية — اما الاعمال التي تدخل
في المجموعة الثانية وهي المرتبطة بالنقل البحري فقد فوض الوزير
المختص باصدار قرار بتحديداتها ، ومن ثم فان المشرع يكون قد حدد
الاعمال التي تقتصر مزاولتها على شركات القطاع العام على سبيل
الحصر لا التمثيل لانها اما ان تكون محددة بنص القانون أو أن يتناول
تحديداتها قرار يصدر من الوزير المختص .

ولما كان المستقر فيها وعرفا في مجال تطبيق قواعد القانون البحري
أن رقت وتعيين البحارة يعد من الاعمال التي تدخل في دائرة تجهيز السفينة
وكانت الوكالة البحرية تقتصر على تنفيذ عقد النقل بتسليم البضاعة
وحراستها والمحافظة عليها وتسليمها لاصحابها فانه لا يجوز اعتبار رقت
وتعيين البحارة من أعمال الوكالة البحرية، ولا وجه في هذا المجال للاستناد الى
احكام الوكالة المنصوص عليها في المواد ٦٩٩ و ٧٠١ من القانون المدني
والتي تدخل في أعمال الوكالة العامة كل عمل من أعمال التصرف تقتضيه
الإدارة ، ذلك لان مهمة الوكيل البحري لا تبدأ الا بعد تفريغ البضاعة من
السفينة وعقدت ينحصر عمله في كل ما هو متعلق ومرتب بها فليس له أن
يمارس أي شأن من الشئون المتعلقة بالسفينة ذاتها أو بطاقتها اذ هو
ليس بوكلا بتجهيز السفينة أو ممارسة أي عمل من أعمال التجهيز .

وترتيا على ذلك فإن رقت وتعيين البحارة يخرج من نطاق أعمال
المجموعة الاولى سالفه البيان والتي حددتها المادة (٧) من القانون رقم
١٢ لسنة ١٩٦٤ باعتبارها من الاعمال التي تقتصر مزاولتها على شركات
القطاع العام .

ولما كان المشرع قد علق تحديد أعمال المجموعة الثانية وهي
الاعمال المرتبطة بالنقل البحري على قرار يصدر من الوزير المختص
وكان هذا القرار لم يصدر بعد فانه لا يجوز اعتبار رقت وتعيين البحارة
من الاعمال المرتبطة بالنقل البحري مغيارا عاما واسعا لتحديد نطاق

الاعمال البحرية التي تقتصر ممارستها على شركات القطاع العام اذ لو أراد المشرع ذلك ما عهد بتحديد لها للوزير المختص .

واذ دعا المشرع الوزير المختص الى تحديد الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى بقرار صريح يصدره فانه لا يكون هناك محل للقول بان العرف المستفاد من مسلك الوزارة قد حدد تلك الاعمال او انها حددت بقرار ادارى ضمنى لان المشرع عين أداة تحديدها ولم يدع ذلك للعرف او للارادة الضمنية للوزارة وذلك نظرا لما يمثله تحديدها من قيد على حرية ممارسة الاعمال البحرية ، كما لا يغنى عن صدور تلك الاداة التي بتعين ان تتضمن تحديدا للاعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتي تقتصر مزاولتها على القطاع العام ، اصدار الوزير للقرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ الذى حدد الاعمال التي يمارسها القطاع الخاص . ذلك لان المشرع حدد للوزير طريقة بيان الاعمال المرتبطة فأوجب عليه تعيينها بذواتها صراحة بقرار يصدره ، ولم يخوله سلطة تحديدها بطريق الاستبعاد ومن ثم فان سلوكه هذا السبيل لا يعنى انه حدد الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى فى مفهوم المادة (٧) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

وبناء عليه انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى فتواها الصادرة بجلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ - والتي انتهت الى تأييد فتواها الصادرة بجلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ - والتي انتهت الى ان تعيين ورفت البحارة على السفن الاجنبية لا يدخل فى مدلول الوكالة البحرية بذاتها .

(ج) تحديد الوضع القانونى للشركة العربية البحرية التي انشئت بقرار المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية رقم ٢٣١ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٧ .

من حيث ان المادة العاشرة من اتفاقية انشاء الشركة المذكورة التى تنص على ان :

(١) يكون مقر الشركة الرئيسى فى بلد العضو الذى يساهم بالنصيب الاكبر من رأس المال ، وتمارس الشركة نشاطها طبقا لقوانين هذا العضو .

(٢) ترفع السفن علم العضو المسجلة فى بلده ، ويراعى فى

تسجيل السفن التي تملكها الشركة التوزيع بقدر المستطاع على الاعضاء بنسبة اشتراكات كل عضو في رأس المال . كما تنص المادة (٧) للنظام الاساسي للشركة المحققة بالاتفاقية المشار اليها على ان « الاسهم جميعا اسمية لا يجوز ان يملكها الا الحكومات العربية او الاشخاص الطبيعيين او المعنويين من مواطني البلاد العربية » ونصت المادة (٢٠) من هذا النظام على ان « يقوم بادارة الشركة مجلس ادارة يكون من عضو عن كل حكومة عربية ساهمت مع رعاياها بنسبة لا تقل عن ١٪ من رأس المال .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥ في شأن المزايا التي تتمتع بها الشركة المذكورة ينص في المادة (٥) على ان « تعفى الشركة ورأس مالها واستثماراتها وقروضها وممتلكاتها وأرباحها ونوزيعاتها وجميع أوجه نشاطها ومعاملاتها من جميع أنواع الضرائب والرسوم بما في ذلك رسم الدمغة بجميع أنواعها عدا ما كان منها مقابل خدمات للمرافق العامة ... كما تعفى الشركة من جميع الرسوم المفروضة بمقتضى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رسمى التوثيق والشهر المستحق على المحررات الخاصة بالهيئة المملوكة لها » وتنص المادة (٦) من هذا القانون على ان (..... ويعفى ما تستورده الشركة من هذه الاشياء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم) .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان الشركة المذكورة وطبقا لنظامها السالف فكره تعد شركة مساهمة عربية مقرها مصر ، باعتبار ان أسهمها جميعا اسمية ، ولا يجوز ان يملكها الا الحكومات العربية او الاشخاص الطبيعية او المعنوية من مواطني البلاد العربية ، كما ان مجلس ادارتها يكون من عضو من كل حكومة عربية ساهمت مع رعاياها بنسبة لا تقل عن ١٪ من رأس المال . الا أنه وقد نص في اتفاقية انشاء هذه الشركة على ان يكون مقرها الرئيسي في بلد العضو الذي يساهم بالنصيب الاكبر في رأس المال ، وبناء عليه فقد اتخذت هذه الشركة مصر مقرا لها كما ان الثابت ان جميع السفن المملوكة للشركة مسجلة لدى مصر حتى الان ولم يتم توزيعها على الاعضاء وترفع مصر علمها عليها طبقا للاتفاقية المشار اليها وعلى ذلك تعد هذه الشركة شركة مساهمة مصرية .

ومن حيث أنه طبقا للمادة العاشرة من هذه الاتفاقية ، فان الشركة المذكورة تمارس نشاطها طبقا لقانون البلد الذي يساهم بالنصيب الاكبر في رأسمالها ويكون مقرا لها ، ومن ثم فان هذه الشركة تخضع للقوانين المصرية وليس أدل على ذلك من أنه قد صدر القانون المصري رقم ٤٥

لسنة ١٩٧٥ المشار اليه مقرر اعفائها من بعض الضرائب والرسوم ،
الامر الذى يؤكد بداءة خضوع هذه الشركة للقوانين المصرية ومن بينها
قوانين الضرائب .

ومن حيث أنه فى ضوء ما سبق فإن الشركة المذكورة تعد شركة
مساهمة مصرية تخضع للقوانين المصرية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن
الشركة العربية للملاحة البحرية تعد شركة مساهمة مصرية
تخضع للقوانين المصرية فيما عدا ما استثنى منها بنص القانون .

(جلسة ١٩٨٣/٦/١ — ملف رقم ٣٥٢/٢/٤٧)

(٤٩) نزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات .

(١) مدى اتفاق قرار وزير التموين بالاستيلاء على العقار المملوك
لهيئة الاوقاف مع احكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين (١) .

(ب) سقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة للعقار المراد نزع
ملكيتها طبقا للمادة (١٠) من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع
الملكية المعدل بالقانونين رقمى ٥٢ لسنة ١٩٦٠ و ١٣ لسنة ١٩٦٣ .

من حيث أنه يلزم — طبقا لاحكام القانون المشار اليه — لدخول
العقارات المنزوع ملكيتها للمنفعة العامة فى ملك الدولة أنه يصدر أولا
قرار من رئيس الجمهورية بتقرير المنفعة العامة للمشروع العام المزمع
اقامته ، ثم يعقب ذلك تحديد العقارات اللازمة لانشاء المشروع العام
وحصرها وتحديد ملاكها وأصحاب الحقوق عليها وتقدير التعويض المستحق
عنها ، ونشر هذه البيانات وفقا للاجراءات التى رسمها القانون رقم
٥٧٧ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، ثم تعد نماذج البيع التى تقوم مقام عقد
البيع ويوقعها ملاك العقارات واصحاب الحقوق تمهيدا لنقل ملكية هذه —
العقارات الى الدولة ويجب ايداع هذه النماذج بعد التوقيع عليها مكتب
الشهين العقارى المختص ويترتب عليها جميع الآثار المترتبة على عقد
البيع ، فاذا رفض ملاك العقارات واصحاب الحقوق عليها توقيع هذه

(١). تراجع ذات الفتوى فى البند (١٥) ص ٩٦ .

النماذج يصدر الوزير المختص قرارا بنزع ملكية هذه العقارات ويجب ايداع هذا لقرار مكتب الشهر العقارى المختص ليقوم مقام التوقيع على نماذج البيع المشار ليها ، و اوجب القانون ضرورة ايداع نماذج البيع سائلة الذكراو القرار الوزارى بنزع الملكية مكتب الشهر العقارى المختص خلال سنتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة فى الجريدة الرسمية والا سقط مفعول قرار المنفعة العامة .

ومن حيث أنه بتطبيق المبادئ المتقدمة على الحالة المعروضة يبين أنه بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٠٢٢) لسنة ١٩٧٣ بتقرير المنفعة العامة لمشروع انشاء الهيئة العامة للاثار ، وأن هذا القرار نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٥ فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٤ وأنه لم توقع استمارات البيع عن الحصّة المملوكة لوزارة الاوقاف، ولم يصدر قرار من الوزير المختص بنزع ملكية هذه الحصّة ، ولم يتم ايداع استمارات البيع والقرار الوزارى مكتب الشهر العقارى المختص حتى الآن ، ولم يتم تنفيذ المشروع فعلا حتى الان ، ومن ثم فإن مفعول قرار المنفعة العامة رقم (٢٠٢٢) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه يكون قد سقط بالتطبيق لصراحة نص المادة العاشرة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ سالف الاشارة .

وبناء عليه تلتزم محافظة القاهرة برد الحصّة المملوكة لوزارة الاوقاف ورد قيمة المباني التى كانت مقامة عليها ، كما تلتزم المحافظة باداء الربح المستحق عن هذه الحصّة من تاريخ الاستيلاء الفعلى وحتى رد العين الى مالكيها وفقا لحكم المادة (١٦) من القانون رقم (٥٧٧) لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سقوط مفعول قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٠٢٢) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه والتزام محافظة القاهرة برد الحصّة المملوكة لوزارة الاوقاف فى العقار رقم ١٨ شوارع البستان قسم عابدين - القاهرة ، وقيمة المباني التى كانت مقامة على هذه الحصّة ومقابل الربح عن هذه الحصّة من تاريخ الاستيلاء الفعلى عليها وحتى تاريخ ردها الى هيئة الاوقاف المصرية .

(جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠ — ملف رقم ٩٢٩/٢/٣٢)

(١) مدى اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بشركات الاستثمار التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها .

من حيث أن المادة الاولى من القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام القانون النيابة الادارية والمحكمة التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة تنص على أنه (مع عدم الاخلال بحق الجهة التى يتبعها الموظف فى الرقابة ومحص الشكاوى والتحقيق تسرى أحكام المواد من ٣ الى ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه :

(٣) موظفى الشركات التى تساهم فيها الحكومة او المؤسسات والهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها أو تضمن لها حد أدنى من الأرباح) .

ومناد ذلك أن المشرع مد نطاق اختصاصات النيابة الادارية بالتحقيق والرقابة والفحص والاحالة الى المحكمة التأديبية والاحالة الى النيابة العامة اذا اسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية المنصوص عليها بالمواد من ٣ الى ١٣ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية الى طائفتين من العاملين اولاهما طائفة العاملين بشركات القطاع العام الذين تثبت لهم هذه الصفة وفقا لاحكام قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وثانيهما طائفة العاملين بالشركات التى تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها ، ومن ثم فان ممارسة النيابة الادارية لاختصاصاتها سالفه الذكر بالنسبة للطائفة الثانية لا يشترط لها أن تكون الشركة من شركات القطاع العام ، وتبعاً لذلك يكون للنيابة الادارية أن تمارس تلك الاختصاصات بالنسبة لاية شركة لا تقل مساهمة الحكومة أو الهيئات الادارية فى رأس مالها عن ٢٥ ٪ .

وبناء على ما تقدم تختص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين ببنك التعمير والاسكان الذى تساهم فيه هيئة تنمية المدن الجديدة وهيئة الاوقاف المصرية بنسبة تزيد على ٢٥ ٪ من رأسمالها رغم ان انشاء البنك قد تم

طبقا لاحكام قانون نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذى قضى فى مادته التاسعة باعتبار الشركات المنتفعة بأحكامه من شركات القطاع الخاص أيضا كانت الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها ، ولم يستثن الشركات الخاضعة لأحكامه من الخضوع لأحكام القانونين رقمى ١١٧ لسنة ١٩٥٨ و ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليهما .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بشركات الاستثمار المنشأة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها .

(جلسة ١٩٨٢/٥/٥ — ملك رقم ١٧٣/٢/٨٦)

(تعقيب)

الا ان الهيئة العامة للاستثمار والمناطق العامة الحرة اعترضت على ذلك بدعى ان الفتوى المشار اليها بجلسته ١٩٨٢/٥/٥ قد استندت الى نصوص القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ، وكان هذا القانون — على حد تعبير الهيئة المذكورة — قد صدر على اثر قوانين التمضير وبداية قوانين التأمين الجزئى فى فترة كانت تقف مصر فيها على أول الطريق فى الخط الاشتراكى فأنه منذ مايو سنة ١٩٧١ صدرت مجموعة قوانين باعادة تنظيم الدولة من بينها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الذى أكد الصفة الخاصة للشركات المنتفعة بأحكامه . بالاضافة الى ما تقدم فكرت الهيئة المذكورة ان تطبيق الفتوى السابقة سيؤدى الى أضرار بالغة للجهات الحكومية تتمثل فى انها لن تجد المستثمر الذى يرحب بمشاركتها فى مشروع استثمارى مشترك حتى لا يكون عرضة لتدخل الحكومى فى تسير أمور مشروعه وإدارته . لذلك طلبت الهيئة المذكورة اعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

اعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٣/٤/٦ فاستبان لها أن القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ المعدل للقانون المشار اليه (رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩) والصادر فى ظل انتهاء الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، أكد على اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين فى الشركات التى تساهم

فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها ،
بغض النظر عن الطبيعة القانونية لهذه الشركات وسواء كانت منشأة
وفقا لقانون نظام استثمار المال العربى والاجنبى ، أم وفقا لغبره من
القوانين .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد
فتاها الصادرة فى هذا الشأن بجلسة ٥ من مايو سنة ١٩٨٢ .

(ب) مدى قانونية الاجراء الذى اتخذه ادارة قضايا الحكومة
برفض الطعن المقدم من النيابة الادارية فى حكم صادر من المحكمة التأديبية .

من حيث ان الماذ (٦) من القانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٣ فى شأن
تنظيم ادارة قضايا الحكومة تنص على أن « تنوب هذه الادارة عن الحكومة
والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى
المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الاخرى التى —
خولها القانون اختصاصا قضائيا » وتنص المادة (٧) من ذات القانون
على أنه « اذا ابدت ادارة القضايا رأيها بعدم رفع الدوى أو الطعن
فلا يجوز للجهة الادارية صاحبة الشأن مخالفة الراى الا بقرار مسبب
من الوزير المختص » . كما ان المادة (٣٢) من القانون (١١٧) لسنة
١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكم التأديبية تنص على أن
« أحكام المحاكم التأديبية نهائية ولا يجوز اطعن فيها الا أمام المحكمة
الادارية العليا ويعتبر من ذوى الشأن فى حكم المادة المذكورة
رئيس ديوان المحاسبة ومدير النيابة الادارية والموظف الصادر ضده
الحكم » وكان القانون رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الاعلى
للهيئات القضائية يعتبر النيابة الادارية احدى هذه الهيئات القضائية ،
وان مديرها عضو بالمجلس الاعلى لهذه الهيئات كما أن المادة (٢٢)
من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن
« أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الادارية
العليا ويعتبر من ذوى الشأن فى الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز
المركزى للمحاسباب ومدير النيابة الادارية » ، وتنص المادة (٤٤) على
ان « ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ
صدور الحكم المطعون فيه ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع
قلم كتاب المحكمة موقع عليه من محام من المقبولين امامها » .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم — بالنسبة للواقعة المعروضة

بأن النيابة الادارية ليست جهة ادارية حتى تحتاج بالمادة (٧) من قانون تنظيم ادارة قضايا الحكومة سالفه الذكر ، بل هي هيئة قضائية وفقا للقانون رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٩ المشار إليه ، ومن ثم فانه بحسبانها كذلك ، وباعتبار مديرها من ذوى الشأن وفقا لكل من المادة (٣٢) من قانون النيابة الادارية ، والمادة (٢٢) من قانون مجلس الدولة ، فمن ثم تلتزم ادارة قضايا الحكومة ، بناء على طلب مدير النيابة الادارية ، بالنظر وجوبا في الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية امام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة دون ان يتوقف هذا الطلب على قرار مسبب من الوزير المختص (وزير العدل) .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، الى التزام ادارة قضايا الحكومة بنسأ على طلب مدير النيابة الادارية بالطعن وجوبا في الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بمجلس الدولة ، امام المحكمة الادارية العليا .

(جلسة ١٥/٦/١٩٨٣ - ملف رقم ٨٦/٢/١٧٦)

(ج) مدى احقية بعض اعضاء النيابة الادارية في زيادة مرتباتهم بمقدار الزيادة الموجودة في مرتبات زملائهم الاحدث منهم في ترتيب الاقدمية .

نص المادة (١٠) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٦ صريح في تقرير عدم جواز أن يقل مرتب وبدلات من يعين من غير أعضاء النيابة الادارية من الخارج في احدى وظائف النيابة الادارية عن مرتب وبدلات من يليه في الاقدمية في الوظيفة التي عين فيها ، أما عضو النيابة الادارية الاسبق في الاقدمية الذي يقل مرتبه عن مرتب من هو أحدث منه غير مخاطب بأحكام هذه المادة كان السبب الذي أدى الى أن يكون مرتبه أقل من مرتب من هو أحدث منه ، وذلك لصراحة النص ، ولانه لا يجوز القياس في المسائل المالية .

ومن حيث أنه فضلا عما سبق ، فان زيادة مرتب الاحدث على الاقدم في الحالة المفروضة كانت تطبيقا سليما لاحكام القانون ، وذلك أنه اذا كانت مرتبات بعض اعضاء النيابة الادارية الاحداث قد زادت نتيجة لاستحقاقهم اعانة غلاء معيشة أو اعانته اجتماعية اكبر من زملائهم الاقدم منهم ، فان هذه الزيادة تمت وفقا لاحكام القواعد القانونية ،

وبالتالى لا تثريب عليها ولو أدت الى امتياز الخديث على القديم فالمشرع قدر الاوضاع الاجتماعية لكل منهما ، ورأى أن الحديث بظروفه المائلة يستحق اعانات أكبر من زميله الاقدم منه ، وعليه لا يحق للاقدم بعد ذلك الاحتجاج — بنصوص القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٦ للخروج على قصد المشرع من تقرير مزايا أكبر للبعض بسبب الاعباء الاجتماعية .. أما عن زيادة مرتب الاحداث على الاقدم بسبب تخطى الاقدم فى الترقية ، فان هذا السبب يرجع الى نقص فى كفايته وهو سبب ليس لارادته دخل فيه ، وبالتالي لا يحق له الشكوى من نقص مرتبه لهذا السبب ولا يجوز له المطالبة باللاحاق بمن سبقه فى الترقية ، والا الغينا أثر تخطيه فى الترقية واعتبرناه كأن لم يتخط وهو أمر يخالف الواقع .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية السادة أعضاء النيابة الادارية المعروضة حالتهم فى زيادة مرتباتهم بمقدار الزيادة فى مرتبات زملائهم الاحداث منهم فى ترتيب الاقدمية (١) .

(جلسة ١٩٧٩/٥/٢ — ملف رقم ٨١٤/٤/٨٦)

د — تحديد المرتب المستحق لمساعدى النيابة الادارية خلال شغلهم لهذه الوظيفة .

لما كان جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الاحكام الخاصة بأعضاء النيابة الادارية المعدل بالقانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٨٠ بدأ وظائف النيابة الادارية بوظيفة مساعد نيابة ادارية

(١) وجدير بالذكر أن الجمعية العمومية ذهبت بجلستها المنعقدة فى ١٤/٦/١٩٧٨ — فى صدد تفسير الفقرة الرابعة من البند التاسع من نواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٦ . الى أن المشرع وضع بذلك حكما منطيقيا عادلا مقتضاه الا يقل مرتب الاقدم الذى يعين من الخارج — عن مرتب من هو أحدث منه ، وقد تقيدت الفتوى بحدود النص وقصرت حكمه على المعينين من الخارج ولم تمد حكمه على الاقدام فى داخل الهيئة القضائية .

كذلك ذهبت اللجنة الاولى لقسم الفتوى الى نفس هذا المذهب فى فتواها بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٥ .

وحدد لها ربطا ثابتا قدره ٣٩٦ جنيها سنويا يعقبه ربط متحرك ذو بداية قدرها ٤٦٨ ج ونهاية قدرها ٦٦٠ ج سنويا وسكت عن بيان القواعد التي يتم بناء عليها انتقال مساعد النيابة الى الربط المتحرك ذي البداية والنهاية اكتماء بالحكم العام الوارد بالمادة (٢٣) من القانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية التي تنص على (أن يكون أعضاء النيابة الادارية الذين يعينون بقسم التحقيق فيما يتعلق بشرط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة . .)

ولما كان قانون السلطة القضائية رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٢ وجدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق به المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ ابقى على وظيفة معاون نيابة عامة ذات الربط الثابت المعادل للربط الثابت المحدد لمساعد النيابة الادارية والاعضاء بوظيفة مساعد نيابة ذات الربط المتحرك . واخضع الترقية من وظيفة معاون نيابة عامة الى وظيفة مساعد نيابة عامة للشروط الصامة في الترقية المنصوص عليها في هذا القانون التي من أهمها توافر الكفاءة التي تنم عنها تقارير ادارة التفتيش على اعمال أعضاء النيابة وفقا للمادة ١٢٢ من هذا القانون والدرجة المالية الخالية ولم يحدد مدة معينة يتعين بغدها ترقية معاون الى مساعد نيابة ادارية كما لم يشترط لاجراء تلك الترقية قضاء فترة اختبار محددة حسبما كان يقضى قانون السلطة القضائية رقم ١٩٦٥ فانه لا يمكن الاستناد الى احكام قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لتحديد تاريخ انتقال مساعد النيابة الادارية من المربوط الثابت الى المربوط المتحرك لان هذا الانتقال لا يعد ترقية اذ هو لا يتضمن شغل وظيفة أعلى من وظائف النيابة الادارية ومن ثم فانه لا مناص من الرجوع في هذا الصدد الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة في التوظيف التي يتعين اعمالها عند تخلف النص في الكادرات الخاصة .

ولما كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه تنص على أن (يوضع المعينون لأول مرة تحت الاختبار لمدة ستة أشهر من تاريخ تسلم العمل) وكان خضوع المعين لأول مرة لفترة اختبار يعتبر اصلا من الاصول التي يقوم عليها نظام التوظيف فانه يتعين الالتزام به حتى ولو سكت المشرع عن النص عليه في قوانين التوظيف الخاصة ما لم تكشف نصوص هذه القوانين عن استبداله بنظام آخر يحل محل ويحقق الغرض منه .

واذ خلت التواعد التي تحكم التعيين في وظيفة مساعد نيابة

ادارية من نص يحدد كيفية انتقال من يعين بها من المربوط الثابت الى المربوط المتحرك المحددين لها وكان من غير الممكن أن يكون لتقسيم مرتب مساعد النيابة الادارية الى مربوط ثابت ومربوط متحرك أى معنى الاى ضوء قضاء فترة اختبار فإن انتقال مساعد النيابة الادارية من المربوط الثابت الى المربوط المتحرك يتم بقرار من مدير عام النيابة الادارية بمدة قضائه فترة الاختبار المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ بنظام العاملين المدنيين بالدولة بنجاح ومدتها ستة أشهر من تاريخ تسلمه العمل وتبعاً لذلك لايجوز ترقية الى وظيفة وكيل نيابة ادارية الا بعد حصوله على الربط المتحرك المرتبط بقضاء فترة الاختبار بنجاح .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق مساعد النيابة الادارية للربط ذي البداية والنهاية بعد قضائه فترة اختبار مدتها ستة أشهر وثبوت صلاحيته للبقاء فى الوظيفة ، وأنه لايجوز ترقيته الى وظيفة وكيل نيابة ادارية الا بعد حصوله على هذا الربط المتحرك .

(جلسة ١٨/٣/١٩٨١ — ملف رقم ٨٦/٢/٥٥١)

(٥١) هيئات عامة :

(١) مدى اعتبار الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء هيئة عامة ، بما يترتب عليه من احقية أعضاء الادارة القانونية فى القيد بنقابة المحامين على نفقته واحقيقتهم فى بدل التفرغ المنصوص عليه فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الادارات القانونية .

من حيث أن الهيئات العامة وفقاً لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ هى اشخاص اعتبارية عامة ذات ميزانيات مستقلة. تقوم على مرافق عامة بقصد تحقيق مصالح أو خدمات عامة ، وبناء على ذلك فإن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء يخرج من عداد الهيئات العامة ولا يعدو أن يكون وحدة ادارية مستقلة تتبع رئاسة الجمهورية ، لان القرار الصادر بشأنه لم يصف عليه الشخصية الاعتبارية ولم يخصص له ميزانية مستقلة .

ولما كانت المادة الاولى من مواد اصدار قوانين الاذارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن (تسرى احكام القانون المرافق على مديري

وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها) . فان تطبيق أحكام هذا القانون يقتصر على أعضاء الإدارات القانونية بالجهات التي وردت على سبيل الحصر ومن بينها الهيئات العامة ولا يمتد الى أعضاء الإدارات القانونية بوحدات الجهاز الإدارى للدولة ، ولما كان الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لا يعد هيئة عامة على النحو السابق بيانه ، فان أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لا تنطبق على أعضاء الإدارة القانونية به ، وتبعاً لذلك لا يلتزم الجهاز بقيد هؤلاء الأعضاء بنقابة المحامين ، كما انهم لا يتمتعون ببديل التفرغ المنصوص عليه فى هذا القانون (١) .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لا يعد هيئة عامة فى تطبيق أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

(جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠ — ملف رقم ١٩٨٠/٤/٨٦)

(ب) مدى اعتبار اتحاد الاذاعة والتليفزيون هيئة عامة ، بما يقترب على ذلك من تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على العاملين به .

من حيث ان القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء اتحاد الاذاعة والتليفزيون المعمول به حتى ١٩ من مارس ١٩٧٩ تاريخ نشر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، نص فى المادة الاولى على أن تنشأ هيئة تسمى اتحاد الاذاعة والتليفزيون تتولى شئون الاذاعة المسموعة فى الجمهورية العربية المتحدة ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الاعلام ويكون مركزها مدينة القاهرة) .

ونص فى المادة ١٩ على أن (يخضع الاتحاد فى أنظمة ، وشئون العاملين فيه وإدارة أمواله وحساباته وسائر شئونه للأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون ولوائحه والقرارات التى يصدرها مجلس المديرية بعد عرضها على المجلس الأعلى وذلك دون التقيد بالنظم والقواعد المقررة فى الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة) ونص فى المادة ٢١ على أن توضع للاتحاد ميزانية مستقلة .

(١) وكانت إدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات قد رأت فتواها المؤرخة ١٩٧٧/٨/٢ استحقاقهم لهذا البديل .

وتنص المادة ٢٩ على أن (تؤول الى الاتحاد أموال وممتلكات وحقوق المؤسسة المصرية العامة للهندسة الإذاعية والشركات التابعة لها وبحل الاتحاد محل هذه الجهات فيما عليه من التزامات .

وينقل الى الاتحاد جميع العاملين في تلك الجهات بأوضاعهم ومرتباتهم والمميزات الخرى المقررة لهم حاليا وتظل النظم والقواعد المطبقة حاليا في الجهات المذكورة سارية بصفة مؤقتة فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون الى أن تصدر لوائح لاتحاد) .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع أنشأ الاتحاد سالف الذكر بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ كهيئة ومنحه الشخصية الاعتبارية وتبعه لوزير الاعلام ليحل محل الجهات التي كانت تتولى شئون الإذاعة المسموعة والمرئية ، ونقل اليه العاملين بتلك الجهات وبأوضاعهم مع بقائهم خاضعين للنظم المطبقة عليهم حين صدور لوائح الاتحاد والتي باستقل بوضعها دون التقيد بالنظم والقواعد المقررة في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة .

وذلك يقطع بأن المشرع أنشأ جهازا إداريا توفرت له مقومات الهيئة العامة لقيامه على مرقق عام ، وتمتعه بشخصية اعتبارية وميزانية مستقلة وأقر له بهذه المثابة بحق وضع لوائح خاصة للعاملين به ، مع بقائهم خاضعين لنظمهم السابقة حين وضع اللوائح .

ولما كان القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية في مادته الاولى والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج آثاره المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ في مادته الثانية يقضيان بسريان أحكامهما على العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ فمن ثم فإن العاملين بالاتحاد في هذا التاريخ يخضعون لأحكام هذين القانونين .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه على العاملين باتحاد الإذاعة والتليفزيون في ظل العمل بأحكام قانون أنشائه رقم ١ لسنة ١٩٧١ .

(جلسة ١٩٨١/١٠/٢١ - ملف رقم (٢٥٠/٦/٨٦)

**(ج) مدى اعتبار الهيئة القومية للاتصالات السلوكية هيئة عامة
بما يترتب على ذلك من آثار .**

من حيث أن القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية للاتصالات السلوكية واللاسلكية قضى في المادة الأولى بمنحها الشخصية الاعتبارية وخولها في المادة الثالثة مباشرة جميع التصرفات والأعمال اللازمة لتحقيق أغراضها دون التقيد باللوائح والقواعد الحكومية وأدخل من مواردها في المادة السادسة المبالغ التي تخصصها لها الدولة في الموازنة العامة ، وأعتبر في المادة السابعة أموالها أموالاً عامة وأفرد لها في المادة الثامنة موازنة خاصة يتم إعدادها طبقاً للقواعد التي تحددها اللوائح الداخلية دون التقيد بالقوانين واللوائح المنظمة لأعداد موازنة الدولة ، وعهد إلى مجلس إدارتها في المادة الثامنة عشر بوضع هيكلها التنظيمي ولوائحها المتعلقة بالشؤون الفنية والمالية والإدارية والمشتريات والمخازن وغير ذلك من اللوائح التنظيمية العامة وبإقتراح القواعد المتعلقة بتعيين العاملين وترقيتهم وتحديد رواتبهم وبدلاتهم ومكافأاتهم وسائر شؤونهم الوظيفية وإقرار مشروع الموازنة السنوية للهيئة ومشروع حسابها الختامي وإسند في المادة السادسة والعشرين إلى وزير المواصلات إصدار تلك اللوائح دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية مع مراعاة ربط الأجر بنوع العمل وطبيعته ومعدلات أدائه وعدم تجاوز قيمة بدل السفر ومصاريف الانتقال التكاليف الفعلية ، واتباع قواعد النظام المحاسبي الموحد .

وحاصل ما تقدم أن تلك الهيئة تدخل في عداد الهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية والميزانية المستقلة والتي تعد أموالها أموالاً عامة ، وإن المشرع خولها أعداد ميزانيتها دون التقيد بقوانين ولوائح وأنظمة أعداد موازنة الدولة ، كما خولها وضع لوائحها المتعلقة بشؤونها المالية وشؤون المشتريات والمخازن وشؤون العاملين وتحديد رواتبهم دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية ، وإذا خول الهيئة سلطة أعداد موازنتها دون التقيد بقوانين ولوائح وأنظمة أعداد موازنة الدولة فإن هذا الاستثناء يقف عند مرحلة أعداد الموازنة ولا يمتد إلى باقى المراحل التي يقتضيها اعتماد الموازنة أو تنفيذها أو مراقبتها ، وتبعاً لذلك تلتزم وزارة المالية بتقديم الموازنة التي تعدها الهيئة إلى مجلس الشعب مشفوعة بما يترامى لها من ملاحظات ، حتى يكون مجلس الشعب حكماً بين الجهة التي خولها المشرع سلطة أعداد الموازنة وبين وزار المالية التي تعتبر مهيمنة على النشاط المالي للدولة ، وهذا الاستثناء الذي خول إلى الهيئة لا يمتد إلى القوانين التي تحدد كيفية تنفيذ الموازنة أو تحقيق الرقابة عليها ،

لذلك لا يجوز للهيئة اصدار اللوائح المتعلقة بتنفيذ موازنتها الا بعد موافقة وزارة المالية التى يتبعها مراقبو حسابات الهيئة تطبيقا لاحكام المواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها فى الميزانيات المستقلة ، وطبقا للمادتين ٣ ، ٤ ، ١٥ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ ، كما يلتزم الجهاز المركزى للمحاسبات بمراجعة ميزانيتها وحسابها الختامى اعمالا لاحكام المادة (٣) والباب الرابع من القانون ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وكذلك بمراقبة حساباتها والقرارات المتعلقة بمستحقات اعمالها المالية وبفحص لوائحها الادارية والمالية والمحاسبية بالتطبيق لاحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٦ من القانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ .

ولما كانت التاشيرات العامة الملحقه بموازنة الدولة ، تنطوى على قواعد تنفيذية ، فان الهيئة تلتزم باستطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى توزيع الاعتمادات الاجتماعية للاجور وبالاحصول على موافقة وزارة المالية عليها بالتطبيق للمادة السابعة من التاشيرات العامة لموازنة الدولة للسنة المالية ١٩٨١ - ١٩٨٢ .

واذا كان مجلس ادارة الهيئة مستقل بوضع هيكلها التنظيمى ونظم العاملين بها بما فى ذلك تحديد رواتبهم وبدلاتهم ومكافاتهم فانها تلتزم باستطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى تلك المسائل قبل اقرارها ، كما يلتزم الجهاز بالاشراف على تنفيذها وبدراسة اعتمادات اجور العاملين بها اعمالا لاحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من قانون الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ ، وليس معنى ذلك ان الهيئة تكون وحدها صاحبة الكلمة الاخيرة فى كل ما يتعلق باجور العاملين بها ، وانما يكون مجلس الشعب حكما بين الهيئة والجهاز المركزى عند نظره موازنة الهيئة وما تضمنه من اعتمادات الاجور .

ولما كان المشرع قد قيد مجلس ادارة الهيئة فى صدد تحديد رواتبهم وبدلاتهم ومكافات العاملين بها بضرورة مراعاة رنط الاجر بنوع العمل وطبيعته ومعدلات ادائه ، وبعدم تجاوزه قيمة بدل السفر ومصاريف الانتقال والتكاليف الفعلية ، وذلك اعمالا لحكم المادة ١٢٢ من الدستور التى اسندت الى القانون وحده تحديد قواعد منح تلك المستحقات المالية ، واذا لم يقيد المشرع الهيئة بنظم العاملين بالحكومة فانه يكون لها أن تحدد مرتبات العاملين بها بمراعاة القواعد التى تضمنها قانون الهيئة بغير أن تتقيد فى ذلك بجدول المرتبات الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الهيئة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ولرقابة وزارة المالية بالتطبيق لاحكام القوانين ارقام ٩٠ لسنة ١٩٥٨ و ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ و ٥٣ لسنة ١٩٧٣ ، والتزامها بطلب رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ ، وعدم تقيدها بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(جلسة ١٩٨١/١١/١٨ - ملف رقم ٥٦٥/٣/٨٦)

(٥٢) وقف :

(١) مدى جواز الاعتراض على استلام هيئة الاوقاف المصرية

الاعيان غير المرصودة عليها .

القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الاوقاف الخيرية معدلا بالقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ قد جعل النظر على الاعيان الموقوفة على جهات البر لوزارة الاوقاف مع تخويلها حق التنازل عن النظر للجمعيات او الهيئات بالنسبة للاعيان المرصودة عليها فقط فان نزع ملكيتها للمنفعة العامة كان لها أن تتسلم التعويض ، تم صدر القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ وقصر ادارة الاوقاف الخيرية على الوزارة وسلك سبيل توكيل الجمعيات في ادارة الاعيان الموقوفة عليها بدلا من طريقة النظر عليها وانشأ لجنة شئون الاوقاف خصها بالنظر في طلبات البديل والاستبدال وبالموافقة على عزل ناظر الوقف . وقد أعاد القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٠ الى وزارة الاوقاف سلطة التنازل عن النظر الى الجمعيات الخيرية او الهيئات في حدود الاعيان الموقوفة عليها . ثم أنشأ المشرع هيئة الاوقاف بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ وخولها وحدها اختصاص ادارة واستثمار أموال الاوقاف الخيرية ونقل الى مجلس ادارتها الاختصاصات المخولة الى لجنة شئون الاوقاف بالنسبة للبديل والاستبدال والاستثمار . ونقل الى مجلس وكلاء وزارة الاوقاف اختصاص اللجنة الأخرى ومن بينها الموافقة على عزل ناظر الوقف ولم يجعل من الهيئة ناظرا اصيلا على الاوقاف الخيرية وانما جعلها نائبا عن وزير الاوقاف في ادارة أموال هذه الاوقاف واستثمارها والتصرف فيها .

ومؤدى ذلك أن تنازل وزارة الاوقاف الى الجمعية الخيرية الاسلامية عن النظر على اعيان الوقف المرصودة عليها هو تنازل مطابق للقانون ولا يجوز عزل الجمعية عن النظر عليها الا بقرار من مجلس وكلاء وزارة الاوقاف واما اذا كان هناك اعيان مرصودة على جهات أخرى خلاف الجمعية فيتعين أن تظل في نظر الوزارة وتتولى هيئة الاوقاف ادارتها نيابة عنها ، ويجوز للهيئة أن توكل الجمعية في تحصيل ايراداتها في نطاق اقليمى معين مقابل عمولة تحصيل وطبقا للشروط التى يضعها مجلس الادارة ، وفيما يتعلق باستثمار أموال البدل والاستبدال فيختص به مجلس ادارة الهيئة وحده .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٧٩ - ملف رقم ٥٢٨/٢/٣٢)

(ب) انتهاء الوقف لغير جهات البر .

طبقا للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالفناء نظام الوقف على غير الخيرات المعدل بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ يعتبر منتهيا كل وقف لا يكون مصرفه في الحال خالصا لجهة من جهات البر ، فاذا كان الوقف مخصصا في وقفه لجهة بر خيرات او مرتبات دائمة معينة القدر او قابلة للتعيين مع صرف باقى الربيع الى غير جهات البر ، اعتبر الوقف منتهيا فيما عدا حصة شائعة تتضمن غلتها الوفاء بنفقات تلك الخيرات .

(جلسة ٢٨/١١/١٩٧٩ - ملف رقم ٦٢/٢/٩١)

تعقيب :

وقد اعيد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المتعقدة بتاريخ ١٩٨/١/٧ (ملف رقم ٦٢/٢/٩١) ، فاستعرضت فتاواها السابقة بجلسة ١٩٧٩/١١/٢٨ ، وارتأت أن ما انتهت اليه تلك الفتوى هو التطبيق السليم لحكم القانون في هذا الموضوع ، وبناء عليه انتهت الى تأييد فتاواها المشار اليها بجلسة ١٩٧٩/١١/٢٨ .

(ج) مدى اعتبار الأرض الواقعة على الشريط الساحلى الغربى
طريق اسكندرية مرسى مطروح والتي يطلق عليها « وقف سيدى كوبر »
أرضا موقوفة تتولى هيئة الاوقاف النظر عليها (١) .

(جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨ — ملف رقم ٣٤/١/٧)

من حيث أن الفصل فى هذه المنازعة (٢) يتطلب البت فيما يجوز
للقاضى من الحكم بالوقف اذا كان قديما ، ذلك بالتسامع ، كما كذلك المقاربة
بين قوة الاحكام المقدمة من كل من الطرفين للترجيح بينها . ثم التعرض
لسائر الحجج التى تقدمت بها الهيئة العامة للاوقاف بالقدر اللازم للفصل
فى هذه المنازعة .

ومن حيث أنه عن المسألة الاولى وهى ولاية القاضى فى الحكم بالوقف
القديم بالتسامع فإنه من المقرر فى خصوص المنازعة المعروضة أن الاصل أن
الوقف ركنه الالفاظ الخاصة كأراضى هذه صدقة موقوفة مؤبدة على
المساكين ونحوه من الالفاظ وشرطه شرط سائر التبرعات ، وأن الملك
يزول عن الموقوف بأربعة منها : بافراز مسجد وبقضاء القاضى أو بالموت
إذا علق به ... (شرح الدر المختار — كتاب الوقف) .

قال ابن عابدين « وقوله وبقضاء قاضى أى قضائه بلزومه كما فى
الفتح وغيره فى موضع آخر بقوله أى بخروجه من ملكه وكل صحيح
لما قد مناه من التلازم بين الخروج واللزوم » (حاشية ابن عابدين
على الدر المختار الجزء الرابع صفحة ٣٤٣ — مصطفى الحلبى — الطبعة
الثانية ١٩٦٦) .

فتقول ابن عابدين أن هذه المسألة تتعلق بالقضاء بلزوم الوقف
تجعلها بعيدة عن موضوعنا وإنما أوردناها نفيا للشبهة .

(١) يجدر التنويه الى أن هذه الفتوى ولو أنها خارج النطاق
الزمنى للموسوعة الا أننا أثرنا أن نوردتها تفضيلا لاهيتها ولأنها محل نظر
مرة أخرى من الجمعية العمومية بناء على طلب وزارة الاوقاف .

(٢) حيث يثور هذا النزاع بين هيئة الاوقاف والهيئة العامة
لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية حول ملكية الاراضى الواقعة على
الشريط الساحلى للاسكندرية مرسى مطروح بين الكيلو ٢٠ والكيلو ٤٧ ،
يدور هذا النزاع حول ما اذا كانت الاراضى المذكورة موقوفة فتتبع الهيئة
العامة للاوقاف أم أنها ليست موقوفة فتتبع الهيئة العامة لمشروعات
التعمير والتنمية الزراعية .

وانما قسأل في شرح الدر : ويشترط في دعوى الوقف بيان الوقف ولو كان الوقف قديما في الصحيح (بزازية) لئلا يكون اثباتا للمجهول ، وفي العمادية نقبل (أى من غير بيان الواقف) وتقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال والشهادة بالشهود لاثبات أصله وأن صرحوا به أى بالسماع في المختار ولو الوقف علم المعينين حفظا للوقوف القديمة من الاستهلاك بخلاف غيره لاتقبل بالشهرة لاثبات شرائطه في الاصح (دور وغيرها) لكن في المجتبى : المختار قبولها على شرائطه أيضا ... وقالوا يسلك بمنقطع الثبوت المجهولة شرائطه ومصارفه ما كان عليه في دواوين القضاء . وجوابه : ان ذلك للضرورة .

قال ابن عابدين في مطلب دعوى الوقف بلا بيان الواقف : انه يشترط بعد بيان الواقف بيان انه وقفه وهو يملكه وكذا لو اختلفا في انه وقفه قبل أن يملكه أو بعد ما بامه . . وفي فتاوى قارىء الهداية سئل هل يشترط في صحة حكم الحاكم (القاضي) بوقف ثبوت ملك الواقف ، اجاب انها يحكم بالصحة اذا ثبت انه مالك لما وقفه ، فان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصحة بل بنفى الوقف .

(المرجع السابق — الجزء الرابع صفحة ٤١١) .

وعلى ذلك فانه يتبين انه قد اختلف عند الحنفية في ولاية القاضي في الحكم بانشاء الوقف القديم ، أى باصل الوقف ، فقال البعض لايجوز له ذلك حتى لا يكون اثباتا للمجهول . وقال البعض الاخر يجوز لاثبات أصله حفظا للوقوف وقال آخرون تقبل في أصله وفي شرائطه وقد فسر أصل الوقف بانه كل ما يتعلق بصحته ويتوقف عليه وان مالا يتوقف عليه فهو من الشرائط ، وقد رجحت الجمعية العمومية الرأي الاول نظرا لما اشترطه الفقهاء من اثبات أن الواقف كان مالكا للموقوف وقت الوقف . وذلك لان المصلحة في عدم اثبات المجهول مقدمة على المصلحة في حفظ الاوقاف المقدمة اذ أن هذا الحفظ يجب أن يكون مفيدا بان لايشمل الاوقاف المجهولة . خاصة وان هذا الرأي يتفق مع منحنى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالمحاكم الشرعية الذي كان يمنع — طبقا للمادة ١٣٧ منه — سماع دعوى الوقف الا اذا وجد اشهاد بملكه على يد حاكم (قاضى) شرعى ، ثم صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ باحكام الوقف فقضى في المادة الاولى منه بعدم صحة الوقف الا اذا انشئ باشهاد ممن يملكه لدى احدى المحاكم الشرعية .

أما في القانون فنان الاصل أن الشهادة بالتسامع غير مقبولة الا فيما

نص عليه القانون وفي مصر كان القضاء المختلط بوجه عام لا يقبل الشهادة بالتسامع في المسائل المدنية أما في المسائل التجارية وفي الأحوال التي تقبل فيها الإثبات بالبينة أو بالقرائن فتقبل الشهادة بالتسامع على سبيل الاستئناس باعتبار أنها مجرد قرينة بسيطة لا يؤخذ بها إلا بكثير من الحذر . وفي الفقه الإسلامي لا تقبل الشهادة بالتسامع إلا في مسائل معينة عد منها أصل الوقف وشرائطه ورؤى الأخذ بها في القانون . ونقل عن أبا نافع أن التسامع لا يكون إلا في أشياء مخصوصة تعلم مثل الشمس ظهوراً وأن التسامع عند محمد هو أن يشتهر الأمر ويستفيض وتتوافر به الأخبار عنده من غير تواطؤ لأن الثابت بالتواني والمحسوس والبصر والسمع سواء ، فكانت الشهادة بالتسامع شهادة عن معينة وأما الشهادة بالتسامع في الوقف فلم يذكره في ظاهر الرواية والحقوه بالموت لأن مبنى الوقف على الاستشهاد أيضاً كالموت فكان ملحقاً به ثم فرق بين التسامع والشهادة بالشهود العامة فبين أن الأخيرة ليست شهادة بالمعنى الصحيح وإنما هي ورقة رسمية مكتوبة أمام جهة رسمية مدون فيها وقائع معينة يشهد بها شهود يعرفونها بالشهود العامة وبتطبيقات ما تقدم على الأدلة المقدمة من الهيئة العامة للأوقاف يتبين أن الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الشرعية في ١٧ جمادى الثاني سنة ١٢٣٣ هـ ، والذي قضى بإزالة التعدي الواقع على أراضي هذا الوقف ، قد صدر في دعوى مقامة من السيد على المصرى ضد الكريم بن المجذوب ويطالب الأول بصرفته ناظراً على وقف سيدى محمد حسن الانصارى المشهور بكرير بإزالة تعدي المدعى عليه الذي أقام ساقية بجواز ضريح سيدى كير ، وأورد الحكم على لسان المدعى اعيان الوقف بأنها جميع قطعة الأرض البراح الكشيف السماوى المحدودة بحدود أربعة الحدد القبلى ينتهى الى أرض السياح والحد البحرى ينتهى الى الجبل والحد الشرقى ينتهى الى رصيف بناء قبلا مبحرا والحد الغربى ينتهى الى علوة قبلى الطريق الساحلى الى قلعة أبو صير وأحضر المعنى شهودا من العريان فشهدوا بأن الساقية تجرى في أرض سيدى كير وان بأرض الوقف اثني عشر ساقية مردوحة وثنون نخلة مثمرة وغير مثمرة ، واثني وثلاثون نخلة ذكر وقضت المحكمة بإزالة التعدي .

ويلاحظ أن المحكمة لم تستند في حكمها على الاطلاع على حجة الوقف أو أى مستند دال على قيامه ولكنها استندت على اقوال المدعى التي أيدها ثلاثة شهود من عريان المنطقة كما أن الحدود الواردة بالحكم بعيدة عن الأراضي موضوع النزاع والواقعة على الشريط الساحلى بين الكيلو ٢٠ والكيلو ٢٧ من الساحل الشمالى الغربى وبناء على ما استظهرناه من

المقرر في الفقه فانه هو لم يكن من الجائر للقاضي أن يحكم بأصل الوقف ، ولا يتيسر القول بان هذا الحكم قد قام مقام صيغة الوقف في انشائه أو أنه يعتبر الحجة الشرعية لانشائه .

وبالنسبة للحكم الصادر من محكمة استئناف مصر الاهلية في الاستئناف المقيّد بالجدول العمومي برقم ٩٧ سنة ٢٢ قضائية بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩١٦ الموافق ١٤ جمادى الثاني ١٣٣٤ هجرية والمقبام من مديرية البحيرة ضد (.....) وآخرين فانه وان كانت مديرية البحيرة اامت هذه الدعوى بطالب تثبيت ملكيتها لمساحة ٢ ط ٦٣ فدان بناحية مريوط باعتبارها من املاك الدولة الخاصة وطلبت المديرية محو التسجيل الواقع على هذه الساحة ببيعهما من أحد الاهالي الى آخرين بعقد مسجل برقم ٢٦٧٥٩ في ١٩ أكتوبر سنة ١٩١١ ، وحكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية في ٩ مارس سنة ١٩١٥ برفض الدعوى وقالت محكمة الاستئناف أن مديرية البحيرة تدعى أن هذه الأرض من أراضي البلاح التي للعربان طبقا لذكريتو سنة ١٢٨٤ زرعا لتعيش منها بشرط عدم التصرف فيها وازافت المحكمة أنه من الثابت تلك الأرض كانت قبل صدور الامر المشار اليه بزمان جارية في وقف محمد كزير الانصارى بموجب الحكم الشرعى الصادر في ١٧ جمادى الاخر سنة ١٢٣٣ هـ وينتفع بها نظار وقفه فهي ليست من الاطيان الجارى عليها ذلك الذكريتو وقضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

وفضلا عما ذكر من أسباب في الرد على دلالة الحكم السابق ، فانه من الملاحظ أن الحكم الابتدائي قد استند في رفضة دعوى المديرية الى انها عجزت عن اثبات أن البائع لهذه الأرض وهو مورث المدعى عليها الاولى الثانية — كان يضع يده على سبيل الانتفاع بترخيص الحكومة وليس على سبيل الملك ، كما أن المدعى عليه الثالث — المشتري للأرض لم يقدم عقد البيع موضوع النزاع وقدم صورة رسمية منه وازافت المحكمة أنه لم يقدم أيضا صيغة كتاب الوقف وقدم فقط تقرير .

وانتهت المحكمة الى القول بان هذه المستندات المقدمة في الدعوى غير كافية للنظر في عدم صحة اقوالهم وأن من له شأن في اثباتها أو نفيها أن يرفع دعوى مباشرة .

ويتضح من ذلك أن النزاع في هذه الدعوى لم يكن حول قيام وقف سيدي كزير أو حدوده بل أن المحكمة نفت تقديم كتاب الوقف اليها واعتبرت أن — جميع الاطراف عجزوا عن تقديم مستندات ملكيتهم بما فيهم

من ادعوا أن الأرض موقوفة ولذلك كلفتهم المحكمة إذا شاعوا برفع دعوى مباشرة ولو تأكد للمحكمة أن هذه الأرض ضمن وقف سيدى كرير لحكت ببطلان عقد البيع موضوع النزاع إذ لا يجوز كما هو معروف التصرف في أراضى الوقف بغير طريق الاستبدال ، وقد طلبت المدعى عليها الأولى والثانية الحكم بالبطلان استنادا الى أن الأرض موقوفة . ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب ، وقضى الحكم الصادر في ١٧ إبريل سنة ١٩١٦ من محكمة استئناف مصر الاهلية في الاستئناف رقم ٩٧٢ سنة ٣٧ قضائية المقام استئناف مصر الاهلية في الاستئناف رقم ٩٧٢ سنة ٣٧ قضائية المقام من مديرية الجيزة بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه وأضاف الحكم المستأنف أن الأرض المتنازع عليها جارية في وقف محمد كرير الانصارى بموجب الحكم الشرعى الصادر في ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٩٢٣ هـ و ينتفع بها نظار وقفه — وقد سبق أن أوضحنا أن الحكم الشرعى المشار اليه ليس سندا لانشاء الوقف أو اثبات ملكيته .

وبالنسبة للحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الاهلية في الدعوى رقم ٢٩١ — لسنة ١٩١٤ المرفوعة من مديرية البحيرة ضد بطلب تثبيت ملكية الحكومة لمساحة ٢ ط ٦٣ ف بناحية مريوط فقد حكمت المحكمة برفض الدعوى على أساس عدم كفاية المستندات المقدمة . وبذلك فانه يرد على هذا المستند ما سبق أن أوردناه من الملاحظات .

وفي مقابل ذلك استندت الهيئة العامة للتعمير والتنمية الى الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية وهيئة التصرفات في ٣١ أغسطس ١٩٢١ في المادة ٢٦ لسنة ٢٠/٢١ وكان قد طلب استبدال بعض اعيان وقف سيدى كرير إلا أن المحكمة اوقفت السير في المادة المذكورة حتى يقدم ناظر الوقف ما يفيد ثبوت ملكية الوقف فلما قام الدعوى رقم ٧٧ لسنة ١٤٣٠ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية ضد وزارة المالية (مصلحة الاملاك) وأخر مدعيا ملكية الوقف للاطيان الواردة بعريضة دعواه وطلب الحكم بثبوت ملكية الوقف وصدر الحكم بجلسة ١٩/١٢/١٩٣٨ برفض الدعوى استنادا الى أن الأرض مملوكة للحكومة وتأييد الحكم استئنافيا بالحكم الصادر في القضية ٦٤٨ لسنة ٩ قضائية بجلسة ١٤/٦/١٩٣٣ .

وجاء بأسباب الحكم أن النزاع في ملكية الوقف يقع في اختصاص المحاكم الاهلية لأن جميع الاحكام الخاصة باكتساب الملكية وانتقالها

منصوص عليها في القوانين المدنية التي تختص بالحكم على مقتضاها من غير أن يستلزم الأسر التعرض لأصل الوقف وتقرير صحته وبطلانه وإنما يقع من تلقاه نفسه حسب ما تبين من أركان الوقف مالكا عند الإيقاف ، وأضافت المحكمة أنه « لهذا قررت محكمة الاسكندرية الشرعية في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٩ عند نظر طلب الاستبدال التقدم لها عن الاراضى المتنازع عليها وازاء منازعة الحكومة في الملكية يوقف النظر في مادة الاستبدال حتى يثبت ناظر الوقف حكم وقفه أمام الجهات القضائية المختصة » ، وأضافت المحكمة في أسباب الحكم أن المدعى لم يقدم أى دليل على ملكية بل لم يبين ببيان من أى طريق استطاع ذلك الوقف على فرض أنه أوقفها أنه يمتلك ذلك الجزء الكبير من المستنفع الواقع في ملاحه مريوط ولا تلك الارضى الحجرية الغير صالحة للزراعة بأى حال ولا على ذلك الجزء الذى يمكن زراعته الا اذا نزل المطر وسقاه حتى يمكن للمحكمة أن تبين حقه .

وأضافت المحكمة وحيث أنه فضلا عما تقدم فان الاراضى المتنازع عليها واقعه في منطقة مريوط المملوكة للحكومة شرعا ... وهى متعلقة بالصحراء كما تقدم بيانه يجوب فيها العريان وقد أرادت الحكومة أن تسهل العيش ويستقروا بأن يزرعوا في الاراضى المذكورة على مياه الامطار بصفة مؤقتة بعد أن يدفعوا ايجار فأصدرت أمرا عاليا بذلك بتاريخ ٢٧ ربيع تخر سنة ١٢٨٣ وأخر في ١٧ محرم سنة ١٢٨٣ فان كان الشهر بسيدى كير وهو صاحب الضريح الموجود في الاراضى المتنازع عليها زرع شيئا ففانه فعل ذلك بإجازة الحكومة ، وقد كانت هذه الاجازة سابقة على صدور الامر العالى الصادر في ٢٧ من ربيع الثانى سنة ١٣٨٣ ، كما هو مستفاد من عبارة وضع يده لهذا السبب مانع من اكتساب الملكية مهما طال مدتة لان نسبة التملك معدومة ولا محل للبحث في وضع يد نظار الوقف وما تدفعه الحكومة ضد ذلك من المستندات من انها كانت تؤجر الجنية الموجودة عند الضريح من سنة ١٩١٨ لان الوقف لا ينشأ بوضع اليد .

وقد جرى هذا الحكم على ما اشترطه الفقه من أنه يجب أن يثبت أن الواقف كان مالكا للاطيان الموقوفة وقت الوقف ، وهو ما لم يتم عليه الدليل . وهو بذلك موافق للاحكام الشرعية ويرجع في صحته الفهية وقدرته على اثبات الحق المتنازع فيه وتقويته وقطع النزاع فيه ، الاحكام الاخرى المقدمة من الهيئة العامة للوقوف .

وبالنسبة للمسألة الثانية وهي المقارنة بين قوة الاحكام المقدمة من الطرفين للتراجع بينهما .

وفي ذلك تميز في آثار الحكم بين أسرين ، أحدهما أثر الحكم من حيث أنه أداة لتقوية الحقوق المحكوم بها ، والآخر ما تحوزه الاحكام من حجة الامر المقضى .

وبالنسبة للآثار الاول وهو تقوية الحقوق المحكوم بها فان المقرر في ذلك أن الحكم قرينة على صحة ما حكم به من الحقوق . وهذه القرينة هي قرينة قضائية وليست قرينة قانونية . والقرينة — بصفة عامة — هي النتائج التي يستخلصها القانون من واقعة معلومة لمعرفة واقعة مجهولة والقرينة القانونية هي التي ينص عليها القانون وهي ليست طريقا للاثبات بل هي طريق يعنى من الاثبات وأما القرينة القضائية فهي واقعة ثابتة يختارها القاضي من بين وقائع الدعوى — وتسمى بالدلائل أو الامارات — ليصل منها الى الواقعة المراد اثباتها . (الوسيط للسنة ١٧٣ ج ٢ — بند ١٧٣ وما بعده) .

وليس في القانون نص يقتضى أن تكون الاحكام قرينة قانونية يتواتر ويضطرد الاحتجاج بها ، ولذلك فمازال للقاضي حرية تقدير القرينة المستفادة من حكم سبق صدوره وان يرجح حكما مع آخر — من حيث القوة الذاتية للاثبات — اذا اشتركا في التعرض لواقعة واحدة .

وهذه القوة تختلف عن قوة الامر المقضى التي نصت عليها المادة (١٠١) من قانون الاثبات والتي تنص على أنه :

« الاحكام التي حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ، ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا ومسببا » .

وهذه الحجية تمنع من اعادة عرض النزاع مرة أخرى على القضاء بعد الفصل فيه فهي لا تتعلق بقوة الحكم في الاثبات الذاتى . وهي لا تكون الا عند اتحاد الخصوم والمحل والسبب .

ومن الواضح في الحالة المعروضة أن قوة الدليل المستفادة من الحكم المقدم من الهيئة العامة للتعمير أوضح منها في الاحكام المقدمة من الهيئة

العامّة للاوقاف ، ولذلك فالجمعية العمومية اذ فاضلت بينها رأت أن تأخذ بالحكم المقدم من الهيئة العامة للتعمير اذ تراه ارجح في تقوية الحقوق المدعى بها في هذه المنازعة من الاحكام المقدمة من الهيئة العامة للاوقاف ولا تحوز هذه الاحكام حجية الامر المقضى فيما بينها لانها تختلف في الخصوم والمحل والسبب .

ولا يفوتنا أن بعض فقهاء الشريعة قرروا أن الاحكام الصادرة في ملكية الوقف تكون حجة على الكافة (حاشيه ابن عابدين الطبعة السابقة الجزء الرابع صفحة ٣٤٤) وهم بذلك يواطئون ما استقر عليه الراى حديثا من أن الملكية بصفة عامة — هي مركز قانونى عام فيكون الحكم فيها حجة على الكافة . ولكن هذه المسألة لا تعترض ما نحن بصددده فهي تتعلق بنسبية اثر الحكم أو عموميته لا بمدى جواز الاحتجاج بالقرينة المستفادة من حكم سابق ولا بمدى جواز رفع دعوى جديدة في الموضوع الذى سبق الفصل فيه ، والاحكام الصادرة في ملكية الوقف لا تختلف في ذلك من غيرها من الاحكام ، فان الحكم في الشريعة الاسلامية هو اجتهاد يجوز أن يتقضى بمثله ، وحق القاضى في نقض حكم سابق مقيد في الشريعة بقيود معروفة هي أن يكون الحكم الاول صادرا خلافا للكتاب أو السنة أو الاجماع أو صدر ممن لا يصح أن يعتبر قاضيا لجهله .

ومن ذلك كله تبين للجمعية العمومية ترجيح الحكم المقدم من الهيئة العامة للتعمير في اثبات عدم ملكية الوقف للاراضى محل النزاع وأنه ليس ثمة ما يحول دون الترجيح بين الاحكام المقدمة في هذا العدد .

أما سائر الادلة والمسائل التى اثارتها الهيئة العامة للاوقاف ، فان التعرض لها يكون بالقدر اللازم للفصل في هذه المنازعة ، وهو اثبات أن الاراضى محل المنازعة هي اراضى موقوفة .

ومن ذلك احتجاجها بتعيين نظار متعاقبين على هذا الوقف ، وتصرف وزارة الاوقاف والهيئة العامة فيها بالبيع بعقود مسجلة . وليس من شأن ذلك أن يحتج به على قيام الوقف لان الوقف لا ينشأ باقامة نظار على مال غير موقوف ، ولا بوضع اليد على اراض غير موقوفة ، بل أن ذلك كله يتطلب اثبات الوقف أولا حتى يمكن الاحتجاج به .

وكذلك احتجت الهيئة العامة للاوقاف بالتقرير الهندسى المقدم من الخبير المنتدب من المحكمة الشرعية بالاسكندرية ، ولم تقدم الهيئة العامة للاوقاف ما يدل على أن الخبير المذكور قد انتهى من مهمته ولم تدل الاوراق على أن الحكم لم يصدر في الدعوى التى نشب فيها .

ولم يتبين من تقرير الخبير انه اطلع على مستند انشاء الوقف وحدده بـ ١٠٠٠
استند الى ارشاد وكيل النظاره وشهادة بعض العربان كما ان الارض
التي وصفها الخبير بعيدة من أرض النزاع الحالي فقد ذكر ان الحد البحري
للأراضي التي قدم عنها التقرير ينتهي الى الجبل في حين ان الحد البحري
للأطيان موضوع هذا النزاع ينتهي الى ساحل البحر . . .

واما منازعة هيئة الاوقاف في دخول الأراضي المذكورة في الكردون
فلا مصلحة ولا صفة لها فيه لانه يؤدي الى اعتبار الأراضي المذكورة أوقافا
بن هو - أن صح - يكون محل منازعة بين الهيئة العامة للتعمير
ومحافظة الاسكندرية وكذلك الشأن في ادعائها أن التعرف في هذه الأراضي
من اختصاص صندوق أراضي الاستصلاح التابع لوزير الري .

ومن حيث أن الاصل العام طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة
١٩٥٨ بتظيم تملك الأراضي الصحراوية والقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤
بتنظيم تملك العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها أن
الأراضي الصحراوية تدخل ضمن ملكية الدولة الخاصة فقد قضت المادة
الاولى من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على أن الأراضي الصحراوية تعتبر
من املاك الدولة الخاصة ، ونصت المادة ٤٧ منه بأنه لا يجوز لأي شخص
طبيعي أو معنوي أن يحوز أو يضع اليد بأية صفة كانت على العقارات
الداخلية في ملكية الدولة الخاصة التي تسري عليها احكام هذا القانون
الا وفقا لهذه الاحكام .

وقد ورد هذا الحكم في المادة ٨٧٤ من القانون المدني التي نصت على
أن الأراضي المنزرعة التي لا مالك لها تكون ملكا للدولة ولا يجوز
تملك هذه الأراضي أو وضع اليد عليها الا بترخيص من الدولة وفقا
للوائح .

وقد نظم القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في المادة ٧٥ وما بعدها
طريق الاعتداد بحقوق الملكية على الأراضي الصحراوية ، ونص على
حالات معينة يعتد فيها بالملكية ونظم طريقة التقدم بطلبات الاعتداد من
اصحاب الحقوق على تلك الأراضي وكيفية الفصل في هذه الطلبات .

ومن حيث أن أرض النزاع من الأراضي الصحراوية الداخلة في ملكية
الدولة الخاصة بحسب الاصل العام مالم يثبت حق ملكية للغير
بالطريقة التي نظمها القانون . كما أنه كان يتعين على وقف سيدي كير

إذا كانت له حقوق ملكية على تلك الاراضى ان يتقدم بطلب الاعتداد بملكيته خاصة وأن الوقف باقرار طرفى النزاع من اشخاص القانون وعلى جهة الوقف تقدم المستندات الداله على انشاء الوقف وملكيته حتى تنظر هيئة التعمير فى الاعتداد به من عدمه .

ولا يعنى الواقف من تقديم طلب الاعتداد بملكيته أن وزارة الاوقاف تتولى النظر عليه وادارته وأنه بذلك لا تسرى عليه احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ طبقا للفقرة الرابعة من المادة الاولى منه اذ ان على هذا الاستثناء كما بالملذكرة الايضاحية للانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ هو :

« ان الدولة كثيرا ما تعهد الى الوزارات والمصالح الحكومية والى المؤسسات والهيئات العامة بأراضى زراعية أو بور أو صحراوية لتشرف عليها وتقوم على ادارتها واستغلالها أو تسند اليها ملكية بعض تلك الاراضى وفقا لأحكام التشريعات المنظمة لثئونها وذلك تيسرا على تلك الجهات فى القيام بالمسؤوليات والواجبات المنوطة بها أو تمكينا لها من حسن إدارة المرافق العامة التى تقوم عليها ، ومثل هذه العقارات تنأى بطبيعتها من ان تخضع لذات الاحكام الواردة فى القانون المرافق .

ومجال تطبيق هذا الاستثناء قاصر على الحالات التى تكون فيها ملكية الاراضى ثابتة للدولة وتعهد بادارتها والاشراف عليها الى احدى الوزارات والمصالح أو نقل ملكيته بعض تلك الاراضى الى الوزارات . والمصالح والهيئات ، فلا جدوى فى هذه الحالات والملكية ثابت للدولة من تطبيق احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ كشأن اراضى الدولة التى

(تعقيب) :

بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٣٠ طلب السيد / وزير الدولة للاوقاف الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع اعادة النظر فى هذه الفتوى ، واستند فى طلبه الى الاسباب الآتية : —

١ — ان الفتوى المشار اليها ، بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٨ ، ذهبت الى أنه ليس هناك ما يدل على انشاء وقف سيدى كير فى الأرض موضوع النزاع ، أى لا يوجد اشهار شرعى ، وليس هناك شهود بالتسامع على أصل الوقف ، وهذا يخالف المبادئ الشرعية ، اذ لم تأخذ الفتوى بالراجع وفقا لمذهب أبى حنيفة ، من أنه يجوز اثبات الوقف بشهادة الشهود ، وقد أيدت ذلك لجنة الفتوى بمجمع البحوث الاسلامية بالازهر الشريف .

٢ — أن محكمة النقض مستقرة على جواز إثبات الوقف بكافة طرق الإثبات ومن ضمنها شهادة الشهود والقرائن وذلك بالنسبة الى الأوقاف القديمة السابقة على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية سنة ١٨٩٧ .

٣ — أن المحكمة الشرعية لم تحكم بحكمها الشرعى الصادر سنة ١٢٣٣ بإزالة التعدي على الأرض محل النزاع المائل إلا بعد تأكدها من أن الأرض موضوع التعدي تدخل في ذلك الوقف .

٤ — أن الحكم الاستثنائي رقم ٩٧٢ لسنة ١٣٠٣ ق بتأييد الحكم الصادر من محكمة مصر الاهلية في ١٩١٥/٥/٩ ، قد جاء في حيثياته صراحة أن الأرض موضوع النزاع واقعة في وقف سيدي كير الانصارى بموجب الحكم الشرعى الصادر عام ١٢٣٣ هذا المشار اليه ، وينتفع بها نظار وقفه ، وأن الحكم يجوز حجية الشيء المحكوم به بالنسبة لمنطوقه وجميع المسائل الفرعية والاساسية التى ترد به .

٥ — وفقا لاحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٣٠٦ بتنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ، فإن مصلحة الشهر العقارى هى الجهة الرسمية المختصة بفحص مستندات الملكية ومطابقتها على الطبيعة ، وقد تصرفت هيئة الأوقاف بالاستبدال لحوالى ألفى فدان مملوكة لوقف سيدي كير لعشرين جمعية تعاونية للأسكان ولبعض الأفراد ، ومن ثم ماكان ينبغى إهدار هذه الشهادات الرسمية والتي تثبت ملكية وقف سيدي كير للمسطح المذكور .

وقد أعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٥ من يونية سنة ١٩٨٣ ، فاستبان لها أن الموضوع يحتاج الى مزيد من الدراسة والبحث لتحديد قاعدة الاسناد الشرعية الواجبة التطبيق وتاريخ سريانها ، وخاصة في ضوء ما قرره فضيلة الشيخ رئيس لجنة الفتوى بمجمع البحوث الاسلامية من أن لجنة الفتوى ترى أن الحكم الشرعى الصادر في ١٧ من جمادى الاخر سنة ١٢٣٣ هـ (١٨١٢) بإزالة التعدي على أرض الوقف بناء على طلب ناظر الوقف وإن كان حكما تعويليا بذلك فهو أيضا حكم ضمنى بصحة ثبوت هذا الوقف شرعا ، لا يجوز نقضه ولا نسخه .

لذلك قررت الجمعية العمومية تأجيل نظر هذا الموضوع لجلسة ١٩٨٣/١٢/٢١ .

القسم الثانى

فهرس القوانين

من يناير ١٩٧٨ الى ديسمبر ١٩٨٣

١ - اتحاد :

— ق . رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨ بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥ .

ج ر . العدد ٢٣/١٢ مارس ١٩٧٨

ق . رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ في شأن انشاء نقابات واتحادات نقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية .

ج ر / العدد ٢٥ / ٢٢ يونيه ١٩٧٨

— ق . رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بتعيين العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي وفروعه والاتحادات الاقليمية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعي او اى جهة اخرى وتسوية اوضاعهم .

ج ر / العدد ٢٩ / ٢٠ يولية ١٩٧٨

— ق . رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٨ بتطبيق قواعد الاجور والعلاوات المقررة بالمؤسسات الصحفية على الصحفيين العاملين بوكالة انباء الشرق الاوسط ومجلة اتحاد الاذاعة والتلفزيون .

ج ر / العدد ٢٩ / ٢٠ يولية ١٩٧٨

— ق . رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن اتحاد الاذاعة والتلفزيون .

ج ر / العدد ١٣ تابع / ٢٩ مارس ١٩٧٩

— ق . رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن الاموال المملوكة للاتحاد الاشتراكي العربي .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر « أ » / ١٣ يوليه ١٩٨٠

— قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها .

ج ر / العدد ٢٩ تابع / ٢٢ يوليه ١٩٨١

— ق . رقم ١٣ لسنة ١٩٨٣ بشأن اتحاد نقابات المهن الطبية .

ج ر / العدد ١٠ / ١٠ مارس ١٩٨٣ .

٢ — اتصالات لاسلكية :

— ق . رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٩ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالاتصالات اللاسلكية .

ج ر / العدد ٥٢ مكرر / ٣١ ديسمبر ١٩٧٩

٣ — اتفاقية :

قرار بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن الموافقة على اتفاقية قرض التنمية الموقعة في القاهرة بين جمهورية مصر العربية وهيئة التنمية الدولية بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٦ للمساعدة في تنفيذ مشروع التعليم الثانى وكذلك الاتفاقية المعقودة في هذا الشأن وبنفس التاريخ بين هيئة التنمية الدولية وجامعة عين شمس .

ج ر / العدد ٢٤ تابع / ١٤ يونيه ١٩٧٩

٤ — آثار :

ق . رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بأصدار قانون حماية الآثار .

ج ر / العدد ٣٢ تابع / ١١ أغسطس ١٩٨٣

٥ — اجراءات :

— ق . رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل نصوص قانون الاجراءات الجنائية .

ج ر / العدد ٤٤ مكرر / ٤ نوفمبر ١٩٨١

— ق . رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨١ بتعديل القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

ج ر / العدد ٤٤ مكرر / ٤ نوفمبر ١٩٨١ .

— ق . رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض احكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وقانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

ج ر / العدد ١٦ / ٢٢ ابريل ١٩٨٢

(واستدراك في ج ر / العدد ١٩ / ١٣ مايو ١٩٨٢)

— ق . رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ بتعديل نص الفقرة الاولى من المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

ج ز / العدد ١٢ / ٢٤ مارس ١٩٨٣

٦ — اجنبى :

— ق . رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى .

ج ر / العدد ١١ / ١٣ مارس ١٩٨٠

— ق رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام القرار بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول واقامة الاجانب جمهورية مصر العربية والخروج منها .

ج ر / العدد ٢٨ / ١٨ يوليه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل الفقرة الثانية من المادة (٤١) من القرار بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول واقامة الاجانب بأراضى جمهورية مصر العربية والخروج منها .

(ج ر / العدد ٣١ تابع « أ » / ٤ اغسطس ١٩٨٣)

٧ - أحزاب سياسية :

— قرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية .

ج ر / العدد ٢١ مكرر « ١ » / ٣٠ مايو ١٩٧٩

— ق . رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر « ١ » / ١٣ يونيو ١٩٨٠

— ق . رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية .

ج ر / العدد ١٨ / ٣٠ أبريل ١٩٨١

— قرار بالقانون ١٥٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية .

ج ر / العدد ٣٦ تابع / ٣ سبتمبر ١٩٨١

— ق . رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي جمهورية مصر العربية والخروج منها .

ج ر / العدد ٣١ تابع / ٤ أغسطس سنة ١٩٨٣

٨ - احصاء وتعداد :

— ق . رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن الإحصاء والتعداد .

ج ر / العدد ١٥ / ١٥ أبريل ١٩٨٢

٩ - احوال (شخصية - مدنية) :

— قرار بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية .

العدد ٢٥ تابع ج / ٢١ يونيه ١٩٧٩

(واستدراك بالعدد ٢٨ / ١٢ يوليه ١٩٧٩)

— ق . رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاحوال المدنية .

العدد ٢٨ مكرر ج / ١٥ يونيه ١٩٨٠

١٠ - اختصاص :

— ق . رقم ١٧٩ لسنة ١٩٨١ باضافة فقرة الى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧١ بشأن منح وزير الدفاع الاختصاصات المخولة لوزير الشؤون الاجتماعية في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة بالنسبة لجمعية المحاربين القدماء وضحايا الحرب .

ج ر / العدد ٥٣ / ٣١ ديسمبر ١٩٨١

— ق . رقم ٢١ لسنة ١٩٨٣ بتولى وزير الخارجية الاختصاصات المالية والفنية والادارية المقرر للامين العام لجامعة الدول العربية .

١١ - ادارة قضايا الحكومة :

— ق . قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة .

ج ر / العدد ٩ / ٢٦ فبراير ١٩٨١

— ق . رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ بإلغاء الغل بأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٩ بالنسبة لمحافظة بور سعيد والاسماتلية .

ج ر / العدد ١٣ تابع / ٢٩ مارس ١٩٧٩

— ق . رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ بتعديل المادة السابعة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض التيسيرات لمواطني محافظات بور سعيد والاسماتلية والسويس وسيناء .

ج ر / العدد ١٣ تابع / ٢٩ مارس ١٩٧٩

— قرار بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي .

ج ر / العدد ٢٥ تابع / ٢١ يونيو ١٩٧٩

— ق . رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٠ بمرين التيسيرات المقررة في القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ على مواطني سيناء .

ج ر / العدد ٦ / ٧ فبراير ١٩٨٠

— ق . رقم ١٩ لسنة ١٩٨١ بمرين بعض أحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض التيسيرات لمواطني محافظات بور سعيد والاسماتلية والسويس وسيناء على مولى محافظة البحر الأحمر .

ج ر / العدد ١٣ / ٢٦ مارس ١٩٨١

— ق . رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

ج ر / العدد ٢٦ / ٢٥ يونيو ١٩٨١

— ق . رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨١ بشأن استمرار بدل طبيعة العمل
المقرر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ للعاملين بمحافظة شمال وجنوب
سيناء .

ج ر / العدد ٣٥ مكرر (١) / ١ سبتمبر ١٩٨١

— ق . رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨١ بشأن سريان بعض أحكام القانون
رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض التيسيرات لمواطنى محافظات بور سعيد
والاسماعيلية والسويس وسيناء على مولى محافظة مطروح .

ج ر / العدد ٣٥ مكرر (١) / ١ سبتمبر ١٩٨١

— ق . رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨١ بشأن استئصال نص الفقرة الاولى من
المادة (٣) من قانون نظام الحكم المحلى .

ج ر / العدد ٤٣ مكرر (ج) / ٢٧ أكتوبر ١٩٨١

قرار بالقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم
٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم مواعيد عمل وحدات الجهاز الادارى
للدولة ووحدات الحكم المحلى والقطاعين العام والخاص .

ج ر / العدد ٤٤ مكرر / ٤ نوفمبر ١٩٨١

— ق . رقم ١٠ لسنة ١٩٨٢ بسريان بعض أحكام القانون رقم ٣٩
لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض التيسيرات لمواطنى محافظات بور سعيد
والاسماعيلية والسويس وسيناء على مواطنى محافظة سيناء .

ج ر / العدد ١٠ / ١١ مارس ١٩٨٢

— ق . رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون نظام
الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

ج ر / العدد ١٥ / ١٥ أبريل ١٩٧٩

— ق . رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٩

لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض التيسيرات لمواطني بور سعيد والاسماعيلية
والسويس وسيناء .

ج ر / العدد ٢٤ / ١٧ يونيه ١٩٨٢

١٣ - اراضى :

— ق . رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الاراضى الصحراوية .

ج ر / العدد ٣٥ / ٣١ اغسطس ١٩٨١

(استدراك فى ج ر / العدد ٥١ / ١٧ ديسمبر ١٩٨١)

— ق . رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن وقف سريان بعض أحكام القانون
رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى
المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ بالنسبة للاراضى الفضاء الواقعة
بمحافظه السويس [٥]

ج ر / العدد ١٣ / اول أبريل ١٩٨٢

١٤ - ازهر :

— ق . رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن بعض الاحكام الخاصة بمنصب
الامام الاكبر شيخ الازهر .

ج ر / العدد ٤ / ٢٥ يناير ١٩٧٩

— ق . رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٠ بالتجاوز عما لم يتم تحصيله من
المصروفات المستحقة على بعض طلاب جامعة الازهر .

ج ر / العدد ٦ / ٧ فبراير ١٩٨٠

— ق . رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣
لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الازهر والهيئات التى يشملها .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر / ١٢ يوليه ١٩٨٠

— ق . رقم ٥٣ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها .

ج ر / العدد ٢٦ تابع / ٢٥ يونيو ١٩٨١

١٥ — استثمار :

— ق . رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ بفتح اعتماد اضافى بالبواب الثالث (استخدامات استثمارية) بموازنة وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة للسنة المالية ١٩٧٨ .

ج ر / العدد ٦ تابع / ٨ فبراير ١٩٧٩

— ق . رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار القومى .

ج ر / العدد ٢٦ / ٢٦ يونيو ١٩٨٠

— ق . رقم ٦٠ لسنة ١٩٨١ يربط الموازنة الاستثمارية للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ المسندة لبنك الاستثمار القومى .

ج ر / العدد ٢٦ تابع / ٢٥ يونيو ١٩٨١

— ق . رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٣ يربط الموازنة الاستثمارية للسنة المالية ٨١/٨٠ المسندة لبنك الاستثمار القومى .

ج ر / العدد ٢٧ تابع ج / ٧ يوليه ١٩٨٣

١٦ — أسعار :

— ق . رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الازباج .

ج ر / العدد ٢٢ مكرز / ٣١ مايو ١٩٨٠

— ق . رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة (٩) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بثئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .

ج ر / العدد ٣١ / ٥ اغسطس ١٩٨٢

١٧ — اسكان :

— ق . رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى .

ج ر / العدد ٢٤ / ١٥ يونيه ١٩٧٨

— ق . رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة .

ج ر / العدد ٤٨ / ٢٩ نوفمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعاون الإسكانى .

ج ر / العدد ١٠ تابع د / ٥ مارس ١٩٨١

(استدراك فى ج ر / العدد ١٦ / ١٦ أبريل ١٩٨١)

— ق . رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والمادة (٦) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى .

ج ر / العدد ٨ / ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٢

— ق . رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعاون الإسكانى .

ج ر / العدد ١١ / ١٨ مارس ١٩٨٢

— ق . رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن وقف سريان بعض أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ بالنسبة للاراضى الفضاء الواقعة بمحافظة السويس .

ج ر / العدد ١٣ / أول أبريل ١٩٨٣

١٨ — اصلاح زراعى :

— ق . رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ بتعديل أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة بتصرفات الملاك الخاضعين لاحكام قوانين الاصلاح الزراعى .

ج ر / العدد ٤٥ / ٨ نوفمبر ١٩٧٩

١٩ — اغذية وتموين :

— ق . رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ، والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الاغذية وتنظيم تداولها .

ج ر / العدد ٢٢ مكرر / ٣١ مايو ١٩٨٠

— ق . رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

ج ر / العدد ٢٢ مكرر / ٣١ مايو ١٩٨٠

٢٠ — اكاڤيمية :

— ق . رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء اكاڤيمية الشرطة .

ج ر / العدد ٣٢ تابع / ١٠ أغسطس ١٩٧٨.

— ق . رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء أكاديمية طبية عسكرية بالقوات المسلحة .

ج ر / العدد ٤٧ / ٢٢ نوفمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء أكاديمية طبية عسكرية بالقوات المسلحة .

ج ر / العدد ٢٦ / ٢٦ يونيو ١٩٨٠

— ق . رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون أكاديمية ناصر العسكرية العليا .

ج ر / العدد ٣١ تابع / ٣٠ يولييه ١٩٨١

— ق . رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة .

ج ر / العدد ٣١ تابع / ٣٠ يولييه ١٩٨١

— ق . رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون تنظيم أكاديمية الفنون .

ج ر / العدد ٣٨ / ١٧ سبتمبر ١٩٨١

٢١ - إجراءات

— ق . رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر .

ج ر / العدد ٣١ تابع (ج) / ٣٠ يولييه ١٩٨١

(واستدراك في ج ر / العدد ٣٥ / ٢٧ أغسطس ١٩٨١)

— ق . رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تخفيض القيمة الايجارية واقساط التملك للوحدات السكنية بمحافظة جنوب سيناء .

ج ر / العدد ٢٤ / ١٧ يونيه ١٩٨٢ .

٢٢ — الباعة المتجولون :

قرار بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين .

ج ر / العدد ٤٤ مكرر / ٤ نوفمبر ١٩٨١

٢٣ — براءات اختراع :

— ق . رقم ٤٧ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسم والنماذج الصناعية .

ج ر / العدد ٢٦ / ٢٥ يونيه ١٩٨١

٢٤ — بريد :

— ق . رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الهيئة القومية للبريد .

ج ر / العدد ١٢ / ٢٥ مارس ١٩٨٢

٢٥ — بناء وتعمير :

— ق . رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة .

ج ر العدد ٤٨ / ٢٩ نوفمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٩ بالترخيص بإنشاء دور عرض سينمائي
في المباني الجديدة .

ج ر / العدد ٥٢ مكرر / ٣١ ديسمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية .

ج ر / العدد ٢٦ تابع / ٢٥ يونيو ١٩٨١

— ق . رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ في شأن الابنية والاعمال التي تمت
بالمخالفة لقانون تقسيم الاراضى المعدة للبناء .

العدد ٣١ تابع ج / ٣١ يوليه ١٩٨١ .

— ق . رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، والمنادة (٦) من القانون
رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان
الاقتصادي .

ج ر / العدد ٨ / ٢٥ فبراير ١٩٨٢

— ق . رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمرانى .

ج ر / العدد ٨ / ٢٥ فبراير ١٩٨٢ .

— ق . رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعاون الاسكانى .

ج ر / العدد ١١ / ١٨ مارس ١٩٨٢

— ق . رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء .

ج ر / العدد ٢٢ / ٢ يونيو ١٩٨٣

(ب)

٢٦ - بنوك :

— ق . رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم « بنك ناصر الاجتماعي » .

ج ر / العدد ١٧ / ٢٧ أبريل ١٩٧٨

— ق . رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم « بنك ناصر الاجتماعي » .

ج ر / العدد ٤٧ / ٢٢ نوفمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ٨٦ لسنة ١٩٨٠ بتعديل أحكام البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

ج ر / العدد ١٧ / ٢٤ أبريل ١٩٨٠

— ق . رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن بعض الإجراءات الخاصة بصرف وتمويل المبالغ المودعة أو الموجودة تحت يد البنوك .

ج ر / العدد ٢٢ مكرر / ٣١ مايو ١٩٨٠

— ق . رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٠ في شأن زيادة حصة جمهورية مصر العربية في رأسمال بنك التنمية الأفريقي .

ج ر / العدد ٢٦ / ٢٦ يونيو ١٩٨٠

— ق . رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار القومي .

ج ر / العدد ٢٦ / ٢٦ يونيو ١٩٨٠

— ق . رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ بشأن إعفاء تجار البحر الصفار الحرفيين بمدن القناة من أرضية القروض المستحقة عليهم لبنك ناصر

الاجتماعى .

ج ر / العدد ٢٣ / ٤ يونيه ١٩٨١

— ق . رقم ٤٦ لسنة ١٩٨١ بالتجاوز عما لم يحصل من رسم الدمغة المستحقة على الودائع الآجلة لدى المصارف. عن الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ .

ج ر / العدد ٢٦ / ٢٥ يونيه ١٩٨١

— ق . رقم ٥٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن زيادة حصصة جمهورية مصر العربية فى رأسمال بنك التنمية الافريقى .

ج ر / العدد ٢٦ تابع / ٢٥ يونيه ١٩٨١

— ق . رقم ٦٠ لسنة ١٩٨١ بربط الموازنة الاستثمارية للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ المسندة لبنك الاستثمار القومى .

ج ر / العدد ٢٦ تابع / ٢٥ يونيه ١٩٨١

— ق . رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء البنك القومى للاستيراد والتصدير .

ج ر / العدد ٢٩ تابع / ٢٢ يوليه ١٩٨١

قرار بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ فى شأن تسوية الاوضاع بين البنوك العاملة فى مصر .

ج ر / العدد ٣٥ مكر / ٣١ اغسطس ١٩٨١

(استدراك ج ر / بالعدد ٣٨ / ١٧ سبتمبر ١٩٨١)

— ق . رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات .

ج ر / العدد ٢٧ تابع (ج) / ٧ يولية ١٩٨٣

— ق . رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون بإنشاء البنك المصرى
للتنمية الصادرات .

ج ر / العدد ٣١ تابع / ٤ أغسطس ١٩٨٣

— ق . رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٣ بتسوية حالات تجار وسماسرة وعمال
القطن المحققين بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والبنوك التابعة
لـه .

ج ر / العدد ٣١ / ٤ أغسطس ١٩٨٣

٢٧ — بورصات :

— ق . رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦١
لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصات الاوراق المسالمة .

ج ر / العدد ٢٩ تابع / ٢٢ يوليه ١٩٨١ .

٢٨ — تأمينات :

— ق . رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين
الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ج ر / العدد ٢٢ تابع / ١ يونيه ١٩٧٨

— ق . رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام
الاجتماعى .

ج ر / العدد ٢٢ مكرر / ٣ يونيه ١٩٧٨

— ق . رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٠٠
لسنة ١٩٧٧ باصدار قانون الضمان الاجتماعى .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر / ١٥ يوليه ١٩٧٨

— ق . رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون التأمين الاجتماعى
للعاملين المصريين فى الخارج .

ج ر / العدد ٢٩ تابع (د) / ٢٠ يوليه ١٩٧٨

— ق . رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن انظمة التأمين الاجتماعى الخاص
البديلة .

ج ر / العدد ٧ / ١٤ فبراير ١٩٨٠

— ق . رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام قانون التأمين
الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ج ر / العدد ١٨ مكرر / ٣ مايو ١٩٨٠

— ق . رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٠ بسريان قانون التأمين الاجتماعى على
العاملين المصريين بالهيئة العربية للتصنيع ووحداتها الانتاجية والشركات
التي تساهم فيها .

ج ر / العدد ٢٢ / ٢٩ مايو ١٩٨٠

— ق . رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ فى شأن اصدار قانون نظام التأمين
الاجتماعى الشامل .

ج ر / العدد ٢٣ / ٥ يونيه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الاشراف والرقابة على
التأمين فى مصر .

ج ر / العدد ١٠ تابع (ب) / ٥ مارس ١٩٨١

— ق . رقم ٤١ لسنة ١٩٨١ باعفاء اصحاب مراكب الصيد والمخابز
البلدية فى القطاع الخاص والعاملين لديهم من الديون المستحقة عليهم طبقا
لقوانين التأمينات الاجتماعية .

ج ر / العدد ٢٣ / ٤ يونيه ١٩٨١

— ق . رقم ٤٨ لسنة ١٩٨١ : بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ج ر / العدد ٢٦ / ٢٥ يونيو ١٩٨١

— ق . رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي .

ج ر / العدد ٢٦ تابع (١) / ٢٥ يونيو ١٩٨١

— ق . رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ بإنشاء المجلس الأعلى للرعاية العلاجية التأمينية .

ج ر / العدد ٣١ تابع / ٣٠ يولييه ١٩٨١

٢٩ — تحديد السنة المالية :

— ق . رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٠ في شأن تحديد السنة المالية .

ج ر / العدد ٢٢ / ٢٩ مايو ١٩٨٠

٣٠ — تدخين :

— ق . رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ في شأن الرقابة من أضرار التدخين .

ج ر / العدد ٢٦ تابع / ٢٥ يونيو ١٩٨١

٣١ — تعاون :

— ق . رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن مد العمل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن استمرار عضوية تشكّلات البنيان التعاوني الزراعي .

العدد ٣٣ / ١٦ أغسطس ١٩٧٩

— ق . رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون التعاون الزراعى .

العدد ٢٧ تابع (ا) / ٣ يوليه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعاون الاسكانى .

العدد ١٠ تابع (د) / ٥ مارس ١٩٨١

— ق . رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام قانون التعاون الزراعى الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ .

العدد ٢٩ تابع / ٢٢ يوليه ١٩٨١

— ق . رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل احكام قانون التعاون الزراعى الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ .

ج ر / العدد ٢٩ تابع / ٢٢ يوليه ١٩٨١ .

— ق . رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعاون الاسكانى .

ج ر / العدد ١١ / ١٨ مارس ١٩٨٢

— ق . رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون تعيىونيات الثروة المائية .

ج ر / العدد ٣٤ تابع / ٢٥ أغسطس ١٩٨٣ .

٣٢ — تعليم :

— ق . رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ بانشاء المدرسة الثانوية الجوية .

ج ر / العدد ٤٧ / ٢٢ نوفمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعليم .

ج ر / العدد ٣٤ / ٢٠ أغسطس ١٩٨١

— ق . رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بنقض احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ في شأن تعليم الكبار ومحو الامية .

ج ر / العدد ٢٤ / ١٧ يونيه ١٩٨٢ .

٣٣ — تفويض :

— ق . رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون .

ج ر / العدد ٤ / ٢٦ يناير ١٩٧٨

— ق . رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٨ باستمرار العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الانتاج الحربي .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر / ١٥ يوليه ١٩٧٨

— ق . رقم ١ لسنة ١٩٧٩ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون .

ج ر / العدد ٣ / ١٨ يناير ١٩٧٩

— ق . رقم ٦١ لسنة ١٩٨٠ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية باصدار قرارات لها قوة القانون .

ج ر / العدد ٦ / ٧ فبراير ١٩٨٠

— ق . رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٠ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون في شأن تأمين اقتصاديات البلاد .

ج ر / العدد ٢٢ / ٢٩ مايو ١٩٨٠

— ق . رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون .

ج ر / العدد ٢٨ تابع (١) / ١٠ يوليه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٠ بمد العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الانتاج الحربي .

ج ر / العدد ٢٨ تابع (١) / ١٠ يوليه ١٩٨٠

— ق . رقم ٥٥ لسنة ١٩٨١ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون .

ج ر / العدد ٢٦ تابع / ٢٥ يونيه ١٩٨١

— ق . رقم ٥٦ لسنة ١٩٨١ بمد العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٠ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون في شأن تأمين اقتصاديات البلاد .

ج ر / العدد ٢٦ تابع / ٢٥ يونيه ١٩٨١

— ق . رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون .

ج ر / العدد ٣٥ مكرر (١) / ١ سبتمبر ١٩٨١

— ق . رقم ٤١ لسنة ١٩٨٢ بمد العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٠ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون في شأن تأمين اقتصاديات البلاد .

ج ر / العدد ٢٤ / ١٧ يونيه ١٩٨٢

— ق . رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٢ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون .

ج ر / العدد ٢٥ مكرر / ٢٦ يونيه ١٩٨٢

— ق . رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢ . بمد العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الانتاج الحربى .

ج ر / العدد ٢٥ مكرر / ٢٦ يونيه ١٩٨٢

— ق . رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٣ بمد العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٠ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون في شأن تأمين اقتصاديات البلاد .

ج ر / العدد ٢٢ مكرر / ٧ يونيه ١٩٨٣

— ق . رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٣ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون .

ج ر / العدد ٢٦ تابع / ٣٠ يونيه ١٩٨٣

٣٤ — توقيت :

— ق . رقم ٥١ لسنة ١٩٨٢ في شأن تقرير نظام للتوقيت الصيفى .

ج ر / العدد ٢٦ مكرر / ٥ يوليه ١٩٨٢

٣٥ — جامعات :

قرار بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن الموافقة على اتفاقية قرض التنمية الموقعة في القاهرة بين جمهورية مصر العربية وهيئة التنمية الدولية بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٦ للمساعدة في تنفيذ مشروع التعليم الثانى وكذلك الاتفاقية المعقودة في هذا الشأن ، وبنفس التاريخ بين هيئة التنمية الدولية وجامعة عين شمس .

ج ر / العدد ٢٤ تابع / ١٤ يونيه ١٩٧٩

— ق . رقم ١٨ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات .

ج ر / العدد ٢٢ / ١٩ مارس ١٩٨١

— ق . رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات .

ج ر / العدد ٢٣ / ٤ يونيو ١٩٨١

قرار بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات .

ج ر / العدد ٣٦ تابع / ٣ سبتمبر ١٩٨١

٣٦ — جمارك — رسوم وضرائب :

— ق . رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٨ باستمرار العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧١ لسنة ١٩٧٠ باضافة تفصيل الى البنود ١/٨٩ (ا . ج) و ٢/٨٩ و ٣/٨٩ من التعريفة الجمركية .

ج ر / العدد ٢٢ تابع / ١ يونيو ١٩٧٨

— ق . رقم ١ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية .

ج ر / العدد ٤ / ٢٤ يناير ١٩٨٠

— ق . رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

ج ر / العدد ١١ مكرر (١) / ١٧ مارس ١٩٨٠

— ق . رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٠ بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية .

ج ر / العدد ١١ مكرر (١) / ١٧ مارس ١٩٨٠

— ق . رقم ١٣٠ لسنة ١٩٨٢ فى شأن اعفاء الجرارات الزراعية
من الضرائب والرسوم الجمركية .

ج ر / العدد ٣١ / ٥ أغسطس ١٩٨٢

— ق . رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٣ بالتجاوز: عن تحصيل فروق الضرائب
الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى استحققت خلال الفترة من
أول يناير سنة ١٩٧٩ حتى ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٠ نتيجة تطبيق القانون
رقم ١ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧
بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية .

ج ر / العدد ٢٢ / ٢ يونيه ١٩٨٣

— ق . رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية .

ج ر / العدد ٣٠ / ٢٨ يوليه ١٩٨٣

رسوم وضرائب :

— ق . رقم ١١ لسنة ١٩٧٨ باعفاء بعض الجمعيات الخيرية من
التزامها بسداد رسم الدمغة .

ج ر / العدد ٧ / ١٦ فبراير ١٩٧٨

— ق . رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٠
لسنة ١٩٧٧ باصدار قانون الضمان الاجتماعى .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر / ١٥ يوليه ١٩٧٨

— ق . رقم ٤١ لسنة ١٩٧٨ بتعديل أحكام القانون رقم ١١٣
لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان الزراعية .

ج ر / العدد ٢٩ / ٢٠ يوليه ١٩٧٨

— ق . رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية .

ج ر / العدد ٢٩ تابع (١) / ٢٠ يولييه ١٩٧٨

— ق . رقم ١٢ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسوم دمغة .

ج ر / العدد ١٣ تابع / ٢٩ مارس ١٩٧٩

— ق . رقم ١٦ لسنة ١٩٧٩ بشأن اعفاء المعدات والمهمات الواردة لمصانع السجاد بالسويس من الضرائب والرسوم الجمركية .

ج ر / العدد ١٣ تابع / ٢٩ مارس ١٩٧٩

— ق . رقم ١٨ لسنة ١٩٧٩ بتعديل رسوم انتاج الاستهلاك عن بعض السلع .

ج ر / العدد ١٣ تابع / ٢٩ مارس ١٩٧٩

— ق . رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٣ بفرض ضريبة جهاد على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .

ج ر / العدد ٤٧ / ٢٢ نوفمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ بفرض رسم اضافي للاعمال الخيرية .

ج ر / العدد ٤٧ / ٢٢ نوفمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ بتعديل المادة الاولى من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٣ بتنظيم تخصيص الضريبة العامة على الايراد من بعض ملاك العقارات المبنية .

ج ر / العدد ٤ / ٢٤ يناير ١٩٨٠

— ق . رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالضرائب المفروضة على دور العرض السينمائي .

ج ر / العدد ٤ / ٢٤ يناير ١٩٨٠

— ق . رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسم خدمات المغادرين .

ج ر / العدد ٦ / ٧ فبراير ١٩٨٠

— ق . رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة .

ج ر / العدد ٦ / ٧ فبراير ١٩٨٠

— ق . رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن إعفاء الحفلات التي تقيمها الجمعيات الخيرية من ضريبة الاستهلاك الترفي المقررة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الخاص بتحقيق العدالة الضريبية .

ج ر / العدد ٦ / ٧ فبراير ١٩٨٠

— ق . رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن فرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٨ .

ج ر / العدد ٦ / ٧ فبراير ١٩٨٠

— ق . رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية .

ج ر / العدد ١١ / ١٣ مارس ١٩٨٠

— ق . رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن تحديد المبالغ التي تحصلها مصلحة الضرائب على الإنتاج والأعمال مقابل بعض الخدمات .

ج ر / العدد ١١ مكرر (١) / ١٧ مارس ١٩٨٠

— ق . رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة .

ج ر / العدد ١١ مكرر (١) / ١٧ مارس ١٩٨٠

— ق . رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٠ بتقرير بعض التيسيرات على مولى
الضريبة على العقارات المبنية .

ج ر / العدد ١١ مكرر (١) / ١٧ مارس ١٩٨٠

— ق . رقم ٨٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن فرض بعض الرسوم البحرية .

ج ر / العدد ١١ مكرر (١) / ١٧ مارس ١٩٨٠

— ق . رقم ٨١ لسنة ١٩٨٠ في شأن فرض رسم الاستهلاك على
بعض السلع .

ج ر / العدد ١١ مكرر (١) / ١٧ مارس ١٩٨٠

— ق . رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن تعديل رسوم الانتاج والاستهلاك
على بعض السلع .

ج ر / العدد ١١ مكرر « ١ » / ١٧ مارس ١٩٨٠

— ق . رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٠ بشأن تعديل القانون رقم ٣٦
لسنة ١٩٧٧ بفرض رسوم استهلاك على بعض السلع .

ج ر / العدد ١١ مكرر (١) / ١٧ مارس ١٩٨٠

— ق . رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٠
لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر .

ج ر / العدد ١٨ (١) / ٧ مايو ١٩٨٠

— ق . رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسم اضافى لدور المحاكم .

ج ر / العدد ٢٠ تابع / ١٥ مايو ١٩٨٠

— ق . رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون ضريبة الدمغة .

ج ر / العدد ٢٢ مكرر (١) / ٣١ مايو ١٩٨٠

— ق . رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة
الدمغة .

ج ر / العدد ٢٦ / ٢٦ يونيه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل قانون رسوم الطيران المدنى
الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ .

ج ر / العدد ٢٨ تابع / ١٠ يوليه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٠ باعفاء المرتبات وما في حكمها والاجور والمكافآت من الضريبة الاضافية للدفاع وضريبة الامن القومى .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر (١) / ١٣ يوليه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٠ فى شأن رسوم التفتيش البحرى .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر (ج) / ١٥ يوليه ١٩٨٠

— ق . رقم ٢١٢ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسم لمبائى وزارة الخارجية بالخارج .

ج ر / العدد ٥٢ مكرر / ٢٨ ديسمبر ١٩٨٠

— ق . رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ بشأن اعفاء بطاقات صرف الاعلاف من رسم الدمغة .

ج ر / العدد ١٠ تابع (د) / ٥ مارس ١٩٨١

— ق . رقم ٤٦ لسنة ١٩٨١ بالتجاوز عما لم يحصل من رسم الدمغة المستحق على الودائع الآجلة لدى المصارف عن الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ .

ج ر / العدد ٢٦ / ٢٥ يونيه ١٩٨١

— ق . رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك .

ج ر / العدد ٣١ تابع (١) / ٣٠ يوليه ١٩٨١

— ق . رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل .

ج ر / العدد ٣٧ تابع (ج) / ١٠ سبتمبر ١٩٨١

— ق . رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢ باعفاء بعض كميات من السكر المنتج محليا من رسم الانتاج .

ج ر / العدد ١٠ / ١١ مارس ١٩٨٢

— ق . رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٢ بالغاء ضريبة الجهاد المقررة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٣ .

ج ر / العدد ٢٢ / ٣ يونيه ١٩٨٢

— ق . رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .

ج ر / العدد ٢٦ مكرر (ج) / ٥ يوليه ١٩٨٢

— ق . رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٢ بتعديل جدول الرسوم والضرائب الملحق بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون المرور وبعض أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية .

ج ر / العدد ٣١ / ٥ أغسطس ١٩٨٢

— ق . رقم ١٣٠ لسنة ١٩٨٢ في شأن إعفاء الجرارات الزراعية من الضرائب والرسوم الجمركية .

ج ر / العدد ٣١ / ٥ أغسطس ١٩٨٢

— ق . رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسم لمباني وزارة الخارجية بالخارج .

ج ر / العدد ٥٢ / ٣٠ ديسمبر ١٩٨٢

— ق . رقم ٦ لسنة ١٩٨٣ بالتجاوز عما لم يحصل من ضرائب الاطيان بمحافظة الوادي الجديد .

ج ر / العدد ٤ / ٢٧ يناير ١٩٨٣

— ق . رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون رسوم الارشادات والتعويضات ورسوم الموانئ والمناير والرسو والمكوث .

ج ر / العدد ٢٢ / ٢ يونيه ١٩٨٣

— ق . رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي .

ج ر / العدد ٢٢ / ٢ يونيه ١٩٨٣

— ق . رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٣ بالتجاوز عما لم يحصل من فروق الضرائب

الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي استحققت خلال الفترة من أول يناير سنة ١٩٧٩ حتى ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٠ نتيجة تطبيق القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ بتقرير بعض الامفاءات الجمركية .

ج ر / العدد ٢٢ / ٢ يونيه ١٩٨٣

— ق . رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن تعديل قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

ج ر / العدد ٢٧ تابع (ج) / ٧ يولييه ١٩٨٣

— ق . رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن استمرار العمل بالأعفاءات الضريبية الممنوحة لمولى محافظة مطروح بمقتضى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨١ بشأن سريان بعض أحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض التيسيرات لمواطنى محافظات بور سعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء ؛ وعلى مولى محافظة مطروح حتى آخر ديسمبر ١٩٨٣ .

ج ر / العدد ٣٠ / ٢٨ يولييه ١٩٨٣

— ق . رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون رسوم الطيران المدني ومقابل استغلال حقوق النقل الجوى واشغال واستغلال مبانى وأراضى الموانى الجوية والمطارات .
هـ

ج ر / العدد ٣٢ تابع / ١١ أغسطس ١٩٨٣

(ج)

٣٧ — جمعيات :

— ق . رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٨ فى شأن مد العمل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٦ بمد عضوية أعضاء مجالس ادارات الجمعيات التعاونية الزراعية .

ج ر / العدد ٢٩ / ٢٠ يولييه ١٩٧٨

— ق . رقم ٦١ لسنة ١٩٧٩ بشأن اعتماد المهلة المقررة لاعادة شهر الجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

ج ر / العدد ٥٢ / ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن اعفاء الحفلات التي تقيمها الجمعيات الخيرية من ضريبة الاستهلاك الترفي المقررة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ .

ج ر / العدد ٦ / ٧ فبراير ١٩٨٠

— ق . رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة .

ج ر / العدد ٤٤ مكر / ٤ نوفمبر ١٩٨١

— ق . رقم ١٧٩ لسنة ١٩٨١ باضافة فقرة الى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧١ بشأن منح وزير الدفاع الاختصاصات المخولة لوزير الشئون الاجتماعية في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة بالنسبة لجمعية المحاربين القدماء وضحايا الحرب .

ج ر / العدد ٥٣ تابع / ٣١ ديسمبر ١٩٨١

— ق . رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

ج ر / العدد ٣١ / ٥ أغسطس ١٩٨٢

٢٨ — جوائز :

— ق . رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء جوائز الدولة للانتاج الفكري ولتشجيع العلوم الاجتماعية والفنون والآداب .

ج ر / العدد ٢٨ مكر (ج) / ١٥ يولييه ١٩٨٠

٣٩ - حراسنة :

قرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٠ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسنة .

ج ر / العدد ٣٥ مكرر / ٣١ أغسطس ١٩٨١

٤٠ - حقوق سياسية :

قرار بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية .

ج ر / العدد ٢٥ تابع / ٢١ يونيو ١٩٧٩

٤١ - حكر :

قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٠ بمد العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تنظيم انهاء الحكر على الاعيان الموقوفة .

ج ر / العدد ١٧ / ٢٤ أبريل ١٩٨٠

ق . رقم ١٣ لسنة ١٩٨١ بمد العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تنظيم انهاء الحكر على الاعيان الموقوفة .

ج ر / العدد ١٠ تابع (ج) / ٥ مارس ١٩٨١

ق . رقم ٤٣ سنة ١٩٨٢ في شأن انهاء الأختار على الاعيان الموقوفة .

ج ر / العدد ٢٥ / ٢٤ يونيو ١٩٨٢

٤٢ - حماية القيم :

ق . رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب .

ج ر / العدد ٢٠ تابع / ١٥ مايو ١٩٨٠

قرار بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ بإضافة بند جديد الى المادة ٣٤ من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .

ج ر / العدد ٣٦ تابع / ٣ سبتمبر ١٩٨١

ق - قرار بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٣ بإلغاء القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ وتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من العيب .

ج ر / العدد ٣٨ مكرر / ٢٥ سبتمبر ١٩٨٣

(خ)

٤٣ - خطة :

ق - رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٨ باعتماد الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٨ - ١٩٨٢ .

ج ر / العدد ٣٥ / ٣١ أغسطس ١٩٧٨

ق - رقم ٦ لسنة ١٩٨٠ باعتماد الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٠/٨ والسنة الاولى منها .

ج ر / العدد ٤ / ٢٤ يناير ١٩٨٠

ق - رقم ٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن اعتماد خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٠ .

ج ر / العدد ٤ / ٢٤ يناير ١٩٨٠

ق - رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٠ باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٨١/٨ .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر (ب) / ١٤ يولييه ١٩٨٠

ق - رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٠ باعتماد الحساب الختامي لموازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها عن السنة المالية ١٩٧٩ .

ج ر / العدد ٥٢ مكرر / ٢٨ ديسمبر ١٩٨٠

ق - رقم ٨ لسنة ١٩٨٣ باعتماد الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ .

ج ر / العدد ٧ / ١٧ فبراير ١٩٨٣

(ر)

٤٤ - رياضة :

— ق . رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة .

ج ر / العدد ٣١ / ٣ أغسطس ١٩٧٨

— ق . رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بإنشاء صندوق التمويل الاهلى لرعاية النشء والشباب والرياضة .

ج ر / العدد ٧ / ٢ فبراير ١٩٨١

(ز)

٤٥ - زراعة واصلاح زراعى :

— ق . رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة

ج ر / العدد ٢٤ / ٢٤ تابع / ١ يونيو ١٩٧٨

— ق . رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٨ فى شأن مد العمل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٦ بمد عضوية أعضاء مجالس الجمعيات التعاونية الزراعية .

ج ر / العدد ٢٩ / ٢٠ يوليه ١٩٧٨

— ق . رقم ٤١ لسنة ١٩٧٨ بتعديل أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان الزراعية .

ج ر / العدد ٢٩ / ٢٠ يوليه ١٩٧٨

— ق . رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بتعيين العاملين بالاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وفروعه والاتحادات الاقليمية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعى أو أى جهة أخرى وتسوية أوضاعهم .

ج ر / العدد ٢٩ / ٢٠ يوليه ١٩٧٨

— ق . رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ فى شأن تعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .

ج ر / العدد ٤١ / ١٢ أكتوبر ١٩٧٨

— ق . رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٩ فى شأن منقح العمل بالقانون رقم ٤٠

لسنة ١٩٧٦ في شأن استمرار عضوية تشكيلات البنيان التعاوني الزراعي .

ج ر / العدد ٣٣ / ١٦ أغسطس ١٩٧٩ .

— ق . رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ بتعديل احكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ بتقرير بعض الاحكام الخاصة بتصرفات الملاك الخاضعين لاحكام قوانين اصلاح الزراعي .

ج ر / العدد ٤٥ / ٨ نوفمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون التعاون الزراعي .

ج ر / العدد ٢٧ تابع (أ) / ٣ يولييه ١٩٨٠

قرار بقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة وتشديد عقوبة ذبح اناث الماشية .

ج ر / العدد ٤٣ مكرز / ٢٨ اكتوبر ١٩٨٠

— ق . رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .

ج ر / العدد ٢٨ مكرز (ج) / ١٥ يولييه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل احكام قانون التعاون الزراعي الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ .

ج ر / العدد ٢٩ تابع / ٢٢ يولييه ١٩٨١

— ق . رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نقل مساعدي الباحثين والمدرسين المساعدين بمركز البحوث الزراعية الى وظائف أخرى بالكادر العام وتسوية حالاتهم .

ج ر / العدد ١٨ / ٦ مايو ١٩٨٢

— ق . رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .

ج ر / العدد ٣٢ / ١١ أغسطس ١٩٨٣

٤٦ - دفاع مدنى :

قرار بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام قانون الدفاع المدنى .

ج ر / العدد ٤٤ مكرر / ٤ نوفمبر ١٩٨١

— ق . رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الدفاع المدنى .

ج ر / العدد ٢٩ / ٢٦ يوليه ١٩٨٢

(س)

٤٧ - سجل :

— ق رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق للسجل العينى .

ج ر / العدد ٣٥ / ٣١ أغسطس ١٩٧٨

— ق . رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢ فى شأن سجل المستوردين .

ج ر / العدد ٣١ / ٥ أغسطس ١٩٨٢

٤٨ - سياحة :

— ق . رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن المرشدين السياحيين .

ج ر / العدد ١٣ / ٢٦ مارس ١٩٨١

— ق . رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها .

ج ر / العدد ٢٩ تابع / ٢٢ يوليه ١٩٨١

— ق . رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨

لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات السياحية .

ج ر / العدد ٣٢ تابع / ١١ أغسطس ١٩٨٣ .

— ق . رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٣ . باصدار قانون في شأن المرشدين
السياحيين ونقاباتهم .

ج ر / العدد ٣٤ / ٢٥ أغسطس ١٩٨٣

(ش)

٤٩ — شباب :

— ق . رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة الشباب
والرياضة .

(ر)

— ق . رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بإنشاء صندوق التمويل الإلهي لرعاية
النشء والشباب والرياضة .

ج ر / العدد ٧ / ٢ فبراير ١٩٨١

٥٠ — شرطة :

— ق . رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٩
لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة .

ج ر / العدد ٢٩ تابع (ج) / ٢٠ يولييه ١٩٧٨

— ق . رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩١
لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة .

ج ر / العدد ٣٢ تابع / ١٠ أغسطس ١٩٧٨

— ق . رقم ٧ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٩
لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة .

ج ر / العدد ١١ / ١٣ مارس ١٩٨٠

— ق . رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون

رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم ، والمرسوم بقانون
رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس .

ج ر / العدد ٢٢ مكرر / ٣١ مايو ١٩٨٠

— ق . رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون المخابرات
العامة الصادر بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٨٠
لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بأفراد المخابرات العامة .

ج ر / العدد ٤٣ مكرر (١) / ٢٨ أكتوبر ١٩٨٠

— ق . رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ بإنشاء صندوق تحسين خدمات الرعاية
الاجتماعية والصحية لأعضاء هيئة الشرطة وأسراهم .

ج ر / العدد ٢٢ / ٢٨ مايو ١٩٨١

— ق . رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٩
لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة .

ج ر / العدد ٢٨ / ٩ يولييه ١٩٨١

— ق . رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩١
لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة .

ج ر / العدد ٣١ تابع / ٣٠ يولييه ١٩٨١

٥١ — شركة :

— ق . رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن بعض الأحكام المتعلقة بالشركة
العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر (ج) / ١٥ يولييه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام قانون المؤسسات
العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ .

ج ر / العدد ١٠ تابع (د) / ٥ مارس ١٩٨١

— ق . رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة
وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحددة .

ج ر / العدد ٤٠ / أول أكتوبر ١٩٨١

— ق . رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات العامة والهيئات العامة والشركات والهيئات الخاصة .

ج ر / العدد ٤٤ مكرر / ٤ نوفمبر ١٩٨١

— ق . رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن توحيد موعد اجراءات الانتخابات في مجالس ادارات الشركات والتشكيلات النقابية .

ج ر / العدد ٢٢ / ٣ يونيه ١٩٨٢

— ق . رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٢ بملوثة مراكز التدريب المهني الى شركات القطاع العام .

ج ر / العدد ٣١ / ٥ اغسطس ١٩٨٢

٥٢ — شهر وتوثيق :

— ق . رقم ٦١ لسنة ١٩٧٩ بشأن اعتماد المهلة المقررة لاعادة شهر الجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

ج ر / العدد ٥٢ / ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ .

(ص)

٥٣ — صحافة :

— ق . رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٨ بتطبيق قواعد الاجور والعلاوات المقررة بالمؤسسات الصحفية على الصحفيين العاملين بوكالة انباء الشرق الاوسط ومجلة الاذاعة والتلفزيون .

ج ر / العدد ٢٩ / ٢٠ يوليه ١٩٧٨

— ق . رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر (ب) / ١٤ يوليه ١٩٨٠

٥٤ - صناعة :

— ق . رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .

ج ر / العدد ٢٣ / ٥ يونيه ١٩٨٠

(ص)

٥٥ - صندوق :

— ق . رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ في شأن زيادة حصة جمهورية مصر العربية في صندوق النقد الدولي .

ج ر / العدد ١٠ / ٩ مارس ١٩٧٨ .

— ق . رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي .

ج ر / العدد ٢٤ / ١٥ يونيه ١٩٧٨

— ق . رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق للسجل العيني .

ج ر / العدد ٣٥ / ٣١ أغسطس ١٩٧٨

— ق . رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء صندوق للخدمات الطبية برئاسة الجمهورية .

— ق . رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن زيادة حصة جمهورية مصر العربية في صندوق النقد الدولي .

ج ر / العدد ٦ / ٧ فبراير ١٩٨٠

— ق . رقم ٢١٥ لسنة ١٩٨٠ بإلغاء صندوق الطوارئ .

ج ر / العدد ٥٢ مكرر / ٢٨ ديسمبر ١٩٨٠

— ق . رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بإنشاء صندوق التمويل الاهلى لرعاية النشء والشباب والرياضة .

ج ر / العدد ٧ / ٢ فبراير ١٩٨١

— ق . رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن وقف سريان بعض أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ بالنسبة للأراضى الفضاء الواقعة بمحافظة السويس .

ج ر / العدد ١٣ / أول أبريل ١٩٨٢

— ق . رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن إنشاء صندوق تحسين الاقطان المصرية

ج ر / العدد ٥٢ تابع / ٢٩ ديسمبر ١٩٨٣ .

٥٦ — صيد :

— ق . رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ بأصدار قانون فى شأن صيد الاسماك .

ج ر / العدد ٣٤ تابع / ٢٥ أغسطس ١٩٨٣

٥٧ — طاقة بديلة :

— ق . رقم ٤٥ لسنة ١٩٨١ بشأن تمويل مشروعات الطاقة البديلة .

ج ر / ٢٦ / ٢٥ يونيه ١٩٨١

٥٨ — طيران :

— ق . رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٣ بشأن إنشاء مناطق اقتراب وانتقال وأمان للمطارات .

ج ر / العدد ٥٢ مكرر / ٣١ ديسمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٠ بإلغاء الفقرة (١) من المادة (٢٢) من الترخيص المرفق بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ .

ج ر / العدد ٦ / ٧ فبراير ١٩٨٠

— ق . رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل قانون رسوم الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ .

ج ر / العدد ٢٨ تابع / ١٠ يوليه ١٩٨٠

— ق . رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الطيران المدني .

ج ر / العدد ١٧ / ٢٣ أبريل ١٩٨١

— ق . رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون رسوم الطيران المدني ، ومقابل استغلال حقوق النقل الجوي واشغال واستغلال مبانى وارضى الموانى الجوية والمطارات .

ج ر / العدد ٣٢ تابع / ١١ أغسطس ١٩٨٣

٥٩ — عاملون :

(١) عاملون مدنيون بالدولة :

(١)

١ — اجور وعلاوات ومنح :

— ق . رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ بفتح اعتماد اضافى بمبلغ ١١٨ مليون جنيه لمواجهة تنفيذ القوانين والقرارات التى استهدفت رفع المعاناة من العاملين بالحكومة والقطاع العام وتحقيق الاستقرار لارباب المعاشات .

ج ر / العدد ٦ / ٨ فبراير ١٩٧٩

— ق . رقم ٣ لسنة ١٩٨٠ بفتح اعتماد اضافى بالموازنة العامة للدولة لمنحة العشرة ايام .

ج ر / العدد ٤ / ٢٤ يناير ١٩٨٠

— ق . رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ بتحديد مرتب الوزير .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر / ١٢ يوليه ١٩٨٠

— رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٠ باعفاء المرتبات وما فى حكمها والاجور والمكافآت من الضريبة الاضافية للدفاع وضريبة الامن القومى .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر (١) / ١٣ يوليه ١٩٨٠

— ق . رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاضعين لكادرات خاصة .

ج ر / العدد ٢٨ / ٩ يوليه ١٩٨١

— ق . رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بتقرير علاوة اجتماعية .

ج ر / العدد ٢٨ / ٩ يوليه ١٩٨١

— ق . رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ بمنح علاوة اجتماعية اضافية .

ج ر / العدد ٣١ / ٥ أغسطس ١٩٨٢

— ق . رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جدولى مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام .

ج ر / العدد ٢٥ مكرر / ٢٩ يونيه ١٩٨٣

— قرار من مجلس الشعب بتعديل جدول المرتبات الملحق بلائحة العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات :

ج ر / العدد ٣١ تابع / ٤ أغسطس ١٩٨٣

— ق . رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات .

ج ر / ٢٧ تابع (ج) / ٧ يوليه ١٩٨٣

— قرار مجلس الشعب بتعديل جدول المرتبات الملحق بلائحة العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات .

ج ر / العدد ٣١ تابع / ٤ أغسطس ١٩٨٣

٢ — احكام عامة :

— ق . رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ج ر / العدد ٢٩ تابع (ب) / ٢٠ يوليه ١٩٧٨

— ق . رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٩ . بالزام القطاعين الحكومي والعام بتوفير البيانات الأساسية لتخطيط القوى العاملة والتدريب المهني طبقاً لنماذج معلومات الاستخدام .

ج ر / العدد ٤٧ / ٢٢٠ نوفمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٠ . بتعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقانون نظام العاملين بالقطاع العام .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر / ١٢ يولييه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن إلغاء الشهادات الإدارية .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر (١) / ١٢ يولييه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر (١) / ١٣ يولييه ١٩٨٠

— قرار بقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ في شأن تنظيم مواعيد عمل وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والقطاعين العام والخاص .

ج ر / العدد ٤٣ مكرر / ٢٨ أكتوبر ١٩٨٠

— ق . رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ج ر / العدد ٢٨ / ٩ يولييه ١٩٨١

— ق . رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية .

ج ر / العدد ٢٨ / ٩ يولييه ١٩٨١

— ق . رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨١ باستثناء بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ج ر / العدد ٣١ تابع / ٣٠ يولييه ١٩٨١

— ق . رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ في شأن تنظيم مواعيد عمل وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والقطاعين العام والخاص .

ج ر / العدد ٤٤ مكرر / ٤ نوفمبر ١٩٨١

— ق . رقم ١١ لسنة ١٩٨٢ بتعديل القرار بقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ في شأن تنظيم مواعيد عمل وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والقطاعين العام والخاص .

ج ر / العدد ١٠ / ١١ مارس ١٩٨٢

— ق . رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ج ر / العدد ٣١ / ٥ أغسطس ١٩٨٢

— ق . رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام العاملين بالمجاري والصرف الصحي .

ج ر / العدد ٢٢ / ٢ يونيو ١٩٨٣

— ق . رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ج ر / العدد ٣٢ / ١١ أغسطس ١٩٨٣

٣ — اعانة غلاء المعيشة

— ق . رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ بتقرير الأحكام الخاصة باعانة غلاء المعيشة .

ج ر / العدد ١٩ تابع / ١١ مايو ١٩٧٨

— ق . رقم ١٩ لسنة ١٩٧٩ بتقرير بعض الأحكام الخاصة باعانة غلاء المعيشة .

ج ر / العدد ١٣ تابع / ٢٩ مارس ١٩٧٩

— ق . رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ بتقرير اعانة غلاء اضافية .

ج ر / العدد ٦ / ٧ فبراير ١٩٨٠

— ق . رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ بتقرير اعانة غلاء اضافية .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر / ١٢ يوليه ١٩٨٠

(ب)

٤ — بدلات :

— ق . رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ بإلغاء القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتفويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين .

ج ر / العدد ٢٨ / ٩ يوليه ١٩٨١

(ت)

٥ — ترقية — تسوية — رسوب :

— ق . رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

ج ر / العدد ١٢ / ٢٣ مارس ١٩٧٨

— ق . رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي .

ج ر / العدد ١٩ تابع / ١١ مايو ١٩٧٨

— ق . رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

ج ر / العدد ١٩ تابع / ١١ مايو ١٩٧٨

— ق . رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٧٧

لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

ج ر / العدد ٤٥ / ٨ نوفمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق
القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة
المؤهلات الدراسية .

ج ر / العدد ٢٨ / ١٢ يوليو ١٩٨٠

— ق . رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ بإصدار تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع
العام .

ج ر / العدد ٢٨ / ٩ يوليو ١٩٨١

— ق . رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٥
لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ .

ج ر / العدد ٢٨ / ٩ يوليو ١٩٨١

— ق . رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٥
لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣
بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والقانون
رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٠ في شأن ن العاملين غير الحاصلين على مؤهلات
دراسية .

ج ر / العدد ٢٩ / ٢٦ يوليو ١٩٨٢

— ق . رقم ٤ لسنة ١٩٨٣ بمد المهلة المشار إليها في القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج
الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة
بعض العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية .

ج ر / العدد الاول تابع / ٦ يناير ١٩٨٣

— ق . رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ بمد المهلة المقررة بالقانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج
الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة
بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ، والقانون رقم ١٤٢
لسنة ١٩٨٠ في شأن العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية .

ج ر / ٢٥ مكر / ٢٩ يونيه ١٩٨٣

٦ - تعويض الدفعة الواحدة :

— ق . رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ في شأن اضافة مدة خدمة اعتبارية في حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة للعاملين المدنيين بالدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام الاقتصادية في بعض المحافظات .

ج ر / العدد ٢٢ تابع / ١ يونيه ١٩٧٨

— ق رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن مدة الخدمة الاعتبارية المضافة في حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة للعاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية بالقطاع العام .

ج ر / العدد ٢٢ / ٣ يونيه ١٩٨٢

٧ - مد مدة خدمة :

— ق . رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ في شأن اضافة مدة خدمة اعتبارية في حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة للعاملين المدنيين بالدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام الاقتصادية في بعض المحافظات .

ج ر / العدد ٢٢ تابع / ١ يونيه ١٩٧٨

— ق . قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن قواعد مد خدمة العاملين

المدنيين بالدولة والقطاع العام .

ج ر / العدد ٢٥ تابع / ٢١ يونيه ١٩٧٩

٨ - معاش :

— ق . رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ بشأن منح اعانات للمحاليين الى المعاش من العاملين المدنيين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة .

ج ر / العدد ٧ / ١٦ فبراير ١٩٧٨

— ق . رقم ١٠ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية .

ج ر / العدد ٧ / ١٦ فبراير ١٩٧٨

— ق . رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ في شأن اضافة مدة خدمة اعتبارية في حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة للعاملين المدنيين بالدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام الاقتصادية في بعض المحافظات .

ج ر / العدد ٢٢ تابع / ١ يونيه ١٩٧٨

— ق . رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات .

ج ر / العدد ٢٩ / ٢٠ يوليه ١٩٧٨

— ق . رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ١١٨ مليون جنيه لمواجهة تنفيذ القوانين والقرارات التي استهدفت رفع المعاناة عن العاملين بالحكومة والقطاع العام وتحقيق الاستقرار لارباب المعاشات .

ج ر / العدد ٦ / ٨ فبراير ١٩٧٩

— ق . رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن صرف منحة لاصحاب المعاشات والمستحقين .

ج ر / العدد ٢١ مكرر / ٢٦ مايو ١٩٧٩

— ق . رقم ٤ لسنة ١٩٨٠ بصرف منحة لاصحاب المعاشات والمستحقين بمناسبة عيد الاضحى .

ج ر / العدد ٤ / ٢٤ يناير ١٩٨٠

— ق . رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ بتقرير اعانة غلاء اضافية لاصحاب المعاشات والمستحقين .

ج ر / العدد ٦ / ٧ فبراير ١٩٨٠

— ق . رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ بتحسين معاشات اصحاب المعاشات والمستحقين .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر / ١٢ يوليه ١٩٨٠

— ق . رقم ٢٠ لسنة ١٩٨١ بشأن صرف منحة لاصحاب المعاشات والمستحقين بمناسبة عيد الاضحى المبارك .

ج ر / العدد ١٣ / ٢٦ مارس ١٩٨١

— ق . رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات . وتعديل بعض أحكام
قوانين التأمين الاجتماعى .

ج ر / العدد ٢٦ تابع (١) / ٢٥ يونيه ١٩٨١

— ق . رقم ١٦٣ لسنة ١٩٨١ بشأن النزول عن ملكية الدار التى
كان يقيم فيها الرئيس الراحل محمد أنور السادات للسيدة أرملة ومنحها
معاشا استثنائيا .

ج ر / العدد ٤٠ مكرر (ج) / ٨ أكتوبر ١٩٨١

— ق . رقم ١٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن صرف منحة لاصحاب المعاشات
والمستحقين بمناسبة عيد الاضحى المبارك .

ج ر / العدد ١٠ / ١١ مارس ١٩٨٢

— ق . رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن مدة الخدمة الاعتبارية المضافة
في حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة للعاملين المدنيين بالجهاز
الادارى للدولة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية بالقطاع العام .

ج ر / العدد ٢٢ / ٣ يونيه ١٩٨٢

— ق . رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن صرف منحة لاصحاب المعاشات
والمستحقين بمناسبة عيد العمال .

ج ر / العدد ٣١ / ٥ أغسطس ١٩٨٢

— ق . رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتقرير اعانة لاصحاب المعاشات
والمستحقين .

ج ر / العدد ٣١ / ٥ أغسطس ١٩٨٢

— ق . رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ بشأن صرف منحة لاصحاب المعاشات
والمستحقين بمناسبة عيد الاضحى المبارك .

ج ر / العدد الاول تابع / ٦ يناير ١٩٨٣

• — ق . رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٣ بشأن صرف منحة لاصحاب المعاشات والمستحقين بمناسبة عيد العمال .

ج ر / العدد ٢٧ تابع (ج) / ٧ يوليه ١٩٨٣

• — ق . رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٣ بزيادة المعاشات .

ج ر / العدد ٣١ تابع (١) / ٤ أغسطس ١٩٨٣

٩ — كادرات خاصة :

• — ق . رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة .

ج ر / العدد ٣٢ تابع / ١٠ أغسطس ١٩٧٨

• — ق . رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر (١) / ١٣ يوليه ١٩٨٠

• — ق . رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاضعين لكادرات خاصة .

ج ر / العدد ٢٨ / ٩ يوليه ١٩٨١

• — ق . رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة .

ج ر / العدد ٢٥ مكرر / ٢٩ يولية ١٩٨٣

(ب) عاملون بالقطاع العام :

١ - أجور :

— ق . رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٠ باعفاء المرتبات وما في حكمها والاجور والمكافآت من الضريبة الاضافية للدفاع وضريبة الامن القومى .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر (١) / ١٣ يوليه ١٩٨٠

— ق . رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاضعين لكادرات خاصة .

ج ر / العدد ٢٨ / ٩ يوليه ١٩٨١

— ق . رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جدولى مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام .

ج ر / العدد ٢٥ مكرر / ٢٩ يونيه ١٩٨٣

— ق . رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتببات ممثلى الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات .

ج ر / ٢٧ . تابع (ج) / ٧ يوليه ١٩٨٣

٢ - احكام عامة :

— ق . رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام .

ج ر / العدد ٢٩ تابع (ب) / ٢٠ يوليه ١٩٧٨

— ق . رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٩ بالزام القطاعين الحكومى والعام بتوفير البيانات الاساسية لتخطيط القوى العاملة والتدريب المهنى طبقا لنماذج معلومات الاستخدام .

ج ر / العدد ٤٧ / ٢٢ نوفمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تحديد شروط واجراءات انتخاب ممثلى العمال فى

مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات
والمؤسسات .

ج ر / العدد ٢٥ / ١٩ يونيه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون نظام
العاملين المدنيين بالدولة وقانون نظام العاملين بالقطاع العام .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر / ١٢ يوليه ١٩٨٠

— ق . رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ في شأن تنظيم مواعيد عمل وحدات
الجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والقطاعين العام والخاص .

ج ر / العدد ٤٣ مكرر / ٢٨ اكتوبر ١٩٨٠

— ق . رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل المادة ٩٥ من قانون نظام
العاملين بالقطاع العام .

ج ر / العدد ٢٦ تابع / ٢٥ يونيه ١٩٨١

— ق . رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام قانون نظام
العاملين بالقطاع العام .

ج ر / العدد ٢٨ / ٩ يوليه ١٩٨١

— ق . رقم ١٧٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون
رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاکمات
القائمية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات
والهيئات الخاصة .

ج ر / العدد ٤٤ مكرر / ٤ نوفمبر ١٩٨١

— ق . رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون
رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ في شأن تنظيم مواعيد وحدات الجهاز الادارى للدولة
ووحدات الحكم المحلى والقطاعين العام والخاص .

ج ر / العدد ٤٤ مكرر / ٤ نوفمبر ١٩٨١

— ق . رقم ١١ لسنة ١٩٨٢ بتعديل القرار بقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ في شأن تنظيم مواعيد عمل وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والقطاعين العام والخاص .

ج ر / العدد ١٠ / ١١ مارس ١٩٨٢

— ق . رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون في شأن هيئات القطاع العام وشركائه .

ج ر / العدد ٣١ تابع (١) / ٤ أغسطس ١٩٨٣

٣ — تصحيح وتسوية :

— ق . رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام .

ج ر / العدد ١٢ / ٢٣ مارس ١٩٧٨

— ق . رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

ج ر / العدد ١٩ تابع / ١١ مايو ١٩٧٨

— ق . رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

ج ر / العدد ٤٥ / ٨ نوفمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

ج ر / العدد ٢٨ / ٩ يولييه ١٩٨١

٤ - تعويض الدفعة الواحدة :

— ق . رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ في شأن اضافة مدة خدمة اعتبارية في حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة للعاملين المدنيين بالدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام الاقتصادية في بعض المحافظات .

ج ر / العدد ٢٢ تابع / ١ يونيه ١٩٧٨

— ق . رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن مدة الخدمة الاعتبارية المضافة في حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة للعاملين المدنيين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية بالقطاع العام .

ج ر / العدد ٢٢ / ٣ يونيه ١٩٨٢

٥ - مدة خدمة :

— ق . رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ في شأن اضافة مدة خدمة اعتبارية في حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة للعاملين المدنيين بالدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام الاقتصادية في بعض المحافظات .

ج ر / العدد ٢٢ تابع / ١ يونيه ١٩٧٨

— ق . رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن قواعد مدة خدمة العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

ج ر / العدد ٢٥ تابع / ٢١ يونيه ١٩٧٩

— ق رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن مدة الخدمة الاعتبارية المضافة في حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة للعاملين المدنيين بالجهاز الاداري والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية بالقطاع العام .

ج ر / العدد ٢٢ / ٣ يونيه ١٩٨٢

— ق . رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ في شأن اضافة مدة خدمة اعتبارية في حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة للعاملين المدنيين بالدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام الاقتصادية في بعض المحافظات .

ج ر / العدد ٢٢ تابع / ١ يونيه ١٩٧٨

— ق . رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن مدة الخدمة الاعتبارية المضافة في حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة للعاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية بالقطاع العام .

ج ر / العدد ٢٢ / ٣ يونيه ١٩٨٢

٣ — عاملون بالقطاع الخاص :

— ق . رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٨ بشأن تقرير علاوة للعاملين بالقطاع الخاص .

ج ر / العدد ١٩ تابع / ١١ مايو ١٩٧٨

— ق . رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٠ بتعديل المادة ٣٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ج ر / العدد ٢٢ / ٢٩ مايو ١٩٨٠

— ق . رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ بتحديد حد أدنى لاجور العاملين بالقطاع الخاص .

ج ر / ن العدد ٢٨ / يوليه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ في شأن تقرير علاوة استثنائية للعاملين بالقطاع الخاص .

ج ر / العدد ٢٨ / ١٨ يوليه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٠ باعفاء المرتبات وملي فلكمها. والاجور
والمكافآت من الضريبة الاضافية للدفاع وضريبة الامن القومى ..

ج ر / العدد ٢٨ مكرر (١١) / ١٣ يوليه ١٩٨٠

— قرار بقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم مواعيد عمل
وحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والقطاعين العام
والخاص .

ج ر / العدد ٤٣ مكرر / ٢٨ اكتوبر ١٩٨٠

— ق . رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون العمل .

ج ر / العدد ٣٣ تابع / ١٣ اغسطس ١٩٨١

— ق . رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض احكام القانون
رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاکمات
التاديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات
والهيئات الخاصة .

ج ر / العدد ٤٤ مكرر / ٤ نوفمبر ١٩٨١

— ق . رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢٠٨
لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم مواعيد وحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات
الحكم المحلى والقطاعين العام والخاص .

ج ر / العدد ٤٤ مكرر / ٤ نوفمبر ١٩٨١

— ق . رقم ١١ لسنة ١٩٨٢ بتعديل القرار بقانون رقم ١٧٦
لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القرار بقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ فى
شأن تنظيم مواعيد عمل وحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم
المحلى والقطاعين العام والخاص .

ج ز / العدد ١٠ / ١٢ مارس ١٩٨٢

— ق . رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

ج ر / العدد ٢١ / ٢٧ مايو ١٩٨٢

— ق . رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

ج ر / العدد ٣١ / ٥ أغسطس ١٩٨٢

٦٠ — عقـلر :

— ق . رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ بتعديل المادة الاولى من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٣ بتنظيم تحصيل الضريبة العامة على الايراد من بعض ملاك العقارات المبينة .

ج ر / العدد ٤ / ٢٤ يناير ١٩٨٠

— ق . رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٠ بتقرير بعض التيسيرات على ممولى الضريبة على العقارات المبنية .

ج ر / العدد ١١ مكر (١) / ١٧ مارس ١٩٨٠

٦١ — ق . العقـوبـات :

— ق . رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٠ باضافة مادة جديدة الى قانون العقوبات برقم (٣٢٣ مكررا — اولا) .

ج ر / العدد ١٧ / ٢٤ أبريل ١٩٨٠

— ق . رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات .

ج ر / العدد ٥٢ مكر / ٢٨ ديسمبر ١٩٨٠

— ق . رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات .

ج ر / العدد ٤٤ مكر / ٤ نوفمبر ١٩٨١ .

(واستدراك فى ج ر / العدد ٤٧ / ١٩ نوفمبر ١٩٨١)

— ق . رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وقانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

ج ر / العدد ١٦ / ٢٢ أبريل ١٩٨٢

(واستدراك ج ر / العدد ١٩ / ١٣ مايو ١٩٨٢)

(ع)

٦٢ — عمد ومشايخ :

— ق . رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن العمد والمشايخ .

ج ر / العدد ٣٦ / ٧ سبتمبر ١٩٧٨

— ق . رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن العمد والمشايخ .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر (ب) / ١٤ يوليه ١٩٨٠

٦٣ — ق . العمل :

— ق . رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٠ بتعديل المادة ٣٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ج ر / العدد ٢٢ / ٢٩ مايو ١٩٨٠

— ق . رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل .

ج ر / العدد ٣٣ تابع / ١٣ أغسطس ١٩٨١

— ق . رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

ج ر / العدد ٢١ / ٢٧ مايو ١٩٨٢

— ق . رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

ج ر / العدد ٣١ / ٥ أغسطس ١٩٨٢

٦٤ — عملة :

— ق . رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن تعديل عيار ووزن ومواصفات سبيكة العملات المعدنية من فئة القرشين والعشرين قرشا .

ج ر / العدد ١٧ / ٢٤ أبريل ١٩٨٠ .

٦٥ — غاز طبيعي :

— ق . رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الغاز الطبيعي .

ج ر / العدد ٥٢ مكرر / ٢٨ ديسمبر ١٩٨٠

٦٦ — غش وتقليص :

— ق . رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التقليص والغش ، والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها .

ج / العدد ٢٢ مكرر / ٣١ مايو ١٩٨٠

٦٧ — قضاء :

— ق . رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٩ باعتماد الحساب الختامي لموازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها عن السنة المالية ١٩٧٨ .

ج ر / العدد ٥٢ / ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٠ باعتماد الحسب الختامي لموازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها عن السنة المالية ١٩٧٩ .

ج ر / العدد ٥٢ مكرر / ٢٨ ديسمبر ١٩٨٠

— ق . رقم ١١ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية .

ج ر / العدد ١٠ تابع (ج) / ٥ مارس ١٩٨١

— ق . رقم ٤٤ لسنة ١٩٨١ بإنشاء محكمة استئناف بمدينة قنسا وبتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

ج ر / العدد ٢٦ / ٢٥ يونيو ١٩٨١

— ق . رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

ج ر / العدد ٣٣ تابع / ١٣ أغسطس ١٩٨١

٦٨ — قوات مسلحة :

— ق . رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر .

ج ر / العدد ٢٢ / ١ يونيو ١٩٧٨

— ق . رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات العسكرية .

ج ر / العدد ٢٩ / ٢٠ يولييه ١٩٧٨

— ق . رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

ج ر / العدد ٣١ تابع / ٣ أغسطس ١٩٧٨

— ق . رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٨ بتعديل المادة ٥٨ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة .

ج ر / العدد ٤١ / ١٢ أكتوبر ١٩٧٨

— ق . رقم ١٧ لسنة ١٩٧٩ بتقرير اعائنات عن الخسائر في المال
نتيجة العمليات الحربية في الفترة من ٥ يونيه ١٩٦٧ حتى نهاية عام ١٩٧٣
للعاملين المصريين بالجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية
وجمهورية لبنان وقطاع غزة .

ج ر / العدد ١٣ تابع / ٢٩ مارس ١٩٧٩

— قرار بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات
المسلحة .

ج ر / العدد ٢١ مكرر / ٢٦ مايو ١٩٧٩ .

— قرار بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات
المسلحة .

ج ر / العدد ٢١ مكرر / ٢٦ مايو ١٩٧٩

— قرار بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن تكريم كبار قادة القوات
المسلحة خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ والاستفادة من الخبرات النادرة للاحياء
منهم .

ج ر / العدد ٢١ مكرر / ٢٦ مايو ١٩٧٩ .

— ق . رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٩ باستبدال عبارتي (وزير الدفاع ووزارة
الدفاع) بعبارتي (وزير الحربية ووزارة الحربية) أينما وردتا في التشريعات
واللوائح .

ج ر / العدد ٣٤ / ٢٧ أغسطس ١٩٧٩

— ق رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٢
لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة .

ج ر / العدد ٤٥ / ٨ نوفمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء أكاديمية طبية عسكرية بالقوات
المسلحة .

ج ر / العدد ٤٧ / ٢٢ نوفمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء المدرسة الثانوية الجوية .

ج ر / العدد ٤٧ / ٢٢ نوفمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٩ بعدم خضوع بدل الإقامة المقرر لافراد القوات المسلحة للضراب .

ج ر / العدد ٥٢ مكرر / ٣١ ديسمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٣ بشأن إنشاء مناطق اقتراب وانتقال وأمان للمطارات .

ج ر / العدد ٥٢ مكرر / ٣١ ديسمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ بشأن النظام الاساسى للمعهد الفنى للقوات المسلحة .

ج ر / العدد ١١ / ١٣ مارس ١٩٨٠

— ق . رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر .

ج ر / العدد ٢٢ مكرر / ٢١ مايو ١٩٨٠

— ق . رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٥ فى شأن النظام الاساسى للكليات العسكرية .

ج ر / العدد ٢٦ / ٢٦ يونيه ١٩٨٠

— ق . رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء أكاديمية طبية عسكرية بالقوات المسلحة .

ج ر / العدد ٢٦ / ٢٦ يونيه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون الخدمة العسكرية والوطنية .

ج ر / العدد ٢٨ تابع / ١٨ يوليه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر / ١٢ يوليه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر / ١٢ يوليه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بعلاوات أفراد القوات المسلحة .

ج ر / العدد ١٠ تابع (د) / ٥ مارس ١٩٨١

— ق . رقم ٢٩ لسنة ١٩٨١ بشأن المعاملة المالية لأعضاء مكاتب وزارة الدفاع الملحقه بالبعثات التمثيلية لجمهورية مصر العربية بالخارج .

ج ر / العدد ١٧ / ٢٣ أبريل ١٩٨١

— ق . رقم ٣٣ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن النظام الاساسى للكتبات العسكرية .

ج ر / العدد ٢٢ / ٢٨ مايو ١٩٨١

— ق . رقم ٣٤ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٥ بشأن انشاء مؤسسة للقروض لضباط القوات المسلحة .

ج ر / العدد ٢٢ / ٢٨ مايو ١٩٨١

— ق . رقم ١١٠ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات العسكرية وتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

ج ر / العدد ٢٨ / ٩ يوليه ١٩٨١

— ق . رقم ١١٥ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة رواتب ضباط وأفراد القوات المسلحة .

ج ر / العدد ٢٨ / ٩ يوليه ١٩٨١

— ق . رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ بإلغاء القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين .

ج ر / العدد ٢٨ / ٩ يوليه ١٩٨١

— ق . رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة .

ج ر / العدد ٢٩ تابع / ٢٢ يوليه ١٩٨١

— ق . رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون نظام أكاديمية ناصر العسكرية العليا .

ج ر / العدد ٣١ تابع / ٣٠ يوليه ١٩٨١

— ق . رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ بتعديل القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ .

ج ر / العدد ٤٢ مكرر / ٢١ أكتوبر ١٩٨١

— ق . رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر .

ج ر / العدد ٤٢ مكرر / ٢١ أكتوبر ١٩٨١

— ق . رقم ١٧٩ لسنة ١٩٨١ بإضافة فقرة الى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧١ بشأن منح وزير الدفاع الاختصاصات المخولة لوزير الشؤون

الاجتماعية في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة بالنسبة لجمعية المحاربين القدماء وضحايا الحرب .

ج ر / العدد ٥٣ تابع / ٣١ ديسمبر ١٩٨١

— ق . رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ .

ج ر / العدد ١٢ / ٢٥ مارس ١٩٨٢

— ق رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام الأساسي للكلية العسكرية ، والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام الأساسي للكلية الفنية العسكرية .

ج ر / العدد ١٥ / ١٥ أبريل ١٩٨٢

— ق . رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

ج ر / العدد ٢٥ مكرر (١) / ٢٨ يونيو ١٩٨٢

ج . ق . رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ بتعديل المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ .

ج ر / العدد ٢٨ / ١٥ يولييه ١٩٨٢

— ق . رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء مؤسسة صندوق الجلاء للقوات المسلحة .

ج ر / العدد ٢٩ / ٢٦ يولييه ١٩٨٢

— ق . رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون إنشاء مدارس فنية عسكرية .

ج ر / العدد ٣١ / ٥ أغسطس ١٩٨٢

— ق . رقم ١ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية .

ج ر / العدد الاول (تابع) / ٦ يناير ١٩٨٣

— ق . رقم ٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن انشاء مدارس ثانوية عسكرية داخلية .

ج ر / العدد الاول (تابع) / ٦ يناير ١٩٨٣

— ق . رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن الطعن في قرارات مجالس الكليات والمعاهد العسكرية المعدة لتخريج ضباط القوات المسلحة .

ج ر / العدد ٣١ تابع (١) / ٤ أغسطس ١٩٨٣

٦٩ — متشردون :

— ق . رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم .

ج ر / العدد ٤٢ / ٢٠ أكتوبر ١٩٨٣

٧٠ — مجلس :

— قرار بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قانون مجلس الشعب وقانون تحديد الدوائر الانتخابية لانتخاب أعضاء مجلس الشعب .

ج ر / العدد ١٧ تابع / ٢٦ أبريل ١٩٧٩

— قرار بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قانون مجلس الشعب وقانون تحديد الدوائر الانتخابية .

ج ر / العدد ١٧ مكرر / ٣٠ أبريل ١٩٧٩

— قرار بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب .

... ج ر / العدد ١٨ تابع / ٢٩ مارس ١٩٧٩

— ق . رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى .

ج ر / العدد ٢٧ / ٣ يونيه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ بإنشاء المجلس الأعلى للرعاية العلاجية التأمينية .

ج ر / العدد ٣١ تابع / ٣٠ يوليه ١٩٨١

٧١ — مجمع اللغة العربية :

— ق . رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون اعادة تنظيم مجمع اللغة العربية .

ج ر / العدد ١١ / ١٨ مارس ١٩٨٢ .

٧٢ — محاسبة :

— ق . رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بإنشاء المحاسبة الحكومية .

ج ر / العدد ٣١ تابع / ٣٠ يوليه ١٩٨١

٧٣ — محاكمات تأديبية :

— ق . رقم ١٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية .

ج ر / العدد ١٠ تابع (ب) / ٥ مارس ١٩٨١

— قرار بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية .

ج ر / العدد ٤٤ مكرر / ٤ نوفمبر ١٩٨١

— قرار بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة .

ج ر / العدد ٤٤ مكرر / ٤ نوفمبر ١٩٨١

٧٤ — محاماة :

— ق . رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة .

ج ر / العدد ١٣ / ٣١ مارس ١٩٨٣

٧٥ — محكمة :

— ق . رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا .

ج ر / العدد ٣٦ / ٦ سبتمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسم اضافي لدور المحاكم .

ج ر / العدد ٢٠ تابع / ١٥ مايو ١٩٨٠

— ق . رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن دولة .

ج ر / العدد ٢٢ مكرر / ٣١ مايو ١٩٨٠

— ق . رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم شمال وجنوب سيناء
الابتدائيين .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر (١) / ١٣ يولييه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٥
لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة .

ج ر / العدد ٣١ تابع (١) / ٤ أغسطس ١٩٨٣

٧٦ — محميات :

— ق . رقم ١٠٢ سنة ١٩٨٣ في شأن المحميات الطبيعية

ج ر / العدد ٣١ تابع (١) / ٤ أغسطس ١٩٨٣

٧٧ — ق . المخبرات العامة :

— ق . رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون المخبرات
العامة الصادر بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٨٠
لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بأفراد المخبرات العامة .

ج ر / العدد ٤٣ (١) / ٢٨ أكتوبر ١٩٨٠

٧٨ — ق . المرافعات :

— ق . رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات
المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ .

ج ر / العدد ١٧ / ٢٤ أبريل ١٩٨٠

— ق . رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن تعديل بعض أحكام قانون
المرافعات التجارية والمدنية .

ج ر / العدد ٥٢ مكرر / ٢٨ ديسمبر ١٩٨٠

٧٩ — مركز البحوث :

— ق . رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نقل مساعدي الباحثين
والمدربين المساعدين بمركز البحوث الزراعية الى وظائف أخرى بالكادر
العام وتسوية حالاتهم .

ج ر / العدد ١٨ / ٦ مايو ١٩٨٢

٨٠ — المرور :

— قرار بقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون المرور .

ج ر / العدد ٤٣ مكرر / ٢٨ أكتوبر ١٩٨٠

— ق . رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٢ بتعديل جدول الرسوم والضرائب
الملحق بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون المرور وبعض أحكام
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية .

ج ر / العدد ٣١ / ٥ أغسطس ١٩٨٢

— ق . رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون المرور .

ج ر / العدد ١٧ / ٢٨ أبريل ١٩٨٣

٨١ - مزاولة مهنة :

— ق . رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة التوليد .

ج ر / العدد ٣٤ / ٢٠ أغسطس ١٩٨١

— ق . رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة .

ج ر / العدد ٢٥ / ٢٤ يونيو ١٩٨٢

٨٢ - معهد :

— ق . رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٢ بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦١ بإنشاء معهم التخطيط القومي .

ج ر / العدد ٢٢ / ٣ يونيو ١٩٨٢

٨٣ - معوقين :

— ق . رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين .

ج ر / العدد ٢٥ مكرر / ٢٦ يونيو ١٩٨٢

٨٤ - مقاطعة اقتصادية :

— ق . رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٠ بإنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل .

ج ر / العدد ٩ / ٢٨ فبراير ١٩٨٠

— ق . رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن المؤهلات واعداد الربابنة وضباط الملاحة والمهندسين البحريين على السفن .

ج ر / العدد ٢٣ / ١٠ يونيه ١٩٨٢

(م)

٨٦ — مؤسسة :

— ق . رقم ٣٦ سنة ١٩٧٨ فى شأن زيادة حصة جمهورية مصر العربية فى رأسمال مؤسسة التمويل الدولية .

ج ر / العدد ٢٨ / ١٣ يوليه ١٩٧٨

— ق . رقم ٣ ٤ لسنة ١٩٧٨ بتطبيق قواعد الاجور والعلاوات المقررة بالمؤسسات الصحفية على الصحفيين العاملين بوكالة انباء الشرق الاوسط ومجلة الاذاعة والتليفزيون .

ج ر / العدد ٢٩ / ٢٠ يوليه ١٩٧٨

— ق . رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ .

ج ر / العدد ١٠ تابع (د) / ٥ مارس ١٩٨١

— قرار بالقانون ١٧٢ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النياية الادارية والمحاكمات القاديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة .

ج ر / العدد ٤٤ مكرر / ٤ نوفمبر ١٩٨١

— ق . رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

ج ر / العدد ٣١ / ٥ اغسطس ١٩٨٢

— ق . رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٣ بتعيين العاملين ببعض وحدات رعاية الأحداث ومؤسسات رعاية المتسولين لوزارة الشؤون الاجتماعية .

ج ر / العدد ٣١ تابع (١) / ٤ أغسطس ١٩٨٣

٨٧ — مناجم ومحاجر :

— ق . رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون تشغيل العاملين بالمناجم والمحاجر .

ج ر / العدد ١٧ / ٢٣ أبريل ١٩٨١ .

٨٨ — مناقصات :

— ق . رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات .

ج ر / العدد ٩ / ٣ مارس ١٩٨٣ .

(واستدراك ج ر / العدد ١٨ / ٥ مايو ١٩٨٣)

٨٩ — منشأة طبية :

— ق . رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية .

ج ر / العدد ٢٦ تابع / ٢٥ يونيو ١٩٨١

٩٠ — مياه — رى وصرف :

(م)

— ق . رقم ١٥ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف .

ج ر / العدد ١٠ / ٩ مارس ١٩٧٨

— ق . رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ فى شأن تنظيم الموارد العامة للمياه اللازمة للشرب والاستعمال الأدمى .

ج ر / العدد ٢٢ تابع / ١ يونيه ١٩٧٨

— ق . رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف .

ج ر / العدد ٥٢ / ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهز النيل والمجازى المائية من التلوث .

ج ر / العدد ٢٥ مكر / ٢٦ يونيه ١٩٨٢

— ق . رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون تعاونيات الثروة المائية .

ج ر / العدد ٣٤ تابع / ٢٥ أغسطس ١٩٨٣

٩١ — النظافة العامة :

— قرار بقانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قوانين تنظيم استعمال مكبرات الصوت والمحال الصناعية والتجارية واشغال الطرق العامة والنظافة العامة .

ج ر / العدد ٤٣ مكر / ٢٨ أكتوبر ١٩٨٠

— قرار بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام قوانين تنظيم مكبرات الصوت والمحال الصناعية والتجارية واشغال الطرق العامة والنظافة العامة .

ج ر / العدد ٤٤ مكر / ٤ نوفمبر ١٩٨١

(واستدراك ج ر / العدد ٤٧ / ١٩ نوفمبر ١٩٨١)

— ق . رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ في شأن تنظيم استعمال مكبرات الصوت والمحال الصناعية والتجارية واستعمال الطرق العامة والنظافة العامة .

ج ر / العدد ٣١ / ٥ أغسطس ١٩٨٢

٩٢ — نظام السلكين :

— ق . رقم ٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والتتصلي .

ج ر / العدد ٢٤ / ١١ يونيو ١٩٨١

— ق . رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون السلك الدبلوماسي والتتصلي :

ج ر / العدد ٢٥ مكرز / ٢٦ يونيو ١٩٨٢

٩٣ — نقابة :

— ق . رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء نقابة مهنة التمريض .

ج ر / العدد ٢٢ تابع / ١ يونيو ١٩٧٨

— ق . رقم ٣٥ سنة ١٩٧٨ في شأن إنشاء نقابات واتحادات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية .

ج ر / العدد ٢٥ / ٢٢ يونيو ١٩٧٨

— ق . رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٧

لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة المهن الفنية التطبيقية والقانون رقم ٨٢
لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ .

ج ر / العدد ٢٥ تابع / ٢١ يونيه ١٩٧٩

— ق . رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٩ بمد أجل الدورة النقابية لمدة اربعة
اشهر .

ج ر / العدد ٣٤ / ٢٧ أغسطس ١٩٧٩

— ق . رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠
لسنة ١٩٧٢ بإنشاء نقابة التجاريين .

ج ر / العدد ١١ مكرر (١) / ١٧ مارس ١٩٨٠

— ق . رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٦
لسنة ٧٤ بشأن نقابة المهندسين .

ج ر / العدد ١١ مكرر (١) / ١٧ مارس ١٩٨٠

— ق . رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٦٩ في شأن نقابة المهن التعليمية .

ج ر / العدد ٢٠ تابع / ١٥ مايو ١٩٨٠

— ق . رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠
لسنة ١٩٧٢ بإنشاء نقابة التجاريين .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر (ج) / ١٥ يوليه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣١

لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن نقابة المهن
الزراعية .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر (ج) / ١٥ يوليه ١٩٨٠ .

— ق . رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة المهن الفنية التطبيقية .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر (ج) / ١٥ يولييه ١٩٨٠

— ق . رقم ١ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون النقابات العمالية .

ج ر / العدد ٢ / ٨ يناير ١٩٨١

— ق . رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين .

ج ر / العدد ٤٩ تابع (١) / ٢٣ يولييه ١٩٨١

— ق . رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء نقابة مهنة التمريض .

ج ر / العدد ١١ / ١٨ مارس ١٩٨٢

— ق . رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٢ بتعديل المادة ٨٤ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة المهن الفنية التطبيقية .

ج ر / العدد ١٥ / ١٥ أبريل ١٩٨٢

— ق . رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن توحيد موعد اجراءات الانتخابات في مجالس ادارات الشركات والتشكيلات النقابية .

ج ر / العدد ٢٢ / ٣ يونيه ١٩٨٢

— ق . رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين .

ج ر / العدد ٢٩ / ٢٦ يولييه ١٩٨٢

— ق . رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠

لسنة ١٩٧٢ بشأن إنشاء نقابة التجاريين .

ج ر / العدد ٣١ / ٥ أغسطس ١٩٨٢

— ق . رقم ١٢٥ سنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء نقابة المهن الاجتماعية .

ج ر / العدد ٣١ / ٥ أغسطس ١٩٨٢

— ق . رقم ٧ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين .

ج ر / العدد ٤ / ٢٧ يناير ١٩٨٣

— ق . رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء نقابة لحفظى وقراء القرآن الكريم .

ج ر / العدد ٣١ تابع / ٤ أغسطس ١٩٨٣

— ق . رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة المهن العلمية .

ج ر / العدد ٣٤ / ٢٥ أغسطس ١٩٨٣

— ق . رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون فى شأن المرشدين السياحيين ونقاباتهم .

ج ر / العدد ٣٤ / ٢٥ أغسطس ١٩٨٣

— ق . رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٦ بشأن نقابة الفنانين التشكيليين .

ج ر / العدد ٣٤ تابع / ٢٥ أغسطس ١٩٨٣

— ق . رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨٠ بشأن تعديل تعريفه الأجرور بشأن سيارات الاتوبيس لنقل الركاب بالاقاليم .

ج ر / العدد ٥٢ مكرر / ٢٨ ديسمبر ١٩٨٠

٩٥ — نقسود :

— ق . رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن تعديل عيار ووزن ومواصفات سبيكة العملات المدنية من فئة القرشين والعشرين قرشاً .

ج ر / العدد ١٧ / ٢٤ أبريل ١٩٨٠

— ق . رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٣ بنظام النقود في جمهورية مصر العربية .

ج ر / العدد ٣١ تابع / ٤ أغسطس ١٩٨٣

٩٦ — نيابة ادارية :

— ق . رقم ٧ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الاحكام الخاصة بأعضاء النيابة الادارية .

ج ر / العدد ٩ / ٢٦ فبراير ١٩٨١

— ق . رقم ١٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية .

ج ر / العدد ١٠ تابع (ب) / ٥ مارس ١٩٨١

— قرار بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية .

ج ر / العدد ٤٤ مكرر / ٤ نوفمبر ١٩٨١

— قرار بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض احكام

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون النياية الادارية والمحاکمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة .

ج ر / العدد ٤٤ مكرر / ٤ نوفمبر ١٩٨١

(هـ)

٩٧ - هيئات :

— ق . رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة .

ج ر / العدد ٢٩ تابع (ج) / ٢٠ يوليه

— ق . رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة .

ج ر / العدد ٣١ / ٣ اغسطس ١٩٧٨

— ق . رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ بشأن الهيئة العربية للتصنيع .

ج ر / العدد ٣٠ مكرر / ١٨ مايو ١٩٧٩

— قرار بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٩ فى شأن تعديل المادة ٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ فى شأن حصانات وامتيازات الهيئة العربية للتصنيع .

ج ر / العدد ٢١ مكرر (ج) / ٣٠ مايو ١٩٧٩

— قرار بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن الموافقة على اتفاقية قرض التنمية الموقعة فى القاهرة بين جمهورية مصر العربية وهيئة التنمية الدولية بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٦ للمساعدة فى تنفيذ مشروع التعليم الثانى وكذلك الاتفاقية المعقودة فى هذا الشأن وينفس التاريخ بين هيئة التنمية الدولية وجامعة عين شمس .

ج ر / العدد ٢٤ تابع / ١٤ يونيه ١٩٧٩

— ق . رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم « بنك ناصر الاجتماعي » .

ج ر / العدد ٤٧ / ٢٢ نوفمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٩ باعتماد الحساب الختامي لموازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها عن السنة المالية ١٩٧٧ .

ج ر / العدد ٥٢ / ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن تعديل المادة ٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ الخاص بحصانات وامتيازات الهيئة العريضة للتصنيع .

ج ر / العدد ٨ / ٢١ فبراير ١٩٨٠

— ق . رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة .

ج ر / العدد ١١ / ١٣ مارس ١٩٨٠

— ق . رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطارة .

ج ر / العدد ١٧ / ٢٤ أبريل ١٩٨٠

— ق . رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة العامة لبناء بور سعيد .

ج ر / العدد ١٧ / ٢٤ أبريل ١٩٨٠

— ق . رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر (ب) / ١٤ يولييه ١٩٨٠

— ق . رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية للاتصالات
الاسلكية واللاسلكية .

ج ر / العدد ٢٨ مكرر (ب) / ١٤ يوليه ١٩٨٠

— ق . رقم ١١ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات
القضائية .

ج ر / العدد ١٠ تابع (ج) / ٥ مارس ١٩٨١

— ق . رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ بإنشاء صندوق تحسين خدمات الرعاية
الاجتماعية والصحية لأعضاء هيئة الشرطة وأسرهم .

ج ر / العدد ٢٢ / ٢٨ مايو ١٩٨١

— ق . رقم ١١٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٩
لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة .

ج ر / العدد ٢٨ / ٩ يوليه ١٩٨١

— قرار بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض أحكام
القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية
والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والمؤسسات العامة والشركات
والجمعيات والهيئات الخاصة .

ج ر / العدد ٤٤ مكرر / ٤ نوفمبر ١٩٨١

— ق . رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤
لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم هيئة الرقابة الادارية .

ج ر / العدد ٢٩ / ٢٦ يوليه ١٩٨٢

— ق . رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٦٨ بشأن العاملين بهيئة قناة السويس المعيّنين قبل ٢٦ يوليه
١٩٥٦ .

ج ر / العدد ٣١ / ٥ أغسطس ١٩٨٢

— ق . رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٢ باعتماد الحساب الختامي لموازنة
الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها عن السنة المالية ١٩٨٢/٨١ .

ج ر / العدد ٣٠ / ٢٨ يوليه ١٩٨٣

— ق . رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية

ج ر / العدد ٣٢ / ١١ أغسطس ١٩٨٣ .

— ق . رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة القومية للانتخابات .

ج ر / العدد ٣٢ / ١١ أغسطس ١٩٨٣

٩٨ — وثائق :

— ق . رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها .

ج ر / العدد ١٨ مكرر / ٧ مايو ١٩٨٣

٩٩ — وزن قياس كيل :

— ق . رقم ٤٩ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن الوزن والقياس والكيل .

ج ر / العدد ٢٦ / ٢٥ يونيو ١٩٨١

١٠٠ — وقاية خدمات طبية :

— ق . رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية .

ج ر / العدد ٤٧ / ٢٢ نوفمبر ١٩٧٩

— ق . رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء صندوق للخدمات الطبية برئاسة الجمهورية .

ج ر / العدد ١٣ تابع / ٢٩ مارس ١٩٧٩

— ق . رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٨ بتطبيق قواعد الاجور والعلاوات المقررة
بالمؤسسات الصحفية على الصحفيين العاملين بوكالة انباء الشرق الاوسط
ومجلة الاذاعة والتلفزيون .

ج ر / العدد ٢٩ / ٢٠ يولييه ١٩٧٨

— ق . رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون تنظيم اعمال الوكالة
التجارية وبعض اعمال الوساطة التجارية .

ج ر / ٣١ / ٥ اغسطس ١٩٨٢ :

(واستدراك في ج ر / العدد ٤٢ / ٢١ اكتوبر ١٩٨٢)

الفهرس

القسم الاول

فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة

فى خمس سنوات

١٩٧٨ - ١٩٨٣ ق

مسلسل	الموضوع	صفحة
١ -	آثار	١
٢ -	اثراء بلا سبب	٢
٣ -	أجانب	٢
٤ -	أحزاب سياسية	٧
٥ -	اختصاص	٩
	(أ) ما يدخل فى اختصاص الجمعية العمومية	٩
	(ب) ما لا يدخل فى اختصاص الجمعية العمومية	١٠
٦ -	استثمار	١٨
٧ -	اصلاح زراعى	٢٥
٨ -	ايجار	٣٦
٩ -	بعثات دراسية	٤١
١٠ -	بنوك	٤٧

مستسل	الموضوع	صفحة
١١-	تأمين	٦١
١٢-	تأمين اجتماعي	٦١
١٣-	تعاون	٩٢
١٤-	تمويل	٩٥
١٥-	تمويل	٩٦
١٦-	جامعات وهيئات علمية	٩٨
١٧-	جسار	١٢٣
١٨-	جمعيات خناسة	١٣٨
١٩-	جيش	١٣٩
٢٠-	حجبة الامر لقضى	١٤٠
٢١-	حداسة عامة	١٤٣
٢٢-	حكم محلى	١٥١
٢٣-	خدمة عسكرية	١٥٦
٢٤-	رقابة ادارية	١٦٩
٢٥-	رياضة	١٧٢
٢٦-	رى وصرف	١٧٦

مستند	الموضوع	صفحة
٢٧-	شئون العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام :	١٧٧ . .
(١)	ترتيب الوظائف	١٧٧ . .
(ب)	التعيين في الوظائف	١٩٣ . .
(ج)	قياس كفاية الأداء	١٩٨ . .
(د)	الترقيات والتسويات	٢٠٠ . .
(هـ)	الاجور والملاوات	٢٤٠ . .
(و)	البدلات والمزايا العينية	٢٧٠ . .
١ -	أحكام عامة	٣٧٠ . .
٢ -	بدل طبيعة العمل	٣٧٦ . .
٣ -	بدل التمثيل	٣٨٦ . .
٤ -	بدل التفرغ	٣٩٨ . .
٥ -	بدل السفر	٤٠٠ . .
٦ -	بدل الإقامة	٤٠٥ . .
٧ -	مقابل التهجير	٤٠٦ . .
٨ -	بدل حضور الجلسات	٤١٣ . .
٩ -	بدل الغذاء	٤١٥ . .
١٠ -	الحوافز	٤١٧ . .
١١ -	الامتيازات	٤٢٢ . .
١٢ -	المنح والمكافآت	٤٣٠ . .
(ز)	النقل والنسب والإعارة	٤٣٥ . .

مستند	الموضوع	صفحة
٤٤٤	(ح) الاجازات	٤٤٤
٤٥٣	(ط) التحقيق مع العاملين وتاديبهم	٤٥٣
٤٥٩	(ك) انتهاء الخدمة	٤٥٩
٤٦٥	٢٨- شرطة	٤٦٥
٤٧٠	٢٩- شهر عقارى	٤٧٠
٤٧٤	٢٩- صناعة	٤٧٤
٤٧٩	٣٠- صيدلة	٤٧٩
٤٨٠	٣١- ضرائب ورسوم	٤٨٠
٤٨٠	أولا : الضرائب	٤٨٠
٤٩٩	ثانيا : الرسوم	٤٩٩
٥١٢	٣٢- عقارات	٥١٢
٥١٨	٣٣- عقود ادارية	٥١٨
٥٢٥	٣٤- عقود القانون الخاص	٥٢٥
٥٢٥	(أ) عقد البيع	٥٢٥
٥٣٠	(ب) عقد توريد التيار الكهربى	٥٣٠
٥٣١	(ج) عقد العمارة	٥٣١
٥٣١	(د) عقد الوديعة	٥٣١
٥٣٢	(هـ) عقد المعاولة	٥٣٢
٥٣٣	٣٥ - عقد وشرايح	٥٣٣
٥٣٥	٣٦- عهدة	٥٣٥
٥٣٨	٣٧- غاز طبيعى وطاقه كهربائية	٥٣٨

مستند الموضوع	صفحة
٣٨- قسامة	٥٤١
٣٩- قسار ادارى	٥٤٣
٤٠- قروض	٥٤٤
٤١- قطاع عام	٥٤٨
٤٢- قومسيون طبي	٥٦٩
٤٣- مال عام	٥٧١
٤٤- مباتى	٥٧٣
٤٥- مرافق عنامة	٥٧٨
٤٦- مسئولية	٥٨٠
٤٧- موازنة عامة	٥٨٣
٤٨- ملاحه بحرية	٥٨٤
٤٩- نزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات	٥٩١
٥٠- نيابة ادارية	٥٩٣
٥١- هيئات عامة	٥٩٩
٥٢- وقف	٦٠٤

القسم الثاني
فهرس القوانين
(١)

رقم الصفحة	الموضوع	مسلسل
٦١٧	اتحاد	١ -
٦١٨	اتصالات لاسلكية	٢ -
٦١٨	اتفاقية	٣ -
٦١٨	أثار	٤ -
٦١٨	اجراءات	٥ -
٦١٩	اجنبى	٦ -
٦٢٠	احزاب سياسية	٧ -
٦٢٠	احصاء وتعداد	٨ -
٦٢١	احوال (شخصية - مدنية)	٩ -
٦٢١	اختصاص	١٠ -
٦٢١	ادارة قضايا الحكومة	١١ -
٦٢٢	ادارة محلية	١٢ -
٦٢٤	اراضى	١٣ -
٦٢٤	ازهر	١٤ -
٦٢٥	استثمار	١٥ -
٦٢٥	اسعار	١٦ -
٦٢٦	اسكان	١٧ -
٦٢٧	اصلاح زراعى	١٨ -
٦٢٧	اغذية وتموين	١٩ -
٦٢٧	اكاديمية	٢٠ -
٦٢٨	ايجارات	٢١ -

(ب)

٦٢٩	الباعة المتجولون	٢٢ -
٦٢٩	براءات اختراع	٢٣ -
٦٢٩	بريد	٢٤ -
٦٢٩	بناء وتعمير	٢٥ -
٦٣١	بنوك	٢٦ -
٦٣٣	بورصات	٢٧ -

(ف)

مستند	الموضوع	رقم الصفحة
٢٨	تأمينات	٦٣٣
٢٩	تحديد السنة المالية	٦٣٥
٣٠	تدخين	٦٣٥
٣١	تعاون	٦٣٥
٣٢	تعليم	٦٣٦
٣٣	تفويض	٦٣٧
٣٤	توقيت	٦٣٩

(ج)

٣٥	جامعات	٦٣٩
٣٦	جمارك رسوم ضرائب	٦٤٠
٣٧	جمعيات	٦٤٧
٣٨	جوائز	٦٤٨

(ح)

٣٩	حراس	٦٤٩
٤٠	حقوق سياسية	٦٤٩
٤١	حكر	٦٤٩
٤٢	حماية القيم	٦٤٩

(خ)

٤٣	خط	٦٥٠
----	----	-----

(د)

٤٤	رياضة	٦٥١
----	-------	-----

(ز)

مسلسل الموضوع رقم الصفحة

٤٥ — زراعة ٦٥١

(د)

٤٦ — دفاع مبنى ٦٥٣

(س)

٤٧ — سجل ٦٥٣

٤٨ — سياحة ٦٥٣

(ش)

٤٩ — شباب ٦٥٤

٥٠ — شرطة ٦٥٤

٥١ — شركة ٦٥٥

٥٢ — شهر وتوثيق ٦٥٦

(ص)

٥٣ — صحافة ٦٥٦

٥٤ — صناعة ٦٥٧

٥٥ — صندوق ٦٥٧

٥٦ — صيد ٦٥٨

(ط)

٥٧ — طاقة بديلة ٦٥٨

٥٨ — طيران ٦٥٨

مسلسل الموضوع رقم الصفحة

٩٩ - عاملون : ٦٥٩

(أ) عاملون منيرون بالهولة : ٦٥٩

١ - أجور وعلاوات ومنح ٦٥٩

٢ - أحكام عامة ٦٦٠

٣ - اعانة غلاء المعيشة ٦٦٢

٤ - بدلات (٩٠) ٦٦٣

٥ - مدة خدمة ٦٧٢

٦ - تعويض النفعة الواحدة ٦٦٥

٧ - مدة خدمة ٦٦٥

٨ - معاشات ٦٦٥

٩ - كادرات خاصة ٦٦٨

(ب) عاملون بالقطاع العام : ٦٦٩

١ - أجور ٦٦٩

٢ - أحكام عامة ٦٦٩

٣ - تضخيم وتسوية ٦٧١

٤ - تعويض النفعة الواحدة ٦٧٢

٥ - ترقية - تسوية رسوب ٦٦٣

٦ - معاشات ٦٧٣

(ج) عاملون بالقطاع الخاص : ٦٧٣

٦٠ - عقار ٦٧٥

٦١ - ق . العقوبات ٦٧٥

٦٢ - عمد ومشايع ٦٧٦

٦٣ - ق . العمل ٦٧٦

٦٤ - عملة ٦٧٧

(غ)

مستسل	الموضوع	رقم الصفحة
٦٥ —	غاز طبيعي	٦٧٧
٦٦ —	غش وتديس	٦٧٧

(ق)

٦٧ —	قضاء	٦٧٧
٦٨ —	قوات مسلحة	٦٧٨

(م)

٦٩ —	مشردون	٦٨٤
٧٠ —	مجلس	٦٨٤
٧١ —	مجمع اللغة العربية	٦٨٥
٧٢ —	محاسبة	٦٨٥
٧٣ —	محاكمات تأديبية	٦٨٦
٧٤ —	مخاضة	٦٨٦
٧٥ —	محكمة	٦٨٦
٧٦ —	معيقات	٦٨٧
٧٧ —	ق . المخابرات	٦٨٧
٧٨ —	ق . المرافعات	٦٨٧
٧٩ —	مركز البحوث	٦٨٨
٨٠ —	ق . المرور	٦٨٨
٨١ —	مزاولة مهنة	٦٨٩
٨٢ —	معهد	٦٨٩
٨٣ —	معوقين	٦٨٩
٨٤ —	مقاطعة اسرائيل	٦٨٩
٨٥ —	ملاحه	٦٩٩
٨٦ —	مؤسسة	٦٩٩
٨٧ —	مناجم ومخارج	٦٩٩

مسائل الموضوع رقم الصفحة

٦٩١	٨٨ — مناقصات
٦٩١	٨٩ — منشآت طبية
٦٩١	٩٠ — مياه — ري وصرف

(ن)

٦٩٢	٩١ — النظافة العامة
٦٩٣	٩٢ — نظم السالكين
٦٩٣	٩٣ — نقابة
٦٩٧	٩٤ — نقل
٦٩٧	٩٥ — نقود
٦٩٧	٩٦ — نيابة ادارية

(هـ)

٦٩٨	٩٧ — هيئات
-----	------------

(و)

٧٠١	٩٨ — وثائق
٧٠١	٩٩ — وزن قياس كيل
٧٠١	١٠٠ — وقاية وخدمات طبية
٧٠٢	١٠١ — وكالة

دليل الرموز

ج ر = جريدة رسمية

ق = قانون

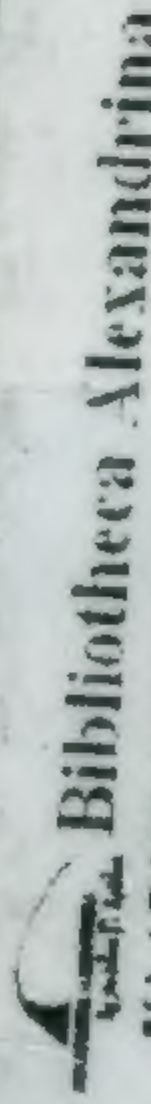
ر ق = قرار بقانون

(تم بحمد الله)

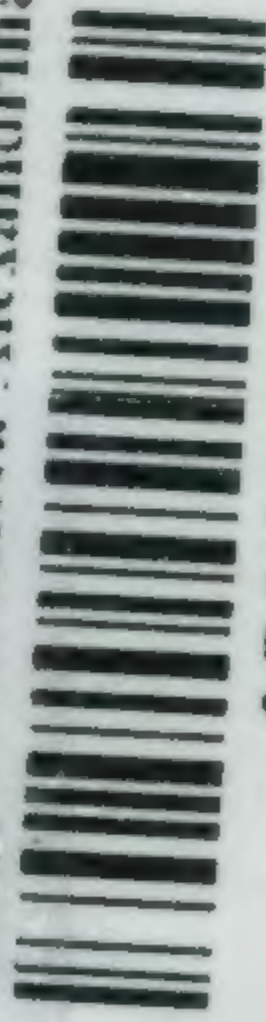
رقم الايداع ٨٤/٢١٤٩

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلفين

المطبعة الفنية - ت : ٩١١٨٦٢



Bibliotheca Alexandrina



1523087